الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة

الرقم الترتيبي:

رقم التسجيل:

عنوان المذكرة:

الأحاديث التي يستدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة من الصحيحين والمستدرك عليهما

-جمع ودراسة -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السنة وعلومها

إعداد الطالب:
براهمي مراد

إشراف الأستاذ الدكتور:
حسان موهوبي

لجنة المناقشة	الرتبة	الجامعة الأصلية	عضوية اللجنة
أ.د.مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	رئيسا
أ.د.حسان موهوبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	مقررا
د. عبد الحميد قوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	عضوا
أ.د.عبد الوهاب فرحات	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-	عضوا

السنة الجامعية: 1432 -1433

2011-2012

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إ هـد ا ء

إلى من ربياني صغيرا، ولا زالا يتفقدان أمري كبيرا، ويدعوان لي بالسداد بكرة وأصيلا: والدي الكريمين العزيزين. فاللهم اغفر لهما وارحمهما كما ربياني صغيرا، وأوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

إلى زوجتي، وبنياتي الثلاث: أمة العزيز، وشفاء، وأروى.

إلى كل طالب علم، وباحث عن الحق.

أهدي هذا العمل المتواضع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على فضله وامتنانه، أن وفقني لإتمام هذا العمل، وأسأله سبحانه أن يثبتني على الحق حتى ألقاه.

ولأنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتقدم بالشكر، لأساتذتي جميعا في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وأخص بالذكر أستاذي المشرف على هذه الرسالة سعادة الدكتور: **حسان موهوبي**، الذي وجدت منه كل عون واهتمام، ولما أفادني بنصحه وتوجيهاته العلمية وجميل ملاحظاته الدقيقة، التي كان لها الأثر الكبير في إخراج الرسالة في ثوبها الحالي، فأسأل الله تعالى أن يمد في عمره موفقا لكل خير معافى من كل مكروه.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني على إخراج هذه الرسالة من إخواني وزملائي.

فجزى الله تعالى عني الجميع خير الجزاء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:102].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:70-71].

ثم أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالىٰ، وأحسن الهدي هدي سيدنا محمد صلىٰ الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد؛ فإن موضوع الإمامة الكبرىٰ من أولىٰ القضايا التي اختلف فيها المسلمون الأوائل بعد وفاة النبي ﷺ، لكن سرعان ما عصم الله تعالىٰ هذه الأمة المرحومة بأبي بكر

الصديق رضي الله عنه مصداقا لنبوءة النبي ﷺ القائل «**وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**»[1]، ثم شدّ عودّها ووطّد أركناها بالعبقري عمر الفاروق رضي الله عنه، الذي لم يرىٰ النبي ﷺ «**عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرْيَهُ**»[2]. وبقيت الأمة في ائتلاف إلىٰ أن وقعت الفتنة التي تلت مقتل الشهيد عثمان ذي النورين رضي الله عنه، والتي أبرزت طائفة الشيعة إلىٰ الوجود، وبدأ الانحراف في مسألة الإمامة يتبلور ويأخذ مناحي عدة، فمن القول بأحقية علي رضي الله عنه بالإمارة دون معاوية رضي الله عنه، ثم إلىٰ القول بتقديمه علىٰ عثمان رضي الله عنه وتفضيله عليه، إلىٰ القول بتقديمه علىٰ الشيخين رضي الله عنهما، إلىٰ القول بالنص عليه من الله تعالىٰ ورسوله ﷺ، وأن من سبقه إنما كان مغتصبا للخلافة، ثم أفضىٰ بهم هذا القول الأخير إلىٰ عقائد أخرىٰ بعيدة عن عقيدة المسلمين، كان أساسها الأول القول بالنص علىٰ الإمامة. وشيئا فشيئا، ونتيجة لهذه التطورات العقدية تكوّن دين جديد- وإن تسمىٰ بالمذهب - له أسسه، وأصوله، وعقائده، وعلماؤه، وكتبه، وادّعىٰ أنه أحق بإسلام محمد ﷺ من غيره، وهدفه هو نسف هذا الدين العظيم، وتقويض أركانه، لكن هيهات: ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ**﴾ [الصف: 8]. وكان أساس عقائد هذا الورم الخبيث في جسد الأمة الإسلامية: قولهم بمفهوم جديد حادث للإمامة يضارع النبوة أو يزيد كما سيأتي بيانه.

وما فتئ أتباع هذه الطائفة يكيدون للأمة الإسلامية ويتربصون بها، ومن كيدهم المستمر؛ الدعوة إلىٰ باطلهم، ونشر فسادهم في صفوف من لا يعرف حقيقة أمرهم من أهل السنة، واتّخذوا لذلك أساليب كثيرة ماكرة، من أحدّها وأنكاها: نشر الشبه والافتراءات علىٰ سلف هذه الأمة وأئمتها، وكتبها، ومن ذلك ادّعاؤهم بأن كتب السنة قد دلّت علىٰ باطلهم وغيّهم. فحرصوا كل الحرص علىٰ التنقيب الحثيث في كتب السنة النبوية التي لا يعترفون بها

---

(1) رواه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (2387).

(2) رواه الإمامان: البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه (3682)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم (2393).

ولا يرجعون إليها، لعلهم يجدوا نصوصا وروايات تدعم – حسب زعمهم – ما انفردوا به من عقائد وأحكام، وهدفهم من ذلك تضليل أتباعهم وإيهامهم بأنهم على الحق، ونشر الشبه في أوساط أهل السنة والترويج لباطلهم، وكذلك من أهدافهم: إشغال أهل السنة بالرد على هذه الشبه، عن ما حوته كتبهم ومصنفاتهم من ضلال مبين. وهم في ذلك لا يخرجون عن قاعدتين ذكرهما الله تعالى سمة لأهل الأهواء والضلال، هما:

أولا: اتّباع ما تشابه من نصوص الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ** ﴾ [آل عمران: ٧].

ثانيا: الكذب على الله ورسوله، باختلاق الأحاديث، أوالزيادة والتحريف في متون الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴾ [آل عمران: 78].

ومن مصنفات السنة التي ينقلون منها العديد من الروايات، ويدّعون دلالتها على مفهوم الإمامة عندهم- أي النص على إمامة علي رضي الله عنه من قبل النبي ﷺ- صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، والمستدرك عليهما للحافظ أبي عبد الله الحاكم. وتكتسي أحاديث هذه الكتب الثلاثة أهمية خاصة، من منطلق المكانة العظيمة التي يختص بها الصحيحان عند المسلمين، وما يوحي به عنوان وموضوع مستدرك الحاكم من مكانة، وما ادّعاه الحاكم من إخراج الأحاديث التي على شرط الشيخين ممّا لم يخرجاه. فأحاديث الصحيحين تحتاج إلى رفع الاشتباه الذي ادّعاه الإمامية، وأحاديث المستدرك تحتاج إلى بيان قيمتها ودرجتها، والتحقق من دعوى الحافظ الحاكم صحتها على شرط الشيخين. وهذا هو موضوع هذا البحث بإذن الله تعالى.

أولا: عنوان البحث:

الأحاديث التي يستدل بها الشيعة الإمامية علىٰ الإمامة من الصحيحين والمستدرك عليهما

- جمع ودراسة -

فموضوع هذا البحث يتضمن جمع ودراسة الأحاديث التي يدّعي الشيعة الإمامية دلالتها علىٰ أصل أصولهم: الإمامة، من خلال صحيحي البخاري ومسلم، والمستدرك عليهما للحاكم.

ثانيا: إشكالية البحث

انتهج دعاة التشيع، منذ عصور متقدمة، منهج إلزام أهل السنة بما عندهم في كتبهم من روايات وأحاديث، زاعمين أنها تدل علىٰ معتقداتهم الباطلة، خاصة منها مسألة النص علىٰ إمامة علي رضي الله عنه، وكتبوا في ذلك كتبا في القديم والحديث، من أهمها وأشهرها كتاب :**"منهاج الكرامة"** للحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي التوفىٰ سنة: 726 هـ. وكتاب **"المراجعات"** لعالمهم المعاصر عبد الحسين شرف الدين الموسوي المتوفىٰ سنة: 1377هـ، بالإضافة إلىٰ مئات الكتب والأبحاث التي تركّز علىٰ هذا الجانب، بهدف إضلال العامة من أهل السنة ومن لا معرفة له بحقيقة دين الإمامية. ويلاحظ تركيزهم في هذه الكتابات علىٰ بعض أحاديث الصحيحين، لما للصحيحين من المكانة والمهابة عند عامة أهل السنة، وكثيرا ما يلهجون بأحاديث رواها الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين، موهمين بأنها في درجة واحدة مع أحاديث الصحيحين.

لذلك فقد عزمت علىٰ جمع ودراسة أحاديث الصحيحين والمستدرك عليهما التي ادّعىٰ الشيعة الإمامية دلالتها علىٰ مفهوم الإمامة عندهم، وبيان مدىٰ صحة تلك الادّعاءات بميزان البحث العلمي، ومن ثمّ يمكن تحديد إشكالية البحث في جملة من العناصر هذه أهمها:

- ما هي حقيقة الإمامة عند أهل السنة والجماعة، وعند الشيعة الإمامية؟
- هل في الصحيحين ما يدل علىٰ مفهوم الإمامة عند الشيعة الإمامية؟
- ما هو الفقه الصحيح لأحاديث الصحيحين التي يذكرها الإمامية، ويدّعون دلالتها علىٰ الإمامة؟
- ما هي أحاديث مستدرك الحاكم التي اعتمدها الإمامية لتقرير مذهبهم الفاسد في الإمامة؟
- ما هي درجة تلك الأحاديث في ميزان علوم الحديث؟ وهل يسلّم لمن استدركها علىٰ الصحيحين ؟

ثالثا : أهمية البحث:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، إذ هو مدرج في باب دفع الشبهات وكشفها، والرد علىٰ المبتدعة، وبيان فساد باطلهم ووهاء أدلتهم، وتبرئة سنة النبي ﷺ ممّا نسب إليها من إفك وزور.

ففي هذا البحث بيان لفساد استدلال الإمامية بأحاديث الصحيحين علىٰ مسألة النص علىٰ علي رضي الله عنه، التي هي أصل مذهبهم، والمرجع الذي ترجع إليه جميع عقائدهم. وفيه أيضا بيان لدرجة كثير من أحاديث مستدرك الحاكم النيسابوري التي ما فتئ الرافضة يذكرونها في كتبهم مستدلين بها علىٰ هذا الأصل.

إذن فهذا البحث سيفيد فئات عدة من الناس:

- **طلبة العلم والدعاة**: ليجدوا فيه سلاحا يردون به علىٰ شبه دعاة التشيع.
- **عامة أهل السنة**: ليتحصنوا به ضد ما يبثه دعاة التشيع من شبه وسموم.
- **دعاة التشيع وعوامهم**: ليتبيّن لهم هشاشة ما يدّعونه من أدلة، وليكشف لهم التزوير والتلبيس الذي انطوت عليه الكثير من كتبهم.

رابعا :أسباب ودوافع اختيار البحث:

هناك جملة من الأسباب والدوافع الذاتية والموضوعية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه، منها:

أ- **الدوافع الذاتية:**

- اهتمامي الشخصي منذ سنوات بقضية الرد علىٰ الرافضة، ودفع شبههم، وبيان فساد عقائدهم. ورغبتي في التخصص في هذا الميدان.

ب- **الدوافع الموضوعية :**

- ندرة الدراسات حول الشيعة الإمامية في الجامعات الجزائرية.
- الحاجة الماسة إلىٰ تكثير وتنويع الكتابة في هذا المجال، أي مجال الرد علىٰ شبهات الرافضة، وبيان فساد معتقداتهم.
- موجة التبشير بالتشيع في العالم السني في السنوات الأخيرة، ومنها بلدنا الجزائر، والتي اتّخذ القائمون عليها عدة وسائل من أحدِّها: بث الشبه في أوساط أهل السنة، وأغلب هذه الشبه عبارة عن روايات رواها أهل السنة في كتبهم، وطائفة من هذه الروايات سيتناولها هذا البحث بالدراسة والبيان.
- وجود كتب شيعية متخصصة في بث هذه الشبه، يحرص دعاة التشيع علىٰ نشرها في أوساط أهل السنة ، الأمر الذي يوجب الرد عليها، وبيان فساد استدلالهم بما يوردونه من روايات.
- الصلة الوثيقة بين هذا البحث وشتىٰ علوم السنة رواية ودراية.

خامسا : أهداف البحث :

الهدف والغاية من هذا البحث، هو جمع واستقصاء أحاديث الصحيحين والمستدرك عليهما، التي يدّعي الإمامية دلالتها علىٰ معتقدهم الباطل في الإمامة؛ فأما أحاديث الصحيحين فبإزالة الاشتباه عنها، وبيان فقهها الصحيح علىٰ ضوء النصوص المُحكمة من الوحيين، وكلام أهل العلم سلفا وخلفا. وأما أحاديث المستدرك فببيان درجتها الحديثية علىٰ ضوء قواعد علوم الحديث ونصوص نقّاده، فإن ثبت ضعفها أو كذبها-وهو الأكثر الأعم-، فلا يلتفت إلىٰ صلاحية دلالتها علىٰ ما يزعمه الإمامية، لبطلان صلاحية الدليل ابتداء.

لذلك فمن أهداف هذا البحث: تبرئة الصحيحين من دعوىٰ دلالة أحاديثهما علىٰ بعض عقائد الرافضة في الإمامة. وكذلك بيان ضعف أكثر روايات المستدرك عليهما التي احتج بها الإمامية في موضوع الإمامة، وبذلك تزداد براءتهما ممّا يدعيه هؤلاء من أنهما كتما، ولم يرويا تلك الروايات التي استدركها عليهما الحاكم.

سادسا : الدراسات السابقة :

تزامنا مع ظهور الكتب الشيعية التي تنصر معتقداتهم وتدعو إليها، معتمدة علىٰ الكثير من الروايات السنية، فقد ظهرت كتب ودراسات ترد علىٰ هذه المزاعم في القديم والحديث ، والتي من أهمها:

- الكتاب الفذ الفريد في بابه، والذي اتعب من جاء بعده كتاب: **"منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية"** لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي رد فيه علىٰ كتاب **"منهاج الكرامة"** للحلي الشيعي، وقد حوىٰ هذا الكتاب الرائع جانبا كبيرا ممّا يخص هذا البحث المقترح، لكن لكبر حجمه، والاسترسال الذي عرف به شيخ الإسلام، واشتماله علىٰ كثير من المباحث العقائدية، كل

ذلك عسّر الاستفادة منه في مجال الرد علىٰ شبهات الشيعة، وهذا الذي دفع الحافظ الذهبي وغيره إلىٰ اختصاره، وبرغم ذلك ما زال يحتاج إلىٰ خدمة أكثر، وهو أهل لها.

- كتاب: **"الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات"** لأبي مريم بن محمد الأعظمي، وهو رد علىٰ كتاب **"المراجعات"** لعبد الحسين الموسوي. وهذا الكتاب قد تكلم عن معظم الأحاديث التي سيتطرق إليها هذا البحث، لكنه مشىٰ علىٰ تسلسل الكتاب المردود عليه، لذلك جاء كلامه علىٰ تلك الأحاديث مختصرا في بعض الأحيان، وهو كالكتاب السابق كتاب عقائدي أكثر منه حديثي، يعتمد منهجية الرد علىٰ جميع ما أورده صاحب المراجعات من شبه.

- كتاب: **"البينات في الرد علىٰ أباطيل المراجعات"**، لمحمود الزغبي، وهو كالسابق، لكني لم أقف عليه إلا أواخر بحثي، فلم أستفد منه كثيرا.

- **"سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة"** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذي بحث الكثير من الأحاديث التي يوردها الشيعة الإمامية في هذا الخصوص، خاصة ما جاء في كتاب المراجعات للموسوي.

- هذا بالإضافة إلىٰ كتب السنة وشروحها، والكثير من الكتب والمقالات والدراسات، والمناظرات، التي تطرقت إلىٰ موضوع دفع شبه الشيعة الإمامية، وبيان فساد عقائدهم.

لكن في هذه الكتابات لم أجد من أفرد بالدراسة أحاديث الصحيحين والمستدرك التي تعلّق بها الإمامية للاستدلال بها علىٰ باطلهم في الإمامة، لذلك وجدت في ذلك فائدة علمية ودعوية معتبرة، خاصة إذا علمنا أن أحاديث المستدرك تغني تقريبا عن أحاديث باقي الكتب التسعة في هذه المسألة، فتقريبا ما من حديث رواه باقي التسعة واستدل به الإمامية علىٰ الإمامة إلا ورواه الحاكم في المستدرك.

سابعا : منهج البحث :

المنهج الغالب علىٰ هذه الدراسة هو المنهج التحليلي النقدي، وذلك بعد استقصاء الأحاديث التي احتج بها الإمامية علىٰ الإمامة، ثم رفع الاشتباه عن الصحيح منها، وبيان مواطن الضعف في المردود منها. ويمكن تلخيص معالم هذه المنهجية في العناصر الآتية:

- قسمت البحث إلىٰ فصل تمهيدي، وبابين، وكل باب قسمته إلىٰ فصلين، وكل فصل إلىٰ مباحث ومطالب.

- افتتح الفصل التمهيدي والبابين بتوطئة، أمهّد فيها لما يستقبل من الدراسة.

- قدمت بين يدي دراسة أحاديث الصحيحين والمستدرك بفصل تمهيدي، تناولت فيه الكلام عن مسألة الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية، لما لذلك من علاقة وطيدة بالبحث. وأعرضت عن الكلام عن الصحيحين والمستدرك، لوجود كتابات كثيرة تناولتها بالدراسة، ولكي لا أثقل البحث بمباحث فرعية غير مرادة.

- عند دراسة أحاديث الصحيحين، كنت مختارا بين أن أدرس جميع الأحاديث مع الاختصار، أو أن أكتفي ببعضها مع استقصاء جميع جوانبها. ولأن الاختصار في هذا الجانب لا يغني شيئا، لكثرة ما كتب عن هذه الأحاديث في كتب الردود والشروح، فقد اخترت الطريقة الثانية، وهي الاكتفاء بدراسة الأحاديث المتفق عليها دراسة وافية جامعة. وإتماما للفائدة، فقد قمت بدراسة مختصرة لباقي الأحاديث التي انفرد بها الإمامان البخاري ومسلم-رحمهما الله تعالىٰ-.

- وكذلك الحال بالنسبة لأحاديث المستدرك، فلكثرتها فقد أفردت ستة أحاديث منها بالدراسة الموسعة، بذكر ودراسة جميع الطرق في الكتب التي وقفت عليها. ثم عمدت إلىٰ باقي الأحاديث – وهي أربعة وعشرون حديثا – فقمت بدراستها دراسة موجزة، وذلك

وذلك بالتركيز علىٰ أسانيد الحاكم وطرق الحديث في الكتب الأخرىٰ من جهة الصحابي نفسه.

- عند الحكم علىٰ الأحاديث المدروسة فإني أحرص علىٰ أن تكون الأحكام موافقة بلفظها لأحكام الأئمة. وإن وجدت لهم خلافا في حديث ما، فأحاول أن أرجح بين أقوالهم، مستضيئا بكلام الأئمة المحققين منهم.

- بالنسبة لأحاديث الصحيحين، فقد تناولت بالدراسة الزيادات التي زيدت عليها في غير الصحيحين، ولو كانت من غير طريق الصحابي نفسه. وهذا لبيان براءة متون الصحيحين ممّا ألصق بها من زيادات لا تثبت، أو علىٰ الأقل لا ترقىٰ إلىٰ شرطهما. وكذلك لفضح مزاعم الكثير من الكُتّاب الشيعة الذين يذكرون الحديث بالزيادة ثم ينسبونه إلىٰ الصحيحين، وهما منه براء.

- حاولت تجميع أكبر قدر ممكن من أوجه الاستدلال التي ذكرها الإمامية في كتبهم، معتمدا في ذلك علىٰ أشهر وأهم كتبهم العقائدية والدعوية، وقد أكثرت النقل من كتابين هما: **"منهاج الكرامة"** لابن مطهر الحلي، و**"المراجعات"** لعبد الحسين الموسوي، ويعتبر هذان الكتابان من أهم الكتب التي يعتمدها الشيعة الإمامية في موضوع الأدلة علىٰ الإمامة من طريق أهل السنة، لذلك جلّ من جاء بعدهما قد اعتمد عليهما في ذلك.

- أتيت علىٰ جميع تلك الأوجه والشبه التي أوردها بالنقض، مستعينا بكتب الردود، وشروح الأحاديث، وبالمناظرات والمقالات المبثوثة علىٰ شبكة الإنترنت. وبعون الله فما من شبهة يذكرونها في ذلك، إلا ويجد الباحث التحقيق فيها في هذا البحث بإذن الله تعالىٰ.

- اعتمدت كثيرا في دفع الشبهات عن أحاديث الصحيحين علىٰ ما سطره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الفذ: **"منهاج السنة النبوية"**، لأنه أتىٰ علىٰ أغلب الشبه بالبيان، وكل من

جاء بعده فعالة عليه، هذا مع محاولتي في أحيان عدة تلخيص ولم شمل كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ من عدة مواضع من كتابه.

- أما الدراسة الموسعة لأحاديث المستدرك، فقد قمت بترجمة رجال أسانيد الحديث ترجمة وافية، وخرّجت الحديث من باقي كتب السّنة، ثم أردفت ذلك بالكلام عن طرق ورجال الحديث، للوصول إلىٰ الحكم النهائي عليه، مستنيرا في ذلك كله بكلام الأئمة سلفا وخلفا.

- كان من نيتي أن أفرد فصلا عن منهج الرافضة في الاستدلال بأحاديث الصحيحين والمستدرك، لكن طول البحث حال دون ذلك، لكني لم أخل البحث من ذلك، فقد بثثت فيه بعض أمارات هذا المنهج أثناء دراسة الأحاديث.

- عزوت الآيات إلىٰ أماكنها من المصحف، وجعلت ذلك في المتن مباشرة لكي لا أثقل به الهوامش.

- خرجت الأحاديث والآثار غير المرادة بالدراسة من دواوين السنة والمصنفات، فإذا كانت في الصحيحين اكتفيت بهما مع بيان الكتاب والباب، وإن لم تكن فيهما، اجتهدت في الحكم عليه بنقل أقوال أهل العلم الثقات.

- ترجمت للكثير من الأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة من السنة والشيعة، من الكتب المعتمدة عند الجهتين. وأعرضت عن ترجمة أعلام آخرين لهم من الشهرة ما يغني عن التعريف بهم كصحابة النبي ﷺ، وقد تفوتني الترجمة لبعض الأعلام الذين كان ينبغي الترجمة لهم.

- طوّلت في ترجمة بعض الأعلام الشيعة لغرض من الأغراض أبينه في آخر الترجمة.

- عند الكلام عن الرواة أحرص علىٰ الرجوع إلىٰ كتب الأئمة المتقدمين لنقل أقوالهم، مع الاستعانة بكتب المتأخرين ككتب الحافظين الذهبي وابن حجر، للحكم الأخير علىٰ الراوي.

- عزوت الأقوال إلىٰ أصحابها بذكر اسم الكتاب ثم المصنِّف، ثم الجزء والصفحة أو رقم الحديث، وقد اكتفيت في الكثير من الأحيان بذكر اسم الكتاب إذا كان مشهورا لا يشتبه مع غيره، خاصة منها مصنفات السّنة النبوية والرجال.

- للتفرقة بين الصفحة ورقم الحديث فقد زدت الحرف ص قبل الصفحة، فإن الكتاب من أجزاء استغنيت برقم الجزء؛ فمثلا كتابتي:(ص56) أقصد بها الصفحة، أما: (321) فأقصد بها رقم الحديث، وأما: (325/ 2) فواضح أني أقصد بها رقم الصفحة من ذلك الجزء .

- عند الكلام علىٰ الراوي، أذكر أقوال الأئمة، ثم أعزوها مجتمعة في هامش واحد، لكي لا أكثر من الهوامش، ولن يخفىٰ علىٰ المتأمل مصدر كل قول من تلك الأقوال، واجتهد في ترتيب تلك المصادر حسب وفاة أصحابها.

- عملت فهارس للرسالة : تتضمن فهرسا للآيات، وفهرسا للأحاديث والآثار، وفهرسا للأعلام المترجم لهم مع الرواة المتكلم عليهم، وفهرسا أخيرا للموضوعات.

ثامنا : عناصر البحث وتبويبه :

قسمت البحث إلىٰ مقدمة، وفصل تمهيدي، وبابين، ثم خاتمة، علىٰ النحو الآتي:

★**المقدمة:** وتحتوي عناصرها العشرة المعروفة.

★ **الفصل التمهيدي: الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية ،** ويتضمن خمسة مباحث:

- **المبحث الأول: تعريف الإمامة.** و يقع في ثلاثة مطالب؛ تكلمت فيهما عن تعريف الإمامة لغة، وتعريفها عند أهل السنة وتعريفها عند الشيعة الإمامية.

-**المبحث الثاني: حكم الإمامة.**ويقع في ثلاثة مطالب؛ تناولت فيها اتفاق الأمة علىٰ وجوب الإمامة، ثم مخالفة الشيعة الإمامية في طبيعة هذا الوجوب، وأخيرا بينت بطلان ما ذهبت إليه الشيعة الإمامية في ذلك.

-**المبحث الثالث: طرق انعقاد الإمامة.** يقع في مطلبين؛ تطرقت فيهما إلىٰ طرق انعقادها في عقيدة أهل السنة والجماعة، وطريق انعقادها عند الشيعة الإمامية.

-**المبحث الرابع: القول في الإمامة بعد النبي ﷺ.** ويقع كذلك في مطلبين؛ ذكرت في الأول: قول أهل السنة وشيئا من أدلتهم، وفي الثاني: قول الشيعة الإمامية مع ذكر أشهر أدلتهم، مع بيان بطلانها ثبوتا أو دلالة.

-**المبحث الخامس: مكانة الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية.** ويقع في ثلاثة مطالب؛ الأول لبيان منزلتها عند أهل السنة والجماعة، والثاني لبيان موقعها عند الشيعة الإمامية، والثالث لإبطال قولهم بأن الإمامة أهم أصول الدين.

★**الباب الأول: دراسة أحاديث الصحيحين التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.**ويتضمن فصلين:

❶ **الفصل الأول: الدراسة الموسعة لأحاديث الصحيحين المتفق عليها التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.**ويضم أربعة مباحث علىٰ حسب عدد الأحاديث المتفق عليها، وهي:

-المبحث الأول: حديث المنزلة.

-المبحث الثاني: حديث الراية.

-المبحث الثالث: حديث الاثني عشر خليفة.

-المبحث الرابع: حديث كتاب يوم الخميس.

وكل واحد من هذه الأحاديث قمت بدراسته من خلال أربعة مطالب هي:

المطلب الأول : تخريج الحديث.

المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.

المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.

❷ **الفصل الثاني: الدراسة الموجزة لأحاديث أحد الصحيحين التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.** وقسمته إلىٰ مبحثين:

-**المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها البخاري.** ولم تزد علىٰ الحديث الواحد.

-**المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها مسلم.** وهي ثلاثة أحاديث.

وقد قمت بدراسة هذه الأحاديث من خلال عدة عناصر، هي

أولا: نص الحديث.

ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.

ثالثا: توجيه الحديث والرد على استدلال الإمامية به.

★**الباب الثاني: دراسة أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.** ويتضمن فصلين:

❶ **الفصل الأول: دراسة موسعة لنماذج من أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.** ويقع في ستة مباحث علىٰ حسب النماذج المختارة. وكل حديث قمت بدراسته من خلال أربعة مطالب هي:

المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

❷ **الفصل الثاني: دراسة موجزة لباقي أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشيعة الإمامية على الإمامة. ويقع في ثلاثة مباحث:

-**المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة.** وهي أربعة أحاديث.

-**المبحث الثاني: الأحاديث المنكرة.** وهي ثمانية أحاديث.

-**المبحث الثالث: الأحاديث الموضوعة.** وهي اثني عشر حديثا.

★ **خاتمة:** وفيها خلاصة لأهم نتائج البحث، والتوصيات المقترحة.

تاسعا : مصادر ومراجع البحث :

لقد استعنت لإتمام هذا البحث وإخراجه بجملة معتبرة من المصادر والمراجع، سنية وشيعية؛ فأما السنية فأهمها كتب الردود علىٰ هذه الطائفة من القدامىٰ والمعاصرين، وكتب السنة النبوية، وشروحها، وكتب الرجال والجرح والتعديل. وأما الشيعية منها، فقد حرصت علىٰ التنويع بين العتيق منها والمعاصر، وهي كتب ردود وعقائد لأن مسألة الإمامة عندهم أهم ما يبحث، فلا يكاد يخلو كتاب لهم من الكلام عنها. وقد عملت لها فهرسا في آخر البحث.

عاشرا : صعوبات البحث :

تخللت بحثي هذا صعوبات جمة، علمية وشخصية، منذ بدء الشروع فيه إلىٰ غاية اكتماله علىٰ هذا النحو، لكن هذه أهم تلك الصعوبات:

- كثرة المادة العلمية الخاصة برفع الاشتباه عن أحاديث الصحيحين، الأمر الذي عسّر النظر فيها كلها، وجمعها وتلخيصها.

- كثرة طرق أحاديث فضائل علي رضي الله عنه، وهذا يرجع إلىٰ أمر تاريخي استوجب ذلك، الأمر الذي صعّب علي مهمة استقصاء جميع تلك الطرق ودراستها.

- من أهم الصعوبات التي واجهتني واستنزفت مني وقتا طويلا، هو البحث عن الكتب الشيعية، وذلك لندرتها في مكتباتنا. مما ألجأني إلىٰ الاستعانة ببعض المكتبات الإلكترونية

الصادرة عنهم، مثل: مكتبة أهل البيت الصادرة عن مركز المعجم الفقهي، ومركز المصطفىٰ للدراسات الإسلامية بمدينة قم.

- صعوبة التعامل مع كتب هؤلاء القوم، والصبر عليها لما امتازت به من كثرة الجدال بالباطل، وما حوته من سب ولعن لخير أمة أخرجت للناس: صحابة النبي ﷺ.

- صعوبة المنهج الذي أخذته علىٰ نفسي في دراسة أحاديث الصحيحين، وهو محاولتي الاستقصاء التام حسب الوسع لجميع شبه القوم حولها والرد عليها، ليغني هذا البحث عن الكثير ممّا كتب، ويجمع شتاتها في موضع واحد.

والحمد لله الذي يسر جمع هذه المادة في هذا البحث، والشكر له علىٰ نعمه العظيمة المتوالية وآلائه المتتابعة. وأسأله سبحانه وتعالىٰ أن يبارك فيه، وأن يجعله سهما من سهامه لحماية دينه ورد شبه المضلين، وتحصين المؤمنين منها.

ثم أقدم شكري وتقديري ثانية إلىٰ فضيلة الدكتور المشرف : موهوبي حسان، وكل من كانت له علي يد في إتمام هذا البحث المتواضع.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلىٰ الأساتذة الأفاضل المناقشين لما سيبذلونه من جهد في قراءة هذه الرسالة وتقويم هذا البحث.

فإن كنت أصبت وقدمت ما يستحق أن يقبل فهذا من فضل الله تعالىٰ، وإن كانت الأخرىٰ فمن زلات قلمي وتقصيري. وأسأل الله تعالىٰ التوفيق والسداد فيما يستقبل.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ عبده ورسوله نبينا محمَّد وآله وصحبه.

الفصل التمهيدي

الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإمامة.

المبحث الثاني: حكم الإمامة.

المبحث الثالث: طرق انعقاد الإمامة.

المبحث الرابع: القول في الإمامة بعد النبي ﷺ.

المبحث الخامس: مكانة الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيدي: الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية

توطئة:

الظاهر من عنوان هذا البحث أنّ كلماته ومصطلحاته المفتاحية الرئيسة التي ينبغي تحديد مفاهيمها هي:الأحاديث، والشيعة الإمامية، والإمامة، والصحيحان، والمستدرك عليهما. فأما **الأحاديث**: فهي التي ستكون موضوع الدراسة بإذن الله تعالىٰ، وأما **الصحيحان**: صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم، فشهرتهما، وكثرة البحوث والدراسات عنهما تغني وتكفي عن التعريف بهما، وبيان منزلتهما وعظم شأنهما. أما **مستدرك الحاكم**: فرغم البحوث والدراسات المعتبرة حوله، فهو لا يزال يحتاج للمزيد من العناية، ولم أر أن أخصص له فصلا أو مبحثا للتعريف به اكتفاء بما سطر من قبل ولأن التعريف المختصر ليس له كبير فائدة، ولكي لا أشتت البحث في عدة مواضيع. أما مصطلح: **الشيعة الإمامية**: فقد اكتفيت بتعريف موجز له في المبحث الآتي. وأهم مصطلح في نظري والذي له علاقة وثيقة بالبحث هو مصطلح: **الإمامة**، لذلك فقد خصصت الفصل التمهيدي لدراسة هذا المصطلح عند الفريقين المتنازعين حوله: أهل السنة، والشيعة الإمامية، وارتأيت أن تكون هذه الدراسة في خمسة محاور هي:

- تعريف الإمامة.
- حكم الإمامة.
- طرق انعقاد الإمامة.
- القول في الإمامة بعد النبي ﷺ.
- مكانة الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية.

المبحث الأول

تعريف الإمامة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإمامة لغة.

المطلب الثاني: تعريف الإمامة عند أهل السنة.

المطلب الثالث: تعريف الإمامة عند الشيعة الإمامية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: تعريف الإمامة.

مصطلح الإمامة من المصطلحات المشتركة بين عدة معان ومفاهيم، لذلك كان لزاما التعريف بهذا المصطلح، وبيان المراد به في هذا البحث، وسأتناول ذلك من خلال التعريف اللغوي للإمامة، ثم تعريفها عند أهل السنة وفي الأخير تعريفها عند الشيعة الإمامية، مع بيان الأسس التي قام عليها كل تعريف.

المطلب الأول: تعريف الإمامة لغة.

أولا: الإمامة في لغة العرب، الإمامة: مصدر من الفعل(أمَّ)؛ نقول : أمّ القوم، وبهم: تقدّمهم، فالإمامة لغة: التَّقَدُّم. والإمام: المؤتم به، إنسانا – كأن يقتدىٰ بقوله، أو فعله– أو كتابا، أو غير ذلك، محقا كان، أو مبطلا، وجمعه: أئمة[1]، بالهمزة أوالياء قراءتين[2]،وكلّ من اقتُدِيَ به وقُدِّم في الأمور فهو إمامٌ؛ فالنبي ﷺ إمام الأُمّة، والخليفةُ: إمامُ الرّعيّة، والقرآن : إمام المسلمين[3].

ثانيا: الإمامة في القرآن العظيم، ولم يرد لفظ الإمامة في القرآن الكريم، وإنما ورد لفظ إمام، وأئمة: في هذه الآيات:

* قال تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة:124]، قال ابن جرير:« إني مُصيرك تؤم من بعدك، من أهل الإيمان، بي وبرسلي، تتقدّمهم أنت، ويتبعون هديك، ويستنون بسنتك التي تعمل بها، بأمري إياك، ووحيي إليك»[4].

* وقال تعالىٰ: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود:17، الأحقاف:12]. قال المفسّر الطاهر بن عاشور:« حالان، ثناء علىٰ التوراة، بما فيها من تفصيل الشريعة، فهو إمام يهتدىٰ به

---

(1) مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني (1/ 44).

(2) لسان العرب: ابن منظور (1/ 133).

(3) كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (8/ 428-429).

(4) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري (2/ 18).

ورحمة للناس، يعملون بأحكامها، فيرحمهم الله في الدنيا بإقامة العدل، وفي الآخرة بجزاء الاستقامة، إذ الإمام ما يؤتم به، ويعمل علىٰ مثاله».[1]

* قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر:79]. قال البغوي: «وَإِنَّهُمَا: يعني مدينتي قوم لوط وأصحاب الأيكة، لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ: بطريق واضح مستبين».[2]

* قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء:71]. قال ابن عطية: «واختلف المفسرون في «الإمام»، فقال مجاهد وقتادة: نبيّهم، وقال ابن زيد: كتابهم الذي نُزّل عليهم، وقال ابن عباس، والحسن: كتابهم الذي فيه أعمالهم[3]، وقالت فرقة: متبعهم، من هاد أو مضل، ولفظة «الإمام» تعمّ هذا كله، لأنّ الإمام هو: ما يؤتم به، ويهتدىٰ به في المقصد».[4]

* قال تعالىٰ: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان:74]. أي: أئمة يُقتدىٰ بنا في الخير.[5]

* قال تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:12]. أي: في أم الكتاب.[6]

* قال تعالىٰ: ﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:12]. قال الإمام البغوي: «رؤوس المشركين، وقادتهم، من أهل مكة».[7]

* قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء:73]، أي رؤساء يقتدىٰ بهم في الخيرات وأعمال الطاعات.[8]

* وقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:24].

---

(1) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور (12/ 28).

(2) معالم التنزيل: محمد البغوي (4/ 389).

(3) ورجحه ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (5/ 99).

(4) المحرر الوجيز: عبد الحق بن عطية (3/ 491).

(5) تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير (6/ 133).

(6) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري (20/ 499).

(7) معالم التنزيل: محمد البغوي (4/ 17).

(8) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (11/ 305).

قال قتادة: رؤساء في الخير.[1]

* قال تعالىٰ: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص:5]. أي قادة في الخير ودعاة إليه، وولاة علىٰ الناس وملوكا فيهم.[2]

* قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [القصص:41]. أي جعلناهم زعماء يُتَّبعُون علىٰ الكفر، فيكون عليهم وزرهم، ووزر من اتبعهم، حتىٰ يكون عقابهم أكثر.[3]

من هذا الاستعراض لدلالة لفظة **إمام، وأئمة** في القرآن الكريم، يتضح جليا أنها تتطابق مع ما قرره أهل اللغة؛ من أن الإمام كل من كان رئيسا، وائتُم واقتُدي به واتُّبع، سواء أكان إمام حق أو ضلالة، كما يطلق كذلك علىٰ الكتاب والطريق، فالإمامة في اللغة مُطْلَقُ التَّقَدُّمِ.

---

(1) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري (20/ 194).

(2) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : محمد بن علي الشوكاني (4/ 183)

(3) الجامع لأحكام القرآن: محمد القرطبي (13/ 289).

المطلب الثاني: تعريف الإمامة عند أهل السنة[1].

عرفها العلماء بتعريفات مختلفة في اللفظ، متحدة في المعنىٰ، منها:

1 – تعريف الماوردي[2]:«الإمامة: موضوعة لخلافة النبوة، في حراسة الدين، وسياسة الدنيا».[3]

2 – تعريف الجويني[4]:«الإمامة رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في

---

(1) أهل الشيء هم أخص الناس به، يقال في اللغة: أهل الرجل: زوجه وقيل: أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (1/ 150).

فأهل السنة هم أخص الناس بها، وأكثرهم تمسكًا بها، واتباعًا لها قولًا وعملًا واعتقادًا. وقد أصبح هذا المصطلح يطلق علىٰ معنيين اثنين هما:

المعنىٰ الخاص: وهم من كان علىٰ مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه علما وعملا واعتقادا، وأدبا وسلوكا، وهم سلف الأمة من الصحابة، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، الذين اجتمعوا علىٰ الكتاب والسنة، وعلىٰ أئمة الهدىٰ المتبعين لهم، وكل من سلك سبيلهم في الاعتقاد والقول والعمل والسلوك إلىٰ يوم القيامة فهو من أهل السنة والجماعة، ويطلق عليهم أيضا: أهل الجماعة، وأهل الحديث، والطائفة المنصورة، وأهل الإتباع، والسلف الصالح، وأهل الأثر والفرقة الناجية. ويخرج بهذا المصطلح سائر أهل الأهواء والبدع، كالخوارج والجهمية والمرجئة، والشيعة وغيرهم من أهل البدع.

المعنىٰ العام: وهم من يقابل الرافضة في مسألة الإمامة وإثبات خلافة الثلاثة من المنتسبين إلىٰ الإسلام، فيدخل فيهم أغلب الطوائف عدا الرافضة. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (2/ 163)، مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة لنصار القفاري(1/ 23-35)، وسطية أهل السنة بين الفرق: محمد با كريم محمد با عبد الله(ص46).

(2) هو: علي بن محمد بن حبيب الماوردي-نسبة إلىٰ ماء الورد- البصري الشافعي، أبو الحسن(ت450)، أقضىٰ القضاة، صاحب التصانيف، وثقه الخطيب وكان ممّن صلىٰ عليه ببغداد، وكان متقدما عند السلطان، أحد الأئمة، له التصانيف الحسان في كل فن، من كتبه: -«الأحكام السلطانية»، و«الحاوي في الفقه»، و«أدب الدين والدنيا». انظر: تاريخ بغداد (12/ 102)، وفيات الأعيان لابن خلكان (3/ 282)، سير أعلام النبلاء(18/ 64) طبقات الشافعية للسبكي (5/ 267).

(3) الأحكام السلطانية: الماوردي (ص3).

(4) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني-نسبة إلىٰ جوين من نواحي نيسابور- أبو المعالي(ت478)، كان =

مهمات الدين والدنيا».[1]

3- تعريف ابن خلدون[2]:«حمل الكافة علىٰ مقتضىٰ النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلىٰ اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به».[3]

4- تعريف محمد رشيد رضا[4]:« رئاسة الحكومة الإسلامية، الجامعة لمصالح الدين والدنيا».[5]

=

إماما في مذهب الشافعي، أصولي أديب واعظ، وكان من أكابر علماء الأشاعرة، وذكر الذهبي أنه رجع إلىٰ مذهب السلف، وكان أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، جاور بمكة أربع سنين، فلقب بإمام الحرمين، وعاد إلىٰ نيسابور، فبنىٰ له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية، فبها كان يحاضر ويدرس، ويصنف، وكان يحضر دروسه العلماء والأكابر، بقىٰ علىٰ ذلك قرابة الثلاثين سنة، ومن كتبه: «البرهان في أصول الفقه»، و-«الشامل في أصول الدين»، و«غياث الأمم» في الإمامة وغيرها. انظر: وفيات الأعيان: ابن خلكان (3/ 167)، سير أعلام النبلاء (18/ 468)، طبقات الشافعية: السبكي (5/ 165).

(1) غياث الأمم في التياث الظلم : أبي المعالي الجويني (ص15).

(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي: الإشبيلي التونسي، العالم المؤرخ(ت808)، رحل إلىٰ فاس، وغرناطة، وتلمسان، ومصر وفيها استقر، وتولىٰ قضاء المالكية، برع في العلوم والفنون والأدب، من أشهر كتبه: تاريخه العبر بمقدمته المشهورة. انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن الخطيب (3/ 377)، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب: ابن مقري (6/ 171)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (4/ 145).

(3) المقدمة: عبد الرحمن بن خلدون (ص191)

(4) هو: محمد رشيد بن علي رضا شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني، البغدادي الأصل، الحسيني النسب، صاحب مجلة المنار، وأحد رجال الإصلاح الإسلامي، من العلماء بالحديث والأدب والتاريخ، ولد ونشأ في بيت علم، في قرية «القلمون» بطرابلس الغرب سنة (1282/ 1865م)، ورحل إلىٰ الحجاز والهند وأوربا، واستقر بمصر، وبها توفي سنة (1354، 1935م)، له آثار كثيرة أشهرها مجلة «المنار»، وتفسيره الذي لم يكمله . انظر: الأعلام للزركلي (6/ 126).

(5) الخلافة: محمد رشيد رضا (ص17).

فهذه الحدود للإمامة متقاربة المعنىٰ لا تخرج عن كون الإمامة العظمىٰ نيابة عن النبي ﷺ في إقامة ورعاية شؤون العباد، الدينية والدنيوية، علىٰ وفق الشريعة الإسلامية الغراء، وأنها أقيمت لأجل مصلحة العباد، وحاجتهم إليها في إقامة شؤون ومصالح دينهم ودنياهم.[1]

---

(1) وأما عن إطلاقات الإمامة في الشرع، فتنقسم إلىٰ أربعة أقسامٍ:

1- **إمامة وحيٍ**: أي حصلت بسبب الوحي، وهي النبوة.

2- **وإمامة وراثةٍ**: أي حصلت بسبب الإرث؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء، وهي العلم.

3- **وإمامة مصلحةٍ**: وهي الخلافة العظمىٰ، ويقال لها الإمامة الكبرىٰ.

4- **وإمامة عبادةٍ**: وهي صفة حكمية، توجب لموصوفها كونه متبوعًا لا تابعًا، وكلها تحققت له ﷺ.

انظر: الفواكه الدواني: أحمد بن غنيم النفراوي (1/ 514).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث: تعريف الإمامة عند الشيعة الإمامية.[1]

ذكر الشيعة الإمامية عدة تعريفات للإمامة لا تختلف كثيرا فيما بينها، منها:

1 - تعريف الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي[2] -الملقب عندهم بالعلامة-،

---

(1) يقول الشهرستاني في الملل والنحل(1/ 145):« الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده. وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبرؤ قولا وفعلا وعقدا إلا في حال التقية ». ويدخل في هذا التعريف الشيعة الزيدية والإمامية الاثني عشرية والإسماعيلية وغيرهم من الغلاة، لكن مقصودنا في هذا البحث هم الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهم الذين اختصوا بالقول بإمامة اثني عشر إماما بعد النبي صلى الله عليه وسلم؛ أولهم علي رضي الله عنه، وآخرهم طفل زعموا اختفاءه ودخوله السرداب، وهم ينتظرون رجوعه في آخر الزمان ليقيم لهم دينهم. وزيادة على ذلك فهم يقولون بعقائد عديدة كالقول بالرجعة، والبداء، وتحريف القرآن، وردة الصحابة، وغير ذلك من الضلال المبين. ولهؤلاء ألقاب عدة يعرفون بها مثل: الإمامية، والاثني عشرية، والجعفرية، والرافضة، وأصبح لا ينصرف لفظ الشيعة إذا أطلق إلا إلى هذه الفرقة منهم. انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري(1/ 40-56)، مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية: إيمان صالح العلواني(ص31-34).

(2) هو: الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلي-نسبة إلى الحلة في العراق-(ت726)، رافضي من الغلاة، وهو أحد أعلامهم، ويعرف عندهم بالعلامة، لازم شيخه نصير الدين الطوسي مدة، وتخرج عليه جماعة منهم، وصفه عالمهم الحر العاملي، بأنه:« فاضل، عالم، علامة العلماء، محقق، مدقق، ثقة، فقيه، محدث، متكلم، ماهر، جليل القدر، عظيم الشأن، رفيع المنزلة، لا نظير له في الفنون والعلوم، والعقليات، والنقليات، وفضائله، ومحاسنه أكثر من أن تحصى». هكذا قال، ومن خبر القوم، علِم حقيقة هذه الصفات، وأنها إلى النقيض أقرب. وكان وجيها عند ملك التتار خربندا، لذلك كثرت أمواله وغلمانه، مع الغاية في الشح. له مصنفات كثيرة في مذهبه، منها: «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة»، الذي حشاه بالطامات، وقدح فيه في أئمة الصحابة، وسلف الأمة، وأبان على قمة جهله بعلوم النقل، والعقل. وقد شتت شمله شيخ الإسلام ابن تيمية، في كتابه الفذ:« منهاج السنة في نقد كلام الشيعة =

قال:«الإمامة: رئاسة عامة لشخص من الأشخاص بحق الأصل لا نيابة عن غير هو في دار التكليف». ثم شرع محققهم الحلي في بيان محترزات التعريف فقال :«فقولنا: **عامة**، احترازاً من الأمراء والقضاة .وقولنا: **بحق الأصل**، احترازاً عمن يستخلفه الإمام نائباً عنه .وقولنا: **لا نيابة عن غير هو في دار التكليف**، احترازاً من نص النبي أو الإمام علىٰ إمام بعده، فإنه لا تثبت رئاسته مع وجود الناصِّ عليه». [1]

2- وعرفها نصير الدين الطوسي[2]، بقوله:« **الإمامة رئاسة عامّة، دينيّة مشتملة علىٰ ترغيب**

=

والقدرية» . انظر: الدرر الكامنة في أخبار المئة الثامنة (2/ 188)، النجوم الزاهرة : ابن تغري بردي (9/ 267)، أمل الآمال: الحر العاملي (2/ 81).

(1) المسلك في أصول الدين: الحسن بن يوسف الحلي (ص187)

(2) هو: محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، الخواجا نصير الدين الطوسي- نسبة إلىٰ طوس قرب نيسابور - (597-672)، فيلسوف رياضي، وفلكي منجم، ورافضي داهية من الغلاة، أرباب نحلة الاتحاد والحلول من الباطنية، وكان وزيرا للإسماعيلية الحشاشين بقلعة "ألموت"، ثم اتصل بالطاغية هولاكو، ووزر له، وكان المحرّض له علىٰ غزو بغداد، لنصرة أهل نحلته من الرافضة، وسحق أهل الإسلام، وعلىٰ إثر موقعة بغداد المهولة، ورّثه هولاكو جميع الأوقاف في سائر البلاد، وكان يطيعه ويأتمر بأمره، فكان يبذل وسعه في ترويج علوم التنجيم، والسحر، والزندقة، والرفض، لذلك فهو معظم جدا عند الروافض، قديما وحديثا، ويعدّون تحريضه علىٰ غزو بغداد من أجلّ أعماله، يقول عالمهم الرافضي الميرزا محمد باقر الخونساري، عند ترجمته: «هو المحقق المتكلم الحكيم المتجبر الجليل... ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول؛ حكاية استيزاره للسلطان المحتشم في محروسة إيران هولاكو خان بن تولي جنكيز خان، من عظماء سلاطين التتارية، وأتراك المغول، ومجيئه في موكب السلطان مؤيد، مع كمال الاستعداد إلىٰ دار السلام بغداد؛ لإرشاد العباد، وإصلاح البلاد، وقطع دابر سلسلة البغي والفساد، وإخماد دائرة الجور والإلباس، بإبداد دائرة ملك بني العباس، وإيقاع القتل العام في أتباع أولئك الطغاة إلىٰ أن سال من دمائهم الأقذار، كأمثال الأنهار، فانهار بها في ماء دجلة، ومنها إلىٰ نار جهنم دار البوار، ومحل الأشقياء والأشرار». هذا كلامهم ومدحهم لهذا الرجل، وفرحهم بمصيبة الإسلام، فنعوذ بالله منهم ومن شرهم. ويقول ابن القيم رحمه الله مبينا حاله بجلاء: «ولما انتهت النوبة إلىٰ نصير الشرك والكفر الملحد، وزير الملاحدة النصير الطوسي وزير هولاكو، شفا نفسه من أتباع الرسول الكريم - وأهل دينه، فعرضهم علىٰ السيف، حتىٰ شفا إخوانه من الملاحدة، واشتفىٰ هو، فقتل الخليفة، والقضاة، والفقهاء =

عموم الناس في حفظ مصالحهم الدينيّة والدنياويّة، وزجرهم عمّا يضرّهم بحسبها»[1]، وقال محقق كتاب الطوسي، مشيدا بهذا التعريف:« وتبيّن، أنّ تعريف المصنّف هنا، من أحسن التعاريف للإمامة وأتمّها، فإنّه قيّد الرئاسة بالدينية، وهذا يدل علىٰ أنّ الإمامة منصب إلهي، كما هو الحقّ عند الإمامية، وجعل الغرض من الإمامة: ترغيب الناس إلىٰ مصالحهم الدينية، والدنيوية، وزجرهم عمّا يخالف ذلك».[2]

3- وعرفها عالمهم المعاصر إبراهيم الموسوي الزنجاني الملقب عندهم بآية الله بقوله:«تعتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية: أن الإمامة رئاسة في الدين والدنيا، ومنصب إلهي، يختاره الله بسابق علمه، ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه، ويأمرهم باتباعه».[3]

=

والمحدثين، واستبقىٰ الفلاسفة، والمنجمين، والطبائعيين، والسحرة، ونقل أوقاف المدارس، والمساجد، والربط إليهم، وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر في كتبه قدم العالم، وبطلان المعاد، وإنكار صفات الرب جل جلاله؛ من علمه، وقدرته، وحياته، وسمعه، وبصره، وأنه لا داخل العالم، ولا خارجه، وليس فوق العرش إله يعبد ألبته، واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن، فلم يقدر علىٰ ذلك، فقال هي قرآن الخواص، وذاك قرآن العوام، ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين، فلم يتم له الأمر، وتعلم السحر في آخر الأمر، فكان ساحرًا يعبد الأصنام...وبالجملة فكان هذا الملحد هو وأتباعه، من الملحدين الكافرين بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر».

هذا وقد طوّلت في ترجمته لأني وقفت علىٰ بحث صادر عن مركز الأبحاث العقائدية التابع لمكتب السيستاني للكاتب الشيعي المعاصر: علي الحسيني الميلاني، بعنوان:" الشيخ نصير الدين الطوسي وسقوط بغداد"، ينفي فيه أن يكون للطوسي دور في سقوط بغداد، ويجعل ذلك من افتراء شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ الطوسي، وفيما سبق اعتراف لكبار أئمتهم بما فعل الطوسي، بل وافتخارهم بذلك، والتاريخ يعيد نفسه، وما يجري في العراق شاهد علىٰ ذلك، فأبعدهم الله من ملة نفاق، ورد كيدهم في نحورهم . انظر: منهاج السنة لابن تيمية (3 / 444)، إغاثة اللهفان لابن القيم (2/ 267)، الوافي بالوفيات: للصفدي (1 / 147)، تاريخ الإسلام للذهبي (50 / 114)، الأعلام للزركلي (7 / 30) ،روضات الجنات: للخونساري (1/ 300- 301).

(1) قواعد العقائد: نصير الدين الطوسي (ص109).

(2) حاشية المصدر نفسه:علي الرباني (ص110).

(3) عقائد الإمامية الإثني عشرية: إبراهيم الموسوي الزنجاني النجفي(1/ 72)

من خلال النظر في هذه التعريفات نجد أن الإمامة عند الشيعة الإمامية تقوم علىٰ عدة أسس، هي:

- الإمامة عندهم رئاسة عامة إلهية، أي أنها منصب إلهي كالنبوة.
- أنّ هذه الرئاسة حاصلة لشخص من الأشخاص، وهو المسمىٰ بـ(الإمام)، و تعينه حاصل من قبل الله تعالىٰ كتعيين الله تعالىٰ للأنبياء، والرسل.
- أنّ هذا الإمام لا ينوب عنه أحد ما دام حيًّا، وإن كان نصّ علىٰ غيره من بعده.
- أنّ اتّباع الإمام واجب علىٰ جميع الأمة، في أمور الدين والدنيا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني

حكم الإمامة

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اتفاق الأمة على وجوب الإمامة.

المطلب الثاني: مخالفة الشيعة الإمامية في طبيعة وجوب الإمامة.

المطلب الثالث: بطلان قول الشيعة الإمامية في طبيعة وجوب الإمامة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: حكم الإمامة.

بعد التعريف بالإمامة عند الفريقين سنتناول في هذا المبحث حكم الإمامة، ونبين مدىٰ اتفاق واختلاف الفريقين في هذا الحكم، مع بيان الصواب والحق فيما اختلفوا فيه وفقا لنصوص الوحيين: الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة.

المطلب الأول: اتفاق الأمة على وجوب الإمامة.

اتفقت الأمة الإسلامية علىٰ وجوب الإمامة العظمىٰ إلا من لا يعتد بخلافه، كالنجدات[1] من الخوارج والأصم[2] والفوطي[3] من المعتزلة.

وفي هذا يقول ابن حزم[4]:« اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة،

---

(1) النجدات أو النجدية أتباع نجدة بن عامر الحنفي، ولد سنة (36)وتوفي سنة (69)وكان في بادئ أمره من أتباع نافع بن الأزرق (رأس الأزارقة الخوارج) ثم خالفه واستقل بمذهبه، استقر أيام عبد الله بن الزبير بالبحرين وتسمىٰ أمير المؤمنين وأقام بها خمس سنين إلىٰ أن قتل. انفرد النجدات بعدة أقوال عن باقي الخوارج منها ما ذُكر. انظر: الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي (ص66-70)، الملل والنحل: الشهرستاني (1/ 121).

(2) أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم من كبار المعتزلة من الطبقة السادسة، (ت 201). انظر: طبقات المعتزلة:لأبي القاسم البلخي(ص267)، سير أعلام النبلاء (17/ 413)، لسان الميزان (5/ 121) .

(3) هو هشام بن عمرو الفوطي الشيباني الكوفي، من شيوخ المعتزلة من الطبقة السادسة ، قال الذهبي:« صاحب ذكاء وجدال، وبدعة ووبال» ، وإليه تنسب فرق الهاشمية من المعتزلة، (ت 226) . انظر: طبقات المعتزلة:لأبي القاسم البلخي (ص271)، الفرق بين الفرق (ص 145)، سير أعلام النبلاء (20/ 44).

(4) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، اليزيدي الأموي مولاهم، القرطبي، الظاهري (384-ت456)، الإمام العلامة، الحافظ الفقيه، عالم الأندلس، كان صاحب فنون، وورع وزهد، وإليه المنتهىٰ في الذكاء والحفظ و سعة الدائرة في العلوم، وكانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد فيها، وانصرف إلىٰ العلم والتأليف، قال ابن صاعد في تاريخه:« كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم، مع توسعه في علم اللسان، والبلاغة، والشعر، والسير، والأخبار»، بلغت مؤلفاته نحو 400 مجلد منها: «المحلىٰ في الفقه»، و«الفصل في الملل والنحل»، و«الإحكام في أصول الأحكام» في أصول الفقه . انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 184)، نفح الطيب (2/ 77)، شذرات الذهب(3/ 299).

وجميع الخوارج علىٰ وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتىٰ بها رسول الله ﷺ، حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم... وقول هذه الفرقة ساقط؛ يكفي من الرد عليه وإبطاله: إجماع كل من ذكرنا علىٰ بطلانه، والقرآن والسنة قد ورد بإيجاب الإمام». (1)

وقال القرطبي (2): «ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم، حيث كان عن الشريعة أصم، وكذلك كل من قال بقوله واتبعه علىٰ رأيه ومذهبه». (3)

وهذا الإجماع من الأمة نابع من نصوص الوحيين الكتاب والسنة. (4)

فمن أظهر أدلة الكتاب قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:59]، فقد روىٰ ابن جرير عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما، وآخرين أن: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ﴾، هم الأمراء، ثم قال: «وأولىٰ الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة، فيما كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة». (5)

أما من السنة فقد روي عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة فيها الدلالة الواضحة علىٰ وجوب

---

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (4/ 72).

(2) هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، (ت671): إمام متفنن متبحر في العلم، من كبار المفسرين، ومن أهل العبادة والصلاح، سمع من الشيخ أبي العباس القرطبي، صاحب «المفهم في شرح مسلم»، وتصانيفه تدل علىٰ إمامته وذكائه، وكثرة اطلاعه، ومنها: «الجامع لأحكام القرآن»، و«التذكرة بأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة» . انظر: نفح الطيب: لابن مقري (2/ 210)، تاريخ الإسلام للذهبي (50/ 75) .

(3) الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي (1/ 264) .

(4) للمزيد من الأدلة من الكتاب والسنة والقواعد الشرعية. انظر: الإمامة العظمىٰ عند أهل السنة والجماعة :عبد الله بن عمر الدميجي (45-75).

(5) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري (8/ 502).

نصب الإمام، ومن أظهرها: ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لاَ حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**».[1] وهذا واضح الدلالة على وجوب نصب الإمام، لأنه إذا كانت البيعة واجبة في عنق المسلم، والبيعة لا تكون إلا لإمام، فنصب الإمام واجب.

(1) رواه مسلم: الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر (1851).

المطلب الثاني: مخالفة الشيعة الإمامية في طبيعة وجوب الإمامة.

ومع أن الشيعة الإمامية اتفقوا مع جمهور الأمة على وجوب الإمامة، إلا أنهم قد خالفوا في طبيعة هذا الوجوب في مسألتين، هما:

المسألة الأولى: مورد ومصدر وجوبها، هل بالشرع أم بالعقل؟

المسألة الثانية: على من يقع الوجوب، هل على الخلق أم على الله تعالى؟ -تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء:23].

وفي هاتين المسألتين قالت الإمامية: إنّ الإمامة واجبة عقلا[1] على الله تعالى، والسمع إنما

---

(1) وقولهم هذا اعتمادا على القول بالحسن والقبح العقليين، وهي مسألة كلامية، اختلف فيها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب المعتزلة، أن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الأشياء، فالحاكم بالحسن والقبح هو العقل، والفعل حسن أو قبيح، إما لذاته وإما لصفة من صفاته لازمة له، وإما لوجوه واعتبارات أخرى، وأما الشرع، فإنه كاشف ومُبيِّن لتلك الصفات فقط. انظر: الفصل في الملل والنحل: ابن حزم (3/ 56-69)، الملل والنحل: الشهرستاني (1/ 45).

وأخذت الإمامية ذلك عن المعتزلة. انظر: منهاج السنة النبوية (6 / 396).

القول الثاني: مذهب الأشاعرة، وهو على النقيض من القول الأول، فهم يقولون: لا يجب على العباد شيء قبل ورود السمع، فالعقل لا يدل على حسن شيء، ولا على قبحه في حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع، إذن فهم يقولون بالتحسين والتقبيح الشرعيين لا العقليين. انظر: المواقف: عضد الدين الإيجي (3/ 268)، غاية المرام في علم الكلام: علي بن أبي علي الآمدي (ص234).

القول الثالث: مذهب جمهور أهل السنة، وهو التفصيل، ويوضحه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: " وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنه ثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقباً في الآخرة إذا لم يرد الشرع بذلك، وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة ولو لم يبعث الله إليهم رسولاً، وهذا خلاف النص، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:15].

=

ورد علىٰ جهة التأكيد لقضية العقل.[1] فأما معرفة الإمام، فإن ذلك مدرك من جهة السمع دون العقل.[2] وأسّسوا قولهم هذا علىٰ أن الإمامة لُطْفٌ، واللطف عندهم واجب علىٰ الله تعالىٰ؛ وقالوا: اللطف هو ما يقرب العبد إلىٰ طاعة الله، ويبعده عن معصيته، بغير إلجاء، ولا إكراه، ولا إجبار.[3]

ولِيُخَفِّفُوا من قبح وشناعة هذا القول، قال بعضهم: " ليس معنىٰ الوجوب هنا؛ أن أحدا يأمره بذلك فيجب عليه أن يطيع، تعالىٰ عن ذلك، بل معنىٰ الوجوب في ذلك، هو كمعنىٰ الوجوب في قولك: إنه واجب الوجود، أي اللزوم واستحالة الانفكاك ".[4]

أما أهل السنة فقالوا: إن الإمامة واجبة شرعا علىٰ الأمة، وهذا الوجوب وجوب كفايةٍ،

=

النوع الثاني : أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً ، وإذا نهىٰ عن شيء صار قبيحاً ، واكتسب صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع .

والنوع الثالث : أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن به العبد ، هل يطيعه أم يعصيه ، ولا يكون المراد فعل المأمور به ، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه عليه السلام ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ﴾ [الصافات:103]. حصل المقصود ففداه بالذبح وكذلك حديث: (أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَىٰ، لَمَّا بَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمْ مَنْ سَأَلَهُمْ الصَّدَقَةَ، فَلَمَّا أَجَابَ الْأَعْمَىٰ، قَالَ الْمَلَكُ : أَمْسِكْ عَلَيْكَ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ ؛ فَرَضِيَ عَنْكَ وَسَخِطَ عَلَىٰ صَاحِبَيْكَ). رواه البخاري:أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأعمىٰ وأقرع من بني إسرائيل (3464). ومسلم، كتاب الزهد والرقائق (2964). فالحكمة منشؤها من نفس الأمر، لا من نفس المأمور ، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك، بدون أمر الشارع، والأشعرية ادّعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان ، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع ، وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة وهو الصواب". انظر: مجموع الفتاوىٰ: ابن تيمية (8/ 434-436).

(1) ووافقهم في قولهم بنو نحلتهم الإسماعيلية. وقالت معتزلة بغداد، والجاحظ من معتزلة البصرة: بل هي واجبة عقلا علىٰ الناس. انظر: الإمامة العظمىٰ عند أهل السنة والجماعة: الدميجي (ص46).

(2) قواعد العقائد: نصير الدين الطوسي (ص111). عقائد الإمامية الإثني عشرية:آية الله إبراهيم الموسوي الزنجاني النجفي(1/ 73)

(3) عقائد الإمامية الإثني عشرية: إبراهيم الموسوي الزنجاني النجفي(1/ 73)، النكت الاعتقادية: المفيد (ص35)

(4) عقائد الإمامية: محمد رضا المظفر (ص60).

كالجهاد ونحوه، فإذا قام بها من هو أهل لها سقط الحرج عن الكافّة، وإن لم يقم بها أحد، أثم من الأمّة فريقان، هما :

أهل الاختيار؛ وهم: أهل الحلّ والعقد من العلماء ووجوه النّاس، حتّىٰ يختاروا إماماً للأمّة.

أهل الإمامة؛وهم: من تتوفّر فيهم شروط الإمامة، إلىٰ أن ينصّب أحدهم إماماً.[1]

جامعة الإمام عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) الأحكام السلطانية: الماوردي (ص4).

المطلب الثالث: بطلان قول الشيعة الإمامية في طبيعة وجوب الإمامة.

قول الشيعة الإمامية فاسد باطل، إذ هو مبني على أصل فاسد، وهو وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى[1]، والله تعالى لا يجب عليه شيء: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء:23]. وقد أخذوا هذا القول من المعتزلة القدرية، إذ هو من أصولهم الاعتقادية، وقد بيّن الكثير من العلماء فساد هذا الأصل وبطلانه.[2]"والقرآن من أوله إلى آخره يرد هذا القول

---

(1) قال شيخ الإسلام ابن تيمية :" والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال:

- **فالقدرية** يقولون يجب على الله رعاية الأصلح أو الصلاح في كل شخص معين، ويجعلون ذلك الواجب من جنس ما يجب على الإنسان فغلطوا، حيث شبهوا الله بالواحد من الناس فيما يجب عليه ويحرم عليه، وكانوا هم مشبهة الأفعال، فغلطوا من حيث لم يفرقوا بين المصلحة العامة الكلية وبين مصلحة آحاد الناس التي قد تكون مستلزمة لفساد عام ومضاده لصلاح عام.

- **والقدرية المجبرة الجهمية** لا يثبتون له حكمة ولا رحمة، بل عندهم يفعل بمشيئة محضة لا لها حكمة ولا رحمة، والجهم بن صفوان رأس هؤلاء، كان يخرج إلى المبتلين من الجذمى وغيرهم، فيقول: أرحم الراحمين يفعل هذا، يريد أنه ليس له رحمة. فهؤلاء وأولئك في طرفين متقابلين.

- **والثالث قول الجمهور** إنَّ الله عليم حكيم رحيم قائم بالقسط، وأنَّه سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها؛ كما نطقت بذلك نصوص الكتاب والسنة، وكما يشهد به الاعتبار حسا وعقلا، وذلك واقع منه بحكمته ورحمته، وبحكم أنه كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم، لا بأنَّ الخلق يوجبون عليه ويحرمون، ولا بأنه يشبه المخلوق فيما يجب ويحرم، بل كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وليس لمخلوق عليه حق إلا ما أحقه هو على نفسه المقدسة؛ كقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:54]. وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم : 47]، وذلك بحكم وعده وصدقه في خبره، وهذا متفق عليه بين المسلمين، وبحكم كتابه على نفسه وحكمته ورحمته، وهذا فيه تفصيل ونزاع مذكور في غير هذا الموضع. انظر: منهاج السنة النبوية: (6/ 396-298).

(2) انظر تفصيل فساد هذا القول : الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (3/ 92-104)، لوامع الأنوار البهية: شمس الدين السفاريني (1/ 327-333)، غاية المرام في علم الكلام: سيف الدين الآمدي (ص224 - 245)، مفتاح دار السعادة: ابن القيم (2/ 51 - 55).

ويكذبه ويخبر – سبحانه و تعالىٰ –: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[الرعد:31]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: 99]. وأيضا يلزمهم – وقد التزموه – أن لطفه – تعالىٰ – ونعمته وتوفيقه بالمؤمن، كلطفه بالكافر، وأن نعمته عليهما سواء، لم يخصّ المؤمن بفضل عن الكافر، وكفىٰ بالوحي، وصريح المعقول، وفطرة الله، والاعتبار الصحيح، وإجماع الأمة، ردا لهذا القول وتكذيبا له.

وأيضا ما من أصلح، إلا وفوقه ما هو أصلح منه، والاقتصار علىٰ رتبة واحدة، كالاقتصار علىٰ الصلاح، فلا معنىٰ لقولهم: يجب مراعاة الأصلح، إذ لا نهاية له، فلا يمكن في الفعل رعايته، إلىٰ غير ذلك مما يلزم القائلين بالصلاح والأصلح، فإنه تعالىٰ خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا بالأسقام، والآلام، والمحن، والآفات مع الكفر، والهفوات، وكيف ينهض لهم دليل، وخلود الكفار في النار ليس بأصلح لهم من غير تفصيل»[1].

أما قولهم في اللطف الذي بنوا عليه عقائدهم، فهو أيضاً باطل، لأن اللطف لو كان واجباً لم يكن لعاصٍ أن تتيسر له أسباب عصيانه، واجتمع لكلٍ موجبات طاعته. وشاهده محسوس في العالم: أن أكثر الأغنياء والموسرين يظلمون، ويعصون، ويبغون في الأرض، بكثرة أموالهم، وقوة عساكرهم، وأكثر الفقراء يبغون بسبب إفلاسهم، ويحرمون من العبادات...وكثير من أصحاب الشهوات، والمفسدين يصل إليهم من كل جانب أسباب فسقهم بلا كلفة وقصور، فلو كان اللطف واجباً لكان الأمر منعكساً. ومخالفة هذه العقيدة للكتاب والعقل السليم أجلىٰ من النهار؛ كقول الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة:13].و قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 93]، و قوله تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7].[2]

---

(1) لوامع الأنوار البهية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (1/ 332).

(2) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية: الدهلوي (ص96-97).

ولهدم أصلهم الواهي هذا يكفي أن يقال لهم: إن الأئمة الذين جعلتموهم لطفاً، وقلتم: «إنه متىٰ كان للجماعة رئيس مهيب مطاع متصرِّف منبسط اليد، كانوا بوجوده أقرب إلىٰ الصلاح، وأبعد عن الفساد»[1]، هؤلاء، الذين تعتقدون فيهم ذلك، لم يكن أحد منهم بهذه الصفة؛ فلم يكن أحد منهم منبسط اليد ولا متصرفا، إلا عليّ ﷺ الذي تولّىٰ الخلافة، لكن لم يكن تصرفه وانبساطه تصرف من قبله وانبساطهم، وأما الباقون فلم تكن أيديهم منبسطة ولا متصرّفون، بل كان يحصل بأحدهم ما يحصل بنظرائه، وأما الإمام الغائب المزعوم فلم يحصل به شيء، فهو خائف لا يمكنه الظهور حسب قولكم، ومن يخاف علىٰ نفسه إن ظهر، لا يُخاف منه إن استتر.[2]

وبذلك يتبين بطلان قول الشيعة الإمامية وفساده.

---

(1) تلخيص الشافي: الطوسي (1/ 70).

(2) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية (6/ 390).

المبحث الثالث

طرق انعقاد الإمامة

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: قول أهل السنة.

المطلب الثاني: قول الشيعة الإمامية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: طرق انعقاد الإمامة.

رغم الاتفاق الظاهري بين الفريقين في حكم الإمامة إلا أن البون شاسع بينهما عند الدخول إلىٰ جزئيات الإمامة، ومن هذه الجزئيات التي يظهر فيها الاختلاف: الطرق التي تنعقد بها الإمامة، ويترتب عنها آثارها، وهذا الذي سنتطرق فيما يلي:

المطلب الأول: قول أهل السنة.

لم يرِد عن النبي ﷺ نصٌ يحدّد الكيفية التي يُختار بها الإمام الذي يتولىٰ أمر المسلمين، بل استنبط العلماء ذلك من تولية الخلفاء الراشدين، ومن أحاديث النبي ﷺ التي تأمر بطاعة أولي الأمر، وعدم شق عصا الجماعة.

فلقد اتّفق أهل السّنّة علىٰ أن الإمامة تنعقد بطرقٍ ثلاثةٍ[1]:

أوّلاً: **البيعة**،والمراد بها بيعة أهل الحلّ والعقد، وهم: علماء المسلمين، ورؤساؤهم، ووجوه النّاس، الّذين يتيسّر اجتماعهم حالة البيعة، بلا كلفةٍ عرفًا. ويدلُّ له اتِّفاقُ الصّحابةِ علىٰ اختيار أبي بكر رضي الله عنه للخلافة بعد رسول الله ﷺ، وهو اتِّفاقٌ مُستندٌ إلىٰ نصوصٍ دالَّةٍ علىٰ أنَّه الأحقُّ بالخلافة بعد رسول الله ﷺ.

واشترط الفقهاء في أهل الاختيار أموراً، منها: العدالة بشروطها، والعلم بشروط الإمامة، والرّأي، والحكمة، والتّدبير.

ثانياً: **ولاية العهد (الاستخلاف)** ،وهي عهد الإمام بالخلافة إلىٰ من يصحّ إليه العهد، ليكون إمامًا بعده.

قال **الماورديّ** :" وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله، فهو ممّا انعقد الإجماع علىٰ جوازه، ووقع الاتّفاق علىٰ صحّته، لأمرين عمل المسلمون بهما، ولم يتناكروهما:

أحدهما : أنّ أبا بكرٍ رضي الله عنه عَهِدَ بها إلىٰ عمر رضي الله عنه، فأثبت المسلمون إمامته بعهده، ولم

---

(1) روضة الطالبين وعمدة المفتين: النووي (7/ 263-266) .

ينكروها.

والثّاني: أنّ عمر ﷺ عهِد بها إلىٰ أهل الشّورىٰ، فقبلت الجماعة دخولهم فيها، وهم أعيان العصر، اعتقاداً لصحّة العهد بها، وخرج باقي الصّحابة منها، وقال علي للعباس ﷺ حين عاتبه علىٰ الدخول في الشورىٰ:(كان أمرا عظيما من أمور الإسلام لم أر لنفسي الخروج منه)، فصار العهد بها إجماعاً في انعقاد الإمامة، فإذا أراد الإمام أن يعهد بها، فعليه أن يجتهد رأيه في الأحقّ بها، والأقوم بشروطها»[1].

وقال **ابن خلدون** – بعد أن قدّم الكلام في الإمامة ومشروعيّتها لما فيها من المصلحة، وأنّ حقيقتها النّظر في مصالح الأمّة الدينية والدنيوية – :«فالإمام هو وليّهم والأمين عليهم، ينظر لهم ذلك في حياته، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد مماته، ويقيم لهم من يتولّىٰ أمورهم كما كان هو يتولّاها، ويثقون بنظره لهم في ذلك، كما وثقوا به فيما قبل، وقد عرف ذلك من الشّرع بإجماع الأمّة علىٰ جوازه وانعقاده، إذ وقع بعهد أبي بكرٍ ﷺ لعمر بمحضرٍ من الصّحابة، وأجازوه، وأوجبوا علىٰ أنفسهم به طاعة عمر ﷺ وعنهم، وكذلك عهد عمر في الشّورىٰ إلىٰ السّتّة بقيّة العشرة، وجعل لهم أن يختاروا للمسلمين، ففوّض بعضهم إلىٰ بعضٍ، حتّىٰ أفضىٰ ذلك إلىٰ عبد الرّحمن بن عوفٍ، فاجتهد وناظر المسلمين، فوجدهم متّفقين علىٰ عثمان وعلىٰ عليٍّ، فآثر عثمان بالبيعة علىٰ ذلك، لموافقته إيّاه علىٰ لزوم الاقتداء بالشّيخين في كلّ ما يعرض له دون اجتهاده، فانعقد أمر عثمان لذلك، وأوجبوا طاعته، والملأ من الصّحابة حاضرون للأولىٰ والثّانية، ولم ينكره أحد منهم، فدلّ علىٰ أنّهم متّفقون علىٰ صحّة هذا العهد، عارفون بمشروعيّته، والإجماع حجّة كما عرف»[2].

ثالثاً: الاستيلاء بالقوّة، فمن تغلب علىٰ الناس بسيفه ونزع الخلافة بالقوة، حتىٰ استتب له الأمر، ودان له الناس، انعقدت خلافته، لينتظم شمل المسلمين ويستقيم، ولِما في الخروج

---

(1) الأحكام السلطانية: الماوردي (ص11).

(2) مقدمة ابن خلدون (ص210).

عليه حينئذ من: شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم[1]. ومن هذا القبيل انتزاع أبي العباس السَّفَّاح الخلافة من بني أُميَّة.

قال النووي عند قولِ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن الأمير: (**أطِعْه في طاعةِ الله، واعْصِهِ في معصيةِ الله**)[2]:«فيه دليلٌ لوجوب طاعةِ المتَوَلّين للإمامة بالقهر مِن غير إجماعٍ ولا عهدٍ».[3]

وقال ابن كثير:«والإمامة تنال بالنص كما تقول طائفة من أهل السنة في أبي بكر... أو يقهر واحد الناس علىٰ طاعته، فتجب لئلا يؤدي ذلك إلىٰ الشقاق والاختلاف، وقد نص عليها الشافعي».[4]

وقال ابن حجر:«وأمَّا لو تغلَّب عبدٌ حقيقةً بطريقِ الشَّوْكة، فإنَّ طاعتَه تجبُ إخماداً للفتنة، ما لم يأمُر بمعصية».[5]

والقول بهذا الطريق طريقا لانعقاد الإمامة، ليس تجويزا له، بحيث يقال: إنه من الطرق الشرعية التي يجوز اتخاذها مطية إلىٰ إمامة المسلمين، كلا، بل هو من الطرق غير المشروعة لما فيه من سفك لدماء المسلمين والمفاسد الكثيرة المترتبة عنه. والقول بعقد الإمامة للمتغلب بالقوة ووجوب طاعته وحرمة الخروج عليه، التجئ إليه للضرورة لأجل مصلحة المسلمين وحقن دمائهم.

وذهب فريق من أهل السنة إلىٰ القول بطريق رابع لانعقاد الخلافة وهو:

رابعا: النص من النبي ﷺ : يقصدون من ذلك، أن النبي ﷺ قد نص علىٰ تعيين أبي بكر

---

(1) الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي (1/ 269)،تفسير القرآن العظيم : ابن كثير (1/ 221)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي (1/ 23).

(2) جزء من حديث رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول (1844).

(3) شرح صحيح مسلم: النووي (12/ 234).

(4) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (1/ 121).

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر (13/ 122).

الصديق رضي الله عنه خليفة من بعده، ثم اختلفوا في صفة هذا النص، علىٰ قولين:

الأول: القول **بالنص الجلي علىٰ أبي بكر الصديق** رضي الله عنه، وهو قول جماعة من أهل الحديث[1]، ونصره ابن حزم الظاهري، ورجّحه ابن حجر الهيثمي[2]، واستدلوا بأحاديث منها:

۞عن جبير بن مطعم رضي الله عنه: أن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئا، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله، أرأيتَ، إنْ جئتُ فلم أجدك؟ - كأنّها تعني الموت- قال: « **فَإِنْ لَمْ تَجِدِينِي، فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ** ».[3] قال ابن حزم:" وهذا نص جلي علىٰ استخلاف أبي بكر".[4]

۞ عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه:« **ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ وَأَخَاكِ حَتَّىٰ أَكْتُبَ كِتَابًا فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّىٰ مُتَمَنٍّ وَيَقُولَ قَائِلٌ أَنَا أَوْلَىٰ، وَيَأْبَىٰ اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ**»[5].

قال ابن حزم:" فهذا نص جلي علىٰ استخلافه عليه الصلاة والسلام أبا بكر علىٰ ولاية الأمة بعده".[6]

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي (ص481).

(2) الصواعق المحرقة (1/ 69)، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الهيثمي، السعدي، الأنصاري، شهاب الدين، أبو العباس (909-ت974)، مصري المولد، أزهري الدراسة، مكي الإقامة والوفاة، فقيه شافعي له عناية بالحديث، له آراء عقدية منتقدة، وتشنيع واتهام لشيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وممّن رد عليه نعمان الآلوسي في كتابه «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين»، وللهيثمي مصنفات كثيرة منها: «الصواعق المحرقة علىٰ أهل البدع والضلال والزندقة»، و«تحفة المحتاج شرح المنهاج». انظر: شذرات الذهب: ابن عماد الحنبلي (8/ 370)، الأعلام للزركلي (1/ 234).

(3) رواه البخاري: فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: « لو كنت متخذا خليلا » (3659). وفي كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (7220). وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معنىٰ الدلالة وتفسيرها (7360) . ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (2386).

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (4/ 88).

(5) رواه البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (7217). ومسلم: فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (2387) واللفظ له.

(6) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (4/ 88).

الثاني: القول بالنص الخفي علىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وينسب هذا القول إلىٰ الحسن البصري رحمه الله تعالىٰ، وجماعة من أهل الحديث[1]، وهو رواية عن الإمام أحمد، واستدلوا بأدلة فضائل أبي بكر رضي الله عنه وتقديمه علىٰ سائر الصحابة، ومن أخص أدلتهم:

۞تقديم النبي ﷺ لأبي بكر في الصلاة، فعن أبي موسىٰ، قال: مرض رسول الله ﷺ، فاشتد مرضه، فقال: « **مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ** ». فقالت عائشة: يا رسول الله، إنّ أبا بكر رجل رقيق، متىٰ يقم مقامك، لا يستطع أن يصلي بالنّاس، فقال: « **مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ**». قال: فصلىٰ بهم أبو بكر حياة رسول الله ﷺ[2]. وهذا الحديث متواتر، فإنه ورد من حديث عائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن زمعة، وأبي سعيد، وعلي بن أبي طالب، وحفصة رضي الله عنهم.[3]

وقيل لأبي عبد الله – أحمد بن حنبل –: قول النبي ﷺ: « **يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ**»، فلما مرض قال: « **قَدِّمُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ** »، وقد كان في القوم من هو أقرأ من أبي بكر رضي الله عنه؟ فقال أبو عبد الله: "إنما أراد الخلافة".[4]

۞واستدلوا أيضا بما ورد في الصحيحين وغيرهما من أنه ﷺ لما خطب قرب وفاته، وقال: « **إِنَّ عَبْداً خَيَّرَهُ اللهُ، بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ زَهْرَةَ الدُّنْيَا، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ** »... الحديث ، وفي آخره، قال ﷺ: « **لاَ تُبْقَيَنَّ فِيْ الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلاَّ خَوْخَةَ أَبِيْ بَكْرٍ**».[5] فقالوا في

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز الحنفي (ص481)

(2) رواه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة (678، 679) عن عائشة. ومسلم: كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر (420).

(3) الصواعق المحرقة : ابن حجر الهيثمي (1/ 59 –60).

(4) كتاب السنة: الخلال (2/ 301).

(5) رواه البخاري: أبواب المساجد، باب الخوخة والممر في المسجد (467)، وفي كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلىٰ المدينة (3904). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (2382).

ذلك إشارة إلىٰ الخلافة.

كما استدلوا بأدلة الفريق الأول، وقالوا: إنَّها تفيد النص الخفي، لا الجلي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: قول الشيعة الإمامية.

أما الشيعة الإمامية فقالوا : إن "الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالىٰ، علىٰ لسان النبي ﷺ، أو لسان الإمام الذي قبله، وإنها ليست بالاختيار، أوالانتخاب من النَّاس"[1]، وبناء علىٰ هذا فقد ذهبوا إلىٰ القول ببطلان إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

وقالوا :" لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالىٰ، سواء أبىٰ البشر أم لم يأبوا، وسواء ناصروه أم لم يناصروه، أطاعوه أم لم يطيعوه، وسواء كان حاضرا أم غائبا عن أعين الناس".[2]

بل قالوا :إن عقيدة النص هذه موجودة عند جميع الأنبياء عليهم السلام؛ قال محمد الحسين آل كاشف الغطاء[3] أحد كبار علمائهم المعاصرين:"ويعتقدون أن الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص علىٰ علي، وينصبه علماً للناس من بعده،...وقد نص النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآله علىٰ علي، وأوصىٰ علي إلىٰ ولده الحسن، وأوصىٰ الحسن أخاه الحسين، وهكذا إلىٰ الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر، **وهذه سنة الله في جميع الأنبياء، من آدم إلىٰ خاتمهم**".[4]

وزاد بعضهم طريقا آخر لتعيين الإمامة، وهو ظهور المعجزات علىٰ يديه، قال علامتهم

---

(1) عقائد الامامية: الشيخ محمد رضا المظفر (ص87) .

(2) المصدر نفسه (ص89) .

(3) هو: محمد الحسين بن الشيخ علي آل كاشف الغطاء:من أعلام الشيعة الإمامية الروافض المعاصرين، وأحد آكابر مرجعياتهم، من أسرة آل كاشف الغطاء المشهورة بعلمائها الإمامية، ولد بالنجف سنة:(1295-1876م) وبها درس علىٰ كبار علمائهم، كالمبعد الميرزا حسين النوري صاحب كتاب: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، وله ثناء فخم علىٰ شيخه هذا، وكان له نشاط دعوي وسياسي بارز، في بلده وخارجه، وأسفار عديدة، هلك بإيران سنة (1373-1954م)، وقبر ببغداد، له مصنفات عدة بالعربية والفارسية، منها: «أصل الشيعة وأصولها»، و«الآيات البينات»، «مختصر الأغاني»، وغيرها . انظر: ترجمته في مقدمة كتابه: «أصل الشيعة وأصولها» (ص7-16)، مستدركات أعيان الشيعة: حسن الأمين (7/ 245).

(4) أصل الشيعة وأصولها: محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ص 145-148).

الحلي:« ذهبت الإمامية كافة إلىٰ أن الطريق إلىٰ تعيين الإمام أمران:

1- النص من الله تعالىٰ، أو نبيه، أو إمام ثبتت إمامته بالنص عليه.

2- أو ظهور المعجزات علىٰ يده، لأن شرط الإمامة العصمة، وهي من الأمور الخفية الباطنة، التي لا يعلمها إلا الله تعالىٰ».[1]

وهذا الرأي منهم مبني علىٰ قولهم: إن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن النبوة لا تنال إلا بتعيين الله تعالىٰ، فكذلك الإمامة لا تنال إلا بالنص من الله تعالىٰ مباشرة، أو من نبي، أو وصي.

أما عن أدلتهم النقلية علىٰ معتقدهم هذا، الذي انفردت به كثير من فرق الشيعة، فهي: «نصوص ينقلونها، ويؤولونها علىٰ مقتضىٰ مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة، ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون في طريقه، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة».[2]

وسيأتي الكلام عن أصناف أدلتهم في المبحث التالي.

---

(1) نهج الحق وكشف الصدق: الحسن بن يوسف المطهر الحلي (ص169).

(2) المقدمة: عبد الرحمن بن خلدون (197).

المبحث الرابع

القول في الإمامة بعد النبي ﷺ.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: قول أهل السنة.

المطلب الثاني: قول الشيعة الإمامية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابع: القول في الإمامة بعد النبي ﷺ.

بعد أن بيّن مذهب الفريقين في طرق انعقاد الإمامة، ومخالفة الشيعة الإمامية لجماهير المسلمين في ذلك، يحسن بنا أن نبين التطبيق العملي للمبحث السابق ببيان موقف الفريقين مما آلت إليه خلافة المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ، أي الموقف من إمامة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

المطلب الأول: قول أهل السنة.

أولا: عقيدة أهل السنة والجماعة في ترتيب الخلفاء الأربعة في الإمامة، كترتيبهم في الفضل، فالإمام بعد النبي ﷺ، هو: أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم أبو السبطين علي رضي الله عنهم.

فأهل الحق يعتقدون اعتقاداً جازماً لا مرية فيه ولا شك: أن أولىٰ الناس بالإمامة، والأحق بها، بعد النبي ﷺ هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهذا المعتقد أصبح مستقرا عند أهل السنة والجماعة قاطبة، ودوَّنَه كبار علمائهم في كتبهم، وبرهنوا علىٰ ذلك بالأدلة السمعية والعقلية، ودعُوا الناس إلىٰ اعتقاده، وردُّوا علىٰ من خالف في ذلك من أصحاب الفرق والأهواء، وهذه طائفة من أقوالهم:

* قال الإمام الطحاوي[1]:«ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ، أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً وتقديماً علىٰ جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان

---

(1) هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، المصري، الطحاوي-نسبة إلىٰ قرية طحا في مصر-، الحنفي(339-ت431)، الإمام العلامة، الحافظ الفقيه الثقة، محدِّث الديار المصرية، سمع جمعا منهم: خاله إسماعيل المزني صاحب الشافعي، وحدَّث عنه جمع منهم: أبو القاسم الطبراني، قال ابن يونس: «كان ثقة ثبتًا فقيهًا عاقلًا، لم يخلِّف مثله»، له مصنفات نافعة دالة علىٰ سعة علمه، أشهرها: «شرح معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار»، و«اختلاف العلماء»، و«العقيدة الطحاوية» . انظر: سير أعلام النبلاء (15/ 28)، لسان الميزان (1/ 620)، وفيات الأعيان (1/ 71).

رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديُّون»[1].

*وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني[2]:«وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين»[3].

*وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر[4]:«الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر، وعمر وعثمان وعلي، وهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم»[5].

*وقال العلامة ابن الحزم:«فإن كانت الإمامة تستحق بالتقدم في الفضل، فأبو بكر أحق

---

(1) العقيدة الطحاوية: أبو جعفر الطحاوي، مع شرح ابن أبي العز (ص480- 495).

(2) هو: عبد الله بن أبي زيد، القيرواني المالكي، أبو محمد(ت386)، الإمام العلامة، القدوة الفقيه، عالم أهل المغرب، مالك الصغير، قال القاضي عياض:« حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار، ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه»، وقال ابن فرحون: « كان إمام المالكية في وقته، وقدوتهم، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله». من تصانيفه المشهورة: «النوادر والزيادات علىٰ المدونة»، و«الرسالة» . انظر: سير أعلام النبلاء (17/ 10)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (6 / 215)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: ابن فرحون(ص222).

(3) الرسالة: ابن أبي زيد القيرواني، مع شرحها الفواكه الدواني: للنفراوي (1/ 10).

(4) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري القرطبي المالكي، أبو عمر(368- ت463)، الإمام العلامة، حافظ المغرب والمشرق، شيخ الإسلام، قال فيه الإمام الباجي:« لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر ابن عبد البر في الحديث، وهو أحفظ أهل المغرب»، ووصفه ابن بشكوال؛ بأنه إمام عصره وواحد دهره، وقال عنه الذهبي:«كان إماما دينا، ثقة، متقنا، علامة، متبحرا، صاحب سنة واتباع، وكان أولا أثريا ظاهريا فيما قيل، ثم تحول مالكيا، مع ميل بيّن إلىٰ فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الائمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته، بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن»، مات ودفن بشاطبة شرق الأندلس، ومن تصانيفه التي سارت بها الركبان: «التمهيد»، و«الاستذكار» في شرح الموطأ، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، و«جامع بيان العلم وفضله»، وغيرها . انظر: الصلة لابن بشكوال (ص640)، سير أعلام النبلاء (18/ 153)، وفيات الأعيان (7/ 66) .

(5) جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر (2/ 1168).

الناس بها بعد موت النبي ﷺ يقينا، فكيف والنص علىٰ خلافته صحيح، وإذ قد صحت إمامة أبي بكر رضي الله عنه، فطاعته فرض في استخلافه عمر رضي الله عنه، فوجبت إمامة عمر فرضا، بما ذكرنا، وبإجماع أهل الإسلام عليهما دون خلاف من أحد قطعا، ثم أجمعت الأمة كلها أيضا، بلا خلاف من أحد منهم، علىٰ صحة إمامة عثمان، والدينونة بها، وأما خلافة علي فحق، لا بنص، ولا بإجماع، لكن ببرهان، سنذكره إن شاء الله»[1].

* وقال الإمام القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي[2] - بعد أن أورد آيات وأحاديث في فضائل الخلفاء الراشدين، وإمامتهم -: «وهذه الأحاديث جبال في البيان، وحبال في التسبب إلىٰ الحق لمن وفقه الله»، ثم قال: «وإذا تبصرتم هذه الحقائق، فليس يخفىٰ منها حال الخلفاء، في خلالهم، وولايتهم، وترتيبهم، خصوصا وعموما. وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا﴾ [النور: 55]. وإذا لم ينفذ هذا الوعد في الخلفاء، فلمن ينفذ؟ وإذا لم يكن فيهم، ففيمن يكون؟ والدليل علىٰ انعقاد الإجماع: أنه لم يتقدمهم في الفضيلة أحد، إلىٰ يومنا هذا، وما بعدهم مختلف فيه، وأولئك مقطوع بهم، متيقن

---

(1) الفصل في الملل والنحل: ابن حزم (4/ 113).

(2) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي المعافري، الأندلسي، الإشبيلي، المالكي، (468-ت543)، الإمام الحافظ، صاحب التصانيف، قال عنه تلميذه ابن بشكوال: «الإمام العالم، الحافظ المستبحر، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها»، رحل إلىٰ المشرق مع أبيه لسنوات، ثم عاد إلىٰ بلده بعلم غزير، فكانت له الإمامة، قال فيه الذهبي: «كان ثاقب الذهن، عذب المنطق، كريم الشمائل، كامل السؤدد، ولي قضاء إشبيلية، فحمدت سياسته، وكان ذا شدة وسطوة، فعزل، وأقبل علىٰ نشر العلم وتدوينه». من مصنفاته: «أحكام القرآن»، و«العواصم من القواصم»، و«عارضة الأحوذي»، وغيرها، مات ودفن بفاس، رحمه الله تعالىٰ. انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: ابن بشكوال (ص558)، سير أعلام النبلاء (20/ 198)، تاريخ قضاة الأندلس: أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي (ص105).

إمامتهم، ثابت نفوذ وعد الله لهم. فإنهم ذبوا عن حوزة المسلمين وقاموا بسياسة الدين»[1].

*وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- بعد أن ذكر الخلاف في مسألة تقديم عثمان علىٰ علي في الأفضلية، و بيّن: أن أمر أهل السنة، استقر في هذه المسألة علىٰ تقديم عثمان علىٰ علي رضي الله عنهما-: «وإن كانت هذه المسألة، مسألة عثمان وعلي، ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء، فهو أضل من حمار أهله»[2].

*وقال في موضع آخر:«أما تفضيل أبي بكر، ثم عمر، علىٰ عثمان وعلي، فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين؛ من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وهو مذهب مالك، وأهل المدينة، والليث بن سعد، وأهل مصر، والأوزاعي، وأهل الشام، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأمثالهم من أهل العراق، وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وغير هؤلاء، من أئمة الإسلام، الذين لهم لسان صدق في الأمة. وحكىٰ مالك إجماع أهل المدينة علىٰ ذلك، فقال: (ما أدركت أحدا ممّن أقتدي به، يشك في تقديم أبي بكر وعمر»[3].

ثانيا: **أدلة أهل السنة**، أما الأدلة علىٰ ما ذهب إليه أهل السنة فكثيرة جدا، قد ملأت كتب الفضائل والمناقب والعقائد[4]، ومن أظهرها وأصرحها في ترتيب الخلفاء في الفضل:

- قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: « **كُنَّا نُخَيِّر [بين الناس] في زمانِ رسولِ الله ﷺ، نُخيِّر أبا بكر،**

---

(1) العواصم من القواصم:أبو بكر بن العربي (ص198).

(2) العقيدة الواسطية مع شرحها لمحمد خليل هراس (ص146).

(3) مجموع الفتاوىٰ: ابن تيمية (4/ 421)

(4) انظر مثلا: كتاب الإمامة لأبي نعيم الأصبهاني، وكتاب الإمامة العظمىٰ عند أهل السنة والجماعة للدميجي، وكتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم لناصر بن علي عائض حسن الشيخ.

ثم عمَر، ثم عثمانَ ». وفي رواية قال: « **كُنَّا زمنَ النبي ﷺ، لا نَعْدِلُ بأبي بكر أحدا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نتركُ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، لا نُفاضل بينهم** ».[1]

- وما روي من آثار مستفيضة عن علي رضي الله عنه في ذلك، فعن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: «أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ ؟» قال:« **أبو بكر**»، قلت:« ثم من ؟» قال:« **ثم عمر**»، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت:« **ثم أنت ؟**»، قال:« **ما أنا إلا رجل من المسلمين**»[2]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:« ويروىٰ هذا عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجها، وأنه كان يقوله علىٰ منبر الكوفة؛ بل قال:(لا أوتىٰ بأحد يفضلني علىٰ أبي بكر وعمر، إلا جلدته حد المفتري)، فمن فضله علىٰ أبي بكر وعمر جلد بمقتضىٰ قوله رضي الله عنه ثمانين سوطا»[3].

وقد تقدم شيء من أدلة استخلاف أبي بكر رضي الله عنه علىٰ المسلمين.

---

(1) البخاري : فضائل الصحابة، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ (3655)، وباب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه (3697).

(2) البخاري : فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ (لو كنت متخذا خليلا)، رقم (3671).

(3) مجموع الفتاوىٰ: ابن تيمية (4/ 422).

المطلب الثاني: قول الشيعة الإمامية.

أولا: **قول الشيعة الإمامية في الإمامة بعد النبي ﷺ**: تعتقد الشيعة الإمامية بما يقول علامتهم الحلي: «أنه تعالىٰ لما بعث رسوله محمدا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله، قام بنقل الرسالة، ونص علىٰ أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب، ثم من بعده ولده الحسن الزكي، ثم علىٰ الحسين الشهيد، ثم علىٰ علي بن الحسين زين العابدين، ثم علىٰ محمد بن علي الباقر، ثم علىٰ جعفر بن محمد الصادق، ثم علىٰ موسىٰ بن جعفر الكاظم، ثم علىٰ علي بن موسىٰ الرضا، ثم علىٰ محمد بن علي الجواد، ثم علىٰ علي بن محمد الهادي، ثم علىٰ الحسن بن علي العسكري، ثم علىٰ الخلف الحجة محمد بن الحسن»[1]

إذًا فعقيدة الشيعة الإمامية أن الرسول ﷺ قد نص علىٰ الأئمة من بعده، وعينهم بأسمائهم، وهم اثنا عشر إماما، لا ينقصون، ولا يزيدون، وهم :

1 – علي بن أبي طالب أبو الحسن رضي الله عنه، ويلقبونه بالمرتضىٰ، ولد سنة 23 قبل الهجرة، وهو رابع الخلفاء الراشدين وابن عم رسول الله ﷺ وصهره، قتل في مسجد الكوفة غدرا سنة:40.

2 – الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، أبو محمد،

---

(1) منهاج الكرامة في إثبات الإمامة: الحلي (ص32). وذهبت فرق أخرىٰ من فرق الشيعة إلىٰ تسلسل آخر خاص بها، فالكيسانية مثلا قالوا: بإمامة محمد بن الحنفية بعد أبيه علي بن أبي طالب، والزيدية قالوا: بإمامة زيد بن علي بن الحسين بعد أبيه، وذهبت الإسماعيلية شقيقة الإمامية إلىٰ إمامة إسماعيل بن جعفر الصادق بعد أبيه، بدلا من أخيه موسىٰ بن جعفر، الذي نصبته الإمامية، أما الناووسية فاختلط عليهم الأمر فوقفوا علىٰ إمامة جعفر الصادق، في حين تعدت الفطحية إلىٰ القول بإمامة عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، بدلا من أخويه إسماعيل وموسىٰ، ووقفت الواقفة عند إمامة موسىٰ بن جعفر، ولم تتعداه إلىٰ غيره. إلىٰ غير ذلك من الفرق الكثيرة جدا التي تخرج بين الحين والآخر، وكلها مخالفة لما عليه الإمامية الجعفرية الاثني عشرية ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء : 82] . انظر: الملل والنحل: الشهرستاني (1/ 165–172)، فرق الشيعة:الحسن بن موسىٰ النوبختي.

ويلقبونه بالمجتبىٰ وقيل بالزكي، ولد في السنة الثانية للهجرة، وتوفي سنة: ت50.

3- الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، أبو عبد الله، ويلقبونه بالشهيد، ولد في السنة الثالثة للهجرة، وتوفي سنة: 61.

4- علي بن الحسين بن علي، أبو محمد ويلقبونه بالسجاد، وقيل بزين العابدين (38، ت95).

5- محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر، ويلقبونه بالباقر (57، ت114).

6- جعفر بن محمد بن علي، أبو عبد الله، ويلقبونه بالصادق (83، ت148).

7- موسىٰ بن جعفر بن محمد، أبو إبراهيم، ويلقبونه بالكاظم (128، ت164).

8- علي بن موسىٰ بن جعفر، أبو الحسن، ويلقبونه بالرضىٰ (148، ت203).

9- محمد بن علي بن موسىٰ، أبو جعفر، ويلقبونه بالتقي، وقيل بالجواد (195، ت220).

10- علي بن محمد بن علي أبو الحسن، ويلقبونه بالنقي، وقيل بالهادي (212، ت254).

11- الحسن بن علي بن محمد، أبو محمد، ويلقبونه بالزكي، وقيل بالعسكري (232، ت260).

12- محمد بن الحسن العسكري، أبو محمد، وألقابه لا تحصىٰ منها: المهدي، والحجة القائم، والمنتظر. وقيل إنه ولد سنة 256 ، وغاب غيبة صغرىٰ سنة 260، وغيبة كبرىٰ سنة 329، فقد دخل سردابا في دار أبيه بسر من رأىٰ، ولم يخرج لحد الآن، وهم في انتظاره. (يقولون: إنه ما زال علىٰ قيد الحياة وعمره الآن: 1177 سنة، فيكون أطول عمرا من نوح عليه السلام) فإن كان الأئمة الأحد عشر أعيانهم معلومة لكن افتري عليهم وألصق بهم ما لم يقولوه، فإن الإمام الثاني عشر هذا لا عين ولا أثر له.

فهؤلاء هم الأئمة الاثنا عشر الذين تدّعي الشيعة الإمامية النسبة إليهم، وتتسمىٰ بهم.

ثانيا: أدلة الشيعة الإمامية علىٰ ما ذهبوا إليه، أما عن أدلتهم المزعومة علىٰ هذا المعتقد الذي خالفوا فيه كافة المسلمين، فيمكننا أن نصنفها حسب الآتي:

1 – **أدلتهم من القرآن الكريم** : استدل الشيعة علىٰ باطلهم، كما هي عادة أهل البدع، ببعض الآيات القرآنية، التي لا يدل ظاهرها علىٰ شيء مما استُدل له، وقد يعتمدون في تفسيرهم الباطل علىٰ سبب نزول أو حديث لا يثبت ولا يصح. ومن تلك الآيات المشهورة التي يتعللون بها، ويرونها صريحة علىٰ تقرير غيّهم[1]:

۞ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة:55]، قال الطوسي الملقب بشيخ الطائفة[2]:« وأما النص علىٰ إمامته من القرآن فأقوىٰ ما يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾»[3]، وقال الطبرسي[4]: « وهذه الآية من أوضح الدلائل علىٰ صحة إمامة علي بعد النبي بلا

---

(1) قد ذكرت ثلاث آيات فقط يجدون لتفسيرها بعض الروايات في كتب السنة قد توافق أهواءهم، وإن كانت أسانيدها لا قيمة لها، أو روايات صحيحة يؤولونها علىٰ حسب مرادهم. أما مجموع الآيات التي يوردونها في كتبهم مستدلين بها علىٰ الإمامة فكثيرة جدا؛ فهي بالعشرات إن لم أقل المئات، رغم أنها لا تدل لا من قريب ولا بعيد علىٰ مبتغاهم، وهذا من أساليبهم ومنهجهم في الاستدلال، إذ يتقصدون التكثير والمبالغة للتغطية علىٰ التفاهة والخواء، الذي تنطلي عليه عقيدتهم.

(2) هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي، أبو جعفر، شيخ الرافضة، قال عنه النجاشي:« شيخ الإمامية، وتلميذ المفيد، والمرتضىٰ، وهو جليل من أصحابنا، ثقة عين، وله: الاستبصار، وتهذيب الأحكام، والتبيان في تفسير القرآن... وتلخيص الشافي»، وذكر مصنفات أخرىٰ علىٰ مذهب الإمامية الرافضة، لذلك وقال عنه الذهبي:« أعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عدة نوب في رحبة جامع القصر، واستتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف، وكان يسكن بالكرخ، محلة الرافضة، ثم تحول إلىٰ الكوفة، وأقام بالمشهد يفقههم، ومات في المحرم سنة 460، وكان يعد من الأذكياء لا الأزكياء» . انظر: سير أعلام النبلاء (35/ 304)، لسان الميزان (7/ 83)،رجال النجاشي (ص403).

(3) تلخيص الشافي: الطوسي (2/ 10) .

(4) هو: الفضل بن الحسن بن الفضل، أبو علي الطبرسي (ت523)،من أئمة الإمامية، قال عنه التفرشي –أحد علمائهم–:« ثقة، فاضل، دين، عين، له تصانيف، منها: «مجمع البيان في تفسير القرآن» عشر مجلدات، «الوسيط في التفسير» أربع مجلدات... ». انظر: نقد الرجال: التفرشي (4/ 19)، معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئي (14/ 304)، أمل الآمال : الحر العاملي (2/ 216).

فصل»[1]، لذلك فهم يلقبونها **بآية الولاية**، وظاهر الآية لا يشير إلىٰ الإمامة من قريب ولا من بعيد، لكنهم في الحقيقة يستدلون برواية تفسرها ؛ مفادها: أنها نزلت في علي ﷺ لمّا تصدّق بالخاتم علىٰ من سأله، وهو راكع في الصلاة. قالوا:«والولي هو المتصرف، وقد أثبت له الولاية في الآية، كما أثبتها الله تعالىٰ لنفسه ولرسوله ﷺ».[2]

۞ وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٦٧﴾ [المائدة:67]. ويسمونها **بآية البلاغ** أو **التبليغ**، ويقولون: إنّ الله تعالىٰ لمّا أوحىٰ إلىٰ النبي ﷺ أن يستخلف عليا ﷺ يوم غدير خم[3]، خاف أن يشق ذلك علىٰ جماعة من أصحابه، وأن يرتدوا ويكذبوه، فضاق صدره ﷺ وراجع ربه عز وجل، فأنزل الله تعالىٰ هذه الآية تشجيعا له علىٰ القيام بما أمره بأدائه[4]. هذا ما سطرته أقلام

---

(1) مجمع البيان في تفسير القرآن:الطبرسي (3/ 325).

(2) منهاج الكرامة في إثبات الإمامة: الحلي (ص118).قال شيخ الإسلام ابن تيمية:« قوله-أي الحليّ-:(قد أجمعوا أنها نزلت في علي)، من أعظم الدعاوىٰ الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل علىٰ أنها لم تنزل في علي بخصوصه، و أنّ عليا لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، و أجمع أهل العلم بالحديث علىٰ أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع» . انظر: منهاج السنة النبوية (7/ 11).

قلت: وقد حشد شيخ الإسلام وجوها كثيرة-نقلية وعقلية-، لهدم استدلالهم بهذه الآية، فلتنظر في كتابه الأعجوبة (منهاج السنة)، وإذا كان هذا حال أقوىٰ دليل من القرآن علىٰ الإمامة، وأوضحه كما اعترف شيخ طائفتهم الطوسي وغيره، فما بالك بغيره من الأدلة المزعومة، فالقرآن من بدعهم وخرافاتهم براء.

(3) خمّ: اسم وضع، وهو واد بين مكة والمدينة، قريب من الجُحْفَة(علىٰ ثلاثة أميال من شرقها-8كلم-)، اسمه اليوم:(الغُرَبة) وبه غدير، تصب فيه عين، وحولها غيطة. وغدير خم ووادیه يصبان في البحر الأحمر . انظر: معجم البلدان:(2/ 389)، الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحِميري (ص156)، أطلس الحديث النبوي: شوقي أبو خليل (ص285).

(4) جاء في كتاب الكافي للكليني -وهو أجل كتب القوم- :(عن أبي جعفر ﷺ قال : أمر الله عز وجل رسوله بولاية علي، وأنزل عليه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة:55]، وفرض ولاية أولي الأمر، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمدا -صلىٰ الله عليه وآله- أن يفسّر لهم الولاية، كما فسّر لهم الصلاة، والزكاة والصوم والحج، فلما أتاه ذلك من الله، ضاق بذلك صدر رسول الله -صلىٰ الله عليه وآله-، وتخوف أن =

الأفاكين، نعوذ بالله من هذا الإفك المبين.

۞وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:33]، وهو جزء من آية، ويسمونها **آية التطهير**، واستدلوا بها علىٰ أن أهل البيت هم علي وفاطمة وابنيهما رضي الله عنهم فقط، بدليل حديث الكساء، وقالوا الآية دالة علىٰ عصمة هؤلاء،وغيرهم ليس بمعصوم، والعصمة شرط في الإمامة، فالإمامة ثابتة لعلي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ، دون غيره.(1)

2 – **أدلتهم من السنة**: ويمكن أن نقسم أدلتهم إلىٰ ثلاث مجموعات:

– **المجموعة الأولىٰ: أحاديث نبوية صحيحة، رواها أهل السنة في كتبهم**: إذ عمد أحبار الشيعة إلىٰ عدد من الأحاديث التي صحت عن النبي ﷺ في فضل علي رضي الله عنه خصوصا، وفضل أهل البيت عموما، وجعلوها مرتكزا، وحمّلوها ما لا تحتمل من الأغراض والمعاني، و بنوا عليها عقائدهم الباطلة، كالإمامة، والعصمة، والطعن في الصحابة وغيرها، وبعض هذه

=

يرتدوا عن دينهم وأن يكذبوه، فضاق صدره، وراجع ربه ﷻ، فأوحىٰ الله ﷻ إليه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة:67]، فصدع بأمر الله تعالىٰ ذكره، فقام بولاية علي عليه السلام يوم غدير خم، فنادىٰ الصلاة جامعة، وأمر الناس أن يبلغ الشاهد الغائب). انظر: الكافي: كتاب الحجة، باب ما نص الله عزوجل ورسوله علىٰ الائمة عليهم السلام واحدا فواحدا (1/ 344–345)، وهذه الرواية ظاهر بطلانها عقلا ونقلا.

قال شيخ الإسلام داحضا هذه الدعوىٰ الباطلة :" وهذا اللفظ عام في جميع ما أنزل إليه من ربِّه، لا يدل علىٰ شيء معيَّن، فدعوىٰ المدّعي أن إمامة عليّ هي مما بلّغها، أو مما أمر بتبليغها لا تثبت بمجرد القرآن؛ فإن القرآن ليس فيه دلالة علىٰ شيء معين، فإن ثبت ذلك بالنقل كان ذلك إثباتاً بالخبر لا بالقرآن، فمن ادَّعىٰ أن القرآن يدلّ علىٰ أنّ إمامة عليّ مما أمر بتبليغه، فقد افترىٰ علىٰ القرآن، فالقرآن لا يدل علىٰ ذلك عمومـاً ولا خصوصـاً" . انظر: منهاج السنة النبوية (7/ 47).

إذا فهم في الحقيقة لا يحتجون بالآية ، وإنما يحتجون برواية يجعلونها تفسيرا للآية، وهي حديث غدير خم، ولا حجة لهم فيه. انظر: الإمامة والرد علىٰ الرافضة: أبو نعيم الأصبهاني (ص217–220).

(1) سيأتي الكلام مفصلا علىٰ هذه الدعوىٰ في الفصل الثاني عند التطرق لحديث الكساء(ص245).

الأحاديث ستكون موضوع الدراسة في هذا البحث بإذن الله تعالىٰ.

- **المجموعة الثانية: أحاديث لا تصح نسبتها إلىٰ النبي ﷺ، رواها أهل السنة في كتبهم:** وهذه من أهم أدلتهم وأكثرها، ومعظمها من قبيل الموضوع المكذوب[1]، واهتمامهم بهذه الأحاديث رغم ما هي عليه، جاء علىٰ خلفية ما جاء صريحا في بعضها من أفضلية علي رضي الله عنه المطلقة علىٰ باقي الصحابة رضي الله عنهم، كحديث الطير، وحديث مدينة العلم[2]، أو علىٰ إثبات النص والوصية صراحة لعلي رضي الله عنه كحديث(**لكل نبي وصي ووارث، وإن عليًا وصيي ووارثي**)[3]، وغيرها. وقد اهتموا اهتماما خاصا بالأحاديث التي رواها الحاكم في المستدرك، لزعم الحاكم: أن كل ما أورده في كتابه يبلغ مرتبة أحاديث الصحيحين أو قريبا منها، و قد تساهل تساهلا كبيرا في أحاديث الفضائل، خاصة منها ما تعلق بفضائل علي رضي الله عنه، الأمر الذي قوىٰ رميه بتهمة التشيع، لكن علماء الحديث وأهله لم يتغاضوا عن ذلك، بل بيّنوا بالأدلة الواضحة وهاء تلك الأحكام التي أصدرها الحاكم علىٰ هذه الأحاديث، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وهذا كله رغم أن البلاء في هذه الأحاديث كلها، يتبين بعد التمحيص، أنه من رواة شيعة، دسوها في حديث أهل السنة، ثم رجعوا ليستدلوا بها علينا، علىٰ قاعدة أحاججك بما عندك، لكن في الواقع: أن هذا الذي عندنا، هم رواته ومخترعوه، لكن كما يقال: الغريق يتشبث بقشة.

- **المجموعة الثالثة: أحاديث تفردوا بروايتها في كتبهم:** لا ذكر ولا رائحة لها في كتب أهل

---

(1) و بإطلالة بسيطة علىٰ كتب الموضوعات يتبين صدق ذلك، إذ قد حوت الكثير من الأحاديث التي نسبها الشيعة كذبا وزورا إلىٰ النبي ﷺ، بل إن بعض هذه الكتب أفردت لهذه الأحاديث أبوابا خاصة، انظر من الباب 31 إلىٰ الباب 45 من كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

(2) سيأتي الكلام عن هذين الحديثين، عند الكلام عن أحاديث مستدرك الحاكم(ص437 وص451).

(3) أخرجه: ابن عدي في الكامل في الضعفاء (4/ 14)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (42/ 392)، وابن الجوزي في الموضوعات (1/ 376)، وهو حديث موضوع باطل، كما نقل عن الأئمة. انظر: اللآلي المصنوعة: السيوطي (1/ 328)، السلسلة الضعيفة: الألباني (4962).

السنة، حتىٰ في كتب الموضوعات والعلل، وسواء كانت عن النبي ﷺ وهي الأقل، أو كانت عن أئمتهم المعصومين، وهي الأكثر[1]. فهذه الأحاديث لا قيمة لها عندنا، ولا تساوي قدر المداد الذي كتبت به، لما يُعرف به القوم من الكذب والبهتان، الذي يجري في عروقهم مجرىٰ الدم، ويتوارثونه في جيناتهم الوراثية، جيلا عن جيل، ولا زالوا؛ قال الإمام الشافعي: «ما رأيت في الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة»[2]، وقال الخبير بشأنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد علىٰ أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب »[3].

وأهم كتبهم الحديثية المحشوة بالكذب علىٰ الله تعالىٰ، ونبيهﷺ، وأهل بيته:

- **الأصول الأربعة المعتمدة عندهم**[4]، وهي:

◄ **الكافي**: لمؤلفه محمد بن يعقوب الكليني، رئيس محدثي الشيعة (ت329 هـ)[5]، وكتابه

---

(1) أجرىٰ أحد الإخوة الباحثين المشرفين علىٰ شبكة الدفاع عن السنة(يدعىٰ: الحجاج) إحصاءً للأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ في كتاب الكافي، فلم تتجاوز (1523)حديث، من مجموع ما لا يقل عن (15284)من روايات الكافي ، وهذا بغض النظر عن اتصال الإسناد وعدمه، ومعظمها من قبيل المنقطع والمعضل، أي بنسبة لا تتجاوز 10 ٪ ، هذا هو حظ صاحب الشريعة من أصح كتبهم الملفقة المكذوبة، أما أغلب الروايات فهي سنة جعفر الصادق؛ أي قوله، وفعله، وإقراره، وأكثرها مما ينزه عنه هذا العلم الفقيه، بل هو كذب عليه وافتراء. ولقد وقفت علىٰ عملية إحصائية قام بها الشيخ الألباني علىٰ جزأين من الكافي توصل فيها إلىٰ النتائج نفسها أي أن نسبة الأحاديث المرفوعة تقارب 10٪ وحتىٰ هذه النسبة القليلة من المرفوع فلا يثبت شيء منها كما قال. انظر: السلسلة الضعيفة(3/ 199).

(2) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (4/ 1457) رقم (2811).

(3) منهاج السنة النبوية : ابن تيمية (1/ 59).

(4) ولهذه الكتب الأربعة أهمية كبيرة عند القوم ، قال شرف الدين الموسوي صاحب كتاب المراجعات: "وأحسن ما جمع منها الكتب الأربع التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول الىٰ هذا الزمان، وهي: الكافي، والتهذيب والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها". انظر: المراجعات: المراجعة رقم (110).

(5) هو: محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني-نسبةإلىٰ كلين بالري-من فقهاء ومحدثي الإمامية، وكان =

عندهم بمنزلة صحيح البخاري عندنا.

- **من لا يحضره الفقيه**: لمؤلفه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن بن بابويه القمي (ت381هـ)، الملقب بالصدوق[1].
- **تهذيب الأحكام**.
- **الاستبصار**: وكلاهما لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، الملقب بشيخ الطائفة.

- **الكتب الأربعة المتأخرة**، وهي:

- **الوافي**: للفيض الكاشاني (المتوفى 1091 هـ)[2].

=

شيخهم ببغداد، قال عنه النجاشي الإمامي: « شيخ أصحابنا، وأوثق الناس في الحديث، وأثبتهم، كتب الكافي في عشرين سنة، ويقال: إنه عرضه على محمد بن الحسن المهدي، فقال: هو كاف لشيعتنا، فلهذا سمي بالكافي، توفي ببغداد سنة 329». انظر: سير أعلام النبلاء (29/ 262)، لسان الميزان (7/ 594)، رجال النجاشي (ص377).

(1) هو: محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ويعرف بالشيخ الصدوق (ت381)، من علماء الحديث الإمامية، صاحب مصنفات مشهورة عندهم، وأبوه مثله، وذكروا أن المهدي -صاحب الزمان كما يصفونه- قد بشّر بولادته، في توقيع لأبيه، وكان ممّن اتصل بالسلاطين البويهيين الرافضة، وهو معظّم جدا عند عامة الإمامية، قال فيه ابن داود الحلي الإمامي: « أبو جعفر، جليل القدر، حفظة، بصير بالفقه، والأخبار، شيخ الطائفة، وفقيهها، ووجهها بخراسان»،وأطال الخوانساري في ترجمته، ونقل ما يدل على غلوه في الرفض كتكفير أئمة الصحابة، من كتبه: معاني الأخبار، وعلل الشرائع والأحكام، ومن لا يحضره الفقيه. انظر: سير أعلام النبلاء (16/ 303)، الأعلام (6/ 274)، رجال ابن داود الحلي (1/ 179)، روضات الجنات: الخوانساري(6/ 123-135) .

(2) محمد محسن بن الشاه مرتضى بن محمود، المشهور بالفيض الكاشاني(ت1091)، من محدثي الإمامية المتأخرين، وكان منشؤه في قم، واستقر بكاشان، قرب أصبهان، وكان بها مرجعًا لا ند له، وبها توفي، وهو من أئمة الرفض المارقين، الذين صرحوا بمقالة الكفر: تحريف القرآن، كما ذكر ذلك في مقدمة تفسيره الصافي، وهو مع ذلك من كبار أئمتهم، ولهم عليه ثناء فخم، قال فيه الحر العاملي الإمامي: « كان فاضلا، عالما، ماهرا، حكيما، متكلما، محدثا، فقيها، محققا، شاعرا، أديبا، حسن التصنيف، من المعاصرين»، ونقل صاحب مستدركات أعيان الشيعة ثناءً طويلا عريضا للكثير من علمائهم على هذا الرافضي. انظر: الشيعة وتحريف القرآن: محمد مال الله(ص84)، أمل الآمال (2/ 305)، مستدركات أعيان الشيعة : حسن الأمين (6/ 296).

- **وسائل الشيعة**: للحر العاملي (ت 1104 هـ)[1].
- **بحار الأنوار**: للمجلسي (ت 1111هـ)[2].
- **مستدرك الوسائل**: للنوري الطبرسي (ت 1320 هـ)[3].

---

(1) محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين المشغري الحر العاملي--:نسبة إلىٰ جبال عامل بلبنان(ت1104)، من علماء الإمامية الاثني العشرية الرافضة ومحدثيهم، واستقر بطوس بمشهد الرضا شيخا ومدرسا، وبها توفي، قال عبد الحسين الأميني في ترجمته: هو مجدد شرف بيته الغابر من أعلام المذهب وزعماء الشيعة، تقلد شيخوخة الإسلام علىٰ العهد الصفوي، وهو من تلاميذ المجلسي، والكاشاني، ونعمة الله الجزائري، من مصنفاته: مستدرك الوسائل، وأمل الآمال. انظر: مقدمة المحقق لكتاب أمل الآمال:أحمد الحسيني(1/ 8)، الأعلام للزركلي (6 / 90)، معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئي(16/ 246).

(2) هو : محمد باقر بن محمد تقي بن المقصود علي، المجلسي (ت1111) ، من آكابر أئمة الرافضة، وشيخ دين الدولة الصفوية، وهو المؤسس الفعلي لنحلة الرافضة المتأخرة، وهو من القائلين بتحريف القرآن، بل صرّح بأن ذلك متواتر عندهم. ومع ذلك فمنزلته عندهم تفوق الوصف كما ذكروا، قال فيه تلميذه الحر العاملي:« عالم فاضل، ماهر، محقق مدقق، علامة فهامة، فقيه متكلم، محدث ثقة ثقة، جامع للمحاسن والفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن، أطال الله بقاءه. له مؤلفات كثيرة مفيدة منها: (كتاب بحار الأنوار في أخبار الأئمة الأطهار)، يجمع أحاديث كتب الحديث كلها إلا الكتب الأربعة، ونهج البلاغة». وبحار الأنوار هذا قد جمع فيه صاحبه كل هامة وطامة حتىٰ طبع في 110 مجلدات، فسبحان من خلق الكذب وأعطىٰ تسعة أعشاره للرافضة. انظر: أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية: الدكتور ناصر الغفاري (1/ 270)، أمل الآمال: العاملي (2 / 250)، معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئي (15/ 221).

(3) هو: الشيخ الميرزا حسين بن الميرزا محمد تقي بن الميرزا علي محمد بن تقي النوري الطبرسي-نسبة إلىٰ طبرستان-(1254 - 1320) : إمام من أئمة الرافضة الملاعين، كيف لا؟ وهو الطاعن في كتاب رب العالمين، ومؤلف كتاب عار الرافضة أبد الدهر:« فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، ومع ذلك فهو من أئمة القوم، ومحدثيهم المعظمين المبجلين،، حتىٰ جعلوا كتابه: مستدرك الوسائل، من أصولهم الحديثية؛ وأخذ هذا العمىٰ عن علماء الرافضة في عصره بإيران والعراق، يقول فيه تلميذه، وعالمهم الملقب بآية الله آغا بزرك الطهراني:« إمام أئمة الحديث والرجال في الأعصار المتأخرة، ومن أعاظم علماء الشيعة، وكبار رجال الإسلام في هذا القرن». ويقول:« كان الشيخ النوري أحد نماذج السلف الصالح التي ندر وجودها في هذا العصر ، فقد امتاز بعبقرية فذة، وكان آية من آيات الله العجيبة ، كمنت فيه مواهب غريبة وملكات شريفة أهلته... ولو تأمل إنسان ما خلفه النوري من الأسفار الجليلة، والمؤلفات الخطيرة، التي تموج بمياه التحقيق والتدقيق، وتوقف علىٰ سعة في
=

وهذا مثال عن هذا الصنف من الأدلة المزعومة:

روىٰ محمد بن يعقوب الكليني في **أصول الكافي ، في كتاب الحجة، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، عليهم السلام**. قال :(حدثني محمد بن يحيىٰ ومحمد بن عبد الله، عن عبد الله بن جعفر، عن الحسن بن ظريف وعلي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن بكر بن صالح، عن عبد الرحمن بن سالم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام [جعفر الصادق]،قال: قال أبي[محمد الباقر] لجابر بن عبد الله الأنصاري: إن لي إليك حاجة، فمتىٰ يخف عليك أن أخلو بك فأسألك عنها، فقال له جابر: أي الأوقات أحببته. فخلا به في بعض الأيام فقال له: يا

=

الاطلاع عجيبة ، لم يشك في أنه مؤيد بروح القدس، لأنه يعد في الطليعة من علماء الشيعة، الذين كرسوا حياتهم طوال أعمارهم لخدمة الدين والمذهب... وهو خريت هذه الصناعة وإمام هذا الفن، فقد سبر غور علم الحديث، حتىٰ وصل إلىٰ الأعماق، فعرف الحابل من النابل، وماز الغث من السمين، وهو خاتمة المجتهدين فيه، أخذه عنه كل من تأخر من أعلام الدين، وحجج الإسلام، وقلما كتبت إجازة، منذ نصف قرن إلىٰ اليوم، والمتصدر باسمه الشريف". ويقول عباس القمي:" شيخنا الأجل، ثقة الإسلام ... الثقة الجليل، والعالم الكامل النبيل، المتبحر الخبير، والمحدث الناقد البصير، ناشر الآثار، وجامع شمل الأخبار، صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة، والعلوم الغزيرة الباهرة بالرواية، والرافع لخميس المكارم أعظم راية، وهو أشهر من أن يذكر، وفوق ما تحم حوله العبارة... ". ويقول عالمهم المعاصر محسن الأمين:" كان عالماً فاضلاً، محدثاً متبحراً في علمي الحديث والرجال، عارفاً بالسير والتاريخ "، ويقول محمد حسين آل كاشف الغطاء:"حجة الله علىٰ العالمين، معجب الملائكة بتقواه، من لو تجلىٰ الله لخلقه لقال: هذا نوري، مولانا ثقة الإسلام حسين النوري"، إن هذا التعظيم المهول لهذا الأفاك، ليدل علىٰ شدة ضلال القوم، ومدىٰ بعدهم عن إسلام محمد ﷺ، ومن تعظيمهم له أنهم دفنوه في أقدس مكان عندهم، عند القبر المنسوب إلىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنجف، والحقيقة أن الطبرسي هذا، لم يأت بشيء من عنده، بل كل ما فعله؛ أنه جمع ما تفرق في كتبهم من روايات وأقوال مصرحة بوقوع التحريف في القرآن في كتاب واحد، وأبان عن عقيدة القوم سلفا وخلفا، من غير تقية، ولا نفاق، كما تعودوا علىٰ ذلك. وقد أطلت في ترجمة هذا الرافضي لبيان مدىٰ ضلال القوم، إذ كيف لقوم أن يتبنوا كتابا لهذا الأفاك القائل بالتحريف لكتاب لرب العالمين ويجعلوه من أصولهم. انظر ترجمته في: أعلام الشيعة: للآغا بزرك الطهراني: الجزء الأول من القسم الثاني(ص544)، مستدرك الوسائل (1/ 34)، أعيان الشيعة :محسن الأمين(27/ 139). الشيعة والقرآن: إحسان إلهي طهير (ص108).

جابر، أخبرني عن اللوح الذي رأيته في يد أمي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآله، وما أخبرتك به أمي أنه في ذلك اللوح مكتوب؟ فقال جابر: أشهد بالله أني دخلت علىٰ أمك فاطمة عليها السلام في حياة رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآله، فهنيتها بولادة الحسين، ورأيت في يديها لوحا أخضر، ظننت أنه من زمرد ورأيت فيه كتابا أبيض، شبه لون الشمس. فقلت لها: بأبي وأمي يا بنت رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآله، ما هذا اللوح؟ فقالت: هذا لوح أهداه الله إلىٰ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآله، فيه اسم أبي، واسم بعلي، واسم ابني، واسم الأوصياء من ولدي، وأعطانيه أبي ليبشرني بذلك. قال جابر: فأعطتنيه أمك فاطمة عليها السلام، فقرأته واستنسخته. فقال له أبي: فهل لك يا جابر، أن تعرضه علي. قال: نعم. فمشىٰ معه أبي إلىٰ منزل جابر، فأخرج صحيفة من رق. فقال: يا جابر، انظر في كتابك لأقرأ عليك، فنظر جابر في نسخته، فقرأه أبي، فما خالف حرف حرفا. فقال جابر: فأشهد بالله أني هكذا رأيته في اللوح مكتوبا:(بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم لمحمد نبيه، ونوره، وسفيره، وحجابه، ودليله، نزل به الروح الأمين من عند رب العالمين، عظّم يا محمد أسمائي، واشكر نعمائي، ولا تجحد آلائي. إني أنا الله لا إله إلا أنا، قاصم الجبارين، ومديل المظلومين، وديان الدين. إني أنا الله لا إله إلا أنا، فمن رجا غير فضلي، أو خاف غير عدلي، عذبته عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين، فإياي فاعبد، وعلي فتوكل، إني لم أبعث نبيا فأكملت أيامه، وانقضت مدته، إلا جعلت له وصيا، وإني فضلتك علىٰ الأنبياء، وفضلت وصيك علىٰ الأوصياء، وأكرمتك بشبليك وسبطيك: **حسن وحسين**، فجعلت حسنا معدن علمي، بعد انقضاء مدة أبيه، وجلعت حسينا خازن وحيي، وأكرمته بالشهادة، وختمت له بالسعادة، فهو أفضل من استشهد وأرفع الشهداء درجة، جعلت كلمتي التامة معه، وحجتي البالغة عنده، بعترته أثيب وأعاقب. أولهم **علي** سيد العابدين وزين أوليائي الماضين، وابنه شبه جده المحمود **محمد الباقر** عِلْمِي، والمعدن لحكمتي، سيهلك المرتابون في **جعفر**، الرادّ عليه كالرادّ عليَّ، حقّ القول مني لأكرمن

مثوىٰ جعفر، ولأَسُرَّنّه في أشياعه وأنصاره وأوليائه، أتيحت بعده **موسىٰ**، فتنة عمياء حندس[1] لأن خيط فرضي لا ينقطع، وحجتي لا تخفىٰ، وأن أوليائي يسقون بالكأس الأوفىٰ، من جحد واحدا منهم فقد جحد نعمتي، ومن غير آية من كتابي فقد افترىٰ علي، ويل للمفترين الجاحدين عند انقضاء مدة موسىٰ، عبدي، وحبيبي، وخيرتي في علي، وليي، وناصري، و من أضع عليه أعباء النبوة، وأمتحنه بالاضطلاع بها، يقتله عفريت مستكبر، يدفن في المدينة التي بناها العبد الصالح إلىٰ جنب شر خلقي، حق القول مني لأَسُرَّنّه **بمحمد** ابنه، وخليفته من بعده، ووارث علمه، فهو معدن علمي، وموضع سري، وحجتي علىٰ خلقي، لا يؤمن عبد به، إلا جعلت الجنة مثواه، وشفعته في سبعين من أهل بيته، كلهم قد استوجبوا النار، وأختم بالسعادة لابنه **علي** وليي وناصري، والشاهد في خلقي وأميني علي وحيي، أخرج منه الداعي إلىٰ سبيلي والخازن لعلمي **الحسن** وأكمل ذلك بابنه (م ح م د)[2] رحمة للعالمين، عليه كمال موسىٰ، وبهاء عيسىٰ، وصبر أيوب، فيذل أوليائي في زمانه، وتتهادىٰ رؤوسهم، كما تتهادىٰ رؤوس الترك والديلم، فيقتلون ويحرقون و يكونون خائفين، مرعوبين، وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم، ويفشو الويل، والرِّنّة[3] في نسائهم أولئك أوليائي حقا، بهم أدفع كل فتنة عمياء حندس، وبهم أكشف الزلازل، وأدفع الآصار والأغلال، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة، وأولئك هم المهتدون).[4]

ولا أجد تعليقا علىٰ هذا الإفك السمج من هؤلاء المبتدعة الضالين، إلا قول الحق ﷻ: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة : 79].

---

(1) أي مظلمة، فالحِندس: الليل المظلم، والظلمة الشديدة . انظر: القاموس المحيط (ص695).

(2) وهو مهديهم المنتظر، ولا أدري لماذا كتب اسمه هكذا مقطعا؟ والعجب لا ينقطع من أفعال هؤلاء، فالحمد لله علىٰ نعمة العقل، ونعوذ بالله من البلادة والحمق.

(3) الرَّنّة: الصيحة الحزينة عند البكاء. انظر: لسان العرب: ابن منظور (3/ 1746).

(4) أصول الكافي: محمد بن يعقوب الكليني (1/ 605-607).

المبحث الخامس

مكانة الإمامة

عند أهل السنة والشيعة الإمامية

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مكانة الإمامة عند أهل السنة.

المطلب الثاني: مكانة الإمامة عند الشيعة الإمامية.

المطلب الثالث: إبطال قول الإمامية إن الإمامة أهم أصول الدين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الخامس: مكانة الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية.

الاختلاف السابق بين الفريقين: أهل السنة والشيعة الإمامية، في مسائل الإمامة، قد ينظر البعض إليه نظرة تهوين واستصغار، لكن هذه النظرة سرعان ما تتبدل وتنقلب إذا علم المكانة والمنزلة التي تحتلها الإمامة عند الشيعة الإمامية، والتي تصل بهم إلىٰ درجة غلو لا يوصف، وفيما يلي بيان لهذا الأمر، مع البدء ببيان المكانة الشرعية للإمامة عند أهل السنة.

المطلب الأول: مكانة الإمامة عند أهل السنة.

من خلال تعريفات أهل السنة للإمامة يتضح إعطاء الطابع التنظيمي والتنفيذي لرئاسة الدولة الإسلامية، ولحفظ وتحقيق مصالح الناس علىٰ هدىٰ مبادئ الشريعة، أي إقامة أمر الله عز وجل في الأرض علىٰ الوجه الذي شرع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد أوضح الله عز وجل هذا الهدف في كتابه الكريم حيث قال: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:« وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1]، وقال :« المقصود والواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متىٰ فاتهم خسروا خسرانا مبينا ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم».[2]

فالإمامة بذلك مصلحة من مصالح الأمة، المقصود منها تدبير أمورها، وتنظيم الجيوش، وسد الثغور، وردع الظالم وحماية المظلوم، وقيادة المسلمين في حجهم وغزوهم وتقسيم الفئ بينهم. ومن هنا تكتسي الإمامة عند أهل السنة أهميتها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك:« إن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع، لحاجة بعضهم إلىٰ البعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس،

---

(1) مجموع الفتاوىٰ (28/ 66).

(2) المصدر نفسه (28/ 262).

حتىٰ قال النبي ﷺ:« إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم»[1]... ولأنّ اللّه تعالىٰ أوجب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ولا يتمّ ذلك إلّا بقوّة وإمارةٍ. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحجّ والجمع والأعياد ونصر المظلوم. وإقامة الحدود لا تتمّ إلّا بالقوّة والإمارة».[2]

ويبين الماوردي عظم المسؤولية علىٰ الإمام بشأن حراسة الدين بقوله:« فليس دين زال سلطانه إلا بدلت أحكامه، وطمست أعلامه، وكان لكل زعيم بدعة، ولكل عصر فيه وهاية أثر، وكما أن السلطان إن لم يكن علىٰ دين تجتمع به القلوب حتىٰ يرىٰ أهله الطاعة فيه فرضاً، والتناصر عليه حتماً لم يكن للسلطان لبث، ولا لأيامه صفو، وكان سلطان قصر أو مفسد دهر .ومن هذين الوجهين وجب إقامة إمام يكون سلطان الوقت وزعيم الأمة، فيكون الدين محروساً بسلطانه، والسلطان جارياً علىٰ سنن الدين وأحكامه».[3]

ويستنتج من كل ذلك، أن الخلافة والإمامة في جوهرها منصب سياسي وتنفيذي لتطبيق حدود الشريعة، وحفظ مصالح العباد ومحاربة الأعداء. وليس منصبا دينيا كالنبوة كما تقول الإمامية.

---

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في الرجل يسافر وحده (2607)، والترمذي في كتاب الجهاد، باب ما جاء في كراهية أن يسافر الرجل وحده (1674) وقال: حديث حسن صحيح، وحسنه الألباني في الصحيحة (62).

(2) السياسة الشرعية (ص 129).

(3) أدب الدين والدنيا (ص135).

المطلب الثاني: مكانة الإمامة عند الشيعة الإمامية.[1]

إن وظيفة الإمام عند الشيعة تتجاوز الوظيفة السياسية والقيادة الدنيوية كما هي وظيفته في منظور أهل السنة، بل هي استمرار للنبوة أو قل هي نبوة باسم آخر، فهي عند القوم أعظم أركان الإسلام وأفضلها، وبها أخذ الله ميثاق الأنبياء عليهم السلام عند بعثتهم، وعليها مدار قبول الأعمال من العباد، وحكوا الإجماع علىٰ كفر منكرها وخلوده في النار، إلىٰ غير ذلك من الغلو الذي أحاطوا به الإمامة، وفيما يلي بيان لشيء من ذلك من كتبهم المعتمدة.

أولا: الإمامة منصب كالنبوة.

يصرّح الشيعة الإمامية في كتبهم وأصولهم أن الإمامة منصب معيّن من الله تعالىٰ كالنبوة؛ يقول عالمهم محمد رضا المظفر[2]:«نعتقد أن الإمامة كالنبوة، لا تكون إلا بالنص من الله تعالىٰ علىٰ لسان رسوله، أو لسان الإمام المنصوب بالنص، إذا أراد أن ينص علىٰ الإمام من بعده، وحكمها في ذلك حكم النبوة بلا فرق»[3]، ويقول آيتهم إبراهيم الزنجاني:«تعتقد الإمامية الإثنا عشرية أن الإمامة رئاسة الدين والدنيا ومنصب إلهي يختار الله بسابق علمه، ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه»[4]، ويقرّر ذلك محمد حسين آل كاشف الغطا -أحد مراجع الشيعة في هذا العصر- فيقول:«أنّ الإمامة منصب إلهي كالنّبوّة، فكما أنّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنّبوّة والرّسالة ويؤيّد بالمعجزة التي هي كنصّ من الله عليه. فكذلك

---

(1) وانظر للزيادة : الفاضح لمذهب الشيعة الإمامية:للسيد حامد الإدريسي، والإمامة والنص: لفيصل نور.

(2) هو: محمد رضا بن محمد بن عبد الله بن أحمد، من آل المظفر(ت1384)، من فقهاء الشيعة، وعمل أستاذا في كلية الفقه بالنجف، وأصبح عميدا لها. من مؤلفاته: السقيفة، وعقائد الإمامية، والمنطق، وغيرها. انظر: مقدمة كتابه عقائد الإمامية بقلم: محمد مهدي الآصفي(ص2-12)، الأعلام للزركلي(6/ 127).

(3) عقائد الإمامية : محمد رضا المظفر(ص 74).

(4) عقائد الإمامية الإثنا عشرية للزنجاني (3/ 5، 6) .

يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيّه بالنّصّ عليه وأن ينصبه إمامًا للنّاس من بعده».[1]

إذا فالإمامة عندهم كالنّبوّة، والفرق إنما هو في الاسم فقط، لذلك قال محدثهم المجلسي:«إنّ استنباط الفرق بين النّبيّ والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال»، ثم قال:«ولا نعرف جهة لعدم اتّصافهم بالنّبوّة، إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا فرق بين النّبوّة والإمامة».[2]

بل قد حوت كتبهم روايات كثيرة تدل علىٰ أن مرتبة الإمامة تعلو عندهم علىٰ النبوة[3]، وهو ما يجاهر به جملة من شيوخهم؛ قال شيخهم نعمة الله الجزائري[4]: «الإمامة العامّة التي هي فوق درجة النّبوّة والرّسالة»[5].ويقول آيتهم العظمىٰ كاظم الحائري: «إن الذي يبدو من الروايات، أن مقام الإمامة فوق المقامات الأخرىٰ – ما عدا مقام الربوبية قطعاً– التي يمكن أن يصل إليها الإنسان.... »، وقال:« فمقام الإمامة إذن، فوق مقام النبوة»[6].وقول آيتهم وشيخهم محمد باقر الحكيم:«إن الإمامة هي مرتبة عالية أعلىٰ من درجة النبوة ...وعندما تكون الإمامة أعلىٰ درجةً من النبوة، فلا بد أن تجتمع فيها أبعاد النبوة ومسؤولياتها بأعلىٰ درجاتها، بل يمكن أن نقول بأن الإمامة تمثل تطوراً وسمواً في حركة النبوة ...وورود التصريح به في روايات أهل

---

(1) أصل الشّيعة وأصولها: (ص58).

(2) بحار الأنوار (26/ 82).

(3) أصول الكافي(1/ 175).

(4) هو: نعمة الله بن عبد الله بن محمد الحسيني الموسوي الجزائري–نسبة إلىٰ جزائر البصرة– (ت1112)تتلمذ علىٰ الخوانساري، والمجلسي، ومحسن الفيض الكاشاني، وبلغ درجة عالية عندهم، قال الحر العاملي:«فاضل عالم محقق علامة جليل القدر، مدرس من المعاصرين»، وقال أحمد الحسيني: «من أعاظم علماء، وأعيان المحدثين، له اهتمام بالغ بكتب الحديث، وشرح كثيرا منها». له أكثر من 50 كتاب منها: الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية، وزهر الربيع، ومقصود الأنام في شرح تهذيب الأحكام، غيرها. انظر: أمل الآمال: الحر العاملي(3/ 336)، تلامذة المجلسي لأحمد الحسيني، الأعلام للزركلي(8/ 39).

(5) زهر الرّبيع (ص12).

(6) الإمامة وقيادة المجتمع: آية الله السيد كاضم الحائري (ص26، ص29).

البيت عليهم السلام من أن الإمامة أعلىٰ درجة من النبوة».[1]

ثانيا: الإمامة أصل من أصول الدين.

يرىٰ الشيعة الإمامية أن الإيمان بولاية الأئمة أو ما يعرف بالإمامة أصل من أصول الدين، ولا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، شأنها في ذلك شأن باقي أركان الإسلام، ووضعوا في ذلك روايات علىٰ لسان الرسول ﷺ، والأئمة، مثل قولهم:« بني الإسلام علىٰ خمس: الولاية، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، والحج». وفي رواية:« بني الإسلام علىٰ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، والحج إلىٰ البيت، وولاية علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[2].

بل جعلوها أعظم هذه الأركان، فزعموا أن الله قد أوصىٰ نبيه بالإمامة أكثر من أي شيء آخر؛ فقد افتروا علىٰ أبي جعفر الصادق أنه قال: «بني الإسلام علىٰ خمس: علىٰ الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع، وتركوا هذه»[3] وفي رواية عن زرارة عن أبي جعفر قال:« بني الإسلام علىٰ خمسة أشياء: علىٰ الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية». قال زرارة: وأي شيء من ذلك أعظم؟ فقال:« الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن»[4].

ثالثا: أخذ الله المواثيق من الأنبياء عليهم السلام بولاية علي رضي الله عنه.

ووضعوا في ذلك روايات، كقولهم: إن رسول الله ﷺ، قال لعلي رضي الله عنه:« **يا علي، ما بعث الله**

---

(1) الإمامة وأهل البيت النظرية والاستدلال (ص 22-25).

(2) انظر هذه الروايات وغيرها في: الكافي للكليني(2/ 18،21،22،32)، البحار للمجلسي(10/ 393 ، 23/ 69،...)، الوسائل للحر العاملي(1/ 13 ... 28، 5)، مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي(1/ 71، 73)، من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القمي(1/ 101 ، 131).

(3) الكافي (2 / 18).

(4) الكافي (2/ 18)، البحار(68/ 332، 82/ 234)، الوسائل(1/ 13).

نبيا إلا وقد دعاه إلىٰ ولايتك، طائعا أو كارها». وفي رواية:« **لم يبعث الله نبيا، ولا رسولا إلا وأخذ عليه الميثاق لمحمد بالنبوة، ولعلي بالإمامة**»[1].

ورووا عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال:« **ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيًا قط إلا بها**»[2]، وفي رواية عن أبي الحسن قال:« **ولاية علىٰ مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد صلىٰ الله عليه وآله، ووصية علي عليه السلام**»[3].

رابعا: قبول أعمال العباد متوقف على الإمامة.

فقد نسبوا إلىٰ الصادق قوله:« إن أول ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله جل جلاله عن الصلوات المفروضات، وعن الزكاة المفروضة، وعن الصيام المفروض، وعن الحج المفروض، وعن ولايتنا أهل البيت، فإن أقر بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته وصومه وزكاته وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي جل جلاله لم يقبل الله منه شيء من أعماله»، وفي رواية:« لو جاء أحدكم يوم القيامة بأعمال كأمثال الجبال ولم يجيء بولاية علي بن أبي طالب لأكبه الله في النار»، وفي رواية عن زين العابدين:« إن أفضل البقاع ما بين الركن والمقام، ولو أن رجلا عمر ما عمر نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، يصوم النهار ويقوم في ذلك الموضع، ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئا».[4]

خامسا: كفر من لا يؤمن بولاية الأئمة الاثني عشر.

ولأن الإمامة عندهم بتلك المكانة فلا عجب أن يحكموا علىٰ منكرها، أو القائل فيها بغير قولهم بالكفر والخروج من دائرة إسلامهم لا إسلام محمد ﷺ؛ قال عالمهم ابن بابويه:«

---

(1) البحار (11/ 60 ، 24/ 330 ، 352 ، 26/ 280 ، 297 ، 27/ 136 ، 36/ 154 ، 155)، الكافي(1/ 437).

(2) كتاب الحجة من الكافي للكليني(1/ 438).

(3) كتاب الحجة من الكافي(1/ 438).

(4) أمالي الصدوق(ص154)، البحار(24/ 51 ، 27/ 167 ، 54/ 390 ، 83/ 10 ، 19)، الكافي(1/ 372، 436 ، 2/ 18).

واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمّة من بعده أنّه بمنزلة من جحد نبوّة الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة، أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء، ثم أنكر نبوة محمد ﷺ».[1]

وقال شيخهم الطّوسي:«ودفع الإمامة كفر، كما أنّ دفع النّبوّة كفر، لأنّ الجهل بهما علىٰ حدّ واحد».[2]

بل قال علّامتهم ابن المطهّر الحلّي:«الإمامة لطف عامّ، والنّبوّة لطف خاصّ، لإمكان خلو الزّمان من نبيّ حيّ بخلاف الإمام، وإنكار اللّطف العامّ شرّ من إنكار اللّطف الخاصّ»[3].

وينقل شيخهم المفيد [4] اتفاقهم علىٰ هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام فيقول:«اتّفقت الإماميّة علىٰ أنّ من أنكر إمامة أحد من الأئمّة وجحد ما أوجبه الله تعالىٰ له من فرض الطّاعة، فهو كافر ضالّ مُستحقّ للخلود في النّار».[5]

وهذه الأقوال في التكفير إنما تعتمد علىٰ روايات مكذوبة مبثوثة في كتبهم منسوبة إلىٰ النبي ﷺ وأئمتهم؛ مثل ما نسبوه إلىٰ النبي ﷺ أنه قال:« التاركون ولاية علي خارجون عن الإسلام»[6]، وإلىٰ الصادق قوله:« الجاحد لولاية علي كعابد وثن ».[7]

لكن هناك فريق آخر من الإمامية الجعفرية لا يجهرون بتكفير منكر الإمامة، والحق أن

---

(1) الاعتقادات ابن بابويه القمي (ص111)، بحار الأنوار (27/ 62).

(2) تلخيص الشّافي:الطّوسي (4/ 131)، بحار الأنوار(8/ 368).

(3) الألفين: ابن المطهر الحلي(ص3).

(4) هو: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، أبو عبد الله(ت413)، من جملة متكلمي الإمامية وانتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، له فوق مئتي مصنف. انظر: رجال النجاشي للنجاشي(ص399)، أمل الآمال للحر العاملي(2/ 304).

(5) المسائل للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في البحار (8/ 366).

(6) البحار(27/ 238 ، 39/ 302 ، 72/ 134).

(7) المصدر نفسه(24/ 123 ، 27/ 181 ، 54/ 390).

قصدهم واحد فهم يقولون: إننا نحكم بإسلام الناس في ظاهر الأمر فقط، أما في الباطن فهم كافرون وهم مخلدون في النار بإجماع الطائفة؛ وممّن صرّح بذلك من شيوخهم السابقين زين الدين بن علي العاملي الملقب عندهم بالشهيد الثاني (ت 966)، حيث يقول:«إن القائلين بإسلام أهل الخلاف (يعني أهل السنة، وسائر المسلمين من غير طائفتهم) يريدون... صحة جريان أكثر أحكام المسلمين عليهم في الظاهر، لا أنهم مسلمون في نفس الأمر، ولذا نقلوا الإجماع على دخولهم النار»[1]. ويقول شيخهم المجلسي:«ويظهر من بعض الأخبار، بل كثير منها: أنهم في الدنيا أيضاً في حكم الكفار، لكن لمّا علم الله أن أئمة الجور وأتباعهم يستولون على الشيعة وهم يبتلون بمعاشرتهم... أجرى الله عليهم حكم الإسلام توسعة، فإذا ظهر القائم يجري عليهم حكم سائر الكفار في جميع الأمور، وفي الآخرة يدخلون النار ماكثين فيها أبداً مع الكفار، وبه يجمع بين الأخبار كما أشار إليه المفيد والشهيد الثاني».[2]

سادسا: الغلو في الأئمة.

والذي يُظهر جليا منزلة الإمامة عندهم هو النظر في مكانة وصفات من تقلّد الإمامة عندهم، والسمة البارزة في ذلك هي الغلو الذي فاقوا فيه حتى النصارى في المسيح عليه السلام، فقد غلو في أئمتهم ووصفوهم بصفات الكمال والجلال التي لا ينبغي صرفها إلا لخالق الأرض والسماء، وجعلوهم أفضل من أنبياء ورسل الله عز وجل، وهذا بيان لذلك:

- **تفضيل الأئمة الاثني عشر على الأنبياء عليهم السلام.**

لم يكتف الإمامية بأن ساووا بين النبوة والإمامة، بل ذهب فريق كبير منهم إلى تفضيل أئمتهم على جميع الأنبياء والمرسلين -عدا النبي ﷺ-؛ يقول محدثهم المجلسي:« اعلم أن ما ذكره رحمه الله من فضل نبينا وأئمتنا -صلوات الله عليهم- على جميع المخلوقات ، وكون أئمتنا عليهم السلام أفضل من سائر الأنبياء، هو الذي لا يرتاب فيه من تتبع أخبارهم على وجه

---

(1)بحار الأنوار (8/ 368).

(2)المصدر نفسه (8/ 369-370).

الإذعان واليقين، والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصىٰ »[1]، بل إن ظاهر كلام بعضهم يقضي بتفضيل أئمتهم حتىٰ علىٰ النبي ﷺ ؛ فهذا الخميني يصرح فيقول:« إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا محمودًا، لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل»[2]، ويقول هذا الهالك:« لقد جاء الأنبياء جميعًا من أجل إرساء قواعد العدالة، لكنهم لم ينجحوا حتىٰ النبي محمد خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية... لم ينجح في ذلك، و إن الشخص الذي سينجح في ذلك هو المهدي المنتظر».[3]

● **عصمة الأئمة:**

ومن غلوهم قولهم بعصمة أئمتهم عن الخطأ والسهو والنسيان، وهذا ما لا نقوله حتىٰ في أفضل الأنبياء والمرسلين، يقول محدثهم المجلسي: «جملة القول فيه – أي في مبحث العصمة– أن أصحابنا الإمامية أجمعوا علىٰ عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة، عمدا وخطأ ونسيانا، قبل النبوة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلىٰ أن يلقوا الله تعالىٰ، ولم يخالف في ذلك إلا الصدوق محمد بن بابويه وشيخه ابن الوليد قدس الله روحهما، فإنهما جوزا الإسهاء من الله تعالىٰ، لا السهو الذي يكون من الشيطان في غير ما يتعلق بالتبليغ وبيان الأحكام، وقالوا: إن خروجهما لا يخل بالإجماع لكونهما معروفي النسب».[4]

● **علم الأئمة للغيب:**

إن من المجمع عليه بين أهل الإسلام، أن الله استأثر بعلم الغيب، فلا يُطلِع علىٰ غيبه أحدا،

---

(1) المصدر نفسه (26/ 297).

(2) الحكومة الإسلامية (ص52).

(3) من خطاب ألقاه الخميني بمناسبة ذكرىٰ مولد المهدي في 15 شعبان 1400 هـ.، من كتاب أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية للقفاري(3/ 1159) نقلا عن جريدة الرأي العام الكويتية بتاريخ 17 شعبان 1400هـ.

(4) البحار (25 / 350).

إلا من ارتضىٰ من رسله المبلغين عنه، قال الله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدًا﴾[الجن:26-27]، وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾[النمل:65]، لكن الشيعة الإمامية تزعم أن أئمتها تعلم الغيب، وبالغت في ذلك كأشد ما تكون المبالغة، ووضعت في ذلك من الأحاديث الشيء العجاب كما وكيفا؛ فمن ذلك ما أورده الكليني في كتابه الكافي، الذي هو بمثابة صحيح البخاري عندهم، الذي خصص فيه أبوابا في علمهم الغيب، منها: باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون ما كان وما يكون، وأنهم لا يخفىٰ عليهم الشيء[1/ 260]، وباب أن الأئمة يعلمون متىٰ يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم[1/ 258]، وباب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلىٰ الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام[1/ 255]. وتحت كل باب من هذه الأبواب عشرات الأحاديث التي تشيب منها مفارق الولدان، كهذه الرواية التي تنسب إلىٰ علي رضي الله عنه -وهو بريء منها ومن مفتريها وناقلها ومصدّقها- أنه قال: «ولقد أعطيت خصالا ما سبقني إليها أحد قبلي: علمت المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أبشّر بإذن الله وأؤدي عنه، كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه»[1]

وزيادة علىٰ ما مر فهذه عناوين أبواب عقدها المجلسي في كتابه بحار الأنوار، تحت كل منها طائفة من الروايات المسندة، تبين شدة غلوهم في أئمتهم، ممّا يخيل للناظر أنه أمام ملة أخرىٰ لا علاقة لها بإسلام محمد ﷺ:

* **باب**: وجوب معرفة الإمام، وأنه لا يعذر الناس بترك الولاية، وأن من مات ولا يعرف إمامه أو شك فيه مات ميته جاهلية وكفر ونفاق.[2]

---

(1) الكافي (1/ 196).

(2) بحار الأنوار: المجلسي(23/ 76-95) وفيه40 رواية.

* **باب**: أن من أنكر واحدا منهم فقد أنكر الجميع.[1]

* **باب**: أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم.[2]

* **باب**: أنهم النجوم والعلامات، وغرائب التأويل فيهم وفي أعدائهم.[3]

* **باب**: أنهم الصافون والمسبحون، وصاحب المقام المعلوم وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة.[4]

* **باب**: أنهم الماء المعين، والبئر المعطلة والقصر المشيد وتأويل السحاب والمطر والظل والفواكه وسائر المنافع الظاهرة بعلمهم وبركاتهم.[5]

* **باب**: أنهم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات، وأعداؤهم الفواحش والمعاصي في بطن القرآن.[6]

* **باب**: أنهم لا يحجب عنهم علم السموات والأرض والجنة والنار وأنه عرض عليهم ملكوت السماوات والأرض ويعلمون علم ما كان وما يكون إلىٰ يوم القيامة.[7]

* **باب**: أنه لا يحجب عنهم شيء من أحوال شيعتهم وما تحتاج إليه الأمة من جميع العلوم، وأنهم يعلمون ما يصيبهم من البلايا ويصبرون عليها، ولو دعوا الله في دفعها لأجيبوا، وأنهم يعلمون ما في الضمائر وعلم البلايا وفصل الخطاب والمواليد.[8]

---

(1) المصدر نفسه(23/ 95-98) وفيه 6 روايات.

(2)المصدر نفسه (23/ 99-103) وفيه 11 رواية.

(3)المصدر نفسه (24/ 67-82) وفيه 32 رواية.

(4) المصدر نفسه (24/ 87-91) وفيه 11 رواية.

(5) بحار الأنوار: المجلسي (24/ 100-110) وفيه 21 رواية.

(6) المصدر نفسه(24/ 286-304) وفيه 17 رواية.

(7) المصدر نفسه(26/ 109-117) وفيه 22 رواية.

(8) المصدر نفسه(26/ 137-154) وفيه 43 رواية.

* **باب**: أن عندهم جميع علم الملائكة والأنبياء وأنهم أعطوا ما أعطاه الله الأنبياء عليهم السلام وأن كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذي قبله.[1]

* **باب**: أنهم يعلمون جميع الألسن واللغات ويتكلمون بها.[2]

* **باب**: أنهم أعلم من الأنبياء عليهم السلام.[3]

* **باب**: تفضيلهم علىٰ الأنبياء وعلىٰ جميع الخلق، وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم.[4]

* **باب**: أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم.[5]

* **باب**: أنهم يقدرون علىٰ إحياء الموتىٰ وإبراء الأكمة والأبرص وجميع معجزات الأنبياء.[6]

* **باب**: أنهم يعلمون متىٰ يموتون وأنه لا يقع ذلك إلا باختيارهم.[7]

* **باب**: أنهم شفعاء الخلق وأن إياب الخلق إليهم وحسابهم عليهم وأنه يسأل عن حبهم وولايتهم في يوم القيامة.[8]

---

(1) المصدر نفسه(26/ 159-179) وفيه 63 رواية.

(2) المصدر نفسه(26/ 190-193) وفيه 7 رواية.

(3) المصدر نفسه(26/ 194-200) وفيه 13 رواية.

(4) المصدر نفسه(26/ 267-319) وفيه 88 رواية.

(5) بحار الأنوار: المجلسي (26/ 319-334)وفيه 16 رواية.

(6) المصدر نفسه(27/ 29-31)وفيه 4 رواية.

(7) المصدر نفسه(27/ 285-287)وفيه 6 رواية.

(8) المصدر نفسه(27/ 311-317) وفيه 15 رواية.

المطلب الثالث: إبطال قول الإمامية إن الإمامة أهم أصول الدين.

إذا فهذه هي منزلة الإمامة عند الرافضة، والتي تختلف تماما عمّا يعتقده جماهير المسلمين من جميع الفرق، وهو الأمر الذي يقوي القول بأن الرافضة ملة أخرىٰ وليست مذهبا فحسب. ولهدم هذا الزعم نكتفي بنقل عدة وجوه ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية- رَحِمَهُ اللَّهُ- في الرد علىٰ عالمهم الحلي في كتابه الرائع الفذ مناهج السنة النبوية.[1]

قال رحمه الله تعالىٰ:

الوجه الأول: إنّ قول القائل: (إنّ مسألة الإمامة أهمّ المطالب في أحكام الدّين، وأشرف مسائل المسلمين). كذبٌ بإجماع المسلمين سنّيّهم، وشيعيّهم، بل هذا كفرٌ. فإنّ الإيمان باللّه، ورسوله أهمّ من مسألة الإمامة، وهذا معلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمنًا حتّىٰ يشهد أن لا إله إلّا اللّه، وأنّ محمّدًا رسول اللّه...

الوجه الثاني: من المتواتر أن الكفّار علىٰ عهد رسول اللّه ﷺ كانوا إذا أسلموا أجرىٰ عليهم أحكام الإسلام، ولم يذكر لهم الإمامة بحال، ولا نقل هذا عن رسول اللّه ﷺ أحدٌ من أهل العلم لا نقلًا خاصًّا، ولا عامًّا، بل نحن نعلم بالاضطرار عن رسول اللّه ﷺ أنّه لم يكن يذكر للنّاس إذا أرادوا الدّخول في دينه الإمامة لا مطلقًا، ولا معيّنًا، فكيف تكون أهمّ المطالب في أحكام الدّين؟

الوجه الثالث: وممّا يبيّن ذلك أنّ الإمامة - بتقدير الاحتياج إلىٰ معرفتها - لا يحتاج إليها من مات علىٰ عهد النّبيّ ﷺ من الصّحابة، ولا يحتاج إلىٰ التزام حكمها من عاش منهم إلىٰ بعد موت النّبيّ ﷺ، فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين، وأهمّ المطالب في الدّين لا يحتاج إليه أحدٌ علىٰ عهد النّبيّ ﷺ؟ أوليس الّذين آمنوا بالنّبيّ ﷺ في حياته، واتّبعوه باطنًا، وظاهرًا، ولم يرتدّوا، ولم يبدّلوا هم أفضل الخلق باتّفاق المسلمين: أهل السّنّة، والشّيعة؟ فكيف يكون

---

(1) (1/ 75-100).

أفضل المسلمين لا يحتاج إلىٰ أهمّ المطالب في الدّين، وأشرف مسائل المسلمين؟

الوجه الرابع: من المعلوم أنّ أشرف مسائل المسلمين، وأهمّ المطالب في الدّين ينبغي أن يكون ذكرها في كتاب اللّه أعظم من غيرها، وبيان الرّسول لها أولىٰ من بيان غيرها، والقرآن مملوءٌ بذكر توحيد اللّه، وذكر أسمائه. وصفاته، وآياته، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقصص، والأمر، والنّهي، والحدود، والفرائض بخلاف الإمامة، فكيف يكون القرآن مملوءًا بغير الأهمّ الأشرف؟

الوجه الخامس: قد علّق الله تعالىٰ السّعادة بما لا ذكر فيه للإمامة، فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٣ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ ١٤﴾ [سورة النّساء: 13 - 14]، فقد بيّن اللّه في القرآن أنّ من أطاع اللّه ورسوله كان سعيدًا في الآخرة، ومن عصىٰ اللّه ورسوله، وتعدّىٰ حدوده كان معذّبًا، فهذا هو الفرق بين السّعداء، والأشقياء، ولم يذكر الإمامة.

الوجه السادس: أن يقال: إن كانت الإمامة أهمّ مطالب الدّين، وأشرف مسائل المسلمين، فأبعد النّاس عن هذا الأهمّ الأشرف هم الرّافضة، فإنّهم قد قالوا في الإمامة أسخف قول، وأفسده في العقل والدّين... ويكفيك أنّ مطلوبهم بالإمامة أن يكون لهم رئيسٌ معصومٌ يكون لطفًا في مصالح دينهم، ودنياهم، وليس في الطّوائف أبعد عن مصلحة اللّطف، والإمامة منهم، فإنّهم يحتالون علىٰ مجهولٍ، ومعدومٍ لا يرىٰ له عينٌ، ولا أثرٌ، ولا يسمع له حسٌّ، ولا خبرٌ، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيءٌ.

الباب الأول

دراسة أحاديث الصحيحين

التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: الدراسة الموسعة لأحاديث الصحيحين المتفق عليها التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

الفصل الثاني: الدراسة الموجزة لأحاديث أحد الصحيحين التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يحتل الصحيحان- صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم- مكانة عظيمة عند جماهير المسلمين، وتلقت الأمة أحاديثهما بالقبول، وأجمعت علىٰ وجوب العمل بأحاديثهما، فهما يعتبران المعين الصافي للسنة النبوية الذي يركن إليه في استخراج الأحكام واستقاء الأخبار الصادقة. لذلك كله فقد حرص كل أحد من الفقهاء والأصوليين وكافة العلماء أن يكون لحكمه وقوله مستندا من الصحيحين، بل تجاوز الأمر إلىٰ أهل البدع، وخاصة منهم الشيعة الإمامية الاثني عشرية، الذين ما فتئوا ينقبون في أحاديث البخاري ومسلم علّهم يجدون رواية تؤيد ما ذهبوا إليه من عقائد وأراء باطلة، أو تثير شبهة يحاججون بها أهل السنة، وليس ذلك اعترافا منهم بمزية الصحيحين ولا قبولا منهم لأحاديثهما، بل من باب مواجهة وحِجاج الخصوم بما عندهم.

ومن أهم المسائل والعقائد التي فارقوا بها جماهير المسلمين: قضية الإمامة، فهي القضية التي منها ينطلقون وإليها يعودون، وعليها بنيت جميع عقائدهم الأخرىٰ، لذلك فقد حرصوا علىٰ أن يجدوا لما ذهبوا إليه في هذه القضية مستندا من روايات الصحيحين، وعلىٰ كثرة جدّهم في هذا الأمر، إلا أنهم لم يجدوا إلا بضع روايات تعد علىٰ رؤوس الأصابع، لكنهم تفننوا في تضخيم شأنها وتهويل أمرها، بما عرفوا عليه من كثرة التكرار والمبالغة، حتىٰ كتبوا في الحديث الواحد الكتاب ذا المجلدات.

وقد قسمت دراسة هذه الأحاديث-وهي ثمانية أحاديث - إلىٰ قسمين: قسم لدراسة موسعة ومفصلة للأحاديث المتفق عليها، والقسم الثاني أتناول فيه الأحاديث غير المتفق عليها بدراسة مجملة أركّز فيها علىٰ رفع الاشتباه عنها، والرد علىٰ استدلال الشيعة الإمامية بها.

الفصل الأول

الدراسة الموسعة لأحاديث الصحيحين المتفق عليها التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حديث المنزلة.

المبحث الثاني: حديث الراية.

المبحث الثالث: حديث الاثني عشر خليفة.

المبحث الرابع: حديث كتاب يوم الخميس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: حديث المنزلة.

لدراسة هٰذا الحديث، نتناول تخريجه من الصحيحين، ثم نتطرق إلىٰ تحقيق القول في متنه، وذلك بدراسة الزيادات التي اقترنت بمتنه خارج الصحيحين ولو من طريق صحابي آخر، وفي الفرع الثالث أعرض إلىٰ أوجه استدلال الشيعة الإمامية بهٰذا الحديث، وفي الرابع أفصِّل القول في الرَّد علىٰ تلك الأوجه، وتوجيه ما تشابه منها.

المطلب الأول: تخريج الحديث.

نص الحديث : عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ خرج إلىٰ تبوك، واستخلف عليًا. فقال: **أَتُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ**. فقَالَ النبي ﷺ:« **أَلَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي**»[1].

اقتصر الشيخان في رواية هٰذا الحديث علىٰ إخراج حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لاشتهاره وكثرة طرقه، ولقوة الأسانيد إليه، في حين روىٰ باقي الأئمة هٰذا الحديث عن سعد بن أبي وقاص وغيره من الصحابة رضي الله عنهم. قال الحافظ ابن حجر: " روي عن النبي ﷺ عن غير سعد من حديث عمر، وعلي نفسه، وأبي هريرة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، والبراء، وزيد بن أرقم، وأبي سعيد، وأنس، وجابر بن سمرة، وحبشي بن جنادة، ومعاوية، وأسماء بنت عميس، وغيرهم، وقد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة علي»[2]. لذا فقد نص غير واحد علىٰ تواتره[3].

---

(1) البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه، (3503). وكتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة،(4154)، واللفظ له. ورواه مسلم في: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (6370-6371 - 6373- 6374).

(2) فتح الباري: ابن حجر(7/ 74).

(3) قطف الأزهار المتناثرة : السيوطي(ص281). نظم المتناثر : الكتاني(ص195).

المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.

وردت في بعض روايات الحديث عدة زيادات لها أثرها في فقه الحديث، استند إلىٰ أكثرها الإمامية عند استدلالهم بالحديث علىٰ معتقدهم في الإمامة، لذا وجب أن نستعرضها واحدة واحدة، ونبين قيمتها العلمية، علىٰ ضوء نصوص النقاد، والمحدثين، وقواعد علوم الحديث.[1]

الزيادة الأولى في متن الحديث: وهي ما ينسب إلىٰ النبيﷺ أنه قال لعلي رضي الله عنه: «**إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي**»، زيادة علىٰ متن حديث المنزلة.[2] وكل من روىٰ الحديث بهذه الزيادة رواه من طريق يحيىٰ بن حمّاد قال :حدثنا أبو عوانة، حدثنا أبو بَلج، حدثنا عمرو بن ميمون قال: إني لجالس إلىٰ ابن عباس، إذ أتاه تسعة رهط. فقالوا: يا ابن عباس، إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن يخلونا هؤلاء. قال: فقال ابن عباس رضي الله عنهما : «**بل أقوم معكم**».قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمىٰ. قال: فابتدءوا، فتحدثوا، فلا ندري ما قالوا.قال: فجاء ينفض ثوبه، ويقول: « **أف، وتف، وقعوا في رجل له عشر**». ثم أورد ابن عباس فضائل لعلي رضي الله عنه ومنها حديث المنزلة بلفظ: « وخرج بالنّاس في غزوة تبوك، قال: فقال علي:أَخرجُ معك. قال: فقال له نبي الله:« **لا**». فبكىٰ عليّ، فقال له: «**أَمَا تَرْضَىٰ: أَنْ تَكُونَ مِنِّي، بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ، إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ، إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ، إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي**».

۞ وهٰذا الحديث انفرد به **أَبُو بَلْجٍ الفزاري يحيىٰ بن سليم**، وقد اختلف فيه؛ فوثقه جماعة منهم ابن معين، ومحمد بن سعد، والنسائي، والدارقطني. وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، لا

---

(1) قد اقتصرت علىٰ الزيادات التي وردت في الأحاديث التي تحكي ورود الحديث في قصة خروج النبي ﷺ إلىٰ غزوة تبوك، أما باقي الزيادات التي اقترنت بلفظ حديث المنزلة، لكن في غير غزوة تبوك، فسيأتي الكلام عليها لاحقا، عند الكلام علىٰ موارد الحديث في غير قصة تبوك (ص108).

(2) روىٰ الحديث بهذه الزيادة كل من: الإمام أحمد في مسنده ، (3061)، والحاكم في المستدرك (4652)، والطبراني في الكبير (12593)، وابن أبي عاصم في السنة (1188).

بأس به». وقال ابن عدي:«لا بأس بحديثه».وضعفه جماعة؛ منهم الجوزجاني، وقال عنه البخاري:« فيه نظر» [1]، وقال أحمد: «روىٰ حديثا منكرا»، وذكر ابن حجر في التهذيب أن ابن عبد البر وابن الجوزي نقلا تضعيف ابن معين له، وذكره ابن حبان في المجروحين وبين وجه تضعيفه وجه تضعيفه فقال :« كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتىٰ استحق الترك، ولا أتىٰ منه ما لا ينفك البشر عنه فيسلك به مسلك العدول، فأرىٰ أن لا يحتج بما انفرد من الرواية، وهو ممّن أستخير الله فيه.» ولخص لنا الحافظ الحكم عليه في التقريب بقوله :«صدوق ربما أخطأ». [2]

إذا، هٰذا الحديث بهٰذه الزيادة مما انفرد به أبو بلج، الذي لا يحتمل مثله هٰذا التفرد، فيغلب علىٰ الظن عدم ثبوت حديث ابن عباس رضي الله عنهما. لذلك عدّ الإمام الذهبي حديث هٰذه الزيادة من منكرات أبي بلج فقال :«و من مناكيره: عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أمر بسدّ الأبواب إلاّ باب عليّ رضي الله عنه، رواه أبو عوانه عنه »[3]. قلت: وهو طرف من هٰذا الحديث.

والظن أنّ هٰذا هو الحديث المنكر الذي غمزه به الإمام أحمد كما نقل عنه في الميزان.

---

(1) وهٰذا من أشد ألفاظ الجرح عند البخاري، فأهل العلم بالجرح والتعديل يعلمون أن قول البخاري في حق أحد من الرواة: **"فيه نظر"**، يدل علىٰ أنه متهم عنده. قال الذهبي في(الميزان) في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي التمّار(4/ 92):«و قد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هٰذا إلاّ فيمن يتّهمه غالبا». ونقل أيضا في ترجمة البخاري من(سير أعلام النبلاء)(23/ 432) عن البخاري نفسه:«حتىٰ أنه قال إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متّهم واه. وهٰذا معنىٰ قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا، وهٰذا هو والله غاية الورع». وقد قرر مثل هٰذا الحافظ السخاوي في(فتح المغيث)(1/ 371)، وقبله الحافظ ابن كثير في(اختصار علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث)(1/ 320) قال: «... من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل:(**سكتوا عنه**) أو(**فيه نظر**) فإنّه يكون في أدنىٰ المنازل وأردئها عنده، ولكنّه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك».

(2) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد(7/ 311)، المجروحين لابن حبان(3/ 113)، الكامل لابن عدي(7/ 230)، أحوال الرجال للجوزجاني(ص117)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال(7/ 188) ، تهذيب التهذيب(12/ 41)، تقريب التهذيب(8003)، بحر الدم: يوسف بن المبرد(1/ 172).

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(7/ 189).

أما بالنظر إلىٰ المتن فإنّ هٰذه الزيادة لا تستقيم مع ما هو معروف من سيرة النبي ﷺ ومغازيه، فإن النبي ﷺ خرج غير مرة من المدينة، وخليفته علىٰ المدينة غير علي رضي الله عنه. كما في عمرة الحديبية، وغزوة بدر، وخيبر، والفتح، والطائف، وحنين، وحجة الوداع، ففي هٰذه المواطن علىٰ الأقل، كان علي رضي الله عنه معه، وخليفته علىٰ المدينة غيره حتما، وهٰذا معلوم بالأسانيد الصحيحة وباتفاق أهل العلم بالحديث، بل حتىٰ الشيعة أنفسهم لا يمارون في ذلك.[1]

وخلاصة القول في هٰذه الزيادة منكرة بل قطع شيخ الإسلام ابن تيمية بكذبها، وهٰذا للأسباب الآتية:

1 – أن حديثها من رواية أبي بلج يحي بن سليم، وهو ممّن لا يحتج به إذا انفرد.

2 – أنها قد جاءت في حديث ابن عباس فقط، ولم تأت –ولا من طريق واحد– عن باقي الصحابة، الذين بلّغوا الحديث وقد سمعوه من النبي ﷺ مباشرة.

3 – أن معنىٰ الزيادة يناقض تماما ما لا شك فيه من سيرة النبي ﷺ؛ فقد خرج معه علي رضي الله عنه في معظم غزواته، وخرجاته من المدينة، قبل، وبعد تبوك، وكان خليفته علىٰ المدينة غير علي رضي الله عنه قطعا، وهٰذا الوجه وحده يكفي لردها وتكذيبها.

الزيادة الثانية في متن الحديث : وهي أن النبي ﷺ، قال لعلي رضي الله عنه :« **فَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ** »[2]، زيادة علىٰ المتن المشهور.

روىٰ الحديث بهٰذه الزيادة: كل من الحاكم في المستدرك، وابن حبان في الجروحين:

فأما الحاكم فرواه من حديث علي رضي الله عنه؛ قال حدثني الحسن بن محمد بن إسحاق الأسفرايني، حدثنا عمير بن مرداس، حدثنا عبد الله بن بكير الغنوي، حدثنا حكيم بن جبير، عن

---

(1) انظر: منهاج السنة النبوية(4/ 275)، و(5/ 34).

(2) روىٰ الحديث بهذه الزيادة: الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين: كتاب التفسير، باب تفسير سورة التوبة،(3354)، وابن حبان في المجروحين(1/ 258).

الحسن بن سعد مولىٰ علي، عن علي ﷺ، فذكر الحديث بسياق مختلف، ثم قال:« هٰذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي فقال:« أنىٰ له الصحة، والوضع لائح عليه، وفي إسناده عبد الله بن بكير الغنوي: منكر الحديث، عن حكيم بن جبير: وهو ضعيف يترفض.»

۞ وعبد الله بن بكير الغنوي هٰذا، ذكر ابن عدي أن له إفرادات، وقال عنه الساجي[1]: « من أهل الصدق، وليس بقوي»، وهو عند ابن معين لا بأس به، وقال أبو حاتم: «كان من عتق الشيعة[2]»، وأورده ابن حبان في الثقات، لذلك ذكره الذهبي في الضعفاء، وقال:«حديثه منكر، وقبله بعضهم» [3].

۞وأما حكيم بن جبير الأسدي الكوفي، فرافضي غال؛ تركه شعبة و عبد الرحمن بن مهدي، وقال ابن مهدي:« إنما روىٰ أحاديث يسيرة، وفيها منكرات »، ووصفه الجوزجاني بأنه كذاب، وقال يحيىٰ بن معين وأبو داود :«ليس بشيء» ،وقال أحمد:«ضعيف الحديث، مضطرب»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود نسأل الله السلامة»، وقال العقيلي: «من الغلاة في الرفض»، وقال ابن حبان:« كان غاليا في التشيع، كثير الوهم فيما يروىٰ»،و قال الدارقطنىٰ:«متروك» ، وضعفه أئمة آخرون، ومع ذلك فقد قال

---

(1) هو الإمام الحافظ محدث البصرة وشيخها ومفتيها أبو يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ بن عبد الرحمن البصري الساجي، نسبة إلىٰ الساج وهو نوع جيد من الخشب(ت307)، سمع عبيد الله بن معاذ العنبري وهدبة بن خالد وطبقتهما، وأخذ الفقه عن المزني والربيع، وعنه ابن عدي وأبو الحسن الأشعري وعنه أخذ تحرير مقالة السلف في الصفات، له مصنفات في العلل واختلاف العلماء. انظر: سير أعلام النبلاء(27/ 217) طبقات الشافعية للسبكي(3/ 299).

(2) يقصد أنه من متشدديهم، كما يقولون:(شيعيّ جلد). انظر: المقترح: مقبل بن هادي الوادعي(ص45).

(3) تاريخ ابن معين- رواية الدوري(3/ 392). الثقات لابن حبان(8/ 335). الكامل لابن عدي(4/ 251).ميزان الاعتدال في نقد الرجال(4/ 70)، المغني في الضعفاء(1/ 333) .

أبو زرعة: «في رأيه شيء... محله الصدق إن شاء الله»، وقول الجماعة أولىٰ، وجرحهم المفسر مقدم[1].

وأما ابن حبان فروىٰ هٰذه الزيادة من حديث سعد في ترجمة حفص بن عمر الأيلي في كتابه المجروحين. وقال:«روىٰ-أي حفص- عن ابن أبىٰ ذئب، وإبراهيم بن سعد، ويزيد بن عياض، ومالك ابن أنس، قالوا: حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب. قال: قلت لسعد: أنت سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي؟ قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول- غير مرة لعلي-:« **إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ، إلا أنه لا نبي بعدي**». حدثناه محمد بن جعفر البغدادي بالرملة، ثنا محمد بن سليمان بن الحارث، بنا حفص بن عمر الأيلي.»

ثم قال :« وقوله:« **المدينة لا تصلح إلا بي أو بك**» باطل، ما قال رسول ﷺ هٰذا قط، ولا سعد رواه، ولا سعيد بن المسيب حدث به، ولا الزهري قاله، ولا مالك رواه، ولست أحفظ لمالك ولا للزهري فيما رويا من الحديث شيئا من مناقب علي عليه السلام أصلا، فالقلب إلىٰ أنه **موضوع** أميل»[2].

۞ و**حفص بن عمر** هٰذا، قال عنه أبو حاتم: «كان شيخا كذابا»،وقال ابن عدي: «وأحاديثه كلها إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلىٰ الضعف أقرب»، وقال العقيلىٰ:« يحدث عن شعبة، ومسعر، ومالك بن مغول، والأئمة بالبواطيل»[3].

إذا فسند حديث هٰذه الزيادة واه جدا من الطريقين، فضلا علىٰ أنه يتوجه إلىٰ متن هٰذه الزيادة

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (1/ 396)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 286)، الجرح والتعديل (3/ 201)، ضعفاء العقيلي(2/ 243)، أحوال الرجال (ص 48)،الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 216)، المجروحين (1/ 246)، المغني في الضعفاء (1/ 186)، الميزان(2/ 350)، تهذيب التهذيب (773).

(2) المجروحين: ابن حبان(1/ 258).

(3) الجرح والتعديل(3/ 183).الكامل في ضعفاء الرجال - لابن عدي(2/ 390).ضعفاء العقيلي(1/ 275).

النقد نفسه الذي وجه إلىٰ الزيادة السابقة، من أنه قد تواتر خروج النبي ﷺ مع علي رضي الله عنه إلىٰ الغزو وغيره، في الكثير من المرات، فبطل معنىٰ هٰذه الزيادة بغض النظر إلىٰ الإسناد.

لذلك فقد حكم غير واحد من الأئمة علىٰ هٰذه الزيادة بالوضع والكذب منهم: ابن حبان كما سبق، وابن الجوزي،ومحمد بن طاهر المقدسي، وابن تيمية، والذهبي، والسيوطي، والشوكاني، وغيرهم رحمهم الله تعالىٰ. (1)

ولا شك أن هٰذا من وضع الرافضة، وكذبهم، " فالرافضة من فرط جهلهم، يكذبون الكذب، الذي لا يخفىٰ علىٰ من له بالسيرة أدنىٰ علم"(2).

الزيادة الثالثة في متن الحديث: قوله ﷺ: « **إنه لا بد من أَنْ تُقِيمَ، أو أُقِيم**».(3)

روي حديث هذه الزيادة من حديث البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما مجتمعَين. وقد روي من طرق عن عوف الأعرابي، عن ميمون أبي عبد الله البصري، عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قال لعليّ رضي الله عنه حين أراد أن يغزو:« **إنه لا بد من أَنْ تُقِيمَ أو أُقِيم**» فَخَلَفَهُ، فقال ناس: ما خلفه إلا لشيء كرهه فبلغ، ذلك عليا، فأتىٰ رسول الله ﷺ، فأخبره، فتضاحك، ثم قال:« **يا عَلِيُّ، أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ من مُوسَىٰ، إِلا أَنَّهُ ليس نَبِيٌّ بَعْدِي**».

۞ وفي هٰذا السند **ميمون وهو أبو عبد الله البصري الكندي**، ويقال: القرشي، مولىٰ ابن

---

(1) الموضوعات لابن الجوزي(1/ 357). معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن طاهر المقدسي(ص256)، منهاج السنة النبوية(4/ 274). ميزان الاعتدال(2/ 324). اللآلي المصنوعة(1/ 312). الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة(ص356). تذكرة الموضوعات للفتني(ص97). تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني(1/ 436).

(2) منهاج السنة النبوية(4/ 276).

(3) روىٰ الحديث بهذه الزيادة كل من: الطبراني في الكبير (5094)، وابن سعد في الطبقات (3 / 24)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (42 / 186).

سمرة. وقد اتفقوا علىٰ تضعيفه؛ فقد كان يحي بن سعيد القطان سيء الرأي فيه، فكان لا يحدث عنه، وقال عنه الإمام أحمد :«أحاديثه مناكير»، وسأل عنه يحيىٰ بن معين فقال:«ميمون أبو عبد الله لا شيء»، ونقل عن شعبة أنه كان فسلا[1]، وقال أبو داود: «تُكلّم فيه»، أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات، وقال : «كان يحيىٰ القطان يسيء الرأي فيه»، لكن ليس يحيىٰ القطان وحده، بل هم جماعة من النقاد اجتمعت كلمتهم علىٰ تضعيفه، وقد ذكره ابن عدي، والعقيلي، وابن الجوزي، والذهبي، في الضعفاء، وقال عنه الحافظ في التقريب: «ضعيف»[2].

إذا فبالنّظر إلىٰ حال هٰذا الراوي، وحيث أنه لا متابع له، فحديث الزيادة منكر. لكن الحافظ ابن حجر ذكر في الفتح أن إسناد هٰذه الرواية قوي[3]، رغم أنه هو نفسه ضعّف راويها ميمون، و التحقيق هو الحكم بالنكارة.

الزيادة الرابعة في متن الحديث: وهي قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه: « **فَارْجِعْ فَاخْلُفْنِي فِي أَهْلِي وَأَهْلِكَ**». [4]

وروي الحديث بهذه الزيادة من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: حدثني إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال لمَّا سار رسول الله ﷺ من المدينة إلىٰ تبوك، خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: يا رسول الله أتُخلّفني بعدك، ولم أتَخلّف عنك في غزاة

---

(1) قولهم كان(فسلا) والفسل في اللغة الرجل النذل الرذل الذي لا مروءة له. انظر: لسان العرب مادة(فسل): (11/ 519).

(2) الجرح والتعديل(8/ 234)، ، الثقات لابن حبان(5/ 418). الكامل في ضعفاء الرجال(6/ 413)،ضعفاء العقيلي(4/ 185)،الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(3/ 152) ،ميزان الاعتدال في نقد الرجال(6/ 579) المغني في الضعفاء(2/ 691). تقريب التهذيب(7051) .

(3) فتح الباري – ابن حجر(7/ 74).

(4) روىٰ الحديث بهذه الزيادة كل من: البزار في مسنده (1194)، وابن أبي عاصم في السنة (1133)، والشاشي في مسنده: (134).

قط، قال:« **يَا عَلِيُّ ارْجِعْ**» ، فَقَالَ : يا رسول الله، إن المنافقين ليقولون: إنما خلفتني استثقالا، فقال : «**يَا عَلِيُّ ، أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ ، إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي ، فَارْجِعْ فَاخْلُفْنِي فِي أَهْلِي وَأَهْلِكَ.** »

قال البزار عقب روايته : «ولا نعلم روىٰ محمد بن طلحة بن يزيد عن إبراهيم عن أبيه إلا هٰذا الحديث.».

و هٰذا الحديث بهٰذا اللفظ لم يرو إلا من حديث محمد بن إسحاق، بل قد روي الحديث من طريقه عن محمد بن طلحة لكن مجردا عن هٰذه الزيادة. [1]وهٰذا يدل علىٰ أن ابن إسحاق حدّث بالحديث مرة بالزيادة وأخرىٰ مجردا عنها؛ بدليل أن ابن هشام في سيرته ذكر أن ابن إسحاق روىٰ هٰذا الحديث بهٰذه الزيادة، وساق إسناد ابن إسحاق المتقدم[2]، ومنه تناقلها أهل السير. [3]

إذا فهٰذا اللفظ من تفردات محمد بن إسحاق، وهو صدوق، وفي تفرداته نكارة لضعف في حفظه[4].

والدليل علىٰ أن هٰذا اللفظ غير محفوظ، هو أن حديث إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، رواه غير محمد بن طلحة بغير تلك الزيادة في لفظه ؛ مثلما رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم عن إبراهيم بن سعد[5]، ومثلها رواية سعيد بن المسيب عنه[6].

---

(1) روىٰ ذلك النسائي في الخصائص (53)، وأبو يعلىٰ في المسند (809)، وابن أبي عاصم في السنة (1131).

(2) سيرة ابن هشام(5/ 200).

(3) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (5 / 11)، والدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر (ص254)، وتاريخ الإسلام للإمام الذهبي (2 / 631).

(4) الميزان(6/ 62)، وقد ترجمت له في موضع آخر.

(5) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه(3706)، ومسلم(2404)،والنسائي في الخصائص،(52)، وابن ماجه في السنن(115).وأحمد في المسند(1505)، والطيالسي(202)، وأبو يعلي(718).

(6) أخرجه النسائي في خصائص علي رضي الله عنه(49).

المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

حديث المنزلة هٰذا من أهم الأحاديث وأصحها، التي اعتمدها الشيعة الإمامية للاستدلال بها علىٰ مسألة النص علىٰ علي ﷺ، بل اعتبروه "من الأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، علىٰ خلافته وإمامته بعد رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ بلا فصل"[1]، وهو في نظرهم من النصوص الجلية علىٰ إثبات الإمامة[2]، واعتمدوا في ذلك وجوه استدلال عدة منها:

الوجه الأول: عموم المنزلة، أي أنّ عليا ﷺ بمنزلة النبي ﷺ مطلقا، قالوا: ويظهر ذلك من الحديث من جهتين:

أ- الاستثناء في آخر الحديث: «**غَيْرَ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي**»، قالوا: لأن صحة الاستثناء معيار العموم؛ قال عالمهم ابن مطهر الحلي: "النبي ﷺ أثبت لعلي ﷺ جميع منازل هارون من موسىٰ للاستثناء، ومن جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسىٰ، ولو عاش بعده لكان خليفة أيضا"[3].

ب- المنزلة في الحديث: اسم جنس مضاف يشمل جميع مصاديقه، فهو كقول خليفة المسلمين لأحد أوليائه: حلَّت لك ولايتي علىٰ الناس، أو منزلتي منهم، أو منصبي فيهم، أو ملكي؛ فلا يتبادر إلىٰ الذهن غير العموم [4].

قالوا :وهٰذا العموم، "يقتضي حصول جميع منازل هارون من موسىٰ عليه السلام لأمير المؤمنين، إلا ما خصّه الاستثناء المتطرق به في الخبر، وما جرىٰ مجرىٰ الاستثناء من العرف، وقد علمنا أن منازل هارون من موسىٰ هي الشركة في النبوة، وأخوة النسب، والفضل، والمحبة،

---

(1) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار: السيد علي الحسيني الميلاني(17/ 24).

(2) مناظرات عقائدية بين السنة والشيعة: أمين محمد كاضمي القزويني(ص59).

(3) منهاج الكرامة : ابن مطهر الحلي(ص150).

(4) المراجعات : شرف الدين الموسوي(ص225).

والاختصاص علىٰ جميع قومه، والخلافة له في حال غيبته علىٰ أمته، وأنه لو بقي بعده لخلفه فيهم، ولم يجز أن يخرج القيام بأمورهم عنه إلىٰ غيره، وإذا خرج بالاستثناء منزلة النبوة، وخص العرف منزلة الأخوة في النسب، لأن من المعلوم لكل أحد ممّن عرفهما عليهما السلام أنه لم يكن بينهما أخوة نسب، وجب القطع علىٰ ثبوت ما عدا هاتين المنزلتين، وإذا ثبت ما عداهما، وفي جملته أنه لو بقي، لخلفه ودبر أمر أمته، وقام فيهم مقامه، وعلمنا بقاء أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة الرسول ﷺ وآله، وجبت له الإمامة بعده، بلا شبهة.» [1] ويعتبر شيخهم الكبير المفيد حديث المنزلة نصا لا خفاء فيه علىٰ إمامة علي رضي الله عنه : « لأن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ حكم له بالفضل علىٰ الجماعة، والنصرة والوزارة، والخلافة في حياته وبعد وفاته، والإمامة له، بدلالة أن هٰذه المنازل كلها كانت لهارون من موسىٰ في حياته. وإيجاب جميعها لأمير المؤمنين إلا ما أخرجه الاستثناء منها ظاهراً، وأوجبه بلفظة "بعد" له من بعد وفاته، بتقدير ما كان يجب لهارون من موسىٰ لو بقي بعد أخيه، فلم يستثنه النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فبقي لأمير المؤمنين بعموم ما حكم له من المنازل» [2].

ويقول إمامهم المعاصر محمد الحسين آل كاشف الغطاء مبينا دلالة الحديث علىٰ الإمامة:« فتخصيص رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله عليا عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسىٰ عليهما السلام دون منزلة النبوة، إشارة إلىٰ مشاركته له في كلِّ شيء دونها، والتي من أهمها خلافته في قومه»[3].

الوجه الثاني: أنه ﷺ استخلف عليا رضي الله عنه علىٰ المدينة مع وجوده وقصر مدة الغيبة، فبعد موته وطول غيبته أولىٰ بأن يكون خليفة[4]. وإذا ثبتت له الخلافة وفرض الطاعة بالنص في

---

(1) الشافي في الإمامة : الشريف المرتضىٰ(3/ 8-9).

(2) الإفصاح في إمامة علي: الشيخ المفيد(ص34).

(3) أصل الشيعة وأصولها: محمد الحسين آل كاشف الغطاء(3/ 23).

(4) منهاج الكرامة : ابن مطهر الحلي(ص151).

بعض الأمة -أي المدينة- بعده، ثبت له ذلك في جميعهم[1].

الوجه الثالث: أن هارون عليه السلام، لو عاش بعد موسىٰ لكان خليفة، بل بقي خليفة حتىٰ في حياة موسىٰ عليه السلام بعد رجوعه من المناجاة، ولو قلنا بعزله برجوع أو بموت موسىٰ عليه السلام، لزم منه النقص في حق هارون عليه السلام[2]. «لأنه إذا ثبت في حال الحياة، ثبت بعد الوفاة أيضا، إذ لم يتحقق العزل، اللهم إلا أن يقال: رجوع النبي ﷺ من السفر عزل لعلي عليه السلام عن الخلافة، ولا يخفىٰ سخافة هٰذا القول لأن الرجوع ليس بعزل لا عادة، ولا عرفا، ولا لغة»[3]، إذا فعلي رضي الله عنه هو الخليفة لأن النبي ﷺ لم يعزله[4].

الوجه الرابع: ورود الحديث في مناسبات عدة، غير حادثة الاستخلاف في تبوك، يدفع القول بأن النبي ﷺ أراد ذلك الاستخلاف الخاص بخصوصه[5]، بل أراد الخلافة العامة المطلقة. وهٰذه الموارد المزعومة جاءت في ستة أحاديث[6]، ذكرها شرف الدين الموسوي[7]

---

(1) شرح أصول الكافي: مولي محمد صالح المازندراني(11/ 277).

(2) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار: السيد علي الحسيني الميلاني(18/ 8-15).

(3) شرح أصول الكافي: مولي محمد صالح المازندراني(11/ 275).

(4) منهاج الكرامة : ابن مطهر الحلي(ص151).

(5) انظر: المراجعات: شرف الدين الموسوي(ص 228-233)، وهٰذه الموارد المزعومة ساقها الموسوي هٰذا مسلما بصحتها، وأنىٰ له ذلك كما سيأتي في المناقشة(ص108).

(6) من كتب أهل السنة، أما التي في كتب الشيعة فقد أوصلها عبد الحسين الموسوي إلىٰ تسعة موارد كما في هامش المراجعات (ص226).

(7) هو: عبد الحسين بن يوسف شرف الدين العاملي الموسوي(1290-ت1377): فقيه إمامي، له اشتغال بالحديث ومشاركة في الحركات السياسية الوطنية ببلاد الشام. ولد بجبل عامل -وقيل بالكاظمية في العراق- وتعلم بالنجف وسامراء. رجع إلىٰ منبت أسرته بجبل عامل، ثم رحل إلىٰ سوريا وفلسطين، ومصر. وكان داعية إلىٰ الرفض بكل مكر ودهاء، من المعلنين السبّ للأصحاب، من المفترين علىٰ العلماء كفريته الكبرىٰ علىٰ شيخ الأزهر والمالكية في وقته المحدث سليم البشري. توفي بصور ودفن في النجف. وله مؤلفات منها: المراجعات- المفتريات-، الفصول المهمة في تأليف الأمة، وكتاب: أبو هريرة- وفيه افتراء عظيم علىٰ هذا الصحابي الجليل رضي الله عنه-، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي(3/ 279)، مقدمة تحقيق كتاب المراجعات.

صاحب المراجعات المفتريات[1] وغيره، سيأتي الكلام عليها بالتفصيل في المطلب التالي.

الوجه الخامس: قالوا: قد اقترنت بلفظ حديث المنزلة قرائن، وزيادات، تدل على أن النبي ﷺ أراد الاستخلاف العام، منها:

1 – قوله ﷺ: «**إنه لا بد من أن أقيم أو تقيم فخلفه**». قال عالم الشيعة المعاصر عبد الحسين الأميني:" وهو يدل على أن بقاء أمير المؤمنين عليه السلام على حد بقاء رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآله في كلائة بيضة الدين، وإرحاض معرة المفسدين، فهو أمر واحد، يقام بكل منهما على حد سواء، وناهيك به من منزلة ومقام" [2].

2 – قوله ﷺ: «**إنّه لا ينبغي أن أذهب، إلاّ وأنت خليفتي**». قال صاحب المراجعات المفتريات:"ومن سمع حديث المنزلة فإنما يتبادر منه إلى ذهنه هٰذه المنازل كلها، ولا يرتاب في إرادتها منه، وقد أوضح رسول الله ﷺ الأمر فجعله جلياً بقوله: « **إنه لا ينبغي أن أذهب، إلا وأنت خليفتي**»، وهٰذا نص صريح في كونه خليفته، بل نص جلي في أنه لو ذهب ولم يستخلفه، كان قد فعل ما لا ينبغي أن يفعل، وهٰذا ليس إلاّ لأنه كان مأموراً من الله عز وجل باستخلافه" .[3]

3 – قوله النبي ﷺ: « **فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك**»[4].

الوجه السادس: أن كبار الصحابة تمنوا لو كانت هٰذه المنزلة والاستخلاف من نصيبهم، كما ورد عن سعد بن أبي وقاص ، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وهٰذا يدل على عظم هٰذا الاستخلاف ومكانته، وخصوصيته عند الأصحاب. [5]

---

(1) انظر لتفنيد نسبة هذه المناظرات لشيخ الأزهر والمالكية في وقته المحدث سليم البشري: كتاب **الفرية الكبرى** للدكتور علي أحمد السالوس، و**البينات في الرد على أباطيل المراجعات** لمحمود الزعبي، وكتاب **الحجج الدامغات لنقد كتاب المراجعات** لأبي مريم بن محمد الأعظمي.

(2) الغدير : عبد الحسين الأميني (4/ 213).

(3) المراجعات : شرف الدين الموسوي (ص 226).

(4) استدل به الحلي في منهاج الكرامة (ص75).

(5) انظر للرد على هذا الوجه الصفحة:83.

المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.

انطلاقا من كون هٰذا الحديث من الأحاديث التي قلّ أن يخلو منها كتاب حديث، فقد تعرض له علماء أهل السنة بالشرح والبيان، كما نجد ذلك في شروح الصحيحين وشروح السنن وغيرها، زيادة علىٰ الكتب المتخصصة في الرد علىٰ شبه الروافض قديما وحديثا ، فقد ردوا -أثابهم الله تعالىٰ- علىٰ الرافضة في احتجاجهم بهٰذا الحديث، وبينوا: «أن غاية ما تضمنه هو: تشبيه النبي ﷺ استخلافه لعلي رضي الله عنه، باستخلاف موسىٰ لهارون في حال غيبته، تطييباً لنفس علي رضي الله عنه، وإظهاراً لكرامته عنده، دون ما بنته الرافضة علىٰ الحديث من أوهام باطلة، لا يحتملها لفظ الحديث ولا مناسبته.»[1].وفي ما يلي الرد التفصيلي علىٰ شبهات الإمامية حول هٰذا الحديث:

أولا: من أهم أوجه الاستدلال التي ارتكز عليها الشيعة الإمامية، وأكثروا فيه الكلام، هو قولهم بعموم المنزلة في الحديث، حيث قالوا إن لعلي رضي الله عنه جميع المنازل التي كانت لهارون من موسىٰ، ومنها الوزارة والخلافة، وذكروا لذلك أمورا سبق بيانها، وقد بين علماء الإسلام هشاشة هٰذا المنحىٰ وبطلانه من وجوه كثيرة منها :

1 - المعلوم من كلام العرب، وعرف الناس، أن قول القائل: هٰذا بمنزلة هٰذا، وهٰذا مثل هٰذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء، يكون بحسب ما دل عليه السياق، ولا يقتضي المساواة في كل شيء. وتشبيه الشيء بالشيء لمشابهته في بعض الوجوه كثير في الكتاب والسنة، وكلام العرب. وعلىٰ ذلك فعلي بمنزلة هارون فيما دل عليه السياق، ومعناه أن التشبيه له بهارون عليه السلام إنما هو في الاستخلاف خاصة، لا من كل وجه[2].«فهٰذا مثل ضربه عليه السلام لعلي رضي الله عنه حين استخلفه علىٰ أهله حالة غيبته، كما استخلف موسىٰ أخاه هارون حين خرج إلىٰ الطور،فكانت

---

(1) الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال: إبرهيم بن عامر الرحيلي(ص380).

(2) منهاج السنة النبوية(7/ 330).

تلك الخلافة في حياته في وقت خاص»[1].

2- سياق الحديث يبين بوضوح أن النبي ﷺ أراد التشبيه في أصل الاستخلاف، ويأبىٰ إرادة التنصيص علىٰ خلافة علي رضي الله عنه وإمامته، ولو أراد ذلك لصرح بلفظ لا يتطرق إليه احتمال. فكان قول النبي ﷺ هٰذا، مبيّنًا أن جنس الاستخلاف ليس نقصًا ولا غضّا[2]، إذ لو كان نقصًا أو غضًا لما فعله موسىٰ بهارون عليه السلام، فكأن النبي ﷺ قال لعلي: «إن موسىٰ استخلف هارون علىٰ قومه لأمانته عنده، وكذلك أنت استخلفتك لأمانتك عندي، لكن موسىٰ استخلف نبيًا، وأنا لا نبي بعدي، وهٰذا تشبيه في أصل الاستخلاف»[3]. وجاء ذلك جليا في فيما أخرجه النسائي في الخصائص من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «لما غزا رسول الله ﷺ غزوة تبوك خلّف عليًا في المدينة، فقالوا فيه: ملّه وكره صحبته، فتبع عليّ رضي الله عنه النبي ﷺ حتىٰ لحقه في الطريق، فقال: يا رسول الله خلفتني بالمدينة مع الذراري والنساء، حتىٰ قالوا: ملّه وكره صحبته! فقال النبي ﷺ: «**يا عليّ إنما خلّفتك علىٰ أهلي، أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ غير أنه لا نبي بعدي**»»[4]، فإن قوله: «أما ترضىٰ».دليل علىٰ أنه يسترضيه بذلك، ويطيب قلبه، لما توهم من وهن الاستخلاف، ونقص درجته، فقال هٰذا علىٰ سبيل الجبر له، فرضي علي رضي الله عنه بذلك، وقال: «رَضِيتُ، بَلَىٰ، بَلَىٰ»، كما جاء في رواية سعيد بن المسيب عند أحمد والنسائي[5]،وبيّن بذلك ﷺ: أن جنس الاستخلاف يقتضي كرامة المستخلف وأمانته، لا

---

(1) شرح السنة: البغوي(14/ 113).

(2) وقد ظن علي رضي الله عنه ذلك، لأن العادة أن الملوك إذا خرجوا في مغازيهم، أخذوا معهم من يعظم انتفاعهم به، ومعاونته لهم، ويحتاجون إلىٰ مشاورته والانتفاع برأيه ولسانه، ويده وسيفه.والمتخلف إذا لم يكن له في المدينة سياسة كثيرة، لا يحتاج إلىٰ هٰذا كله. لكن هٰذا ليس قاعدة دائمة كما بين النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه، واستشهد بحادثة استخلاف هارون. انظر: منهاج السنة النبوية(7/ 329).

(3) منهاج السنة النبوية(5/ 43).

(4) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: النسائي (44).

(5) المسند :أحمد (1509)، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: النسائي (51).

يقتضي إهانته ولا تخوينه[1].

3- ومما يبين أن النبي ﷺ أراد بالتشبيه أصل الاستخلاف[2]، لا الخلافة العامة بعد موته ﷺ، أن هارون المشبه به، لم يكن خليفة بعد موسىٰ، بل توفي في حياة موسىٰ، وقبل وفاة موسىٰ بنحو أربعين سنة، علىٰ ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص[3]،«إنما كان الخليفة يوشع بن نون، فلو أراد بقوله: -«**أنت مني، بمنزلة هارون من موسىٰ**» الخلافة، لقال: (**أنت مني بمنزلة يوشع من موسىٰ**). فلمّا لم يقل هٰذا، دل علىٰ أنه لم يرد هٰذا، وإنما أراد:إني استخلفتك علىٰ أهلي في حياتي وغيبوبتي عن أهلي، كما كان هارون خليفة موسىٰ علىٰ قومه، لمّا خرج إلىٰ مناجاة ربه»[4].

4- ويقال لهم كذلك: لو كان عليّ بمنزلة هارون مطلقاً، لم يَستخلِف النبيُّ ﷺ عليه أحداً، لكن المعلوم من السيرة النبوية أنه ﷺ كان يستخلف علىٰ المدينة غير علي وهو فيها، كما ثبت أنه استخلف علىٰ المدينة، عام خيبر، غير عليّ رضي الله عنه، وكان عليّ رضي الله عنه بها أرمد، حتىٰ لحق بالنبي ﷺ، فأعطاه النبي ﷺ الراية حين قدم، ولو كان مثل هارون مطلقا، لم يُقَدِّم عليه أبا بكر رضي الله عنه في الحج، ولا في الصلاة، كما أن هارون لم يكن موسىٰ يُقَدِّم عليه غيره[5].

5- ومن جهة أخرىٰ، ولو تنزّلنا وسلّمنا أن الحديث يعم المنازل كلها، لكنه عام مخصوص، إذ من منازل هارون عليه السلام من موسىٰ ما لا يثبت لعلي رضي الله عنه بالاتفاق، منها:

---

(1) انظر: منهاج السنة النبوية(7/ 329 -330، 5/ 43).

(2) بل إن التطابق لا يتحقق حتىٰ في الاستخلاف ذاته ، فموسىٰ عليه السلام استخلف أخاه علىٰ بني إسرائيل ككل وفيهم العسكر، وذهب هو وحده للمناجاة، وأما استخلاف النبي ﷺ فجميع العسكر كان معه، ولم يخَلَّف بالمدينة إلا من لم يخرج للقتال من النساء، والصبيان، والعجزة، والثلاثة من المؤمنين الصادقين الذين تاب الله عليهم، والبقية من المنافقين الذين فضحهم الله تعالىٰ في سورة التوبة. انظر: منهاج السنة النبوية(7/ 239).

(3) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم(4/ 78)، شرح صحيح مسلم: النووي (15/ 174).

(4) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي(1/ 267).

(5) انظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية(7/ 336-337).

منزلة كونه أخا شقيقا لموسىٰ عليهما السلام، وكونه أسن منه، وأفصح لسانا منه، وشريكا له في النبوة، والعام المخصوص غير حجة في الباقي، أو حجيته ضعيفة، وهنا خصص بغير الاستثناء الوارد في الحديث[1].

6 – أما قولهم: "صحة الاستثناء معيار للعموم"، فهو كذلك، لكن بشرط أن يكون متصلاً، لكن هنا جاء منقطعا بالضرورة، "لأن قوله: «**إنه لا نبي بعدي**» جملة خبرية، وقد صارت تلك الجملة بتأويلها بالمفرد بدخول إنّ في حكم (إلا عدم النبوة). وظاهر أن عدم النبوة ليس من منازل هارون حتىٰ يصح استثناؤه، لأن المتصل يكون من جنس المستثنىٰ منه وداخلاً فيه، والنقيض لا يكون من جنس النقيض وداخلاً فيه ، فثبت أن هٰذا المستثنىٰ منقطع جداً، ولأن من جملة منازل هارون، كونه أسن من موسىٰ، وأفصح منه لسانًا، وكونه شريكًا معه في النبوة، وكونه شقيقًا له في النسب، وهٰذه المنازل غير ثابتة في حق الأمير، بالنسبة إلىٰ النبي إجماعًا بالضرورة ، فإن جعلنا الاستثناء متصلاً، وحملنا المنزلة علىٰ العموم، لزم الكذب في كلام المعصوم"[2].

7 – أما كلامهم عن اسم الجنس المضاف إلىٰ العلم، فإنه "ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين، بل هم صرحوا بأنه في نحو (**غلام زيد**) للعهد، وكيف يمكن العموم في (**ركبت فرس زيد**)، و (**لبست ثوبه**) غاية الأمر الإطلاق، وللعهد هنا قرينة: «**أتخلفني في النساء والصبيان**»، فالاستخلاف كالاستخلاف، فينقطع بانقطاعه"[3].

8 – فضلا أنّا لا نُسلِّم أن الخلافة بعد موت موسىٰ كانت من جملة منازل هارون؛ لأنه كان نبيا مستقلا في التبليغ، ولو عاش بعد موسىٰ أيضًا لكان كذلك، ولم تزل عنه هٰذه المرتبة قط،

---

(1) كتاب المواقف الإيجي(3/ 618)،الصواعق المحرقة(1/ 122)، صب العذاب علىٰ من سب الأصحاب: محمود شكري الألوسي (ص343).

(2) مختصر التحفة الاثنىٰ عشرية: محمود شكري الألوسي(ص181).

(3) صب العذاب علىٰ من سب الأصحاب: محمود شكري الألوسي(ص342).

وهي تنافي الخلافة لأنها نيابة للنّبي، ولا مناسبة بين الأصالة والنيابة في القدر والشرف![1].

ثانيا: ومن وجوه تعلقهم بهٰذا الحديث: زعمهم أن هٰذا الحديث من خصائص علي رضي الله عنه، التي لا يشاركه فيها أحد، بدليل أن النبي ﷺ لم يقل لأحد ممن استخلفهم علىٰ المدينة، أنه منه بمنزلة هارون من موسىٰ، والرد علىٰ هٰذا من وجوه، أبرزها:

1- تخصيص علي رضي الله عنه بالذكر هنا، هو مفهوم اللقب، وهٰذا المفهوم أضعف المفاهيم، ولهٰذا كان جماهير أهل الأصول والفقه لا يحتجون به[2]. وبيان ذلك أنه لو قال قائل: محمد رسول الله، لم يكن هٰذا نفيًا للرسالة عن غيره. وأما إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه، فلا يُحتج به باتفاق الناس، وحديثنا كذلك؛ فإنه إنما خصَّ عليًّا بالذكر لأنه خرج إليه يبكي، ويشتكي تخليفه مع النساء والصبيان. ومن استخلفهم سوىٰ عليّ، لمّا لم يتوهموا أن في الاستخلاف نقصًا، لم يحتج أن يُخبرهم بمثل هٰذا الكلام. فليس في الحديث دلالة علىٰ أن غيره لم يكن منه بمنزلة هارون من موسىٰ، كما أنه لما قال للمضروب الذي نَهَىٰ عن لعنه: «**دعه؛ فإنه يحب الله ورسوله**»[3]،لم يكن هٰذا دليلاً علىٰ أن غيره لا يحب الله ورسوله، بل ذكر ذلك لأجل الحاجة إليه لينهىٰ بذلك عن لعنه[4].

2- المعلوم من السيرة النبوية: أن الاستخلاف علىٰ المدينة مشترك، وقد سافر النبي ﷺ من المدينة قريبًا من ثلاثين سفرة، وقد استخلف فيها الكثير من الصحابة،كسعد بنُ عبادة، وسعد بن معاذ، وابن أم مكتوم، وأبي لبابة، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن رواحة، وسباع بن عرفطة، وزيد بن حارثة وآخرين، فهٰذه الاستخلافات تظهر أنهم كلهم كانوا منه ﷺ بمنزلة هارون من

---

(1) مختصر التحفة الاثنىٰ عشرية (ص181)، صب العذاب علىٰ من سب الأصحاب(ص343).

(2) قال الآمدي: «اتفق الكل علىٰ أن مفهوم اللقب ليس بحجة، خلافا للدقاق، وأصحاب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. وصورته: أن يعلق الحكم؛ إما باسم جنس، كالتنصيص علىٰ الأشياء الستة بتحريم الربا، أو باسم علم، كقول القائل: زيد قائم أو قام. والمختار إنما هو مذهب الجمهور.» . انظر: الإحكام للآمدي(3/ 104) .

(3) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة (6398).

(4) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية(7/ 236-237).

موسىٰ، لكن لم يخصهم بهٰذا القول لما تقدم من أنهم لم يتوهموا النقص في استخلافهم[1].

3- أنه لو قيل: إن استخلافه ﷺ لأحد يدل علىٰ أنه أفضل الصحابة بإطلاق، لزم من ذلك أن يكون علي رضي الله عنه مفضولاً في عامة الغزوات، وفي عمرته وحجته ﷺ[2].

ثالثا: أما قولهم: "أنه ﷺ استخلف عليا رضي الله عنه علىٰ المدينة مع وجوده وقصر مدة الغيبة، فبعد موته وطول غيبته أولىٰ بأن يكون خليفة"[3]. فمتهافت مصادم للحقائق العقلية والنقلية؛ وبيان ذلك:

1- جعل عليّ هو الخليفة بعد النبي ﷺ، لكونه استخلفه علىٰ المدينة، ليس بأَوْلىٰ من باقي الصحابة الذين استخلفهم علىٰ المدينة كما استخلفه، بل وأعظم مما استخلفه، وهم قد استخلفهم مع وجوده ﷺ، وقصر مدة الغيبة![4]

2- آخر استخلاف كان عَلَىٰ المدينة كان عام حجة الوداع، وكان عليّ باليمن، وشهد مع النبي ﷺ الموسم، لذلك فقد استخلف غيره قطعا. فإن كان الأصل بقاء الاستخلاف، فبقاء من

---

(1) انظر: المصدر السابق(5/ 36).

(2) هٰذا لاسيما أن الاستخلاف في غزوة تبوك أضعف من سابقيه من وجوه منها:

- أنه في كل مرة يكون الاستخلاف علىٰ المدينة وفيها رجال مؤمنين من المقاتلة،وأما عام تبوك، فلم يكن الاستخلاف إلا علىٰ النساء والصبيان، ومن عذر الله، أو من هو متهم بنفاق.
- عام تبوك كانت المدينة وما حولها أمنا، لم يكن هناك عدوّ يخاف، لإسلام من حولها، فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفتحت مكة وظهر الإسلام وعزّ، ولهٰذا أمر الله نبيه أن يغزو أهل الكتاب بالشام، ولم تكن المدينة تحتاج إلىٰ من يقاتل بها العدو، ولهٰذا لم يدع النبي ﷺ عند عليّ أحدا من المقاتلة، كما كان يدع بها في سائر الغزوات بل أخذ المقاتلة كلهم معه، وفي غير تبوك كان العدو موجودا حول المدينة، وكان يخاف علىٰ من بها، فكان خليفته يحتاج إلىٰ مزيد اجتهاد، ولا يحتاج إليه في الاستخلاف في تبوك. انظر: منهاج السنة النبوية(7/ 331).

(3) منهاج الكرامة: ابن مطهر الحلي(ص150).

(4) انظر: منهاج السنة النبوية: ابن تيمية(7/ 337).

استخلفه في حجة الوداع أَوْلىٰ من بقاء استخلاف من استخلفه قبل ذلك[1].

3- قد علم أن " الاستخلاف في الحياة نوع نيابة، لا بد منه لكل ولي أمر، وليس كل مَنْ يصلح للاستخلاف في الحياة علىٰ بعض الأمة، يصلح أن يُستخلف بعد الموت. فإن النبي ﷺ استخلف في حياته غير واحد، ومنهم من لا يصلح للخلافة بعد موته وغيره"[2]، فبطل بذلك هٰذا القياس.

3- أنه إذا استخلف أحدهم شخصاً في حياته، فإنه يفعل ما يأمره به في القضايا المعيّنة، لأنه وكيل. وأما إذا استخلفه بعد موته، فإنه يصير وليا مستقلا، يتصرف بولايته كما أمر الله ورسوله، وهٰذا التصرف مضاف إليه لا إلىٰ الميت، بخلاف ما فعله في الحياة بأمر مستخلِفه، فإنه يُضاف إلىٰ من استخلَفه لا إليه. ففرق بين الحالين كبير. فكيف يقاس هٰذا بهٰذا[3].

4- أن الاستخلاف في الحياة واجبٌ علىٰ كل وليّ في أصناف الولايات، فإن كل ولي أمر - رسولاً كان أو إماماً - عليه أن يستخلف فيما غاب عنه من الأمور. فلا بد له من إقامة الأمر: إما بنفسه، وإما بنائبه، كما كان النبي ﷺ يستخلف في الحج، وفي قبض الصدقات، وحفظ مال الفيء، وفي إقامة الحدود، وفي الغزو وغير ذلك. ومعلوم أن هٰذا الاستخلاف لا يجب بعد الموت باتفاق العقلاء، بل ولا يمكن، فإنه لا يمكن أن يعيِّن للأمة بعد موته من يتولّىٰ كل أمر جزئي، فإنهم يحتاجون إلىٰ واحدٍ بعد واحد، وتعيين ذلك متعذر[4].

5- أن ترك الاستخلاف بعد الممات أَوْلىٰ من الاستخلاف، كما اختاره الله لنبيه، فإنه لا يختار له إلا أفضل الأمور. فلو استخلف بعد موته كما استخلف في حياته، لاستخلف غير معصوم، وكان لا يمكنه أن يعلّمه ويقوّمه أو يعزله، كما كان يفعل في حياته. فإذا ولّته الأمة

---

(1) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية (7/ 338).

(2) المصدر نفسه(7/ 339).

(3) المصدر نفسه (7/ 340).

(4) المصدر نفسه (7/ 345).

وعزلته، كان خيرًا لهم من أن يعزلوا من ولاّه النبي ﷺ. وهٰذا ممّا يتبين به حكمة ترك الاستخلاف[1].

6 – أن الرسول في حياته شاهد علىٰ الأمة، مأمور بسياستها بنفسه أو نائبه، وبعد موته انقطع عنه التكليف. كما قال المسيح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [سورة المائدة: 117]، لم يقل: كان خليفتي الشهيد عليهم. وهٰذا دليل علىٰ أن المسيح لم يستخلف، فدل علىٰ أن الأنبياء لا يجب عليهم الاستخلاف بعد الموت. وكذلك ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: « فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [سورة المائدة: 117] »[2].

7 – أما عن تعلّقهم بقوله ﷺ: « **إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي** »، فقالوا: كيف يجوز أن يقول: (أما ترضىٰ أن تخلفني في قومي، وفي أيام حياتي، إلا أنه لا نبي بعدي). فيقال لهم: «لم يرد بقوله «بعدي» بعد وفاتي، وإنما أراد : لا نبوة بعد نبوتي، ولا معي، ولا بعدي. وهٰذا كما يقل القائل: لا ناصر لك بعد فلان، ولا بيان لك بعد هٰذا الكلام؛ يريد أنه لا نصرة لك بعد نصرة فلان، لا في حياته ولا بعد موته، وكذلك قولهم لا بيان لهم بعد هٰذا الكلام، يريد لا بيان معه يزيد عليه ولا بعده»[3].

رابعا: أما قولهم ببقاء خلافة علي رضي الله عنه علىٰ المدينة، حتىٰ بعد رجوع النبي ﷺ من تبوك،

---

(1) المصدر السابق (7/ 346). ثم قال رحمه الله(7/ 350) :«هٰذا وإذا علم الرسول ﷺ أن الواحد من الأمَّة هو أحقّ بالخلافة، كما كان يعلم أن أبا بكر هو أحق بالخلافة من غيره، كان في دلالته للأمة علىٰ أنه أحق، مع علمه بأنهم يولّونه، ما يغنيه عن استخلافه، لتكون الأمة هي القائمة بالواجب، ويكون ثوابها علىٰ ذلك أعظم من حصول مقصود الرسول. وأما أبو بكر فلما علم أنه ليس في الأمة مثل عمر، وخاف أن لا يولّوه إذا لم يستخلفه لشدته، فولاّه هو – كان ذلك هو المصلحة للأمة. فكان ما فعله النبي ﷺ هو اللائق به لفضل علمه، وما فعله صدّيق الأمة هو اللائق به إذ لم يعلم ما علمه النبي ﷺ.»

(2) جزء من حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في عدة مواضع منها:كتاب الرقائق، باب كيف الحشر (6526). ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها،(2860). وانظر: منهاج السنة النبوية (7/ 342).

(3) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: محمد بن الطيب الباقلاني (ص459).

وأنه لم يعزل قياسا علىٰ زعمهم ببقاء خلافة هارون عليه السلام علىٰ بني إسرائيل حتىٰ بعد رجوع موسىٰ عليه السلام من المناجاة. فهٰذا القول مبني علىٰ زعمهم أن العزل نقص، ينزه عنه الأنبياء. وكل ذلك باطل بيّن البطلان، وبيان ذلك من وجوه:

1 - أنه لمّا رجع النبي ﷺ انعزل عليٌّ رضي الله عنه عند رجوعه، كما كان غيره ينعزل إذا رجع. فقولهم هٰذا: «من التعاليل؛ لأن تولي النبي ﷺ، والإنفاذ بها، والاستبداد بالنظر فيها، عند رجوعه إلىٰ المدينة صرف له. مع أنه ليس في الأمة من يقول: إن النظر، والحكم، والتولية، كان لعلي عليه السلام في المدينة عند عود النبي ﷺ من هٰذه الغزوة، فلا متعلق لأحد في هٰذا»[1].

فضلا أن النبي ﷺ قد أرسل عليًا بعدُ إلىٰ اليمن، حتىٰ وافاه الموسم في حجة الوداع، «أفترىٰ النبي ﷺ فيها مقيمًا، وعليّ باليمن، وهو خليفة بالمدينة؟!!»[2].

2 - المعلوم في الواقع، وبين العقلاء: أن الخليفة لا يكون خليفة إلا مع مغيب المستخلف أو موته. فالنبي ﷺ إذا كان بالمدينة امتنع أن يكون له خليفة فيها. وكذلك سائر ولاة الأمور. ولهٰذا لا يصلح أن يُقال: إن الله يستخلف أحداً عنه، فإنه حيٌّ قيوم شهيد مدبّر لعباده، منزّه عن الموت والنوم والغَيْبة[3].

3 - ويقال لهم: قد كان رسول الله ﷺ ولّىٰ في أيام حياته عدة من الولّاة علىٰ الموسم، والبلدان، والأطراف، وولىٰ قضاة، وحكّاما؛ منهم: أبو بكر الصديق، فإنه ولاه الموسم، وإقامة الحج سنة تسع من الهجرة، وولّىٰ عمر صدقات قريش، وولّىٰ أسامة بن زيد عند موته الجيش الذي أنفذه أبو بكر إلىٰ الشام، وولّىٰ عمرو بن العاص، وأبا عبيده بن الجراح في غزوة ذات السلاسل، وولّىٰ خالد بن الوليد، وولّىٰ معاذا علىٰ اليمن، وولّىٰ أبا موسىٰ الأشعري، فيجب أن يكون هؤلاء علىٰ ولاياتهم، وإمرتهم، وحكمهم، وقضائهم، لأنه لم يرو عن النبي ﷺ صرف

---

(1) المصدر السابق.

(2) منهاج السنة النبوية(7/ 351).

(3) المصدر نفسه (7/ 352).

واحد منهم. فعلىٰ ذلك ليس لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولاية علىٰ أحد من هؤلاء، وهٰذا خلاف دينهم. فإن أبوا ذلك، وقالوا: لم تكن هٰذه الولايات مؤبدة من النبي ﷺ، وأنها منقطعة بموته، وأن النبي ﷺ تولّىٰ هٰذه الأحكام بنفسه بعد توليته لمن ولّاه، قيل لهم مثل ذلك في تأميره عليا علىٰ المدينة[1].

4- أما عن قولهم باستلزام العزل النقص في حق هارون عليه السلام، فيقال: بل يستلزم كمالا له، أي كمال، لأنه يصير بعده مستقلا بالرسالة والتصرف من الله تعالىٰ، وذلك أعلىٰ من كونه خليفة وشريكا في الرسالة. ثم نفاذ أمر هارون بعد وفاة موسىٰ عليهما السلام، لو فرض، إنما هو للنبوة، لا للخلافة عنه[2].

خامسا: وممّا يبين عدم الصلة بين الحديث وتخيلات القوم: أنه ﷺ لو أراد بذلك أن يكون علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خليفة علىٰ أمته بعده، لم يكن هٰذا خطاباً بينهما يناجيه به، ولا كان أخَّره حتىٰ يخرج إليه عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشتكي، بل كان جب أن يبلغ ويبين هٰذا الأمر للناس كلهم ابتداءً، بلفظ يُبيّن المقصود[3].

سادسا: ووجه آخر يهدم أوهام الشيعة الإمامية: هو أنهم يقررون في كتبهم أن النبي ﷺ قد نص علىٰ خلافة علي بعده في مناسبات كثيرة قبل تبوك بالتصريح والتلميح، لكن هٰذا الحديث يدل ظاهره علىٰ أن النبي ﷺ لم يخاطب عليًّا بهٰذا الخطاب إلا ذلك اليوم، في غزوة تبوك، فلو كان عليّ قد عرف أنه المُستخلَف من بعده، لكان عليّ مطمئن القلب أنه مثل هارون بعده وفي حياته، ولم يخرج إليه يبكي، ولم يقل له: أتخلّفني مع النّساء والصبيان؟ ولو فعل ذلك مع علمه المُسبق بما افتراه هؤلاء عليه، لكان اعتراضه، وخروجه شاكيا، باكيا، قدحا في عقله،

---

(1) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: محمد بن الطيب الباقلاني (ص459-462)، بتصرف يسير.

(2) الصواعق المحرقة(1/ 122).

(3) انظر :منهاج السنة النبوية(7/ 336).

ويقينه بموعود رسول الله ﷺ، وحشاه رضي الله عنه من ذلك كله [1].

سابعا: أما قولهم بوجود قرائن داخلية في نص الحديث تدل علىٰ أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة بعد النبي ﷺ من غير فصل، وأوردوا ثلاث قرائن هي: «**إنه لا بد من أن أقيم أو تقيم فخلفه**».و«**إنّه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي**». و«**فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك**»، فقد سبق بيان أن القرينة الأولىٰ منكرة وغير ثابتة، لأنها من رواية ميمون أبو عبد الله البصري، وهو ضعيف، أما القرينتين الأخيرتين فقد سبق إثبات وضعهما وكذبهما علىٰ النبي ﷺ.

ثامنا: أما عن زعمهم بورود الحديث في مواطن ومناسبات كثيرة، مما يقوي قولهم بإرادة العموم، فمردود مكذوب علىٰ النبي ﷺ، إذ لم يقل لعلي رضي الله عنه هٰذا الحديث إلا عند خروجه لغزوة تبوك، أما ما ورد بخلاف ذلك فمنكر أو مكذوب. فمن حيث الإجمال، يكفي لرد تلك الروايات؛ أن الأئمة أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد اتفقوا علىٰ تركها، والإعراض عنها، وعدم روايتها، مع حرصهم علىٰ رواية الحديث الوارد في غزوة تبوك، بل وبطرق كثيرة جدا يصعب حصرها. فلا نجد لهٰذه الروايات أثرا إلا في بعض الكتب التي هي مظان الغرائب، والمناكير بل والموضوعات، التي قد يُكتفىٰ بالعزو إليها لبيان الضعف[2]. كذلك يكفي لتكذيب تلك الروايات، أن حديث غزوة تبوك يدل علىٰ أن النبي ﷺ لم يخاطب عليا رضي الله عنه بذلك الخطاب من قبل، فلو كان علي رضي الله عنه يعلم أنه من النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسىٰ لما أثرت فيه كلمات المنافقين فخرج إليه باكيا شاكيا، ولما رجع مسرعا، راضيا، وماذا أفاده النبي ﷺ، حتىٰ يرضىٰ؟ إذا كان هٰذا الخطاب قد سمعه منه من قبل مرات عديدة، حسب القوم! لكن ومع ذلك فنتنزل، وننظر إلىٰ أسانيد تلك الروايات بالتفصيل، و نبيّن قيمتها العلمية:

---

(1) انظر : المصدر السابق.

(2) قال السيوطي في ديباجة قسم الأقوال من جمع الجوامع(1/ 19):"وللعقيلي في الضعفاء(عق)، ولابن عدي في الكامل(عد)، وللخطيب(خط)، فإن كان في تاريخه أطلقت، وإلا بينته، ولابن عساكر(كر)، وكل ماعزي لهؤلاء الأربعة، أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول، أو للحاكم في تاريخه، أو لابن الجارود، أو للديلمي في مسند الفردوس: فهو ضعيف، فليستغنَ بالعزو إليها، أو إلىٰ بعضها عن بيان ضعفه".

المورد الأول : حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم سلمة رضي الله عنها يوما : « **يا أم سلمة**[1] **إن عليا لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسىٰ**». [2]روي هٰذا الحديث بسندين عن ابن عباس رضي الله عنهما:

– السند الأول رواه به الطبراني، وهو ضعيف جدا لضعف راويين هما:

۞ **الحسن بن الحسين العُرَني**: الكوفي الشيعي، قال أبو حاتم:"أتيته ، ولم أكتب عنه، لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة"، وقال ابن عدي: "روىٰ أحاديث مناكير...ولاَ يشبه حديثه حديث الثقات"، وذكر ابن حبان أنه يروي المقلوبات، أو يتعمد الوضع[3].

۞ **يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي** (ت201): ضعيف؛ قال عنه ابن معين:" ليس بشيء"، وقال ابن عدي:" عامة رواياته مما لا يتابع عليه"، وقال النسائي:" ليس بالقوي"، وقال ابن حبان:" وكان ممن ساء حفظه، وكثر وهمه، حتىٰ جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات؛ فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"[4]، أخرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول.

ولقد أشار الهيثمي إلىٰ ضعف هٰذه الطريق فقال: "رواه الطبراني، وفيه الحسن بن الحسين

---

(1) قد أورد صاحب المراجعات الحديث بلفظ «**يا أم سليم**» وتابعه علىٰ ذلك عامة من تطرق إلىٰ هٰذا الحديث من بني نحلته ، وهو خطأ وقع في كنز العمال،(32936)، ومنه نشره الموسوي في مراجعاته، بل قد ترجم لأم سليم في الحاشية. وهو دليل علىٰ أنه ما رجع إلىٰ الأصول.

(2) رواه: الطبراني في الكبير (12341)، وابن عدي في الكامل(4/ 228)، والعقيلي في الضعفاء(2/ 47)، ومن طريقيهما ابن عساكر في تاريخه(42/ 42، 42/ 169).

(3) الجرح والتعديل (3/ 6)، علل الحديث لابن أبي حاتم (3/ 370)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 181)، المجروحين (1/ 238)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/ 200)، ميزان الاعتدال (1/ 483)، المغني في الضعفاء (1/ 158).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدوري(3/ 285)ضعفاء العقيلي(4/ 421) ، المجروحين(3/ 126)، الكامل لابن عدي(7/ 218)، الضعفاء والمتروكين للنسائي(ص250)، من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص 198).

العرني وهو ضعيف»[1].

- أما البقية فساقوه بوجه آخر عن عبد الله بن داهر الرازي، قال :حدثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن ابن عباس رضي الله عنهما به، وهٰذا السند أوهىٰ من الأول، لأنه مسلسل بثلاثة رواة في غاية الضعف هم:

۞ **عباية بن ربعي الأسدي**: وصفه العقيلي بأنه غال ملحد، ووصفه الذهبي بأنه من غلاة الشيعة، وقال أبو حاتم:«شيخ»، في حين ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه تعديلا، ولم يزد علىٰ قوله:« رأىٰ جماعة من الصحابة، روىٰ عنه أهل الكوفة»[2]، لكن جرح من جرحه مقدم علىٰ هذا التعديل المجمل غير الصريح، لأن من جرحه أتىٰ بأدلة ذلك، منها أنه راوي الحديث الموضوع، أن عليا قال :« **أنا قسيم النار**»[3]

۞ **داهر بن يحيىٰ الرازي**: قال العقيلي:« كان ممّن يغلو في الرفض، لا يتابع علىٰ حديثه»، وذكره ابن الجوزي والذهبي في الضعفاء، وقال الذهبي في الميزان: «رافضي بغيض، لا يتابع علىٰ بلاياه». وروىٰ العقيلي هٰذا الحديث في ترجمته، علىٰ أنه من مناكيره[4].

۞ **عبد الله بن داهر بن يحيىٰ الرازي**: قال أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين:«ليس بشيء، ما يكتب عنه إنسان فيه خير»، وذكر له ابن عدي عدة مناكير منها هٰذا الحديث،ثم قال:« وعامة ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم»، وقال العقيلي:«رافضي خبيث»، وبذلك وصفه الذهبي في

---

(1) مجمع الزوائد: الهيثمي (14654).

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (7/ 29)، الثقات لابن حبان(5/ 281)، ضعفاء العقيلي(3/ 415)، المغني في الضعفاء (1/ 330) ميزان الاعتدال (4/ 55).

(3) أثر موضوع، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني (4924).

(4) ضعفاء العقيلي(2/ 46). الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(1/ 259). المغني في الضعفاء(1/ 216) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(3/ 3).

الضعفاء[1].

إذا فالحديث من الطريقين في أدنىٰ درجات الضعف، لذلك نجد أن العقيلي وابن عدي، ومن بعدهما الذهبي، قد أوردوه في تراجم بعض هؤلاء الرواة الهلكىٰ، وساقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (1 / 206)، مبينا أنه يقرب من الوضع. بل قد حكم عليه الشيخ الألباني بالوضع في السلسلة الضعيفة (4933).

المورد الثاني: قصة المؤاخاة الطويلة التي رواها زيد بن أبي أوفىٰ، وملخصها: أن النبي ﷺ بعث إلىٰ نفر من أصحابه، فلما حضروا، جعل يؤاخي بينهم، ويذكّر بفضلهم واحدا واحدا، فآخىٰ بين أبي بكر وعمر، وبين عثمان وعبد الرحمن بن عوف، وبين طلحة والزبير، وبين سعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر، وبين أبي الدرداء وسلمان رضي الله عنهم، فلمّا فعل ذلك قال علي رضي الله عنه:« يا رسول الله ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت ما فعلت بأصحابك غيري، فإن كان هٰذا من سخطة عَلَيّ فلك العتبىٰ والكرامة»، فقال رسول الله: «**والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلاّ لنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ غير أنّه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي**»، قال: ما أرث منك يا رسول الله ؟ قال: «**ما ورّث الأنبياء من قبلي**»، قال: ما ورّث الأنبياء من قبلك ؟ قال: «**كتاب ربّهم وسنّة نبيّهم، وأنت معي في قصري في الجنّة، مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي**»، ثمّ تلا رسول الله قوله تعالىٰ: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [سورة الصافات:44].[2]

وكل من أخرجه رواه عن عبد المؤمن بن عباد بن عمرو العبدي، قال: حدثنا يزيد بن معن، قال: حدثني عبد الله بن شرحبيل، عن رجل من قريش[3]،عن زيد بن أبي أوفىٰ، عن النبي ﷺ.

---

(1) الجرح والتعديل(5/ 160). ضعفاء العقيلي(2/ 250)، المجروحين(2/ 9-10) ،الكامل في الضعفاء (4/ 228)، المغني في الضعفاء(1/ 337)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال(4/ 92).

(2) رواه مختصرا: أحمد في فضائل الصحابة(1085 ، 1137)، ورواه بتمامه الطبراني في الكبير(5146)، وابن عدي في الكامل (3/ 206)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(3020)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (21 / 414، 42 / 52)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (1/ 213)، وأخرج طرفه ابن قانع في معجم الصحابة (250).

(3) سقط(الرجل من قريش) من طريق الحسين بن محمد الذارع في رواية أحمد وأبي نعيم، وأثبت في طريق نصر بن =

وهٰذا السند مظلم مسلسل بالضعفاء، وهم:

۞ **عبد المؤمن بن عباد بن عمرو العبدي**، البصري: قال أبو حاتم الرازي:«ضعيف الحديث»، وذكره ابن عدي، والعقيلي، وابن الجوزي، والذهبي في الضعفاء، وفي اللسان:«وذكره الساجي، وابن الجارود في الضعفاء»، وأورده البخاري في الكبير، وذكر له حديثا عن ابن عباس لا يتابع عليه، لكن ابن حبان خالف الجمهور وذكره في الثقات، وقولهم أولىٰ[1].

۞ **يزيد بن معن**: مجهول العين، لا تعرف له ترجمة في كتب التراجم.

۞ **عبد الله بن شرحبيل**: ابن حسنة، أورده البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، فالظاهر أنه مجهول الحال، وقد أورده ابن حبان في الثقات علىٰ قاعدته في توثيق المجاهيل[2].

=

علي في رواية الطبراني وأخرىٰ لأبي نعيم، وفي طريق محمد بن علي الجوزجاني عند ابن عساكر.

(1) التاريخ الكبير(6/ 117)، الجرح والتعديل(6/ 66)، الكامل في الضعفاء (5/ 346)، ضعفاء العقيلي(3/ 91)، ثقات ابن حبان(8/ 417)، الضعفاء لابن الجوزي(2/ 147)، المغني في الضعفاء(2/ 409)، الميزان (4/ 421)، لسان الميزان (5/ 283).

(2) التاريخ الكبير(5/ 117). الجرح والتعديل(5/ 81). الثقات لابن حبان(5/ 14).

قال في ذلك الحافظ ابن حجر في اللسان (1/ 208): «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذ انتفت جهالة عينه كان علىٰ العدالة إلىٰ أن يتبين جرحه مذهبٌ عجيبٌ الجمهور علىٰ خلافه، وهذا مسلكه في كتاب **(الثقات)** ، فإنه يذكر خلقاً ممن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره علىٰ أنهم مجهولون».

وقال العلامة المعلمي في التنكيل (2/ 669): «والتحقيق أن توثيقه علىٰ درجات:

الأولىٰ: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له علىٰ أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

=

۞ **الرجل القرشي**: الذي لم يسم، فلا يعلم من هو ولا حاله.

إذا فالحديث من رواية ضعيفين، ومجهولين، زيادة علىٰ أن لفظه الطويل واضح النكارة والتكلّف، لهٰذا فالحديث في أنزل مراتب الضعف والنكارة، بل الأظهر أنه موضوع مكذوب. فهٰذا الذهبي يصفه بأنه:«منكر جدا»، ثم قال بعد أن ساقه:« زيد لا يعرف إلا في هٰذا الحديث الموضوع»[1].

ونفىٰ شيخ الاسلام ابن تيمية نسبة هٰذا الحديث للإمام أحمد ولا لابنه عبد الله، في المسند أو الفضائل، وذكر أنه من زيادات القطيعي، التي فيها من الكذب الموضوع ما اتفق أهل العلم علىٰ أنه كذب موضوع. ثم قال عن الحديث: «وهٰذا الإسناد مظلم؛ انفرد به عبد المؤمن بن عباد أحد المجروحين، ضعّفه أبو حاتم عن يزيد بن معن، ولا يدري من هو، فلعله الذي اختلقه عن عبد الله بن شرحبيل، وهو مجهول، عن رجل من قريش، عن زيد بن أبي أوفىٰ... هٰذا مكذوب مفترىٰ باتفاق أهل المعرفة»[2].

وذكره ابن الجوزي، وقال : «لا يصح».[3]

وقال ابن حجر: « قال ابن السكن: روي حديثه-أي زيد بن أبي أوفىٰ- من ثلاث طرق، ليس

=

فالأولىٰ لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم ». وعلّق الشيخ الألباني علىٰ هذا الكلام فقال: «قلت: هذا تفصيل دقيق، يدل علىٰ معرفة المؤلف رحمه الله تعالىٰ، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو ممّا لم أره لغيره فجزاه الله خيرا، غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو علىٰ الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرا ما يعتمدون علىٰ توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانا».

(1) سير أعلام النبلاء (1/ 141).

(2) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية(7/ 279).

(3) العلل المتناهية(1/ 219).

فيها ما يصح». [1]

وقال الهيثمي:«رواه الطبراني والبزار بنحوه... وفي إسنادهما من لم أعرفهم»[2].

وحكم عليه الشيخ الألباني بالوضع في موضعين، وبالضعف في ثالث[3].

هٰذا، وقد ذكر كل من الإمام البخاري في تاريخه الكبير والصغير، وابن أبي حاتم في العلل: إسنادا آخر لهٰذا الحديث عن زيد بن أبي أوفىٰ دون أن يسوقا لفظه، قال عنه البخاري:« هٰذا إسناد مجهول، لا يتابع عليه ولا يعرف سماع بعضهم من بعض، رواه بعضهم عن إسماعيل بن خالد، عن عبد الله بن أبي أوفىٰ، عن النبي ﷺ، ولا أصل له»[4].

وقال عنه أبو حاتم:«هٰذا حديث منكر، وفي إسناده مجهولون»[5].

وبغض النظر عن كل ما سبق، وعلىٰ فرض صحة الحديث السابق —وأنىٰ له–، فهو يحمل في طياته ما ينهدم به دين الرافضة من أساسه، وذلك لما حوىٰ من فضائل ومناقب كثير من الصحابة، والشهادة لهم بالجنة، وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة[6] المغضوب عليهم عند

---

(1) الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر (2/ 591).

(2) مجمع الزوائد(14925).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني،(2657) و(1368)و(4935).

(4) التاريخ الصغير(1/ 217).

(5) علل الحديث لابن أبي حاتم(6/ 375).

(6) ففي حق أبي بكر رضي الله عنه جاء في هٰذا الحديث منسوبا إلىٰ النبي ﷺ: « **إن لك عندي يدا، إن الله يجزيك بها. فلو كنت متخذا خليلا لاتخذتك خليلا ، فأنت مني بمنزلة قميصي من جسدي**» وحرك قميصه بيده . وفي حق عمر، جاء: « **قد كنت شديد الشغب علينا أبا حفص ، فدعوت الله أن يعز بك الدين أو بأبي جهل ، ففعل الله ذلك بك ، وكنت أحبهما إلي ، فأنت معي في الجنة ثالث ثلاثة من هٰذه الأمة** » ، وفي حق عثمان قال له: « **اجمع عطفي ردائك علىٰ نحرك ، فإن لك شأنا في أهل السماء ، أنت ممن يرد علي الحوض وأوداجه تشحب دما ، فأقول : من فعل هٰذا بك ؟ فتقول : فلان وفلان ، وذلك كلام جبريل عليه السلام ، وذلك إذ هتف من السماء : ألا إن عثمان أمير علىٰ كل خاذل** ». وجاء فيه: ثم نظر في وجوه أصحابه فقال: « **أبشروا وقروا عينا ، فأنتم أول من يرد علي الحوض ، وأنتم في أعلىٰ الغرف** »إلىٰ غير ذلك من الاعتراف بالفضل للصحابة رضي الله عنهم، ومذهب الرافضة يقوم علىٰ نكران هٰذا =

الرافضة، أبعدهم الله[1].

المورد الثالث: قصة المؤاخاة الثانية التي رواها ابن عباس رضي الله عنهما ، قال: لما آخ النبي ﷺ بين أصحابه، وبين المهاجرين والأنصار، فلم يؤاخ بين علي بن أبي طالب وبين أحد منهم، خرج علي مغضبا، حتىٰ أتىٰ جدولا من الأرض، فتوسد ذراعه تسفي عليه الريح. فطلبه النبي ﷺ حتىٰ وجده، فوكزه برجله، فقال له: «**قم، فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب، أغضبت علي، حين واخيت بين المهاجرين والأنصار، ولم أواخ بينك وبين أحد منهم. أما ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ، إلا أنه ليس بعدي نبي. ألا من أحبك حف بالأمن والإيمان، ومن أبغضك أماته الله ميتة الجاهلية، وحوسب بعمله في الإسلام**»

هٰذا الحديث لم يروه إلا الطبراني[2] بسند فيه كذاب، قال الهيثمي:« رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه حامد بن آدم المروزي، وهو كذاب»[3].

۞و**حامد بن آدم المروزي** هٰذا، ذكر الذهبي عن ابن معين أنه قال فيه:«هٰذا كذاب، لعنه الله!»، وقال الجوزجاني:«كان يكذب، ويحمق في كذبه»، وذكر الذهبي أنّ أحمد بن علي السليماني كان يعده فيمن اشتهر بوضع الحديث.لكن الإمام ابن عدي حاول رفع التهمة عنه فقال:«ولم أر في حديثه، إذا روىٰ عن ثقة شيئا منكرا، وإنما يؤتىٰ ذلك إذا حدث عن ضعيف»،

=

الفضل. ورغم هٰذا الوضوح في لفظ الحديث، فإن علماء الشيعة لا يستحيون من أن يستدلوا بآخر الحديث ويكفروا بأوله، كما فعل صاحب المراجعات المكذوبات، فما أشبههم بمن وبخهم الله تعالىٰ بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة:85].

(1) وهٰذا يدل علىٰ أن هٰذا الحديث، وعلىٰ غير العادة: ليس من وضع الشيعة، ويشهد لذلك أنه لم يطعن في أحد من رواة هٰذا الحديث بالرفض أو التشيع.

(2) المعجم الكبير(11092)، والمعجم الأوسط(7894).

(3) مجمع الزوائد(14655).

بل قد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال:«ربما أخطأ». وانتقده عليه الحافظ ابن حجر فقال في اللسان :«ولقد شان ابن حبان الثقات، بإدخاله هٰذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في مستدركه»[1].

لهٰذا فحديث المؤاخاة هٰذا موضوع[2]، كما حكم بذلك الشيخ الألباني في الضعيفة (4936).

المورد الرابع : قصة ابنة حمزة رضي الله عنه، لمّا تخاصم عليها علي وجعفر وزيد رضي الله عنهم، أيهم

---

(1) أحوال الرجال: الجوزجاني(ص206). الكامل في الضعفاء (2/ 461). الثقات لابن حبان(8/ 218). ميزان الاعتدال في نقد الرجال(2/ 184). لسان الميزان(2/ 536).

(2) قد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين والمهاجرين، وبين الأنصار والأنصار، وبين النبي ﷺ، وعلي رضي الله عنه، كلها باطلة موضوعة. قال رحمه الله تعالىٰ:« من الناس من يظن: أن المؤاخاة وقعت بين المهاجرين بعضهم مع بعض، لأنه روي فيها أحاديث، لكن الصواب المقطوع به: أن هٰذا لم يكن، وكل ما روي في ذلك، فإنه باطل؛ إما أن يكون من رواية من يتعمد الكذب، وإما أن يكون أخطأ فيه. ولهٰذا لم يخرج أهل الصحيح شيئا من ذلك، و الذي في الصحيح إنما هو المؤاخاة بين المهاجرين و الأنصار. ومعلوم أنه لو آخىٰ بين المهاجرين بعضهم مع بعض، وبين الأنصار بعضهم مع بعض، لكان هٰذا مما تتوفر الهمم و الدواعي علىٰ نقله، ولكان يذكر في أحاديث المؤاخاة، ويذكر كثيرا، فكيف و ليس في هٰذا حديث صحيح، ولا خرج أهل الصحيح من ذلك شيئا، وهٰذه الأمور يعرفها من كان له خبرة بالأحاديث الصحيحة، والسيرة المتواترة، وأحوال النبي ﷺ». انظر: منهاج السنة النبوية(7/ 363)، و انظر: كذلك المواضع التالية(4/ 32)، (5/ 71)، (7/ 117)، (7/ 361). لكن الحافظ ابن حجر اعترض علىٰ شيخ الإسلام، فقال:« وأنكر ابن تيمية في كتاب (الرد علىٰ ابن المطهر الرافضي) المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصا مؤاخاة النبي ﷺ لعلي، قال: (لأن المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم، ولتأليف قلوب بعضهم، فلا معنىٰ لمؤاخاة النبي ﷺ لأحد منهم، ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري). وهٰذا رد للنص بالقياس، وإغفال عن حكمة المؤاخاة، لأن بعض المهاجرين كان أقوىٰ من بعض بالمال والعشيرة والقوىٰ، فآخىٰ بين الأعلىٰ والأدنىٰ، ليرتفق الأدنىٰ بالأعلىٰ، ويستعين الأعلىٰ بالأدنىٰ، وبهٰذا تظهر مؤاخاته ﷺ لعلي، لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا، من قبل البعثة واستمر...». انظر: فتح الباري (7/ 271)، قلت: شيخ الإسلام ابن تيمية لم ينكر هٰذه المؤاخاة لمجرد القياس المذكور، بل لعدم وجود أحاديث صحيحة دالة علىٰ هٰذه المؤاخاة، كما في المؤاخاة المشهورة بين المهاجرين والأنصار، فكيف تنقل إلينا هٰذه بأسانيد صحيحة كثيرة، خرّجها أصحاب السنن والصحاح، ولا تذكر تلك إلا في أحاديث ضعيفة منتقدة، أعرض عنها أصحاب السنن والصحاح؟!

يكفلها، فحكم بينهم النبي ﷺ، وذكر لكل فضله، وقضىٰ بها لجعفر رضي الله عنه، وكان فيما قال لعلي رضي الله عنه: «**أمّا أنت يا علي، فأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلاّ النبوّة**».

وأصل هٰذا الحديث في صحيح البخاري، بلفظ: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ**»[1]، أما اللفظ السابق فمنكر، لم يروه إلا ابن عساكر في تاريخ دمشق[2]، بإسناد ضعيف جدا، لضعف راويين هما:

۞ **عبد الله بن شبيب**: بن خالد الربعي المكي، أخباري واه، قال فيه أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»، وبالغ فضلك الرازي، فقال: « يحل ضرب عنقه». وذكر ابن عدي أنه أنكرت عليه الكثير من الأحاديث، وقال ابن حبان: « يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به، لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات»، وذكر ابن القطان الفاسي أن ابن خزيمة تركه، فهو كما قال الذهبي وأقره ابن حجر: « أخباري علامة، لكنه واه» [3]

۞ **عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة القرشيٰ التيمي**، قال فيه أحمد والبخاري: «منكر الحديث»، وقال يحي بن معين: «ضعيف»، وقال ابن سعد: « له أحاديث ضعيفة»، وقال أبو

---

(1) البخاري: المغازي، باب عمرة القضاء، (4251). وقد سبق الكلام عليه (ص56)

(2) تاريخ دمشق: ابن عساكر(42/ 170). وعزىٰ الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة(4934) الحديث بهٰذا اللفظ إلىٰ النسائي في كتابه الخصائص، لكن لم أجده في الطبعة التي حققها البلوشي، ولا في كتاب الخصائص من السنن الكبرىٰ، في حين وجدته في الطبعة التي حققها أبو إسحاق الحويني. وأغلب الظن أن النسائي لم يخرج الحديث بهٰذا اللفظ، لأن طبعة البلوشي محققة عن ثلاث نسخ خطية عتيقة، وطبعة السنن محققة عن ست نسخ خطية. في حين ذكر الحويني أنه لم يرجع إلىٰ أي نسخة خطية، بل اعتمد علىٰ طبعة مصرية محشوة بالأخطاء، فالظاهر أن هٰذا اللفظ من أخطائها. فضلا أن سياق الحديث في طبعة الحويني يشعر بوجود خلل، إذ سيق السند معلقا علىٰ غير عادة النسائي، وكذلك فقد ذكر الشيخ الألباني: أن الحديث رواه جمع من الرواة بالسند نفسه، لكن باللفظ المشهور الذي في البخاري.

(3) الكامل في الضعفاء (4/ 262)، المجروحين: ابن حبان(2/ 47)، تاريخ بغداد(9/ 474)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/ 126)، المغني في الضعفاء(1/ 342)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال(4/ 118). لسان الميزان(4/ 499).

حاتم:« ليس بقوي الحديث»، وقال النسائي:«متروك الحديث»، وبيّن ابن حبان سبب تركه، فقال:«منكر الحديث جدا، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فلا أدري! كثرة الوهم في أخباره، منه أو من ابنه، علىٰ أن أكثر روايته ومدار حديثه يدور علىٰ ابنه، وابنه فاحش الخطأ، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه»[1]

إذا فورود حديث المنزلة في قصة ابنة حمزة رضي الله عنه لا يثبت عن النبي ﷺ للضعف الشديد في سنده، ومخالفة الرواية المشهورة الصحيحة.

المورد الخامس: يوم كان الصحابة في المسجد نائمين، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال :« جاءنا رسول الله ﷺ ونحن مضطجعين في المسجد، وفي يده عسيب رطب فضربنا، وقال: «**أترقدون في المسجد؟ إنه لا يرقد فيه أحد**». فأجفلنا[2]، وأجفل معنا علي بن أبي طالب. فقال رسول الله ﷺ: «**تعال يا علي؛ إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي. يا علي، ألا ترضىٰ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلا النبوة. والذي نفسي بيده إنك لتذودن عن حوضي يوم القيامة رجالا، كما يذاد البعير الضال عن الماء، بعصًا معك من عوسج. كأني أنظر إلىٰ مقامك من حوضي**»» وهٰذا الحديث **منكر جدا**، لم يروه إلا ابن عساكر[3]، بسند آفته:

۞ **حرام بن عثمان الأنصاري**: تابعي متروك مبتدع[4]؛ قال عنه الإمام مالك: «ليس بثقة»، وقال الإمام الشافعي ويحي بن معين:«الحديث عن حرام بن عثمان: حرام»، وقال الإمام أحمد:«لا يُروىٰ حديثه»، وقال أبو حاتم:«منكر الحديث، متروك الحديث»، وضرب أبو زرعة علىٰ حديثه وقال البخاري :«منكر الحديث»، وقال ابن عدي:« عامة حديثه مناكير»، وقال ابن

---

(1) الطبقات الكبرىٰ (5/ 495)،التاريخ الكبير(5/ 260)، الجرح والتعديل(5/ 217)، الكامل في الضعفاء (4/ 295)، ضعفاء العقيلي(2/ 324)، الضعفاء والمتروكين للنسائي(ص161)، المجروحين(2/ 52).

(2) أجفل: ذهب في الأرض مسرعا. انظر: لسان العرب (11/ 113)، مختار الصحاح (ص59).

(3) تاريخ مدينة دمشق(42/ 140).

(4) المغني في الضعفاء: الذهبي(1/ 152).

حبان :"كان غاليا في التشيع، منكر الحديث فيما يرويه، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل"[1].

وقد أورد الإمام الذهبي هٰذا الحديث في ترجمة حرام، بإسقاط لفظ حديث المنزلة، ثم قال:"وهٰذا الحديث منكر جدا"، وأقره الحافظ ابن حجر في اللسان[2]، وبذلك حكم عليه الشيخ الألباني[3].

المورد السادس : حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال:"سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعنده جماعة، فتذاكروا السابقين إلىٰ الإسلام. فقال عمر رضي الله عنه:" أما علي، سمعت رسول الله ﷺ يقول فيه ثلاث خصال، لوددت أن لي واحدة منهن، فكان أحب إلي مما طلعت عليه الشمس. كنت أنا وأبو عبيدة، وأبو بكر، وجماعة من الصحابة، إذ ضرب النبي ﷺ بيده علىٰ منكب علي، فقال له: « **يا علي، أنت أول المؤمنين إيمانا، وأول المسلمين إسلاما، وأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ.** »". **وأيضا لم يرو هٰذا الحديث إلا** ابن عساكر، قال: أخبرنا أبو غالب بن البنا، أنبأنا أبو الحسين بن الأبنوسي، أنبأنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن محارب بن عمرو الأنصاري الأوسي الإصطخري، أنبأنا أبو محمد عبد الله بن أذران الخياط، بشيراز سنة أربع وثلاثمائة، أنبأنا إبراهيم بن سعيد الجوهري وصي المأمون، حدثني أمير المؤمنين المأمون، حدثني أمير المؤمنين الرشيد، حدثني أمير المؤمنين المهدي، حدثني أمير المؤمنين المنصور، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن عباس، الحديث.

وهٰذا الحديث منكر بهٰذا السياق، وسنده مظلم، لا تقوم به حجة، لمّا يلي:

۞ **أبو محمد الإصطخري (ت384):** عبد الله بن محمد بن سعيد بن محارب الأنصاري، قال عنه الخطيب:"أكثر مما يروي عنهم، مجهولون لا يعرفون"، وسأل عنه شيخه الضميري،

---

(1) التاريخ الكبير(3/ 101)، الجرح والتعديل(3/ 282)، الكامل في الضعفاء (2/ 447)، ضعفاء العقيلي(1/ 321). المجروحين(1/ 269). الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(1/ 194).

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(2/ 210-211). لسان الميزان(2/ 8).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني(4937).

فقال:« أظنهم تكلموا فيه»[1].

۞ **أبو محمد عبد الله بن أذران الخياط**: مجهول، لا توجد له ترجمة في الكتب، فهو من شيوخ الإصطخري المجهولين.

۞ وكذلك: «ما بين والد المنصور - واسمه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس - وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، من الملوك العباسيين؛ لا يعرف حالهم في الرواية، مع ما عرف عن المأمون -واسمه عبد الله- من التجهم، والمناداة بخلق القرآن، وامتحان العلماء وتعذيبهم به»[2].

لذلك فهٰذا المورد السادس يتقلب بين الوضع وشدة الضعف، لا يعدوهما، وبذلك يتبين بكل وضوح أن حديث المنزلة لم يخاطب به النبي ﷺ عليا رضي الله عنه إلا عند الخروج لغزوة تبوك، كما رواه الأئمة في مسانيدهم وسننهم وصحاحهم.

---

(1) تاريخ بغداد(10/ 133).ميزان الاعتدال في نقد الرجال (4/ 190). لسان الميزان(4/ 584).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني (10/ 634).

خلاصة دراسة الحديث:

وخلاصة الكلام علىٰ حديث المنزلة: أنه من أحاديث الفضائل، التي من فائدتها، إثبات إيمان عليّ رضي الله عنه، ومكانته من النبي ﷺ، والرد علىٰ النواصب؛ الذين يسبّونه، أو يفسّقونه، أو يكفرونه، ويقولون فيه من جنس ما تقوله الرافضة في الثلاثة، فهٰذا الحديث «إنما خرج من النبي ﷺ في تفضيل علي، ومعرفة حقه، لا في الإمامة، لأنه ليس كل من وجب حقه وصار مفضّلا، استحق الإمامة»[1].

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (22/ 132).

المبحث الثاني: حديث الراية.

سنتّبع في دراسة هذا الحديث، المنهج نفسه الذي اتبعناه في الحديث السابق.

المطلب الأول : تخريج الحديث.

نص الحديث :قال رسول الله ﷺ يوم خيبر: « **لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلاً يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ** ». فبات النّاس، يدوكون[1] ليلتهم، أيهم يعطاها؟! فلمّا أصبح النّاس غَدَوا علىٰ رسول الله ﷺ، كلُّهم يرجو أن يُعطاها، فقال: « **أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِىٰ طَالِبٍ**». فقيل: هو يا رسول الله، يشتكي عينيه. فأرسلوا إليه،فأتي به، فبصق رسول الله ﷺ في عينيه، ودعا له، فبرأ، حتىٰ كأنْ لم يكنْ به وجع، فأعْطَاهُ الرايّة، فقال علي:« يا رسول الله، أقاتلهم حتىٰ يكونوا مثلنا؟»، فقال: « **انْفُذْ عَلَىٰ رِسْلِكَ حَتَّىٰ تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَىٰ الإِسْلاَمِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ، فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلاً وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرِ النَّعَمِ** ».

روىٰ الشيخان هذا الحديث عن ثلاثة من الصحابة، هم:سهل بن سعد[2]،وسلمة بن الأكوع[3]،وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم.[4]

---

(1) يدوكون: أي يخضون، ويموجون فيمن يدفعها إليه. يقال : وقع الناس في دَوكَة ودوكَة: أي في خوض واختلاط. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر:ابن الأثير (2/ 348).

(2) البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم علىٰ يديه رجل (3009). وفي باب دعاء النبي ﷺ إلىٰ الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله (2942). وفي كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (4210). وفي كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه (3701). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (6376).

(3) البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في لواء النبي ﷺ. وفي كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه (3702). وفي كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (4209). ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قَرَد وغيرها (4779). وفي كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (6377).

(4) مسلم:كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (6373).

المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.

وردت في بعض روايات الحديث خارج الصحيحين عدة زيادات مريبة، مما يستدعي تمحيصها، وبيان درجة صحتها، ونسبتها إلىٰ النبي ﷺ، ومن هذه الزيادات:

الزيادة الأولى في متن الحديث: وهي أن النبي ﷺ عقد اللواء أولا لأبي بكر فانهزم بالناس، ثم لعمر فانهزم بالناس، ثم قال: « لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ ...**الحديث**». وجاء ذلك بألفاظ عدة منها:(**أن رسول الله ﷺ دعا أبا بكر، فعقد له اللواء، ثم بعثه، فسار بالناس، فانهزم، حتىٰ إذا بلغ ورجع، دعا عمر، فعقد له لواء، فسار ثم رجع منهزما بالناس، فقال رسول الله ﷺ: « لأُعْطِيَنَّ الرّاية رَجُلا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ، يَفْتَحُ اللهُ لَهُ ، لَيْسَ بِفَرَّارٍ»،فأرسل إلىٰ علي ...**). وقد ذكرت بعض الروايات تأمير وانهزام أبي بكر ثم عمر رضي الله عنهما، واقتصرت أخرىٰ علىٰ أحدهما. وردت هذه الزيادة في عدد قليل جدا من طرق الحديث، إذا ما قورنت بباقي الطرق الكثيرة جدا، لذلك فهذه الزيادة تحمل ريبة تستدعي التحقّق منها، خاصة وهي تحمل تعريضا بالشيخين رضي الله عنهما؛ وقد ذُكرت هذه الزيادة تصريحا أو تلميحا في الأحاديث الآتية:

الحديث الأول: في بعض طرق حديث علي رضي الله عنه[1]، ومدار هذا الحديث علىٰ **عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ و ابنه محمد**، فقد رواه عبد الرحمن عن أبيه ابن أبي ليلىٰ عن علي رضي الله عنه، ورواه عن عبد الرحمن كل من عيسىٰ ابنه والمنهال بن عمرو والحكم بن عتيبة، ولم يروه عن هؤلاء إلا محمد بن عبد الرحمن، ثم انتشر عن هذا الأخير فرواه عنه كل من علي بن هشام، ووكيع، وعبيد الله بن موسىٰ، ثم إن ذكر الشيخين لم يأت إلا في حديث علي بن هشام، وطريقين من حديث عبيد الله بن موسىٰ، أما حديث وكيع فلم يأت فيه ذكر للشيخين.

۞فأما **عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ**(ت82)، فهو أبو عيسىٰ المدني، الأنصاري، الكوفي، من

---

(1) روىٰ حديثه بهذه الزيادة كل من:النسائي في الخصائص (14)، والسنن الكبرىٰ (8401)، والبزار في المسند (5140)، وابن أبي شيبة في المصنف (32743و38038)، والحاكم في المستدرك (4338)،والبيهقي في دلائل النبوة (1553).

كبار التابعين، وعالم الكوفة، ثقة مشهور[1].

۞وأما ابنه **محمد** القاضي (ت148)، فكان فقيها، مقرئا، مبرزا في الفقه، والإقراء، لكن تكلم الأئمة في حفظه للحديث، وضعفوه لسوء حفظه؛ قال عنه شعبة: «ما رأيت أسوأ من حفظه!»، وقال يحيىٰ القطان:« سيئ الحفظ جدا»، وقال أحمد:« سيء الحفظ، مضطرب الحديث»، وقال يحيىٰ بن معين:« ليس بذاك»، وقال فيه أبو زرعة:«ليس بأقوىٰ ما يكون»، وقال أبو حاتم:« محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء، فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال أبو أحمد الحاكم:« عامة أحاديثه مقلوبة»، وقال ابن حبان:« كان ردئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء علىٰ التوهم، ويحدث علىٰ الحسبان، فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك، تركه أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين»، وقال النسائي:«ليس بالقوي»، وقال الدارقطني:«ردئ الحفظ، كثير الوهم»،و لذلك خلص الحافظ أن قال فيه« صدوق سئ الحفظ جدا»[2].

ومثل هذا لا يحتج به، خاصة إذا انفرد كما في هذا الحديث المشهور، خاصة وقد انفرد به عن ثلاثة من الرواة الثقات المشهورين[3]،بل من الأئمة الكبار الذين لا يخفىٰ حديثهم كما هو حال

---

(1) تقريب التهذيب(3993)، سير أعلام النبلاء(4/ 262).

(2) الجرح والتعديل (7/ 322)، الكامل في الضعفاء (6/ 183)، ضعفاء العقيلي (4/ 98 -100)، المجروحين لابن حبان (2/ 243 -244)، الضعفاء للنسائي (ص214)، المغني في الضعفاء (2/ 603)، سير الأعلام (11/ 380- 385)، التقريب (6081).

(3) ذكر الطبراني في الأوسط (2286) طريقا آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، فقال: حدثنا أحمد بن محمد بن غياث المروزي، قال أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن السعدي المروزي، قال أخبرنا محمد بن يحيىٰ أبو يحيىٰ المعلم المروزي، قال أخبرنا هاشم بن مخلد، قال أخبرنا أيوب بن إبراهيم الثقفي، عن إبراهيم الصائغ، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، به. لكن لم يتعرض في هذه الطريق لذكر الشيخين، فلم أر في دراستها كبير فائدة فلم أذكرها.

الحكم بن عتيبة[1].

وقد ورد لهذا الحديث متابع من طريق نعيم بن حكيم، عن أبي مريم الثقفي، عن علي رضي الله عنه[2]، لكن قد تُكلم في كل من نعيم وأبي مريم:

۞فأما **نعيم بن حكيم** (ت148) فصدوق له أوهام كما قال ابن حجر، وقد وثّقه ابن معين، والعجلي، وابن حبان، في حين نقل الساجي عن ابن معين تضعيفه، وقال فيه النسائي:« ليس بالقوي»، وقال ابن سعد:«لم يكن بذاك»، وقال الأزدي:« أحاديثه مناكير»، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحا ولا تعديلا[3].

۞وأما **أبو مريم، وهو قيس أبو مريم**[4]الثقفي المدائني[5]: فمجهول، قال

---

(1) هو : الإمام الكبير الحافظ الفقيه، الحكم بن عتيبة، أبو عمر الكندي مولاهم، الكوفي شيخ الكوفة(ت113)، حدّث عن شريح القاضي وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ وخلق، وعنه: شعبة والاوزاعي ومسعر وآخرون. ثقت ثبت فقيه، ومجمع علىٰ إمامته وتقدمه؛ قال ابن عيينة:« ما كان بالكوفة مثل الحكم وحماد»، وقال العجلي:« ثقة ثبت في الحديث، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم النخعي، وكان صاحب سنة واتباع».

انظر: الثقات للعجلي (1/ 312)، طبقات الحفاظ(1/ 88)، سير أعلام النبلاء(1/ 312).

(2) أخرجه: الحاكم (4340)، وابن أبي شيبة(38049)، والبزار(770).

(3) الجرح والتعديل (8/ 462)، الطبقات الكبرىٰ (7/ 320)، الثقات للعجلي (2/ 315)، تاريخ بغداد (13/ 302)، ميزان الاعتدال(7/ 40)، المغني في الضعفاء (2/ 700)، تهذيب التهذيب (832)، التقريب (7165).

(4) ما وقع عند الحاكم :(نعيم بن حكيم عن أبي موسىٰ الحنفي) خطأ ؛ والصواب :(نعيم بن حكيم عن أبي مريم الثقفي)، كما عند ابن أبي شيبة، والبزار، وكما ذكر في ترجمة نعيم بن حكيم.

(5) وهذا هو الراجح، وليس أبا مريم الحنفي ولا أبا مريم الكوفي كما التبس علىٰ بعضهم، والجامع بينهم أنهم يروون عن علي رضي الله عنه، وهذا للأمور التالية:

أولا: قد ذكر ابن معين وغيره: أن أبا مريم هذا لم يرو عنه إلا نعيم بن حكيم، وزاد أبو حاتم أخاه عبد الملك بن حكيم . انظر: تاريخ ابن معين-رواية الدوري(4/ 217)، الجرح والتعديل(5/ 346).

أما أبو مريم الحنفي، فقد ذكر الإمام مسلم في الوحدان له (ص107): أن محمد بن سيرين قد تفرد بالرواية =

الدارقطني:«أبو مريم الثقفي عن عمار: مجهول، متروك»،وقال ابن حجر في التقريب:«أبو مريم الثقفي، اسمه: قيس المدائني، مجهول من الثانية»، وقد ذكره ابن حبان له في الثقات علىٰ عادته في توثيق المجاهيل، كما هو مشهور عند أهل العلم، وبقي أن الذهبي نقل عن النسائي أنه

=

عنه، وزاد أبو حاتم وأبو زرعة في الرواة عنه، ابنه عبد الله. انظر: الجرح والتعديل(2/ 280)، الثقات لابن حبان(4/ 34).

ثانيا: اسم أبي مريم الثقفي المدائني، هو: قيس . انظر: الجرح والتعديل(5/ 346)، واسم أبي مريم الحنفي، هو: إياس بن ضبيح بن المحرش . انظر: طبقات خليفة(ص200)،الجرح والتعديل (2/ 280)، الطبقات الكبرىٰ(7/ 91)،المؤتلف والمختلف للدارقطني(2/ 100).

واسم أبي مريم الكوفي، هو: عبد الله بن سنان . انظر: الإكمال لابن ماكولا(4/ 446).

ثالثا : قد قال غير واحد أن أبا مريم الحنفي من بني حنيفة من أهل اليمامة، وهو الذي قتل زيد بن الخطاب رضي الله عنه . انظر: طبقات خليفة(ص200)،الطبقات الكبرىٰ(7/ 91)، الإكمال لابن ماكولا(5/ 170-171)، أما الآخر فهو من ثقيف، فلا يستقيم أن يكونا واحد.

رابعا : ذكر أئمة الجرح والتعديل أن أبا مريم الثقفي من شيوخ نعيم بن حكيم في ترجمة هذا الأخير، ولم يذكروا أبا مريم الحنفي، وذكروا أن نعيم بن حكيم من الرواة عن أبي مريم الثقفي في ترجمة هذا الأخير، ولم يذكروا نعيم بن حكيم في الرواة عن أبي مريم الحنفي.

خامسا: جاء مصرحا به في رواية ابن أبي شيبة أنه الثقفي.

سادسا: قد فرق بين الثقفي والحنفي جمع من العلماء منهم: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وابن حبان، والدولابي، والدارقطني . انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد (3/ 144)، التاريخ الكبير (1/ 439 ، 7/ 151)، الجرح والتعديل(2/ 280 ،7/ 106)، الثقات (4/ 34، 5/ 314)، الكنىٰ والأسماء للدولابي(5/ 407)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص16،ص75)، التهذيب(8701).

وأما الإمام الذهبي فقد اختلف رأيه فيهما؛ ففي الكاشف يجعلهما شخصا واحدا، وفي الميزان ينقل القولين ولا يرجح، أما في التاريخ فيميل إلىٰ القول بأنهما اثنان. انظر: الميزان (7/ 426)، الكاشف (2/ 459)، تاريخ الإسلام (6/ 247- 249).

سابعا: أما أبو مريم الكوفي، فهو: راو ثالث، ذكر ابن ماكولا في الإكمال (4/ 446)، أن اسمه: عبد الله بن سنان أبو مريم الكوفي، يروي عن علي، وابن مسعود، وضرار بن الأزور، روىٰ عنه أبو حصين، والأعمش، وشمر بن عطية.

قال:«أبو مريم: قيس، الحنفي، ثقة»، لكن قال ابن حجر: «الذي يظهر لي: أن النسائي وهم في قوله: أن أبا مريم الحنفي يسمىٰ قيسا، والصواب أن الذي يسمىٰ قيسا، هو: أبو مريم الثقفي»، وذكر أن في نسخته من كتاب الكنىٰ للنسائي لا وجود لمثل هذا التوثيق، وقول الحافظ هو الصحيح كما تم تحقيقه في الهامش السابق[1].

إذا، فمتابعة نعيم بن حكيم، عن أبي مريم، عن علي رضي الله عنه، لا ترفع من شأن هذا الحديث لأن في سياقها مجهولا، لا يعلم حاله، وتفرد به من لا يحتمل ذلك منه.

وخلاصة القول في حديث علي رضي الله عنه أنه لا يثبت عنه، خاصة ما جاء فيه ذكر للشيخين، وهذا للأسباب الآتية:

– أن مدار الحديث علىٰ ابن أبي ليلىٰ، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وقد اتفق النقاد علىٰ ضعفه، وسوء حفظه، بل تركه بعضهم.

– أن محمد بن عبد الرحمن قد انفرد به عن ثلاثة من الرواة الثقات، الذين يبعد جدا أن يُتفرد عنهم، وأن لا يُحدّثوا به إلا محمدَ بن عبد الرحمن، وفيهم الحكم بن عتيبة وهو إمام مشتهرٌ حديثه.

– أن طرق حديث علي رضي الله عنه من جهة ابن أبي ليلىٰ بلغت تسعة طرق في الكتب التي وقفت عليها، ليس فيها إلا أربعة طرق ذكرت أنّ الشيخين انهزما بالناس؛ وهذا يدل علىٰ أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ قد اضطرب فيه، فيرويه مرة هكذا، ومرة هكذا لسوء حفظه، مما يزيد هذه الزيادة ضعفا إلىٰ ضعف.

– أما متابعة نعيم بن حكيم، عن أبي مريم الثقفي، لحديث ابن أبي ليلىٰ، فلا تزيل عنه صفة الضعف، والنكارة، لأن في سندها من لا يحتمل تفرده: نعيم بن حكيم ، ومن لا يُعلم: أبو مريم

---

(1) سؤالات البرقاني للدارقطني(ص75)،الثقات(5/ 314)، الميزان (7/ 426) تهذيب التهذيب (8701)، التقريب (8359).

الثقفي.

الحديث الثاني: حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه؛ وردت هذه الزيادة في جميع طرقه؛ ومدار هذا الحديث علىٰ عبد الله بن بريدة[1] عن أبيه، ورواه عنه كل من المسيب بن مسلم، وميمون أبو عبد الله البصري، والحسين بن واقد:

۞فأما **المسيب بن مسلم** فلم أعثر علىٰ ترجمة له بعد طول بحث.

۞وأما **ميمون أبو عبد الله البصري**، فتقدم كلام الأئمة فيه، وأنه ضعيف، أحاديثه مناكير.

۞وأما **الحسين بن واقد** (ت159): فهو المروزي، أبو عبد الله، قاضي مرو؛ قال عنه ابن سعد :"كان حسن الحديث" ، وقال أحمد :"لا بأس به"، وأثنىٰ عليه، وقال أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي :"ليس به بأس" ، وقال ابن معين :"ثقة"، وقال الذهبيّ في الضعفاء :"صدوق، استنكر أحمد بعض حديثه"، وقال ابن حجر :"ثقة، له أوهام"، فهو صدوق ثقة، إلا في حديثه عن عبد الله بن بريدة؛ قال الإمام أحمد في العلل:"ما أنكر حديث حسين بن واقد، وأبي المنيب، عن ابن بريدة"،بل جاء في رواية المروذي-كما في بحر الدم- عن أحمد قال عنه:" ليس بذاك"، وقال في رواية الميموني:" له أشياء مناكير" [2].

---

(1) عبد اللة بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي (ت115): قاضي مرو، من ثقات التابعين، روىٰ عن أبيه وابن عباس وابن عمر، وجمع من الصحابة، وحديثه عند الستة، وثقه ابن معين وأبو حاتم والناس، لكن ذكر الإمام أحمد أن في حديثه عن أبيه مناكير، ولمّا سئل عنه وعن أخيه سليمان، قال:" أما سليمان، فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله"،ثم سكت، ثم قال: كان وكيع يقول: "كانوا لسليمان بن بريدة، أحمد منهم لعبد الله بن بريدة"، وشكك في سماعه من أبيه، فقد سئل عن ذلك فقال:"ما أدري، عامة ما يروي عن بريدة عنه"، وجزم إبراهيم الحربي أنه لم يسمع من أبيه، والصحيح أنه سمع منه كما حققه الدكتور علي الصياح في تحقيقه لجزء من علل ابن أبي حاتم (2/ 89) . انظر: الجرح والتعديل (5/ 13)، الضعفاء للعقيلي (2/ 238)، الميزان (4/ 66)، تهذيب التهذيب (270)، التقريب (3227).

(2)العلل ومعرفة الرجال (1/ 301)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 354)،الجرح والتعديل (3/ 66)، الثقات لابن حبان (6/ 209)، الضعفاء للعقيلي (1/ 251)، المغني في الضعفاء (1/ 176)، التقريب(1358)، =

فتبيّن ممّا تقدّم أنّ الإمام أحمد بن حنبل يستنكر تفردات حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، وحديثنا من هذا القبيل، فإنه لم يروه عن بريدة بن الحصيب إلا ابنه عبد الله، ثم لم يروه عن عبد الله ممّن تقوم بهم الحجة إلا حسين بن واقد، فهو منكر.

الحديث الثالث: حديث **سلمة بن الأكوع** رضي الله عنه، وردت هذه الزيادة في حديثه من طريق محمد بن إسحاق، عن بريدة بن سفيان الأسلمي عنه.[1]

وآفة هذه الطريق، هي:

۞**بريدة بن سفيان الأسلمي**: قال عنه البخاري:« فيه نظر»، ومرة قال:« يتكلمون فيه» **وضعفه** الإمام أحمد وأبو حاتم، ولما سأل أحمد: **كيف حديثه؟ قال**:«**بلية**» وقال فيه الجوزجاني:« رديء المذهب»، يقصد تشيعه، وقال النسائي:« ليس بالقوي في الحديث»، وقال الآجري عن أبي داود:«لم يكن بذاك»، وذكر أنه كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه.وقال الدارقطني:«متروك»، هذا رغم أنه كما قال ابن عدي :« ليس له كبير رواية»، وخالف ابن حبان فذكره في الثقات وقال:«قيل إنّ له صحبة»، وهو وهم، فهو في عداد التابعين كما حققه الحافظ في الإصابة، وأجمل الكلام فيه في التقريب فقال:« ليس بالقوي، وفيه رفض »[2].فمثل هذا لا يقبل تفرده، خاصة والزيادة التي تفرد بها، فيها حط علىٰ الشيخين، وهو ممّا يقوي بدعته.

إذا فهذه الزيادة في حديث سلمة بن الأكوع من قبيل المنكر، للأمور الآتية:

- أنها من تفردات بريدة بن سفيان، وهو متروك، فلا وزن لتفرده.

=

الميزان (2/ 307)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ابن المبرَد الحنبلي(1/ 42).

(1) أخرجه: الطبراني في الكبير (6303)، والبيهقي في الدلائل (1551).

(2) التاريخ الكبير (2/ 141 ،4/ 96)، الجرح والتعديل (2/ 424)، أحوال الرجال (ص 125)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 61)،الثقات لابن حبان (4/ 81)،الضعفاء للعقيلي (1/ 164)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص66) ،الميزان (2/ 14)، التقريب(661)، الإصابة في معرفة الصحابة: ابن حجر (1/ 357).

– أن هذه الزيادة ممّا يقوي بدعة المُتَفِرد بها، وهذا يزيدها ضعفا.

– أن حديث سلمة بن الأكوع أخرجه الشيخان، وغيرهما، ولم يذكرا قصة بعث أبي بكر أو عمر رضي الله عنهما، خاصة في حديث الإمام مسلم، الذي ساق فيه سلمة بن الأكوع قصة طويلة بتفاصيل كثيرة، ولم يشر إلىٰ ما جاء في هذه الزيادة.

– أن حديث سلمة بن الأكوع قد رواه عنه بغير هذه الزيادة من التابعين الثقات الملازمين له، كل من ابنه إياس [1]،ومولاه يزيد بن أبي عبيد[2] وهما أدرىٰ وأحفظ لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

الحديث الرابع: حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما[3]، وسنده مسلسل بالعلل؛ فقد رواه الحاكم عن أبي بكر أحمد بن سلمان الفقيه، قال حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، قال حدثنا القاسم بن أبي شيبة، قال حدثنا يحيىٰ بن يعلىٰ، قال حدثنا معقل بن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر، به. وعلل هذا السند هي:

۞**يحيىٰ بن يعلىٰ** : القطواني أبو زكريا الكوفي الشيعي، متفق علىٰ ضعفه؛ فقد قال عنه يحيىٰ بن معين:« ليس بشيء»، وقال أبو حاتم:«كوفي، ليس بالقوي، ضعيف الحديث»، وقال البخاري:« مضطرب الحديث»، وقال الدارقطني:«لَيس بِالقَوِيِّ»، وقال ابن حجر: «واه»، وبيّن ابن حبان سبب تضعيفه فقال:«روىٰ عنه أبو نعيم ضرار بن صُرَد، يروي عن الثقات الأشياء

---

(1) إياس بن سلمة بن الأكوع(ت119): أبو سلمة المدني، يروىٰ عن أبيه. روىٰ عنه ابن أبي ذئب، وعكرمة بن عمار، وابنه محمد بن إياس، وجماعة. حديثه في الستة، ووثقه يحيىٰ بن معين والعجلي، والنسائي. انظر: الجرح والتعديل (2/ 279) الثقات لابن حبان (4/ 35)، ثقات العجلي (1/ 239)، سير أعلام النبلاء(5/ 244)،التهذيب (716)، التقريب(588)، وحديثه بغير الزيادة عند مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد (1807)، وأحمد (16538).

(2) يزيد بن أبي عبيد الحجازي أبو خالد الأسلمي الحجازي، مولىٰ سلمة بن الأكوع،(ت147) روىٰ عن مولاه، وهشام بن عروة. وروىٰ عنه يحيىٰ القطان، وأبو عاصم، وآخرون، خرّج حديثه الستة، وثقه ابن معين، وأبو داود، والعجلي، وابن سعد. انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 191)، الجرح والتعديل (9/ 280)، الثقات (5/ 535)، التهذيب (11/ 305)، التقريب (7754.

(3) أخرجه الحاكم في المستدرك (4341).

المقلوبات، فلست أدري، وقع ذلك في روايته منه، أو من أبي نعيم، لأن أبا نعيم ضرار بن صرد سيئ الحفظ كثير الخطأ، فلا يتهيأ إلزاق الجرح بأحدهما فيما رويا دون الآخر، ووجب التنكب عما رويا جملة، وترك الاحتجاج بهما علىٰ كل حال»[1].

۞**القاسم بن محمد بن أبي شيبة** العبسي أخو الحافظين: أبي بكر، وعثمان، وهو متروك هالك واه كما وصفه الذهبي في كتبه [2]، وضعفه أبو حاتم؛ فقال عن جبارة بن المغلس:«هو علىٰ يَدَيْ عَدْلٍ [3] مثل القاسم بن أبي شيبة»، وحدث عنه هو وأبو زرعة، ثم تركا حديثه، وقال النسائي :«ليس بثقة»، وذكره العقيلي و الدارقطني في الضعفاء، وضعفه ابن معين، ابن عدي، والعجلي، وقال الساجي:«متروك الحديث، يحدث بالمناكير»، وقال الخليلي:«ضعفوه، وتركوا حديثه»، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، ونقل عن الدارقطني أنه قال عنه :«يكذب»،وشذ ابن حبان فذكره في الثقات لكن قال :«يخطئ ويخالف»[4].

۞**معقل بن عبيد الله** (ت166): الجزري، العبسي، صدوق يخطئ كما قال ابن حجر، واحتج به مسلم، لكن فيه كلام، فقد وثقه علي بن المديني، وأحمد، وابن معين في رواية، وفي أخرىٰ ضعفه، وقال النسائي: «ليس بذاك القوي»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال :«وكان

---

(1) الجرح والتعديل (9/ 196)، التاريخ الصغير للبخاري (2/ 254) العلل للدارقطني (15/ 237)الكامل في الضعفاء (7/ 233)، ضعفاء العقيلي (4/ 435)، المجروحين (3/ 121)، المغني في الضعفاء (2/ 746). الإصابة لابن حجر (2/ 587).

(2) المغني في الضعفاء (2/ 521)، تلخيص المستدرك (4642، 4341)، العلو للعلي الغفار (ص 108).

(3) أي: ساقط تالف، قال ابن حجر في التهذيب (9/ 124):«وقوله (علىٰ يدي عدل)، معناه: قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه: عدل، فإذا دفع إليه من جنىٰ جناية جزموا بهلاكه غالبا، ذكره ابن قتيبة، وغيره، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب.». انظر: فتح المغيث(2/ 133 ،134)، مجمع الأمثال: الميداني (2/ 8) .

(4) الجرح والتعديل (2/ 550 ، 7/ 120)، الثقات (9/ 18)، ضعفاء العقيلي (3/ 481)، الكامل في الضعفاء (4/ 20)، السنن الكبرىٰ للنسائي (1/ 600)،الإرشاد للخليلي (2/ 575) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 16)، الميزان (5/ 460)، اللسان (6/ 382).

يخطئ، لم يفحش خطؤه فيستحق الترك»[1]. فمثل هذا لا تحتمل حاله التفرد، خاصة ورواية معقل بن عبيد الله، إنما هي عن أبي الزبير عن جابر وقد « كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة ، ويقول : يشبه حديثه حديث ابن لهيعة ، ومن أراد حقيقة الوقوف علىٰ ذلك، فلينظر إلىٰ أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عند ابن لهيعة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء»[2]

۞**التدليس** ؛ فإن أبا الزبير مدلّس ، وقد عنعنه.

إذا فحديث جابر هذا **لا يصح في نفسه ولا مقويا لغيره** للأسباب الآتية:

- للضعف الشديد في سنده كما سبق بيانه.

- للمخالفة؛ فقد روي حديث جابر رضي الله عنه في فتح خيبر من غير طريق أبي الزبير السابق بلفظ مغاير لم يُشر فيه إلىٰ الشيخين رضي الله عنهما ، وإنما جاء بلفظ :(لما كان يوم خيبر بعث رسول الله ﷺ **رجلا** فجبن فجاء محمد بن مسلمة فقال : يا رسول الله لم أر كاليوم قط، قتل محمود بن مسلمة،... ثم قال رسول الله ﷺ:« **لأبعثن غدا رجلا يحب الله و رسوله، و يحبانه، لا يولي الدبر، يفتح الله علىٰ يديه**»...).[3]، وروي من طريق فضيل بن عبد الوهاب[4] عن جعفر بن سليمان، عن الخليل بن مرة، عن عمرو بن دينار[5] عن جابر بن عبد الله. وهذه الرواية فيها

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (3/ 25)، الجرح والتعديل (8/ 286)، الثقات لابن حبان (7/ 492)، الكامل في الضعفاء(6/ 452)، الضعفاء للعقيلي (4/ 221)، الميزان (6/ 471)، سير أعلام النبلاء(7/ 318)، التقريب(6797).

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب(2/ 238).

(3) أخرجه الحاكم في المستدرك (4342)، والطبراني في الصغير (4342).

(4) فضيل بن عبد الوهاب بن إبراهيم الغطفاني أبو محمد القناد (2) السكري الكوفي، أصله من أصبهان، روىٰ عن حماد بن زيد وفضيل بن عياض، ووكيع، وعنه أبو داود، وابن أبي خيثمة والخلال،وهو ثقة؛ وثقه ابن معين، وأبو حاتم وابن حبان، والبزار. انظر: الجرح والتعديل (7/ 74)،التهذيب (538).

(5) عمرو بن دينار: المكي، أبو محمد، الأثرم، الجمحي مولاهم، ثقة ثبت (ت126)، سمع من ابن عباس ، وجابر، =

ضعف لضعف الخليل بن مرة، وكلام في تشيع جعفر[1]، لكنها أحسن حالا من رواية أبي الزبير عن جابر السابقة.

الحديث خامسا: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.[2] قال البزار: حدّثنا عباد بن يعقوب، قال: حدّثنا عبد الله بن بكير، قال: حدّثنا حكيم بن جبير، عن سعيد بن جبير، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما به. ثم قال البزار: «وهذا الحديث، لا نعلمه يروىٰ عن ابن عباس عن النبي ﷺ، إلاَّ من هذا الوجه بهذا الإسناد»، وقال الهيثمي: «رواه البزار، وفيه حكيم بن جبير، وهو متروك، ليس بشيء».[3]

۞**وحكيم بن جبير الأسدي الكوفي، كذلك،** فهو رافضي غال؛ تركه الأئمة كما تقدم في ترجمته.

۞**وفيه كذلك: عَبد الله بن بكير، الغنوي، الكوفي:** قال أبو حاتم: «كان من عتق الشيعة»، وقال الساجي: «من أهل الصدق، وليس بقوي» وذكر له ابن عدي مناكير[4]. لكن تابعه عبد الله بن حكيم بن جبير عن أبيه في رواية العقيلي.[5]

۞**وعبد الله بن حكيم الأسدي:** لا يختلف حاله كثيرا عن أبيه، فقد قال فيه العقيلي: «هو، وأبوه، من الغلاة في الرفض، وهما ضعيفان في الحديث»، ثم روىٰ له هذا الحديث، دليلا علىٰ

=

وابن عمر وجمع من الصحابة رضي الله عنهم، كان من أعلام التابعين وأوعية العلم والاجتهاد، أطبق الناس علىٰ إمامته وجلالته. انظر: سير أعلام النبلاء (5/ 300)، التقريب (5024).

(1) ابحث عنهما في فهرس الرواة المتكلم عليهم.

(2) أخرجه البزار في مسنده (5140).

(3) مجمع الزوائد(14717).

(4) الكامل في الضعفاء (4/ 250)، المغني في الضعفاء (1/ 333)،الميزان (4/ 70)، لسان الميزان (4/ 443).

(5) الضعفاء الكبير (2/ 243).

ضعفه [1].

۞وفي إسناد البزار أيضا: **عباد بن يعقوب الأسدي الرَّوَاجِنِيُّ**، الكوفي: وكان من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، وستأتي ترجمته.

إذا فحديث ابن عباس رضي الله عنهما هذا في غاية الضعف بل هو شبه موضوع كما وصفه الذهبي.[2]

الحديث السادس: حديث ابن أبي ليلىٰ رضي الله عنه، حدّث به علي بن هاشم، عن عبد الملك بن أبي سليمان[3]، عن أبي فروة[4]، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن أبيه؛ رواه الآجري من طريق عباد بن يعقوب عن علي بن هاشم به، وذكر فيه قصة انهزام عمر بن الخطاب رضي الله عنه،[5] ورواه الطبراني من طريق ضِرَار بن صُرَد عن علي بن هاشم به، ولم يذكر فيه تلك القصة.[6]

وكلا الطريقين لا يصح الاحتجاج بهما لحال الرواة الآتي ذكرهم؛

۞ **ضِرار بن صُرَد أبو نعيم**، وهو شيعي متروك الحديث، ترجمت له في موضع آخر.

۞**عباد بن يعقوب، الأسدي الرَّوَاجِنِيُّ**، أبو سعيد، الكوفي (ت250): رافضي غال، ومشاه

---

(1) الضعفاء للعقيلي (2/ 243)، الميزان (4/ 86)، المغني في الضعفاء (1/ 335)، لسان الميزان (4/ 466)، وقد ساق الحافظ ابن حجر في ترجمته أقوالا لابن أبي حاتم، وأبي زرعة، وأبي أحمد الحاكم، والحاكم، والصحيح أنها في عبد الله بن حكيم الداهري، لا في الأسدي هذا.

(2) ميزان الاعتدال(4/ 86).

(3) عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العَرزَمي(ت145): أحد الثقات المشهورين، الذين وثقهم الأئمة، روىٰ عن أنس بن مالك، وعطاء، وسعيد بن جبير، وغيرهم، وروىٰ عنه الثوري، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وابن المبارك في آخرين، وكان يلقب بالميزان لحفظه، وتكلم فيه شعبة لتفرده بحديث منكر عن عطاء. انظر: الجرح والتعديل (5/ 366)، السير (6/ 107)، الميزان(4/ 400)، التقريب (4184).

(4) هو عروة بن الحارث، أبو فروة، الهمداني الكوفي، أبو فروة الأكبر، وقد يكون الأصغر: مسلم بن سالم أبو فروة الجهني الكوفي، وكلاهما رويا عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وكلاهما ثقة من رجال الصحيحين . انظر: الكاشف للذهبي(2/ 18 و2/ 259)، التهذيب(231 و 349).

(5) الشريعة(1494).

(6) المعجم الأوسط (5789)، والكبير (6421).

بعضهم لصدق لهجته، قال ابن حبان:« كان داعية إلىٰ الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك»، وكان ابن خزيمة يقول:« حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه: عبّاد»، وقال ابن عدي:« معروف في أهل الكوفة، وفيه غلو، فيما فيه من التشيع، وروىٰ أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم»،وقال الدارقطني: «صدوق» ، وروي أنه كان يشتم السلف، وذكرت عنه حكايات تدل علىٰ رفضه، وغلوه، حتىٰ قال الذهبي في السير :«وما أدري، كيف تسمَّحوا في الأخذ عمَّن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه». يقصد الذهبي رواية البخاري وغيره عنه، لكن البخاري روىٰ له حديثا واحدا مقرونا بغيره، لا مدخل له في بدعته[1]، وقال عنه الذهبي:«من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث»، وقال ابن حجر: «صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال يستحق الترك»،فاتفقوا علىٰ أنه من رؤوس البدع الدعاة، وقال بعضهم بصدق لهجته، ومن كانت هذه حاله فلا يقبل منه ما يقوي به بدعته، وحديثنا من هذا القبيل، فلا يقبل منه[2].

۞**علي بن هاشم بن البَرِيد** (ت181) : شيعي صدوق، وثقه الجمهور، لكن له مناكير؛ قال ابن معين، ويعقوب السدوسي، وعلي بن المديني، والعجلي:« ثقة»، وفي رواية له قال :«كان صدوقا، وكان ضعيفا» [3]، وقال أحمد والنسائي:« ليس به بأس»، وقال أبو زرعة:« صدوق»، و قال أبو حاتم:« كان يتشيع، يكتب حديثه»، وقال ابن سعد:« صالح الحديث، صدوق»، وقال أبو داود:« ثبت يتشيع»، وقال ابن نمير:«كان مفرطا في التشيع، منكر الحديث»، وأما البخاري

---

(1) وهو حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجلا سأل النبي ﷺ: أيّ الأعمال أفضل؟ قال: « **الصَّلاَة لوَقتهَا، وَبرّ الوَالدَين، ثمَّ الجهَاد في سَبيل الله** »(7096).

(2) الجرح والتعديل (6/ 88)، الكامل في الضعفاء (4/ 348)، المجروحين (2/ 172)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 253)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 77)، المغني في الضعفاء (1/ 328)، الميزان (4/ 44)، السير (22/ 149 -150)، تقريب التهذيب (3153)، تهذيب التهذيب (183).

(3) هكذا في علله المطبوع (ص73) من رواية أبو الحسن بن البراء، لكن الذي رواه ابن أبي حاتم عنه من طريق الراوي نفسه، أنه قال: صدوق، ولم يزد، والله أعلم

والجوزجاني فقالا عنه: «هو، وأبوه، غاليان في سوء مذهبهما»[1]، وقال ابن عدي: «يروي في فضائل علي أشياء، لا يرويها غيره، بأسانيد مختلفة، وقد حدّث عنه جماعة من الأئمة، وهو إن شاء الله صدوق»، أما ابن حبان فقال عنه في المجروحين:«كان غاليا في التشيع ممّن يروي المناكير عن المشاهير حتىٰ كثر ذلك في رواياته مع ما يقلب من الأسانيد.» [2]، ومع ذلك فقد ذكره أيضا في الثقات.ومن هذه الأقوال نخلص إلىٰ أنه شيعي غال، محله الصدق، لكن قد يروي المناكير، فلا يحتج بما انفرد به، خاصة فيما أيّد بدعته كما هو مقرر.

خلاصة الحكم على الزيادة

وخلاصة القول في هذه الزيادة، هي أن ذكر الشيخين رضي الله عنهما في حديث الرّاية غير محفوظ، بل هو أقرب إلىٰ الوضع والكذب، رغم ورود ذلك في مسند ستة من الصحابة ؛ وهذا للأمور الآتية:

- أنّ أسانيد الطرق، التي ذكرت قصة انهزام الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كلها معلولة لا تقوم بها حجة.
- أنّ من الصحابة من ذكر قصة فتح خيبر بالتفصيل، حتىٰ ذكروا شِعْر فارس خيبر **مرحب اليهودي**، فكيف لا يذكرون قصة انهزام أبي بكر رضي الله عنه بالناس، ثم انهزام عمر رضي الله عنه.
- أمر آخر، أنّ الذين ذكروا قصة انهزام الشيخين رضي الله عنهما، جعلوها سببا لورود حديث الراية، لكن الذي جاء بالأسانيد الصحيحة الناصعة، أن سبب ورود الحديث، هو ما أخرجه الإمام

---

(1) وعلق الذهبي علىٰ قول البخاري بقوله في الميزان (5/ 194): « ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيرا، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم علىٰ بدعهم يلزمون الصدق »، أما عن الإمام مسلم فقد روىٰ له الصحيح، لكن مقرونا بغيره، رقم3642،و5760.

(2) العلل علي بن المديني (ص 73)، العلل ومعرفة الرجال (2/ 489)، الجرح والتعديل (6/ 207)، الطبقات الكبرىٰ (6/ 392)، أحوال الرجال (ص 73)، المجروحين (2/ 110)، الثقات لابن حبان (7/ 213)، الثقات للعجلي (2/ 158)، الكامل في الضعفاء (5/ 183)، الضعفاء للعقيلي (3/ 255)، المغني في الضعفاء (2/ 456)، الميزان (5/ 194)، التقريب (4810).

مسلم (1807) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، أن عمه عامر بن سنان رضي الله عنه، خرج إلىٰ مَرْحب اليهودي مبارزا، فأصيب، وعلىٰ إثر ذلك قال النبي ﷺ « **لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلاً يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ** »

وهذا وجه آخر يقوي الحكم علىٰ هذه الزيادة بالكذب: أنه قد جاء في بعض الطرق الصحيحة للحديث، أن الصحابة تشرّفوا أن يعطيهم النبي ﷺ الرّاية، لمّا قال مقولته تلك، وكان فيمن ذُكر أنه تَشَرَّفَ لذلك مُصرحًا به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حتىٰ جاء في بعض الطرق أنه قال : (**ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، فتساورت لها رجاء أن أدعىٰ**)[1]. فإذا كان عمر قد أخذ الرّاية وقد انهزم بالناس، فمن غير المعقول أن يُحدِّث نفسه مرة أخرىٰ بالإمارة وقد كانت عنده ولم يغن شيئا علىٰ زعم الشيعة، والظاهر أن النبي ﷺ قال ما قال لمّا قُتل عامر-أو لمّا قُتل محمود بن مسلمة علىٰ اختلاف بين الرواة في ذلك-، فكأنه قال: لأعطين الرّاية غدا رجلا آخر غير الأول يفتح الله علىٰ يديه.

وهذا الذي توصلت إليه قد صرح به غير واحد من الأئمة منهم:

- **الإمام العقيلي**؛ حيث قال عنها:« وقد روىٰ سعد بن أبىٰ وقاص ، وسلمة بن الأكوع ، وغيرهما أن النبي ﷺ دفع إلىٰ علي رضوان الله عليه الرّاية يوم خيبر، وأما قصة أبي بكر وعمر رضي الله تعالىٰ عنهما فليست بمحفوظة»[2].

- **شيخ الإسلام ابن تيمية**؛ إذ قال في ذلك:«و لم تكن الرّاية قبل ذلك لأبي بكر، ولا لعمر، ولا قربها واحد منهما، بل هذا من الأكاذيب، و لهذا قال عمر:(فمَا أَحْبَبْت الْإِمَارَةَ إلَّا

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2405)، وأحمد في المسند (8990)، و فضائل الصحابة (1030، 1044، 1056، 1122)، وابن حبان في صحيحه (6934)، والطيالسي في مسنده (2441)، والنسائي الكبرىٰ (: 8405، 8406، 8603)، وعبد الرزاق في مصنفه (36882).

(2) ضعفاء العقيلي(2/ 243).

يَوْمئِذٍ»»[1]. وقال في موضع آخر:« وكذلك قوله « **لأُعْطِيَنَّ الرّايـة**،... إلَخْ»، هو أصح حديث يروىٰ في فضله، وزاد بعض الكذَّابين: أنه أخذها أبو بكر، وعمر فهربا، وفي الصحيح: أن عمر قال: (مَا أَحْبَبْت الْإِمَارَةَ إلَّا يَوْمئِذٍ)»[2].

- **الحافظ ابن كثير**؛ حيث قال- بعد أن ساق بعض الروايات التي فيها ذكر انهزام الشيخين- :«وفي سياقه غرابة ونكارة، وفي إسناده من هو متهم بالتشيع»[3].

الزيادة الثانية في متن الحديث: وهي قول النبي ﷺ: «**لأبعثن رجلاً، لا يخزيه الله أبدًا**»، وهذه الزيادة لم ترد إلاّ في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو حديث طويل عَدَّدَ فيه ابن عباس فضائل علي رضي الله عنه، وهو الحديث نفسه الذي وردت فيه زيادة: «**إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ، إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي**» في حديث المنزلة، وقد سبق الكلام علىٰ الحديث الذي تضمنها في دراسة حديث المنزلة(ص86)، حيث أوصلنا البحث إلىٰ عدم ثبوتها، فكذلك يكون الحكم علىٰ هذه الزيادة.

الزيادة الثالثة في متن الحديث: وهي قول الحسن بن علي رضي الله عنهما: «**فقاتل جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره**»، يقصد أباه، ولهذا الأثر حكم الرفع.

وهذه الزيادة يمكن النظر إليها من وجهين:

الوجه الأول: ورودها مستقلة عن حديث الرّاية بلفظ: خطب الحسن بن علي رضي الله عنه النّاسَ حين قتل أبوه فقال:(**يا أيها الناس، لقد فارقكم أمس، رجل ما سبقه ولا يدركه الآخرون، لقد كان رسول الله ﷺ يبعث المبعث فيعطيه الراية، فما يرجع حتىٰ يفتح الله عليه، جبريل عن يمينه، وميكائيل عن شماله، ما ترك بيضاء، ولا صفراء إلا سبعة مئة درهم، فضلت من عطائه،**

---

(1) منهاج السنة النبوية(7/ 366).

(2) مجموع الفتاوىٰ(4/ 416).

(3) البداية والنهاية(4/ 213).

أراد أن يشتري بها خادما).[1] وهذا الحديث روي بطرق مختلفة عن الحسن بن علي ﷺ، ولا يسلم طريق منها من طعن، لكن قد ترتقي إلىٰ درجة الحسن بمجموعها كما قال الشيخ الألباني[2]، لكن قد وردت في هذه الطرق بعض الزيادات الشاذة والمنكرة، والتي تحتاج إلىٰ مزيد من الفحص والدراسة، ومنها حديث المستدرك وسيأتي معنا في الباب المقبل إن شاء الله تعالىٰ (ص391).

الوجه الثاني: ورودها متصلة بحديث الرّاية بلفظ:(خرج إلينا الحسن بن علي ﷺ، وعليه عمامة سوداء، فقال: **لقد كان فيكم بالأمس رجل، ما سبقه الأولون، ولا يدركه الآخرون، وإن رسول الله ﷺ، قال: «لأعطين الرّاية غدا رجلا، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»، فتقاتل جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، ثم لا تُرد -يعني رايته- حتىٰ يفتح الله عليه. ما ترك دينارا، ولا درهما، إلا سبعمائة درهم، أخذها من عطائه، كان أراد أن يبتاع بها خادما لأهله**»[3]، قال النسائي: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال أخبرنا النَّضْر بن شُمَيْل، قال حدثنا يونس، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يَريم، قال خرج إلينا الحسن بن علي...فذكره.

وهذا اللفظ تفرد به يونس وهو ابن أبي إسحاق السبيعي عن أبيه، وقد رواه كثير من أصحاب أبي إسحاق السبيعي باللفظ الأول، أي دون أن يقرن بحديث الرّاية، ومنهم : إسماعيل بن أبي خالد[4]، وشريك[1] وعَمْرو بن ثابت[2]، و يزيد بن عطاء، وعلي بن عابس، والأجلح، و يزيد

---

(1) رواه كل من: ابن حبان في صحيحه (6936)، وأحمد في المسند (1719، 1720)، والفضائل (1013)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1763)، وفي الحلية (1/ 65)، والحاكم في المستدرك (4802)، وأبو يعلىٰ في المسند (6757، 6758)، البزار في المسند (1339، 1340، 1341)، والطبراني في الكبير (2717، 2718، 2719، 2722، 2724، 2725)، والأوسط (2155، 8469)، وابن سعد في الطبقات (3/ 38)، وابن أبىٰ شيبة في مصنفه (32757، 32768).

(2) السلسلة الصحيحة (2496).

(3) لم يخرجه بهذا اللفظ إلا النسائي في الكبرىٰ (8408)، وعنه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص78).

(4) أخرجه: أبو نعيم في معرفة الصحابة (1763)، وابن حبان في صحيحه(6936)، والطبراني في الكبير(2719)، =

بن أبي أنيسة[3].

وتفرد به عن يونس: النضر بن شميل، وعنه إسحاق بن إبراهيم؛

۞فأما **النَّضر بن شميل**، أبو الحسن المازني البصري النحوي، فثقة، ثبت، إمام[4].

۞وأما **إسحاق بن إبراهيم** (ت238)، فهو أبو يعقوب، ابن راهويه الإمام الكبير، شيخ المشرق، سيد الحفاظ[5].

۞**ويونس بن أبىٰ إسحاق** السبيعي الهمداني ، أبو إسرائيل (ت159)، من صغار التابعين، وهو صدوق فيه لين، خاصة روايته عن أبيه، وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، لكن قال فيه أحمد: "حديثه، حديث مضطرب" ، ولينه، وفي رواية أخرىٰ، قال:"حديثه، فيه زيادة علىٰ حديث الناس"، وروىٰ العقيلي عنه أنه ضعَّف حديث يونس عن أبيه، وقال:" حديث إسرائيل أحب إلي منه" ، وذكر أبو زرعة في سؤالات البرذعي ، أنه سمع من أبيه بعد الاختلاط، فهو سبب ضعفه فيه، وقال عبد الرحمن بن مهدي والنسائي:" لم يكن به بأس" ، وقال يحيىٰ بن سعيد :"كانت فيه غفلة" ، وقال أبو حاتم:" كان صدوقا إلا أنه لا يحتج بحديثه"، أي إذا انفرد، لذلك كله قال فيه ابن حجر:" صدوق يهم قليلا"[6]، قلت: وهو ضعيف في حديثه عن أبيه خاصة، كما قال الإمام أحمد وأبو زرعة، وحديثنا من روايته عن أبيه التي خالف فيها الجماعة،

=

وابن سعد في الطبقات(3/ 38).

(1) أخرجه: أحمد في المسند(1719)، والطبراني في الكبير(2718).

(2) أخرجه: البزار في المسند(1339).

(3) أخرج أحاديثهم: الطبراني في الكبير علىٰ ترتيب أرقام الأحاديث التالية: 2717، 2724، 2725، 2722.

(4) الجرح والتعديل (8/ 477)، سير أعلام النبلاء (17/ 342)، التقريب (7135).

(5) الجرح والتعديل (2/ 209)، سير أعلام النبلاء (21/ 425)، التقريب (332).

(6) العلل ومعرفة الرجال (2/ 519)، تاريخ ابن معين- رواية الدارمي (ص 60)، الجرح والتعديل (9/ 243)، سؤالات البرذعي (ص 346)، الثقات لابن حبان (7/ 650) ، الثقات للعجلي (2/ 377)، الكامل في الضعفاء (7/ 178)، الضعفاء للعقيلي (4/ 457)، المغني في الضعفاء (2/ 766)، الميزان(7/ 318)، التقريب(7899)

فيغلب على الظن أن الخطأ والوهم قد صدر منه إذ جمع بين حديث الرّاية وخطبة الحسن في لفظ واحد، ولعل الأمر يتحمله أبوه أبو إسحاق السبيعي وهو عمرو بن عبد الله، من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسي، ولم يختلط[1].

وخلاصة الأمر أن حديث الرّاية بالزيادة السابقة لا يثبت عن النبي ﷺ.

(1) ميزان الاعتدال(5/ 326).

المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

يعتبر حديث الرّاية هذا من أهم الأحاديث التي اعتمد عليها الشيعة الإمامية للقول بإمامة علي ﷺ بعد النبي ﷺ مباشرة[1]، ويتضح ذلك من خلال وجوه الاستدلال التالية:

الوجه الأول: قالوا: إن وصف النبي ﷺ لعلي ﷺ بهذا الوصف: «**يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**»، يدل علىٰ انتفائه عن غيره، وهو يدل علىٰ أفضليته، فيكون هو الإمام[2].

قالوا :«وكما انتفىٰ عمن تقدم[3] فتح الحصن علىٰ أيديهم، والكر الذي لا فرار معه، كذلك يجب أن ينتفي سائر ما أثبت له صلىٰ الله عليه وآله، لأن الكل خرج مخرجا واحدا وورد علىٰ طريقة واحدة» [4].

الوجه الثاني: قالوا : إنّ كل شيء دل علىٰ التفضيل والتعظيم، فهو دال علىٰ استحقاق أعلىٰ الرتب والمنازل، وإن أولىٰ الناس بالإمامة من كان أفضلهم، وأحقهم بأعلىٰ منازل التبجيل والتعظيم[5].

الوجه الثالث: وقالوا: إن صورة الحال، تدل علىٰ تقديم وتفضيل علي ﷺ علىٰ باقي الصحابة، خاصة الشيخين أبي بكر وعمر ﷺ ، لما ورد من انهزامهما.فهذا القول لعلي ﷺ يدل علىٰ أن ما وصفه به ﷺ مفقود فيمن تقدم ، فيكون أفضل منهما، ويلزم أن يكون أفضل من جميع الصحابة، والأفضل يجب أن يكون إماما[6].

---

(1) الشافي في الإمامة : الشريف المرتضىٰ(3/ 88)، منهاج الكرامة : ابن مطهر الحلي(ص152 -153)، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار: السيد علي الحسيني الميلاني(14/ 361).

(2) منهاج الكرامة : ابن مطهر الحلي(ص152).

(3) يقصدون بذلك قصة انهزام أبي بكر وعمر ﷺ.

(4) الشافي في الإمامة : الشريف المرتضىٰ(3/ 88)

(5) المصدر نفسه(3/ 86).

(6) نفحات الأزهار: السيد علي الحسيني الميلاني(14/ 361).

قال شيخهم المفيد:« ولم يرد خبر، ولا جاء أثر، بأنه صلىٰ الله عليه وآله وصف أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان، بمثل ذلك في حال من الأحوال، بل مجئ هذا الخبر، بوصف أمير المؤمنين عليه السلام بذلك، عقيب ما كان من أبي بكر، وعمر، في ذلك اليوم من الانهزام، واتباعه بوصف الكرار دون الفرار، موجب لسلب الرجلين معنىٰ هذه المدحة، كما سلبهما مدحة الكر، وألزمهما ذم الفرار»[1].

وأما عن دفع الراية لهما-أي الشيخين- ابتداءً، فادّعىٰ علامتهم الحلي أنه لِقَصد إظهار فضل علي، والحط من منزلتها[2].

الوجه الرابع:وقالوا : إنه لو لم يفد هذا القول إلا المحبة، التي هي حاصلة للجماعة، وموجودة فيهم، لما تصدّوا لدفع الرّاية، وتشوقوا إلىٰ دعائهم إليها، ولا غبط أمير المؤمنين عليه السلام بها، ولا مدحته الشعراء، ولا افتخرت له بذلك المقام، وفي مجموع القصة وتفصيلها ما يكاد يضطر إلىٰ غاية التفضيل، ونهاية التقديم[3].

الوجه الخامس:وقالوا: إنه ممّا يؤيد أهمية هذا الخبر عندهم أن علياً رضي الله عنه احتج به في بيان حقه بالخلافة[4].

---

(1) الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين (ص133).

(2) نهج الحق وكشف الصدق: للحلي(ص325).

(3) الشافي في الإمامة : الشريف المرتضىٰ(3/ 89)

(4) كتاب سليم بن قيس الهلالي (ص195)

المطلب الثالث: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.

تناول علماء أهل السنة الكلام علىٰ حديث الرّاية ، والرد علىٰ شبهات الشيعة الإمامية حوله، وبيَّنوا أن الحديث لا متعلق لهم فيه في إثبات شيء من عقائدهم الباطلة كالإمامة والطعن في الصحابة، وذلك من خلال الوجوه التالية:

أولا: لا شكَّ في صحة هذا الحديث فقد رواه أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد بأسانيد صحيحة عن جماعة من الصحابة كما مر. بل هو من أصح الأحاديث التي تروىٰ في فضل علي رضي الله عنه، ففيه أقوىٰ ردٍّ علىٰ النَّاصبة الواقعين في عليٍ رضي الله عنه، والخوارج الذين كفروه.[1]

ثانيا: قوله ﷺ « **يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**» ليس من خصائص علي رضي الله عنه فإن الله ورسوله **يحبان** كلَ مؤمن تقي ، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، بل هذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل[2]، وذلك ثابت لكثير من الصحابة رضي الله عنهم [3] والمؤمنين عامة، وهذه بعض النصوص الدالة علىٰ ذلك:

- عَنْ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رجلا علىٰ عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله، وكان يلقب حِماراً، وكان يضحك رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب ، فإتي به يوما، فأمر به فجلد. فقال رجل من القوم:«اللهم الْعَنْهُ ما أكثر ما يؤتىٰ به». فقال النبي ﷺ:« **لا تَلْعَنُوهُ فَوَ اللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ** »[4]

- وعن ابن عمر رضي الله عنهما، بعث رسول الله ﷺ بعثا، وأمَّر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمرته، فقام رسول الله ﷺ، فقال « **إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمْرَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ،**

---

(1) منهاج السنة النبوية (5/ 44) .

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (4/ 116).

(3) الإمامة والرد علىٰ الرافضة: أبو نعيم(ص225)

(4) البخاري: الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة(6780).

وَأَيْمُ اللهِ، إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمْرَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَإِنَّ هَذَا لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ »[1].

- وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه علىٰ جيش ذات السَّلَاسِلِ، قال: فأتيته، فقلت: أيّ النّاس أحب إليك؟ قال: « عَائِشَةُ »، قلت: من الرجال؟ قَالَ: « أَبُوهَا ». قلت: ثم من؟ قال: « عُمَرُ »، فَعَدَّ رجالاً.[2] ولا شك أن من يحبه رسول الله ﷺ يحبه الله تعالىٰ .

- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ [المائدة:54]، قال الحسن البصري: "هي والله، لأبي بكر وأصحابه"[3]،لأنهم الذين قاتلوا المرتدين بعد وفاة النبي ﷺ .

- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ﴾ [التوبة:108]. و هذه الآية نزلت في أهل قباء بنص الحديث[4] . فأخبر الله تعالىٰ أنه يحبهم، ولا شك في حب النبي ﷺ لهم، فهم ممن يحبهم الله ورسوله ﷺ.

- وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [البقرة:195]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة:122]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة:4، 7 ، آل عمران:76]، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران:146]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران:195]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ [المائدة:42، الحجرات:9، الممتحنة:8]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ

---

(1) البخاري: فضائل الصحابة، باب مناقب زيد بن حارثة (3730). مسلم: فضائل الصحابة (2426).

(2)البخاري : فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذا خليلا،(3662)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة،(2384).

(3) تفسير الطبري (10/ 411)

(4) أخرجه أبو داود: الطهارة، باب في الاستنجَاء بالمَاء، :(44). وابن ماجه: الطهارة وسننها، باب الاستنجاء بالماء(355-357)، والترمذي: تفسير القرآن، باب سورة التوبة،(3100) وغيرهم. وصححه الألباني في الإرواء(45).

ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾ [الصف:4]. فالله تعالىٰ يحب بنص هذه الآيات من اتصف بتلك الصفات من المؤمنين.

ثالثا: أما قولهم بأن وصف علي ﷺ، بهذا الوصف يدل علىٰ انتفائه عن غيره، فباطل لوجوه كثيرة منها:

1 – أن النبي ﷺ، قال :« **لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرّاية غَدًا رَجُلاً يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ** »، فمجموع هذه المعاني هو الذي اختص به علي ﷺ؛ و هو أن ذلك الفتح كان علىٰ يديه، مع حبه لله ورسوله، وحب الله ورسوله له.

2 – وحتىٰ إذا سلمنا أن إثبات تلك الصفات لعلي ﷺ يلزم منه انتفاؤها عن غيره، فإن نفي المجموع، لا يجب أن يكون بنفي كل جزء منه[1]،فأما انتفاء جميع تلك الصفات فلا دلالة في اللفظ عليه، بل يكفي انتفاء بعض أجزائه، فالجزء المنفي عن غيره هنا هو قوله ﷺ: « **يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ** ».

3 – أن مثل هذا التعبير لا يوجب التخصيص لا لغة ولا عرفا ، كما لو قيل: لأعطين هذا المال رجلا فقيرا، أو رجلا صالحا، أو: لأعطين هذه الراية رجلا شجاعا، و نحو ذلك، لم يكن في هذه الألفاظ ما يوجب أن تلك الصفة لا توجد إلا في واحد، بل هذا يدل علىٰ أن ذلك الواحد موصوف بذلك، وكذلك لو نذر شخص أن يتصدق بدنانير علىٰ طالب علم، فأعطىٰ هذا المنذور لواحد، لم يلزم أن يكون غيره ليس كذلك [2].

4 – لا يقول عاقل أنّ عليا ﷺ مختص بهذا الوصف دون غيره من الصحابة، أي أنه يحب الله ورسوله وحده، والله ورسوله يحبان علي ﷺ وحده، ولا يشاركه أحد من الصحابة في ذلك، وهل يعني ذلك أن سلمان وأبا ذر والمقداد [3] لا يحبون اللهَ ورسولَه، ولا يحبهم اللهُ

---

(1) المواقف: الإيجي (3/ 626).

(2) منهاج السنة النبوية: ابن تيمية (7/ 367 – 368)

(3) ذكرت هؤلاء الصحابة بالتحديد، لأنهم الذين استثنتهم الشيعة الإمامية من القول بردة الصحابة والعياذ بالله كما =

ورسولُه.

رابعا: أما عن فائدة وسبب التنصيص علىٰ المحبة، والمحبوبية في حق علي ﷺ، مع وجودهما في غيره، فهي:

- أن في ذلك الشهادة لعلي ﷺ بعينه بالإيمان، ظاهرا وباطنا، كما شهد لأعيان العشرة بالجنة، وفي ذلك فضيلة كبيرة للمعيَّن.

- أراد النبي ﷺ بذلك وجود حقيقة المحبة في علي ﷺ، وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة[1].

- أن في ذلك نكتة دقيقة، تحصل من ضمن قوله: « **يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ** »؛ وهي أنه لو ذكر مجرد الفتح، لربما تُوهم أن ذلك غير موجب لفضيلته، للحديث الصحيح: «**إِنَّ اللهَ لَيُؤَيِّدُ هذا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ**»[2]، فأزال ذلك التوهم بإثبات هاتين الصفتين له، فصار المقصود منه تخصيص مضمون « **يَفْتَحُ اللهُ عَلَىٰ يَدَيْهِ** »[3].

خامسا: قد بنىٰ الشيعة الإمامية الكثير من وجوه استدلالهم بالحديث علىٰ قصة أخذ الشيخين أبي بكر وعمر ﷺ الرّاية قبل علي ﷺ، وانهزامهما، لكن قد سبق التحقيق في هذه الزيادة، وأنها غير محفوظة بل هي أقرب إلىٰ الوضع والكذب، بل وعلىٰ فرض صحتها فإنها لا توجب لا طعنا في الشيخين، ولا إمامةً لعلي، «إذ لا يلزم إذا كان ذلك الفتح المعين علىٰ يديه،

=

رووا عن أبي جعفر عليه السلام قال :« كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة» ، فقلت[الراوي]: ومن الثلاثة ؟ فقال:« المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي... » . انظر: الكافي للكليني: كتاب الروضة، (8/ 198) رقم (341).

(1) ابن حجر : فتح الباري(7/ 72)

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر (3062).

ومسلم: كتاب الإيمان(111).

(3) مختصر التحفة الاثني عشرية: محمود شكري الألوسي (ص188 - 189) .

أن يكون أفضل من غيره، فضلا عن أن يكون مختصا بالإمامة»[1]، وليس من المعقول، أنْ يُخصّ أبو بكر وحده بالفضل دون جميع الصحابة، ويحوز كل الامتيازات، والمدائح، وبقية الصحابة لا فضل لهم، حتىٰ لو أعطيت فضيلة لأحد غيره، أصبحت هذه مذمّة له، بل كل صحابي من المقربين، له منزلة عند النبي ﷺ، وقد يكون له فضيلة خاصة، لكن لا يوجب ذلك تفضيلا عن باقي الصحابة في كل شيء؛ كالأحاديث والفضائل الكثيرة الجليلة التي وردت في عمر بن الخطاب فقد قررت فضله ومنزلته، لكن لم ترفعه علىٰ مقام أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

سادسا: أما قولهم: إن الحديث يدل علىٰ غاية التفضيل والتقديم علىٰ سائر الصحابة حتىٰ علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بدليل تمني كبار الصحابة لذلك المقام، وأن يكون صاحب الرّاية، وغبطهم علي رضي الله عنه علىٰ هذا الفضل، كما ورد ذلك عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[2] وسعد بن أبي وقاص[3]، وغيرهما رضي الله عنهم[4].

فالجواب علىٰ ذلك: أن النبي ﷺ إذا شهد لمعيَّن بشهادة، أو دعا له بدعاء، أحبَّ كثيرٌ من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك لخلق كثير، ويدعو به لخلق كثير، وكان تَعيينه لذلك المعيّن من أعظم فضائله ومناقبه، وهذا كالشهادة

---

(1) منهاج السنة النبوية (7/ 367)

(2) جاء في بعض طرق حديث الرّاية قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه :(مَا أَحببت الإِمَارَةَ إلاَّ يومَئذ - قَالَ - فَتَسَاوَرت لَهَا رَجَاءَ أَن أدعَىٰ لَهَا). أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2405).

(3) هو قوله رضي الله عنه :(ثَلاَثًا قَالَهنَّ لَه[أي لعلي رضي الله عنه] رَسول الله ﷺ فَلَن أَسبَّه، لأَن تَكونَ لِيْ وَاحدَة منهنَّ أَحَبّ إِلَيَّ من حمر النَّعَم؛-فذكر منها- وَسَمعته يَقول يَومَ خَيبَرَ « لأعطيَنَّ الرَّايَةَ رَجلا يحبّ اللهَ وَرَسولَه وَيحبّه الله وَرَسوله »). أخرجه مسلم ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (6373).

(4) وهو ما جاء في كثير من طرق حديث الرّاية :(فَبَاتَ النَّاس يَدوكونَ لَيلَتَهم أَيّهم يعطَاهَا - قَالَ - فَلَمَّا أَصبَحَ النَّاس غَدَوا عَلَىٰ رَسول الله ﷺ كلّهم يَرجونَ أَن يعطَاهَا). أخرجه عن سهل بن سعد رضي الله عنه كل من البخاري: المغازي، باب غزوة خيبر (4210). ومسلم ، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (6376).

بالجنَّة لثابت بن قيس بن شماس[1]، وعبد الله بن سلام[2]، وغيرهما رضي الله عنهم ، وإن كان قد شهد بالجنة لآخرين. والشهادة بمحبة الله ورسوله لعبد الله حمار الذي ضرب في الخمر[3]، وإن شهد بذلك لمن هو أفضل منه، ومثل ما جاء في الصحيح أن النبي ﷺ لمَّا صلّىٰ علىٰ ميت وقال:«**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنْ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنْ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجَةً خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَنَجِّهِ مِنْ النَّارِ، وَقِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ**». فقال عوف بن مالك رضي الله عنه راوي الحديث: «فتمنيت أن أكون أنا ذلك الميت» [4]،وهذا رغم أن هذا الدعاء ليس مختصاً بذلك الميت. [5]

سابعا: أما عن قولهم بأن عليًا رضي الله عنه، احتجّ بهذا الحديث في بيان حقه بالخلافة، فهذا من الكذب والافتراء،«فإن عليًا لم يَدَّعِ هذا قط؛ لا في خلافة الثلاثة، ولا ليالي صفين، وقد كانت له مع منازعيه مناظرات ومقامات، ما ادّعىٰ هذا قط، ولا ادّعاه أحد له، وقد حكَّم الحكمين وأرسل ابن عباس لمناظرة الخوارج، فذكروا فضائله، وسوابقه، ومناقبه، ولم يذكر أحدٌ منهم قط أنه وصي رسول الله ﷺ. ومعلوم أن هذا مما تتوافر الهمم والدواعي علىٰ نقله بدون هذه الأسباب الموجبة لنقله لو كان حقا، فكيف مع هذه الأسباب، فلما رووا فضائله ومناقبه كقوله عليه السلام: «**لأُعْطِيَنَّ الرّايةَ غَدًا رَجُلاً يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**». وكقوله عام تبوك: «**أَلا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ إِلا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي**». وقوله: «**أَنْتَ مِنِّي**

---

(1) أخرج ذلك البخاري: التفسير، باب لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (4846) . ومسلم: الإيمان، باب مخافة أن يحبط عمل المؤمن،(329) .

(2) أخرج ذلك البخاري: مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام (3812) . ومسلم : فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن سلام رضي الله عنه (2483).

(3) تقدم حديثه قريبا (ص144)

(4) مسلم : الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة (963) .

(5) منهاج السنة النبوية (5/ 48 – 49).

وَأَنَا مِنْكَ». وغير ذلك من فضائله، ولم يرووا هذا مع مسيس الحاجة إلىٰ ذكره. ولا ادَّعاه علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قط مع مسيس الحاجة إلىٰ ذكره، عُلم أنّه من جملة ما افتراه الكذابون»[1]. أما ما يروونه من أحاديث في كتبهم عن النبي ﷺ، أو عن أئمتهم المعصومين، فلا قيمة، ولا وزن لها عندنا، لأنها من قبيل الموضوعات، والمكذوبات، فالكذب من معدنه لا يستغرب.

ثامنا: وبغض النظر عن كل ما سبق فإن دعوىٰ الشيعة الإمامية غير متحققة من هذا الحديث الصحيح، إذ لا ملازمة بين كون علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ محبـًا لله ورسوله ومحبوبـًا لهما، وبين كونه إمامًا بلا فصل، أصلاً .«فلو قدرنا أفضليته لم يدل ذلك علىٰ أنه إمام معصوم منصوص عليه، بل كثير من الشيعة الزيدية، ومتأخري المعتزلة، و غيرهم يعتقدون أفضليته، وأن الإمام هو أبو بكر، و تجوز عندهم ولاية المفضول، و هذا مما يُجَوِّزه كثيرٌ من غيرهم، ممّن يتوقف في تفضيله بعض الأربعة علىٰ بعض، أو ممّن يرىٰ أن هذه المسألة ظنية، لا يقوم فيها دليل قاطع علىٰ فضيلة واحد معين، فإنّ من لم يكن له خبرة بالسّنة الصحيحة قد يشك في ذلك، وأمّا أئمة المسلمين المشهورون، فكلهم متفقون علىٰ أنّ أبا بكر وعمر أفضل من عثمان و علي، و نقل هذا الإجماع غير واحد»[2].

تاسعا: جواب آخر عن دعوىٰ الشيعة الإمامية أن هذا الحديث دل علىٰ أعلىٰ درجات التفضيل والتقديم لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ وهو :أن هذه الشهادة مجروح فيها عند الشيعة الإمامية، لأنَّ رُواتها، إمَّا فُسَّاق، وإمَّا كفّار علىٰ زعمهم، ولا تثبت لعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندهم، حتَّىٰ يُثبتوا إيمان وعدالة رُواتها، فقد وردت عن سهل بن سعد، وسلمة بن الأكوع، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وأبي بُرَيدة وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وصحة الخبر عندهم معلَّقة بإيمان هؤلاء، وكتبهم تُقرِّر رِدَّة الصحابة إلاَّ ثلاثة أو أربعة، ليس منهم واحد من هؤلاء.

---

(1) منهاج السنة النبوية(8/ 160) .

(2) المصدر نفسه(7/ 368).

خلاصة دراسة الحديث:

بعد هذا البحث في حديث الرّاية يتبين لنا ما يلي :

1. أن الحديث صحيح قد خرّجه أغلب أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بطرق كثيرة جدا، لكن قد وردت في بعض طرقه زيادات لا تصح ولا تثبت، بل منها ما يرجح وضعها كقصة انهزام الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

2. أن هذا الحديث من أعظم فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي تدل علىٰ رفيع منزلته وعظيم قدره، فهو شهادة له من النبي ﷺ بالإيمان ظاهرا وباطنا وبحب الله ورسوله له، ففيه أكبر رد علىٰ الناصبة والخوارج في ذمهم وتكفيرهم لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

3. أن الشيعة الإمامية تعلقت بهذا الحديث لإثبات تفضيل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ومن ثم القول بأحقيته للإمامة بعد النبي ﷺ بلا فصل، بل قالوا إنه نص علىٰ ذلك، وقد تبيّن لنا شدة وهاء هذا الزعم وبطلانه.

4. ويظهر اهتمام الشيعة الإمامية بهذا الحديث جليا في كتبهم فلا يخلو كتاب من ذكره بل قد خصصت له مجلدات بأكملها في كتبهم المطولة؛ هذا رغم أن الحديث دلالته التي يزعمونها فيه أكبر أحوالها أنها ظنية، في حين لا نجد مثل هذا الاهتمام ببعض الأحاديث التي توردها كتبهم والتي تصرح بالوصية لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا يدل علىٰ ضعف حجتهم، وأن ما عندهم لا يساوي في ميزان التحقيق شيئا.

5. تمحورت أغلب استدلالات الشيعة الإمامية بالحديث علىٰ قصة انهزام الشيخين أول الأمر، وبالتحقيق تبين أن هذه القصة لا تثبت بل هي كذب وافتراء، علىٰ عادتهم في الزيادة في المتون الصحيحة ما يخدمهم.

6. كانت ردود أهل السنة علىٰ احتجاج الإمامية بهذا الحديث نقلية وعقلية مفندة مزاعمهم في دلالة الحديث، ولو دلّ الحديث علىٰ ما يزعمونه، لكان أولُ مطبق له هم صحابة

النبي ﷺ، الذين رووه، ولم يكتموه، كما تزعم الشيعة في باقي النصوص المصرحة بالفرية، بل لم يرو شيء من ذلك عن المَعْني بالأمر علي رضي الله عنه. فدل كل ذلك علىٰ أنهم – أي الشيعة الإمامية – في أحسن أحوالهم تشابه عليهم الحديث لما في قلوبهم من الزيغ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: حديث الاثني عشر خليفة.

سأتّبع في دراسة هذا الحديث المنهجية السابقة نفسها، مع زيادة عنصر ضمن المطلب الأخير، أتكلم فيه عن مختلف أقوال أهل العلم في تفسير هذا الحديث للحاجة إلىٰ ذلك، وهذا لخفاء واشتباه معنىٰ هذا الحديث، ولم أحتج إلىٰ هذا العنصر في باقي الأحاديث لظهور معناها.

المطلب الأول : تخريج الحديث.

نص الحديث : عن جابر بن سَمُرَة رضي الله عنه قال: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول:« **يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا**».فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «**كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**».[1] هذا لفظ الإمام البخاري أما الإمام مسلم فساقه بعدة ألفاظ متقاربة عن الصحابي نفسه، وهي :

* «**إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقَضِي حَتَّىٰ يَمْضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً**». قال: ثمّ تكلم بكلام، خفيَ عليَّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: « كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

* «**لاَ يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً**». قال: ثمّ تكلم بكلام، خفي علي، قال فقلت لأبي: ما قال رسول الله ﷺ؟ فقال: « كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ ».

* «**لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ**- وفي الرواية التالية: **هَذَا الْأَمْرُ** - **عَزِيزًا إِلَىٰ اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً**». ثم قال كلمة، لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال : « **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**».

* «**لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا إِلَىٰ اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً**». فقال كلمة، صَمَّنِيهَا الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال:« **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**».

* سمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة، عشية رجم الأسلمي، يقول: «**لاَ يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا، حَتَّىٰ**

---

(1) رواه البخاري ، في كتاب الأحكام ، باب الاستخلاف (7222).ورواه مسلم في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش (1821).

تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ».

اقتصر الشيخان وأغلب المصنِّفين في رواية هذا الحديث على إخراج حديث جابِر بن سَمُرَة ﷺ لأنه لا يكاد يُعرف إلا من مسنده.

وروي خارج الصحيحين من حديث أبي جحيفة ﷺ [1]، وذلك من طرق عن يونس بن أبي يعفور، عن عون بن أبي جحيفة[2] عن أبيه قال :« كنت مع عمي عند النبي ﷺ فقال :« **لا يزال أمر أمتي صالحا- قائما - حتىٰ يمضي اثنا عشر خليفة**». ثم قال كلمة و خفض بها صوته، فقلت لعمي و كان أمامي: ما قال يا عم؟ قال: يا بني: «**كلهم من قريش**»» . قال الطبراني في الأوسط : «لم يرو هذا الحديث عن عون بن أبي جحيفة، إلا يونس بن أبي يعفور، ولا يروىٰ عن أبي جحيفة إلا بهذا الإسناد».

۞**ويونس بن أبي يَعْفُور، الكوفي**، اختلفت أقوال الأئمة حوله، فقد ضعفه ابن معين، والنسائي، وقال الساجي :«فيه ضعف، وكان ممّن يفرط في التشيع»، وذكره العقيلي، وابن عدي في الضعفاء، وقال ابن عدي:«هو عندي ممن يكتب حديثه»، وعدله آخرون منهم أبو زرعة قال فيه:«صدوق»، وقال الدارقطني :«ثقة»، أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات وسكت، وأعاد إدراجه في المجروحين وفصل القول فيه فقال :«منكر الحديث؛ يروي عن أبيه، وعن الثقات، ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به عندي بما انفرد من الأخبار». لذا فقد لخص لنا الحافظ القول فيه فقال :«صدوق يخطئ كثيرا» [3].

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك(6589)، والطبراني في الأوسط(6211) والكبير(120/ 22، رقم 308)، والبزار في المسند(4230).

(2) عون بن أبي جحيفة السوائي الكوفي (ت116):روىٰ عن أبيه، ولأبيه صحبة، روىٰ عنه الثوري وشعبة ومسعر، وثقه يحيىٰ بن معين وأبو حاتم والنسائي، وحديثه في الكتب الستة(ت: قبل 120). انظر: الجرح والتعديل(6/ 385)، سير أعلام النبلاء (5/ 105) ، تقريب التهذيب (5219).

(3) تاريخ ابن معين(رواية الدوري)(3/ 362)، الجرح والتعديل(9/ 247)، الثقات لابن حبان(7/ 651)، المجروحين(3/ 139)، الضعفاء والمتروكين للنسائي(ص247)، ضعفاء العقيلي(4/ 459)، الكامل في ضعفاء =

أما عن إخراج مسلم له، فإنه لم يخرج له إلا حديثا واحدا كالمتابع [1].

إذا فحديثنا من مسند أبي جحيفة رضي الله عنه ضعيف، لضعف يونس بن أبي يعفور، ولا متابع له[2].

ورواه كذلك بعض المصنِّفين من حديث عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم، وفي حديثهما زيادات سنتكلم عليها عند التثبت من أمرها في المطلب الآتي.

=

الرجال (7/ 175)، سؤالات البرقاني(ص72)، تهذيب التهذيب(11/ 397)، تقريب التهذيب(7920).

(1) رجال مسلم: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (2/ 370).صحيح مسلم: الحديث(4904) من كتاب الإمارة.

(2) ساق البزار للحديث سندا آخر إلىٰ أبي جحيفة رضي الله عنه ، فقال : حدثنا إبراهيم بن زياد الصائغ البغدادي، قال : أخبرنا محمد بن عبيد، قال : أخبرنا الأعمش، عن أبي خالد الوالبي، عن أبي جحيفة رضي الله عنه، الحديث، ثم قال :"وهذا الحديث لا نعلم أحدا تابع محمد بن عبيد علىٰ روايته، إنما يرويه الحفاظ عن الأعمش عن أبي خالد الوالبي عن جابر بن سمرة وهو الصواب" . والظاهر أن هذا هو السند الذي وصمه الشيخ الألباني بالحسن عند الكلام علىٰ حديث جابر بن سمرة، قال :" وله شاهد من حديث أبي جحيفة عند البزار بسندين أحدهما حسن". لكن حسنه وجيه لو كانت روايته صائبة، إذ هو من أخطاء محمد بن عبيد، كما أومأ إليه الإمام البزار، فالصواب أنه ليس من مسند أبي جحيفة أصلا. انظر: البحر الزخار : البزار (4224)، السلسلة الصحيحة (376).

المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.

روي هذا الحديث بألفاظ كثيرة، لكنها لا تخرج عن معنىٰ واحد، وذلك بسبب الرواية بالمعنىٰ، وهذا مثل قوله ﷺ: « **لاَ يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ**، أو **الإِسْلاَمُ**، أو **الأَمْرُ**، أو**الدِّينُ**: **مَاضِيًا**، أو **عَزِيزًا**، أو **مَنِيعًا**، أو **ظاهرًا**، أو **منيفًا**، أو **صالحًا**» إلىٰ غير ذلك، من العبارات المتشابهة، التي لا إشكال في رجوعها إلىٰ معنىٰ واحد.

لكن تميزت بعض الروايات التي لم تُذكر في الصحيحين، بزيادات لها معنىٰ زائدا ومغايرا لباقي الروايات، يحسن النّظر فيها، وفي رواتها، والحكم عليها ثبوتا وضعفا، وسنستعرضها واحدة واحدة، ونبين قيمتها العلمية علىٰ ضوء نصوص النقاد، والمحدثين، وقواعد علوم الحديث.

الزيادة الأولى في متن الحديث: ما جاء من أن النبي ﷺ لمّا حدّث بالحديث، ورجع إلىٰ منزله ، أَتَتْهُ قريش ، فقالوا: "ثُمَّ يَكُونُ مَاذَا؟"، قال:« ثُمَّ يَكُونُ الْهَرْجُ[1]». [2]

وكل روىٰ الحديث بهذه الزيادة رواه من طرق عن زهير بن معاوية، عن زياد بن خيثمة، عن الأسود بن سعيد الهمداني، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، وقال الطبراني :" لم يرو هذا الحديث عن الأسود بن سعيد، إلا زياد بن خيثمة، ولا رواه عن زياد، إلا زهير بن معاوية"[3].

۞وهؤلاء ثقات[4]، غير **الأسود بن سعيد الهمداني**، فلم يوثقه غير ابن حبان، فقد ذكره في الثقات وقال :"يروي عن ابن عمر، وجابر بن سمرة، روىٰ عنه زياد بن خيثمة ،ومعن بن

---

(1) الهرج : أي قتال واختلاط . انظر: النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير (5/ 257).

(2) أخرج الحديث بهذه الزيادة: أبو داود في السنن ، في أول كتاب المهدي (4283)، وأحمد في المسند (20890)، وابن حبان في صحيحه، في كتاب التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (6661)، والطبراني في الكبير (2059)، والأوسط (6382)، البزار في المسند (4279)، والبيهقي في دلائل النبوة (2881).

(3) المعجم الأوسط(6/ 268).

(4) زياد بن خيثمة الجعفي الكوفي ثقة من السابعة. زهير بن معاوية بن حديج: حافظ حجة. انظر: التقريب (2070) وتذكرة الحفاظ للذهبي(1/ 171).

يزيد»[1]. أما ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[2]، ولا تعرف له رواية في الكتب المصنفة غير هذا الحديث عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، وعنه زياد، وأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعنه معن بن يزيد [3]. لذا فقد قال عنه ابن قطان الفاسي:« الأسود هذا، لا يُعرف حاله» [4]. أما الحافظ ابن حجر فجعل رواية من روىٰ عنه تعديلا له، فقال عنه :« كوفي صدوق» [5].

وفضلا عن هذا الاختلاف في حاله بين الجهالة، والصدق، فقد خالف باقي الرواة عن جابر بن سمرة رضي الله عنه فلم يذكر واحد منهم هذه الزيادة، وهم كُثر، وفيهم أئمة[6].

لذا فالراجح أن هذه الزيادة شاذة أو منكرة، وغير محفوظة من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، وهو ما أشار إليه الإمام ابن القطان الفاسي[7]، والشيخ الألباني[8]، والذي يفهم من كلام الإمام البزار بعد روايته للحديث[9].

---

(1) الثقات لابن حبان(4/ 32).

(2) الجرح والتعديل (2/ 292)

(3) أما الأثر فعن الأسود بن سعيد الهمداني قال : قلت لعبد الله بن عمر :«إنا نحضر الأمراء ، فنتكلم بالشيء ، يعلم الله من قلوبنا خلافه» ، فقال ابن عمر : « **كنا نعدها نفاقا علىٰ عهد رسول الله** ﷺ » أخرجه وكيع في "الزهد" (299)، ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة الأسود بن سعيد(1/ 446).

(4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: ابن القطان الفاسي(4/ 358).

(5) تقريب التهذيب(501). وانظر: مقدمة تمام المنة للشيخ الألباني(1/ 205) ففيه كلام عن توثيق الحافظ لمثل الأسود بن سعيد هذا.

(6) وقفت في الكتب الحديثية علىٰ أحد عشر راويا عن جابر بن سمرة غير **الأسود بن سعيد**، ممّن لم يذكروا تلك الزيادة وهم : عامر الشَّعبي،وحصَين بن عبد الرحمن،وعبد الملك بن عمَير،وسمَاك بن حرب،وزياد بن علاقَة،وعبيد الله بن أبي عَبَّاد،والمسَيّب بن رافع،ومَعبَد بن خالد، وعامر بن سعد بن أبي وقاص،وأبي خالد الوالبي،وعطاء بن أبي ميمونة.

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: ابن القطان الفاسي(4/ 358).

(8) ضعيف الجامع: الألباني :(6347)، انظر التعليق علىٰ الهامش. في حين حسن إسناده في السلسلة الصحيحة حديث(1075). وأظن أنه تراجع إلىٰ تضعيفه كما مر.

(9) حيث روىٰ هذا الحديث، ثم ساقه عن راويين آخرين إلىٰ جابر بن سمرة باللفظ المشهور، ثم قال: « إلا أنه لا =

الزيادة الثانية في متن الحديث: هي قوله ﷺ عن هؤلاء الاثني عشر خليفة، زيادة علىٰ المتن المشهور: «**كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ**». (1)

و روي الحديث بهذه الزيادة من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبيه، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

۞ فأما إسماعيل فإمام حافظ(2)، لكن والده أبو خالد البجلي الأحمسي فيه نظر، و اسمه سعيد، ويقال هرمز، ويقال كُثير(3). قال الذهبي :« ما روىٰ عنه سوىٰ ولده، له عن أبىٰ هريرة، وقد صحح له الترمذي.» (4) وذكره الإمام مسلم من الرواة الذين انفرد بالرواية عنهم، ابنه إسماعيل(5)،وذكره بعض الأئمة، ولم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا(6)، لكن ذكره ابن حبان في الثقات(7).أما الحافظ ابن حجر فقال عنه :«مقبول» (8) وهذا من ألفاظ التليين.وكل ما له من الحديث حديثٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه (9)، وهذا الحديث الذي نحن بصدده رضي الله عنه.

إذا فهذه الزيادة مما انفرد بها هذا الرواي، عن جميع الرواة الآخرين، عن

=

أحفظ في حديثهما «ثم يكون الهرج »".

(1) أخرج الحديث بهذه الزيادة: أبو داود في السنن، في كتاب المهدي (4281)، والطبراني في الكبير (1849)، وأبو عوانة في مستخرجه (6995).

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي(1/ 115).

(3) تهذيب التهذيب(12/ 73). فتح الباب في الكنىٰ والألقاب: ابن منده(ص285).

(4) ميزان الاعتدال(7/ 361).

(5) المنفردات والوحدان: مسلم(ص148).

(6) التاريخ الكبير: البخاري(4/ 55). الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(4/ 98).

(7) الثقات لابن حبان(4/ 300).

(8) تقريب التهذيب: ابن حجر(8071).

(9) وهو قوله ﷺ :« إذَا جَاءَ أَحَدَكم خَادمه بطَعَامه فَليجلسه فَليَأكل مَعَه فَإن أَبَىٰ فَليناوله منه»: أخرجه الترمذي في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل مع المملوك والعيال (1853). وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب إذا أتاه خادمه بطعام فليناوله منه(3289)، واللفظ له. والبخاري في الأدب المفرد(200).

جابر بن سمرة ﷺ. وحاله اللينة لا تحتمل مثل هذا التفرد، فهي زيادة منكرة كما أشار إلىٰ ذلك الشيخ الألباني رحمه الله تعالىٰ [1].

وقد وقفت علىٰ تصحيح الحافظ ابن حجر لهذه الزيادة، فقد قال في الفتح :" لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة: «**كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ**»"[2]. لكن الصحيح ما قدمته، والله أعلم بالصواب.

الزيادة الثالثة في متن الحديث: وهي قوله ﷺ:«...؛ **أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لا يَلْبَثُ بَعْدِي إِلا قَلِيلا ، وَصَاحِبُ رَحَىٰ دَارَةِ الْعَرَبِ يَعِيشُ حَمِيدًا وَيَمُوتُ شَهِيدًا**»، قيل: من هو يا رسول الله؟ فقال: «**عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ**». ثم التفت إلىٰ عثمان، فقال:« **وَأَنْتَ سَيَسْأَلُكَ النَّاسُ أَنْ تَخْلَعَ قَمِيصًا كَسَاكَ اللهُ عَزَّ وَجَل، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَئِنْ خَلَعْتَهُ لاَ تَدْخُل الجَنَّةَ حَتَىٰ يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاط**». [3]

بخلاف الزيادتين السابقتين فهذه الزيادة وردت في حديث مستقل لعبد الله بن عمرو ﷺ، و ليس كل من أخرج هذا الحديث ساقه بتمامه، فمنهم من اقتصر علىٰ جزء منه فقط، لكن كلهم روىٰ الحديث تاما أومختصرا من طرق، عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ربيعة بن سيف، أنه حدّثه: أنه جلس يوما مع شُفَيٍّ الأَصْبَحِيِّ، فقال: سمعت عبد الله بن عمرو، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول:«**يَكُونُ**

---

(1) ضعيف الجامع: الألباني :(6347)، انظر التعليق علىٰ الهامش. السلسلة الصحيحة(1/ 721 ، رقم 376). ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم(2/ 292 ، رقم1123).

(2) فتح الباري: ابن حجر(13/ 214).

(3) أخرج هذا الحديث كل من: الطبراني في الكبير: (12 ،142)، والأوسط:(8749)، وابن أبي عاصم في السنة (1152، 1154، 1169، 1171)، وابن عمرو بن الضحاك الشيباني في الأحاد والمثاني: (13 ،67)، والآجري في الشريعة: (1181، 1182)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة: (64 ،188)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء: (4/ 207)، وابن حبان في المجروحين: (2/ 42) ، كلاهما في ترجمة عبد الله بن صالح، والبيهقي في دلائل النبوة(2675).

فِيكُمُ -أو بَعْدِي- اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً،...الحديث».

وهذا السند ضعيف لأسباب هي :

۞ **عبد الله بن صالح**: الجهني كاتب الليث (ت223)؛ ورغم أنه من شيوخ البخاري[1] إلا أنه قد ضعفه جماعة ووثقه آخرون، وفصل القول فيه آخرون؛ فممّن وثقه أبو زرعة، قال عنه:«كان حسن الحديث»، وقال أبو حاتم:«صدوق أمين ما علمته»، وغيرهما[2]. وممن ضعفه الإمام أحمد، حيث قال:« كان أول أمره متماسكا، ثم فسد بآخره، وليس هو بشيء»[3]، وبالغ الحافظ جزرة فقال: «كان يكذب» [4]، وقال علي بن المديني: «ضربت علىٰ حديث كاتب الليث، ولا أروي عنه شيئا» [5]. وقال النّسائي :« ليس بثقة»[6]، أما ابن حبان، فقال عنه:« منكر الحديث جدا، يروي عن الأثبات مالا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة. وكان في نفسه صدوقا، يكتب لليث بن سعد الحساب، وكان كاتبه علىٰ الغلّات، إنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له، رجل سوء» . [7]

---

(1) قال الحافظ بن حجر :«لقيه البخاري وأكثر عنه وليس هو من شرطه في الصحيح وإن كان حديثه عنده صالحا فإنه لم يورد له في كتابه إلا حديثا واحدا وعلق عنه غير ذلك» . انظر: مقدمة فتح الباري(1/ 411).

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(5/ 87).

(3) بحر الدم: المبرد (1/ 87)

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(5/ 87).

(5) تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب(9/ 480).

(6) الضعفاء والمتروكين: النسائي(ص149).

(7) المجروحين: ابن حبان (2/ 40). وقال :«سمعت ابن خزيمة يقول عنه: كان له جار، بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث علىٰ شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره». وقريب من ذلك ما قاله أبو حاتم، فيما حكاه عنه ابنه عبد الرحمن في الجرح والتعديل(5/ 87)،قال:«سمعت أبي يقول: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه، نرىٰ أن هذه ممّا افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن =

وخفف اللهجة ابن عدي فقال:«وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه، في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب». [1]

وحاول بعض الأئمة المتأخرين التوفيق بين هذه الأقوال، والخروج بحكم علىٰ الرجل، ومنهم الإمام الذهبي الذي لينه، فقال:«صاحب حديث فيه لين»[2]، وقال في موضع آخر:«وبكل حال، فكان صدوقا في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتىٰ ضعّف حديثه، ولم يترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روىٰ»[3].

أما الحافظ ابن حجر؛ فبعد أن ساق كلام الأئمة فيه قال: «ظاهر كلام هؤلاء الأئمة، أن حديثه في الأول كان مستقيما، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضىٰ ذلك، أن ما يجئ من روايته عن أهل الحذق؛ كيحيىٰ بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجئ من رواية الشيوخ عنه، فيتوقف فيه»[4]. وأجمل القول فيه في التقريب فقال:« صدوق، كثير الغلط، ثَبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة» [5].

أما عن حديث الدراسة بهذه الزيادة ، فقد عدّه الأئمة من مناكير عبد الله بن صالح، وساقوه في ترجمته؛ منهم ابن عدي في الكامل، وابن حبان في المجروحين؛ فقد قال- بعد سرده لعدة أحاديث ممّا أنكرت علىٰ عبد الله بن صالح، ومنها هذا الحديث-:« حدثنا عبد الله بن صالح فيما يشبه هذه الأحاديث، التي ينكرها من أمعن في صناعة الحديث، وعلم مسالك الأخبار،

=

وزن أبي صالح الكذب، كان رجلا صالحا.»، فمدار ضعفه علىٰ عدم ضبط كتابه وغفلته فأدخل عليه فيه ما ليس منه.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي(4/ 207).

(2) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي(1/ 562).

(3) سير أعلام النبلاء: الذهبي(10/ 405).

(4) مقدمة فتح الباري: ابن حجر العسقلاني(1/ 414).

(5) تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني(3388).

وانتقاد الرجال.» [1].

بل عدّ الإمام الذهبي هذا الحديث، أنكر ما روىٰ عبد الله بن صالح [2]. واستغرب رواية يحي بن معين له[3] فقال :« فأنا أتعجب من أبي زكريا ونقده، كيف يستحل رواية مثل هذا، ويسكت عن توهيته ؟ !»[4]

لكن تعصيب الجناية بعبد الله بن صالح وحده لا يستقيم، إذا عرفنا حال الراوي التالي، وهو:

۞**رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ (ت120)**: هو ابن ماتع المعافري الإسكندراني، قال عنه البخاري:« عنده مناكير»[5]، وقال في موضع آخر:«روىٰ أحاديث لا يتابع عليه»[6]. وقال أبو سعيد بن يونس:« في حديثه مناكير»[7].واختلف قول النسائي فيه؛ فمرة قال:«ليس به بأس»[8]، ومرة قال: «ضعيف»[9]. وضعفه عبد الحق الأزدي الإشبيلي[10]، وقواه ابن قطان الفاسي[11].وقال

---

(1) المجروحين: ابن حبان(2/ 42).

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي(4/ 124).

(3) أخرجه من طريق يحي بن معين كل من : الآجري في الشريعة:(1241)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة: (188)، وابن عدي في الكامل :(4/ 207)، وابن حبان في المجروحين:(2/ 42)، وابن عساكر في تاريخ دمشق:(39/ 183).

(4) سير أعلام النبلاء: الذهبي(10/ 411). ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي(4/ 124).

(5) التاريخ الكبير(3/ 290).

(6) التاريخ الصغير(1/ 302).

(7) تهذيب الكمال: المزي(9/ 114).

(8) ميزان الاعتدال للذهبي(3/ 67) نقلا عن كتاب التمييز للنسائي.

(9) السنن النسائي، إثر الحديث(1880).

(10) ذكر ذلك ابن قطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"(3/ 23)(5/ 361). والذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي(3/ 67).

(11) ردا علىٰ عبد الحق الأزدي في كتابه الأحكام ، مستدلا بأنه:«قد روىٰ عنه جماعة ، منهم حيوة بن شريح ، وهشام بن سعد ، والمفضل بن فضالة : وسعيد بن أبي أيوب». وقال : «والذي قاله أبو محمد-عبد الحق- من =

الدارقطني:«صالح»[1].وأما ابن حبان فأورده في "الثقات"، وقال:« كان يخْطِئ كثيراً !»[2] والقول بضعفه هو الذي اعتمده جماعة من المتأخرين منهم ابن الجوزي، والذهبي فقد أورداه في الضعفاء لهما[3]، بل قال الذهبي بعد أن أورد هذا الحديث في ترجمة عبد الله بن صالح :«وربيعة صاحب مناكير، وعجائب»[4] أما الحافظ ابن حجر فقال:« صدوق، له مناكير»[5]

إذا لضعف سند الحديث، ونكارة متنه، فهو حديث منكر ، و بذلك حكم عليه الأئمة؛ منهم : ابن عدي، وابن حبان، والذهبي: جميعهم في ترجمة عبد الله بن صالح كما مر قريبا. والشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، وغيرها [6].

الزيادة الرابعة في متن الحديث: وهي قوله ﷺ عن الاثني عشر خليفة، إنهم :« **كَعِدَّةِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ**». [7]

ووردت هذه الزيادة كذلك في حديث مستقل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وروي هذا الحديث من طرق عن مُجَالِدٍ، عن الشعبي، عن مسروق، كنا جلوسا عند عبد الله

=

ضعفه ، هو شيء لا أعرفه لأحد فيه ، إلا أبا حاتم البستي ، فإنه قال : إنه لا يتابع ، وفي حديثه مناكير . وهذا أمر لا يعرىٰ منه أحد من الثقات ، بخلاف من يكون منكر الحديث جله أو كله " . انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام:(5/ 617). لكن ابن حبان لم ينفرد بذلك، بل هو قول البخاري وابن يونس كما سلف.

(1) سؤالات البرقاني للدارقطني(ص 30).

(2) الثقات لابن حبان(6/ 301). وقال في موضع آخر: «كان يهم في الأحايين» . انظر: مشاهير علماء الأمصار :ابن حبان (1/ 299).

(3) الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي(1/ 282). المغني في الضعفاء: الذهبي(1/ 230).

(4) ميزان الاعتدال في نقد الرجال(4/ 124).

(5) التقريب: ابن حجر (1906).

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني(6556)، ظلال الجنة له(1169، 1171، 1182).

(7) أخرج هذا الحديث:أحمد في المسند (3781، 3859)، والحاكم في المستدرك (8529)، والطبراني في الكبير (10310)، والبزار في المسند (1937، 1938)، وأبو يعلىٰ في المسند (5031 ، 5322)، وابن أبي شيبة في المسند (274) مختصرا.

بن مسعود، وهو يقرئنا القرآن، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله ﷺ، كم تملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال ابن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال : نعم، ولقد سألنا رسول الله ﷺ، فقال :« **اثْنَا عَشَرَ كَعِدَّةِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ**».

وسند هذا الحديث ضعيف، آفته:

۞ **مجالد**، وهو ابن سعيد الكوفي (ت144)، ضعفه جمهور الأئمة؛ منهم الإمام أحمد، قال:« ليس بشيء»، وقال وأبو حاتم:« لا يحتج به»[1]، وكان يحيي القطان يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه[2]، وحكىٰ ابن مهدي، أنه كان يلقن الحديث، إذا لُقن[3]، وأنه تغير بآخرة[4]. وكان الشافعي يقول:« الحديث عن مجالد يُجَالِد الحديث»[5]، وقال البخاري :«أنا لا أكتب حديث مجالد»، وقال :« لا أشتغل بحديث مجالد»[6].وضعفه النسائي، وابن سعد، والدارقطني[7].وكذا ابن حبان، وقال:« وكان رديء الحفظ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به» [8]..، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ»[9] .واختلف قول ابن معين فيه؛ فقال مرة:«ثقة» كما في رواية الدوري عنه، و«صالح الحديث»في رواية الدارمي،

---

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(8/ 361).

(2) التاريخ الكبير: البخاري(8/ 9).

(3) الطبقات الكبرىٰ: ابن سعد(6/ 349). الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(8/ 361). الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي(6/ 420). الثقات: العجلي(2/ 264).

(4) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(8/ 361).

(5) المجروحين: ابن حبان(3/ 10). قال الزبيدي :« وقول الإمام محمّد بن إدريس الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (كان مجَالد يَجلَد)، أي يكذَّب، أَي يتَّهم ويرمىٰ بالكذب، فكأنّه وضع الظّنّ موضع التّهمة» . انظر: تاج العروس(7/ 510).

(6) العلل: الترمذي(ص101 ، 239).

(7) الضعفاء والمتروكين: النسائي(ص223).الطبقات الكبرىٰ: ابن سعد(6/ 349). سؤالات البرقاني للدارقطني(ص64).

(8) المجروحين: ابن حبان(3/ 10).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي،(6/ 422).

وقال في موضع آخر من رواية الدوري:«لا يحتج بحديثه»، وقال فيما حكاه ابن أبي حاتم :«ضعيف واهي الحديث»[1].

وذكره الذهبي في الضعفاء، لكن قال:« مشهور صالح الحديث»[2]، ولعل هذه العبارة تحرّفت من «مشهور صاحب حديث» فهي عبارته في الميزان، وهي الأنسب، وزاد :«علىٰ لين فيه»[3].أما الحافظ فلخص هذه الأحكام بقوله:« ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره»[4].

فخلاصة أمره أنه ضعيف من جهة حفظه، فلا يحتج به إذا انفرد ولم يتابع[5]، أما عن رواية مسلم له في الصحيح، فقد روىٰ له مقرونا، كما قال الحافظ ابن رجب في شرح العلل[6].

وحديثنا هذا مما انفرد به مجالد، ولم يتابع عليه، فهو ضعيف لهذا السبب، وقد أشار إلىٰ ضعفه غير واحد لضعف مجالد، منهم البزار، والحاكم، والهيثمي[7]،وقال ابن كثير:« هذا حديث غريب من هذا الوجه»[8]، وكذا ضعفه محقق مسند أبي يعلىٰ حسين سليم أسد، وأشار إلىٰ ضعفه الشيخ الألباني [9]، لكن الحافظ ابن حجر حسّن إسناده [10]، والراجح ضعفه كما حققنا.

وفي آخر هذا المطلب نخلص إلىٰ أن الزيادات التي زيدت علىٰ حديث الصحيحين لا تثبت

---

(1) تاريخ ابن معين(رواية الدوري) :(3/ 270)و(4/ 60). تاريخ ابن معين(رواية الدارمي) :(1/ 216). الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(8/ 361).

(2) المغني في الضعفاء الذهبي(2/ 542).

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي(6/ 23).

(4) تقريب التهذيب: ابن حجر(6478).

(5) شرح علل الترمذي: ابن رجب(1/ 422).

(6) المرجع السابق :(1/ 425).

(7) الحاكم في المستدرك(8529). البزار في البحر الزخار(1937، 1938).مجمع الزوائد: الهيثمي :(8967).

(8) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير ،(3/ 65).

(9) السلسلة الصحيحة(376).

(10) فتح الباري :ابن حجر (13/ 212).

حديثيا، سواء أكانت في حديث جابر بن سمرة، أو عبد الله بن عمرو، أو عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم. بقي علينا أن نعرّج علىٰ نظرة الإمامية إلىٰ هذا الحديث، ومسالك استنباطهم منه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

يعتبر حديث **الاثني عشر خليفة**، الحديث الوحيد تقريبا، الذي روته كتب أهل السنة[1]، وتعلقت به الشيعة الإمامية، للاستدلال به علينا علىٰ عقيدتهم في أئمتهم المعصومين الاثني عشر[2]، إلا أنهم لم يفرحوا كثيرا بهذا الحديث، لبُعد لفظه ومعناه عن مبتغاهم، فراحوا يكيلون التهم لعلماء أهل السنة، وعلىٰ رأسهم الصحابة رضي الله عنهم، بأنهم غيروا وكتموا تفصيل النبي ﷺ أمر هؤلاء الأئمة الاثني عشر[3]، وما ذلك بأول ضلالات القوم. أما عن وجوه استدلالهم بهذا الحديث فتتلخص في النقاط التالية:

الوجه الأول: قالوا : إن هذا الحديث دلّ علىٰ حصر الإمامة في اثني عشر خليفة، ولا قائل

---

(1) في حين نجد استدلالهم علىٰ النص علىٰ علي رضي الله عنه بأحاديث كثيرة بين صحيح، وضعيف، وموضوع، جاء ذكرها في مصنفات أهل السنة. أما في مصنفات الإمامية الحديثية المختصة بهم، فقد عجت بأحاديث كثيرة مختلقة تنص علىٰ هؤلاء الأئمة المزعومين بأسمائهم وأوصافهم، ذكر بعضها الموسوي في المراجعات: المراجعة 61 ص (355). وانظر : كتاب الإمام علي خليفة رسول الله ﷺ وسر الله المكنون:لأحمد شكر الحسني(2/ 135).

(2) كشف الغمة في معرفة الأئمة:الأربلي(1/ 57)،وانظر ممن يحتج بذلك من شيوخهم: ابن بابويه في الخصال: (ص470)،والطوسي في الغيبة (ص88) ، والبياضي في الصراط المستقيم (2/ 100) ، وغيرهم كثير. نقلا من أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: لناصر الغفاري(2/ 674).

(3) يقول أحد محققيهم المعاصرين مدعيا كاذبا : "وليس من البعيد أن يكون النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم قد أوضح هذا الأمر، ونص علىٰ هؤلاء الأئمة من عترته، أو من بني هاشم ، إلا أن يد التحريف عبثت بهذه الأحاديث، رعاية لمآرب أعداء آل محمد صلىٰ الله عليه وآله وسلم من الحكام وغيرهم". بل إن بعضهم يرىٰ أن إخراج أهل السنة لهذا الحديث من المعجزات وخوارق العادات، لأن عادتهم الكتمان والتحريف؛ يقول أحدهم:"وإذا كانت الفرقة المخالفة قد نقلت أحاديث النص علىٰ عدد الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، كما نقلته الشيعة الإمامية، ولم تنكر ما تضمنه الخبر، فهو أدل دليل علىٰ أن الله تعالىٰ سخرهم لروايته، وإقامة لحجته، وإعلاء لكلمته، وما هذا الأمر إلا كالخارق للعادة ، والخارج عن الأمور المعتادة ، لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، الذي يذلل الصعب ، ويقلب القلب ، ويسهل العسير ، وهو علىٰ كل شيء قدير ". انظر: مسائل خلافية حار فيها أهل السنة : علي آل محسن(ص 40)، الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة: نور الله التستري (ص95).

بالحصر إلا الشيعة الإمامية، فيتعين إرادة معصوميهم به، ولولا ذلك لكان الخبر كاذبا.

يقول عالمهم الملقب بالصدوق، بعد ذكر بعض روايات الحديث:« فدل علىٰ أن الأخبار التي في أيدي الإمامية عن النبي والأئمة بذكر الأئمة الاثني عشر أخبار صحيحة»[1].

ويقول الحلي:« وقد دلت هذه الأخبار علىٰ إمامة اثني عشر إماما من ذرية محمد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ولا قائل بالحصر إلا الإمامية في المعصومين»[2].

ويقول نور الله التستري:« قد استدل أصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم بالصحاح من هذه الأحاديث، علىٰ حقية خلافة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، إذ لا قائل بانحصار الأئمة في هذا العدد سوىٰ الإمامية»[3].

ويقول عالمهم المظفر:« لا قائلَ بأنّ الخلفاء اثنا عشر بالنصّ غيرُ أئمّتنا (عليهم السلام)، فيكونون هم المراد بالاثني عشر في هذا الحديث». [4]

الوجه الثاني: قالوا: إن اختلاف أهل السنة، واضطرابهم، وحيرتهم في تفسير الحديث وتنزيله علىٰ الواقع، وما ذكروه من أقوال لا يمكن أن ينطبق علىٰ الواقع، يدلّ علىٰ أنّ المصداق الوحيد الصحيح لهذا الحديث هم أئمة الشيعة المعصومين الاثني عشر[5].

يقول أحدهم متهما الأئمة والعلماء الذين تكلموا علىٰ هذا الحديث بما أداه إليه اجتهادهم:«ولعل حيرة كثير من العلماء في توجيه هذه الأحاديث ، ومحاولة ملاءمتها للواقع التاريخي، كان منشؤها عدم تمكنهم من تكذيبها ، ومن هنا تضاربت الأقوال في توجيهها وبيان

---

(1) إكمال الدين : الصدوق(ص68).

(2) نهج الحق وكشف الصدق: الحلي(ص230)، دلائل الصدق: محمد حسن المظفر (6/ 268).

(3) الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة : القاضي نور الله التستري(ص 95).

(4) دلائل الصدق: محمد حسن المظفّر(6/ 275).

(5) نفحات الازهار: السيد علي الحسيني الميلاني(9/ 225)، معالم المدرستين: السيد مرتضىٰ العسكري (1/ 250).

المراد منها» [1].

قال القندوزي:« فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان ، عُلم أن مراد رسول الله ﷺ من حديثه هذا ، الأئمة اثنا عشر من أهل بيته وعترته ، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث علىٰ الخلفاء بعده من أصحابه ، لقلتهم عن اثني عشر ، ولا يمكن أن نحمله علىٰ الملوك الأموية لزيادتهم علىٰ اثني عشر ، ولظلمهم الفاحش إلا عمر بن عبد العزيز»[2].

ويقول عالمهم المظفر:« ولا ريب أنّ المراد به: أئمّتُنا؛ لأُمور: الأوّل: إنّه لولا إرادتُهم، لكان الخبر كاذبًا إنْ أراد جميعَ أُمراء قريش، وغير مفيد بظاهره إنْ أراد البعض» . [3]

الوجه الثالث: أن هؤلاء الأمراء والخلفاء مُعيّنون بالنص،كما هو مقتضىٰ تشبيههم **بنقباء بني إسرائيل** في حديث عبد الله بن مسعود، الذي رواه أحمد والحاكم وغيرهما. وذلك لأن نقباء بني إسرائيل خلفاءُ بالنصّ، لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة:12]، ولا قائلَ بأنّ الخلفاء اثنا عشر بالنصّ غيرُ الإمامية الاثني عشرية، فدل علىٰ أن أئمتهم هم المرادون بالحديث[4].

الوجه الرابع: أن بعض روايات الحديث، افترضت لهؤلاء الخلفاء الاثني عشر البقاء ما بقي الدين الإسلامي، أو حتىٰ تقوم الساعة، كما هو مقتضىٰ رواية مسلم: «**لاَ يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**». وهذا لا يتناسب إلا مع عقيدة الإمامية في أئمتهم، خاصة في منتظرهم الغائب[5].

يقول عالمهم المظفر:« إنّ بعض أحاديث المقام، يفيد بظاهره وجود الاثني عشر في تمام

---

(1) انظر: أضواء علىٰ عقائد الشيعة الإمامية: جعفر السبحاني.(ص112).

(2) ينابيع المودة : القندوزي(ص533).

(3) دلائل الصدق: محمد حسن المظفّر(6/ 272).

(4)أضواء علىٰ عقائد الشيعة الإمامية: جعفر السبحاني.(ص111)، دلائل الصدق: محمد حسن المظفّر(6/ 273).

(5) انظر: أضواء علىٰ عقائد الشيعة الإمامية: جعفر السبحاني.(ص112).

الأوقات بعد النبيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ إلىٰ قيام الساعة، وهو لا يتمّ إلاّ علىٰ إرادة أئمّتنا؛ كخبر مسلم» [1].

وقال علامتهم المعاصر، مرتضىٰ العسكري، بعد إيراده لبعض روايات الحديث :« وبناءً علىٰ هذا، لا بدّ أن يكون عُمْرُ أحدهم طويلا، خارقًا للعادة في أعمار البشر، كما وقع فعلا في مدّة عمر الثاني عشر من الأئمّة أوصياء النبيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ»[2].

الوجه الخامس: قد جاءت رواية لهذا الحديث، عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة، بلفظ:« **كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِم**»[3]، بدل لفظ: « **كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**». وهذه الرواية تبطل دخول الخلفاء الثلاثة، ومن ثَمَّ تبطل جميع تفسيرات علماء السنة للحديث، فيتعين إسقاط الحديث علىٰ أئمة الإمامية المعصومين دون غيرهم، لأنهم كلهم من بني هاشم[4].

– أما عن عدم نفوذ كلمة أئمة الشيعة الإمامية، وتوليهم الخلافة الفعلية، فقالوا: لا يضر ذلك، لأنّ معنىٰ إمامتهم وولايتهم: أنّهم يملكون التصرّف وإنْ منعهم النّاس، كالأنبياء المقهورين، فإنّهم ولاة الأمر وإنْ تغلّب عليهم الظالمون. فيكفي أنهم أوضحوا الحجة، ونشروا العلم، بل لو لم يتمكّنوا حتّىٰ من هذا لحبس أو نحوه، ففائدتهم أنّ وجودهم حجّةٌ لله علىٰ عباده، ودافع لعذرهم، كما قال سبحانه في شأن الرسل: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء:165] [5].

وقالوا: «لأن الخليفة الشرعي: خليفة يستمد سلطته من الله ، وهي في حدود السلطة التشريعية لا التكوينية ، لأن هذا النوع من السلطة هو الذي تقتضيه وظيفته باعتباره مشرعا ، ولا

---

(1) دلائل الصدق: محمد حسن المظفّر(6/ 271).

(2) ولاية الإمام علي(ع)في الكتاب والسنّة:السيد مرتضىٰ العسكري(ص42).

(3) بل لم يرد قط هذا اللفظ، وهو من كذبهم المفضوح كما سيأتي (ص187).

(4) نفحات الأزهار: السيد حامد حسين اللكنهوي(2/ 329)، عقائد الإمامية: محمد رضا المظفر(107).

(5) دلائل الصدق: محمد حسن المظفّر(6/ 275).

ينافي ذلك ذهاب السلطة منهم في واقعها الخارجي، وتسلط الآخرين عليهم»[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) انظر: أضواء علىٰ عقائد الشيعة الإمامية: جعفر السبحاني (ص112).

المطلب الثالث: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.

تناول شرّاح الحديث النبوي هذا الحديث بالشرح والبيان، ولم يغفلوا التنبيه علىٰ وهاء تعلق الإمامية الاثني عشرية به، كما أفاض في الرد عليهم غير واحد ممّن كتب في الرد علىٰ الإمامية من القدامىٰ والمعاصرين، ويحسن هنا أن نقسم هذا المطلب إلىٰ فرعين؛ نتناول في الأول بيان أقوال أهل العلم في بيان مقصود النبي ﷺ بهذا الحديث، أما الثاني فنخصصه في الرد علىٰ تعلقات الشيعة الإمامية بهذا الحديث:

الفرع الأول: أقوال أهل العلم في معنى الحديث.

يعتبر هذا الحديث من الأحاديث المشتبهة التي اختلفت أنظار أهل العلم حولها، بل صرّح بعضهم باشتباه الحديث عليه، وعدم وقوفه علىٰ المعنىٰ المراد منه، ومن هؤلاء ابن العربي المالكي؛ حيث يقول :« ولم أعلم للحديث معنىً، ولعلّه بعض حديث»[1]، ونقل ابن بطال عن المهلب بن أبي صفرة[2] أنه لم يلق أحدا يقطع في هذا الحديث بمعنىٰ[3]، و أورده ابن الجوزي في كتابه **"كشف المشكل من حديث الصحيحين"**، وقال :« قد أطلتُ البحث عن معنىٰ هذا الحديث، وتطلّبتُ مظانّه، وسألتُ عنه، فلم أقع علىٰ المقصود به، وألفاظه مختلفة، لا أشك أن

---

(1) عارضة الأحوذي : أبو بكر بن العربي(9/ 69).

(2) هو: المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أبو القاسم(ت435)، من أهل المرية من بلاد الأندلس الغالية، صحب الأصيلي وسمع منه، ورحل إلىٰ المشرق، فروىٰ عن أبي ذر الهروي وغيره، ذكره ابن بشكوال في الصلة، فقال: «وكان من أهل العلم والمعرفة والذكاء والفهم، من أهل التفنن في العلوم» وهو من أوائل من شرح صحيح البخاري، وقد أكثر عنه الحافظ ابن حجر في الفتح. انظر: الصلة لابن بشكوال:(ص592)، ترتيب المدارك(2/ 313)، سير أعلام النبلاء (17/ 579).

(3) شرح صحيح البخارىٰ: ابن بطال(8/ 287).

التخليط فيها من الرواة، وبقيت مدة لا يقع لي فيه شيء، ثم وقع لي فيه شيء فسطرته.»[1] ثم ساق ما وقع له علىٰ ما سيأتي بيانه. وقد تتبعت ما يُسر لي من كتب الشروح وغيرها، فخلصت إلىٰ عدة تأويلات لهذا الحديث النبوي، منها القوي المتجه، ومنها الضعيف البعيد، ومنها المحتمل؛ وهي كالآتي علىٰ حسب ترتيب قوتها:

القول الأول: أن هذا الحديث فيه بيان مدة الخلفاء الذين ظل الإسلام في عصرهم عزيزا منيعا، وهم: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة: الوليد، وسليمان، وهشام، ويزيد، وابن أخيه عمر بن عبد العزيز، وهؤلاء ممّن اجتمع عليهم الناس، ويستثنون كل من :الحسن بن علي رضي الله عنهما ، ومعاوية بن يزيد ومروان بن الحكم، وعبد الله بن الزبير لأنهم لم تقم لهم ولاية، أو لم يجتمع عليهم الناس، أو لقصر مدة توليتهم بحيث لا يعتد بها؛ وقد حكىٰ القاضي عياض هذا القول وجها للحديث[2]، وهو قول البيهقي[3]،وابن تيمية[4]، وابن أبي العز[5]، ومحمد بن عبد الوهاب[6]، وولي الله الدهلوي[7]،

---

(1) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ابن الجوزي(1/ 449-450).

(2) إكمال المعلم : القاضي عياض(6/ 217).

(3) دلائل النبوة: البيهقي(6/ 520)

(4) منهاج السنة النبوية (8/ 238).

(5) شرح الطحاوية: ابن أبي العز(ص501).

(6) مختصر سيرة الرسول : محمد بن عبد الوهاب(ص327)، لكنه جعل يزيد بن الوليد بن عبد الملك آخر الخلفاء الاثني عشر: وقال عنه:« ولم تجتمع الأمّة بعده علىٰ إمام واحد إلىٰ اليوم، وهو آخر الخلفاء الاثني عشر»، أي أنه زاد خليفتين هما: الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ويزيد بن الوليد بن عبد الملك، ولا يستقيم ذلك إلا إذا أخرج من المعدودين أعلاه اثنين، ولا أدري من هما! ولعله يذهب إلىٰ القول الثالث الآتي، القائل بأنهم خلفاء بني أمية، مع إدخال معاوية رضي الله عنه، ومروان بن الحكم، وإخراج آخر خليفتين للأمويين: إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك، ومروان بن محمد بن مروان.

(7) عون المعبود : العظيم آبادي(11/ 366)، ولكنه أخرج من حساب الاثني عشر الخليفة **يزيد بن معاوية**، وأدخل **الوليد بن يزيد بن عبد الملك**؛ قال:«لعدم استقراره مدة يعتد بها، وسوء سيرته».

وهو الذي يفهم من كلام الإمام أحمد[1]، وهذا القول استحسنه ورجحه الحافظ ابن حجر[2].

قال ابن أبي العز:« وكان الأمر كما قال النبي ﷺ، والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر في الانحلال، وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسدا منغصا، يتولىٰ عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود، وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزا في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر» [3].

وقريب من هذا القول ما فسّر به ابن حبان الحديث[4]، إذ ذكر أن الخلفاء الاثني عشر هم : الراشدون الأربعة، ثم معاوية، ثم ابنه يزيد، ثم مروان، ثم ابنه عبد الملك، ثم ابنيه الوليد وسليمان، وآخرهم عمر بن عبد العزيز. وارتضىٰ ابن القيم هذا الوجه، ولم يحك غيره تفسيرا للحديث، وعزاه لابن حبان وجماعة، ثم قال:« ...ثم عمر بن عبد العزيز، وكانت وفاته علىٰ

---

(1) روىٰ الخلال في كتاب السنة(2/ 431): باب ذكر معاوية رضي الله عنه، عن الإمام أحمد، أنه سأل عن هذا الحديث، فقال :«قد جاء». أي قد مضىٰ هؤلاء الاثني عشر خليفة ومنهم معاوية رضي الله عنه فهو من فضائله.

(2) فتح الباري: ابن حجر(13/ 214)، لكن أظن أنه وقع في وهم رحمه الله، حيث قال :« أرجحها الثالث من أوجه القاضي-عياض- لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة: «كلهم يجتمع عليه الناس»، وإيضاح ذلك: أن المراد بالاجتماع؛ انقيادهم لبيعته، والذي وقع أن النّاس اجتمعوا علىٰ أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، إلىٰ أن وقع أمر الحكمين في صفين، فسمي معاوية يومئذ بالخلافة، ثم اجتمع الناس علىٰ معاوية عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا علىٰ ولده يزيد، ولم ينتظم للحسين أمر، بل قتل قبل ذلك، ثم لما مات يزيد، وقع الاختلاف، إلىٰ أن اجتمعوا علىٰ عبد الملك بن مروان بعد قتل بن الزبير، ثم اجتمعوا علىٰ أولاده الأربعة: الوليد، ثم سليمان، ثم يزيد، ثم هشام، وتخلل بين سليمان ويزيد: عمر بن عبد العزيز، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك، اجتمع النّاس عليه لما مات عمه هشام». ووجه الوهم أنه قال :« فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك»، بل هم ثمانية حسب ذكره: معاوية، ثم يزيد، ثم عبد الملك، وأولاده الأربعة، ويتخللهم: عمر بن عبد العزيز، فيكون الثاني عشر هو هشام؛ آخر أبناء عبد الملك الأربعة، والله أعلم.

(3) شرح الطحاوية: ابن أبي العز(ص501).

(4) صحيح ابن حبان (15/ 37-41)، حديث رقم (6657).

رأس المائة، وهي القرن المفضل، الذي هو خير القرون، وكان الدين في هذا القرن في غاية العزة»[1].

أدلة القول الأول:

واستدل أصحاب هذا القول بأمور منها:

1 – أنّ هؤلاء يصدق عليهم قول النبي ﷺ في الحديث : «**كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**». فمنهم من بني تيم، وبني عدي، وبني هاشم، وبني عبد شمس؛ وكل هؤلاء من قريش بلا مرية.

2 – أنّ في عهد هؤلاء كانت بلاد الإسلام شرقا وغربا تحت راية واحدة، ويخطب في منابرها لخليفة واحد، أما بعدهم، فاستقلت كثير من الأمصار بنفسها، وخرجت عن الولاء والطاعة للخلافة المركزية، وتسمّ غير واحد في وقت واحد بخليفة المسلمين، كما هو الحال في المغرب والأندلس.

3 – أنّ عهد هؤلاء كان عهد عزة ومنعة للإسلام وأهله، مصداقا لهذا الحديث النبوي، فقد كانت شرائع الإسلام في عهدهم أظهر وأوسع، وفي عهدهم فتحت الأمصار شرقا وغربا، وقُضي علىٰ سلطان الروم والفرس، وظهر دين الله تعالىٰ علىٰ الأديان كلها، وذلّ الشرك والكفر، وكان همهم الجهاد في سبيل الله تعالىٰ وإعلاء كلمته ونشر دينه، حتىٰ شهدت رقعة الإسلام أوسع امتداد لها في أواخر عهد ملك بني أمية.

4 – أنّ الناس اجتمعوا علىٰ هؤلاء الاثني عشر خليفة مصداقا لزيادة :« **كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ**». ولم يجتمعوا بعدها علىٰ خليفة واحد من يومئذ، وحتىٰ ولو قلنا بضعف هذه الزيادة في الحديث كما سبق، فإن معناها ملازم للعزة والمنعة المذكورين في الحديث، إذ لا قوة ولا ظهور مع الفرقة وتشتت الكلمة.

5 – أنّ بعدهم انتشرت الفتن، وتغيرت الأحوال، إلىٰ يوم النّاس هذا، وكثر سفك الدماء بين المسلمين، مصداقا لزيادة : « **ثُمَّ يَكُونُ الْهَرْجُ**» علىٰ فرض صحتها، وإلا فذلك مصاحب عادة

---

(1) حاشية ابن القيم علىٰ سنن أبي داود، مع عون المعبود (11/ 263، 264).

للذل والهوان المناقض للعزة والظهور.

القول الثاني: أن هذا الحديث فيه البشارة بوجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلىٰ يوم القيامة يعملون بالحق ، ولا يلزم من هذا تواليهم، وتتابع أيامهم؛ ومنهم الخلفاء الأربعة والحسن بن علي ، وعمر بن عبد العزيز، وآخرون؛ منهم من مضىٰ، ومنهم من لم يظهر بعد ، ومنهم مهدي آخر الزمان، المبشّر به في الأحاديث النبوية. ذكر هذا القول ابن الجوزي من الوجوه المحتملة التي قد يُفسّر بها الحديث[1].وذهب إلىٰ هذا الرأي ونصره الحافظ ابن كثير وعدّ منهم بعض خلفاء بني العباس[2]، وهو رأي ابن خلدون لكنه زاد معاوية ﷺ في عدة هؤلاء المبشّر بهم[3]، وهو الذي يفهم من كلام السيوطي علىٰ الحديث[4]، وهو الرأي الذي يدل عليه فعل أبي داود، إذ روىٰ هذا الحديث في صدر كتاب المهدي[5] كما نبّه علىٰ ذلك ابن كثير والسيوطي[6]. وهو أولىٰ الأقوال عند أبي العباس القرطبي[7]، وحكىٰ ابن كثير أنه تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية[8].

أدلة القول الثاني ونقد القول الأول:

واعتمد أصحاب هذا القول علىٰ توهية القول الأول، ووجوب المصير إلىٰ القول بأنهم غير

---

(1) كشف المشكل من حديث الصحيحين(1/ 454).

(2) تفسير القرآن العظيم :(3/ 65)، النهاية في الفتن والملاحم :(1/ 23)، البداية والنهاية(1/ 177): كلها لابن كثير.

(3) المقدمة: ابن خلدون(ص 326). وخص الخمسة الباقين بأنهم سيكونون من ذرية علي ﷺ، قال :"يؤيده قوله: «**إنك لذو قرنيها**»يريد الأمة، أي إنك لخليفة في أولها، وذريتك في آخرها".

(4) الديباج علىٰ صحيح مسلم بن الحجاج: السيوطي(4/ 440)، الحاوي في الفتاوىٰ (2/ 80).

(5) رواه أبو داود في كتاب المهدي،(4281، 4282، 4283).

(6) النهاية في الفتن والملاحم : ابن كثير(1/ 50).الحاوي للفتاوي : السيوطىٰ(2/ 80).

(7) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (4/ 8).

(8) البداية والنهاية: ابن كثير(6/ 280). وهذا بخلاف ما تقدم من أن رأي شيخ الإسلام هو القول الأول، ولعله اختلف نظره واجتهاده في فهم الحديث من زمن لآخر.

متتابعين؛ وهذا لأسباب منها[1]:

1- أن الحديث الذي يرويه سفينة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :« **خِلاَفَةُ النُّبُوَّةِ ثَلاَثُونَ سَنَةً ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ** »[2]. يمنع من إرادة تتابع هؤلاء الخلفاء الاثني عشر، لأن ظاهر حديث سفينة أن الخلافة قد انقطعت بعد الثلاثين سنة، لا مطلقا، بل انقطع تتابعها، زد على ذلك أن الحسن بن علي رضي الله عنهما - الذي أخرجه من عداد الاثني عشر من قال بالقول الأول- داخل في حديث سفينة رضي الله عنه، لأن خلافته كانت ستة أشهر تمام الثلاثين السنة من خلافة النبوة. فلا يستقيم أن تكون خلافته من خلافة النبوة، ولا يكون من ضمن هؤلاء الخلفاء الاثني عشر.

2- أن الخلفاء قبل عمر بن عبد العزيز عدّتهم اثنا عشر خليفة على كل تقدير، والقول بالتتابع يخرج عمر بن عبد العزيز الذي أطبق الأئمة على شكره ومدحه، ويدخل في العدد من اشتهر ذمه كيزيد بن معاوية.

3- أما إخراج بعض هؤلاء الخلفاء بحجة أن الأمة لم تجتمع عليهم، فيلزم منه إخراج خلافة علي وابنه الحسن رضي الله عنهما لعدم اجتماع الأمة عليهما، وهذا خلاف إجماع الأمة ، وحديث سفينة رضي الله عنه المتقدم. وقد يضاف إلى ذلك أن زيادة «**كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ**» لا تثبت حديثيا كما سبق بيانه، فلا يبنى عليها شيء.

4- و لمّا يتبيّن وهاء القول بتتابع هؤلاء الخلفاء الاثني عشر كما شهد به الواقع، يلزم القول بعدم تتابعهم وأن منهم الخلفاء الأربعة قطعا، والحسن رضي الله عنهم، وعمر بن عبد العزيز، والمهدي المبشر به في آخر الزمان وغيرهم تتمة الاثني عشر.

---

(1) أغلبها مستقى من البداية والنهاية : ابن كثير(6/ 279) بتصرف.

(2) أخرجه أبو داود: كتاب السنة ، باب في الخلافة(4647)، والترمذي: في أبواب الفتن ، باب ما جاء في الخلافة(2226)، وأحمد في المسند(21919)، عن سعيد بن جمهَان عن سَفينة. وقال الترمذي:« وهذا حديث حسن»، وصححه الألباني في الصحيحة(459)، وذكر تصحيحه عن ابن حبان، و الحاكم، وابن أبي عاصم،وابن جرير، وابن تيمية، والذهبي رحمهم الله تعالى.

5 – كما استدل ابن الجوزي لهذا القول بما روي عن أبي الجلد[1] – وكان رجلا ينظر في كتب أهل الكتاب– أنه كان يحلف ويقول: « إن هذه الأمة لن تهلك حتىٰ يكون فيها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدىٰ ودين الحق ، منهم رجلان من أهل بيت النبي ﷺ أحدهما يعيش في أربعين ، والآخر ثلاثين سنة»[2] .

القول الثالث: أن الحديث يخبر عن مدة خلافة بني أمية، وأن النبي ﷺ أشار به إلىٰ ما يكون بعده، وبعد أصحابه، لأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه، فأخبر عن الولايات الواقعة بعد ذلك، وأنها تتم لأربابها في هذه المدة، ثم تنتقل الإمارة ، وهذا علىٰ سبيل شرح الحال في استقامة السلطنة، لا علىٰ طريق المدح لولاية بني أمية[3]. وهو قول ابن الجوزي، وحكاه عن أبي سليمان الخطابي، وذكره القرطبي ضمن أقوال ثلاثة فُسّر بها الحديث[4]. وهؤلاء الاثني عشر من بني أمية هم : يزيد بن معاوية، ثم ابنه معاوية بن يزيد، ثم عبد الملك، ثم الوليد، ثم سليمان، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد بن عبد الملك، ثم هشام بن عبد الملك، ثم الوليد ابن يزيد، ثم يزيد بن الوليد بن عبد الملك، ثم إبراهيم بن الوليد، ثم مروان بن محمد، وهؤلاء تمام اثني عشر خليفة. وذكر ابن الجوزي: أنه لا يعد معاوية ولا ابن الزبير رضي الله عنهما لكونهما معدودان في الصحابة، ولا مروان بن الحكم لكونه بويع له بعد بيعة ابن الزبير، وكان ابن الزبير أولىٰ منه فكان هو في مقام غاصب.

---

(1) هو جيلان بن فروة الأسدي البصري، كان يقرأ كتب أهل الكتاب كالتوراة وغيرها، روىٰ عنه قتادة وأبو عمران الجوني، قال ابن سعد:«كان ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: الإكمال: ابن ماكولا(3/ 181)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(2/ 547)، التاريخ الكبير: البخاري(2/ 251)، الطبقات الكبرىٰ: ابن سعد(7/ 222)، الثقات: ابن حبان(4/ 119).

(2) رواه مسدد في مسنده كما في "المطالب العالية" للحافظ ابن حجر العسقلاني (4608)، والبيهقي في دلائل النبوة (7/ 474). وذكر سنده الإمام أحمد في الأسامي والكنىٰ (1/ 77).

(3) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ابن الجوزي(1/ 450).

(4) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (4/ 8-9).

أدلة القول الثالث:

قال ابن الجوزي :" ومما يقوي هذا القول ما روىٰ أبو داود من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: « **تَدُورُ رَحَىٰ الإِسْلاَمِ لِخَمْسٍ وَثَلاَثِينَ أَوْ سِتٍّ وَثَلاَثِينَ أَوْ سَبْعٍ وَثَلاَثِينَ فَإِنْ يَهْلِكُوا فَسَبِيلُ مَنْ هَلَكَ وَإِنْ يَقُمْ لَهُمْ دِينُهُمْ يَقُمْ لَهُمْ سَبْعِينَ عَامًا**»[1] ...والمعنىٰ تزول الرحىٰ عن استقرارها. فإن كانت الرواية سنة خمس؛ ففيها قدم أهل مصر، وحصروا عثمان رضي الله عنه، وإن كانت سنة ست؛ ففيها خرج طلحة والزبير إلىٰ الجمل، وإن كانت سنة سبع؛ ففيها كانت صفين، فتغيرت الأحوال في هذه الأشياء، ثم استقام الملك إلىٰ انقراض ملك بني أمية، وعادت الفتن" [2]

لكن يضعّف هذا القول- زيادة علىٰ بعض الوجوه التي رد بها أصحاب القول الثاني علىٰ أصحاب القول الأول- أن إخراج معاوية رضي الله عنه، ومروان بن الحكم من عدة خلفاء بني أمية فيه شيء من التكلّف، وكذا فيه إخراج للخلفاء الراشدين الأربعة من عدة الاثني عشر خليفة، وهذا بعيد لأنهم خير خلفاء الأمة علىٰ الإطلاق، وكان الإسلام في زمنهم، عزيزا منيعا، واجتمع الناس عليهم ولم يختلف عليهم خاصة الثلاثة منهم. وهذه أهم أوصاف الخلفاء الاثني عشر المبشّر بهم.

أما ما استدل به من أن السبعين سنة التي ذكرت في الحديث هي مدة استقرار ملك بني أمية، فيعكر علىٰ ذلك أن من استقرار الملك لبني أمية عند اجتماع الناس علىٰ معاوية سنة إحدىٰ وأربعين إلىٰ أن زالت دولة بني أمية فقتل آخر خلفائهم مروان بن محمد في أوائل سنة اثنتين وثلاثين ومائة أزيد من تسعين سنة[3].

---

(1) أخرجه أبو داود:كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (4256)، وأحمد في المسند (3707، 3730)، والحاكم في المستدرك (4593)، وصححه الألباني في الصحيحة (976).

(2) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ابن الجوزي(1/ 451).

(3) فتح الباري : ابن حجر(13/ 213).

القول الرابع: أن النبي ﷺ يخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن، حتىٰ يفترق الناس في وقت واحد علىٰ اثني عشر أميرًا، وهو قول المهلب بن أبي صفرة كما حكاه ابن بطال [1]، و ذكره القرطبي ضمن الأقوال الثلاثة المحتملة[2].

نقد القول الرابع:

وقد وهّن الحافظ ابن حجر هذا القول، وذكر أنه معارض بألفاظ الحديث التي أخبرت بأن الإسلام في عهد هؤلاء سيكون عزيزا ومنيعا وظاهرا، وأي عزة وقوة في التفرق والاختلاف، وفيه مخالفة لرواية أبي داود: «**كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ**» فوجودهم في عصر واحد هو عين التفرق[3]. ولم يتابع أحد المهلب علىٰ هذا القول.

القول الخامس: أن النبي ﷺ يخبر عن اثني عشر خليفة يعز بهم الإسلام بعد موت المهدي الذي يخرج في أواخر الزمان، وهو قول أبو الحسن بن المنادي[4]، وذكره عنه ابن الجوزي[5].

أدلة القول الخامس ونقده:

استند ابن المنادي في ذلك إلىٰ رواية لأبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ أنه ذكر المهدي

---

(1) شرح صحيح البخارىٰ ابن بطال(8/ 287).

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (4/ 9).

(3) فتح الباري : ابن حجر(13/ 211، 212).

(4) هو الإمام المقرئ الحافظ أحمد بن جعفر بن المحدث أبي جعفر محمد بن عبيد الله المنادي البغدادي، صاحب تواليف وكتب، سمع من جده أبي داود السجستاني، وعباس الدوري، وآخرون، وروىٰ عنه أبو عمر بن حيويه وأحمد بن نصر الشذائي، وغيرهم. قال أبو عمرو الداني:" مقرئ جليل غاية في الإتقان، فصيح اللسان، عالم بالآثار، نهاية في علم العربية، صاحب سنة، ثقة مأمون". وكان من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد، قال أبو يعلىٰ:"كان ثقة أمينا ثبتا صدوقا ورعا، حجة فيما يرويه، محصلا لما يحكيه، صنف كتبا كثيرة، وجمع علوما جمة، قيل: إن مصنفاته نحوا من أربعمائة مصنف، ولم يسمع الناس من مصنفاته إلا أقلها. مات في محرم سنة(336) وله ثمانون سنة إلا سنة". انظر: تاريخ بغداد: أبو بكر الخطيب(4/ 69)،السير: الذهبي(15/ 361)، معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار: الذهبي(1/ 284)،طبقات الحنابلة: أبو يعلىٰ(2/ 430).

(5) كشف المشكل من حديث الصحيحين: ابن الجوزي(1/ 289).

فقال:« اسمه محمد بن عبد الله، وهو رجل ربعة مشرب حمرة، يفرج الله به عن هذه الأمة كل كرب، ويصرف بعدله كل جور، ثم يلي الأمر بعده اثنا عشر رجلا خمسين ومائة، فستة من ولد الحسن، وواحد من ولد عقيل بن أبي طالب، وخمسة من ولد الحسين، ثم يموت فيفسد الزمان، ويعود المنكر.»، واستند كذلك إلىٰ رواية عن كعب الأحبار تحمل هذا المعنىٰ.

وهذا القول من أضعف الأقوال وأبعدها عن الصواب، ولم يُتابع عليه ابن المنادي. وأما ما ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما فوصف سنده الحافظ ابن حجر بأنه واه جدا، وكذا ما ذكره عن كعب الأحبار[1].

هذه أهم خمسة أقوال فسّر بها الحديث، لكن أقواها وأولاها بالصواب هو الأول، ثم يليه الثاني.

---

(1) فتح الباري – ابن حجر(13/ 214).

الفرع الثاني: رد استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

بخلاف باقي الأحاديث فإن هذا الحديث انفردت الشيعة الإمامية الاثني عشرية بالاستدلال به علىٰ عقيدتهم في أئمتهم الاثني عشر، أما الأحاديث الأخرىٰ فشاركهم في الاستدلال بها علىٰ الإمامة باقي الفرق الشيعية التي تقول بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ بلا فصل، وقد تناول علماء أهل السنة منذ ظهور هذا المعتقد الرد علىٰ تخرّصات الشيعة، وتحججاتهم بهذا الحديث، من خلال كتب السنة التي روت هذا الحديث كما فعل الحافظ ابن حبان البستي في تراجمه، أو كتب الشروح والردود القديمة والحديثة، والشيء الجديد في ذلك هو الرد عليهم من كتبهم الحديثية نفسها، التي لم تر النور إلا في عصر المطابع هذا.

ويكفي للرد عليهم في ذلك إنعام النظر في ألفاظ الحديث نفسه، فقد حملت ألفاظه دلالات لا تنطبق البتة علىٰ ما يرمي إليه القوم، ويمكننا أن نجمل أوجه تلك الردود في الآتي:

أولا: إن من ألفاظ هذا الحديث، قوله ﷺ: « **يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا**» **وهو لفظ البخاري** (6796)، وفي لمسلم « **يَمْضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً** » (4809)، وله أيضا« **يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً** »، وله أيضا « **مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً** » (4810)، وفي لفظ للطبراني في الكبير (1794) « **يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيما**»، وفي لفظ له ولأحمد (20880) « **حتىٰ يملك اثنا عشر** ». وبالتأمل في هذه الألفاظ، وبغير تكلّف يظهر لنا جليا أن هؤلاء المبشّر بهم، وُصفوا بأنهم يتولون الإمارة والخلافة والولاية والملك والقيام علىٰ أمر الناس، ومهما اختلف علماء أهل السنة في تحديد هؤلاء، فإنهم مجمعون علىٰ أنهم قد تولوا الخلافة أو سيلونها حقيقة، أما الأئمة الذين تعتقد فيهم الإمامية ما تعتقد، فلم يَلِ الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين علي، وابنه الحسن رضي الله عنهما، بل إن الحسن رضي الله عنه تنازل بالخلافة لمعاوية رضي الله عنه لمّا لشمل المسلمين، وإصلاحًا لذات بينهم، تحقيقا لنبوءة النبي ﷺ بذلك. أما العشرة البقية فلم يلِ واحد منهم الخلافة، ولا وليَ قطرًا من الأقطار باتفاق جميع الفرق، ولا زعم ذلك حتىٰ الشيعة الإمامية

علىٰ كثرة مزاعمهم، لا سيما إمامهم المنتظر المختلق، الذي تثبت الأدلة العقلية، والنقلية، والحسية، أنه لم يكن شيئا مذكورا، فضلا أن يكون خليفة ومهديا ومنتظرا[1]. قال الإمام البيهقي مبينا هذا الوجه:« ومعقول لكل من خوطب بما روينا عن النبي ﷺ في «اثني عشر خليفة» ، وفي بعض الروايات «اثني عشر أميرا» ، أنه أراد خلفاء أو أمراء، تكون لهم ولاية، وعُدّة، وقوة، وسلطة ، والناس يطيعونهم ويجري حكمهم عليهم ، فأما أناس لم تقم لهم راية ، ولم تجز لهم علىٰ الناس ولاية وإن كانوا يستحقون الإمارة بما كان لهم من حق القرابة والكفاية ، فلا يتناولهم الخبر ، إذ لا يجوز أن يكون المخبر بخلاف الخبر ، والله أعلم»[2].

ومن اعتراف الشيعة الإمامية الضمني بهذا الوجه، أنهم سمُّوا هؤلاء الاثني عشر : **أئمة**، وسمُّوا مقامهم **بالإمامة**، لكن لم يسموهم خلفاء، ولا أمراء، ولا ملوكا كما سمّاهم النبي ﷺ في هذا الحديث[3]، فلو كانوا حقيقة مقتنعين بدلالة هذا الحديث علىٰ أئمتهم، لكان أشهر لقب لهم عندهم هو «**خلفاء**»، لوروده في أغلب ألفاظ هذا الحديث، لا (**أئمة**) لعدم وروده ولا في لفظ واحد من ألفاظ هذا الحديث علىٰ كثرتها[4].

ثانيا: وجاء في هذا الحديث أن :«**لاَ يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً**» رواه مسلم (1821). وله :«**لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا**»، و:«**الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا**»، و«**قَائِمًا**»، ولأحمد برقم(20923) « **أَمْرُ النَّاسِ صَالِحًا**» وله أيضا برقم (20939):« **لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا**

---

(1) النهاية في الفتن والملاحم : ابن كثير(1/ 49). تفسير القرآن العظيم: ابن كثير(6/ 78). منهاج السنة النبوية: ابن تيمية(8/ 241).

(2) دلائل النبوة: البيهقي(6/ 523).

(3) اللهم إلا عليا رضي الله عنه فإنهم يكثرون جدا تلقيبه بـ أمير المؤمنين، وبدرجة أقل الحسن ابنه رضي الله عنه، وهذا حق وافقوا فيه أهل السنة والجماعة، ومطابق لما قلناه سابقا، من أنه لم يل الخلافة إلا علي وابنه الحسن رضي الله عنهما، فعلىٰ كل تقدير لا يدخل عداهما في عداد الاثني عشر.

(4) جمعت ألفاظ هذا الحديث من أغلب كتب السنة المطبوعة، فوصلت إلىٰ أكثر من ثلاثين لفظ، ليس فيها نعت هؤلاء بأنهم أئمة كما هو مشهور عند الشيعة.

يُنْصَرُونَ عَلَىٰ مَنْ نَاوَأَهُمْ عَلَيْهِ »، وله أيضا برقم (21033):« **لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ مُؤَاتِيًا أَوْ مُقَارِبًا حَتَّىٰ يَقُومَ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**»، وعند أبي عوانة برقم (6976) بلفظ«**لا يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ عَزِيزًا مَنِيفًا، لا يَضُرُّهُ مَنْ نَاوَأَهُ**» وله برقم (5612): « **لا يَزَالُ الأَمْرُ ظَاهِرًا**»، وعند الحاكم برقم (6586) «**لا يزال أمر هذه الأمة ظاهرا**»، وللطبراني في المعجم الكبير برقم (2059):«**لا تزال هذه الأمة مستقيم أمرها ظاهرة علىٰ عدوها**»، وله أيضا برقم (2061):« **لا تزال أمتي علىٰ الحق ظاهرين**».

فالواضح من هذه الروايات أن النبي ﷺ بشّر بأن : دين الإسلام سيكون عزيزا، منيعا، صالحا، ماضيا، قائما، منيفا، ظاهرا، مدة ولاية هؤلاء الخلفاء الاثني عشر، وأن أهل الإسلام وأمة النبي ﷺ سيكونون منصورين علىٰ عدوهم، ظاهر شأنهم، مستقيم أمرهم، في مدة حكم وولاية هؤلاء المبشَّر بهم. وهذا ينقض إسقاط الشيعة الجعفرية الحديث علىٰ أئمتهم المعصومين المزعومين من عدة وجوه منها:

1- المعروف أن الشيعة الإمامية يقولون: إن الزمان من بعد وفاة النبي ﷺ إلىٰ ظهور إمامهم المنتظر في آخر الدهر لم يخلو من إمام من أئمتهم، سواء كانوا ظاهرين، أو غائبين مُغيبين منذ مئات السنين حسب قولهم في الذي يقولون عنه :(عجل الله فرجه) ، فعلىٰ هذا تظل هذه العزة وهذا الصلاح إلىٰ يوم القيامة، والتاريخ وواقع الأمر يدلان علىٰ غير هذا، فكم شهدت هذه الأمة من نكبات ، وكم عاش كثير من المسلمين في ذل، وتسلط للكفار، في الشرق والغرب، بل الواقع خير شاهد علىٰ ذلك، فكثير من البلاد الإسلامية ومقدساتها تنتهك حرمتها، وينكل بأهلها، ولا يستطيع أهل الإسلام لهم شيئا لما هم عليه من الضعف والذل، والدولة والكلمة الآن لا شك لغير المسلمين شرقا وغربا [1].

2- أن هؤلاء الشيعة الإمامية القائلين باثني عشر إماما، لم يقولوا بظهور الدين بهم، بل يزعمون أن الدين قد اختفىٰ بعد وفاته ﷺ، والأئمة كانوا يعملون بالتقية، وما استطاعوا علىٰ أن

---

(1) انظر : شرح الطحاوية: ابن أبي العز(ص501). منهاج السنة النبوية (8/ 242).

يظهروا قولهم، حتىٰ إن عليا ﷺ لم يقدر علىٰ إظهار مذهبه ومشربه[1].ومازال أمر الأمة فاسدا، وما زال يتولىٰ عليهم الظالمون بل الكافرون، إلىٰ أن يظهر غائبهم المغيب في السرداب ليخلصهم من الظلم وينصرهم علىٰ عدوهم ويظهر دينهم حسب زعمهم[2]. فالحديث يتحدث عن عزة لدين الله في مدة هؤلاء الخلفاء الاثني عشر ، وهم يعتقدون باندراس الدين في زمنهم، وينتظرون إحياءه عند خروج غائبهم المزعوم، فشتان بين دلالة الحديث واعتقاد القوم.

3 – «وأيضا فالإسلام عند الإمامية هو ما هم عليه، وهم أذل فرق الأمة، فليس في أهل الأهواء أذل من الرافضة، ولا أكتم لقوله منهم، ولا أكثر استعمالا للتقية منهم، وهم علىٰ زعمهم شيعة الاثني عشر، وهم في غاية الذل فأي عز للإسلام بهؤلاء الاثني عشر علىٰ زعمهم»[3]. وما قامت لهؤلاء دولة، ولا شوكة إلا بحبل من اليهود، والنصارىٰ، والمشركين، قديما وحديثا،« فقد عُرِف من موالاتهم لليهود والنصارىٰ والمشركين، ومعاونتهم علىٰ قتال المسلمين، ما يعرفه الخاص والعام، حتىٰ قيل إنه ما اقتتل يهودي ومسلم، ولا نصراني ومسلم، ولا مشرك ومسلم، إلا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني والمشرك»[4].

ثالثا: أما قولهم بدلالة الحديث علىٰ الحصر، فيأباه لفظ الحديث، ولغة العرب التي نطق بها خير العرب والعجم ﷺ؛ فإنه لم يقل :(لا يلي إلا اثنا عشر خليفة)، أو(لن يحكم غيرهم)، أو(سيتوقّف الأمر عند هؤلاء، وستقوم القيامة علىٰ الثاني عشر من هؤلاء)، أو ما يشبه هذا

---

(1) فهم يعتقدون:«أن عهد أمير المؤمنين علي ﷺ وهو علىٰ كرسي الخلافة عهد تقية، كما صرّح بذلك شيخهم المفيد، فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائري، واضطرّ إلىٰ ممالأة الصّحابة ومجاراتهم علىٰ حساب الدّين، كما أقرّ بذلك شيخهم المرتضىٰ». انظر: أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر القفاري(2/ 675).

(2)المنتقىٰ من منهاج الاعتدال:الذهبي(ص533). عون المعبود: محمد شمس الحق العظيم آبادي(11/ 246).أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر القفاري(2/ 675).

(3) منهاج السنة النبوية(8/ 242).

(4) المصدر نفسه(3/ 452).

التعبير، بل إنّ الحديث نبوءة منه ﷺ بأن الإسلام لا يزال عزيزاً ظاهرا في عصور هؤلاء، وهذا من أمور الغيب التي خص بها الله تعالىٰ نبيه ﷺ كما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الجن: ٢٦ - ٢٨]. والله سبحانه لم يحصر أولي الأمر بعدد معين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: 59]. وهذا واضح جلي.

فضلا علىٰ أن "مسألة حصر الأئمة بعدد معين لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثني عشرية لا يتعدىٰ قرنين ونصف إلا قليلاً.وقد اضطر الشّيعة للخروج عن حصر الأئمّة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة ... وفي هذا العصر اضطرّوا للخروج نهائيًّا عن هذا الأصل الذي هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدّولة تتمّ عن طريق الانتخاب... لكنهم خرجوا عن حصر العدد إلىٰ حصر النوع، فقصروا رئاسة الدولة علىٰ الفقيه الشيعي."[1]

رابعا: قد ورد في جميع طرق هذا الحديث أن النبي ﷺ قال عن هؤلاء الأئمة أنهم:«**كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**».و نسبتهم إلىٰ قريش تدل علىٰ أن ليسوا كلهم من بني **هاشم**، فإن العادة، وعرف اللغة يقضيان أن تنسب الجماعة إلىٰ أقرب بطن يجمعهم، فإن كانوا من بطون شتىٰ، نسبوا إلىٰ القبيلة الفوقانية[2]، "فلو كانوا مختصين بعلي وأولاده، لذكر ما يميزون به، ألا ترىٰ أنه لم يقل (كلهم من ولد إسماعيل)، (ولا من العرب) وإن كانوا كذلك، لأنه قصد القبيلة التي يمتازون بها، فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو من قبيل عليّ مع عليّ لذكروا بذلك، فلمّا جعلهم من

---

(1) أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر القفاري(2/ 673)، مستندا في كلامه الأخير إلىٰ كتاب "الحكومة الإسلامية: للخميني (ص48)"،و كتاب:"الخميني والحكومة الإسلاميّة: لمحمد مغنية (ص68)".

(2) عون المعبود: محمد شمس الحق العظيم آبادي(11/ 246).

قريش مطلقا، علم أنهم من قريش، بل لا يختصون بقبيلة، بل بنو تيم وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل»[1].

فزعمُ الشيعة الاثني عشرية أن أئمتهم الذين هم من سلالة علي رضي الله عنه[2] يصادم صريح لفظ حديث النبي ﷺ من أنهم لا يختصون بذلك، وهذا أمر واضح لكل ذي عقل سوي، وهذا ما حمل بعضهم[3] علىٰ الإدعاء بوجود رواية تقول: أنهم (**من بني هاشم**) بدل «**كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**» ، كما ذكرها سليمان القندوزي[4] -وهو مصنِّف رافضي يدعي النسبة إلىٰ مذهب

---

(1) منهاج السنة النبوية(8/ 253-254).

(2) إلا الثاني عشر المنتظر فما هو من سلالته، بل لم يكن شيئا مذكورا، بل هو من سلالة الكذب والتزييف والاختلاق.

(3) نفحات الازهار: السيد علي الحسيني الميلاني(2/ 329). عقائد الإمامية: محمد رضا المظفر(ص107).

(4) سليمان بن إبراهيم الحنفي القندوزي البلخي الصوفي، ولد 1220 هـ بقندوز من بلاد خراسان، وتوفي سنة 1294 هـ بالقسطنطينية، طلب العلم ببخارىٰ، وسافر إلىٰ بلاد الأفغان وبلاد الهند، ثم رجع إلىٰ قندوز، وأخيرا استقر بالقسطنطينية، كان من غلاة الصوفية علىٰ طريقة ابن عربي صاحب الفصوص، يظهر من كتابه **"ينابيع المودة"** أنه رافضي، ولا علاقة بين الرفض والمذهب الحنفي، فقد ذكر السبكي أن مذهب أبي حنيفة، وأحد الوجهين عند الشافعي، والظاهر من كلام الطحاوي في عقيدته، كفر ساب أبي بكر. انظر: فتاوىٰ السبكي 2/ 590. وكان أبو يوسف صاحب أبي حنيفة يقول: « لا أصلي خلف جهمي ولا رافضي ولا قدري» . انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي(4/ 733).

أما كتابه هذا فلا أثر ولا قيمة له في أوساط السنة، بل حققه الرافضة وطبعوه وترجموه إلىٰ الفارسية، لما فيه من خدمة بل نصرة لمذهبهم، وعدوه من كتبهم كما فعل صاحب كتاب "الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة"،حيث أتىٰ علىٰ ذكره، ثم قال :«والكتاب يعد من كتب الشيعة»، وذكر في موضع آخر ترجمة له إلىٰ الفارسية لأحد مؤلفيهم سماه :"مفاتيح المحبة في ترجمة ينابيع المودة" . انظر: الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة:آقا بزرك الطهراني (25/ 290)، والترجمة(21/ ص248). والمتصفح له لا يشك أنه من كتب الإمامية لتقريره عقائدهم التي انفردوا بها، ولأنه كثيرا ما ينقل عن كتب الإمامية في العقائد والحديث ككتاب الغيبة لشيخ الطائفة الطوسي، وكتاب سليم بن قيس، وكتاب الأربعين لبهاء الدين العاملي، هذه بعض الكتب التي صرح بالأخذ منها، أما التي عمّىٰ عليها ولم يصرح بها فكثيرة جدا ، لكن المحقق الشيعي الإمامي أرجع الروايات إلىٰ كتبهم وأزال التعمية =

أبي حنيفة- في كتابه "ينابيع المودة"(ص446)، ولكنه لم يعز هذه الرواية لأحد من أصحاب الكتب المسندة وغير المسندة، ولا أثر لها حتىٰ في كتب الموضوعات، فالظاهر أنها من صنعه وكذبه، وما هذا بأول كذبهم علىٰ النبي ﷺ، وهم أكذب من علىٰ البسيطة قديما وحديثا، بل حتىٰ القول بأنهم من بني هاشم لا يجدي، لأن بني هاشم كُثر، ومنهم من لا ترضىٰ الشيعة خلافته كبني العباس، فلم يبق لهم إلا أن يزيدوا كذبة أخرىٰ فيقولوا إنهم: (**كلهم من بني علي**) أو(**كلهم من بني فاطمة**)، وحتىٰ هذه فعلي رضي الله عنه ليس ابنا لنفسه، ولا ابنا لفاطمة رضي الله عنها. فبقي احتمال واحد، وهو أنه لا علاقة لهذا الحديث النبوي بعقائدهم الباطلة، والحمد لله الذي هدانا لهذا.

خامسا: إذا لم يبق من الأوصاف التي تنطبق علىٰ ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل علىٰ شيء. فمثلا هذا العدد نفسه، وصف به هؤلاء الخلفاء المبشر بهم، كما وصف به أضدادهم المُحذَّرِ منهم، فقد جاء في صحيح مسلم «**فِي أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ مُنَافِقًا**»[1].

سادسا: أما عن قول بعضهم:إن هذا الحديث يدل علىٰ أن عمر أحد هؤلاء الخلفاء الاثني عشر سيكون طويلا جدا خارقا للعادة، الأمر الذي لا ينطبق إلاّ علىٰ إمامهم المختفي، وهذا

=

عنها، فظهر أن القندوزي هذا يستقي روايات كتابه من أمهات كتب الإمامية الحديثية والعقائدية كالكافي والبحار والاستبصار وغيرها، فاتضح بالدليل القطعي أنه رافضي متستر تحت عباءة مذهب الحنفية وهم منه براء. هذا كله إذا سلمنا بصحة نسبة الكتاب إليه، فكم من كتاب نسبه الرافضة إلىٰ من هو بريء منه ومنهم، وهذا يحتاج إلىٰ مزيد تحقيق. انظر ترجمة القندوزي من: الأعلام للزركلي(3/ 125)، هدية العارفين: إسماعيل الباباني البغدادي (1/ 408)، معجم المؤلفين: عمر كحالة(4/ 252).

(1) مسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم،(7213). وفي رواية له «**في أَصحَابي اثنَا عَشَرَ منَافقا**». قال الإمام النووي:"«**في أَصحَابي**» فمعناه الذين ينسبون إلىٰ صحبتي كما قال في الرواية الثانية:« **في أُمَّتي**»". وقال المناوي :"هم الذين جاؤوا متلثمين، وقد قصدوا قتله ليلة العقبة، مرجعه من تبوك، حتىٰ أخذ مع عمار وحذيفة طريق الثنية، والقوم ببطن الوادي، فحماه الله، وأعلمه بأسمائهم". انظر: شرح النووي علىٰ مسلم(17/ 125)، فيض القدير: المناوي(4/ 454).

استنادا إلىٰ أحد ألفاظ الحديث، وهو : «**لاَ يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ**». وحال من قال ذلك كحال الغريق يتشبث بقشة، إذ ليس في الحديث ما يفهم منه هذا الخطل، ويكفي للرد عليهم وجهان:

1- أن هذا الحديث قد صحّ عن النبي ﷺ من رواية صحابي واحد هو جابر بن سمرة رضي الله عنه، وأغلب الألفاظ -ومنها هذا اللفظ- ترجع إلىٰ روايته، والظاهر أنه سمعه من النبي ﷺ مرة واحدة، كما هو ظاهر رواية الإمام مسلم، أنه قال :(سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يوم جمعةٍ، عشية رُجم الأَسْلَمِيُّ، يقول: الحديث) [1]، أي أنه سمعه بلفظ واحد من النبي ﷺ، ورواه بذلك اللفظ، لكن الرواة بعده قد تصرّفوا في اللفظ فرواه كثير منهم بالمعنىٰ، فاختلفت الألفاظ بعض الشيء، لكن بقيت المعاني متفقة، فمعنىٰ لفظ : «**لاَ يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمُ ...**» هو المعنىٰ نفسه للفظ: «**لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا إِلَىٰ...**»، ولفظ: «**لاَ يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمُ...**»، ولفظ: «**إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقَضِي حَتَّىٰ يَمْضِيَ...**»، وكلها في صحيح الإمام مسلم، فمعنىٰ هذه العبارات: أن هذه البشارة كائنة واقعة، لا ريب ولا شك في ذلك، بغض النظر عن قربها أو بعدها من قيام الساعة، فضلا علىٰ أن اللفظ الأرجح، هو الذي لم يذكر فيه لفظ (الساعة)، وذلك لأن أغلب الروايات لم يأتي فيها ذكر لها.

2- أن قوله ﷺ: «**لاَ يَكُونُ كَذَا حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، أو يَكُونُ كَذَا**»، أو« **لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَكُونَ كذا**» لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك الشيء الكائن مقارن لقيام الساعة، أو مُؤْذن بقيامها، كما توهمه هؤلاء، وهذه أمثلة من كلامه ﷺ توضح ذلك: قال ﷺ: «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَتَبَاهَىٰ النَّاسُ بِالْمَسَاجِدِ**»[2]،وقال ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتىٰ تقتتل فئتان عظيمتان،**

---

(1) مسلم في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش (1821)، الإمام أحمد في المسند:(20830)، وأبو عوانة في مستخرجه:(6996) ، والطبراني في المعجم الكبير:(1809)، وأبو يعلىٰ في مسنده:(7463).

(2) رواه: أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب بناء المساجد،(379). وابن ماجه في السنن، كتاب المساجد والجماعات، باب تشييد المساجد،(731).والإمام أحمد في المسند(12379، 12473، 12537، 13404، =

دعواهما واحدة، تمرق بينهما مارقة، يقتلها أولاهما بالحق»[1]. وقال ﷺ: « **لا تقوم الساعة حتىٰ تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها؛ شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع». فقيل: يا رسول الله! كفارس والروم؟ فقال:«ومن الناس إلا أولئك؟!»**[2]. فهذه الأحاديث وأشباهها قد وقع مصداقها وانقضىٰ، أو لا يزال يقع، ولم يقل أحد أن ذلك يعقبه قيام الساعة مباشرة، فضلا علىٰ أنّا نقول: إن كل ما يقع بعد بعثة النبي ﷺ فهو قريب من الساعة يستحق النسبة إليها، لقوله تعالىٰ: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر : 1]، ولقوله ﷺ: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ**»[3].

سابعا: أما استنادهم إلىٰ رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، التي فيها تشبيه هؤلاء الخلفاء **بنقباء بني إسرائيل**، وقولهم: إن ذلك يلزم منه، أن يكون هؤلاء الاثني عشر خليفة معينين بالنص، كما عُيّن نقباء بني إسرائيل بالنص؛

فأولا: قد ثبت لدينا ضعف حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما بيناه سابقا في الزيادات علىٰ المتن المشهور.

وثانيا: وعلىٰ فرض صحة هذا الحديث، فالتشبيه لا يقتضي المماثلة في كل شيء، كما هو

=

14020)، وغيرهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع(7421). وقد وقع التباهي المساجد ولا يزال يقع إلىٰ الآن.

(1) رواه :الإمام أحمد في المسند(11906)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ورواه من دون قوله :«**تمرق بينهما مارقة، يقتلها أولاهما بالحق**» البخاري: كتاب الفتن، باب خروج النار (7121). ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة (7438). والمراد بهاتين الفئتين: فئة علي، وفئة معاوية في حرب صفين، ورضي الله عن الصحابة أجمعين . انظر: فتح الباري : ابن حجر(6/ 616).

(2) رواه :البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ(لتتبعن سنن من كان قبلكم)،(7319). ومسلم : كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارىٰ (2669)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد اتبع المسلمون فارس والروم ولا زالوا يفعلون.

(3) رواه :البخاري: كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ(بعثت أنا والساعة كهاتين) (6504). ومسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (2950).

معلوم من كلام العرب وأمثال وتشبيهات الكتاب والسنة، فغايته في هذا الحديث التشبيه في العدد فحسب، بل قد صُرح بذلك في الحديث: « **اثْنَا عَشَرَ، كَعِدَّةِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ**». ويمنع إرادة المماثلة من كل وجه، أن هؤلاء النقباء كانوا في زمن واحد ممثلين لأسباط بني إسرائيل، كما كان نقباء الأنصار الاثني عشر ﷺ ممثلين للأوس والخزرج ليلة العقبة[1]، أما هؤلاء الخلفاء الاثني عشر المبشر بهم، فبالاتفاق لا يكونون في زمن واحد مجتمعين. فظهر فساد تعلقهم بهذه الرواية، والحمد لله.

ثامنا: تعلق الإمامية بهذا الحديث وتحججهم به باطل من أساسه، بل حتىٰ تشبثهم بمجرد موافقة العدد للعدد لا يستقيم مع ما رووه في كتبهم، إذ رووا ما مفاده أن عدد أئمتهم ثلاثة عشر، لا اثني عشر كما هو مشهور؛ فقد روىٰ الكليني في الكافي عن أبي جعفر أن رسول الله ﷺ قال لعلي : (**إني واثني عشر من ولدي، وأنت يا علي، زر الأرض -يعني أوتادها وجبالها-**)[2] فالاثني عشر زائد علي ﷺ، أصبحوا ثلاثة عشر.

وروىٰ أيضا عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ قال: (دخلت علىٰ فاطمة عليها السلام، وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم علي)[3]. فاثنا عشر من ولد فاطمة ﷺ زائد علي ﷺ، يصبح المجموع ثلاثة عشر.

والظاهر أنّ هذا الكذّاب الذي وضع مثل هذا، أراد أن ينصر مذهبه، بإبراز العدد اثني عشر، فإذا به يفضحه. والعجب ليس منه، فقد يذهل السوي فكيف بالكذاب، لكن العجب ممّن دوّن ذلك في كتاب، قيل عنه بخاري الشيعة.

تاسعا: الناظر في كتب الفرق يجد أن القول بإمامة اثني عشر إماما -كما تقول الإمامية

---

(1) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير(3/ 64).

(2) أصول الكافي: محمد بن يعقوب الكليني(1/ 534).

(3) المصدر نفسه(1/ 532).

الاثني عشرية- قول متأخر، اضطر إليه زعماؤهم لمّا لم يجدوا خلفا لإمامهم الحادي عشر الحسن العسكري، فاخترعوا فكرة الإمام الغائب، ومن قدر الله تعالىٰ ومن ابتلاء الله لهم، أو قل من عقوبته لهم -كما قال الله تعالىٰ في أمثالهم: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [الصف : 5]-كان هذا الإمام الموهوم رقم تسلسله: اثنا عشر، فتشبثوا برواية الحديث المبشر باثني عشر خليفة وأسقطوه علىٰ أئمتهم. والدليل علىٰ أن هذا القول محدث متأخر، ما حفلت بذكره كتب الفرق من انقسامات في صفوف الشيعة الإمامية بعد وفاة كل إمام مزعوم، فمنهم من يتوقف بالإمامة إلىٰ هذا الإمام، ومنهم يدّعيها ويُعَدِّيها لولده الأكبر، ومنهم من يؤثر بها الأصغر دون الأكبر، ومنهم من يدّعي المهدوية في هذا الإمام ويقف عنده، ويقول برجوعه فيكون منتظرا، إلىٰ غير ذلك من الاختلافات التي لا تنتهي، لذلك قال الشهرستاني:«لهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير، وعند كل تعدية وتوقف: مقالة، ومذهب، وخبط»[1] وفي كل ذلك، كل فرقة تَظهر تُكفر الفرق الأخرىٰ وتتبرأ منها، فلو كانت هناك روايات تضبط عدد الأئمة، وأسماءهم كما تدعي الإمامية الاثني عشرية، لما وقع كل هذا الاختلاف والتنازع، وإن وقع لا يصل إلىٰ هذه الدرجة التي نقلتها كتب التاريخ والفرق[2]، فمن الفرق الأُوَل مثلا :السبئية[3]، والكيسانية[4]، والكربية[1]، والهاشمية[2]، والسرحوبية[3] وغيرها، أمّا عن الفرق

---

(1) الملل والنحل:الشهرستاني(1/ 147).

(2) ذكر المسعودي، وهو شيعي:أن فرق الشيعة بلغت ثلاثا وسبعين فرقة، ويذكر الإمام الأشعري أن مجموع الفرق الشيعية يبلغ خمسا وأربعين فرقة. ووصل عدد فرق الشيعة في المقالات والفرق للقمي، وفرق الشيعة للنوبختي إلىٰ ما يربو علىٰ ستين فرقة» . انظر: مروج الذهب:(3/ 221)، مقالات الإسلاميين: (ص5، 17، 66)، أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر الغفاري(1/ 97).

(3) نسبة لعبد الله بن سبأ اليهودي الذي نادىٰ بألوهية علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وقد قال لعلي رضي الله عنه : أنت ، أنت ، يعني أنت الإله، فنفاه إلىٰ المدائن ، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون أنه وصىٰ موسىٰ عليهما السلام مثلما قال في علي رضي الله عنه ، وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي الله عنه، ومنه تشعبت أصناف الغلاة . انظر: الملل والنحل: الشهرستاني(1/ 172).

(4) وهم القائلون بإمامة محمد بن الحنفية بعد علي رضي الله عنه لأنه كان صاحب راية أبيه يوم البصرة دون أخويه، وسموا =

التي تحسب علىٰ الإمامية الاثني عشرية خاصة، والتي كانت تظهر بعد وفاة كل إمام من أئمتهم فكثيرة جدا؛ فمثلا بعد وفاة محمد الباقر الإمام الخامس تفرق الشيعة الإمامية إلىٰ فرقتين[4]، وبعد وفاة جعفر الصادق بن محمد الإمام السادس افترقت الشيعة الإمامية إلىٰ ست فرق[5]، ولمّا توفي موسىٰ الكاظم بن جعفر إمامهم السابع افترقت الشيعة الإمامية إلىٰ خمس فرق[6]،ولما توفي إمامهم الثامن علي الرضا بن موسىٰ افترقت شيعته الإمامية إلىٰ خمس فرق [7]، ولمّا توفي إمامهم العاشر علي الهادي بن محمد افترقوا فرقتين[1]، أمّا لمّا توفي إمامهم

=

الكيسانية لأن المختار بن أبي عبيد الثقفي كان رئيسهم وكان يلقب كيسان. انظر: فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص23).

(1) وهم أصحاب ابن كرب، الذين قالوا: أن محمد بن الحنفية هو المهدي ، وأنه لم يمت، وسيرجع ويملك الأرض، ولا إمام بعد غيبته إلىٰ رجوعه. انظر: فرق الشيعة الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص27).

(2) وهذه قالت أن محمد بن الحنفية مات، والإمام بعده عبد الله بن محمد ابنه، وكان يكنىٰ أبا هاشم، وهو أكبر ولده، وإليه أوصىٰ أبوه فسميت الهاشمية. فلما مات تفرقوا إلىٰ أربع فرق: المختارية، والحارثية، والوندية، والبيانية، وكل منها قول ومذهب، وفرق متولدة. انظر: فرق الشيعة الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص30).

(3) وهذه الفرقة قالت أن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب، فمن قام منهم ودعا لنفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب، فمن تخلف عنه فهو هالك كافر، ومن ادعىٰ منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخي عليه ستره فهو كافر مشرك، و سموا السرحوبية نسبة إلىٰ زياد بن المنذر، وهو الذي يسمىٰ أبا الجارود، ولقبه سرحوبا محمد بن علي بن الحسين بن علي . انظر: فرق الشيعة الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص54).

(4) فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص62).

(5) هي: الناووسية، والإسماعيلية، والمباركية، والسمطية، والفطحية، والرافضة(التي سميت بعد ذلك بالاثني عشرية). انظر: فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص67 – 79).

(6) هي: القطعية، والواقفة، والممطورة، والبشرية، والرافضة(التي سميت بعد ذلك بالاثني عشرية). انظر: فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص79 – 84).

(7) وهي : الفطحية الثانية ، والمؤلفة، والمحدثة، وجمع من الزيدية، والرافضة(التي سميت بعد ذلك بالاثني عشرية). انظر: فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص85 – 86).

الحادي عشر فاختلفت الإمامية اختلافا عظيما لأنه لم يخلف ولدا، حتىٰ أن ميراثه اقتسمه أخوه وأمه، فانبثقت من الإمامية القائلة بإمامته والعشرة الذين سبقوه، أربع عشرة فرقة مختلفة ومتباينة ، تضلل بعضها بعضا، وتكفر بعضها بعضا [2]، ومن هذه الفرق فرقةٌ اخترعت القول بوجود الإمام الثاني عشر الغائب، الذي لم يعرفه أحد من البشر، وهي فرقة الإمامية الاثني عشرية التي نحن بصدد الكلام عنها. ومن الفرق المشهورة والتي لا زال لها وجود، ولا تقول بعقيدة الاثني عشر إماما: فرقة الزيدية المنسوبة إلىٰ زيد بن علي بن الحسين [3]، هذا " وكل

=

(1) فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص94).

(2) فرق الشيعة: الحسن بن موسىٰ النوبختي(ص96). علىٰ أنه ينبغي التنبيه علىٰ أن الفرقة التي تنقسم كل مرة هي التي تعتقد بإمامة الإمام المتوفىٰ ومن سبقوه، أي الفرقة التي كانت تمثل الشيعة الاثني عشرية في ذلك الزمان.

(3) بل قد روىٰ الشيعة الاثني عشرية أن زيد بن علي إمام الزيدية كان لا يعرف شيئا عن تسلسل الإمامة كما يقول هؤلاء، فقد روىٰ محدثهم محمد بن يعقوب الكليني وغيره : عن محمد بن النعمان الأحول - ولقبوه بمؤمن الطاق، ولقبه أهل السنة بشيطان الطاق وهو حقيق به كما سترىٰ-:(أن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام بعث إليه وهو مستخف قال: فأتيته، فقال لي: يا أبا جعفر(كنية شيطان الطاق)، ما تقول إن طرقك طارق منا، أتخرج معه؟ قال: فقلت له: إن كان أباك أو أخاك، خرجت معه. قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج أجاهد هؤلاء القوم، فاخرج معي. قال: قلت: لا ما أفعل، جعلت فداك، قال: فقال لي: أترغب بنفسك عني؟ قال: قلت له: إنما هي نفس واحدة، فإن كان لله في الأرض حجة، فالمتخلف عنك ناج، والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجة في الأرض، فالمتخلف عنك والخارج معك سواء. قال: فقال لي(أي زيد): يا أبا جعفر كنت أجلس مع أبي(علي زين العابدين) علىٰ الخوان، فيلقمني البضعة السمينة، ويبرد لي اللقمة الحارة حتىٰ تبرد، شفقة علي، ولم يشفق علي من حر النار، إذ أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟(والدين هنا يقصد به أن الإمام بعد علي بن الحسين هو ابنه محمد الباقر ثم حفيده جعفر الصادق) فقلت له: جعلت فداك، من شفقته عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك: أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا، فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار...). انظر: الكافي: محمد بن يعقوب الكليني(1/ 174). إذا فزيد يعترف أن أباه علي بن الحسين، لم يخبره بإمامة محمد الباقر ، ولا بإمامة جعفر الصادق من بعده، في حين يخبر بذلك البعيد الأجنبي، ثم يعلل هذا البعيد ذلك بتعليل سمج، لا يقبله منطق ولا عقل، اللهم إلا منطق وعقل الروافض، إن كان لهم عقل أو منطق.

فرقة من هذه الفرق تدّعي أنها علىٰ الحق، وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وتبطل ما ذهبت إليه الفرق الشيعية الأخرىٰ، وهذا دليل علىٰ أنهم ليسوا علىٰ شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدىٰ فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم... فإن هذه مزاعم افتروها علىٰ أهل البيت علىٰ وفق مصلحة الوقت، فكل طائفة تقرر إمامًا تدعو إليه، ليأخذوا بهذه الذريعة الخمس، والنذور، والتحف، والهدايا من أتباعهم، باسم إمامهم المزعوم ويتعيشوا بها، ومتأخروهم قد قلدوا أوائلهم بلا دليل، وسقطوا في ورطة الضلال: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الصافات:70]»[1].

فخلاصة الأمر، أن أكبر دليل وأوضحه علىٰ بطلان عقيدة الإمامية في اثني عشر إمام، هو ما شهده تاريخهم من اختلاف وضياع، وبحث عن إمام يدّعون فيه ما يدّعون، وما ذُكر هو اختلافهم في الإمامة فقط، أما اختلافهم في باقي العقائد والشرائع، فوجد منه ما تقشعر من ذكره الأبدان، وتشيب منه رؤوس الولدان، وكتاب عالمهم النُّوبختي -علىٰ صغر حجمه- حوىٰ من ذلك ما لا يكاد يُصدق أنه قيل يومًا ما. وصدق الله القائل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82].

عاشرا: أن الله عز وجل ما ذكر شيئا عن إمامة هؤلاء الذين تعتقد فيهم الشيعة العصمة، بل ولا ذكر شيئا عن مفهوم الإمامة، التي هي عندهم صنو النبوة، أو أعظم، فكيف لا يبيّن الله ذلك في كتابه، ويذكر هؤلاء الأئمة بأسمائهم وأعيانهم؟ في حين نجد في كتاب الله تعالىٰ تفصيلا لكثير من الأحكام، التي لا تقارن عندهم بأصل دينهم الإمامة، كالصلاة، والطهارة، والنكاح، والطلاق، والصيد، وغيرها، ونجد الله تعالىٰ قد ذكر وفصّل قصص الأنبياء والرسل مع أقوامهم، وما أشار قط إلىٰ أئمة الشيعة لا تصريحا ولا تلميحا[2]، فهذا أكبر دليل وأنصعه علىٰ

---

(1) أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر الغفاري(2/ 671).

(2) أما ذكروه من آيات من القرآن العظيم، زاعمين أنها أدلة علىٰ إمامة أئمتهم، فقد مرّ معنا الإشارة إلىٰ أهمها، وأنها لا علاقة لها بالإمامة لا تصريحا، ولا تلميحا، وأنها حتىٰ ليست من الآيات المشتبهات لنقول لهم: ارجعوا إلىٰ =

بطلان دين الشيعة ومذهبهم من أساسه ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: 37][1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

=

المحكم، وأنهم في حقيقة الأمر لم يستدلوا بها، بل استدلوا ببعض الروايات الواهية التي يزعمون أنها تفسير لها أو سبب لنزولها، فتبين أن القرآن منهم براء.

(1) وقد أذعن كبار أئمتهم لهذه الحقيقة المرة في حلوقهم، لكن لم يرجعوا إلىٰ الحق، بل تمادوا في الغيّ، وقالوا قولتهم المنكرة، وكذبتهم المفضوحة، وعارهم الدائم، وهو قولهم أن القرآن العظيم قد زيد فيه ونقص، وغير فيه وبدل، ولولا ذلك لَجَاءَ فيه ذكر أئمتهم وعصمتهم علىٰ حد زعمهم، حتىٰ ألف في نصرة هذه الفرية أحد كبار علمائهم كتابا سماه(**فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب**)، تعالىٰ كتاب الله تعالىٰ عما يقول الظالمون علوا كبيرا. ولمزيد التفصيل انظر: أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد: ناصر الغفاري(1/ 204)، الشيعة والقرآن: إحسان إلهي ظهير، الشيعة وتحريف القرآن: محمد مال الله.

خلاصة دراسة الحديث:

بعد هذا البحث في حديث الاثني عشر خليفة يتبين ما يلي :

1. أن الحديث صحيح قد خرجه أغلب أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم، بطرق كثيرة جدا، تنتهي إلىٰ جابر بن سمرة رضي الله عنه، وروي هذا الحديث أو ما في معناه عن كل من أبي جحيفة رضي الله عنه، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم، لكن لم يصح السند إلىٰ هؤلاء كما بيّنا.

2. أنه قد وردت في بعض طرق هذا الحديث زيادات وألفاظ لا تصح، ولا تثبت نسبتها إلىٰ النبي ﷺ.

3. أن هذا الحديث من الأحاديث التي اختلفت فيها أنظار العلماء، وقالوا فيه أقوالا عدة، ولكن القول الحق لا يخرج عن تلك الأقوال كما قرر غير واحد من أهل العلم[1]. وأقربها إلىٰ الصواب، قولان: أولها، القول بأن هؤلاء الخلفاء الاثني عشر هم الخلفاء بعد النبي ﷺ؛ من الخلفاء الراشدين الأربعة إلىٰ أولاد عبد الملك بن مروان الأربعة من خلفاء بني أمية، مع استثناء بعض من تسموا بالخلافة لكن لم يجتمع عليهم الناس. أما الثاني: فهو القول بأن الحديث فيه بشارة بوجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام، ولا يشترط تتابعهم، بل أولهم الخلفاء الراشدون الأربعة، وآخرهم مهدي آخر الزمان، ومنهم عمر بن عبد العزيز الأموي رحمه الله تعالىٰ.

---

(1) قال الإمام ابن حبان عند روايته لهذا الحديث في صحيحه:«هذا خبر شنَّع به أهل البدع علىٰ أئمتنا، وزعموا أن أصحاب الحديث حشوية، يروون ما يدفعه العيان والحس، ويصححونه، فإن سئلوا عن وصف ذلك، قالوا: نؤمن به، ولا نفسره. ولسنا بحمد الله ومنّه مما رمينا به في شيء، بل نقول: إن المصطفىٰ ﷺ ما خاطب أمته قط بشيء لم يعقل عنه، ولا في سننه شيء لا يعلم معناه، ومن زعم أن السنن إذا صحت يجب أن تروىٰ ويؤمن بها من غير أن تفسر ويعقل معناها، فقد قدح في الرسالة، اللهم إلا أن تكون السنن من الأخبار التي فيها صفات الله جل وعلا التي لا يقع فيها التكييف، بل علىٰ الناس الإيمان بها.» . انظر: صحيح ابن حبان: بعد الحديث(6664).

4. أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية تمسّكت بهذا الحديث، وادّعت بأن النبي ﷺ عنىٰ بقوله أئمتهم الاثني عشر.

5. أن أكبر تعلقهم بالحديث مبني علىٰ موافقة العدد للعدد، ومبني كذلك علىٰ اختلاف علماء أهل السنة في تفسير الحديث، أما ألفاظ الحديث فأبعد ما يكون عما يريدون.

6. أن هذا الحديث انفردت الشيعة الإمامية الاثني عشرية بالاستدلال به دون باقي فرق الشيعة الكثيرة القائلين بالإمامة، لأنه لا يقول بإمامة الاثني عشر غيرهم.

7. أنه مهما اختلف أهل السنة في تأويل الحديث، إلا أنهم اتفقوا علىٰ ما يفهم من ظاهر ألفاظه، من أن هؤلاء الخلفاء الاثني عشر سيلون أمر المسلمين حقيقة، ويكونون خلفاء أمراء واقعا. وهذا الوجه وحده يدحض ادعاءات الشيعة الإمامية الاثني عشرية، لأن أئمتهم لم يكونوا كذلك بالاتفاق إلا ما كان من علي والحسن رضي الله عنهما.

8. أن تعلق الاثني عشرية بهذا الحديث لا يستقيم أبدا، لأن ألفاظ الحديث نفسه ترد عليهم، وتنفي إرادة أئمتهم المعصومين حسب زعمهم، فضلا عن عدة وجوه تأبىٰ إرادة ذلك.

المبحث الرابع: حديث كتاب يوم الخميس.

لدراسة هٰذا الحديث، نتناول تخريجه من الصحيحين، ثم نتطرق إلىٰ تحقيق القول في متنه، وذلك بدراسة الزيادات التي اقترنت به خارج الصحيحين، وفي المطلب الثالث أعرض إلىٰ أوجه استدلال الشيعة الإمامية بهٰذا الحديث، وفي المطلب الرابع، أفصِّل القول في الرَّد علىٰ تلك الأوجه، وتوجيه ما تشابه منها.

المطلب الأول: تخريج الحديث.

نص الحديث :عن سفيان بن عيينة، عن سليمان الأحول، عن سعيد بن جبير سمع ابن عبّاس رضي الله عنهما يقول: يوم الخميس، وما يوم الخميس؟ ثمّ بكىٰ حتّىٰ بلّ دمعه الحصىٰ، قلت يا أبا عبّاس: ما يوم الخميس؟ قال: اشتدّ برسول اللّه ﷺ وجعه، فقال: «**ائْتُونِي بِكَتِفٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا، لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**»، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيّ تنازع، فقالوا: ما له- ما شأنه- أَهَجَرَ، اسْتَفهِمُوه؟ فقال: «**ذَرُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**» ، فأمرهم-فأوصاهم، أو أوصيكم- بثلاث، قال: «**أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَأَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ**»، الثّالثة خير، إمّا أن سكت عنها، وإمّا أن قالها فنسيتها، قال سفيان: هذا من قول سليمان [1].

وفي رواية:" فقالوا: هجر رسول اللّه ﷺ" .[2]

وفي رواية عن معمر، عن الزهري، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: لمّا حضر رسول اللّه ﷺ وفي البيت رجال-وفي رواية: فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه -، فقال النّبيّ ﷺ: «**هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ**» ، فقال

---

(1) البخاري: كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (3168). وكتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. ومسلم:كتاب الهبات (1637).

(2) البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب: هل يستشفع إلىٰ أهل الذّمّة ومعاملتهم؟

بعضهم-وفي رواية عمر رضي الله عنه-: «إنّ رسول اللّه ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا، كتاب اللّه.» فاختلف أهل البيت واختصموا؛ فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم كتابا لا تضلّوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلمّا أكثروا اللّغو والاختلاف، قال رسول اللّه ﷺ: «**قُومُوا**». قال عبيد اللّه: فكان يقول ابن عبّاس رضي الله عنهما: «إنّ الرّزيّة كلّ الرّزيّة، ما حال بين رسول اللّه ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب، لاختلافهم ولغطهم».[1]

ورواه البخاري مختصرا: عن يونس، عن الزهري، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، قال: لمّا اشتدّ بالنّبيّ ﷺ وجعه قال: «**ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ**». قال عمر رضي الله عنه: إنّ النّبيّ ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب اللّه حسبنا. فاختلفوا وكثر اللّغط، قال: «**قُومُوا عَنِّي، وَلاَ يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ**»، فخرج ابن عبّاس يقول: «إنّ الرّزيّة كلّ الرّزيّة، ما حال بين رسول اللّه ﷺ وبين كتابه».[2]

كما رواه مسلم في الموضع نفسه مختصرا: عن طلحة بن مصرِّف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، أنّه قال: يوم الخميس، وما يوم الخميس؟ ثمّ جعل تسيل دموعه، حتّىٰ رأيت علىٰ خدّيه كأنّها نظام اللّؤلؤ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ائْتُونِي بِالْكَتِفِ وَالدَّوَاةِ - أَوِ اللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**» ، فقالوا: إنّ رسول الله ﷺ يهجر.

هذه جميع الروايات الواردة في الصحيحين، وترجع كلها إلىٰ روايتين عن ابن عباس رضي الله عنهما:

الأولىٰ : رواية سعيد بن جبير، وفيها تفصيل لوصية الرسول ﷺ، وجاءت عند مسلم مفصلة ومختصرة.

والثانية: رواية عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة، ولم يذكر فيها تفصيل وصية رسول الله ﷺ.

---

(1) البخاري: الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب(4432). والمرضىٰ، باب قول المريض: قوموا عنّي (5669). كتاب الاعتصام بالكتاب والسّنّة، باب كراهية الخلاف(7366). ومسلم: في كتاب الهبات، (1637).

(2) البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم (114).

المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.

حفت بهذا الحديث زيادات عدة، وجاء بألفاظ أخرىٰ في غير الصحيحين، يحسن النظر فيها، ووزنها بميزان النقد الحديثي لبيان درجتها وقيمتها، ومن ذلك:

الزيادة الأولى في متن الحديث: هي قول ابن عباس رضي الله عنهما، بعد أمر النبي ﷺ بالإتيان بالكتف والدواة، قال: «فأبطئوا بالكتف والدّواة فقبضه الله».[1] قال الطبراني: حدّثنا الحسين بن **إسحاق** التّستريّ[2]، ثنا عثمان بن أبي شيبة[3]، ثنا يحيىٰ بن زكريّا بن إبراهيم بن سويد النّخعيّ[4]، ثنا هلال بن مقلاص، عن ليث، عن طاوس[5]، عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ائْتُونِي بِكَتِفٍ وَدواةٍ، أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ رَجُلَانِ**» قال: «**فأبطئوا بالكتف والدّواة فقبضه الله**».

وهذا سند ضعيف جدا لما يلي:

۞ **ليث بن أبي سليم**: من علماء وعباد الكوفة، روىٰ عن مجاهد وطاوس الشعبي، وحدّث عنه الثوري وشعبة وزهير وزائدة . وهو صدوق قد اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك، كما قال

---

(1) رواه الطبراني في الكبير(10962).

(2) الحسين بن إسحاق بن إبراهيم التستري الدقيقي: سمع هشام بن عمار، وسعيد بن منصور، وحدّث عنه: العقيلي، وابن زبر، وعن أبي بكر الخلال أنه كان شيخا جليلا مقدما، وكان عنده عن أبي عبد الله جزء مسائل كبار، قال الذهبي:"كان من الحفاظ الرحالة... أكثر عنه أبو القاسم الطبراني". انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ(1/ 142): سير أعلام النبلاء(14/ 57).

(3) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن، ابن أبي شيبة الكوفي(ت239): ثقة حافظ شهير وله أوهام. انظر: التقريب(4513).

(4) قال :عبد الرحمن بن أبي حاتم قال سألت أبي عنه قال:" ليس به بأس، صالح الحديث". وقال الحاكم : "كان ثقة". انظر: الجرح والتعديل (9/ 145)، الثقات لابن حبان (7/ 611)، المستدرك علىٰ الصحيحين(157).

(5) طاوس بن كيسان: أبو عبد الرحمن اليماني، الفقيه القدوة، عالم اليمن، سمع زيد بن ثابت وعائشة وأبا هريرة ، حدث عنه ابنه عبد الله والزهري وعدة، كان رأسا في العلم والعمل. انظر: تذكرة الحفاظ (1/ 69)، سير أعلام النبلاء(5/ 38)، التقريب(3009).

الحافظ في التقريب، قال أحمد بن حنبل:« ضعيف الحديث جدا، كثير الخطأ»، قال ابن حبان:«اختلط في آخر عمره حتّىٰ كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثّقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه. تركه يحيىٰ القطّان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين»، وقال أبو حاتم وأبو زرعة:«ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث»، وعن أبي زرعة:« ليث بن أبي سليم لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث». وأثر تضعيفه عن الأئمة: ابن عيينة، وجرير بن عبد الحميد، والبخاري، والنسائي، والجوزجاني، وابن عدي، والحاكم، والبزار، والساجي. أما عن ذكره في الصحيحين فقال الإمام الذهبي:« وقد استشهد به البخاري في صحيحه-أي تعليقا-، وروىٰ له مسلم مقرونا بأبي إسحاق الشيباني». [1]

۞وفي سنده أيضا **هلال بن مقلاص**، وليس هو الوزان كما قال ابن معين وغيره، وهناك من عدّهما و ابن أبي حميد، رجلا واحدا، كما سيأتي في ترجمة ابن أبي حميد، وذكر ابن حبان ابن مقلاص هذا في الثقات، لكن ذكر ابن الجوزي في العلل عن أحمد بن حنبل قال: «لا أعرف هلال بن مقلاص»، فالظاهر أنه مجهول [2].

وقد روي هذا الحديث من طريق آخر عن ليث بن أبي سليم بغير هذه الزيادة المنكرة؛ فقد رواه الإمام أحمد، قال: حدّثنا حسن، حدّثنا شيبان، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما. [3] وكذلك رواه الطبراني عن أبي حمزة عن ليث به، بغير هذه الزيادة. [4]

ولهذا الحديث متابع عن ابن عباس رضي الله عنهما، فيما رواه ابن سعد، قال: أخبرنا محمّد بن عمر،

---

(1) الجرح والتعديل (7/ 177)، علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 414)، الضعفاء لأبي زرعة (3/ 823)، المجروحين (2/ 231)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 89)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 90)، سير أعلام النبلاء (6/ 179)، تهذيب التهذيب (8/ 465).

(2) الثقات لابن حبان (7/ 575)، العلل المتناهية : ابن الجوزي (2/ 263).

(3) المسند(2676).

(4) المعجم الكبير(10961).

حدّثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عبّاس: أنّ النّبيّ ﷺ قال في مرضه الّذي مات فيه: «**ائْتُونِي بِدَوَاةٍ وَصَحِيفَةٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**» فقال عمر بن الخطّاب: «من لفلانة وفلانة مدائن الرّوم؟ إنّ رسول اللّه ﷺ ليس بميّت حتّىٰ نفتتحها، ولو مات لانتظرناه كما انتظرت بنو إسرائيل موسىٰ». فقالت زينب زوج النّبيّ ﷺ: « ألا تسمعون النّبيّ ﷺ يعهد إليكم؟» فلغطوا، فقال: «قُومُوا»، **فلمّا قاموا قبض النّبيّ ﷺ مكانه**.[1]

وسند هذه المتابعة تالف مظلم، لما يلي:

۞ شيخ ابن سعد: **محمد بن عمر، الواقدي**، الأسلمي، المديني، قاضي بغداد، صاحب التصانيف والمغازي، وعلىٰ سعة علمه فهو متروك؛ فقد كذبه واتهمه بالوضع جماعة من الأئمة منهم: الشافعي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد، وابن المديني، وأبو حاتم، والنسائي. وتركه أئمة آخرون، وقال ابن معين:«لا يكتب حديث الواقدي، ليس بشيء»، وقال ابن حبان: «وكان يروي عن الثّقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات، حتّىٰ ربما سبق إلىٰ القلب أنّه كان المتعمد لذلك، كان أحمد بن حنبل يكذبه»، وقال ابن عدي:« أحاديثه غير محفوظة، والبلاء منه»، ومع هذا فقد وثقه آخرون منهم: محمد بن إسحاق الصغاني، ومصعب الزبيري، ومعن القزاز، ويزيد بن هارون ، وأبو عبيد، وإبراهيم الحربي، وغيرهم. لكن استقر الإجماع علىٰ وهنه وتركه كما قال الذهبي، حتىٰ إنه لا شيء له في الكتب الستة إلا حديث واحد عند ابن ماجه ولم يجسر أن يصرح به فيه، وقال الذهبي في السير: «جمع فأوعىٰ، وخلط الغثّ بالسّمين، والخرز بالدّرّ الثّمين، فاطّرحوه لذلك، ومع هذا، فلا يستغنىٰ عنه في المغازي، وأيّام الصّحابة، وأخبارهم». [2]

---

(1) الطبقات الكبرىٰ (2/ 244).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 20)، ميزان الاعتدال (6/ 273):الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 241)، المجروحين لابن حبان (2/ 290)، سير أعلام النبلاء (9/ 454).

۞وفي سندها كذلك: **إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة**، المدني الأنصاري الأشهلي(ت165)؛ وثقه أحمد والعجلي ، لكن أكثر الأئمة علىٰ تضعيفه: قال عنه البخاري : «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم:« شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث»، وقال ابن حبان:« كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»، وعن يحيىٰ بن معين روايتان: إحداهما: «صالح ولا يحتج به»، والثّانية:« ليس بشيء»، وقال الدار قطني:« متروك»[1]

۞وهي كذلك من رواية **داود بن الحصين عن عكرمة، وهي طريق منكرة عند الأئمة**، فدواد بن الحصين مولىٰ عمرو بن عثمان بن عفان، أبو سليمان، المدني(ت135): قال عنه ابن عيينة:«كنا نتقي حديثه»، وقال ابن معين، والعجلي وابن سعد:« ثقة»، وقال النسائي وغيره:«ليس به بأس »، وقال ابن عدي:« صالح الحديث»،وقال أبو زرعة:«لين»، وقال أبو حاتم:«ليس بقوي، ولولا أن مالكا روىٰ عنه لترك حديثه»، وقال ابن المديني:« ما روىٰ عن عكرمة فمنكر»، وقال أبو داود:« أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة»، وخلاصة القول ما قاله ابن حجر:« ثقة إلا في عكرمة». [2]

هذا من ناحية الإسناد، أما من حيث المتن، فهذه الزيادة ظاهرة النكارة، بل هي باطلة، لأن الصحيح الثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ اليوم الذي وقعت فيه هذه الحادثة هو يوم الخميس، والنبي ﷺ قد توفي يوم الاثنين، فكيف يقال: «**فأبطئوا بالكتف والدّواة، فقبضه الله**»، فهذا الجانب وحده يحكم علىٰ هذه الزيادة بالبطلان.

الزيادة الثانية في متن الحديث: وهي زيادة : كلام النسوة من وراء حجاب وحثهنّ علىٰ الامتثال لأمر رسول الله ﷺ، ورد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عليهن. [3] وروي ذلك من طريق

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 83)، المجروحين لابن حبان (1/ 109)، الثقات للعجلي (1/ 200)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (1/ 252)،تقريب التهذيب (1/ 87).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 409)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 92)، الثقات لابن حبان (6/ 284)، الثقات للعجلي (1/ 340)، ميزان الاعتدال (3/ 6)، تقريب التهذيب (1779).

(3) روىٰ الحديث بهذا اللفظ كل من: الطبراني في الأوسط(5338)، وابن سعد في الطبقات (2 / 243).

هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم[1]، عن أبيه[2]، عن عمر بن الخطّاب ﷺ قال: لمّا مرض النّبيّ ﷺ قال: «**ادْعُوا لِي بِصَحِيفَةٍ وَدَوَاةٍ، أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**»، فكرهنا ذلك أشدّ الكراهة، ثمّ قال: «**ادْعُوا لِي بِصَحِيفَةٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**» ، فقال النّسوة من وراء السّتر:« ألا تسمعون ما يقول رسول اللّه ﷺ؟» فقلت: إنّكنّ صواحبات يوسف، إذا مرض رسول اللّه ﷺ عصرتنّ أعينكنّ، وإذا صحّ ركبتنّ عنقه فقال رسول اللّه ﷺ: «**دَعُوهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ خَيْرٌ مِنْكُمْ**»، واللفظ للطبراني، ولفظ ابن سعد نحوه، وفي أوله: قال رسول الله ﷺ: «**اغْسِلُونِي بِسَبْعِ قِرَبٍ، وَأْتُونِي بِصَحِيفَةٍ وَدَوَاةٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا**»،فقال النسوة:... الحديث.

فأما الطبراني فقال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن أبي خيثمة، قال: أخبرنا محمّد بن عليّ بن خلف العطّار، قال: أخبرنا موسىٰ بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد اللّه بن جعفر بن أبي طالب، قال: أخبرنا هشام بن سعد به. ثم قال الطبراني بعد روايته لحديث آخر:« لا يروي هذين الحديثين عن زيد بن أسلم إلّا هشام بن سعد، ولا عن هشام إلّا موسىٰ بن جعفر الجعفريّ، تفرّد بهما: محمّد بن عليّ بن خلف العطّار».

وأما ابن سعد فرواه عن محمد بن عمر الواقدي عن هشام بن سعد به.

۞فمدار الحديث علىٰ **هشام بن سعد،** أبو سعد، مولىٰ أبىٰ لهب(ت160): روىٰ له مسلم في الشواهد، لكنه ضعيف؛ قال عنه ابن سعد:« كان كثير الحديث، يستضعف»، وضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم:« يكتب حديثه، ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي

---

(1) **زيد بن أسلم**: أبو أسامة، مولىٰ عمر بن الخطاب(ت136)، روىٰ عن ابن عمر، وأنس، وأبيه. وروىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري والثوري ومالك ومعمر. ثقة عالم حجة. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 555)، سير أعلام النبلاء (5/ 316)، تقريب التهذيب (2117) .

(2) **أسلم مولىٰ عمر بن الخطاب**: أبو خالد، مديني(ت80)، كان من سبىٰ اليمن، سمع أبا بكر وعمر ﷺ، وروىٰ عنه ابنه زيد، والقاسم بن محمد، ومسلم بن جندب. ثقة مخضرم. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 306)، سير أعلام النبلاء (4/ 98)، تقريب التهذيب (406) .

واحد»، ولم يرضه الإمام أحمد وقال: «ليس بمحكم الحديث»، وذكر أن يحيىٰ القطان كان لا يروي عنه، وقال أبو زرعة:« شيخ محله الصدق»، وقال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه»، وقال الخليلي:« قالوا: إنه واهي الحديث».وقال ابن حبان:« كان ممّن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلمّا كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثّقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثّقات من حديثه فلا ضير». لكن أبو داود قواه وقال:«هو أثبت الناس في زيد بن أسلم»، وقول جماعة الأئمة أولىٰ.[1]

۞هذا فضلا علىٰ أن الطريق إليه واهية؛ فأما إسناد ابن سعد ففيه: **الواقدي**، وتقدم قريبا أنه مجمع علىٰ تركه.

وأما إسناد الطبراني ففيه: موسىٰ بن جعفر الجعفريّ[2]، و محمّد بن عليّ بن خلف العطّار، وهما ضعيفان:

۞فأما **موسىٰ بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد اللّه بن جعفر بن أبي طالب**: فقال فيه العقيلي:« في حديثه نظر»، وذكر الحافظ ابن حجر:« أنه تفرد عن مالك بخبر منكر جدا» .[3]

۞وأما **محمد بن عليّ بن خلف العطار الكوفي**، فنقل الخطيب عن ابن عقدة عن محمد بن منصور أنه كان ثقة مأمونا حسن العقل، لكن اتهمه ابن عدي ، وقال بعد أن روىٰ من طريقه

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 61)، المجروحين لابن حبان (3/ 89)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 108)، الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 341)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 104)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (1/ 344)، ميزان الاعتدال (7/ 80).

(2) جاء في مجمع الزوائد (14257):« فيه محمد بن جعفر بن إبراهيم الجعفري، قال العقيلي: في حديثه نظر»، والظاهر أنه خطأ مطبعي أو من الناسخ، فهو موسىٰ بن جعفر، وقد لبّس ذلك علىٰ الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الضعيفة(4971)، فذكر أنه لم يجده في الضعفاء للعقيلي، ثم احتمل أن يكون: محمد بن إسماعيل الجعفري وليس كذلك.

(3) الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 155)، لسان الميزان (8/ 193).

حديثا موضوعا: «ومحمد بن علي هذا عنده من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي من محمد بن علي بن خلف»، واستدرك عليه السيوطي بأن الخطيب وثقه، فعلق عليه العلامة المعلمي في حاشية الفوائد قائلا: «فهذا قول محمد بن منصور، لم يتبين من هو، والظاهر أنه من تمام حكاية ابن عقدة، فعلىٰ هذا: لا يثبت، عن محمد بن منصور، لأن ابن عقدة رافضي متهم؛ ومحمد بن علي بن خلف هذا رافضي لأنه كوفي، وروايته تدل علىٰ ذلك، وعلىٰ كل حال فكلام ابن عدي هو المعتمد». (1)

وقد روي ما يمكن اعتباره شاهدا لهذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: فقالت امرأة ممّن حضر:« ويحكم عهد رسول الله ﷺ إليكم»، فقال بعض القوم:« اسكتي، فإنّه لا عقل لك»، فقال النّبيّ ﷺ: «**أَنْتُمْ لَا أَحْلَامَ لَكُمْ**». (2) هذا لفظ الطبراني، واقتصر لفظ الإمام أحمد علىٰ عبارة:(فقالت المرأة : ويحكم، عهد رسول الله ﷺ.)، وسند هذا الشاهد ضعيف، لأنه من رواية ليث بن أبي سليم، وتقدم قريبا أنه ضعيف قد ترك الأئمة حديث، وبه أعله الهيثمي. (3)

إذا فالحديث بهذا اللفظ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر كما حكم عليه بذلك الشيخ الألباني (4)، لكن لم يذكر رواية ابن سعد وهي كما مرّ من طريق الواقدي فهي لا شيء، وما أشار إلىٰ شاهد ابن عباس رضي الله عنهما، وهو لا ينفع.

الزيادة الثالثة في متن الحديث: وهي وما جاء من زيادات في حديث علي رضي الله عنه، قال:« **أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِطَبَقٍ يَكْتُبُ فِيهِ مَا لَا تَضِلُّ أُمَّتُهُ مِنْ بَعْدِهِ**»، قال:« **فخشيت أن تفوتني نفسه**»، قال:« قلت: إنّي أحفظ وأعي». قال:« **أُوصِي بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَمَا مَلَكَتْ**

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 362)، تاريخ بغداد (3/ 57)، لسان الميزان (7/ 356)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (1/ 391)، الفوائد المجموعة (1/ 409).

(2) رواه الطبراني في الكبير(10961)، وأحمد في المسند (2676).

(3) مجمع الزوائد (7109).

(4) السلسلة الضعيفة(4971).

أَيْمَانُكُمْ»[1]، وزاد ابن سعد والبخاري في آخره قول علي رضي الله عنه: « **كذلك حتّىٰ فاظت نفسه، وأمر بشهادة أن لا إله إلّا اللّه، وأنّ محمّدا عبده ورسوله، حتّىٰ فاظت نفسه، من شهد بهما حرّم علىٰ النّار**».

كل من رواه ساقه من طريق عمر بن الفضل العبدي عن نعيم بن يزيد عن علي رضي الله عنه.

وهذا السند ضعيف لأن **نعيم بن يزيد** مجهول كما قال أبو حاتم، وبه أعله الألباني ومحققوا المسند.[2]

وفي لفظه نكارة-خاصة لفظي البخاري وابن سعد-، فالصحيح أن طلب النبي ﷺ كتابة الكتاب كان يوم الخميس، ووفاته ﷺ كانت يوم الاثنين، فكيف يقال: « **حتّىٰ فاظت نفسه**»، هذا من جهة. ومن جهة أخرىٰ؛ ففيه مخالفة لما ثبت في الصحيحين من أن أقرب الناس عهدا به ﷺ كانت عائشة رضي الله عنها، حيث قالت: « تُوُفِّي النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي نَوْبَتِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي».[3]

---

(1) رواه: أحمد في المسند(693)، والضياء في المختارة(762)، والبخاري في الأدب المفرد(156)، وابن سعد في الطبقات (2 / 243)

(2) ميزان الاعتدال (4/ 271)، تهذيب التهذيب (10/ 468)، ضعيف الأدب المفرد : الألباني(156).

(3) البخاري (2933)، مسلم (6445).

المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث

تعلّق الشيعة الإمامية بهذا الحديث زاعمين أن النبي ﷺ أراد توثيق العهد بالخلافة والوصية لعلي رضي الله عنه، والملاحظ أن أكثر المهتمين منهم بهذا الحديث هم المعاصرون، إذ لم أجد من قدمائهم من يسوق هذا الحديث لأجل الاستدلال به علىٰ الإمامة، وأظن أنّ أكثر من شهّر الحديث وشغّب به في مسألة الإمامة هو المدعو: شرف الدين عبد الحسين الموسوي في كتبه،[1] وجل من جاء بعده من بني مذهبه يعتمدون كلامه، ويوردون هذا الحديث علىٰ أنه دليل علىٰ الإمامة والنص.[2] أما عن استدلالهم فقد تمسكوا بعدة شبه عدّوها وجوه استدلال، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الوجه الأول: أن عدم انقياد الصحابة الحاضرين رضي الله عنهم لأمر النبي ﷺ، يدل علىٰ أن تلك الوصية ليست أحكاما عادية بل لا يمكن أن تكون إلا الوصية بالخلافة لعلي رضي الله عنه، وهم يكرهونها فتصدوا لكتابتها. قال عالمهم المعاصر كاشف الغطاء:« نعم، وأقول بوضوح كما هو ينبغي أنْ لا يخفىٰ علىٰ الجميع: إنّها الوصاية بعلي عليه السلام لا غير، وكان المتصدِّين لمنع إثباتها أدرىٰ بها من غيرهم، وذلك ليس بخاف علىٰ المتتبعين المتفِّحصين لأبعاد هذه الواقعة وما تلاها»،[3] وبحثا علىٰ سند لهذا الزعم الكاذب فقد أورد بعضهم رواية كاذبة عن عمر رضي الله عنه؛ قال شرف الدين الموسوي:«علموا أنه ﷺ إنما أراد توثيق العهد بالخلافة، وتأكيد النص بهذا علىٰ عليّ خاصة، وعلىٰ الأئمة من عترته عامة، فصدوه عن ذلك كما اعترف به الخليفة

---

(1) المراجعات(ص352-364)، النص والاجتهاد(ص148-163)، الفصول المهمة في تأليف الأمة(ص104-109).

(2) انظر: كشف الأسرار: الخميني(ص175)، السقيفة: محمد رضا المظفر(ص85)، مكاتيب الرسول ﷺ: الأحمدي الميانجي(3/ 693-735)، دراسات ولاية الفقيه: آية الله العظمىٰ المنتظري(ص59)، الشيعة في الميزان: محمد جواد مغنية(ص73)، الإمام علي خليفة رسول الله وسر الله المكنون: أحمد شكر الحسني(2/ 105)، تدوين القرآن: علي الكوراني العاملي(ص56).

(3) أصل الشيعة وأصولها: كاشف الغطاء(ص52).

الثاني في كلام دار بينه وبين ابن عباس".[1] وهذه الرواية ساقها بعضهم معزوة إلىٰ ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، وهي أن عمر ﷺ سأل ابن عباس:" كيف خلفت عليا؟" قال:" يمنح بالدلو، ويقرأ القرآن"، قال:"ألقي في نفسه شيء من الخلافة، يزعم أن رسول الله جعل له"، قلت:" نعم"، قال:"أراد في مرضه أن يصرح باسمه فمنعت إشفاقا علىٰ الإسلام، وعلم رسول الله أني علمت ما في نفسه فأمسك".[2]

الوجه الثاني: أن هذا الحديث يفسره ما جاء في حديث الثقلين فغرضهما واحد وهو الوصية بالخلافة والإمامة لعلي وبنيه من بعده ﷺ؛ قال الموسوي:" وأنت إذا تأملت في قوله صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «**ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا، لن تَضِلُّوا بَعْدَهُ**»، وقوله في حديث الثقلين: «**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»، تعلم أن المرمىٰ في الحديثين واحد، وأنه صلىٰ الله عليه وآله وسلم، أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيل ما أوجبه عليهم في حديث الثقلين".[3]

الوجه الثالث: زعموا أن المحدثين تعمدوا كتمان الوصية بالخلافة لعلي ﷺ، بسبب الضغوط السياسية عليهم، بدليل ما جاء في بعض روايات الحديث أن الراوي قد نسي الوصية الثالثة. قال الموسوي:"وعندما علم ﷺ أنه لم يبق -بعد كلمتهم هذه- أثر لذلك الكتاب إلا

---

(1) المراجعات(ص356)، وانظر كشف الأسرار للخميني(ص176)،و مكاتيب الرسول ﷺ: الأحمدي الميانجي(3/ 706).

(2) هكذا أورد هذه الرواية علي بن يونس العاملي في كتابه الصراط المستقيم إلىٰ مستحقي التقديم(3/ 5) نقلا عن ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عن كتاب تاريخ بغداد، وبالرجوع إلىٰ شرح نهج البلاغة نجد الرواية بلفظ فيه بعض الاختلاف، لكن قال عنها:" ذكر هذا الخبر أحمد بن أبي طاهر صاحب كتاب تاريخ بغداد في كتابه مسندا".إذا فتاريخ بغداد هذا ليس تاريخ الخطيب البغدادي المشهور الذي يفهم عند الإطلاق كما أوهم ذلك العزو، وهذا من التلبيس الذي يتقصدونه، ويتفننون فيه. وهذه الرواية لا إسناد لها معروف لنحكم عليها فهي شبه الريح.

(3) المراجعات (ص356)، والنص والاجتهاد (ص154)، والفصول المهمة في تأليف الأمة(ص108): كلها لشرف الدين الموسوي. وانظر: مكاتيب الرسول ﷺ: الأحمدي الميانجي(3/ 703).

الفتنة، فقال لهم: قوموا، واكتفىٰ بعهوده اللفظية، ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته بوصايا ثلاث: أن يولوا عليهم علياً، وأن يخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأن يجيزوا الوفد بنحو ما كان يجيزه، لكن السلطة والسياسة يومئذ ما أباحتا للمحدثين بوصيته الأولىٰ، فزعموا أنهم نسوها».[1]

الوجه الرابع: زيادة علىٰ ذلك فيعتبر هذا الحديث من أهم الأحاديث التي أعتمدها القوم في الطعن في الصحابة عموما وأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه علىٰ الخصوص؛ يقول آيتهم العظمىٰ الخميني:« وأغمض -أي: الرسول صلى الله عليه وسلم- عينيه، وفي أذنيه كلمات ابن الخطاب القائمة علىٰ الفرية، والنابعة من أعمال الكفر والزندقة».[2] ويقول في وضع آخر:« وتشير كتب التاريخ أن هذا الكفر صدر عن عمر بن الخطاب، وأن البعض قد أيده في ذلك ولم يسمحوا للنبي بأن يكتب ما يريده».[3]

---

(1) المراجعات(ص322)، وانظر: إحقاق الحق: نور الله التستري.

(2)كشف الأسرار(ص137)

(3) المصدر نفسه(ص176).

المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.

تعرّض بعض العلماء في كتب الشروح والردود لمزاعم الشيعة الإمامية حول هذا الحديث، وقاموا بتفنيدها وإبطالها، وبيان عدم الصلة بينه وبين الوصية لعلي ﷺ بالإمامة، وبينوا أن استدلالهم بهذا الحديث من باب اتباع المتشابه والظنون الكاذبة، قال ابن كثير:« وهذا الحديث مما قد توهم به بعض الأغبياء من أهل البدع من الشيعة وغيرهم، كل مدع أنه كان يريد أن يكتب في ذلك الكتاب ما يرمون إليه من مقالاتهم. وهذا هو التمسك بالمتشابه، وترك المحكم وأهل السنة يأخذون بالمحكم، ويردون ما تشابه إليه، وهذه طريقة الراسخين في العلم كما وصفهم الله عز وجل في كتابه، وهذا الموضع ممّا زل فيه أقدام كثير من أهل الضلالات، وأما أهل السنة فليس لهم مذهب إلا اتباع الحق يدورون معه كيفما دار».[1]

بل إن الناظر في الحديث وما سبقه وما تلاه من أحداث وأقوال للنبي ﷺ، يجد أنه من أهم الأدلة التي تفنّد مزاعم الشيعة الإمامية من أساسها. وهذه أوجه استخلصتها من كلام الأئمة ردا علىٰ ادعاءات الشيعة:

أولا: زعم الشيعة أن النبي ﷺ أراد كتابة الوصية لعلي ﷺ، تخرّص بالغيب واتّباع للوهم وما لا حقيقة له، وجري وراء سراب الشبه، فلا يوجد في لفظ الحديث ولا مناسبته ما يدل علىٰ ذلك من قريب ولا بعيد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:« من جهل الرافضة: أنهم يزعمون أن ذلك الكتاب كان كتابه بخلافة علي، وهذا ليس في القصة ما يدل عليه بوجه من الوجوه، ولا في شيء من الحديث المعروف عند أهل النقل أنه جعل عليا خليفة كما في الأحاديث الصحيحة ما يدل علىٰ خلافة أبي بكر».[2]

ثانيا: ومما يدل علىٰ عدم دلالة هذا الحديث علىٰ شيء مما يزعمه الشيعة الإمامية أن

---

(1) البداية والنهاية (5 / 248).

(2) منهاج السنة النبوية(6/ 217-204)

أحدا من الصحابة لم يقل ذلك ولم يدّعيه، بل إن صاحب الشأن في ذلك أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لم يؤثر عنه ذلك ولا ادّعاه، ولو حصل ذلك لنقل إلينا بالأسانيد المستفيضة، كما نقلت إلينا فضائله وحوادث أخرىٰ أقل شأنا. ومجرد الادّعاء بلا بينة لا يقبل، فإنه يمكن لكل أحد أن يدّعي أمرا أو حكما ما ويقول: إن النبي ﷺ قد أراد كتابته في ذلك الكتاب.

ثالثا: أما عن ربطهم هذا الحديث بما يسمىٰ بحديث الغدير، وزعمهم أن النبي ﷺ أراد تثبيت ما قاله في الغدير، فيجاب عليه بأمور:

- أنّ هذا كذلك اتّباع للأوهام الباطلة، وتقول علىٰ الله ورسوله، لا دليل عليه البتة إلا مجرد الدعوىٰ.

- فضلا علىٰ أنّا نقول: إن حديث الغدير نفسه ليس فيه شيء مما تدّعيه الشيعة، بل قصارىٰ ما فيه بيان النبي ﷺ مكانة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ومنزلته، ردا علىٰ من شك في ذلك.[1]

- كذلك نقول: إذا كان النبي ﷺ قد نص علىٰ علي رضي الله عنه في حادثة الغدير بحضور المئات أو الآلاف من الصحابة كما تدعون وتفترون، فما يغني عنه كتاب بحضرة عدد ما تسعهم حجرته ﷺ؟

- أن قولهم هذا ينفي ضمنيا أن يكون النبي ﷺ قد نص نصا جليا ظاهرا علىٰ علي رضي الله عنه في مناسبات كثيرة، من أول ما أوحىٰ الله تعالىٰ إليه كما تشير رواياتهم الكثيرة المبثوثة في كتبهم. لأنه كان الأولىٰ ربط هذا الحديث بتلك الروايات الصريحة الظاهرة كما يدّعون، لا ربطها بحديث الغدير الذي أقل ما يقال عليه أنه من المتشابه في هذه المسألة.

رابعا: أن إعراض النبي ﷺ عن كتابة هذا الكتاب يدل علىٰ أنه ليس واجبا قد أمر بتبليغه، بحيث لا يستغنىٰ عنه كما تقول الشيعة الإمامية في مسألة الوصية. قال الإمام البيهقي: « ولو كان ما يريد النبي ﷺ أن يكتب لهم شيئا مفروضا، لا يستغنون عنه، لم يتركه باختلافهم ولغطهم لقول الله عز وجل ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: 67] كما لم يترك تبليغ غيره بمخالفة من خالفه،

---

(1) وسيأتي تفصيل شيء من ذلك (ص238).

ومعاداة من عاداه».[1] وأوضح من ذلك ما سطره العلامة السندي في حاشيته علىٰ البخاري، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: « رأىٰ (أي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أن ليس مراده ﷺ بذلك الكتاب إلا زيادة احتياط في الأمر، لما جبل عليه ﷺ من كمال الشفقة ووفور الرحمة والرأفة ﷺ تسليماً، كما فعل ﷺ يوم بدر حيث تضرع إلىٰ الله تعالىٰ في حصول النصر أشد التضرع ، وبالغ في الدعاء مع وعد الله تعالىٰ إياه بالنصر وإخباره ﷺ قبل ذلك بمصارع القوم. ورأىٰ أن أمره ﷺ إياهم بإحضار الكتاب أمر مشورة، بأنه يختار تعبه لأجل كمال الاحتياط في أمرهم، فلما كان كذلك أجاب عمر بما أجاب للتنبيه علىٰ أنهم أحق بمراعاة الشفقة عليه ﷺ في تلك الحالة التي هي حالة غاية الشدة ونهاية المرض، وأن ما قصده حاصل لما أن الله تعالىٰ قد وعد به في كتابه، وهذا معنىٰ قوله «**حسبنا كتاب الله**» أي يكفي في حصول هذا المعنىٰ ما وعد الله تعالىٰ به في كتابه. وهذا مثل ما فعل أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوم بدر حين رأىٰ النبي ﷺ في شدة التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من الدعاء والتضرع حيث قال: « **خلّ بعض مناشدتك ربك، فإن الله منجز لك ما وعدك**»[2]، فقال ذلك شفقة عليه لما علم أن أصل المطلوب حاصل بوعد الله تعالىٰ. وهذا منه ﷺ زيادة احتياط بمقتضىٰ كرم طبعه والله تعالىٰ أعلم. وبالجملة فهو ﷺ قد ترك الكتاب ، والظاهر أنه ما ترك الكتاب إلا لأنه ما كان يتوقف عليه شيء من أمر الأمة من أصل الهداية أو دوامها بل كان لزيادة الاحتياط وإلا لما تركه مع ما جبل عليه من كرم طبعه».[3]

وممّا يدل كذلك علىٰ أن هذا الكتاب الذي همّ النبي ﷺ بكتابته لم يكن واجبا أمر بتبليغه، بل هو اجتهاد منه ﷺ، وحرصا منه علىٰ كمال الخير لأمته والأصلح لها، ما يلي:

1 – مخالفة من خالف من الصحابة لكتابة الكتاب شفقة علىٰ النبي ﷺ وهو في تلك الحال من المرض والشدة، وذلك أنهم عرفوا من حاله ما يدل علىٰ أن أمره ﷺ ليس أمر عزيمة. قال

---

(1) دلائل النبوة(7/ 184). وانظر: منهاج السنة النبوية (6/ 26)، فتح الباري (8/ 134).

(2) رواه: مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم(1763).

(3) حاشية السندي علىٰ البخاري(1/ 60).

القاضي عياض:« فلعل قد ظهر من قرائن قوله ﷺ لبعضهم، ما فهموا أنه لم تكن منه عزمة، بل أمر ردّه إلىٰ اختيارهم. وبعضهم لم يفهم ذلك فقال: استفهموه، فلما اختلفوا كفّ عنه، إذ لم يكن عزمة ولِمَا رأوه من صواب رأي عمر».[1] ويقول الإمام النووي حاكيا قول الخطابي:« وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحتيم، كما راجعوه يوم الحديبية في الخلاف، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش. فأما إذا أمر بالشيء أمر عزيمة، فلا يراجعه فيه أحد منهم. قال: وأكثر العلماء علىٰ أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه، وقد أجمعوا كلهم علىٰ أنه لا يقر عليه، قال: ومعلوم أنه ﷺ وإن كان الله تعالىٰ قد رفع درجته فوق الخلق كلهم، فلم ينزهه عن سمات الحدث والعوارض البشرية، وقد سها في الصلاة. فلا ينكر أن يظن به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذا الحال حتىٰ تتبين حقيقته، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر رضي الله عنه».[2]

2 – سكوت النبي ﷺ وعدم ردّه علىٰ حجة المعترضين علىٰ كتابة الكتاب، مثل قول عمر رضي الله عنه: «إنّ رسول اللّه ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن حسبنا، كتاب اللّه». قال علي القاري:« ويدل عليه: سكوته ﷺ علىٰ تلك المقالة، وصرف عنانه عن أمر الكتابة، هذا وقد عرف عمر أن ذلك الأمر لم يكن جزما منه، بل رعاية لمصالحهم. وكان أصحابه إذا أمر بشيء غير جازم يراجعونه فيه، وكان يتركه برأيهم».[3]

3 – تأخير النبي ﷺ كتابة الكتاب إلىٰ وقت مرض موته، يدل علىٰ أنه لم يكن واجبا، لو كان الأمر كما يذكر الروافض من الوصف لهذا الكتاب من أن به عصمة الأمة من الضلال في دينها، ورفع الفرقة، والاختلاف فيما بينها إلىٰ أن تقوم الساعة، لما ساغ في دين ولا عقل أن يؤخر

---

(1) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ: القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي(2/ 194). وانظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي (11/ 92).

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي(11/ 91).

(3) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح(11/ 113).

رسول الله ﷺ كتابه إلىٰ ذلك الوقت الضيق، ثم يتركه لاختلاف من حوله.[1]

4- وصية النبي ﷺ بالأمور الثلاثة لفظا يدل علىٰ أن كتابة الكتاب لم تكن واجبة. قال الحافظ ابن حجر:" قوله «**وَأَوْصَاهُمْ بِثَلَاثٍ**»، أي في تلك الحالة، وهذا يدل علىٰ أن الذي أراد أن يكتبه لم يكن أمرا متحتما، لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم، ولعاقب الله من حال بينه وبين تبليغه، ولبلغه لهم لفظا كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك". [2]

5- أن النبي ﷺ قد عاش بعد هذه الحادثة أياما، ولم يعاود فيها الأمر بالكتابة، ولو كان أمرا حتما لما تركه.[3]

خامسا: أما عن تبريرات الشيعة الإمامية لعدم كتابة النبي ﷺ للكتاب بأنه اتقاء للفتنة وخشية منه ﷺ من أن يُطعن في النبوة [4]، فهذه تبريرات عليلة تدل علىٰ فساد قولهم وعجزهم عن الجواب عن سبب إحجام النبي ﷺ عن الكتاب. ففي زعمهم أن مضرة الخلاف والفتنة _ المزعومة _ التي خشيها ﷺ أعظم من منفعة التصريح باستخلاف علي رضي الله عنه من بعده فلذا تركه ﷺ عملا بقاعدة تقديم الأهم علىٰ المهم، لكن هذا" يعني أن استخلاف علي وإمامته للأمة، وكذا إمامة بنيه من بعده _ وهو ما تقيم الشيعة عليه كل دينها _ ليس بالأهمية إلىٰ الحد الذي

---

(1) انظر: منهاج السنة النبوية(6/ 26).

(2) فتح الباري(8/ 134).

(3) المصدر نفسه(1/ 209)، (8/ 134).

(4) قال الموسوي في المراجعات(ص356):" وإنما عدل عن ذلك، لأن كلمتهم تلك التي فاجأوه بها اضطرته إلىٰ العدول، إذ لم يبق بعدها أثر لكتابة الكتاب سوىٰ الفتنة والاختلاف من بعده في أنه هل هجر فيما كتبه ـ والعياذ بالله ـ أو لم يهجر... لهذا اقتضت حكمته البالغة أن يضرب صلىٰ الله عليه وآله وسلم، عن ذلك الكتاب صفحاً لئلا يفتح هؤلاء المعارضون وأولياؤهم باباً الىٰ الطعن في النبوة ـ نعوذ بالله وبه نستجير ـ وقد رأىٰ صلىٰ الله عليه وآله وسلم أن علياً وأولياءه خاضعون لمضمون ذلك الكتاب سواء عليهم أكتب أم لم يكتب، وغيرهم لا يعمل به ولا يعتبره لو كتب، فالحكمة ـ والحال هذه توجب تركه، إذ لا أثر له بعد تلك المعارضة سوىٰ الفتنة كما لا يخفىٰ، والسلام".

يجب الحرص عليه، حتىٰ أنه يسقط التصريح به، بل ويحرم، حين يسبب فرقة في الأمة واختلافا وفتنة، وما دام الأمر كذلك فبطلت بذلك أحقيتها مطلقا، فإنه ما من وقت من الأوقات ولا عصر من عصور هذه الأمة، إلا وهي مختلفة بشأن إمامة علي وبنيه وعصمتهم المزعومة، فنحن نسأل هؤلاء الشيعة إذا كان النبي ﷺ قد ترك التوصية بذلك وكتابته خوفا من الاختلاف والفتنة، وحرصا علىٰ الائتلاف والاجتماع، فلماذا تصرون أنتم عليه وتوردون الأمة موارد الاختلاف والفتن هذه؟».[1]

سادسا: أما عن كلام العلماء عن فحوىٰ الكتاب الذي همّ النبي ﷺ علىٰ كتابته، فقد اختلفوا علىٰ رأيين رئيسين هما :

1 – أن النبي ﷺ أراد أن ينص كتابةً علىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه خليفة من بعده. حكىٰ ذلك سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله [2]، ورجّح ذلك أكثر أهل العلم كالبيهقي،[3] وابن حزم،[4] وابن الجوزي [5]، وابن تيمية [6]، وابن كثير.[7]

2 – أنه ﷺ أراد أن يكتب كتابا في الأحكام يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة، ليرتفع النزاع فيها، ويحصل الاتفاق علىٰ المنصوص عليه. ورجحه الحافظ ابن حجر.[8]

والراجح من هذين القولين هو القول الأول لما له من أدلة قوية ظاهرة، منها :

---

(1) الحجج الدامغات لنقد كتاب المراجعات:أبو مريم بن محمد الأعظمي(ص787-788).

(2) دلائل النبوة للبيهقي (7 / 185).

(3) المصدر نفسه (7 / 185).

(4) جوامع السيرة (ص 264).

(5) كشف المشكل من حديث الصحيحين (2 / 315)

(6) منهاج السنة النبوية (6 / 23).

(7) البداية والنهاية (5 / 248).

(8) فتح الباري لابن حجر (1 / 209).

- **الدليل الأول**: همّ النبي بكتابة كتاب باستخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه كما في حديث عائشة رضي الله عنها عند ابتداء وجع النبي ﷺ الذي مات فيه، أنها قالت للنبي ﷺ: وَا رَأْسَاهْ، فقال رسول الله ﷺ: «**ذَاكِ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ، فَأَسْتَغْفِرَ لَكِ وَأَدْعُوَ لَكِ**». فقالت عائشة رضي الله عنها: وا ثكلياه، والله إنِّي لأظنّك تحب موتي، ولو كان ذاك، لظللت آخر يومك معرِّسا ببعض أزواجك، فقال النبي ﷺ: « **بَلْ أَنَا وَا رَأْسَاهْ، لَقَدْ هَمَمْتُ - أَوْ أَرَدْتُ - أَنْ أُرْسِلَ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ وَأَعْهَدَ: أَنْ يَقُولَ القَائِلُونَ - أَوْ يَتَمَنَّىٰ المُتَمَنُّونَ -**» ثُمَّ قُلْتُ: يَأْبَىٰ اللهُ وَيَدْفَعُ المُؤْمِنُونَ، أَوْ يَدْفَعُ اللهُ وَيَأْبَىٰ المُؤْمِنُونَ. وفي لفظ مسلم : قالت عائشة رضي الله عنها: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه:« **ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ وَأَخَاكِ، حَتَّىٰ أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّىٰ مُتَمَنٍّ وَيَقُولَ قَائِلٌ أَنَا أَوْلَىٰ، وَيَأْبَىٰ اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ**»[1]. وفي لفظ للإمام أحمد في المسند: عن عائشة رضي الله عنها قالت:لما ثقل رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ لعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه: «**ائْتِنِي بِكَتِفٍ أَوْ لَوْحٍ، حَتَّىٰ أَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابًا، لَا يُخْتَلَفُ عَلَيْهِ**»، فلمّا ذهب عبد الرحمن ليقوم قال: «**أَبَىٰ اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ أَنْ يُخْتَلَفَ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ**».[2]

قال ابن حزم رحمه الله:« فهذا نص جلي علىٰ استخلافه عليه الصلاة والسلام أبا بكر علىٰ ولاية الأمة بعده».[3]

- **الدليل الثاني**: أمر النبي ﷺ أبا بكر بالصلاة بالناس في أيام مرضه، وحرصه علىٰ ذلك أشد الحرص، وهو في تلك الحالة من المرض والوجع، وهذا أمر مستفيض من سيرة النبي ﷺ لا يستطيع أي شيعي أن ينكره أو يتجاهله مهما أعمل خيال التلبيس والتزوير. فعن عائشة رضي الله عنها،

---

(1) رواه البخاري:كتاب المرضىٰ، باب قول المريض: " إني وجع، أو وا رأساه، أو اشتد بي الوجع"(5666)، وفي كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (7217). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (2387).

(2) مسند الإمام أحمد(24199)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة(690).

(3) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (4/ 88).

قالت: لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه، فحضرت الصلاة، فأذن فقال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» فقيل له: إن أبا بكر رجل أسيف، إذا قام في مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس، وأعاد فأعادوا له، فأعاد الثالثة، فقال: «**إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، فخرج أبو بكر فصلىٰ فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهادىٰ بين رجلين، كأني أنظر رجليه تخطان من الوجع، فأراد أبو بكر أن يتأخر، فأومأ إليه النبي ﷺ أن مكانك، ثم أتي به حتىٰ جلس إلىٰ جنبه.[1]

وعن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه، قال: لما اسْتُعِزَّ[2] برسول الله ﷺ، وأنا عنده في نفر من المسلمين، دعاه بلال إلىٰ الصلاة فقال: «**مُرُوا مَنْ يُصَلِّي لِلنَّاسِ**». فخرج عبد الله بن زمعة، فإذا عمر في الناس، وكان أبو بكر غائبا، فقلت:" يا عمر قم فصل بالناس"، فتقدم فكبر، فلما سمع رسول الله ﷺ صوته وكان عمر رجلا مجهرا، قال: «**فَأَيْنَ أَبُو بَكْرٍ؟ يَأْبَىٰ اللهُ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ، يَأْبَىٰ اللهُ ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ**» فبعث إلىٰ أبي بكر، فجاء بعد أن صلىٰ عمر تلك الصلاة، فصلىٰ بالناس.[3]

- **الدليل الثالث**: خطبة النبي ﷺ يوم الخميس قبل وفاته- أي اليوم نفسه الذي أراد كتابة الكتاب فيه، والظاهر أنها جاءت بعد الاختلاف واللغط الذي وقع عند إرادة كتابة الكتاب[4]- وفيها ذكر بفضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وصرّح فيها النبي ﷺ بأن له من المكانة والفضل ما ليس لغيره، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ جلس علىٰ المنبر فقال: «**إِنَّ عَبْدًا**

---

(1) رواه: البخاري: كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة(664)، وباب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة(678، 679، 682)، وفي كتاب أحاديث الأنبياء(3385)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب السنة(7303). وأخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام(418، 420).

(2) أي: اشتَدّ بِه المرض وأشرف علىٰ الموت. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير(3/ 228).

(3) رواه أبو داود ، كتاب السنة، باب باب في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه(4660). وقال الألباني: إسناده صحيح كما في ظلال الجنة في تخريج السنة(1160).

(4) فتح الباري: ابن حجر(8/ 142).

خَيَّرَهُ اللهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ» فبكىٰ أبو بكر، وقال:« فديناك بآبائنا وأمهاتنا»، فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلىٰ هذا الشيخ، يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خيره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا، وبين ما عنده، وهو يقول:« فديناك بآبائنا وأمهاتنا»، فكان رسول الله ﷺ هو المخير، وكان أبو بكر هو أعلمنا به، وقال رسول الله ﷺ: **«إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، إِلَّا خُلَّةَ الإِسْلاَمِ، لاَ يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ»**.[1]

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال: خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه، عاصب رأسه بخرقة، فقعد علىٰ المنبر، فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: **«إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلاَمِ أَفْضَلُ، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا المَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ»**.[2]

وفي حديث جندب رضي الله عنه، قال سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس، وهو يقول: **«إِنِّي أَبْرَأُ إِلَىٰ اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهِ تَعَالَىٰ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»**.[3]

قال ابن كثير رحمه الله:« وقد خطب عليه الصلاة والسلام في يوم الخميس، قبل أن يقبض عليه السلام بخمس أيام خطبة عظيمة. بيَّن فيها فضل الصديق من سائر الصحابة، مع ما كان قد نص

---

(1) رواه البخاري: كتاب الصلاة ، باب الخوخة والممر في المسجد(466)، وفي كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «**سدوا الأبواب، إلا باب أبي بكر**»(3654)، وباب هجرة النبي صلىٰ الله عليه وسلم وأصحابه إلىٰ المدينة(3904). ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه(2382).

(2) رواه البخاري: كتاب الصلاة ، باب الخوخة والممر في المسجد(467).

(3) رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، علىٰ القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد(532).

عليه أن يؤم الصحابة أجمعين كما سيأتي بيانه مع حضورهم كلهم. ولعل خطبته هذه كانت عوضا عما أراد أن يكتبه في الكتاب».[1]

-**الدليل الرابع**: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه: أن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئا، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله، أرأيتَ، إنْ جئتُ فلم أجدك؟ - كأنّها تعني الموت- قال: « **فَإِنْ لَمْ تَجِدِينِي، فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ** ».[2]

قال ابن حزم:« وهذا نص جلي علىٰ استخلاف أبي بكر».[3]

وقال ابن كثير: « والظاهر والله أعلم: أنها إنما قالت ذلك له عليه السلام في مرضه الذي مات فيه- صلوات الله وسلامه عليه-».[4]

سابعا: يصوّر الشيعة الإمامية في كتبهم أن النبي ﷺ قد مات والحسرة تملأ فؤاده وهو في أشد الغيظ علىٰ الصحابة الذين حالوا بينه وبين كتابة الكتاب بالنص علىٰ علي رضي الله عنه[5]، لكن الحقيقة غير ذلك، بل ما صدر من النبي ﷺ حين ذاك انفعال عادي لم يستمر، وسرعان ما زال منه ﷺ لمّا علم أن الله يأبىٰ والمؤمنون إلا أبا بكر، فقد خرج فبعدُ ورأىٰ الصحابة مصطفين وراء إمامهم في الصلاة وخليفتهم بعد حين، فعمه من الفرح والبهجة والسرور بمنظرهم ما أقر الله به عينه وأغمض عينه ﷺ وهو مطمئن علىٰ أمته، واثق بموعود الله تعالىٰ لها بالتأييد والتمكين، راض بما كتبه الله عليها من الاختلاف والتنازع. فعن أنس بن مالك

---

(1) البداية والنهاية(5/ 248).

(2) رواه البخاري: فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ : « لو كنت متخذا خليلا » (3659). وفي كتاب الأحكام، باب الاستخلاف (7220). وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معنىٰ الدلالة وتفسيرها (7360) . ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (2386).

(3) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم (4/ 88).

(4) المصدر السابق.

(5) يقول الهالك الخميني في كتابه كشف الأسرار(ص137):«وأغمض -أي: الرسول ﷺ- عينيه، وفي أذنيه كلمات ابن الخطاب القائمة علىٰ الفرية، والنابعة من أعمال الكفر والزندقة».

الأنصاري رضي الله عنهما - وكان تبع النبي ﷺ وخدمه وصحبه - أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع النبي ﷺ الذي توفي فيه، حتىٰ إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة، فكشف النبي ﷺ ستر الحجرة ينظر إلينا، وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف، ثم تبسم يضحك، فهممنا أن نفتتن من الفرح برؤية النبي ﷺ، فنكص أبو بكر علىٰ عقبيه ليصل الصف، وظن أن النبي ﷺ خارج إلىٰ الصلاة «**فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتموا صلاتكم وأرخىٰ الستر فتوفي من يومه**».[1]

- أما عما جاء في بعض طرق هذا حديث من أن النبي ﷺ لمّا اختلفوا وكثر اللغط قال لهم مغضبا: «**ذَرُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**»، وفي رواية«**قُومُوا عَنِّي، وَلاَ يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ**»، فإنه ﷺ كان يكره الاختلاف، ويحض علىٰ الاتفاق، وقد ظهر منه هذا الموقف وأشد منه في حوادث عدة لم يكن لها ذلك أثر في علاقة النبي ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم، بل إنه مافتئ يشيد بهم ويذكر بفضلهم وسابقتهم، ومنزلتهم العالية عند الله تعالىٰ ورسوله ﷺ.[2] زيادة علىٰ أن قوله ﷺ: «**قُومُوا عَنِّي**» من قبيل قلة الصبر العارضة للمريض، فإنه يضيق صدره إذا وقعت منازعه في حضوره. وما يصدر من المريض في حق أحد، لا يكون محلاً للطعن عليه، مع أن الخطاب كان لجميع الحاضرين المجوزين والمانعين.[3]

- ومن الأدلة علىٰ أن النبي ﷺ لم يتخذ موقفا من أحد في هذه الحادثة أنه أمر الجميع بالقيام، ولم يستثن أحدا، ولم ينكر علىٰ أحد من الفريقين.

- أما عن ما جاء في بعض طرق الحديث من أنهم قالوا للنبي ﷺ بعد اختلافهم وتنازعهم: «ألا نأتيك بما طلبت-أي الصحيفة والدواة»، فقال ﷺ: «**أَوَ بَعْدَ مَاذَا؟**»[4]، فلم يدع به. لأنه:«لمّا وقع منهم الاختلاف، ارتفعت البركة، كما جرت العادة بذلك عند وقوع التنازع

---

(1) البخاري: الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة(680)، ومسلم: الصلاة، باب استخلاف الإمام (419).

(2) انظر: مبحث الثناء عليهم من السنة، من كتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم لناصر بن علي عائض حسن الشيخ(1/ 81).

(3) انظر : مختصر التحفة الاثني عشرية: محمود شكري الألوسي(ص277).

(4) رواه ابن سعد في الطبقات(2/ 242)، والطبراني في الكبير(12261) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

والتشاجر، وقد مضىٰ في الصيام أنه ﷺ خرج يخبرهم بليلة القدر فرأىٰ رجلين يختصمان فرفعت[1]». [2]

وعلىٰ كل «فالنبي ﷺ ترك كتابة الكتاب باختياره، فلم يكن في ذلك نزاع، ولو استمر علىٰ إرادة الكتاب ما قدر أحد أن يمنعه. ومثل هذا النزاع قد كان يقع في صحته ما هو أعظم منه؛ والذي وقع بين أهل قباء وغيرهم كان أعظم من هذا بكثير، حتىٰ أنزل فيه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: 9]. لكن روي أنه كان بينهم قتال بالجريد والنعال». [3]

ثامنا: ومن الأمور التي يمكن أن يُرد بها علىٰ مزاعم الشيعة الإمامية حول هذا الحديث من أن عمر رضي الله عنه قد حرم الأمة من العصمة من الضلال والفتن التي قد جرت من بعد النبي ﷺ كتلك الحروب بين الصحابة رضي الله عنهم. أن يقال لهم: إن النبي ﷺ كان قد أخبر بوقائع الفتن التي تحدث بعده، وحذر الصحابة منها، بل ونصح بعضهم بما ينبغي لهم فعله[4].

وإخبار النبي ﷺ بهذا إخبار بالغيب الذي أطلعه الله عليه، فهي فتن قد قضىٰ الله تعالىٰ وقوعها لا محالة، فلا يتصور من النبي ﷺ نسخ هذه الأخبار في آخر حياته، فالأخبار لا يلحقها النسخ، مثلما يتصوره الشيعة الإمامية من حديث الكتاب هذا، من أنه لو كتبه لزال الخلاف ولما وقعت تلك الفتن التي أخبر بها النبي ﷺ من قبل. هذا مع ما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: « **سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا، فَأَعْطَانِي ثِنْتَيْنِ وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُ**

---

(1) الحديث: عن عبادة بن الصامت، قال: خرج النبي ﷺ ليخبرنا بليلة القدر، فتلاحىٰ رجلان من المسلمين فقال: « **خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلاَحَىٰ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ، فَرُفِعَتْ وَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ، وَالسَّابِعَةِ، وَالخَامِسَةِ** ». أخرجه البخاري: الصيام، باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس(2023).

(2) فتح الباري: ابن حجر(8/ 133).

(3) منهاج السنة النبوية(6/ 317)

(4) كما في حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «**يَا عُثْمَانُ، إِنَّهُ لَعَلَّ اللهَ يُقَمِّصُكَ قَمِيصًا، فَإِنْ أَرَادُوكَ عَلَىٰ خَلْعِهِ فَلَا تَخْلَعْهُ لَهُمْ**». رواه الترمذي(3705) وقال:هذا حديث حسن غريب، ورواه: ابن ماجه(112)، وصححه الشيخ الألباني في المشكاة(6077).

رَبِّي: أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالسَّنَةِ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالْغَرَقِ فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَنَعَنِيهَا ».[1]

وهذا يؤكد ما ذهب إليه أكثر أهل العلم من أن النبي ﷺ أراد تثبيت الخلافة بعده لأبي بكر الصديق رضي الله عنه بالكتابة بعدما أشار إليها بالقول، ولعلمه ﷺ بأن الله تعالىٰ قد كتب ذلك وقدره لم يصر علىٰ كتابة الكتاب بل قال : « **يَأْبَىٰ اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْر**».

أما عن هم النبي ﷺ بكتابة الكتاب أولاً، فحرصا منه علىٰ أن لا يرتاب أحد في إمامة الصديق رضي الله عنه التي لا يزال من المنتسبين إلىٰ الإسلام من يطعن فيها ولا يثبتها، لذلك قال النبي ﷺ : «**لاَ تَضِلُّوا بَعْدَهُ**»، لكن قدر الله تعالىٰ لا راد له.[2]

تاسعا : أما عن زعم الإمامية أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يبكي بكاء شديدا حزنا علىٰ عدم توثيق الوصية لعلي رضي الله عنه، فزعمٌ باطل لا دليل عليه، بل إن موقف ابن عباس رضي الله عنهما وسيرته المشهورة تدل علىٰ عكس ذلك، ولو كان يعتقد ذلك لروي عنه ولو مرة، "وإلا فابن عباس كان يفتي بما في كتاب الله، فإن لم يجد في كتاب الله فبما في سنة رسول الله، فإن لم يجد في سنة رسول الله ﷺ فبما أفتىٰ أبو بكر وعمر. وهذا ثابت من حديث ابن عيينة، عن عبد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس. ومن عرف حال ابن عباس، علم أنه كان يفضل أبا بكر وعمر علىٰ علي رضي الله عنه"[3].

أما ما أورده بعضهم من محاورة بين الخليفة عمر وابن عباس رضي الله عنهم[4]، فلا شك بأنها من كذبهم وبهتانهم الذي لا ينتهي، وهو يبين حالة الفشل الذريع الذي أصيبوا به حين لم يجدوا رواية واحدة عن ابن عباس رضي الله عنهما - راوي الحديث- تؤيد ما أوحت به إليهم أوهامهم

---

(1) رواه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض(2890).

(2) انظر : منهاج السنة النبوية(8/ 572).

(3) المصدر نفسه (6/ 316-317).

(4) انظر: (ص145).

وظنونهم الكاذبة ، فراحوا يكذبون عليه بقلة حياء، والشيء من معدنه لا يستغرب، ولا حيلة مع الكذاب.

أما عن سبب بكاء ابن عباس رضي الله عنهما وتأسفه، ووصفه للحادثة بالرزية أي المصيبة، فلأجل من شك في خلافة الصديق رضي الله عنه، وقد قال ذلك لمّا ظهر أهل الأهواء من الخوارج والروافض ونحوهم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:« فإن ذلك رزية في حق من شك في خلافة الصديق وقدح فيها، إذ لو كان الكتاب الذي همّ به أمضاه لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك، ويقول: خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي، فلمّا لم يوجد هذا كان رزية في حقه، من غير تفريط من الله ورسوله، بل قد بلغ رسول الله ﷺ البلاغ المبين، وبيّن الأدلة الكثيرة الدالة علىٰ أن الصديق أحق بالخلافة من غيره، وأنه المقدم. وليست هذه رزية في حق أهل التقوىٰ الذين يهتدون بالقرآن، وإنما كانت رزية في حق من في قلبه مرض، كما كان نسخ ما نسخه الله، وإنزال القرآن، وانهزام المسلمين يوم أحد، وغير ذلك من مصائب الدنيا رزية في حق من في قلبه مرض. قال الله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]. وإن كانت هذه الأمور في حق من هداه الله مما يزيدهم الله به علما وإيمانا».[1]

وموقف عبد الله بن عباس رضي الله عنهما هذا اجتهاد منه، لكن المجمع عليه أن عمر رضي الله عنه كان أفقه منه [2]، فالذين لم يقنعوا بإجماع المهاجرين والأنصار وكافة المسلمين، مع تكاثر النصوص النبوية علىٰ فضل الصديق رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة بعد النبي ﷺ، أبدا لن يقنعهم كتاب مسطور حضره عدد من الصحابة ما أسهل أن يرموهم بالتزوير، وقد رموهم بالتحريف والتآمر علىٰ وصية النبي ﷺ.

عاشرا: ومن خبط علماء الشيعة حول هذا الحديث، وتصيد أي موقف وأي كلمة تصلح

---

(1) منهاج السنة النبوية (8 / 573).

(2) شرح صحيح البخاري لابن بطال(1/ 189).

أن تكون مثيرة للاشتباه؛ ما ادّعاه إمامهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي وتبعه الكثير من أهل مذهبه، حيث زعم أن النبي ﷺ أوصاهم بأن يولوا عليهم عليا رضي الله عنه، مع الوصية بإخراج المشركين من جزيرة العرب وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم، لكن السلطة السياسية لم تسمح للمحدثين بالتحديث بهذه الوصية، فادعوا نسيانها.[1] وهذا الزعم اعتمادا منه علىٰ ما جاء في بعض طرق الحديث: من أن النبي ﷺ بعد أن تنازعو في شأن الكتاب، فأوصاهم بثلاث، فقال: «**أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَأَجِيزُوا الوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ**»، قال الراوي: «الثّالثة خير، إمّا أن سكت عنها، وإمّا أن قالها فنسيتها».[2]

وفي كلامه هذا تناقض يدل علىٰ أنه وأمثاله ليس غرضهم الاستدلال والبحث علىٰ الحق، بل غرضهم التشغيب، وإثارة الشكوك والشبه مهما استطاعوا إلىٰ ذلك سبيلا.

للرد علىٰ ذلك يقال له: ما دام أن النبي ﷺ قد صرّح بهذه الوصية في ذلك الملأ ولم يبلغها ولو أحد الحاضرين إلىٰ من بعدهم، أيعقل أن يتواطأ الجميع علىٰ كتمان هذه الوصية اللفظية التي سمعهوها؟!، بل أي يعقل أن يكون من ضمن المتواطئين علىٰ الكتمان صاحب الشأن الأول: علي رضي الله عنه مع أقرب الناس إليه من بني عمه؟!

ومن جهة أخرىٰ فالوصيتين المذكورتين لا ترقيان إلىٰ مستوىٰ الوصية الثالثة المدّعاة حتىٰ يذكرها النبي ﷺ كلها في نسق واحد، بل يدل علىٰ أن الوصية الثالثة لا تخرج عن بعض الأحكام كما قرر ذلك أهل العلم.

واتهام الموسوي أئمة الحديث بتناسي الوصية الثالثة بالإمامة لعلي رضي الله عنه ، ينسف جلّ كلام الشيعة الإمامية حول هذا الحديث، لأنه يركز علىٰ عدم استطاعة النبي ﷺ كتابة الكتاب، فما دام أنه أملىٰ مضمون الكتاب في ذلك المجلس وأصاهم به، فكأنه كتبه.

---

(1) المراجعات(ص322)، وانظر: إحقاق الحق: نور الله التستري.

(2) البخاري: كتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (3168). وكتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. ومسلم:كتاب الهبات (1637).

فضلا علىٰ أن هذا الزعم تخرّص بالغيب، وقول بلا دليل، توجه إليه جميع الانتقادات السابقة علىٰ ادّعائهم بأن النبي ﷺ أراد كتابة الوصية لعلي رضي الله عنه.

أما عن طعن الموسوي في الرواة اعتمادا منه علىٰ هذه العبارة، «فالحقيقة أن هذه العبارة التي اتخذها الموسوي مطعنا وموطن اتهام، إنما تعكس عدالة وضبط وأمانة الرواة أيا كانوا. فعدالتهم وأمانتهم وضبطهم هو الذي منعهم من التقول علىٰ الرسول ﷺ بلا علم، وخوفهم من الوقوع بالكذب علىٰ رسول الله ﷺ هو الذي دفعهم إلىٰ التوقف عن ذكر الوصية الثالثة، وهم غير ذاكرين لها». [1]

أما عن الوصية الثالثة التي لم تذكر، فالمقطوع به أن ما لم يذكر في هذه الرواية لا بد وأن يكون قد جاءنا في غيرها، إذ افتراض نسيانه وذهابه بالكلية قدح في كمال الشرع وحفظه، لذلك نجد أن العلماء اجتهدوا في تحديد هذه الوصية علىٰ ضوء ما صح من أحاديث أخرىٰ عن النبي ﷺ، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قال الداودي: الثالثة الوصية بالقرآن، وبه جزم ابن التين. وقال المهلب: بل هو تجهيز جيش أسامة، وقواه بن بطال بأن الصحابة لما اختلفوا علىٰ أبي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر: أن النبي ﷺ عهد بذلك عند موته. وقال عياض: يحتمل أن تكون هي قوله: «**ولا تتخذوا قبري وثنا**»[2] فإنها ثبتت في الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود، ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس أنها قوله: «**الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»[3]». [1]

---

(1) البينات في الرد علىٰ أباطيل المراجعات: محمود الزعبي(216).

(2) جاء في الموطأ (2606): حدثني مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم، أنه سمع عمر بن عبد العزيز، يقول: بلغني أنه كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ، أن قال: « **قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَبْقَيَنَّ دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ** ». قال ابن عبد البر في التمهيد(1/ 165):«هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطآت كلها مقطوعا، وهو يتصل من وجوه حسان عن النبي ﷺ، من حديث أبي هريرة، وعائشة، ومن حديث علي بن أبي طالب، وأسامة».

(3) أخرجه: أبو داود(5156) وابن ماجه(2698) وأحمد (585) عن علي رضي الله عنه، وأحمد (26483، 26657، =

الحادي عشر: ادّعاء بعض الشيعة الإمامية بأن هذا الكتاب كان بالوصية لعلي رضي الله عنه يناقض المشهور من عقيدتهم، فهم يزعمون أن النبي ﷺ قد نص نصا جليا في مناسبات لا تحصىٰ عددا علىٰ خلافة علي رضي الله عنه واثنا عشر من بنيه قبل حادثة الكتاب، ولهم في ذلك مبالغات كثيرة جدا قد تقدم بعضها في الفصل التمهيدي عند الكلام عن مكانة الإمامة عندهم.

لذلك نجد الكثير من الكتّاب الرافضة لا يستدلون بهذا الحديث علىٰ الإمامة، وإنما يسوقونه للطعن في الصحابة.[2] وقد أشار إلىٰ ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال:« ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي، فهو ضال باتفاق عامة الناس، من علماء السنة والشيعة، أما أهل السنة فمتفقون علىٰ تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون: إنه قد نص علىٰ إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلىٰ كتاب».[3]

فإن قالوا: إن الصحابة علىٰ كثرتهم، قد كتموا كل ما سبق من نصوص الوصية، فقولهم هذا من أعجب الأقوال التي لا تصدر إلا عن عقول خربة تائهة، فضلا علىٰ أنه يشير إلىٰ أن كتابة الكتاب لا فائدة فيها؛ لأنهم إن كانوا قد قدروا علىٰ كتمان اللفظ المشهور المكرر علىٰ مر السنوات، فهم علىٰ كتمان كتاب يحضره بضع أشخاص أقدر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم يدعون مع هذا أنه كان قد نص علىٰ خلافة علي نصا جليا قاطعا للعذر، فإن كان قد فعل

=

26684، 26727) وابن ماجه(1625) عن أم سلمة رضي الله عنها. وأحمد(12169) وابن ماجه(2697) عن أنس رضي الله عنه. وصححه الألباني في إرواء الغليل(2178).

(1) فتح الباري(8/ 135).

(2) ومن هؤلاء ابن مطهر الحلي الذي كان حريصا علىٰ حشد أي دليل علىٰ الإمامة، ولكنه لم يأت بهذا الحديث مستدلا به علىٰ الإمامة، وإنما ساقه عند الكلام عن المطاعن علىٰ الخلفاء رضي الله عنهم. انظر: منهاج الكرامة (ص103). وأكثر من شهر الاستدلال بهذا الحديث علىٰ الإمامة عالمهم المعاصر شرف الدين عبد الحسين الموسوي كما تمت الإشارة إلىٰ ذلك.

(3) منهاج السنة النبوية(6/ 25).

ذلك فقد أغنىٰ عن الكتاب، وإن كان الذين سمعوا ذلك لا يطيعونه فهم أيضا لا يطيعون الكتاب، فأي فائدة لهم في الكتاب لو كان كما زعموا؟». [1]

الثاني عشر: إذا كان النبي ﷺ قد أراد من ذلك الكتاب النَّصَ علىٰ خلافة علي رضي الله عنه في ذلك الوقت المتأخر من حياته، دلّ هذا علىٰ عدم نصه عليها قبل ذلك، إذ لا معنىٰ للنص عليها مرتين، ولو كان قد نص عليها من قبل مرات عديدة كما يدعون لكان يكفيه ﷺ أن يحيل علىٰ وصيته السابقة لكنه لم يفعل، فإذا ثبت باتفاق أهل السنة والرافضة أن النبي ﷺ مات ولم يكتب ذلك الكتاب، بطلت دعوىٰ الوصية من أصلها.

الثالث عشر: أما عن تمسك بعض الرافضة بهذا الحديث للطعن به علىٰ الصحابة، وخاصة علىٰ عمر رضي الله عنه ، فتمسك بالمتشابه وترك للمحكم من آي القرآن الكريم وصحيح كلم النبي ﷺ في فضل الصحابة رضي الله عنهم وصحة وقوة إيمانهم ، وصدق عزائمهم في نصرة هذا الدين، وخير هؤلاء الكرام الخلفاء الراشدون المهديون، ومنهم أمير المؤمنين الشهيد الملهم عمر الفاروق رضي الله عنه الذي تكاثرت نصوص السنة علىٰ فضله، وشهد التاريخ بعدله ونبله. زد علىٰ ذلك فإن الصحابة رضي الله عنهم مرت عليهم الواقعة مرور الكرام، وعلموا أنها لم تتضمن أي شبهة في اتهام الصحابة بعضهم لبعض بالنفاق أو الكفر أو عدم طاعة رسول الله ﷺ، ولم ينقل لنا شيء من هذا القبيل.

أما من حيث التفصيل فلا حجة لأحد في هذا الحديث للطعن به علىٰ الصحابة رضي الله عنهم وخاصة أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه، وأنقل لذلك أوجها ذكر أكثرها الشيخ إبراهيم الرحيلي في رده علىٰ أحد المترفضين المعاصرين [2]:

- دعوىٰ أن عمر رضي الله عنه اتهم رسول الله ﷺ بالهجر وأنه لا يعي ما يقول دعوىٰ باطلة. وذلك أن هذه اللفظة (**أهجر**) لا تثبت عن عمر رضي الله عنه أصلاً، وإنما قالها بعض من حضر الحادثة من

---

(1) المصدر السابق(6/ 318).

(2) الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال(196-210).

غير أن تعين الروايات الواردة في الصحيحين قائلها، وإنما الثابت فيها (**فقالوا ما شأنه أهجر**) ، هكذا بصيغة الجمع دون الإفراد. علىٰ أن هذه اللفظة لا مطعن فيها علىٰ عمر رضي الله عنه لو ثبتت عنه، كما أنه لا مطعن فيها علىٰ من ثبتت عنه من الصحابة. وبيان ذلك من عدة وجوه.

الوجه الأول: أن الثابت الصحيح عند الكثير المحققين من هذه اللفظة، أنها وردت بصيغة الاستفهام هكذا: (أهجر؟)، وهذا بخلاف ما جاء في بعض الروايات بلفظ (**هجر، ويهجر**). وقد نصوا علىٰ أن الاستفهام هنا جاء علىٰ سبيل الإنكار علىٰ من قال: (لا تكتبوا).

الوجه الثاني: أنه علىٰ فرض صحة رواية (هجر) من غير استفهام، فلا مطعن فيها علىٰ قائلها، لأن الهجر في اللغة يأتي علىٰ قسمين: قسم لا نزاع في عروضه للأنبياء، وهو عدم تبيين الكلام لبحّة الصوت، وغلبة النعاس بالحرارة علىٰ اللسان، كما في الحميات الحارة، وقسم آخر: وهو جريان الكلام غير المنتظم، أو المخالف للمقصود علىٰ اللسان لعارض بسبب الحميات المحرقة في الأكثر. وهذا القسم محل اختلاف بين العلماء في عروضه للأنبياء، فلعل القائل هنا أراد القسم الأول، وهو أنا لم نفهم كلامه بسبب ضعف ناطقته، ويدل علىٰ هذا قوله بعد ذلك:(**استفهموه**).

الوجه الثالث: أنه يحتمل أن تكون هذه اللفظة صدرت عن قائلها عن دَهَشٍ وحَيْرةٍ أصابته في ذلك المقام العظيم، والمصاب الجسيم، كما قد أصاب عمر وغيره عند موت النبي ﷺ. وعلىٰ هذا فقائلها معذور أيًا كان معناها، فإن الرجل يعذر بإغلاق الفكر والعقل، إما لشدة فرح أو حزن.

الوجه الرابع: أن هذه اللفظة صدرت بحضور رسول الله ﷺ، وكبار أصحابه، فلم ينكروا علىٰ قائلها، ولم يؤثموه، فدل علىٰ أنه معذور علىٰ كل حال، ولا ينكر عليه بعد ذلك إلا مفتون في الدين، زائغ عن الحق والهدىٰ، كما هو حال الرافضة.

- وأما دعوىٰ معارضة عمر رضي الله عنه لرسول الله ﷺ بقوله: (**حسبنا كتاب الله**)، وأنه لم يمتثل أمر الرسول ﷺ فيما أراد من كتابة الكتاب، فدعوىٰ كسابقتها، وبيان هذا من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه ظهر لعمر رضي الله عنه ومن كان علىٰ رأيه من الصحابة، أن أمر الرسول ﷺ بكتابة الكتاب ليس علىٰ الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلىٰ الأصلح. ثم إنه قد ثبت بعد هذا صحة اجتهاد عمر رضي الله عنه لما ترك الرسول ﷺ الكتابة، ولهذا عدّ هذا من موافقات عمر رضي الله عنه.

الوجه الثاني: أن قول عمر رضي الله عنه: (**حسبنا كتاب الله**) رد علىٰ من نازعه لا علىٰ أمر النبي ﷺ وهذا ظاهر من قوله: (**عندكم كتاب الله**) فإن المخاطب جمع وهم المخالفون لعمر في رأيه.

الوجه الثالث: أن عمر رضي الله عنه كان بعيد النظر، ثاقب البصيرة، سديد الرأي، وقد رأىٰ أن الأولىٰ ترك كتابة الكتاب - بعد أن تقرر عنده أن الأمر به ليس علىٰ الوجوب- وذلك لمصلحة شرعية راجحة رآها ووافقه عليها الرسول ﷺ بتركه كتابة الكتاب، وتركه الإنكار علىٰ عمر رضي الله عنه، ولهذا عدّ العلماء هذه الحادثة من دلائل فقهه ودقة نظره. قال النووي: «وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث، علىٰ أنه من دلائل فقه عمر، وفضائله، ودقيق نظره».[1]

الوجه الرابع: أن عمر رضي الله عنه كان مجتهداً في موقفه من كتابة الكتاب، والمجتهد في الدين معذور علىٰ كل حال، بل مأجور ، فكيف وقد كان اجتهاد عمر بحضور رسول الله ﷺ فلم يؤثمه، ولم يذمه به، بل وافقه علىٰ ما أراد من ترك كتابة الكتاب.

الوجه الخامس: أن عمر رضي الله عنه لم يرد قوله ﷺ، وإنما قصد راحته ورفع الحرج عنه ﷺ في حال شدة المرض، إذ كل محب لا يرضىٰ أن يتعب محبوبه ولا سيما في المرض، مع عدم كون ذلك الأمر ضرورياً، ولم يخاطب بذلك الرسول ﷺ بل خاطب الحاضرين تأدباً، وأثبت الاستغناء عن ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا**﴾ [المائدة:3]، وقد نزلت هذه الآية قبل هذه الواقعة بثلاثة أشهر، وقد انسد باب النسخ

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج(11/ 90).

والتبديل والزيادة والنقصان في الدين فيمتنع إحداث شيء. [1]

خلاصة دراسة الحديث:

وبعد هذا البحث في نخلص إلىٰ مجموعة من الاستنتاجات منها:

1. أن هذا الحديث لم يروه إلا ابن عباس رضي الله عنهما من الصحابة، مما يدل علىٰ أنه حادثة عابرة لم يعيروها اهتماما لأن ما همّ النبي ﷺ بكتابته قد قضاه الله وأتمه المسلمون بعد وفاته ﷺ، وهو استخلاف أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

2. أن هذا الحديث لا علاقة له بما يدّعيه بعض الشيعة الإمامية، من أن النبي ﷺ أراد أن يكتب توثيقا بالإمامة لعلي رضي الله عنه. وجلّ استدلالاتهم مبينة علىٰ الظنون والأوهام الكاذبة، لا علىٰ ألفاظ الحديث وسياقه.

3. أن من أهم ما يبطل دعوىٰ الشيعة في ذلك هو: حال النبي ﷺ مع أصحابه عموما ومع خليفته أبي بكر الصديق علىٰ وجه الخصوص في أيامه الأخيرة ﷺ.

4. أن تأسف وحسرة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عند روايته لهذا الحديث كان لمّا عاش ورأىٰ ضلال هؤلاء المبتدعة، وطعنهم في خلافة الصديق رضي الله عنه.

5. أن ادعاء الشيعة بأن النبي ﷺ أراد بهذا الكتاب الوصية لعلي رضي الله عنه، ينسف كل ادعاءاتهم الباطلة بأنه ﷺ كان قد نص علىٰ ذلك نصا جليا ظاهرا متكررا، لذلك أحجم الكثير منهم علىٰ إقحام هذا الحديث في الأحاديث التي زعموا دلالتها علىٰ الإمامة.

6. أن استدلال بعض الشيعة بهذا الحديث علىٰ الإمامة أو الطعن في الصحابة رضي الله عنهم من باب اتباع المتشابه لما في قلوبهم من الزيغ.

---

(1) انظر : مختصر التحفة الاثني عشرية: محمود شكر الألوسي(ص275).

الفصل الثاني

الدراسة الموجزة لأحاديث أحد الصحيحين التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث التي انفرد بإخراجها البخاري.

المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها مسلم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها البخاري.

أما الأحاديث التي انفرد بتخريجها الإمام البخاري دون الإمام مسلم واستدل بها الشيعة الاثني عشرية علىٰ تقرير عقيدتهم في الإمامة فلم تتجاوز الحديث الواحد، وهو الحديث المعروف بتخاصم ثلاثة من الصحابة؛ أيهم يكفل ابنة سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه، وهذا هو نص الحديث:

أولا: نص الحديث.

عن البراء بن عازبٍ رضي الله عنه، قال:لمّا اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة...فخرج النّبيّ ﷺ-من مكة بعد عمرة القضاء-، فتبعتهم ابنة حمزة: «يا عمّ، يا عمّ»، فتناولها عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، فأخذ بيدها، وقال لفاطمة عليها السّلام:« دونك ابنة عمّك »، فحملتها، فاختصم فيها عليٌّ، وزيدٌ، وجعفرٌ، فقال عليٌّ:« أنا أحقّ بها، وهي ابنة عمّي»، وقال جعفرٌ:« ابنة عمّي، وخالتها تحتي»، وقال زيدٌ:«ابنة أخي»، فقضىٰ بها النّبيّ ﷺ لخالتها، وقال: «**الخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الأُمِّ**» ، وقال لعليٍّ: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ**» ، وقال لجعفرٍ: «**أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي**» ، وقال لزيدٍ: «**أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلانَا**».[1]

ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.

استدل الإمامية بهذا الحديث علىٰ أحقية علي رضي الله عنه بالتقديم والإمامة؛ قال عالمهم علي ابن يونس البيّاضي:« في قول النبي صلىٰ الله عليه وآله: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ**» في مقام بعد مقام حتىٰ شاع ذلك وظهر، وذاع واشتهر، دليل علىٰ إمامته واستحقاقه لخلافته، لأن (من) هنا...للجنسية، ومن ثبتت له المجانسة المشابهة بخير البشر، فالاتّباع له والاقتداء به أجدر.وفي صريح وصف النبي صلىٰ الله عليه وآله له وكلامه دليل ظاهر علىٰ أنه أحق بمقامه، إذ تخصيصه

---

(1) أخرجه البخاري في : كتب الصلح، باب كيف يكتب هذا:(2699)، وفي كتاب المناقب، باب مناقب عليّ بن أبي طالبٍ القرشيّ الهاشميّ أبي الحسن رضي الله عنه، وفي كتاب المغازي، باب عمرة القضاء (4251).

بهذا القول دون غيره من أمته، دليل فضيلته الموجب لاستحقاق رتبته". [1]

ثالثا: توجيه الحديث والرد على استدلال الإمامية به.

واستدلال الشيعة الإمامية لا يستقيم بالنظر إلىٰ عدة وجوه منها:

الوجه الأول: هذا الحديث من أحاديث الفضائل التي لا مدخل لها في موضوع استحقاق الإمامة، بدليل أنه قد حوىٰ أيضا فضيلتين لجعفر وزيد رضي الله عنهما لا تقلان عن فضيلة علي رضي الله عنه، بل إن فضيلة جعفر رضي الله عنه تزيد عليهما لاختصاصه بها، ولقول الله تعالىٰ عن نبيه ﷺ: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤].

الوجه الثاني: أن سبب ورود الحديث يدل علىٰ أن مراد النبي ﷺ من هذا القول هو تطييب خواطر الجميع بنوع من التشريف علىٰ ما يليق بالحال، إذ لم يلب لهم رغبتهم، وهذا من حسن أخلاقه ﷺ. أما عن جعفر رضي الله عنه، فإنه لم يستحق حضانة ابنة حمزة رضي الله عنه بسبب نفسه، بل بسبب خالتها التي عنده، فناسب أن جبره بما قيل له. [2]

الوجه الثالث: أن هذه الفضيلة لعلي رضي الله عنه لم يختص بها كما ادّعىٰ الإمامية، بل ذُكر مثلها لغيره، كما في هذه النصوص:

1 – قال الله تعالىٰ علىٰ لسان الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فكل مؤمن فهو من النبي ﷺ، لكن تخصيص مؤمن بعينه بهذا الخطاب يبين زيادة فضله ومكانته ومنزلته عند النبي ﷺ. [3]

2 – وعن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: « **إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي**

---

(1) الصراط المستقيم إلىٰ مستحقي التقديم(2/ 8).

(2) فتح الباري – ابن حجر (7/ 507)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (13/ 277).

(3) مجموع الفتاوىٰ (15/ 85).

إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ»[1]، فالنبي ﷺ صرّح بهذه الفضيلة للأشعريين .

3- وعن أبي برزة رضي الله عنه،أن النبي ﷺ كان في مغزىً له، فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: «**هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟**» قالوا: نعم، فلانا، وفلانا، وفلانا، ثم قال: «**هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟**» قالوا: نعم، فلانا، وفلانا، وفلانا، ثم قال: «**هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟**» قالوا: لا، قال: «**لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيبًا، فَاطْلُبُوهُ**» فطلب في القتلىٰ، فوجدوه إلىٰ جنب سبعة قد قتلهم، ثم قتلوه، فأتىٰ النبي ﷺ فوقف عليه، فقال: «**قَتَلَ سَبْعَةً، ثُمَّ قَتَلُوهُ هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ**» قال : فوضعه علىٰ ساعديه ليس له إلا ساعدا النبي ﷺ[2]، فهذه فضيلة عظيمة لجليبيب رضي الله عنه.

4- وعن دُرَّةَ بنت أبي لهب، قالت: كنت عند عائشة ، فدخل النبي ﷺ ، فقال: « ائْتُونِي بِوَضُوءٍ »، فقالت: فابتدرت أنا وعائشة الكوز ، قالت: فبدرتُها، فأخذته أنا ، فتوضأ فرفع طرفه ، أو عينه ، أو أبصر إليّ فقال:« **أَنْتِ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكِ**».[3]

5- وعن أبي أمامة الباهلي قال: لما نزلت: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18]، فقلت: يا رسول الله، أنا ممّن بايعك تحت الشّجرة. قال: «**أنت منّي وأنا منك**».[4]

6- وعَنْ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أن بني ناجية، ذكروا عند رسول الله ﷺ فقال: «**هُمْ حَيٌّ مِنِّي**» قال: وأحسبه قال: «**وَأَنَا مِنْهُمْ**».[5]

---

(1) البخاري: كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض(2486). ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم (2500).

(2) مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل جليبيب رضي الله عنه(2472).

(3) رواه أحمد في المسند(24387، 27433) وضعف سنده محقق المسند.

(4) رواه خيثمة في فضائل الصحابة، كما ذكره الحافظ في الإصابة(3/ 340)

(5) مسند أبي داود الطيالسي (219)، مسند أحمد (1447) ، مسند أبي يعلىٰ(958)، الأحاديث المختارة للضياء(1108)، وضعفه محققوا مسند أحمد ومسند أبي يعلىٰ.

7- وذكر أهل السير أن النبي ﷺ قال مثل ذلك للصحابي لقيط بن عباد رضي الله عنه.[1]

8- وذكروا كذلك أنه قال ذلك لوفد أزد شنوءة.[2]

الوجه الرابع: أما عن معنىٰ قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ**»، أي في النسب والصهر والمسابقة والمحبة وغير ذلك من المزايا.[3]

وأما عن (من) في قوله رضي الله عنه: «**أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ**»، "فتسمىٰ بمن الاتصالية، ومعناه أنت متصل بي، وليس المراد به اتصاله من جهة النبوة، بل من جهة العلم والقرب والنسب".[4]

---

(1) أسد الغابة(4/ 492)،المؤتَلِف والمختَلِف للدارقطني(1/ 193).

(2) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم(4/ 269)، الضعفاء للعقيلي(3/ 174)، العلل لابن أبي حاتم(6/ 371)، وقال فيه أبو زرعة: هذا حديث منكر.

(3) فتح الباري - ابن حجر (7/ 507).

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري(16/ 214).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها مسلم.

أما الأحاديث التي انفرد بإخراجها الإمام مسلم دون الإمام البخاري واستدل بها الشيعة الإمامية علىٰ تقرير معتقدهم في الإمامة فلا تزيد ثلاثة أحاديث سنتناولها بالدراسة فيما يلي.

المطلب الأول: حديث الثقلين.

أولا: نص الحديث.

عن يزيد بن حيّان، قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة، وعمر بن مسلم، إلىٰ زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلمّا جلسنا إليه قال له حصين:« لقد لقيت يا زيد خيرًا كثيرا، رأيت رسول الله ﷺ، وسمعت حديثه، وغزوت معه، ،وصليت خلفه لقد لقيت يا زيدا خيرا كثيرا، حَدِّثنا يا زيد ما سمعتَ من رسول الله ﷺ »، قال:« يا ابن أخي والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الّذي كنت أعي من رسول الله ﷺ، فما حدّثتكم فاقبلوا، وما لا، فلا تكلّفونيه»، ثمّ قال:«قام رسول الله ﷺ يومًا فينا خطيبًا، بماءٍ يدعىٰ خمًّا بين مكّة والمدينة، فحمد الله وأثنىٰ عليه، ووعظ وذكّر، ثمّ قال:« **أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**»، فحثّ علىٰ كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: «**وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»». فقال له حصين: ومن أهل بيته؟ يا زيد، أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال:« نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصّدقة بعده»، قال:« ومن هم؟» قال:« هم آل عليٍّ وآل عقيلٍ، وآل جعفرٍ، وآل عبّاسٍ». قال:«كلّ هؤلاء حرم الصّدقة؟» قال: «نعم».

وفي رواية أخرىٰ قال رسول الله ﷺ:« **أَلَا وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، هُوَ حَبْلُ اللهِ، مَنِ اتَّبَعَهُ كَانَ عَلَىٰ الْهُدَىٰ، وَمَنْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ**» وفيها فقلنا:« من أهل بيته؟ نساؤه؟» قال زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:« لا، وأيم الله، إنّ المرأة تكون مع الرّجل العصر من الدّهر، ثمّ يطلّقها فترجع إلىٰ أبيها وقومها، أهل بيته أصله، وعصبته الّذين حرموا الصّدقة بعده».

وفي رواية جاء فيها: «**كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ، مَنِ اسْتَمْسَكَ بِهِ، وَأَخَذَ بِهِ، كَانَ عَلَىٰ الْهُدَىٰ، وَمَنْ أَخْطَأَهُ، ضَلَّ**».[1]

ثانيا: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

هذا الحديث اشتهرت تسميته عند الشيعة بحديث الثقلين، وهو من أشهر وأهم الأحاديث التي قامت عليها النحلة الشيعية؛ وفي ذلك يقول أحد دعاتهم المعاصرين الدكتور عصام العماد:« إنَّنا نعتقد أنَّ مذهب الاثني عشرية يطير بجناحين: أحدهما: حديث الثقلين، والجناح الآخر: حديث الاثني عشر».[2]

ويقول آخر:« والحقيقة أن حديث الثقلين من أصح الأدلة الباهرة والبراهين القطعية علىٰ خلافة علي عليه السلام بلا فصل، وكذلك الأئمة الطاهرين من ولده عليهم السلام».[3]

وساقه ابن المطهر الحلي الرافضي بلفظ: « **إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتىٰ يردا علي الحوض**»، وقال:« وهذا يدل علىٰ وجوب التمسك بقول أهل بيته، وعلي سيدهم، فيكون واجب الطاعة علىٰ الكل، فيكون هو الإمام».[4]

وقد حمّلوا هذا الحديث من المعاني والدلالات ما لا يحتمله، وألفوا فيه الكتب والرسائل-خصص له صاحب كتاب عبقات الأنوار ثلاثة مجلدات- ولكي يستقيم لهم استدلالهم فإن الرواة الشيعة كعادتهم قاموا بزيادات عدة في المتن، مع التكثير من طرقه ووجوهه.

---

(1) أخرج كل ذلك مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (2408).

(2) المنهج الجديد والصحيح في الحوار مع الوهابيين(ص155)، نقلا من كتاب الدكتور الغامدي: حوار هادئ مع الدكتور القزويني الشيعي الإثني عشري(ص362).

(3) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار: السيد علي الحسيني الميلاني (1/ 194)

(4) منهاج الكرامة(ص156).

ثالثا: توجيه الحديث والرد على استدلال الإمامية به.

لقد قام الدكتور الفاضل: علي السالوس بتتبع هذا الحديث ودراسة طرقه المتعددة وأخراجها في كتابه **"حديث الثقلين وفقهه"**، وتوصل إلىٰ أن ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم رضي الله عنه صحيح عن النبي ﷺ، وأما بقية الروايات فقد قال عنها: «ورأينا الروايات الأخرىٰ لهذا الحديث وظهر ما بها من ضعف، وهنا ملحظ هام؛ وهو أن الضعف أساساً جاء من موطن واحد وهو الكوفة، وهذا يذكرنا بقول الإمام البخاري في حديث رواه عطية: أحاديث الكوفيين هذه مناكير. ومن هنا ندرك لماذا اعتبر ابن الجوزي هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة؟ وإن كانت الروايات في جملتها كما يبدو لا تجعل الحديث ينزل إلىٰ درجة الموضوع».[1]

أما عن استدلالهم بهذا الحديث فلا يستقيم للأمور الآتية:

الوجه الأول: لفظ حديث مسلم، فيه تفريق واضح بين الثقلين: الكتاب وأهل البيت، فالأول قال عنه:« **أَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ**»،وفي رواية:« **أَلا وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، هُوَ حَبْلُ اللهِ، مَنِ اتَّبَعَهُ كَانَ عَلَىٰ الْهُدَىٰ، وَمَنْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ، كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ، مَنِ اسْتَمْسَكَ بِهِ، وَأَخَذَ بِهِ، كَانَ عَلَىٰ الْهُدَىٰ، وَمَنْ أَخْطَأَهُ، ضَلَّ**». وهذا واضح أنه أمر بالتمسك بكتاب الله تعالىٰ، وأنه العصمة من الضلال والزيغ، وأما أهل البيت، فقال عنهم : «**وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**»، وهذا وصية بأهل بيته ﷺ وتذكير بحقوقهم، وأمر برعايتهم وإعطائهم حقوقهم التي أعطاهم إياها الله تعالىٰ، وتذكيره ﷺ بأهل بيته لا يلزم منه إمامتهم، ولو كان مراد الرسول ﷺ بيان إمامتهم لأفصح عن ذلك بلفظ في غاية البيان والوضوح.

---

(1) حديث الثقلين وفقهه(ص15).

الوجه الثاني: ووجه آخر يبين هذا الأمر، أنه ﷺ عندما ذكر القرآن أمرنا باتباعه، وعندما ذكر أهل بيته أمرنا برعايتهم وإعطائهم حقوقهم، وهذا من أوضح الأدلة علىٰ أنَّهم ليسوا أئمة، وإنَّما ستكون الإمامة في غيرهم، وإلاَّ لو كانوا هم الأئمة لأوصاهم بنا، لأنَّ الوصية تكون للقادر المتنفذ لا للضعيف العاجز.

الوجه الثالث: اللفظ الصحيح للحديث هو ما رواه الإمام مسلم من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، أما زيادة:« **وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا**». فقال عنها شيخ الإسلام :« فهذا رواه الترمذىٰ وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا لا يصح ».[1]

الوجه الرابع: وعلىٰ فرض صحة لفظ الترمذي، وهو قول ﷺ:« **إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الآخَرِ: كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَىٰ الأَرْضِ. وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا**».

فقوله ﷺ عن العترة: «**لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ**»، يدل علىٰ أن إجماع العترة حجة، وأن أهل بيته ﷺ كلهم لا يجتمعون علىٰ ضلالة، وهو كذلك فأهل البيت لم يتفقوا علىٰ شيء من خصائص مذهب الرافضة، بل هم المبرؤون المنزهون عن التدنس بشيء منها.[2]

ومن ذلك:« أنّ العترة لم تجتمع علىٰ إمامته ولا أفضليّته، بل أئمّة العترة كابن عبّاس وغيره يقدّمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في الإمامة والأفضليّة، وكذلك سائر بني هاشم من العبّاسيّين، والجعفريّين، وأكثر العلويّين، وهم مقرّون بإمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وفيهم من أصحاب مالك، وأبي حنيفة، والشّافعيّ، وأحمد، وغيرهم أضعاف من فيهم من الإماميّة.

والنّقل الثّابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التّابعين، وتابعيهم من ولد الحسين بن عليّ، وولد الحسن، وغيرهما أنّهم كانوا يتولّون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضّلونهما

---

(1) منهاج السنة النبوية (7/ 394).

(2) المصدر نفسه (7/ 395).

علىٰ عليّ، والنّقول عنهم ثابتة متواترة».[1]

الوجه الخامس: زيادة علىٰ ذلك فالعترة هم أهل البيت، وهم أزواج النبيﷺ وكل من حرمت عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم كلهم؛ ولا يقتصر الأمر علىٰ ما يفسره الإمامية علىٰ أنهم علي رضي الله عنه وبنوه فقط، وهذا حتىٰ باعتراف كتبهم المعتمدة، ولقد أورد الباحث فيصل نور في بحثه الإمامة والنص روايات كثيرة من كتبهم عن أئمتهم تدل علىٰ أن دائرة أهل البيت أوسع بكثير مما يروجون له.[2]

أما ما جاء عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، عندما سئل :« **من أهل بيته؟ نساؤه؟**» فقال:« **لا، وأيم الله، إنّ المرأة تكون مع الرّجل العصر من الدّهر، ثمّ يطلّقها فترجع إلىٰ أبيها وقومها، أهل بيته أصله، وعصبته الّذين حرموا الصّدقة بعده**»، فإنه مخالف للرواية الأخرىٰ: فقال له حصين: ومن أهل بيته؟ يا زيد، أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال:« **نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصّدقة بعده**»، قال:« ومن هم؟» قال:« **هم آل عليٍّ وآل عقيلٍ، وآل جعفرٍ، وآل عبّاسٍ**». قال:« كلّ هؤلاء حرم الصّدقة؟» قال: «نعم». ومنهم من حمل الرواية الأولىٰ علىٰ أنها اجتهاد محض من زيد بن أرقم رضي الله عنه، وهو اجتهاد في مقابل النص، فلا يقبل، والنص هو آيات سورة الأحزاب[28-34] التي تصرح بأن أزواج النبي ﷺ من أهل بيته.

ومن جهة أخرىٰ فإن الاختلاف عن زيد رضي الله عنه يثير الريبة؛ فقد روي عنه بوجهين هما:

1- **إثبات أن نساءه ﷺ من العترة**، وقد جاء بصيغتين جوابا علىٰ سؤال حصين بن سبرة، بلفظ: «**إن نساءه من أهل بيته**»،و «**بلىٰ، نساؤه من أهل بيته**».وروىٰ الحديث بإحدىٰ الصيغيتين عن أبي حيان يحيىٰ بن سعيد عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، كلٌّ من محمد بن فضيل، وإسماعيل بن إبراهيم، ويعلىٰ بن عبيد، وجعفر بن عون، وجرير بن عبد الحميد، وكل

---

(1) المصدر السابق (7/ 396).

(2) الإمامة والنص (1/ 410).

هؤلاء ثقات وفيهم أئمة.[1]

2- **نفي كون نسائه من العترة**، بلفظ: «**لا و أيم الله. إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلىٰ أبيها وقومها. أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده**»، ولم يروها من هذا الوجه، غير حسان بن إبراهيم عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم.[2]

وحسان هذا وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة، لكن أنكر أحمد بعض أحاديثه، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، ونسب إليه الغلط والوهم ابن حبان والعقيلي وابن عدي، وذُكر أنه يغلط عن سعيد بن مسروق أبو سفيان الثوري كما هو الحال هنا، وقال ابن حجر:" صدوق يخطئ ".[3]

لذلك فاللفظ الثاني شاذ، لأن حسان بن إبراهيم قد خالف رهطا من الثقات والأئمة، ومثله لا يحتمل منه ذلك، فضلا علىٰ أن هذا اللفظ مصادم لصريح القرآن الذي يبعد أن يخفىٰ علىٰ الصحابي زيد بن أرقم ﷺ. وهذا ما أومأ إليه الحافظ ابن كثير بقوله:" والأُولىٰ –أي الرواية–أَولىٰ، والأخذ بها أحرىٰ. وهذه الثانية تحتمل أنه أراد تفسير الأهل المذكورين في الحديث الذي رواه، إنما المراد بهم آله الذين حُرموا الصدقة، أو أنه ليس المراد بالأهل الأزواج فقط، بل هم مع آله، وهذا الاحتمال أرجح؛ جمعا بينها وبين الرواية التي قبلها،

---

(1) حديث هؤلاء عند: مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ (2408)، مسند أحمد (19265) ، مسند ابن أبي شيبة (514) ومصنفه(10815) –وقد وقع اختلاف في طبعات مصنف ابن أبي شيبة،والصحيح الموافق للمسند له، ولرواية محمد بن الفضيل شيخه في باقي الكتب هو الإثبات لا النفي– صحيح ابن خزيمة (2357)، والنسائي في الكبرىٰ (8175)، والمعجم الكبير للطبراني (5028)، والمنتخب من مسند عبد بن حميد(265) ، والبزار في مسنده(4336)، والبيهقي في الكبرىٰ(2857 ، 13238).

(2) والحديث عند: مسلم(2408) في الشواهد، ومسند البزار(4314)

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 238)، الضعفاء الكبير للعقيلي (1/ 255)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 372)، الثقات لابن حبان (6/ 224)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 89)، التقريب (1194).

وجمعا أيضا بين القرآن والأحاديث المتقدمة إن صحت، فإن في بعض أسانيدها نظرًا، والله أعلم".[1]

الوجه السادس: ووجه آخر يبين أن أبعد الناس عن تحقيق هذا الحديث والأخذ به هم الرافضة الإمامية، وهو طعن الشيعة الإمامية في الكثير من أئمة وأعيان العترة: فهم يطعنون في العباس رضي الله عنه، ويطعنون في عبد الله ابنه ، ويطعنون في أولاد الحسن، ويطعنون كذلك في أبناء الحسين نفسه من غير الأئمة الذين يدعونهم كزيد بن عليّ، وكذلك إبراهيم أخي الحسن العسكري، وغيرهم. فالرافضة ليسوا بأولياء للنبي ﷺ وعترته، بل هم العدو. وأسعد الناس بهذا الحديث أهل السنة والجماعة فإنهم يتولون أهل البيت ويثنون عليهم خيرا، ويعطوهم حقوقهم التي لهم، ويحفظون وصية نبيهم ﷺ فيهم.[2]

هذا طعنهم في الثقل الثاني، أما طعنهم في الثقل الأول أي القرآن العظيم، فمشهور في كتبهم ، مذكور في دواوينهم، فهم من أبعد الناس عن الثقلين جميعا.

وبذلك فالحديث بريء منهم ومن استدلالاتهم، وتخيلاتهم.

---

(1) تفسير القرآن العظيم (6/ 415).

(2) انظر: كتاب الشيعة وأهل البيت: للأستاذ إحسان إلهي ظهير.

المطلب الثاني: حديث الكساء.

أولا: نص الحديث.

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: خرج النّبيّ ﷺ غداةً وعليه مِرطٌ مرحّلٌ، من شعرٍ أسود، فجاء الحسن بن عليٍّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليٌّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣][1].

ثانيا: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.

وهذا الحديث ممّا اشتهرت تسميته بحديث الكساء، وهو كالحديث الذي سبقه من أهم الأحاديث التي يعتمدها الإمامية لتقرير معتقداتهم؛ ومن اهتمامهم به ألفوا فيه الكتب المفردة، وخصصوا له المجلدات من مطولاتهم الحديثية والاعتقادية، وجعلوه من أبرز أدلتهم على رأيهم في الإمامة وعصمة الأئمة، وإجماع العترة، وحصر مفهوم أهل البيت في المذكورين في الحديث دون غيرهم من الأزواج والآل؛ فقد عدّه علامتهم الحلي برهانا خامسا ضمن أربعين برهانا من القرآن، زعم أنها دالة على إمامة علي رضي الله عنه، ثم قال: "وفي هذه الآية دلالة على العصمة، وغيرهم -أي أهل البيت- ليس بمعصوم، فتكون الإمامة في علي عليه السلام"[2].

ويقول عالمهم المعاصر مرتضى العسكري: " أخبر الله سبحانه وتعالى بأن أهل البيت، وهم محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم معصومون من الذنوب في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[الأحزاب: ٣٣]... وعينهم الرسول بما فعل من نشر الكساء عليهم وقراءة الآية في ملأ من أصحابه عدة شهور على

---

(1) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ (2424).

(2) منهاج الكرامة(ص121).

باب بيتهم...وكفىٰ بهذا دليلا علىٰ أن الله عصمهم من الرجس وطهرهم تطهيرا. كان هذا أهم أدلة مدرسة أهل البيت علىٰ عصمة أهل البيت (ع)".[1]

وكعادة القوم فإنهم لم يقنعوا بما صح من هذا الحديث بل زادوا فيه وحرّفوا بما يخدم أغراضهم. لكن أئمة الحديث ونقّاده كانوا لكل ذلك بالمرصاد فبيّنوا لنا الصحيح من السقيم فجزاهم الله خير الجزاء.

ثالثا: توجيه الحديث والرد على استدلال الإمامية به.

ولأن هذا الحديث من أهم أدلة القوم فقد تطرق له العلماء والباحثون في مصنفاتهم، وخصص له البعض رسائل لبيان فقهه ووهاء تعلق الرافضة به؛ كرسالتي الدكتورين عبدالهادي الحسيني وطه حامد الدليمي بالعنوان نفسه: **"آية التطهير و علاقتها بعصمة الأئمة"**.

وفي ما يلي نجمل أهم ما ردّ به أهل السنة علىٰ تعلّق الشيعة الإمامية بهذا الحديث والآية:

الوجه الأول: لا دلالة في الحديث والآية علىٰ عصمة المذكورين لما يلي:

1 – لا علاقة لغوية بين إذهاب الرجس في الآية وبين العصمة التي هي الامتناع من الوقوع في الخطأ؛ فالرجس لغةً هو القذر والنتن، ولهذا يطلق علىٰ الذنوب والمعاصي، كالكفر والفسوق، لكنه لا يطلق في لغة العرب علىٰ الخطأ.

2 – ورود نصوص بلفظ التطهير في حق أشخاص مجمع علىٰ عدم عصمتهم، ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالىٰ: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ [الأنفال: ١١]، والاتفاق حاصل علىٰ عدم عصمة أهل بدر المقصودين في الآية، مع أنهم موصوفون بالتطهير و(إذهاب الرجس). فاللفظ إذن لا علاقة له بالعصمة، فإن زعموا ذلك يلزمهم القول بعصمة أهل بدر

---

(1) معالم المدرستين (1/ 198).

رضي الله عنهم! وهو ما لا يقولونه .

- وقوله تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، واللفظ ﴿يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾ واحد في الآيتين، ولو كانت إرادة التطهير تعني (العصمة) لكان كل مسلم معصوماً.

3- يحتاج الشيعة لصحة استدلالهم علىٰ العصمة ضرورةً إلىٰ الدليل القطعي علىٰ ثلاثة أمور:

- قصر معنىٰ (أهل البيت) علىٰ علي وفاطمة والحسن والحسين.
- ثم تعديته إلىٰ تسعة من أحفادهم فقط.
- منع كونه عاماً في جميع أهل بيت النبي ﷺ .

وذلك كله ممتنع كما سيأتي.

4- وإضافة إلىٰ ذلك فإن حديث الكساء ينقض أي دلالة للآية علىٰ (العصمة)؛ لأن المدعو لهم (علياً وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم): إما أن يكونوا معصومين قبل دعائه ﷺ، وإما أن لا يكونوا كذلك، أي إنما صاروا معصومين بدعائه ﷺ. فإن كانوا معصومين من الأساس فطلب ما هو حاصل أصلاً لغو لا فائدة منه يتنزه عنه العقلاء فضلاً عن الأنبياء. وإن كانوا إنما عصموا بعد دعائه، ولم يكونوا من قبل كذلك انتقضت (العصمة)، لأن غير المعصوم - حسب قواعد الإمامية - لا ينقلب معصوماً بعد إذ لم يكن، إذ (العصمة) التي أثبتوها كونية تلازم (المعصوم) منذ خلقته وولادته، وليست كسبية. لذلك فالمصير إلىٰ معنىٰ آخر غير العصمة متعين في هذه الآية.

5- الإرادة المذكورة في الآية ليست هي الإرادة الكونية القدرية حتىٰ نقول إنها دالة علىٰ العصمة، بل هي إرادة شرعية، لأنه لا يمكن لإنسان أن يعصم نفسه مطلقاً من الذنوب والأخطاء، دون جعل وتقدير من الله تعالىٰ.

يقول الشاطبي عن الإرادتين : "الإرادة جاءت في الشريعة علىٰ معنيين:أحدهما: **الإرادة**

الخلْقية القدرية المتعلقة بكل مرادٍ؛ فما أراد الله كونه كان، وما أراد ألا يكون فلا سبيل إلىٰ كونه... والثاني: **الإرادة الأمرية** المتعلقة بطلب إيقاع المأمور به وعدم إيقاع المنهي عنه، ومعنىٰ هذه الإرادة أنَّه يحب فعل ما أمر به ويرضاه... ».[1]

والدليل علىٰ أن الإرادة في هذه الآية شرعية لا قدرية، ورود ما يشبهها في القرآن والمراد منها الشرعية كما في مث

ل قوله تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٦-28]، وقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]. قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالىٰ- : «وأما آية الطهارة فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت، وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم، فإن قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ كقوله تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] ... فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا، وليست هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد، فإنه لو كان كذلك لكان قد طَهُر كل من أراد الله طهارته ».[2]

وحديث الكساء نفسه دلّ علىٰ أنها الإرادة الشرعية لا الكونية؛ قال شيخ الإسلام -رحمه الله تعالىٰ-: «وممّا يبيّن أن هذا ممّا أمروا به لا ممّا أخبروا بوقوعه، ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أدار الكساء علىٰ علي وفاطمة وحسن وحسين، ثم قال: «**اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا**»، وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة، ورواه أهل السنن عن أم سلمة، وهو يدل علىٰ ضد قول الرافضة من وجهين؛ **أحدهما**: أنه دعا لهم بذلك وهذا دليل علىٰ أن الآية لم تُخبر بوقوع ذلك، فإنه لو كان قد وقع لكان يثنىٰ علىٰ الله

---

(1) الموافقات (3/ 370).

(2) منهاج السنة النبوية (4/ 21).

بوقوعه ويشكره علىٰ ذلك، لا يقتصر علىٰ مجرد الدعاء به... ومما يبين أن الآية متضمنة للأمر والنهي قوله في سياق الكلام: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ٣٠ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ٣١ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ٣٤﴾ [الأحزاب:30 -34] وهذا السياق يدل علىٰ أن ذلك أمر ونهي".[1]

6- ومما يدل علىٰ أنه لا علاقة للآية بعصمة علي وآل بيته رضي الله عنهم، أن سياق الآيات في أزواج النبي ﷺ وبيان أحكام تختص بهن وببيوتهن، بل إن محور سورة الأحزاب من بدايتها إلىٰ نهايتها هو النبي ﷺ وأزواجه أهل بيته، فما دخل مسألة العصمة في هذا الموضوع؟!

الوجه الثاني: لا دلالة في الحديث علىٰ قصر مفهوم أهل البيت علىٰ علي وفاطمة وابنيهما رضي الله عنهم.

وأول أهدافهم من هذا الإدّعاء هو إخراج أزواج النبي ﷺ من أهل بيته، ليسهل لهم بعد ذلك الطعن فيهن، هذا بالرغم من أن هذه المسألة من الوضوح بمكان، لكنهم قوم بهت ﴿يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣]، وبيان ذلك فيما يلي:

1- معنىٰ (أهل البيت) في اللغة واستعمال القرآن، والعرف الجاري علىٰ الألسنة حتىٰ الساعة، حقيقته الزوجة أولا، ثم من يسكن البيت من الأبناء والبنين والأبوين ثانيا، ثم عُدي تجوزا إلىٰ سائر الأقارب؛ قال الراغب:" وأهل الرجل في الأصل: من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوّز به فقيل: أهل الرجل لمن يجمعه وإياهم نسب، وتعورف في أسرة النبيّ عليه الصلاة والسلام مطلقا".[2]

---

(1) المصدر السابق (4/ 22-23).

(2) مفردات القرآن(1/ 55).

وذلك بيّن في لغة القرآن؛ في مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾ [القصص: ٢٩]، ولم يكن مع موسىٰ عليه السلام سوىٰ زوجته. وقوله تعالىٰ:﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: ٢٥]، أي زوجتك، وقد يتوسع معنىٰ الأهل إلىٰ سكنة البيت جميعا في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَأْتُونِى بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، وبيّن الله تعالىٰ أنهم كانوا أباه وزوجة أبيه وأخوته.

2- الآية المذكورة في الحديث ليست آية منفصلة بل هي جزء من آية وردت في سياق سبع آيات كلها في نساء النبي ﷺ كما سبق سردها قريبا، فالذي يتلو هذه الآيات مراعيا سياقها يوقن أنها كلها في نساء النبي ﷺ؛ قال الإمام ابن كثير:«ثم الذي لا شك فيه لمن تدبر القرآن أنّ نساء النبي ﷺ داخلات في قوله تعالىٰ:﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:33] فإن سياق الكلام معهنّ، ولهذا قال تعالىٰ بعد هذا كله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب:34]، أي: واعملن بما أنزل الله تبارك وتعالىٰ علىٰ رسوله ﷺ في بيوتكن من الكتاب والسنة -قاله قتادة وغيرُ واحد-، واذكرن هذه النعمة التي خصصتن بها من بين الناس؛ أنّ الوحي ينزل في بيوتكن دون سائر الناس، وعائشة الصّدّيقة بنت الصّدّيق رضي الله عنهما أولاهنّ بهذه النعمة وأحظاهنّ بهذه الغنيمة، وأخصّهنّ من هذه الرحمة العميمة؛ لأنه لم ينزل علىٰ رسول الله ﷺ الوحي في فراش امرأة سواها، كما نصّ علىٰ ذلك صلوات الله وسلامه عليه». (1)

وقال المفسّر الطاهر بن عاشور:« وأهل البيت: أزواج النبي ﷺ، والخطاب موجه إليهن، وكذلك ما قبله وما بعده لا يخالط أحدا شكٌ في ذلك، ولم يفهم منها أصحاب النبي ﷺ، والتابعون إلا أزواج النبيء عليه الصلاة والسلام، هنّ المراد بذلك وأن النزول في شأنهن». (2)

---

(1) تفسير القرآن العظيم (3/ 483).

(2) التحرير والتنوير(22/ 15).

3 – بل إن جزء الآية هذا ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:33]، قد ورد مورد العلة والسبب الذي من أجله سيقت جميع الأوامر والنواهي المتقدمة، مع التشديد في العقوبة عند المخالفة، ومضاعفة الأجر عند الموافقة، لأن الله تعالىٰ يريد لأهل هذا البيت وسكنته أن يكونوا طاهرين من كل ما يسيء إلىٰ سمعته ومكانته بين الناس؛ لأنه بيت النبي ﷺ ؛ فكل من انتمىٰ إليه وكان من أهله وجب عليه أن يكون عمله وخلقه يليق وشرف هذا الانتماء، وبما أن أزواج النبي ﷺ هن أهله وأهل بيته، فقد جعل الله تعالىٰ الثواب والعقاب المتعلق بهن مضاعفاً، ولولا كونهن كذلك لما كان للمضاعفة مناسبة، فتبين من ذلك لكل عاقل أن الآية في أزواج النبي ﷺ أصالة؛ قال العلامة الطاهر بن عاشور: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾: متَّصل بما قبله، إذ هو تعليل لما تضمنته الآيات السابقة من أمر ونهي ابتداء من قوله تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ﴾ الْآيَةَ. فإن موقع (إِنَّمَا)يفيد ربط ما بعدها بما قبلها لأن حرف (إِنَّ) جزء من (إِنَّمَا)، وحرف (إِنَّ) من شأنه أن يغني غناء فاء التَّسَبُّب كما بينه الشيخ عبد القاهر، فالمعنىٰ: **أمركنَّ الله بما أمر، ونهاكنَّ عمّا نهىٰ لأنه أراد لكنّ تخلية عن النقائص والتحلية بالكمالات**. وهذا التعليل وقع معترضا بين الأوامر والنواهي المتعاطفة »، [1] وقال رحمه الله تعالىٰ كذلك:« والمعنىٰ: ما يريد الله لَكُنّ ممّا أمركنّ ونهاكنّ إلا عصمتكنّ من النقائص وتحليتكنّ بالكمالات ودوام ذلك، أي لا يريد من ذلك مقتا لَكُنَّ ولا نِكاية... والآية تقتضي أن الله عصم أزواج نبيئه ﷺ من ارتكاب الكبائر وزكّىٰ نفوسهنّ». [2]

4 – البيت المذكور في هذه الآية هو بيت النبي ﷺ بلا شك، وبيوت النبي ﷺ هي بيوت أزواجه بلا فرق، وقد تكرر ذكر (البيت) في الخطاب السابق ثلاث مرات: في قوله تعالىٰ:

---

(1) التحرير والتنوير(22/ 14).

(2) المصدر نفسه (22/ 15).

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ وفي قوله: ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾، وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب:33]، ثم بعد عدة آيات يتكرر ذكر (البيت)، ولكن هذه المرة مضافاً إلىٰ النبي ﷺ؛ في قوله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. فالبيوت المذكورة في الآية الأخيرة ليست بيوتاً أخرىٰ غير البيوت التي ذكرت في الآيات الأولىٰ وإنما هي بيوت واحدة محددة تضاف مرة إلىٰ أزواجه، ومرة إلىٰ النبي ﷺ، فبيوت النبي ﷺ هي بيوت أزواجه، وبيوت أزواجه بيوته هو بلا فرق. فالبيت واحد وهو مشترك بين الجميع الذين هم أهله. فالكرامة والتطهير والبركة نزلت علىٰ أهل هذا البيت، بيت النبي ﷺ أو بيت أزواجه بلا فرق.

5 – بل إن حديث الكساء من أظهر الأدلة علىٰ كون المراد بالآية ابتداء هن أزواج النبي ﷺ، لأنه لو كان المراد بالآية هم المذكورون في الحديث، لما كان لدعائه ﷺ لهم معنىٰ، إذ ما معنىٰ الدعاء لقوم بأمر محسوم ومتحقق قبل الدعاء؟ إنما دعا النبي ﷺ دعاءه ذلك رجاء أن يشمل الله بكرامته من دعا لهم، وأن يعينهم علىٰ فعل ما أمرهم به، لينالوا المدح والثواب، وهذا ما يفسر ما جاء في بعض الروايات من قول النبي ﷺ لأم سلمة رضي الله عنها، لما أرادت أن يعمها ببركة دعائه: «**أَنْتِ عَلَىٰ مَكَانِكِ وَأَنْتِ عَلَىٰ خَيْرٍ**» ،وقوله ﷺ: « **أَنْتِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْتِ عَلَىٰ خَيْرٍ**»، أي لا داعي للدعاء لكِ، فالآية قد نزلت فيكِ أصلا، قال في التحرير والتنوير: "فمحمله –أي حديث الكساء– أن النبيء ﷺ ألحق أهل الكساء بحكم هذه الآية وجعلهم أهل بيته ، كما ألحق المدينة بمكة في حكم المحرمية بقوله: « **اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا**»[1]... وكأن حكمة تجليلهم معه بالكساء تقوية استعارة البيت بالنسبة إليهم تقريبا لصورة البيت بقدر الإمكان في ذلك الوقت، ليكون الكساء بمنزلة البيت، ووجود النبيء ﷺ معهم في الكساء كما هو في حديث مسلم تحقيق لكون ذلك الكساء منسوبا إليه، وبهذا يتضح أن

---

(1) رواه: البخاري، كتاب المغازي، باب أحد يحبنا ونحبه (4084)، مسلم(1361).

أزواج النبي ﷺ هنّ آل بيته بصريح الآية، وأن فاطمة وابنيها وزوجها مجعولون أهل بيته بدعائه أو بتأويل الآية علىٰ محاملها، ولذلك هم أهل بيته بدليل السنة. وكل أولئك قد أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، بعضهم بالجعل الإلهيّ، وبعضهم بالجعل النبويّ». [1]

6- أما قولهم بأن هذا الجزء من الآية حشو بين تلك الآيات، فقول باطل وفيه جرأة وقحة علىٰ كتاب الله تعالىٰ، فإن كل من يملك ذوقًا لغويًا يدرك بالفطرة أن دخول كلام أجنبي بين ثنايا كلام مسوق لقصد معين ممتنع في كلام العقلاء. فكيف بكلام الله تعالىٰ ؟!! بل إن الآية المقصودة هي روح الكلام كله وعلته التي ابتني عليها، ومحوره الذي يدور عليه، والعلاقة بينهما لفظية ومعنوية، فكيف تكون حشوا؟!.

7- أما عن تعلقهم بقوله ﷺ: «**هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي**» وزعمهم إفادتها للحصر، فغير مستقيم لعدم إفادة مثل هذه الصيغة للقصر، وإنما تعني أن المذكور من ضمن المقصود، وهي كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾ [الحجر: ٦٨]، وليس معناه: ليس لي ضيف غيرهم. ويقال لهم كذلك: إذا كانت هذه الصيغة تمنع دخول غير المدعو لهم في مسمىٰ أهل البيت، فكيف أُقحم الأحفاد التسعة الآخرون إليه؟! فأصبحوا أربعة عشر، مع أنهم لم يكونوا موجودين، ولا مخلوقين أصلاً، يوم دعا النبي ﷺ دعاءه ذلك، فإن زعموا أن ذرية فاطمة رضي الله عنها هي ذرية النبي ﷺ فينبغي إدخالها في التطهير، فيقال لهم: لماذا هذه الانتقائية بلا دليل؟ وأين هم باقي ذرية فاطمة رضي الله عنها من أولاد الحسن، بل وباقي أحفاد الحسين رضي الله عنهما ؟ فإن قالوا: هؤلاء التسعة الملحقون بالحديث قد خصُّوا بذلك اعتمادا علىٰ أخبار أخرىٰ، قيل لهم: قد صحت أخبار أخرىٰ بأن أهل البيت أعم من أولاد فاطمة رضي الله عنها كما في الحديث السابق لزيد بن أرقم رضي الله عنه، بل هم من حرموا الصدقة من بني هاشم، فلِمَ لم تعتبروا ذلك وتدخلوهم في الآية؟! وما ذلك إلا اتّباع للهوىٰ، وتحكم في النصوص بلا دليل.

8- وأما تحججهم بمجيء الضمير في الآية علىٰ صيغة جمع الذكور: ﴿لِيُذۡهِبَ

---

(1) الطاهر بن عاشور(22/ 15-16).

عَنكُمُ ﴾، ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾، وقالوا : وذلك يدل علىٰ عدم إرادة الأزواج بهذه الآية، إذ ولو كان كذلك لجاءت الآية بصيغة جمع الإناث:(عنكن، يطهركن) كما في السياق السابق واللاحق لهذا الجزء من الآية،﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ - وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ - لَسْتُنَّ - إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ - فَلَا تَخْضَعْنَ - وَقُلْنَ - وَقَرْنَ - وَلَا تَبَرَّجْنَ - وَأَقِمْنَ - وَأَطِعْنَ - وَٱذْكُرْنَ ﴾ . فهذا التحجج من ضلالهم القديم، لأن الأوامر والنواهي قبل وبعد جزء التطهير خالصة لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن، أما في ذلك الموضع بالضبط فقد دخل معهن في الخطاب النبي ﷺ فاقتضىٰ قلب الخطاب إلىٰ التذكير: « لاعتبار النبي ﷺ في هذا الخطاب لأنه ربّ كل بيت من بيوتهن، وهو حاضر هذا الخطاب إذ هو مُبلِّغه. وفي هذا التغليب إيماء إلىٰ أن التطهير لهن لأجل مقام النبي ﷺ لتكون قريناته مشابهات له في الزكاة والكمال، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ [النُّور: 26] يعني أزواج النبي ﷺ، وهو نظير قوله تعالىٰ: في قصة إبراهيم: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: 73]، والمخاطب زوج إبراهيم وهو معها».[1]

9- وأيضا فمن أشهر أدلتهم علىٰ أن حديث الكساء قد قصر الآية علىٰ آل علي رضي الله عنه، ما جاء من روايات يزعمون أنها تدل علىٰ أن النبي ﷺ قد منع أم سلمة رضي الله عنها من أن تكون من أهل البيت، ومن هذه الروايات:

- قالت أم سلمة رضي الله عنها: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «**أَنْتِ عَلَىٰ مَكَانِكِ، وَأَنْتِ عَلَىٰ خَيْرٍ**».[2]

- قالت أم سلمة رضي الله عنها: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه من يدي وقال: «**إِنَّك عَلَىٰ خَيْرٍ**».[3]

---

(1) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور(22/ 14).

(2) الترمذي (3205).

(3) أحمد في االمسند (26746)، والفضائل(1029)، وأبو يعلىٰ في المسند (6912، 7026)، والطبراني في الكبير (2664).

والرد علىٰ هذه الشبهة من وجوه :

أ- هذه الروايات من المتشابه الذي نرجع فيه إلىٰ المحكم، وقد تقدم من محكم القرآن والسنة واللغة أن الآية في أزواج النبي ﷺ.

ب- علىٰ القول بأن هذه الروايات أفادت عدم دخول الأزواج في أهل البيت، فقد جاءت لهذا الحديث روايات أخرىٰ صرحت بدخول أم سلمة رضي الله عنها في أهل البيت، ومن ثَمّ جميع الأزواج، ومنها:

- قالت أم سلمة رضي الله عنها: فقلت: يا رسول الله فَتُدْخِلُنِي معهم؟ قال:« **أَنْتِ مِنْ أَهْلِي**».[1]

- قالت -أم سلمة رضي الله عنها -: قلت: يا رسول الله، ألست من أهلك؟ قال:« **بَلَىٰ**». قال:«**فَادْخُلِي فِي الْكِسَاءِ**». قالت: فدخلت بعدما قضىٰ دعاءه لابن عمّه عليٍّ، وابنيه، وابنته فاطمة عليهم السّلام.[2]

-قالت -أم سلمة رضي الله عنها -: وأنا علىٰ باب البيت، قلت: يا رسول اللّه، ألست من أهل البيت؟ قال:« **إِنَّكِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ**».[3]

- قالت -أم سلمة رضي الله عنها -: فقلت يا رسول الله، أما أنا من أهل البيت؟ قال:« **بَلَىٰ، إن شَاءَ الله تَعَالَىٰ**».[4]

ولذلك يقال لهم: هذه الروايات تقابل الفهم المتشابه للروايات الأخرىٰ، فوجب طرح ذلك الفهم المتشابه ورده إلىٰ المحكم، ومع هذا فقد طعن الإمام البيهقي في تلك الروايات المتشابهة، وصحح روايته السابقة الصريحة، فقال عند روايته لهذه الرواية:«هذا حديث صحيح سنده، ثقات رواته. وقد روي في شواهده، ثُمّ في معارضته أحاديث لا يثبت مثلها، وفي كتاب الله

---

(1) الطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/ 237).

(2) المصدر نفسه (2/ 242).

(3) معجم ابن الأعرابي (1505).

(4) السنن الكبرىٰ للبيهقي (2861).

البيان لما قصدناه في إطلاق النّبيّ ﷺ الآل ومراده من ذلك أزواجه، أو هنّ داخلات فيه".

ج- وبغض النظر عن حال تلك الرويات المتحجج بها، فهي لا تفيد شيئا ممّا يرمي إليه القوم من إخراج الأزواج الطاهرات من أهل البيت؛ لأن دخول أم سلمة رضي الله عنها في التطهير قد تم بنص الآية فلم تحتج إلىٰ دعاء النبي ﷺ كما احتاج الآخرون؛ قال العلامة ابن عاشور:" أمّا ما وقع من قول عمر بن أبي سلمة: أنّ أُمّ سلمة رضي الله عنها قالتْ: وأنا معهم يا رسول اللّه؟ ... فقال: «**أَنْتِ عَلَىٰ مَكَانِكِ وَأَنْتِ عَلَىٰ خَيْرٍ**»، . فقد وهم فيه الشّيعة فظنّوا: أنّه منعها من أن تكون من أهل بيته، وهذه جهالة لأن النبيء ﷺ إنّما أراد أن ما سألته من الحاصل، لأنّ الآية نزلت فيها وفي ضرائرها، فليست هي بحاجة إلىٰ إلحاقها بهم، فالدّعاء لها بأن يذهب اللّه عنها الرّجس ويطهّرها دعاء بتحصيل أمر حصل، وهو مناف بآداب الدّعاء كما حرّره شهاب الدّين القرافيّ في الفرق بين الدّعاء المأذون فيه والدّعاء الممنوع منه، فكان جواب النبيء ﷺ تعليما لها. وقد وقع في بعض الرّوايات أنّه قال لأمّ سلمة رضي الله عنها: «**إِنَّكِ من أَزوَاج النبيء**» وهذا أوضح في المراد بقوله: «**إِنَّكِ عَلَىٰ خَيْرٍ**» ".[1]

10 – وممّا يورده الإمامية في هذا الصدد : حديث أنس بن مالك وأبي الحمراء رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ ظل ستة **أشهر**(وفي حديث أبي الحمراء: سبعة أشهر أو ثمانية أشهر) يمر بباب فاطمة رضي الله عنها عند الخروج إلىٰ صلاة الفجر، وهو يقول: «**الصَّلَاةَ يَا أَهْلَ البَيْتِ، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾**».[2]

---

(1) التحرير والتنوير(22/ 17).

(2) حديث أنس رضي الله عنه مروي في: سنن الترمذي(3206) ، ومسند أحمد (13728، 14040)، وفضائل الصحابة لأحمد (1341)، ومصنف ابن أبي شيبة (32938)، والمنتخب من مسند عبد بن حميد(1223)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (2953)، ومسند أبي يعلىٰ الموصلي (3978 ، 3979)، و المعجم الكبير للطبراني (2671)، والمستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم (4748)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (2600)، والمتفق والمفترق للخطيب(1662).

أما حديث أبي الحمراء فمروي في : الكامل لابن عدي (7 / 60)، ومسند ابن أبي شيبة (720، 722)، =

لكن هذا الحديث ضعيف من الطريقين، وشواهده كذلك.[1]

وعلىٰ فرض صحته، ففيه ما ينقض ادعاءات الشيعة الإمامية؛ فهو يدل علىٰ أن الإرادة المذكورة في الآية شرعية لا قدرية، وأن أهل البيت مطالبون بتحقيق الأسباب الموجبة للتطهير المشار إليه في الآية، ذلك أن النبي ﷺ ظل يذكّرهم ويحضّهم علىٰ صلاة الفجر بقوله: «**الصَّلَاةَ يَا أَهْلَ البَيْتِ**»، لأنها من العبادات العظيمة التي تزكي صاحبها وترفعه إلىٰ التطهير الذي يريده الله تعالىٰ لهم، ثم يبرر حرصه ﷺ علىٰ هذا التذكير بتلاوة الآية الكريمة. أي إذا أردتم أن تكونوا من أهل هذه الآية، فاحرصوا علىٰ أسباب التزكية والتطهير، ومنها صلاة الفجر. ومثله ما رواه علي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ طَرَقَه وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلة، فقال: «**أَلَا تُصَلِّيَانِ؟**». فقلت: يا رسول الله، أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف حين قلنا ذلك، ولم يرجع إليَّ شيئًا، ثم سمعته وهو مُولٍّ يضرب فخذه، وهو يقول: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: 54]».[2]

=

والمنتخب من ذيل المذيل للطبري (ص 83)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (6752).

(1) انظر: ضعيف سنن الترمذي للألباني(627)، حاشية المحقق علىٰ مسند الإمام أحمد (13728، 14040).

(2) رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب تحريض النبي ﷺ علىٰ صلاة الليل من غير إيجاب(1127). كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ (وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) (7347). كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة(7465)، ومسلم(775).

المطلب الثالث: حديث لا يحب عليا رضي الله عنه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق .

أولا: نص الحديث.

عن عليّ رضي الله عنه قال:« والّذي فلق الحبّة، وبرأ النّسمة، إنّه لعهد النّبيّ الأمّيّ ﷺ إليّ: «**أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ**»». (1)

ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.

وهذا الحديث كذلك من الأحاديث التي رواها الإمام مسلم وزعم الشيعة الإمامية دلالته علىٰ الإمامة؛ وممّن ذكره من علمائهم : علامتهم الحلي، حيث قال:«فالأخبار المتواترة عن النبي (صلىٰ الله عليه وآله)، الدالة علىٰ إمامته، هي أكثر من أن تحصىٰ، وقد صنف الجمهور وأصحابنا في ذلك، وأكثروا. ولنقتصر هاهنا علىٰ القليل، فإن الكثير غير متناه، وهي:...»، (2) ثم ذكر أخبارا هذا الحديث أحدها (الخبر السادس عشر: ص220)، وذكره عالمهم عبد الحسين الموسوي في كتابه المراجعات -المفتريات- ضمن أربعين حديثا زعم أنها تؤيد النص علىٰ إمامة علي رضي الله عنه(المراجعة: 48)، وبين شيخهم محمد حسن المظفر وجه استدلالهم بهذا الحديث فقال:« لأنّ من كان حبّه إيمانًا، وبغضه نفاقًا وكفراً، لا بُدّ أن يكون متّصفًا بأصل من أُصول الدين الذي يشترط في الإيمان الإقرارُ به، إذ ليس المدار في الإيمان والنفاق علىٰ ذات الحبّ والبغض، بل علىٰ ما يلزمهما عادة من الإقرار بخلافته المنصوصة وإنكارها، فإنّ من أبغضه أنكر إمامته عادة، فيكون بإظهار الإيمان منافقًا، ومن أحبّه قال بإمامته، إذ لا داعي له لإنكارها بعد اتّضاح ثبوتها بالكتاب والسُنّة.». (3)

---

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق (78).

(2) نهج الحق وكشف الصدق(ص213).

(3) دلائل الصدق (5/ 21).

سبحانك هذا بهتان عظيم، و ضلال مبين؛ فأهل السنة قاطبة يحبون عليا ﷺ ويفدونه بآبائهم وأمهاتهم، وهم لا يقولون بما يدّعيه الإمامية من القول بإمامته الإلهية وعصمته، فأين التلازم بين المحبة والإمامة؟! إلاّ في عقول هؤلاء إن كان لهم عقول.

ثالثا: توجيه الحديث والرد على استدلال الإمامية به.

كعادة القوم فإن هذا الحديث قد زادوا في لفظه زيادات كثيرة، وكثّروا طرقه، ومناسباته التي قيل فيها، ولهم في ذلك أغراض عدة. واختار الإمام مسلم أسلم الطرق فخرجها في كتابه. وهو من أفراد مسلم، فقد تفرد به الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي ﷺ، وفيه عدي بن ثابت، وهو ثقة من رجال الستة، لكنه شيعي مفرط من علمائهم، وقيل رافضي،[1] وتفرده بهذا الحديث الذي ظاهره يؤيد بدعته يثير الريبة، لذلك فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن بعضهم قد شك في صحة حديثه هذا، [2] و أعرض عنه الإمام البخاري فذكره الإمام الدارقطني في الإلزامات[3]. وقد اعتُذر للإمام مسلم بعدم وجود نكارة في هذا الحديث، وبصدق لسان عدي بن ثابت، ووجود شواهد لحديثه. [4]

أما عن فقه هذا الحديث، والرد علىٰ دعاوىٰ الإمامية، فنجمله فيما يلي:

الوجه الأول: هذا من أشهر الفضائل وأبين المناقب لعلي ﷺ، وليس هو من الخصائص، لأنه قد جاء مثله في الأنصار ﷺ، فقد روىٰ أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**آيَةُ الإيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**»[5]، وفي رواية عن البراء بن عازب قال: قال النبي ﷺ:

---

(1) ميزان الاعتدال (5 / 78)، تقريب التهذيب (4539).

(2) منهاج السنة النبوية(7/ 148).

(3) الإلزامات والتتبع(ص289).

(4) انظر: حاشية الشيخ مقبل بن هادي الوادعي علىٰ الإلزامات والتتبع(ص290)، والتنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي اليماني، مع تعليق الشيخ الألباني(ص237 -238).

(5) رواه: البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار (17)، كتاب المناقب، باب حب =

«الأَنْصَارُ لاَ يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللهُ». (1)

الوجه الثاني: لا تلازم بين هذه المنقبة لعلي رضي الله عنه وبين النص علىٰ الإمامة، ولو كان كذلك لوجبت الإمامة للأنصار لحيازتهم علىٰ هذه المنقبة، ولا قائل به.

الوجه الثالث: بل إن هذه المنقبة لا تستلزم الأفضلية المطلقة لعلي رضي الله عنه علىٰ باقي الصحابة، لأنها في الشيخين رضي الله عنهما أظهر؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية:«فعلم أنّه لا يلزم من كون بغض الشّخص من علامات النّفاق أن يكون أفضل من غيره. ولا يشكّ من عرف أحوال الصّحابة أنّ عمر كان أشدّ عداوة للكفّار والمنافقين من عليّ، وأنّ تأثيره في نصر الإسلام وإعزازه وإذلال الكفّار والمنافقين أعظم من تأثير عليّ، وأنّ الكفّار والمنافقين أعداء الرّسول يبغضونه أعظم ممّا يبغضون عليّا.ولهذا كان الّذي قتل عمر كافرا يبغض دين الإسلام، ويبغض الرّسول وأمّته، فقتله بغضا للرّسول ودينه وأمّته، والّذي قتل عليّا كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن، وقتله معتقدا أنّ اللّه ورسوله يحبّ قتل عليّ، وفعل ذلك محبّة للّه ورسوله -في زعمه- وإن كان في ذلك ضالّا مبتدعا. والمقصود أنّ النّفاق في بغض عمر أظهر منه في بغض عليّ. ولهذا لمّا كان الرّافضة من أعظم الطّوائف نفاقا كانوا يسمّون عمر فرعون الأمّة، وكانوا يوالون أبا لؤلؤة - قاتله اللّه - الّذي هو من أكفر الخلق، وأعظمهم عداوة للّه ولرسوله». (2)

الوجه الرابع: أما عن سر كون حب علي رضي الله عنه، وحب الأنصار من علامات الإيمان وبغضهما من علامات النفاق، فبينه الإمام النووي بقوله:« ومعنىٰ هذه الأحاديث أن من عرف

=

الأنصار(3784). ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق (74).

(1) رواه: البخاري، كتاب المناقب، باب حب الأنصار (3783). ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل علىٰ أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق (75).

(2) منهاج السنة النبوية(7 / 152-153).

مرتبة الأنصار، وما كان منهم في نصرة دين الاسلام، والسعىٰ فىٰ إظهاره، وإيواء المسلمين، وقيامهم في مهمات دين الاسلام حق القيام، وحبهم النبىٰ ﷺ، وحبه إياهم، وبذلهم أموالهم وأنفسهم بين يديه، وقتالهم ومعاداتهم سائر الناس إيثارا للإسلام، وعرف من علي بن أبي طالب رضي الله عنه قربه من رسول الله ﷺ، وحب النبي ﷺ له، وما كان منه في نصرة الاسلام، وسوابقه فيه، ثم أحب الأنصار وعليا، لهذا كان ذلك من دلائل صحة إيمانه، وصدقه في إسلامه، لسروره بظهور الاسلام، والقيام بما يرضي الله سبحانه وتعالىٰ ورسوله ﷺ، ومن أبغضهم كان بضد ذلك، واستدل به علىٰ نفاقه وفساد سريرته. والله أعلم ». [1] وقال الإمام الذهبي موضحا معنىٰ هذا الحديث:«فمعناه: أنّ حبّ عليّ من الإيمان، وبغضه من النّفاق، فالإيمان ذو شعب، وكذلك النّفاق يتشعّب، فلا يقول عاقل: إنّ مجرّد حبّه يصير الرّجل به مؤمنا مطلقا، ولا بمجرّد بغضه يصير به الموحّد منافقا خالصا. فمن أحبّه وأبغض أبا بكر، كان في منزلة من أبغضه، وأحبّ أبا بكر، فبغضهما ضلال ونفاق، وحبّهما هدىٰ وإيمان» [2]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :« فإنّ كلّ من أبغض ما يعلم أنّ النّبيّ ﷺ يحبّه ويواليه، وأنّه كان يحبّ النّبيّ ﷺ ويواليه، كان بغضه شعبة من شعب النّفاق ، والدّليل يطّرد ولا ينعكس. ولهذا كان أعظم الطّوائف نفاقا المبغضين لأبي بكر؛ لأنّه لم يكن في الصّحابة أحبّ إلىٰ النّبيّ ﷺ منه، ولا كان فيهم أعظم حبّا للنّبيّ ﷺ منه، فبغضه من أعظم آيات النّفاق. ولهذا لا يوجد المنافقون في طائفة أعظم منها في مبغضيه، كالنّصيريّة والإسماعيليّة وغيرهم ». [3]

الوجه الخامس: أهل السنة هم أسعد الناس بهذا الحديث، والرافضة أبعد الناس عنه وأشقىٰ الناس به؛ ذلك أن المحبة المرادة في هذا الحديث هي المحبة الصحيحة؛ وهي أن يحب العبد ذلك المحبوب علىٰ ما هو عليه في نفس الأمر؛ فمن أحب شخصا بناء علىٰ أنه موصوف بتلك الصفة،

---

(1) شرح مسلم (2 / 64).

(2) سير أعلام النبلاء (12 / 510).

(3) منهاج السنة النبوية (4 / 300).

وهي باطلة، فقد أحب معدوما لا موجودا، فهو كاذب في دعواه، كحب النصارىٰ للمسيح بن مريم بناء علىٰ أنه ابن الله أو ثالث ثلاثة. ومثله حب الرافضة لعلي رضي الله عنه، «وهو الإمام المعصوم المنصوص علىٰ إمامته، الّذي لا إمام بعد النّبيّ ﷺ إلّا هو، الّذي كان يعتقد أنّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ظالمان معتديان أو كافران، فإذا تبيّن لهم يوم القيامة أنّ عليّا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء، وإنّما غايته أن يكون قريبا من أحدهم، وإنّه كان مقرّا بإمامتهم وفضلهم، ولم يكن معصوما لا هو ولا هم ، ولا كان منصوصا علىٰ إمامته، تبيّن لهم أنّهم لم يكونوا يحبّون عليّا، بل هم من أعظم النّاس بغضا لعليّ رضي الله عنه في الحقيقة، فإنّهم يبغضون من اتّصف بالصّفات الّتي كانت في عليّ أكمل منها في غيره: من إثبات إمامة الثّلاثة وتفضيلهم، فإنّ عليّا رضي الله عنه كان يفضّلهم ويقرّ بإمامتهم. فتبيّن أنّهم مبغضون لعليّ قطعا... فإنّ الرّافضة لا تحبّه علىٰ ما هو عليه، بل محبّتهم من جنس محبّة اليهود لموسىٰ والنّصارىٰ لعيسىٰ، بل الرّافضة تبغض نعوت عليّ وصفاته، كما تبغض اليهود والنّصارىٰ نعوت موسىٰ وعيسىٰ، فإنّهم يبغضون من أقرّ نبوّة محمّد ﷺ وكانا مقرّين بها صلّىٰ اللّه عليهم أجمعين ».[1]

وهذا المعنىٰ قد اعترف به كبار علماء الرافضة، بل ووسّعوا دائرته إلىٰ الإلهية والرسالة؛ يقول شيخهم نعمة الله الجزائري-نسبة إلىٰ جزائر البصرة- معلنا انفصال الشيعة عن المسلمين: «إنّا لم نجتمع معهم - أي مع أهل السنة - علىٰ إله ولا نبي ولا علىٰ إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا».[2] ونحن كذلك نقول: إنّا لم نجتمع معهم علىٰ حب وموالاة علي رضي الله عنه؛ فعلي رضي الله عنه الذي تولىٰ وبايع الخلفاء الراشدين قبله، وعظّم قدر المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، ليس عَلِيُّهُم الذي يذكرونه ويغلون فيه، بل هذا يبغضونه ويعادونه، وهو عَلِيُّنَا نحن أهل السنة. فتبيّن من ذلك أن هذا الحديث من أدلة صدق إيمان أهل السنة، ونفاق الرافضة.

---

(1) المصدر السابق (4 / 295-296).

(2) الأنوار النعمانية(2/ 279)

الباب الثاني

دراسة أحاديث مستدرك الحاكم

التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: دراسة موسعة لنماذج من أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

الفصل الثاني: دراسة موجزة لباقي أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الثاني: دراسة أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

توطئة

كان قصد الحاكم النيسابوري من كتابة المستدرك هو جمع الأحاديث المروية بأسانيد يحتج بها البخاري ومسلم، لأنهما لم يستوعبا جميع الصحيح في كتابيهما، أي أنه عزم علىٰ جمع الصحيح الذي في درجة صحيح الشيخين، ومن هنا اكتسىٰ المستدرك مكانته، خاصة إذا انضاف إلىٰ علو ذلك القصد: الدرجة العالية للحاكم النيسابوري في معرفة الحديث وعلومه. لكن عند تفحص الأئمة لهذا الكتاب، خلصوا إلىٰ شدة تساهل صاحبه في تصحيح الأحاديث، حتىٰ إنه استدرك علىٰ الشيخين أحاديث موضوعة مكذوبة واضح أمرها، خاصة في أبواب الفضائل. ورغم أن العلماء والأئمة قد تكلموا علىٰ القيمة الحقيقية لمستدرك الحاكم وأحاديثه، إلا أن البعض غض الطرف عامدا علىٰ ذلك، واستمسك بدعوىٰ تصحيح الحاكم للكثير من الأحاديث، ومن هؤلاء الذين سُرُّوا جدا بالكثير من هذه الأحاديث المنتقدة علىٰ الحاكم: الشيعة الإمامية، الذين اعتمدوا علىٰ تصحيح الحاكم للكثير من الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة، خاصة منها ما تعلّق بفضائل لعلي وآل البيت رضي الله عنهم، واستدلوا بها علىٰ الأفضلية المطلقة لعلي رضي الله عنه، ومن ثَمَّ القول بإمامته وادّعاء الوصية له وهو رضي الله عنه منها ومنهم براء. وقد اجتهدت في جمع هذه الأحاديث من المستدرك بالاستعانة بكتابين مشهورين معتمدين لدىٰ الشيعة الإمامية – قلّما يفوتهما حديث في هذا الموضوع– هما: منهاج الكرامة للحلي، والمراجعات لعبد الحسين الموسوي. ثم قمت بدراستها، وبيان درجتها علىٰ ضوء قواعد علوم الحديث وكلام الأئمة، ورأيت أن أبدأ بدراسة نماذج منها –ستة أحاديث– دراسة موسعة باستيفاء جميع الطرق والروايات، ثم أردفها بدراسة موجزة بعض الشيء لباقي الأحاديث التي وقفت عليها –وهي أربعة وعشرون حديثا– بالتركيز علىٰ دراسة أسانيد الحاكم وبيان أحكام أهل العلم علىٰ الأحاديث، ولا أدّعي أني استقصيت جميع الأحاديث فربما فاتني بعضها، لكني أظن أني أتيت علىٰ أغلبها، والحمد لله.

الفصل الأول

دراسة موسعة لنماذج من أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: الحديث الأول.

المبحث الثاني: الحديث الثاني.

المبحث الثالث: الحديث الثالث.

المبحث الرابع: الحديث الرابع.

المبحث الخامس: الحديث الخامس.

المبحث السادس: الحديث السادس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: الحديث الأول.

المطلب الأول: نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.

قال أبو عبد الله الحاكم: أخبرني الحسين بن علي التميمي، حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد، حدثنا هارون بن حاتم، أنبأ عبد الرحمن بن أبي حماد، حدثني إسحاق بن يوسف، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: « **يَا عَلِيُّ، النَّاسُ مِنْ شَجَرٍ شَتَّىٰ، وَأَنَا وَأَنْتَ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ** »، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [الرعد: ٤]. ثم قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه»[1].

ادّعىٰ علماء الإمامية أن هذا الحديث من الأحاديث التي تثبت أن عليا رضي الله عنه «صنو النبي الأعظم في الفضائل، وشاكلته في النفسيات، ورديفه في الملكات الفاضلة، ونظيره من أمته»[2]. بل قالوا: إنه من دلائل التفضيل المطلق لعلي رضي الله عنه حتىٰ علىٰ الأنبياء والرسل عدا النبي ﷺ. ومن ثَمَّ اعتبروا هذا الحديث من الأدلة علىٰ إمامة علي رضي الله عنه بعد النبي ﷺ.

واعتبره بعضهم دليلا من القرآن علىٰ إمامة علي رضي الله عنه.[3]

---

(1) مستدرك الحاكم: كتاب التفسير، قراءات النبي ﷺ ممّا لم يخرجاه و قد صح سنده رقم: (2949).

(2) الغدير في الكتاب والسنة والأدب: عبد الحسين الأميني (9/ 317).

(3) نهج الحق وكشف الصدق: الحلي، المبحث الرابع: تعيين إمامة علي (ع) من القرآن، الدليل 41: نزول آية: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [الرعد: ٤].

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.

۞**عبد الله بن محمد بن عقيل (ت بعد 140)**: الهاشمي،أبو محمد المدني، الإمام المحدث، يروي عن ابن عمر وجابر، وأنس، وغيرهم من الصحابة وكبار التابعين، وسمع منه السفيانان، وشريك، وخلائق من الأئمة وغيرهم. ضعفه ابن عيينة، وابن المديني، وابن معين، وأبوحاتم، وابن خزيمة؛ قال أبو حاتم:«لين الحديث، ليس بالقوىٰ، ولا ممّن يحتج بحديثه». في حين ذكر الترمذي في العلل نقلا عن البخاري أن أحمد بن حنبل والحميدي وغيرهما يحتجون به، وقال ابن عدي:«يكتب حديثه»،وذكره العجلي في الثقات وقال :«تابعي ثقة، جائز الحديث»، والمضعفون له قالوا أنه أُتي من حفظه؛ قال ابن حبان في المجروحين:« كان عبد الله من سادات المسلمين، من فقهاء أهل البيت، وقرائهم، إلا أنه كان ردئ الحفظ، كان يحدث علىٰ التوهم، فيجئ بالخبر علىٰ غير سننه، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها».

وجمعا بين الاتجاهين، قال الذهبي عنه :« لا يرتقي خبره إلىٰ درجة الصحة والاحتجاج»، ووضح ذلك في الميزان بقوله:« حديثه في مرتبة الحسن».أما ابن حجر فقال: « صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بآخرة» [1] .

۞**إسحاق بن يوسف(ت195)**: بن مرداس، القرشي، الواسطي، الأزرق، أبو محمد، الإمام الحافظ الحجة المقرئ، حدث عن: الأعمش، وابن عون، وسفيان، وعدة.وكان من أعلم الناس بشريك. وروىٰ عنه: أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة،

---

(1) معرفة الرجال: ابن معين (1/ 72)،سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص88)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (5/ 154)، العلل: الترمذي (ص22)، المجروحين: ابن حبان (2/ 3)، الكامل في الضعفاء: ابن عدي (4/ 129)، الضعفاء الكبير: العقيلي (2/ 298)، ميزان الاعتدال (4/ 176)، سير أعلام النبلاء (6/ 204)، المغني في الضعفاء: الذهبي (1/ 354)، تقريب التهذيب (3592).

وجماعة.كان من الأئمة العباد، وهو ثقة حجة اتفاقا، وحديثه عند الستة. [1]

۞**عبد الرحمن بن أبي حماد:** أبو محمد، واسم أبيه شكيل، التميمي الكوفي المقريء. روىٰ عن حمزة الزيات، وهشيم، وابن المبارك، وغيرهم. وروىٰ عنه الحسن بن جامع، ومحمد بن الهيثم، وهارون بن حاتم، وآخرون. ترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وكذلك فعل الذهبي [2].

۞**هارون بن حاتم(ت249):** أبو بشر الكوفي البزاز، روىٰ عن وكيع، وأبي بكر بن عياش، وعبد الرحمن بن أبىٰ حماد، وعنه أحمد بن محمد بن الأزهر السجستاني، وبقية بن مخلد، وغيرهما. وكتب عنه أبو زرعة، ثم أمسك عن الرواية عنه، وترك حديثه. وسُئل عنه أبو حاتم فقال:« اسأل الله السلامة». وقال النسائي:« ليس بشيء»، وذكره الذهبي وغيره في الضعفاء، وقال عنه في تلخيص المستدرك: «هالك»، ومرة:« واه»، وذكر في تاريخ الإسلام: أن له تاريخا وقع له، لكن امتنع من الرواية عنه، واتهمه بوضع حديث: « **النظر إلىٰ وجه علي عبادة**» [3].هذا، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يذكر فيه تعديلا ولا جرحا. والجرح المفسر من الجماعة أولىٰ من هذا التعديل المجمل المجمل [4].

۞**أبو العباس أحمد بن محمد** [5]: بن الأزهر بن حريث، الأزهري السجستاني،روىٰ عن:

---

(1) الثقات: العجلي (1/ 220)، الثقات: ابن حبان (6/ 52)، تذكرة الحفاظ: الذهبي (1/ 233)، سير أعلام النبلاء (9/ 171)، تهذيب التهذيب: ابن حجر (1/ 225).

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (5/ 244). تاريخ الإسلام: الذهبي (14/ 229).

(3) سيأتي الكلام علىٰ هذا الحديث بشيء من التفصيل (ص407).

(4) الجرح والتعديل (9/ 88)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص243)، الثقات لابن حبان (9/ 241)، المستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص(2/ 263، 266)، الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي (3/ 169)، ميزان الاعتدال (7/ 59)، المغني في الضعفاء: الذهبي (2/ 704)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (18/ 513)، لسان الميزان (8/ 304)

(5) الذين تسموا بهذا الاسم، وهذه الكنية كُثر جدا، حتىٰ وجدت منهم في سير الذهبي فقط: سبعة عشرة علما، ومنهم من هم في الطبقة نفسها: (البرلسي، ابن أنس، ابن عاصم، البرتي، ابن مسروق، الخزاعي، البراثي، ابن =

سعيد بن يعقوب الطالقاني، وعلي بن حجر، وأبي حفص الفلاس، وغيرهم. وعنه: أبو بكر بن علي الحافظ، وعبد العزيز بن محمد بن مسلم، وطائفة. قال ابن عدي:« حدث بمناكير»، واتهمه ابن حبان، وناظره في أحاديث رواها، ورواة أخذ عنهم، وبيّن ابن حبان عدم صدقه في ذلك، وقال عنه:« لا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات، ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه»، وذكره ابن عدي والدارقطني وابن الجوزي في الضعفاء، وقال الدارقطني في موضع آخر:« منكر الحديث، لكن بلغني أن ابن خزيمة حسن الرأي فيه، وكفىٰ بهذا فخرا». ووصفه الذهبي بأنه واه[1].

۞**الحسين بن علي التميمي(ت375):**ابن محمد بن يحيىٰ، أبو أحمد،المشهور بحسينك النيسابوري، الحافظ الإمام النبيل. سمع ابن خزيمة، وأبا القاسم البغوي، والباغندي، وطبقتهم. وحدث عنه الحاكم، وأبو بكر البرقاني، وآخرون. قال الحاكم:« شيخ العرب في بلدنا» . وروىٰ الخطيب عن أبي بكر البرقاني قال:« كان حسينك ثقة جليلا حجة»، وروىٰ عن غيره، أنه كان «تربية أبي بكر بن خزيمة، وجاره الأدنىٰ، وفي حجره من حين ولد إلىٰ أن توفي أبو بكر... وكان يقدمه علىٰ جميع أولاده، ويقرأ له وحده، مالا يقرأه لغيره»[2].

=

عطاء، السجزي، الماسرجسي، الطوماري، الخياط، ابن النحاس، ابن الحاج،ابن بشرويه،ابن الأخوة، ابن الرومية). لكن السجستاني هو المراد هنا، لقرائن عدة منها ما ورد في ترجمة هارون بن حاتم، من أن السجزي أحد الآخذين عنه. انظر: ثقات ابن حبان (9/ 241).

(1) المجروحين (1/ 163)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 202)، الضعفاء والمتروكين: الدارقطني (ص75)، الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي (1/ 84)، ميزان الاعتدال: الذهبي (1/ 276)، سير أعلام النبلاء: الذهبي (14/ 296).

(2) تاريخ بغداد: الخطيب (8/ 74)، سؤالات السجزي للحاكم (ص56)، تذكرة الحفاظ(3/ 118). سير أعلام النبلاء: الذهبي (16/ 408).

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

روي هذا الحديث من مسند خمسة من الصحابة رضي الله عنهم؛

أولا: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما [1]: وفي حديث ابن عدي وابن عساكر اختلاف في المتن عن الباقين؛ فقد ساقا السند إلىٰ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال:كان رسول الله ﷺ بعرفات، وعلي رضي الله عنه تجاهه، فأومأ إلي، وإلىٰ علي، فأتينا النبي ﷺ وهو يقول:«**ادن يا علي**»، فدنا منه علي، فقال:« **ضع خمسك في خمسي –يعني: كفك في كفي- يا علي، خلقت أنا وأنت من شجرة أنا أصلها، وأنت فرعها، والحسن والحسين أغصانها، فمن تعلق بغصن منها دخل الجنة. يا علي، لو أن أمتي صاموا حتىٰ يكونوا كالحنايا، وصلوا حتىٰ يكونوا كالأوتار، ثم أبغضوك، لأكبهم الله في النار**».

ثانيا: حديث عبد لله ابن عمر رضي الله عنهما [2]: ولفظه كلفظ الحاكم.

ثالثا: حديث أبي أمامة رضي الله عنه [3]: بلفظ فيه اختلاف عن السابقين:« **خلق الأنبياء من أشجار شتىٰ، وخلقني وعليا من شجرة واحدة، فأنا أصلها وعلي فرعها، وفاطمة لقاحها، والحسن الحسين ثمرها، فمن تعلق بغصن من أغصانها نجا، ومن زاغ هوىٰ. ولو أن عبدا، عبد الله بين الصفا والمروة ألف عام، ثم ألف عام، ثم ألف عام، ثم لم يدرك محبتنا، إلا أكبه الله علىٰ منخريه في النار،ثم تلا :﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾** [الشورىٰ: ٢٣]»

رابعا: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه [4]: ولفظه :« **خُلِقَ النَّاس من أشجار شتىٰ، وخُلقت**

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك (2949)، و الطبراني في الأوسط (4150)، وابن عساكر (42/ 64)، و ابن عدي(5/ 177)، و ابن عساكر(42/ 64-66)

(2) ساقه العقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 212) في ترجمة صباح بن يحيىٰ.

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريقين: (41/ 335 ، 42/ 65).

(4) أخرجه ابن عساكر في تاريخه: (42/ 65).

أنا وعلي من شجرة واحدة، فأنا أصلها، وعلي فرعها، فطوبىٰ لمن استمسك بأصلها، وأكل من فرعها».

خامسا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: ذكره الديلمي [1]، مجردا عن الإسناد، ولم أجد له إسنادا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) الفردوس بمأثور الخطاب (109).

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

للحكم علىٰ هذا الحديث، ينبغي النظر في طرقه واحدا واحد؛

أولا: حديث جابر رضي الله عنهما: وترجع جميع طرقه إلىٰ عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد تقدم في ترجمته أنه لا يحتج بمثله، فضلا عن أن الطرق إليه لا تستقيم؛ فسند الحاكم إليه ضعيف جدا لما يلي:

۞**عبد الرحمن بن أبي حماد**: مجهول الحال، كما تقدم في ترجمته.

۞**هارون بن حاتم**: واه، متروك الحديث، متهم، كما في ترجمته السابقة. وبه أعل الذهبي الحديث كما في مختصر المستدرك.

۞**أبو العباس أحمد بن محمد**: وتقدم أنه واه، منكر الحديث، ومتهم.

أما الطبراني فرواه عن شيخه علي، قال: أخبرنا محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي، قال: أخبرنا عمرو بن عبد الغفار، قال: أخبرنا محمد بن علي السلمي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر... الحديث. وهذا سند قال فيه الهيثمي:« فيه من لم أعرفه، ومن اختلف فيه»[1]. وهو سند فيه مطعنين:

۞**عمرو بن عبد الغفار**: الفقيمي، رافضي هالك، متروك الحديث، ومتهم بوضع أحاديث في الفضائل والمثالب[2].

۞**محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي**: تقدم في ترجمته أن ابن عدي اتهمه، وذكر المعلمي أن روايته تدل علىٰ أنه رافضي.

---

(1) مجمع الزوائد (14582).

(2) الجرح والتعديل (6/ 246)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 146)، ضعفاء العقيلي (3/ 286)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 228)، المغني في الضعفاء (2/ 486)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 328)لسان الميزان (6/ 215).

أما سند ابن عساكر، فلا يختلف حاله عن سابقيه، لما يلي:

۞**هارون بن حاتم**: وهو متهم.

۞**حماد بن أبي حماد**: شيخ هارون بن حاتم، وهو حماد بن أبي حميد، أبو إبراهيم، قال البخاري:« منكر الحديث»،وهو رأي الإمام أحمد، وقال ابن معين :« ليس حديثه بشيء».وقال ابن حبان:«يروئ المناكير عن المشاهير، حتئ يسبق إلئ القلب أنه المعتمد لها، لا يجوز الاحتجاج بخبره.»[1]

أما حديث جابر الآخر الذي أورده ابن عدي، وابن عساكر، والذي هو كالشاهد لهذا الحديث، فعلامات الوضع بادية جلية في لفظه، قد نستغني بذلك عن النظر في سنده[2]، وإذا نظرنا في سنده، فنجد أنهما ساقا هذا الحديث من طريقين إلئ : عثمان بن عبد الله الشامي، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر. وآفة هذا السند:

۞**عثمان بن عبد الله الشامي**: وهو شيخ وضاع،كما تقدم في ترجمته.

فتلخص من ذلك أن حديث جابر ﷺ بجميع طرقه لا يثبت، بل هو موضوع مكذوب.

ثانيا: حديث ابن عمر ﷺ: الذي ساقه العقيلي في ترجمة **صباح بن يحيئ**، وسنده ضعيف جدا، مسلسل برواة شيعة، منهم المتهم؛ قال العقيلي: حدثنا أحمد بن محمد المهدي، قال: حدثنا سفيان بن بشر، قال: حدثنا علئ بن هاشم، عن صباح بن يحيئ، عن الحارث بن حصيرة، عن جميع بن عفاف، عن عبد الله بن عمر، الحديث. ورواة هذا السند المنتقدون هم:

---

(1) التاريخ الكبير (1/ 70)، الجرح والتعديل (7/ 233)، المجروحين (1/ 253)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 196)، ضعفاء العقيلي (1/ 308)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 54)، المغني في الضعفاء (1/ 188).

(2) إذ جاء فيه:« **فمن تعلق بغصن من أغصانها نجا، ومن زاغ هوئ. ولو أن عبدا، عبد الله بين الصفا والمروة ألف عام، ثم ألف عام، ثم لم يدرك محبتنا، إلا أكبه الله علئ منخريه في النار** »، وهذا بلا ريب من وضع الأفاكين.

۞**جميع بن عفاق**[1]: وهو جميع بن عمير بن عفاق، التيمي، أبو الأسود، الكوفي، روىٰ عن عائشة وابن عمر، وعنه الأعمش وحكيم بن جبير وغيرهما. قال البخاري:« فيه نظر»، وقال ابن نمير:« كان من أكذب الناس»، وقال ابن حبان: «كان رافضيا يضع الحديث»، وقال ابن عدي:«عامة ما يرويه أحاديث لا يتابعه غيره عليه.» ، في حين قال أبو حاتم:« محله الصدق، صالح الحديث». أما الذهبي فمال إلىٰ حكم أبي حاتم، فقال في الضعفاء:« أحسبه صادقا»، ومشىٰ مع الجماعة في الكاشف فقال:«واه». و الظاهر قول الجماعة[2].

۞**الحارث بن حصيرة**: شيخ صباح، قال عنه العقيلي:« له غير حديث منكر في الفضائل مما شجر بينهم، وكان ممن يغلو في هذا الأمر-أي التشيع-»،وقال ابن عدي:« وهو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع وعلىٰ ضعفه يكتب حديثه».، وقال الدارقطني:«يغلو في التشيع» هذا وقد وثقه ابن معين والنسائي، ولخص القول فيه ابن حجر فقال :« صدوق يخطئ، ورمي بالرفض» [3].

۞**صباح بن يحيىٰ: الكوفي الشيعي**، وهو المتهم بهذا الحديث،فقد ساقه العقلي، والذهبي في ترجمته، وقد قال فيه البخاري:«فيه نظر»، وقال الذهبي :« متروك بل متهم»[4].

۞**علي بن هاشم**: بن البريد الكوفي، تقدم أن الجمهور وثقوه، لكنهم ذكروا أنه كان شيعيا جلدا، غاليا في التشيع، روىٰ ما ينكر، وهذا الحديث مما ينكر عليه، ولعل البلاء ممّن

---

(1) في ضعفاء العقيلي : جميع بن عفاف، وفي ميزان الاعتدال:جميع بن عناق. والصحيح ما أثبته كما في اللسان.

(2) التاريخ الكبير (2/ 242).الجرح والتعديل (2/ 532).الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 166)المجروحين (1/ 218)الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/ 174) المغني في الضعفاء (1/ 136)ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/ 153) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (1/ 296).

(3) ضعفاء العقيلي (1/ 216)، الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 187)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص106). المغني في الضعفاء (1/ 140)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/ 167)، تقريب التهذيب (1018).

(4) التاريخ الكبير (4/ 315)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 84)، المجروحين (1/ 377)، المغني في الضعفاء (1/ 306)، ضعفاء العقيلي (2/ 212)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3/ 420) لسان الميزان (4/ 303).

فوقه أو دونه.

۞**سفيان بن بشر**: مجهول ، لا توجد له ترجمة في كتب الرجال، فيما يظهر[1].

۞**أحمد بن محمد المهدي**: شيخ العقيلي، لم أقف له علىٰ ترجمة.

هذه تراجم رجال سند العقيلي الذين لم يسلم واحد منهم، من مطعن، فهم بين متهم ومجهول، ومختلف فيه. لكن العقيلي، والذهبي، قد ساقا الحديث في ترجمة **صباح بن يحيىٰ** معلقين الجناية به، وهو أضعف حلقة في سلسلة السند.

ثالثا: حديث أبي أمامة رضي الله عنه: الذي أخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريقين إلىٰ الحسين بن إدريس التستري، قال: أخبرنا أبو عثمان الجحدري، قال: أخبرنا طالوت بن عباد، عن فضال بن جبير، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

وآفة هذا السند هو:

۞**فضال بن جبير**: أبو المهند، قال ابن حبان:« شيخ من أهل البصرة، كان يزعم أنه سمع أبا أمامة، روىٰ عنه البصريون، يروىٰ عن أبىٰ أمامة ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به بحال.» وذكر أن له نسخة لا أصل لها، وقال ابن عدي:« ولفضال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث، كلها غير محفوظة»، وقال البيهقي:« فضال بن جبير، صاحب مناكير.» وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته علىٰ أنه من مناكيره. وقال ابن عساكر بعد سرده للحديث:«هذا حديث منكر»[2].

فالخلاصة أن هذا الحديث موضوع، مكذوب علىٰ النبي ﷺ، والمتهم به هو فضال بن جبير، ويكفي للحكم عليه بذلك النظر إلىٰ لفظه، كمثل قول :(**لو أن عبدا، عبد الله بين الصفا والمروة ألف عام، ثم ألف عام، ثم ألف عام، ثم لم يدرك محبتنا، إلا أكبه الله علىٰ منخريه في**

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني (2/ 137).

(2)الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 21)ا المجروحين (2/ 204)لضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 5) المغني في الضعفاء (2/ 510)ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 420)شعب الإيمان للبيهقي (5/ 184).

النار). فهذا المعنىٰ لا يعرف في شريعة نبينا محمد ﷺ [1].

رابعا: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أخرجه ابن عساكر، قال : أخبرنا أبو الحسن الفرضي [2]، أخبرنا عبد العزيز الصوفي [3]، أخبرنا أبو الحسن بن السمسار، أخبرنا أبو سليمان بن زبر، أخبرنا القاضي علي بن محمد بن كاس النخعي [4]، أخبرنا علي بن موسىٰ الأودي،

---

(1) قال شيخ الإسلام معلقا علىٰ حديث يشبه هذا في المعنىٰ (وهو : **حب علي حسنة لا تضر معها سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة**.):« وهذا الحديث مما يشهد المسلم بأن النبي ﷺ لا يقوله، فإن حب الله ورسوله أعظم من حب علي، والسيئات تضر مع ذلك. وقد كان النبي ﷺ يضرب عبد الله بن حمار في الخمر، وقال: «**إنه يحب الله ورسوله**». وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله، والسيئات تضره. وقد أجمع المسلمون، وعلم بالاضطرار من دين الإسلام: أن الشرك يضر صاحبه، ولا يغفره الله لصاحبه ولو أحب علي بن أبي طالب، فإن أباه أبا طالب كان يحبه وقد ضره الشرك حتىٰ دخل النار ... ولو ترك رجل الصلاة، والزكاة، وفعل الكبائر لضره ذلك مع حب النبي ﷺ فكيف لا يضره ذلك مع حب علي...وبالجملة فهذا القول كفر ظاهر يستتاب صاحبه، ولا يجوز أن يقول هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر، وكذلك قوله: (**وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة**) فإن من أبغضه، إن كان كافرا فكفره هو الذي أشقاه، وإن كان مؤمنا نفعه إيمانه، وإن أبغضه». انظر: منهاج السنة النبوية (5/ 73-74).

(2) **أبو الحسن الفرضي**(ت533): علي بن المسلم، الشيخ الإمام العلامة، مفتي الشام، جمال الإسلام، الشافعي، سمع أبا نصر بن طلاب الخطيب، وعبد العزيز بن أحمد الكتاني، وأبا الحسن بن أبي الحديد،وعدة. وحدث عنه: السلفي، وابن عساكر، وابنه القاسم، وآخرون، قال ابن عساكر:« سمعنا منه الكثير، وكان ثقة ثبتا عالما بالمذهب والفرائض...وعلىٰ فتاويه كان اعتماد أهل الشام»، وذكر أن له مصنفات في الفقه، والفرائض، والتفسير. توفي ساجدا في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح. انظر: تاريخ مدينة دمشق (43/ 236)، سير أعلام النبلاء (20/ 31)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (36/ 328).

(3) **عبد العزيز** بن أحمد بن محمد **الصوفي** الكتاني (ت466)، الإمام المحدث المتقن مفيد دمشق ومحدثها، قال الذهبي: « سمع الكثير، وجمع فأوعىٰ، ونسخ ما لا يوصف كثرة»، روىٰ عنه أبو بكر الخطيب، وأبو عبد الله الحميدي، وأبو محمد ابن الأكفاني، وغيرهم. قال ابن الأكفاني : «حافظ ثقة»، قال الخطيب:« ثقة أمين»، وقال ابن ماكولا:«كتب عني، وكتبت عنه، وهو مكثر متقن»،ألف "الوفيات" علىٰ السنين. انظر: تاريخ دمشق (36/ 262).تذكرة الحفاظ للذهبي (3/ 241).سير أعلام النبلاء (18/ 248).تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (31/ 203).

(4) **علي بن محمد بن كاس النخعي**(ت324): الحنفي، الكوفي، قاضي دمشق، روىٰ عن: أحمد بن يحيىٰ بن زكريا، =

أخبرنا عبيد الله بن موسىٰ العبسي[1]، أخبرنا أبو حفص العبدي، عن أبي هارون العبدي، قال: سألت أبا سعيد الخدري عن علي بن أبي طالب خاصة، فقال: سمعت رسول الله ﷺ: الحديث.

وسند ابن عساكر هذا واه جدا، مسلسل بالعلل، ومنها:

۞**أبو هارون العبدي**(ت134): عمارة بن جوين البصري الرافضي،روىٰ عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر رضي الله عنهم. وعنه عبد الله بن عون، والثوري، والحمادان، وآخرون. قال شعبة:«لأن أقدم فتضرب عنقي، أحب إليّ من أن أقول: حدثنا أبو هارون العبدي»، وبين السبب فقال:« لو شئت لحدثني أبو هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري بكل شيء لفعل»، وقال حماد بن زيد:« كان كذابا»، ونقل البخاري أن يحيىٰ القطان تركه، وقال عنه الإمام أحمد، ويحيىٰ بن معين:« ليس بشيء»، وقال الجوزجاني :« أبو هارون العبدي: كذاب مفتر»، وقال ابن حبان:« يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب»، قال النسائي:« متروك الحديث»، وهو خلاصة الذهبي، وابن حجر[2].

=

ويعقوب بن يوسف الضبي، وإبراهيم بن عبد الله القصار، وغيرهم. وحدث عنه الدارقطني وابن شاهين والطبراني. قال أبو بكر الخطيب:« كان ثقة فاضلا، عارفا بالفقه علىٰ مذهب أبىٰ حنيفة، يقرئ القرآن». انظر: تاريخ بغداد (12/ 70)، تاريخ دمشق (43/ 159)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (24/ 159).

(1)عبيد الله بن موسىٰ العبسي أبو محمد الكوفي(ت213)، روىٰ عن الأعمش، وهشام بن عروة، والثوري وطبقتهم. وحدث عنه أحمد، وإسحاق ويحيىٰ، وخلائق. وثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة، لكن انتقدوا عليه تشيعه، وروايته لأحاديث منكرة في التشيع. قال ابن سعد:« وكان ثقة صدوقا، إن شاء الله، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن». وقال الإمام أحمد:« حدث بأحاديث سوء، وأخرج تلك البلايا، فحدث بها». انظر: الطبقات الكبرىٰ (6/ 400). الجرح والتعديل (5/ 334). سير أعلام النبلاء (9/ 553). تقريب التهذيب (4345).

(2)العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل(1/ 420)، معرفة الرجال: ابن معين (1/ 54)، التاريخ الكبير (6/ 499)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (1/ 149)، المجروحين (2/ 177)، أحوال الرجال (ص97)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 77)، ضعفاء العقيلي (3/ 313)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص192)، الضعفاء =

۞**أبو حفص العبدي**: عمر بن حفص، (مات بعد 200). تركه الإمام أحمد، وقال ابن معين:« ليس بشيء». وقال أبو زرعة:« واهي الحديث، لا أعلم حدث عنه كبير أحد، إلا من لا يدري الحديث»، وقال أبو حاتم:« ضعيف الحديث، لا يشتغل به، يروي عن ثابت مناكير». وقال البخاري:« وليس بقوي»، وقال النسائي:« متروك الحديث»، قال ابن حبان:« كان ممن يشتري الكتب، ويحدث بها من غير سماع، ويجيب فيما يسأل، وإن لم يكن مما يحدث به». وقال الذهبي:« واه بمرة»[1].

۞**علي بن موسىٰ الأودي**: لم أجد له ترجمة، بعد طول بحث، بل لم أجد له رواية في ما بين يدي من الكتب والأجزاء الحديثية، إلا هذه الرواية في تاريخ ابن عساكر.

۞**أبو سليمان ابن زبر(ت379)**: محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة الربعي، حدث عن أبي القاسم البغوي، وعباس الدوري، وطبقتهما. روىٰ عنه الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، وعمر بن شاهين، وآخرون. قال الخطيب:« وكان غير ثقة». وحطّ عليه الدارقطني ، واتُّهِم بالكذب [2].

۞**أبو الحسن بن السمسار (ت433)**: علي بن موسىٰ بن الحسين، كان مسند أهل الشام في زمانه.حدث عن أبيه، وأخيه المحدث أبي العباس محمد، وأبي زيد المروزيّ، والدّارقطنيّ، وخلق كثير. وحدث عنه: عبد العزيز الكتاني، والحسن بن أحمد بن أبي الحديد، وأبو الحسين

=

والمتروكين للدارقطني (ص185)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 203)، الكاشف (2/ 53)، ميزان الاعتدال (5/ 209)، تقريب التهذيب (4840).

(1)سؤالات البرذعي (ص428)، الجرح والتعديل (6/ 103)، التاريخ الكبير (6/ 150)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص221)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 49)، المجروحين (2/ 84)، ضعفاء العقيلي (3/ 155)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص181)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 206)، المغني في الضعفاء (2/ 780)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 226).

(2)تذكرة الحفاظ للذهبي (3/ 135)، سير أعلام النبلاء (15/ 315)، لسان الميزان (3/ 253)، تاريخ بغداد (9/ 386)، تاريخ دمشق (27/ 23).

أحمد بن محمد الأكفاني، وآخرون. روىٰ ابن عساكر عن أبي الوليد الباجي، قال:« فيه تشيع، وتشيعه يتجاوز به حد التشيع، ويفضي به إلىٰ الرفض المحض[1]». وحكىٰ عنه ما يدل علىٰ ذلك. ثم قال:«ورأيت من أصوله أجزاء سقيمة، تدل علىٰ قلة معرفته بهذا الشأن وضبطه له». وذكره الذهبي في الضعفاء، والميزان، واقتصر علىٰ نقل قول أبي الوليد الباجي، وكذلك فعل ابن حجر في اللسان[2].

إذا فهؤلاء خمسة رواة في سند ابن عساكر، بين كذاب، ومتهم، ومتروك، ومجهول، فيهم اثنين متهمين بالرفض الذي هو معدن الكذب، وجاء في ترجمة أبي هارون العبدي الرافضي أنه يروي من حديث أبي سعيد ما ليس من حديثه. والظاهر أن هذا الحديث كذلك. لأنه لم يروه عن أبي سعيد غير أبي هارون هذا.

فالخلاصة أن هذا الحديث لا يختلف حاله عن سابقيه، فهو موضوع مكذوب علىٰ النبي ﷺ.

خامسا: حديث ابن عباسرضي الله عنهما: الذي ذكره الديلمي بغير إسناد ، ومثله لا يشتغل به.

---

(1) لكن الإمام الذهبي في السير، احتمل أن يكون ذلك تقية، فقال:« ولعل تشيعه كان تقية لا سجية، فإنه من بيت الحديث، ولكن غلت الشام في زمانه بالرفض، بل ومصر والمغرب بالدولة العبيدية، بل والعراق وبعض العجم بالدولة البويهية، واشتد البلاء دهرا، وشمخت الغلاة بأنفها، وتواخىٰ الرفض والاعتزال حينئذ، والناس علىٰ دين الملك، نسأل الله السلامة في الدين».

(2)تاريخ دمشق (43/ 255)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (29/ 386)، سير أعلام النبلاء (17/ 506) المغني في الضعفاء (2/ 456)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 192)، لسان الميزان (6/ 32) .

خلاصة دراسة الحديث:

وبعد تحليل هذا الحديث من جميع طرقه، يتبين أنه حديث موضوع، مكذوب على النبي ﷺ، ولم يؤثر في هذا الحكم وروده من مسانيد خمسة من الصحابة، لأن هذه منهجية اعتمدها الرواة الرافضة الذين يختلقون مثل هذه الأحاديث، إذ يحرصون على تكثير الطرق، للإيهام والتضليل، لكن ذلك لا ينطلي على أئمة الحديث ونقاده.

وقد حكم غير واحد على هذا الحديث بالوضع والنكارة، كما تقدم، وزيادة على ذلك، فقد أورده ابن عراق الكناني في (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة) (1/ 457)، والشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (6254)، وحكم عليه بالوضع[1].

---

(1) لكنه لم يورد إلا حديث أبي أمامة رضي الله عنه فحسب.

المبحث الثاني: الحديث الثاني.

المطلب الأول: نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثنا عبدان بن يزيد بن يعقوب الدَّقَّاق من أصل كتابه، حدثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، حدثنا أبو نعيم ضرار بن صرد، حدثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يذكر عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي: «**أَنْتَ تُبَيِّنُ لِأُمَّتِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ بَعْدِي**».

ثم قال:« هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرِّجاه» [1]

كغيره من الأحاديث السابقة فقد أورد الإمامية هذا الحديث في كتبهم علىٰ أنه دليل علىٰ الأفضلية المطلقة لعلي رضي الله عنه، وإمامته بعد النبي صلى الله عليه وسلم بلا فصل، فقد ذكره صاحب المراجعات مع خمسة أحاديث أخرىٰ، ثم قال:« وأنت ترىٰ هذه الأحاديث الستة نصوصاً صريحة في إمامته، ولزوم طاعته عليه السلام» [2].

---

(1) مستدرك الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عنه (4620).

(2) المراجعات: عبد الحسين الموسوي (ص 269).

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم

۞**أبو معتمر**: سليمان بن طرخان، التيمي، البصري، مولىٰ بنىٰ مرة، والمعروف بـ**سليمان التيمي**(ت143)، الحافظ الإمام، عابد البصرة وعالمها. سمع أنس بن مالك، وطاوسا، والحسن، وعدة. وعنه شعبة، والسفيانان، وابن المبارك، وخلق. وثقه الأئمة: شعبة، ويحيىٰ بن سعيد، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، والنسائي، وغيرهم. قال ابن سعد:« ثقة، كثير الحديث، وكان من العباد المجتهدين»، وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار:« كان من عبّاد أهل البصرة، وصالحيهم، ثقة وإتقانا وحفظا، ممّن كان يذب عن السنن، ويقوي من انتحلها» [1].

۞**معتمر بن سليمان**: ابن طرخان، أبو محمد التيمي، البصري(ت187)؛ الإمام الحافظ القدوة، حدّث عن: أبيه، ومنصور بن المعتمر، وأيوب، وخلق كثير. حدث عنه: ابن المبارك، وعبد الرزاق، وأحمد، وإسحاق، وخلق عظيم. وأخرج حديثه الستة. وثقه الأئمة: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي. قال الذهبي في التذكرة:«كان موصوفا بالثقة، والإتقان، والعبادة، والورع» [2].

۞**أبو نعيم ضِرار بن صُرَد**- بكسر الضاد المعجمة، وضم الصاد المهملة، وفتح الراء-: الطحان، التيمي، الكوفي، الشيعي(ت229)؛ سمع معتمر بن سليمان، وعبد العزيز الدراوردىٰ، وابن عيينة، وغيرهم. وروىٰ عنه البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وآخرون. قال عنه يحيىٰ بن معين: «كذاب»، وقال البخاري والنسائي:« متروك الحديث»، وبيّن ابن حبان وجه تركه فقال:

---

(1)الطبقات الكبرىٰ (7/ 252)، الثقات لابن حبان (4/ 300)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (1/ 93)، الثقات للعجلي (1/ 430)، حلية الأولياء (3/ 27)، تذكرة الحفاظ للذهبي (1/ 113)، سير أعلام النبلاء- (6/ 195)تهذيب التهذيب (4/ 176).

(2)الطبقات الكبرىٰ (7/ 290)، الثقات لابن حبان (7/ 521)، سير أعلام النبلاء (8/ 477)، تذكرة الحفاظ للذهبي (1/ 195).

« كان فقيها، عالما بالفرائض، إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات، حتىٰ إذا سمعها من كان داخلا في العلم شهد عليه بالجرح، والوهن، كان يحيىٰ بن معين يكذبه»، وقال في موضع آخر: « لأن أبا نعيم ضرار بن صرد سيئ الحفظ كثير الخطأ، فلا يتهيأ إلزاق الجرح بأحدهما-يقصد ضرارا ويحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي- فيما رويا دون الآخر، ووجب التنكب عما رويا جملة، وترك الاحتجاج بهما علىٰ كل حال».في حين وصفه أبو حاتم بالصدق، وعبارته:« ضرار بن صرد التيمي، صاحب قرآن وفرائض، صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به». واكتفىٰ ابن عدي بوصفه بأنه من:«جملة من ينسبون إلىٰ التشيع بالكوفة».وضعفه الدارقطني وغيره.

وانطلاقا من أحكام هؤلاء النقاد، جاءت أحكام من بعدهم من الأئمة، فقد قال عنه ابن الجوزي في الضعفاء:« كان متعبدا، متروك الحديث، وكان يكذب». وقال الذهبي في تلخيص المستدرك:« ضرار بن صرد واه»، بل اتهمه بوضع حديث الدراسة هذا كما سيأتي، وقال الهيثمي في الزوائد، وابن حجر في الإصابة:« ضعيف جدا»، وقال في موضع آخر في الإصابة:« هو منسوب للرفض»، في حين نجده تساهل في التقريب، فقال:«صدوق، له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفا بالفرائض». وقوله الأول الموافق للجماعة أصوب، كما هو واضح. فهو متروك الحديث، سواء أكان من تعمدٍ للكذب، كما هو ظاهر كلام ابن معين، أو لكثرة الخطأ والوهم، كما رجّحه العلامة المعلمي في التنكيل، وهذا جمعا وتوفيقا بين نصوص الأئمة، وروايتهم عنه[1].

۞**إبراهيم بن الحسين بن ديزيل**:أبو إسحاق الكسائي الهمذاني(ت281)، الإمام، الحافظ، الثقة، العابد، الرحال. كان يلقب بدابة عفان-أي الحافظ عفان بن مسلم-، لملازمته له. ويلقب

---

(1)الجرح والتعديل (4/ 465)،الضعفاء والمتروكين للنسائي (1/ 196)، المجروحين (1/ 380، 3/ 121)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 101)، ضعفاء العقيلي (2/ 222)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص156)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 60)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3/ 449)، المستدرك علىٰ الصحيحين: تعليق الذهبي علىٰ الحديث(4241)، تقريب التهذيب (1/ 280)، الإصابة في تمييز الصحابة (2/ 105)، مجمع الزوائد رقم (1625).

بسِيفَنَّة أو سِيبَنَّة، وسيفنة: طائر ببلاد مصر، لا يكاد يحط علىٰ شجره إلا أكل ورقها، حتىٰ يعريها، وهذا لأنه إذا ورد علىٰ شيخ، لم يفارقه حتىٰ يستوعب ما عنده. سمع عفان، وأبا نعيم ويحيىٰ بن بكير، وطبقتهم. وحدث عنه أبو عوانة، وأحمد بن هارون البرديجي، وأحمد بن مروان الدينوري، وخلق كثير. وسئل عنه أبو حاتم،فقال:« ما رأيت، ولا بلغني عنه إلا صدق وخير»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم:« ثقة مأمون»، وقال الخليلي:« كبير في هذا الشأن، عارف، ارتحل إلىٰ العراق والحجاز دخل مصر والشام»، وقال ابن عساكر:« وهو أحد الثقات الأثبا ت، الرحالين في طلب الروايات».وقال الذهبي :« إليه المنتهىٰ في الإتقان»، وقال: « كان يضرب بضبط كتابه المثل» [1].

۞**عبدان بن يزيد بن يعقوب الدقاق**: الهمذاني، من شيوخ الحاكم الذين روىٰ عنهم في المستدرك سبعة عشر حديثا[2]، ومن طريقه روىٰ له البيهقي في عدد من كتبه. لكن لا توجد له ترجمة في جميع الكتب المتوفرة بعد بحث وتنقيب.

---

(1)الثقات لابن حبان (8/ 86).الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 648).تاريخ دمشق (6/ 387). سير أعلام النبلاء- (13/ 184).تذكرة الحفاظ للذهبي (2/ 138).تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (21/ 107).

(2) أرقامها : 282 - 431 - 771 - 1125 - 1817-1944-4429-4620-5106-6521-6906-7259-7321- 7519 -7930- 8563 – 8794.

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

هذا الحديث تفرد الحاكم بإخراجه في المستدرك، دون سائر الصحاح والسنن والمسانيد، وكذلك أخرجه ابن الأعرابي [1] بالسند نفسه، وأورده ابن حبان بسنده في ترجمة ضرار بن صرد، علىٰ أنه أحد مناكيره التي تفرد بها وغمز بسببها.[2] كما أخرجه ابن عساكر من طريقين عن ضرار بن صرد.[3]

ولهذا الحديث شاهدان؛

الأول: حديث إلىٰ أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «**أنت تغسلني، وتواريني في لحدي، وتبين لهم بعدي**». [4]

والثاني: حديث آخر عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « **يا أنس، اسكب لي وضوءا**»، ثم قام فصلىٰ ركعتين، ثم قال: « **يا أنس، أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين**»، قال أنس: قلت: اللهم اجعله رجلا من الأنصار، وكتمته إذ جاء علي، فقال: «**من هذا يا أنس**»، فقلت: علي، فقام مستبشرا، فاعتنقه، ثم جعل يمسح عرق وجهه بوجهه، ويمسح عرق علي بوجهه، قال علي: يا رسول الله، لقد رأيتك صنعت شيئا ما صنعت بي من قبل. قال: « **وما يمنعني، وأنت تؤدىٰ عني، وتسمعهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي**». [5]

---

(1) المعجم (2326).

(2) المجروحين (1/ 380).

(3) تاريخ دمشق (42/ 387).

(4) أخرجه: ابن عساكر في تاريخه(42/ 387).

(5)أخرجه: أبو نعيم في الحلية(1/ 63)، ومن طريقه رواه كل من ابن عساكر(42/ 387) في تاريخه، وابن الجوزي في الموضوعات(1/ 376) لكن اختصره.

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

راوي هذا الحديث هو ضرار بن صرد، وقد تقدم في ترجمته أنه متروك، بل كذّبه الإمام يحيىٰ بن معين، وقد ساق ابن حبان هذا الحديث في ترجمته من المجروحين، علىٰ أنه من الأحاديث التي تفرد بها واتهم من أجلها، فاستوجب الترك[1]. ورغم أن أبا حاتم قد وصفه بصدق اللهجة، إلا أنه أشار إلىٰ أن أهل المعرفة أنكروا عليه هذا الحديث، قال:« ضرار بن صرد التيمي، صاحب قرآن وفرائض، صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به. روىٰ حديثا عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ، في فضيلة لبعض الصحابة، يُنكرها أهل المعرفة بالحديث»[2].

وقد نصر العلامة المعلمي قول أبي حاتم في ضرار، من أنه صادق اللهجة، غير متعمد للكذب، لكن اعترف ببطلان حديثه هذا، فقال رادا زعم الحاكم أنه علىٰ شرط الشيخين، وعلىٰ اتهام الذهبي لضرار بوضعه: أقول :« لا ذا ولا ذاك، والصواب ما أشار إليه أبو حاتم، فإنه أعرف بضرار وبالحديث وعلله. فكأن ضراراً لقّن أو أدخل عليه الحديث أو وهم، فالذي يظهر أن ضراراً صدوق في الأصل، لكنه ليس بعمدة فلا يحتج بما رواه عنه من لم يعرف بالإتقان، ويبقىٰ النظر فيما رواه عنه مثل أبي زرعة، أو أبي حاتم، أو البخاري، والله أعلم».

إذًا، وعلىٰ كل حال، فالحديث باطل، سواء كان ذلك بتعمد ضرار بن صرد، أو غلط ووهم منه، أو أنه أدخل عليه، أو لُقّنه. وهذا حكم جميع من تحدث عن الحديث، وهم الإمام أبو حاتم، والإمام ابن حبان، والإمام الذهبي، والعلامة المعلمي، والشيخ الألباني، رحمهم الله

---

(1)المجروحين (1/ 380).

(2)الجرح والتعديل (4/ 465)، وقد أورد له ابن عدي حديث آخر من مناكيره ، وهو أنه روىٰ عن يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي، عن الأعمش، عن عباية، عن بن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال:« علي عيبة علمي».

تعالىٰ[1].

أما عن زعم الحاكم أنه :« صحيح علىٰ شرطين الشيخين» فأبعد ما يكون عن الصواب، فإن ضرار بن صرد المتهم به، ليس من رجال الكتب الستة، فضلا أن يكون من رجال الشيخين[2].

هذا، وليس لجهالة شيخ الحاكم أثر هنا، لأن له متابعات عند ابن عساكر، وابن حبان، بل قد رواه أبو حاتم عن ضرار بن صرد مباشرة.

أما شاهدا هذا الحديث فحالهما أوهىٰ من أن يعضدا شيئا؛

فالشاهد الأول: الذي رواه ابن عساكر، هو إلىٰ الوضع أقرب منه إلىٰ شيء آخر، لأنه مسلسل بالمتروكين والمجهولين والضعفاء، وهم:

۞**إسحاق بن محمد بن مروان الكوفي**: قال عنه الدارقطني:« جعفر وإسحاق ابنا محمد بن مروان ليسا ممّن يحتج بحديثهما»، وقيل إنّه كان أميا لا يحسن القراءة ولا الكتابة، وكان يلقّن[3].

۞**أبوه محمد بن مروان الكوفي**: قال عنه الدارقطني:« شيخ من الشيعة، حاطب ليل، لا يكاد يحدث عن ثقة، متروك»[4].

---

(1)الجرح والتعديل (4/ 465)، المجروحين (1/ 380)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3/ 449)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (2/ 496).سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (4891).

(2) أخرج الحاكم لضرار بن صرد خمسة أحاديث، وفي كل يذكر أنها صحيحة الإسناد، أو أنها علىٰ شرط الشيخين! وهي الأحاديث: 4241-4443 4620-5565-7998.

(3)سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص108).تاريخ بغداد (6/ 393). ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 353). لسان الميزان (1/ 375).

(4)سؤالات البرقاني (ص62)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (8/ 186). المغني في الضعفاء (2/ 631). لسان الميزان (5/ 376).

۞**الحسن بن محبوب**: أبو علي، لا يعرف عند أهل السنة، و ذكره الطوسي في رجال الشيعة ووصفه بأنه ثقة، فهو منهم، وهم طينة الكذب، والتوثيق عندهم غير التوثيق عندنا بل غير التوثيق عند العقلاء[1].

۞**أبو حمزة الثمالي**: ثابت بن أبي صفية، متروك عند جماهير أهل العلم؛ قال عنه الإمام أحمد وابن معين:« ليس بشيء»، وقال أبو زرعة والجوزجاني: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم:« لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به». وبين ابن حبان وجه تركه وتضعيفه فقال:« كثير الوهم في الأخبار، حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، مع غلوه في تشيعه» ، بل قد عُد من الرافضة، لذلك فهو متروك كما قال الدارقطني[2].

أما الشاهد الثاني: الذي رواه أبو نعيم في الحلية فعلامات الوضع والاختلاق بادية عليه، مثل ما جاء في وصف علي ﷺ بأنه :« **خاتم الوصيين**»، وسنده يشهد لذلك فهو مظلم بالضعفاء والمتروكين والمجهولين، وهم:

۞**القاسم بن جندب**: الراوي عن أنس، لم أجد له ترجمة بعد التنقيب.

۞**الحارث بن حصية** شيعي محترق ، اختلفوا في توثيقه، فوثقه ابن معين، وابن حبان والعجلي، والنسائي، وقدح فيه آخرون؛ قال أبو حاتم :« هو من الشيعة العتق ؛ لولا أن الثوري روىٰ عنه لترك حديثه». وقال العقيلي:« وله غير حديث منكر في الفضائل، ممّا شجر بينهم، وكان ممن يغلو في هذا الأمر»،وقال الدارقطني:« شيخ للشيعة يغلو في التشيع»،وقال الحافظ:«صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض»[3].

---

(1)لسان الميزان (1/ 0)، رجال الطوسي (ص334).

(2)العلل ومعرفة الرجال (3/ 96)،تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 278)، الجرح والتعديل (2/ 451)، سؤالات البرذعي (1/ 428).أحوال الرجال (1/ 70).الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 93).المجروحين (1/ 206). ضعفاء العقيلي (1/ 172).سؤالات البرقاني (ص19).ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/ 83).

(3)الجرح والتعديل (3/ 73)، الثقات لابن حبان (6/ 173)، الثقات للعجلي (1/ 277)، الكامل في ضعفاء الرجال =

۞**علي بن عابس**[1]:الكوفي الأزرق، متفق علىٰ تضعيفه، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة:« منكر الحديث، يحدث بمناكير كثيرة عن قوم ثقات»،وقال ابن حبان:« كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه فيما يرويه، فبطل الاحتجاج به.»[2].

۞**إبراهيم بن محمد بن ميمون** ؛ قال الذهبي في الميزان :« من أجلاد الشيعة ، روىٰ عن علي بن عابس خبراً عجيباً»، ثم أعاد ترجمته، وقال :« لا أعرفه، روىٰ حديثاً موضوعاً»، ثم ساق الحديث الذي نحن بصدده، وأقره ابن حجر في اللسان علىٰ حكمه علىٰ الحديث بالوضع، وذكر أنه من رجال الشيعة [3].

۞**محمد بن عثمان بن أبي شيبة**: مختلف في توثيقه، فوثقه صالح جزرة، وابن عدي، وابن حبان وآخرون، وكذبه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن خراش، ومطين، وقال البرقاني:« لم أزل أسمع أنه مقدوح فيه» [4].

لهذه الأسباب فهذا الشاهد موضوع مكذوب كما حكم عليه بذلك زمرة من أهل العلم، كابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، والشوكاني، وابن عراق الكناني، والألباني[5].

=

(2/ 187)، سؤالات البرقاني (ص24)، تقريب التهذيب (1/ 145).

(1) جاء في الحلية:«علي بن عياش»، وقال مصححه في الهامش:«في ح: علي بن عابس. والصحيح ما أثبتناه»، والراجح أنه أثبت الخطأ، لأن الحديث رواه ابن الجوزي في الموضوعات من طريق أبي نعيم، وأعله بأنه من رواية (علي بن عابس)، ووقع في سند ابن عساكر: (علي بن عباس)، وهو كذلك خطأ.

(2) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 281) سؤالات البرذعي (1/ 429)أحوال الرجال (1/ 61)الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 190)المجروحين (2/ 105).

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 189)(1/ 190)المغني في الضعفاء (1/ 25)لسان الميزان (1/ 107)

(4) الثقات لابن حبان (9/ 155).الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 295).ميزان الاعتدال في نقد الرجال (6/ 254).لسان الميزان (5/ 280).

(5) الموضوعات لابن الجوزي (1/ 376) .تلخيص كتاب الموضوعات للذهبي (1/ 69).ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 190)،لسان الميزان (1/ 107).اللآلي المصنوعة (1/ 329) .الفوائد المجموعة في الأحاديث =

خلاصة دراسة الحديث:

والخلاصة: أن حديث الحاكم باطل موضوع، أما شاهداه فأولىٰ بهذا الحكم منه.

هذا كله بالنظر إلىٰ سلسلة الإسناد فحسب، وإذا أنعمنا النظر في متنه لاحت لنا أمارات الكذب والوضع، فقد جاء في متن الحديث: أن النبي ﷺ خاطب عليا رضي الله عنه قائلا: « **أَنْتَ تُبَيِّنُ لِأُمَّتِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ بَعْدِي** »، فلقائل أن يقول، هل هذا خبر أم أمر؟ فإن كان أمرًا؛ فأعظم أمرٍ يرمي إليه مختلقوا هذا المتن، هو قولهم بالإمامة الإلهية لعلي رضي الله عنه، فلمَ لم يبينها للصحابة، وقد تنازعوا في أمرها في السقيفة، ولمَ لم يبينها للناس وقت الشورىٰ عند وفاة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، ولمَ لمْ يبينها للناس في وقت الفتنة الكبرىٰ، بل هو في كل ذلك يبايع بالإمامة الكبرىٰ لغيره طائعا مختارا، ويقبلها من المهاجرين والأنصار. أتراه في كل ذلك مخالفا لأمر النبي ﷺ، غير ممتثل له؟ حاشا وكلا.

وإن قلنا أن هذا المتن خبر، ليس بأمر، فهو لم يقع، وهذا طعن في النبوة، لأن عليا رضي الله عنه لم يبين للناس كثيرا ممّا اختلفوا فيه.

ووجه آخر، وهو أن أمَّة النبي ﷺ مستمرة إلىٰ قيام الساعة، وعلي رضي الله عنه قد توفي، فكيف يبين للأمَّة بعد وفاته، فإن قيل بإرشاده وتوجيهه لها قبل موته، فيقال هذا دور النبي ﷺ الذي قام به علىٰ أكمل وجه، مصداقا لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۙ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤].

فهذه أوجه تدل علىٰ بطلان الرواية متنا، بعد أن تبين بطلانها سندا.

=

الموضوعة (1/ 370).تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (1/ 405).السلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم 4886.

المبحث الثالث: الحديث الثالث.

المطلب الأول: متن الحديث و استدلال الشيعة به.

قال أبو عبد الله الحاكم: أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، حدثنا حسين بن حسن الأشقر، حدثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبّاد بن عبد الله الأسدي، عن علي: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] قال علي رضي الله عنه: «رسول الله ﷺ المنذر، وأنا الهادي». ثم قال الحاكم :« هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه»[1].

لهج الشيعة الإمامية كثيرا بهذا الحديث الذي روي موقوفا كما في المستدرك، ومرفوعا كما سيأتي بيانه. واعتبروه من الأدلة القوية على أن عليا رضي الله عنه كان صنو النبي ﷺ في المكانة، كما أن الإمامة صنو النبوة في المكانة والقدسية.

فقد أورد الحلي هذا الحديث في منهاج الكرامة تفسيرا للآية السابقة التي اعتبرها البرهان الثالث عشر من أربعين برهان زعم أنها من : « الأدلة المأخوذة من القرآن، والبراهين الدالة على إمامة علي عليه السلام من الكتاب العزيز» ، ووصف هذا الحديث بأنه :« صريح في ثبوت الولاية والإمامة».[2]

وأورده عبد الحسين الموسوي في المراجعات باعتباره الحديث التاسع والعشرين من

---

(1) مستدرك الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه (4646).

(2) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة (ص116 و 127).

الأحاديث الأربعين التي زعم أنها دالة علىٰ الإمامة.[1]

وخصص لهذا الحديث صاحب كتاب **"نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار"** قرابة الخمسين صفحة، وقدم لهذه الدراسة بقوله:« هذه الآية أيضا، استدل بها أصحابنا علىٰ إمامة أمير المؤمنين، بعد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم بلا فصل».[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) المراجعات (ص 286).

(2) نفحات الأزهار: السيد علىٰ الحسينىٰ الميلاني (20/ 299).

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم

۞**عباد بن عبد الله الأسدي**: روىٰ عن علي ﷺ ، وعنه المنهال بن عمرو.قال ابن المديني:« ضعيف»، وقال البخاري:«فيه نظر»، وخالف العجلي فقال:« كوفي تابعي ثقة»،وذكره ابن حبان في الثقات، وعلق علىٰ ذلك المعلمي في حاشيته علىٰ الفوائد المجموعة:« لا يفيده ذلك شيئاً، مع كلام كبار الأئمة فيه، و ظهور سقوطه» . وقال الذهبي في الكاشف:« تركوه»،أما ابن حجر فقال:« ضعيف»، ونقل في التهذيب عن ابن حزم أنه مجهول[1].

۞**المنهال بن عمرو**: الأسدي مولاهم. روىٰ عن ابن الحنفية وزر بن حبيش، وعنه الأعمش، وشعبة، روىٰ له البخاري والأربعة. وثقه ابن معين، وقال الدارقطني:« صدوق»، وروىٰ عنه شعبة، ثم تركه لأنه سمع من بيته صوت طنبور[2]، لكن علق غير واحد علىٰ ذلك- منهم الذهبي وابن حجر-: بأن هذا لا يوجب غمزا، ونقل أبو الحسن ابن القطان عن ابن حزم تضعيفه، ووصفه الجوزجاني أنه سيئ المذهب، أي أنه من الشيعة.ولخص لنا القول فيه ابن حجر، فقال:«صدوق ربما وهم»[3].

۞**الأعمش**: تقدمت ترجمته.

---

(1)التاريخ الكبير (6/ 32).الجرح والتعديل (6/ 82). ضعفاء العقيلي (3/ 137). الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 343). الثقات لابن حبان (5/ 141).الثقات للعجلي (2/ 17). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (1/ 531). تهذيب التهذيب (5/ 86). تقريب التهذيب (1/ 482)، حاشية الفوائد المجموعة (ص344).

(2)الطنبور: فارسي معرب، وهي آلة من آلات اللعب واللهو والطرب، ذات عنق وأوتار. انظر: المصباح المنير: الفيومي(2/ 368)، المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين (2/ 567).

(3)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (3/ 407)، الجرح والتعديل (1/ 153)، ضعفاء العقيلي (4/ 236)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 330)، أحوال الرجال: الجوزجاني (1/ 56)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص273)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3/ 362)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 141)، المغني في الضعفاء (2/ 679).

۞**منصور بن أبي الأسود**: الليثي، الكوفي، من كبار الشيعة. يروي عن الأعمش وليث بن أبي سليم، وروى عنه معن بن عيسى، وأبو نعيم.وثقه يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم:« يكتب حديثه».ذكره الذهبي في الضعفاء، وقال: «صدوق مشهور لكنه شيعي متوسط»، وهو قول لابن حجر[1].

۞**حسين بن حسن الأشقر**: تقدمت ترجمته.

۞**عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي(ت291)**: أبو سعيد البصري، الملقب بكربزان، حدّث عن يحيى القطان، ومعاذ بن هشام، وآخرين. وروى عنه يحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد، وإسماعيل بن أحمد الصفار، وغيرهم. قال ابن أبي حاتم:« تكلموا فيه»، ونقل أن أباه قال فيه:« شيخ»، وقال الدارقطني:« ليس بالقوي»، أما ابن عدي فذكره في الضعفاء، وقال:« حدث بأشياء لا يتابعه أحد عليها»، هذا رغم أنه نقل أن موسى بن هارون كان يرضاه، وكان حسن الرأي فيه، وذكره ابن حبان، واقتصر الذهبي على نقل قول ابن عدي في ترجمته من الضعفاء[2].

۞**أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك(ت344)**: الدقاق، الشيخ الإمام **المحدث** المكثر الصادق، مسند العراق. سمع من: ابن المنادي، والعطاردي، وكربزان، وخلق كثير. حدّث عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وابن مندة، والحاكم، وعدة. قال الدارقطني:«كان من الثقات»،وقال الخطيب:« كان ثقة ثبتا» ، أما الذهبي فذكره في الضعفاء، وقال : «موثق لكنه راوية للموضوعات»، وذكر أمثلة عن هذه الموضوعات في ترجمته من الميزان، ثم قال:« وينبغي أن

---

(1)الطبقات الكبرى (6/ 382)،تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (3/ 272)، التاريخ الكبير (7/ 348)، الجرح والتعديل (8/ 170)، الثقات لابن حبان (7/ 475)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (6/ 516)، المغني في الضعفاء (2/ 677)، تقريب التهذيب(1/ 972).

(2)الجرح والتعديل (5/ 283)،الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 319)، مولد العلماء ووفياتهم: ابن زبر الربعي (2/ 590)، سؤالات الحاكم للدارقطني(ص128)، تاريخ بغداد (10/ 273)، المغني في الضعفاء (2/ 386)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (4/ 314)، نزهة الألباب في الألقاب (2/ 117).

يغمز ابن السماك لروايته هذه الفضائح". لكن الحافظ في اللسان أبىٰ هذا المنهج، ورده واستنكره، قائلا:" لو فتح المؤلف علىٰ نفسه ذكر من روىٰ خبرا كذبا، آفته من غيره، ما سلم معه سوىٰ القليل من المتقدمين، فضلا عن المتأخرين، وإني لكثير التألم، من ذكره لهذا الرجل الثقة في هذا الكتاب بغير مستند، ولا سلف، وقد عظمه الدارقطني، ووصفه بكثرة الكتابة، والجد في الطلب، وأطراه جدا". ولمّا توفي شيّعه نحو خمسين ألفا.[1]

(1)المؤتلف والمختلف للدارقطني (2/ 38)، تاريخ بغداد (11/ 302)، سير أعلام النبلاء (15/ 444)، المغني في الضعفاء (2/ 324)،ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 41)،لسان الميزان (4/ 131).

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

روي هذا الحديث من مسند علي وابن عباس رضي الله عنهم؛

أولا: حديث علي رضي الله عنه: روي موقوفا، من كلام علي رضي الله عنه بإسنادين اثنين.[1]

لكن لفظ حديث الإسناد الثاني فيه اختلاف معتبر عن لفظ الأول، إذ جاء فيه: عن عليّ رضي الله عنه، في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، قال: "**رسول الله** ﷺ **المنذر، والهاد رجل من بني هاشم**". أما الأول ففيه التصريح أن الهاد هو علي رضي الله عنه. فضلا علىٰ أنه قد وقع اختلاف بيّن في هذا الحديث، هل هو موقوف علىٰ علي رضي الله عنه؟ أم أنه مرفوع إلىٰ النبي ﷺ[2]؛ فإذا قلنا موقوف، فيفهم منه أن النبي ﷺ هو المنذر، أما الهاد فرجل آخر من بني هاشم. وإذا قلنا بأنه مرفوع، فكل من المنذر والهاد رجل من بني هاشم، أي قطعا يراد به النبي ﷺ. والخلاصة أن لفظ هذا الحديث بعيد عن لفظ حديث الدراسة، فلا يشهد له.

ثانيا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: وهو كالشاهد للحديث الأول، لكنه روي مرفوعا إلىٰ النبي ﷺ.[3]

---

(1) رواه بالإسناد الأول كل من : الحاكم في المستدرك (4646)، وابن الأعرابي في معجمه (1992)، وابن عساكر في تاريخه(42/ 358).

وبالإسناد الثاني رواه كل من: عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده علىٰ المسند (1041)، وابن أبي حاتم في التفسير (7/ 2225)، والطبراني في الأوسط (1361 ،4923، 7780) والصغير (739)، والضياء في المختارة (668 ، 669)، والخطيب في تاريخه (12/ 372)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(42/ 359)،

(2) يفهم من علامات الترقيم في كل من: المعجم الأوسط للطبراني (1361)، والمختارة للضياء (668)، أنه مرفوع، وبقية المواضع يفهم منها:الوقف علىٰ علي رضي الله عنه.

(3) رواه كل من : الطبري في تفسيره (16/ 357)،وابن الأعرابي في معجمه(2267)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1/ 369)، والضياء في المختارة (158) من المجلد العاشر ، وابن عساكر في تاريخه (42/ 359).

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

أولا: حديث علي رضي الله عنه: بالنظر إلىٰ تخريج الحديث نجد أن الحديث الموقوف علىٰ علي رضي الله عنه روي بإسنادين اثنين:

أما الأول: الذي رواه به الحاكم في المستدرك وابن الأعرابي، فسنده ضعيف جدا، للأمور الآتية:

۞**عباد بن عبد الله الأسدي**: الراوي عن علي رضي الله عنه، فمن ترجمته، يظهر أن أكثر الأئمة علىٰ تضعيفه، ويكفي قول البخاري فيه:«فيه نظر»، وهي من أشد عبارات الجرح عنده، أما توثيق ابن حبان والعجلي فلا يعتمد عليه عند المحققين من أهل العلم [1]، لذلك خلص الذهبي إلىٰ أنه متروك، وخلص ابن حجر إلىٰ أنه ضعيف.

۞۞**المنهال بن عمرو، و منصور بن أبي الأسود**: ورغم أنهما صدوقان، إلا أنهما كانا من الشيعة، خاصة **منصور** الذي وصف بأنه من كبارهم. والحديث ممّا تتقوىٰ به بدعتهما، وتفردا بروايته، فلا يقبل منهما.

۞**حسين بن حسن الأشقر** [2]: وهو المتهم بهذا الحديث وغيره، فهو كما تقدم في ترجمته:

---

(1) سبق الكلام علىٰ توثيق ابن حبان(ص47)، أما عن توثيق العجلي فيقول العلامة المعلمي :« وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء، كتوثيق ابن حبان أو أوسع ». انظر: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء علىٰ السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص 68).

وقال الألباني:« توثيق العجلي في منزلة توثيق ابن حبان، ولذلك لم يعتمده ههنا الذهبي وغيره من المحققين». انظر: تمام المنة(ص400).

(2) وقع في رواية ابن الأعرابي: الحسين بن علي الأشقر، والصواب ما أثبته، لأنه المسطر في مستدرك الحاكم، والموجود في كتب الرجال، ولا وجود لراو باسم (الحسين بن علي الأشقر). والظاهر أن هذا الخطأ من ابن الأعرابي نفسه أو الواسطة بينه وبين الأشقر، وليس من مجرد خطأ مطبعي، أو تحريف من ناسخ، لأن الرواية نفسها رواها من طريقه ابن عساكر، وتضمنت الخطأ نفسه.

رافضي واه، وكفىٰ به طعنا فالرفض معدن الكذب.

۞**عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي**: شيخ ضعيف.

وبسبب هذه العلل، حكم علىٰ هذه الرواية، الحافظ الذهبي بالوضع، فقال في تلخيصه للمستدرك: بعد تصحيح الحاكم لها:« بل كذب، قبح الله واضعه»، وأضعف حلقة في السند يمكننا تعليق الجناية بها هي الراوي الرافضي: **حسين بن حسن الأشقر**.

أما السند الثاني: فرواه به عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته علىٰ المسند، قال : حدثني عثمان بن أبي شيبة، قال حدثنا المطلب بن زياد، عن السدي، عن عبد خير، عن علي ﷺ، وهو سند فيه ضعف من ناحيتين:

۞**المطلب بن زياد**(ت185): بن أبي زهير القرشي الكوفي؛ وثقه أحمد، وعثمان بن أبي شيبة، وابن حبان، والعجلي، وقال ابن عدي:« لا بأس به»، ولينه آخرون، فقال أبو حاتم:«يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال أبو داود :«هو عندي صالح. وقال عيسىٰ بْن شَاذَان[1]: عنده مناكير»، وقال ابن سعد:«كان ضعيفا في الحديث جدا»، أما ابن معين فوثقه في رواية الدوري، وضعفه فيما نقله ابن عدي. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وقال ابن حجر: « صدوق ربما وهم» [2].

---

(1)**عيسىٰ بن شاذان البصري القطان**: أحد الحفاظ، ومن يضرب بحفظه المثل، حدث عن عبد الله بن رجاء، وأبي عمر الحوضي وطبقتهما. وعنه أبو داود وأبو عروبة وابن أبي داود وآخرون، قال أبو داود:« ما رأيت أحمد مدح إنسانا قط إلا عيسىٰ بن شاذان»، بقي إلىٰ حدود 150 هـ، قال ابن حبان:« لم يعمر حتىٰ ينْتَفع النَّاس بعلمه ، مات وهو شاب». انظر: الثقات لابن حبان (8/ 494)، سير أعلام النبلاء (12/ 581)، تهذيب التهذيب (8/ 212)، تذكرة الحفاظ (2/ 108).

(2)الطبقات الكبرىٰ (6/ 387)، العلل ومعرفة الرجال (2/ 481)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (3/ 272)، الجرح والتعديل (3/ 493)، سؤالات أبي عبيد الآجري (1/ 210)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 464)، الثقات لابن حبان (7/ 506)، سير أعلام النبلاء (8/ 332)، تقريب التهذيب(1/ 948).

۞السدي: الكبير[1]، هو إسماعيل بن عبد الرحمن الأعور الكوفي، روىٰ عن أنس بن مالك وعبد خير، وحدّث عنه الثوري وشعبة وآخرون. وروىٰ له الأربعة ومسلم. وثقه جماعة، وضعفه آخرون، بل اتهمه بعضهم بالكذب، والرفض؛ فممّن وثقه الإمام أحمد، وقال يحيىٰ القطان:«ما رأيت أحدا يذكر السدي إلا بخير، وما تركه أحد»، واستند إلىٰ تحديث الثوري وشعبه عنه، وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به»،وذكره ابن حبان، والعجلي في الثقات. وضعفه يحيىٰ بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي في رواية، وفي أخرىٰ عند ابن عدي كره ابن مهدي تضعيفه، وذمه الشعبي، وقال أبو حاتم:« يكتب حديثه ولا يحتج به»،وقال أبو زرعة:« لين»، وقال الطبري: «لا يحتج بحديثه»،وقال الجوزجاني عنه:« كذّاب، شتّام»، وروىٰ عن سليمان التيمي أنه قال :«كان بالكوفة كذابان، فمات أحدهما: السدي والكلبي»، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروىٰ عن الحسين بن واقد: أنه سمع السدي يشتم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وذكره الذهبي في الضعفاء، لكن قال في الكاشف:« حسن الحديث، قال أبو حاتم: لا يحتج به»،أما ابن حجر فحاول الجمع بين هذه المتناقضات فقال:« صدوق يهم، ورمي بالتشيع».لكن الناظر في ترجمته يرىٰ أن المُجَرِّحين أكثر عددا، وأوفر حجة، خاصة ما روي من شتمه للشيخين، فهذا عين الرفض، الذي لا يحتج بصاحبه، ولا كرامة، خاصة إذا كانت الرواية ممّا يدعم ويقوي بدعته، كما هو الحال فيما نحن بصدده[2].

إذا فالحديث بالسند الثاني منكر لتفرد السدي به، وتفرد زياد بن المطلب به عنه، وإلىٰ ذلك

---

(1)أما (السدي الصغير): فهو محمد بن مروان الكوفي، أحد المتروكين، المتهمين بالكذب، معروف أمره. انظر: تقريب التهذيب (1/ 895)، المغني في الضعفاء (2/ 631).

(2)تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (3/ 425)، العلل ومعرفة الرجال (3/ 29)، التاريخ الكبير (1/ 361)، الجرح والتعديل (2/ 184)، أحوال الرجال (1/ 48، 1/ 54)، الثقات لابن حبان (4/ 20)، الثقات للعجلي (1/ 227)، ضعفاء العقيلي (1/ 87) ، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 276)، الكاشف (1/ 247)، سير أعلام النبلاء (5/ 264). المغني في الضعفاء (1/ 83)، ميزان الاعتدال (1/ 395).تقريب التهذيب (1/ 141)، تهذيب التهذيب (1/ 273) .

أشار الطبراني في الأوسط، بقوله:« لم يرو هذا الحديث عن السدي إلا المطلب تفرد به عثمان»[1]، وقال شعيب الأرناؤوط :« إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة،»[2] وعلل ذلك بأن مثل السدي ومطلب لا يحتملان مثل هذا المتن. وبذلك يظهر ضعف تصحيح الشيخ أحمد شاكر لإسناده [3]، أما عن قول الهيثمي: «رجال المسند ثقات»[4]، فلا يُسلَّم له لحال زياد، والسدي عند جماعة وتفردهما.

ثانيا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: ولا ينفع هذا الحديث شاهد ابن عباس، الذي رواه الطبري، وابن الأعرابي وغيرهما، لأنه من رواية الحسن بن الحسين العرني عن معاذ بن مسلم، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وهذا السند ساقط للعلل الآتية:

۞**الحسن بن الحسين العرني**: الكوفي، سبق أنه من رؤساء الشيعة وأنه يروي المقلوبات، أو يتعمد الوضع.

۞**معاذ بن مسلم**: أبو مسلم الكوفي النحوي الشيعي؛ سئل عنه أبو حاتم، فقال:« مجهول»، وذكر الذهبي في السير أنه من شيوخ النحو، لكن غير معتمد في الحديث. وقال في الميزان:« وله عن عطاء بن السائب خبر باطل، سقناه في الحسن بن الحسين»، يقصد هذا الحديث، وهناك قال: «ومعاذ نكرة، فلعل الآفة منه»[5].

۞**اختلاط عطاء بن السائب**: فرغم أنه من التابعين الثقات الذين حدّث عنهم الأئمة، إلا أنه قد اختلط في آخره، قال أبو حاتم:« كان محله الصدق قديما قبل أن يختلط، ثم تغير حفظه، في

---

(1) الطبراني: المعجم الأوسط (7780)، والمعجم الصغير(739).

(2) المسند : أحمد (1041)، بتحقيق شعيب الأرناؤوط.

(3)المسند : أحمد (1041)، بتحقيق أحمد شاكر.

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد(11090).

(5)الجرح والتعديل (8/ 248)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 126)، ميزان الاعتدال (4/ 132)، المغني في الضعفاء (2/ 664)، سير أعلام النبلاء (16/ 10).

حديثه تخاليط كثيرة"، وقال أحمد بن حنبل:" من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء". وقال يحيىٰ بن معين :" جميع من روىٰ عن عطاء، روىٰ عنه في الاختلاط، إلاَّ شُعْبَة وسفيان"، ومرة قال :" لا يحتج بحديثه" [1].

فهذه ثلاث علل في إسناد الحديث تكفي كل واحدة منها لإسقاط الاحتجاج بأي حديث وعدم الأخذ به، فكيف اذا انضم بعضها إلىٰ بعض؟[2].

أما الرواية التي رواها الضياء في المختارة عن ابن عباس رضي الله عنهما، فمتنها أنكر من غيرها، لأنه جاء فيها : قال رسول الله ﷺ:« **المنذر والهاد علي بن أبي طالب**»، والآية تخاطب النبي ﷺ فتقول له:﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، ويكفي هذا للحكم علىٰ هذه الرواية بالبطلان، هذا وسندها من أضعف الأسانيد لأنه مسلسل بالمجاهيل، قال محقق المختارة عنه :"فيه من لم أعرفهم: أحمد بن محمد بن الحسن، وأحمد بن محمد بن عبد الرحمن، والحسن بن عتيبة، لم أجد لهم ترجمة"[3]

خلاصة دراسة الحديث:

هذا كله إذا نظرنا من ناحية السند، أما إذا تفحصنا متن هذا الحديث، فسيتبين لنا جليا كذب نسبة هذا الكلام إلىٰ خير الأنام ﷺ لشدة نكارته كما وصفه الحافظ ابن كثير [4]، فالآية لا

---

(1)تاريخ ابن معين – رواية الدوري (4/ 59)، الجرح والتعديل (6/ 334)، الضعفاء للعقيلي (3/ 398)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 73)، ميزان الاعتدال (3/ 70)، تقريب التهذيب (2/ 391).

(2) هذا وقد اضطرب قول الحافظ ابن حجر في هذا الحديث ، فقد استغربه وحسّن إسناده رغم علله الواضحة، ثم أشار إلىٰ رواية عبد خير السابقة، ورجع إلىٰ القول باستبعاد صحة هذا الحديث، فقال :" وفي إسناد كل منهما بعض الشيعة ولو كان ذلك ثابتا ما تخالفت رواته". انظر: فتح الباري – ابن حجر (8/ 376) .

(3) الهامش رقم (158) من المختارة (ج10 – ص159) للدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

(4)تفسير ابن كثير (4/ 434).

يمكن تفسيرها بتلك الرواية، وهذا من خلال الوجوه التالية :

الوجه الأول: ظاهر لفظ :«**أنا المنذر، وعلي الهادي**»، أن النذارة والهداية مقسومة بين النبي ﷺ وعلي رضي الله عنه، فهذا نذيرٌ لا يُهتدىٰ به، وذاك هادٍ، وهذا لا يقوله مسلم، إذ يلزم منه أن عليا رضي الله عنه أعلىٰ مقاما من النبي ﷺ، لأن الهداية أعمّ من الإنذار.وهو معارض لما جاء صريحا في وصف النبي ﷺ بأنه هو الهادي في مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[الشورىٰ: ٥٢ - ٥٣] [1]، والصحيح أن «الإنذار والهدي متلازمان؛ فما من إنذار إلا وهو هداية، وما من هداية إلا وفيها إنذار، والهداية أعمّ من الإنذار. ففي هذا احتباك بديع»[2].

الوجه الثاني: وفي لفظ حديث ابن عباس قوله:«**بك يهتدي المهتدون**» نكارة بيّنة، فظاهره أن كل من اهتدىٰ من أمة محمد فبعلي رضي الله عنه اهتدىٰ، وهذا كذب بيّن؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلق كثير، واهتدوا به، ودخلوا الجنة، ولم يسمعوا من عليّ كلمة واحدة.

الوجه الثالث: أن ﴿هَادٍ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ نكرة في سياق الإثبات، وهذا لا يدل علىٰ معيّن. فدعوىٰ دلالته علىٰ علي رضي الله عنه باطل[3].

الوجه الرابع: ووجه آخر يدل علىٰ بطلان الرواية، وأنها لا تصلح أن تكون تفسيرا للآية، وهو أن قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء، فيتعدد الهداة، فكيف يُجعل عليّ رضي الله عنه هاديا لكل قوم من الأولين و الآخرين، ولو أريد أن هاديا واحدا للجميع لقيل: (لجميع الناس هاد) لا يقال: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [4].

---

(1)منهاج السنة النبوية (7/ 140)،كسر الصنم للبرقعي (ص146).

(2)التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (12/ 149).

(3)منهاج السنة النبوية (7/ 143).

(4)المصدر نفسه (7/ 143).

الوجه الخامس: زد علىٰ ذلك أن قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ جزء من آية واحدة أولها: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7] فهي جواب من الله تعالىٰ علىٰ الكفار الذين طلبوا المعجزة من النبي ﷺ، فأي مناسبة بين هذا الطلب، وبين أن يجيبهم الله تعالىٰ بأن عليا رضي الله عنه هو الهادي[1]. بل المناسبة أن يقال: أن الله تعالىٰ ذكّر الكفار بأن نبيه ﷺ "ما كان بدعا من الرسل، وما كان للرسل من قبله آيات علىٰ مقترح أقوامهم، بل كانت آياتهم بحسب ما أراد الله أن يظهره علىٰ أيديهم"[2].

الوجه السادس: أما عن تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فقيل هو الله تعالىٰ، وقيل: لكل قوم نبي، وقيل: قائد، وقيل: عمل. وأولىٰ هذه الأقوال بالصواب ما رجحه الإمام الطبري، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والمفسر الأمين الشنقيطي وغيرهم، من أن المراد بالقوم الأمة، والمراد بالهادي الرسول، كما يدل له قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾ [يونس:47]، وقوله: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: ٣٦][3].

الوجه السابع: وبعد كل ذلك، وعلىٰ فرض صحة هذا الحديث، فلا يلزم من كون الرجل هاديا أن يكون إماما وخليفة، وأن تنفىٰ الهداية عن الغير، فإنه يُهتدىٰ بالعلماء وأهل الصلاح والتقوىٰ، وقد تكون لهم الإمامة التي هي بمعنىٰ القدوة في الدين، لا بمعنىٰ الإمارة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِئَايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤][4].

---

(1) كسر الصنم لآية الله البرقعي (ص146).

(2) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور(12/ 149).

(3) تفسير الطبري (16/ 358)، التحرير والتنوير لابن عاشور (12/ 149)، أضواء البيان للشنقيطي (2/ 223).

(4) منهاج السنة النبوية (7/ 142)، تفسير الألوسي (9/ 208)، مختصر التحفة الإثني عشرية: الألوسي(ص174).

المبحث الرابع: الحديث الرابع.

المطلب الأول: نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثنا بكر بن محمد الصَّيْرَفِيّ بِمَرْو، حدثنا إسحاق، حدثنا القاسم بن أبي شيبة، حدثنا يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، حدثنا عمّار بن رُزَيْقٍ، عن أبي إسحاق، عن زياد بن مُطَرِّف، عن زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ:« **مَنْ يُرِيد أَنْ يَحْيَىٰ حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَوْتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ هُدًىٰ، وَلَنْ يُدْخِلَكُمْ فِي ضَلَالَةٍ**». ثم قال:« هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه» [1]

يعتبر هذا الحديث من الأحاديث التي اعتنىٰ بإظهارها الإمامية في كتبهم، للاستدلال به علىٰ إمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الإلهية النصية، بعد النبي ﷺ.

فممّن ذكره: صاحب كتاب (**كشف الغمة في معرفة الأئمة**) ضمن الأحاديث التي قال إنها تحض علىٰ موالاة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2]، وأورده عبد الحسين الأميني ضمن مجموعة من الأحاديث، التي قال: «إنها تعطينا خبرا؛ بأن الولاية الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام مرتبة تساوق ما ثبت لصاحب الرسالة، مع حفظ التفاوت بين المرتبتين بالأولية والأولوية»[3].وأورده صاحب كتاب أسرار الإمامة، علىٰ أنه من الأدلة النبوية علىٰ عصمة الأئمة المزعومين[4].

وساقه عبد الحسين الموسوي في المراجعة (48) ضمن الأربعين حديثا التي يزعم أنها تؤيد

---

(1)مستدرك الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالىٰ عنه رقم (4642).

(2)كشف الغمة في معرفة الأئمة:الأربلي (1/ 94).

(3)الغدير في الكتاب والسنة والادب: عبد الحسين الأميني (1/ 461).

(4)أسرار الإمامة: الحسن بن علي الطبرسي (ج 6/ ص 2).

النص علىٰ خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، والغريب أنه أعاد الحديث مرتين ضمن هذه الأربعين، موهما أنهما حديثان مختلفان، وهذا وفق منهج يسير عليه القوم هو التكثير والتهويل ما استطاعوا إلىٰ ذلك سبيلا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) المراجعات (ص248).

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم

۞**زياد بن المطرف**: ذكره مطين وابن جرير وابن شاهين في الصحابة، لكن نفىٰ غير واحد صحبته، مثل الحافظ أبو نعيم، والصغاني ، وابن الجوزي، وابن الأثير، والذهبي، ومغلطاي، أما الحافظ ابن حجر، فقد أورده في القسم الأول من الصحابة، وهم الذين وصفهم في مقدمة كتابه بأنهم: الذين وردت صحبتهم بطريق الرواية عنهم أو عن غيرهم ، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة[1]. وعلىٰ هذا الأساس حكم من حكم من الأئمة بصحبته، وكلهم اعتمدوا علىٰ بعض طرق الحديث الذي نحن بصدده، إذ جاء فيه:(عن زياد بن مطرف قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:« من أحب أن يحيا حياتي... » الحديث[2]. ففيه حذف للصحابي زيد بن أرقم رضي الله عنه، وتصريح زياد بن المطرف بالسماع من النبي ﷺ، لكن الأئمة حكموا بشدة ضعف إسناد هذا الحديث-كما سيأتي-، فضلا علىٰ أن أغلب الرواة رووا الحديث من مسند زيد بن الأرقم ﷺ، وليس من مسند زياد بن المطرف. فتلخص من ذلك أن زياد بن المطرف لا صحبة له، ولا يعرف إلا في هذا الحديث، فهو تابعي مجهول.

۞**أبو إسحاق السبيعي**: عمرو بن عبد الله السبيعىٰ الكوفىٰ الهمداني (ت127)؛ من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، رأىٰ عليا وروىٰ عن جماعة من الصحابة، منهم:ابن عباس، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب رضي الله عنهم، وحدّث عن خلق كثير، وروىٰ عنه الأعمش، والزهري، والثوري، وشعبة، وخلائق، وحديثه خرجه الستة. كان صواما قواما متبتلا، من أوعية العلم،

---

(1)معرفة الصحابة لأبي نعيم (3/ 1216)أسد الغابة (1/ 390).تجريد أسماء الصحابة : الذهبي (1/ 196) الإنابة إلىٰ معرفة المختلف فيهم من الصحابة: مغلطاي(2/ 340) .الإصابة في تمييز الصحابة (2/ 587).

(2) رواه هكذا : ابن جرير في المنتخب من ذيل المذيل (ص83)، والطبراني في الكبير (5/ رقم5067)(رواه علىٰ الوجهين، قال:« عن زياد بن مطرف ، عن زيد بن أرقم ، وربما لم يذكر زيد بن أرقم ») ، وعزا ذلك ابن حجر لابن شاهين ومطين الحضرمي والباوردي، كما في الإصابة (2/ 587).

ومناقبه غزيرة. وهو ثقة حجة بلا نزاع؛ وثقه الأئمة: أحمد، وابن مهدي، وابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وغيرهم. ومع ذلك فهو مدلس، وتغير بآخرة[1].

۞**عمار بن رزيق**:الضبي التميمي أبو الأحوص الكوفي، روىٰ عن أبي إسحاق السبيعي ومنصور، والأعمش وطائفة، وعنه يحيىٰ بن آدم ومعاوية بن هشام، وآخرون. أخرج له مسلم وأصحاب السنن إلا الترمذي.ووثقه الكافة؛ قال أحمد، وأبو حاتم، والبزار، والنسائي،: «لا بأس به»، وقال يحيىٰ بن معين، وأبو زرعة، وابن المديني:« ثقة». وقال الذهبي:«ما رأيت لأحد فيه تليينا، إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك». قلت: أظن أن ذلك تعسف من السليماني، فقد رمىٰ جماعة من الكبار، لذلك قال الذهبي في ترجمته في السير:« رأيت للسليماني كتابا فيه حط علىٰ كبار، فلا يسمع منه ما شذ فيه»[2].

۞**بكر بن محمد الصيرفي**(ت348): المروزي، الملقب بالدُّخَمْسِيني، محدث مرو، سمع أبا قلابة الرقاشي، وأبا حاتم الرازي، وآخرين. وروىٰ عنه: ابن عدي، والحاكم، وابن مندة، وطائفة. قال الذهبي: «وما علمت أنا به بأسا» [3].

۞**إسحاق**: هو ابن الحسن بن ميمون بن سعد أبو يعقوب الحربي(ت284)؛ الإمام الحافظ، سمع أبا نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم، والقعنبي وآخرين، وروىٰ عنه يحيىٰ بن صاعد، وأبو بكر الشافعي أبو بكر القطيعي. قال عنه إسحاق الحربي:«ثقة، لو أن الكذب حلال، ما كذب إسحاق».وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، والدارقطني:« ثقة»، وقال الذهبي

---

(1)الجرح والتعديل(6/ 242)، الثقات لابن حبان(5/ 177)،تذكرة الحفاظ للذهبي(1/ 86)، تقريب التهذيب(5065)،المدلسين(1/ 77)، ميزان الاعتدال(5/ 326)، التاريخ الكبير(6/ 347)، سير أعلام النبلاء(5/ 392).

(2) سؤالات أبي داود لأحمد (1/ 31)الجرح والتعديل (6/ 392)تاريخ ابن معين- رواية عثمان الدارمي (1/ 159)الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (2/ 50)ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3/ 164)سير أعلام النبلاء (17/ 202)تهذيب التهذيب (22/ 400).

(3)سير أعلام النبلاء-الرسالة (30/ 54).الوافي بالوفيات (10/ 136).شذرات الذهب (2/ 369).

:«ثقة حجة»[1].

۞**القاسم بن أبي شيبة**: هو القاسم بن محمد بن أبي شيبة، وسبق أنه متروك هالك.

۞**يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي**: القطواني الشيعي؛ سبق في ترجمته: أنه ضعيف واه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

(1)تاريخ بغداد (6/ 382)سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص103)تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (21/ 119)سير أعلام النبلاء- (13/ 410). ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 340)لسان الميزان (1/ 360).

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

روي هذا الحديث من طرق إلىٰ يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، عن عمّار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن زياد بن مطرِّف، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.[1]

وكل من رواه ساقه بلفظ الحاكم، لكن بزيادة وصف لجنة الخلد، وهو: « **فإن ربِّي عز وجل غَرَسَ -وفي رواية ابن عساكر (غَرَزَ)- قُضْبَانَهَا- وفي رواية الآجري والطبراني (قَصَبَاتِهَا) - بيده**». وزاد ابن جرير:«**وذريته**» في قوله:« **فليتول علىٰ بن أبىٰ طالب عليه السلام وذريته من بعده**».

ولهذا الحديث شواهد هي:

الأول: حديث أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ بنحو حديث الحاكم إلاَّ قوله -في وصف علي رضي الله عنه-: « **فَإنه لَنْ يُخْرِجَكُمْ من هَدَىٰ، وَلَنْ يُدْخِلَكُمْ في ضَلالَةٍ** ».[2]

الثاني: حديث حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:« **من سره أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويتمسك بالقصبة الياقوتة؛ التي خلقها الله بيده، ثم قال لها: كوني، فكانت، فليتول علي بن أبي طالب من بعدي**».[3]

الثالث: حديث ابن عباس رضي الله عنهما،قال: قال رسول الله ﷺ:« **من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال عليا من بعدي. وليوال وليه، وليقتد بالأئمة من**

---

(1) أخرج هذا الحديث كل من: الحاكم في المستدرك علىٰ الصحيحين (4642)، وابن جرير في المنتخب من ذيل المذيل (ص83)، والطبراني في الكبير (5067)، والآجري في الشريعة (1590)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (2/ 417)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة(ص203)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (4/ 349)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (42/ 242).

(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (42/ 242).

(3) أخرجه: أبو نعيم في الحلية (1/ 86)، وابن عساكر في التاريخ (42/ 242).

بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهما وعلما، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي». [1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) أخرجه: أبو نعيم في الحلية(1/ 86)، ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ (42/ 240)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (2/ 485).

المطلب الرابع: دراسة الإسناد والحكم على الحديث.

مدار هذا الحديث عند جميع من خرّجه علىٰ يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن زياد بن مطرف، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، وهذا السند ضعيف جدا، للعلل الآتية:

۞يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي: وهو كوفي شيعي متروك، كما سبق في ترجمته. والحمل عليه في هذا الحديث لأنه أضعف حلقة في سنده؛ قال ابن حجر:" في إسناده يحيىٰ بن يعلي المحاربي[1]، وهو واه"[2]، وقال الهيثمي: "وفيه يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، وهو ضعيف"[3]، أما الحافظ الذهبي، فقد اتهم تلميذ الأسلمي: القاسم بن أبي شيبة، وعدّ الحديث من بلاياه كما في

---

(1) قوله: "المحاربي" سبق قلم منه -رحمه الله تعالىٰ-، إنما هو الأسلمي، أما المحاربي فهو ثقة مشهور من رجال البخاري ومسلم، كما في التقريب (رقم7725). ولقد استغل عبد الحسين الشيعي الإثني عشري صاحب المراجعات(هامش ص80) هذا الوهم، وأوهم أن الحافظ ابن حجر أخطأ في الحكم لا في الاسم، فاستغل ذلك لتقوية زعمه بصحة الحديث، لكن هيهات فجميع طرق الحديث صرحت بأنه الأسلمي لا المحاربي، إلا في رواية ابن جرير، وسندها ضعيف لجهالة شيخ ابن جرير: زكرياء بن يحيىٰ بن أبان المصري، فلا وجود لترجمته في كتب التراجم، ولأن الراوي عنه: أحمد بن إشكاب، وقد ذُكر في الرواة عن يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، ولم يذكر في الرواة عن المحاربي . انظر: تهذيب الكمال (32/ 51 ، 32/ 46).

ووقع وهم آخر في رواية للخطيب في تالي المتشابه، إذ جاء فيها: أبو المحياة يحيىٰ بن يعلىٰ، وهذا غير الأسلمي وغير المحاربي، وهو ثقة من رجال مسلم كما في التهذيب (1/ 598)، والذي يؤكد أنه خطأ، كونها من رواية إبراهيم السراج عن يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني، عن يحيىٰ بن يعلىٰ، وقد روىٰ ابن عساكر الحديث من هذه الطريق، ولم يذكر فيه أنه أبو المحياة، فدل علىٰ أن الوهم من تلميذ السراج أو تلميذ تلميذه. فضلا علىٰ أن باقي الرواة عن يحيىٰ بن يعلىٰ وصفوه بأنه الأسلمي، وهم: القاسم بن أبي شيبة، وإبراهيم بن عيسىٰ التنوخي، وإبراهيم بن الحسن التغلبي.

(2) الإصابة (2/ 587).

(3)مجمع الزوائد (14639).

ترجمته من الميزان[1]، لكن ورغم أن القاسم ضعيف بل متروك كما سبق في ترجمته، إلا أنه قد توبع في هذا الحديث، فقد تابعه عن يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي كل من: أحمد بن إشكاب[2]، وإبراهيم بن عيسىٰ التنوخي[3]، ويحيىٰ بن عبد الحميد الحماني[4]، وإبراهيم بن الحسن التغلبي[5].

۞ **أبو إسحاق السبيعي** شيخ عمار بن رزيق، ورغم إمامته إلا شاخ ونسي ، وهو مشهور بالتدليس، وقد عنعن سند هذا الحديث، فلا يؤمن أن يكون قد أسقط من السند شيخه الحقيقي في هذا الحديث.

۞ **زياد بن مطرف**؛ وهو تابعي مجهول كما سبق بيان ذلك في ترجمته.

۞ **الاضطراب** في سند الحديث، فمرة يروىٰ من مسند زيد بن أرقم رضي الله عنه، وأخرىٰ من مسند زياد بن المطرف، وهذا الاضطراب من يحيىٰ بن يعلىٰ أو أبي إسحاق السبيعي.

أما عن الأحاديث التي تشهد لمتن هذا الحديث، فهي أوهىٰ وأضعف من أن تشهد لشيء، وبيان ذلك فيما يلي:

الشاهد الأول: الذي يرويه ابن عساكر، قال: أخبرنا أبو محمد القاسم بن هبة الله بن عبد الله، حدثنا أبو بكر الخطيب، حدثنا أبو طاهر إبراهيم بن محمد بن عمر بن يحيىٰ العلوي[6]، أنبأنا

---

(1) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 460).

(2) ابن جرير في المنتخب من ذيل المذيل (ص 83).

(3) الطبراني في المعجم الكبير (5067).

(4) الشريعة للآجري (1545)، والحلية لأبي نعيم (4/ 349)، وشرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين(ص203)، وتالي تلخيص المتشابه للخطيب(2/ 417)،والتاريخ لابن عساكر(42/ 242).

(5) الحلية لأبي نعيم(4/ 349).

(6) قال الخطيب:« كتبت عنه وكان سماعه صحيحا»، ولد ببابل في سنة تسع وستين وثلاثمائة، ومات ببغداد سنة: ست وأربعين وأربعمائة. تاريخ بغداد (6/ 174). تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (30/ 124).

أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، حدثني أحمد بن إسحاق بن العباس بن موسىٰ بن جعفر العلوي بدبيل، حدثنا الحسين بن محمد بن بيان المدائني -قاضي تفليس-، حدثني جدي لأبي شريف بن سائق التفليسي، حدثنا الفضل بن أبي قرة التميمي، عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: الحديث. وهذا سند مظلم مفتعل، ومتنه موضوع مختلق، وبيان ذلك:

۞**القاسم بن هبة الله شيخ ابن عساكر، و أحمد بن إسحاق العلوي، و الحسين بن محمد بن بيان، وجده شريف بن سائق، و الفضل بن أبي قرة التميمي**: هؤلاء خمستهم مجهولون، لا ترجمة لهم في كتب التراجم، ولم يذكروا حسب بحثي إلا في هذا الإسناد.

۞**جابر الجعفي بن يزيد الكوفي**؛ وثقه بعض الأئمة كالثوري وشعبة ووكيع، لكن أكثرهم علىٰ تكذيبه ، وترك الرواية عنه، فلقد تركه ابن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد وآخرون، ووصفه كل من: ليث بن أبي سليم، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة، وزائدة، ويحيىٰ بن معين، والجوزجاني، وغيرهم، بأنه كذّاب؛ قال زائدة:« جابر الجعفي رافضي، يشتم أصحاب النبي ﷺ»، وقال:« كان والله، كذابا، يؤمن بالرجعة[1]» ، وقال يحيىٰ بن معين:«جابر الجعفي، لا يكتب حديثه، ولا

---

(1) تعتبر الرجعة من أصول الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ومن ضروريات مذهبهم، ويقصدون بها رجعة كثير من الأموات إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة زمن خروج المهدي في صورهم التي كانوا عليها؛ يقول آية الله الزنجاني:«الرجعة عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم الحجة عليه السلام، ممّن تقدّم موتهم من أوليائه وشيعته؛ ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته، بظهور دولته، وقوم من أعدائه ينتقم منهم، وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل علىٰ أيدي شيعته؛ وليبتلوا بالذل والخزي بما يشاهدونه من علو كلمته، وهي عندنا الإمامية الإثني عشرية تختص بمن محّض الإيمان، ومحّض الكفر والباقون سكوت عنهم». فالرجعة عندهم هي للأئمة، ومن محّض الإيمان من أوليائهم، ومن محّض الكفر من أعدائهم -وهم يعنون بذلك الصحابة رضي الله عنهم- والقصد من ذلك هو إظهار العز والنصر للأئمة ومواليهم، والانتقام من أعدائهم، ولا أصل لهذا المعتقد في دين الإسلام. انظر: عقائد الإمامية الإثني عشرية: الزنجاني (2/ 228)، الكتاب : أصول =

كرامة»، وقال ابن حبان:« كان سبئيا، من أصحاب عبد الله بن سبأ»، ثم بيّن وجه وعُذر من روىٰ عنه وصدقه [1].

۞**أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني**(ت:387): الكوفي، روىٰ عن البغوي وابن جرير، وخلائق. قال الخطيب :«كان يروي غرائب الحديث، وسؤالات الشيوخ، فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني، ثم بان كذبه، فمزقوا حديثه، وأبطلوا روايته، وكان بعدُ يضع الأحاديث للرافضة»، وقال:« سألت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق عن أبي المفضل فقال: كان يضع الحديث»، ونقل عن الأزهري أنه قال عنه :« كان أبو المفضل دجالا كذابا، ما رأينا له أصلا قط»[2]. فعلىٰ هذا فهو المتهم بوضع هذا الحديث المكذوب، وصياغة سنده المختلق.

الشاهد الثاني: الذي رواه أبو نعيم؛ قال: حدثنا فهد بن إبراهيم بن فهد، قال: حدثنا محمد زكريا الغلابي، قال: حدثنا بشر بن مهران، قال: حدثنا شريك عن الأعمش عن زيد بن وهب، عن حذيفة بن اليمان: الحديث . وهذا السند ضعيف جدا مظلم، لما يلي:

۞**شريك**: هو ابن عبد الله النخعي القاضي الإمام علىٰ تشيع خفيف فيه(ت:177)، روىٰ عن الأعمش، وهشام بن عروة، وخلق، وعنه ابن مهدي وطبقته، استشهد به البخاري وخرّج له مسلم متابعة. لكن جمهور الأئمة علىٰ ضعفه لسوء حفظ، ولم يحتجوا بما انفرد به. فقد كان يحيىٰ بن سعيد لا يحدث عنه، ويقول:« ما زال مخلطا»، وقال أبو حاتم:« صدوق، له

=

مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية: ناصر القفاري(ص911).

(1)التاريخ الكبير (2/ 210) الجرح والتعديل (1/ 225)أحوال الرجال (1/ 50)الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 113) المجروحين (1/ 112)االضعفاء للعقيلي (1/ 191)لضعفاء والمتروكين للنسائي (1/ 71) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/ 103)تهذيب التهذيب (2/ 41)المغني في الضعفاء (1/ 126).

(2)تاريخ بغداد (5/ 466)،تاريخ دمشق (54/ 14)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (6/ 215)، لسان الميزان (5/ 231).

أغاليط". وقال الجوزجاني:" سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل"، يقصد تشيعه، وقال الدارقطني:" ليس بالقوي فيما ينفرد به". ولخص الحافظ أمره فقال: "صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"[1].

۞**بشر بن مهران**: ويقال بشير، متروك ، قال ابن أبي حاتم:"ترك أبي حديثه، وأمرني أن لا أقرأ عليه حديثه"، وذكر الذهبي ومن بعده ابن حجر هذا الحديث فيما أنكر عليه، واتهما معه الغلابي الآتي ذكره. أما ابن حبان فذكره في الثقات، وقال:" روى عنه البصريون الغرائب"[2].

۞**محمد بن زكريا الغلابي**: أبو جعفر البصري، أخباري رافضي تالف، يروي عن أبي الوليد الطيالسي ، وطبقته، وعنه الطبراني وطائفة. قال ابن مندة:" تكلم فيه"، وقال الدارقطني:" يضع الحديث". وخالف ابن حبان فذكره في الثقات، لكن لينه بعض الشيء فقال:" كان صاحب حكايات وأخبار، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات، لأنه في روايته عن المجاهيل بعض المناكير". وهذا تساهل بيّن من ابن حبان، فقد ساق ابن الجوزي بعض الموضوعات، متهما الغلابي بعملها، ذاكرا أنه كان غاليا في التشيع. وذكر الذهبي وابن حجر في ترجمته بعض ما أنكر عليه، واتهماه بالكذب. وقال الذهبي عنه في ترجمة أحد شيوخه: محمد بن زكريا الغلابي كذاب[3].هذا وقد ذكر بعض مصنفي الرافضة الإمامية أن الغلابي هذا من علمائهم ومصنفيهم، فلا يستغرب كونه من الوضاعين الكذابين فهي حرفتهم[4].

---

(1)الجرح والتعديل (4/ 365) ، أحوال الرجال (1/ 92).الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 6)،ضعفاء العقيلي (2/ 193)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (3/ 372)، تقريب التهذيب (1/ 266) .

(2)الجرح والتعديل (2/ 379)،الثقات لابن حبان (8/ 140)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/ 37)(2/ 44)، المغني في الضعفاء (1/ 108)، لسان الميزان (2/ 34).

(3)الثقات لابن حبان (9/ 154)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص222)، الموضوعات لابن الجوزي (1/ 381 ، 422)(2/ 37، 45)(3/ 278)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال – 6/ 151)،(5/ 201)، المغني في الضعفاء (2/ 851)، لسان الميزان (5/ 168).

(4)رجال النجاشي (ج 1/ ص 244)، معجم رجال الحديث: الخوئي (ج 17/ ص 64)، الفهرست لابن النديم =

۞**فهد بن إبراهيم بن فهد**: مجهول، لا ذكر له في كتب التراجم، إلا ما ذكره ابن ماكولا في الإكمال (7/ 60)، قال: «فهد بن إبراهيم بن فهد بن حكيم الساجي: يحدث عن الغلابي، وأبي مسلم الكجي، ولم يرو عن أبيه شيئا».

إذا فالظاهر أن المتهم بهذا الحديث هو الغلابي، لكنه قد توبع عند ابن عساكر [1]، تابعه أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المهوي أو المهري، وهو مجهول لم أجد له ترجمة، فلعل أحدهما اختلقه، والآخر سرقه منه. وعلىٰ كل حال فالحديث كما قال أبو نعيم:« تفرد به بشر عن شريك» وبشر هذا متروك كما سبق في ترجمته، وشريك لا يحتج بما انفرد به، فالحديث ضعيف جدا، بل موضوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، والسيوطي، والألباني، وغيرهم[2].

الشاهد الثالث: الذي رواه أبو نعيم ومن طريقه ابن عساكر؛ قال أبو نعيم: حدثنا محمد بن المظفر[3] حدثنا محمد بن جعفر بن عبد الرحيم حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم[4]

=

(1/ 157). وذكروا من مصنفاته:كتاب الجمل الكبير، والجمل المختصر، وكتاب صفين الكبير، وكتاب صفين المختصر، مقتل الحسين عليه السلام، وغيرها.

(1) تاريخ دمشق(42/ 242)

(2)منهاج السنة النبوية (7/ 401). اللآلي المصنوعة (1/ 337). تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (1/ 410). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم (893) .

(3) **هو: محمد بن المظفر**: بن موسىٰ بن عيسىٰ أبو الحسين، الإمام الحافظ محدث العراق،(286 هـ- 379 هـ)، سمع ابن جرير،وعبد الله بن محمد البغوي، وأبا جعفر الطحاوي، وهذه الطبقة من أهل الآفاق. وروىٰ عنه الدارقطني، وابن شاهين، وأبو نعيم، وخلق. كان الدارقطني يعظمه، ويقول:«ثقة مأمون». وقال الباجي:« حافظ حسن الحديث، كان فيه تشيع ظاهر»، لكنه قدر لا يضر كما قال الدارقطني. قال الخطيب:« وكان حافظا، فهما، صادقا، مكثرا». انظر: تاريخ بغداد (3/ 262)، تاريخ دمشق (56/ 3)، تذكرة الحفاظ (3/ 125)، سير أعلام النبلاء (16/ 418)، ميزان الاعتدال (6/ 340)، لسان الميزان (5/ 383).

(4) **هو: أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم**: مولىٰ بني هاشم، أبو عبد الله، حدث بسر من رأىٰ عن: الحسين بن

=

حدثنا عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلىٰ - أخو محمد بن عمران[1] - حدثنا يعقوب بن موسىٰ الهاشمي عن ابن أبي رواد، عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، الحديث.

وأما الرافعي[2] فساقه معلقا عن أبي مضر ربيعة بن علي العجلي، قال حدثنا أبو طاهر الحسن بن حمزة العلوي، حدثنا سليمان بن أحمد[3]، حدثنا عمر بن حفص السدوسي[4]، حدثنا إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا يعقوب بن المغيرة الهاشمي، عن ابن داود[5]، عن إسماعيل ابن أمية به كالأول.

=

الحسن الأشقر، ورجاء بن سلمة. روىٰ عنه الهيثم بن خلف الدوري ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي وآخرين. نقل الخطيب عن الهيثم بن خلف الدوري أنه قال فيه:صدوق ثقة . انظر: تاريخ بغداد (5/ 119).

(1) هو : محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي. روىٰ عن أبيه، وشريك، ووكيع وغيرهم. وروىٰ عنه البخاري في كتاب الأدب، وروىٰ الترمذي، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وآخرون. قال أبو حاتم:«كوفي صدوق».وقال مسلمة ابن قاسم:«ثقة». وقال الحافظ في التقريب:«صدوق من العاشرة». انظر: التاريخ الكبير (1/ 201)، الجرح والتعديل (8/ 41)، الثقات لابن حبان (9/ 82)، تهذيب التهذيب (9/ 338)، تقريب التهذيب (2/ 120)

(2) هو: الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزوينىٰ (ت623)،الإمام البارع، المتبحر فىٰ المذهب الشافعي، وعلوم كثيرة، كما وصفه النووي. وشيخ الشافعية، عالم العجم والعرب، وإمام الدين، كما نعته الذهبي. وكان زاهدا ورعا عابدا؛ قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح:« أظن أنىٰ لم أر فىٰ بلاد العجم مثله». له مصنفات كثيرة منها **"الفتح العزيز شرح الوجيز"**، و**"شرح مسند الشافعي"**، و**"تدوين تاريخ قزوين" . انظر:** تهذيب الأسماء للنووي (2/ 264)، طبقات الشافعية (8/ 281)، سير أعلام النبلاء (22/ 252).

(3) الطبراني صاحب المعاجم.

(4) هو: عمر بن حفص السدوسي أبو بكر: البصري(ت293)، يروي عن أبي الوليد الطيالسي، وعاصم بن علي، وآخرين.روىٰ عنه أبو محمد ابن صاعد، وأبو عمرو ابن السماك، وأبو بكر الشافعي، وغيرهم، وذكره أبو بكر الخلال في جملة أصحاب الإمام أحمد. أدرجه ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب:كان ثقة. انظر: الثقات لابن حبان (8/ 447) تاريخ بغداد (11/ 216) طبقات الحنابلة (1/ 216).

(5) الظن أنه تصحف من : ابن أبي رواد كما في سند أبي نعيم.

وهذا الحديث لا يختلف حاله عن سابقيه من الطريقين:

أما سند أبي نعيم فمظلم بالمجهولين، وهم: **محمد بن جعفر بن عبد الرحيم، و عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلىٰ، و يعقوب بن موسىٰ الهاشمي**: هؤلاء ثلاثتهم مجهولون لا ترجمة لهم في كتب التراجم، وهو الأمر الذي صرح به ابن عساكر بعد أن روىٰ الحديث، بقوله:«هذا حديث منكر، وفيه غير واحد من المجهولين».

وأما سند الرافعي، فأوهىٰ من سابقه لما يلي:

۞**أبو مضر ربيعة بن علي**، وشيخه أبو طاهر الحسن بن حمزة العلوي[1]، و يعقوب بن المغيرة الهاشمي -ولعله يعقوب بن موسىٰ الذي تقدم في سند أبي نعيم – هؤلاء كذلك مجهولون، ولا يعرف حالهم جرحا وتعديلا.

۞**إسحاق بن بشر الكاهلي**: أبو يعقوب الكوفي (ت228)، متروك كذاب، حدث عن مالك وآخرين، وعنه عمر بن حفص وعدة. قال عنه أبو زرعة، وأبو حاتم:«كان يكذب»، وذكرا أنه كان يحدث بأحاديث موضوعة، وكذبه أبو بكر بن أبي شيبة. وقال ابن عدي، والدارقطني:«هو في عداد من يضع الحديث»[2]. فهو آفة الحديث.

وزيادة علىٰ ظلمة سندي هذا الشاهد ففي متنه نكارة كما قال ابن عساكر، وهذه النكارة من جهتين:

---

(1)كلاهما ذكرهما الرافعي في التدوين في أخبار قزوين، فالأول ذكر أنه قدم قزوين وحدث بها عن الطبراني سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، ثم ساق حديث الدراسة عنه بسنده. أما الثاني فنعته بالفقيه القزويني، وذكر أنه سمع أبا الحسن القطان وأحمد بن علان، وحدث عنه أبو يعلىٰ الخليلي وأبو سعد السمان، وأرخ وفاته سنة: ثمان وتسعين وثلاثمائة . هذا ولم يذكر فيهما جرحا ولا تعديلا. انظر: التدوين في أخبار قزوين (2/ 484)، (3/ 17).

(2)الجرح والتعديل (2/ 214)الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 342)ضعفاء العقيلي (1/ 98)ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 337)المغني في الضعفاء (1/ 70).

الجهة الأولى: في ذكر موالاة أئمة العترة، ولا نظير لهذا إلا في ما وضعه الرافضة من أحاديث وروايات.

والجهة الثانية: في الدعاء المنسوب إلىٰ المصطفىٰ ﷺ: « **لا أنالهم الله شفاعتي**»، «الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ، ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته».[1]

لهذا كله فهذا الشاهد موضوع مختلق، كما قاله الشيخ الألباني، والشيخ مقبل بن هادي.[2]

خلاصة دراسة الحديث:

والخلاصة أن حديث الحاكم ضعيف جدا أو موضوع، كما حكم به كل من ابن مندة، والذهبي، وابن الملقن، وابن حجر، والهيثمي، والألباني، وغيرهم[3].

أما عن قول الحاكم :هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. فلا يستقيم، وهو غلط بيّن، وقد رده الذهبي في التلخيص بقوله:« أنىٰ له الصحة، فيه القاسم بن أبي شيبة متروك، وشيخه يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي وهو ضعيف، واللفظ ركيك، فهو إلىٰ الوضع أقرب».

ولا يتغير هذا الحكم عند النظر إلىٰ شاهدي الحديث لأنهما بين موضوع وضعيف جدا كما سبق بيانه.

---

(1)سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (2/ 299).

(2)سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (894). الشفاعة: للشيخ مقبل (ص241). لكنهما لم يدرسا طريق الرافعي، ولو درساه لما تغير شيء لشدة ضعفه.

(3)ميزان الاعتدال في نقد الرجال (5/ 460)الإصابة (2/ 587). مجمع الزوائد (9/ 137) 14639. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (892)

المبحث الخامس: الحديث الخامس.

المطلب الأول: نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأنا محمد بن أيوب، أخبرنا عمرو بن الحصين العقيلي، أنبأنا يحيىٰ بن العلاء الرازي، حدثنا هلال بن أبي حميد، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ:« **أُوحِيَ إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلاَثٍ: أَنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ**».

ثم قال:« هذا صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» [1]

---

(1) مستدرك الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالىٰ عنه رقم (4668)، ولقد ذكر ابن الأثير وابن كثير، حديث الحاكم هذا لكن بإسناد مختلف ومتن مختلف، قال ابن كثير:(قال الحاكم في مستدركه: أخبرنا أبو أحمد: إسحاق بن محمد بن علي الهاشمي بالكوفة، حدثنا جعفر بن محمد الأحمسي، حدثنا نصر بن مزاحم، حدثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن غالب بن مقلاص، عن عبد الله بن أسد بن زرارة، عن أبيه، قال : قال رسول الله ﷺ:« **لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَىٰ السَّمَاءِ، انْتُهِيَ بِي إِلَىٰ قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ، فِرَاشُهُ ذَهَبٌ يَتَلأْلأُ، فَأُوحِيَ الله إِلَيَّ فِي عَلِيٍّ ثَلاَثَ خِصَالٍ: أَنَّهَ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ**»، ثم قال الحاكم :«هذا حديث غريب المتن والإسناد، لا أعلم لأسد بن زرارة في الوحدان حديثا غيره». ونقل ابن الأثير عن شيخه أبي موسىٰ الأصفهاني كلاما فيه توهيم للحاكم، قال: «قال أبو موسىٰ: وقد وهم الحاكم أبو عبد الله في روايته، وفي كلامه عليه؛ وإنما هو أسعد بن زرارة الأنصاري، وليس في الصحابة من يسمىٰ أسدا، إلا أسد بن خالد. قال أبو موسىٰ: أخبرنا به أبو سعد بن أبي عبد الله، أخبرنا أبو يعلىٰ الطهراني، حدثنا أحمد بن موسىٰ، أخبرنا إسحاق- هو ابن محمد بن علي بن خالد المقري- بإسناده مثله ؛ إلا أنه قال: عن هلال بن مقلاص، بدل غالب، وقال: عبد الله بن أسعد بن زرارة، وهو الصواب» . انظر: أسد الغابة (1/ 43)، جامع المسانيد والسنن: ابن كثير (405).

قلت: لا وجود لهذا الحديث في مستدرك الحاكم المطبوع، ولعله سقط من المخطوطات التي نقل منها المطبوع، والله أعلم.

كغيره من الأحاديث السابقة فقد أورد الإمامية هذا الحديث في كتبهم علىٰ أنه دليل علىٰ الأفضلية المطلقة لعلي رضي الله عنه، وإمامته بعد النبي ﷺ بلا فصل، فقد ذكره صاحب المراجعات مع خمسة أحاديث أخرىٰ، ثم قال:« وأنت ترىٰ هذه الأحاديث الستة نصوصاً صريحة في إمامته، ولزوم طاعته عليه السلام» [1]، وذكره الحلي في الأحاديث التي زعم دلالتها علىٰ النص علىٰ علي رضي الله عنه [2].

(1)المراجعات: عبد الحسين الموسوي (ص 269).

(2) منهاج الكرامة: الحلي(ص155).

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم

۞ **هلال بن أبي حُميد**: اختلف في اسم أبيه، فقيل: ابن حميد، وابن عبد الله، وابن عبد الرحمن، وابن مقلاص، والجهني، واختلف في كنيته، فقيل : أبو أمية، وأبو الجهم، وأبو أيوب، وأبو عروة. روىٰ عن عبد الرحمن ابن أَبي ليلىٰ، وعروة بن الزبير، وآخرين. وحدّث عنه شعبة، وابن عيينة، وشَرِيك بن عَبد الله، وجماعة. وأخرج له الجماعة سوىٰ ابن ماجه. قال ابن معين والنسائي:« ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات. لكن البخاري رجّح أن هلالا هذا ليس بالوزان الثقة، وهو يشبه عمل ابن حبان، إذ فرق بين ابن مقلاص، وابن أبي حميد، وابن عبد الرحمن، وفي المقابل نقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنهم واحد، وانتصر الخطيب لذلك، وجعله من أوهام البخاري، وتبعه المزي وابن حجر، لكن العلامة المعلمي في تحقيقه لكتاب الخطيب(موضح أوهام الجمع والتفريق) انتصر للبخاري، مبينا أن هلالا راوي هذا الحديث مجهول، وأنه غير الثقة الوزان[1].

۞ **يحيىٰ بن العلاء الرازي**: البجلي، أبو سلمة، ويُقال: أبو عَمْرو. روىٰ عن الأعمش، وأيوب السختياني، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. وروىٰ عنه عبد الرزاق وغيره. أخرج له أبو داود وابن ماجه، لكنه كان متروكا متهما بالوضع؛ قال عنه أحمد بن حنبل:« كذاب يضع الحديث»، وفي رواية للبرذعي عنه، قال:« كذاب رافضي يضع الحديث»، وكان وكيع شديد الحمل عليه، وقال عنه:« كان يكذب»، وقال يحيىٰ بن معين:« ليس بشيء» ، وقال البخاري، النَّسائي، والدارقطني:« متروك الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال ابن حبان:«كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته،

---

(1)التاريخ الكبير (8/ 207).الجرح والتعديل (9/ 75).تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 389).الكنىٰ والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج (1/ 82).الثقات لابن حبان (7/ 572) (5/ 506). موضح أوهام الجمع والتفريق(1/ 181).تهذيب الكمال 742 (30/ 328).تهذيب التهذيب ـ محقق (11/ 68).

سبق إلىٰ قلبه أنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به»[1].

۞**عمرو بن الحصين العقيلي**: الكلابي، أبو عثمان البصري. روىٰ عن الأعمش، ويحيىٰ بن سعيد، وابن جريج. وروىٰ له ابن ماجه. كان متهما متروكا، قال أبو حاتم عنه:«ذاهب الحديث»، وقال الدارقطني:« متروك»، وقال أبو زرعة:«واهي الحديث»، وقال ابن عدي:«حدّث بغير حديث عن الثقات منكر... وهو مظلم الحديث»، وقال الخطيب:«كان كذابا»، واتهمه الذهبي بوضع حديث، كما في ترجمة ابن علاثة من الميزان[2].

۞**محمد بن أيوب**: بن يحيىٰ بن الضريس،أبو عبد الله البجلي، الرازي(ت294)، الحافظ، المحدث، الثقة، المعمر، المصنف،صاحب كتاب (فضائل القرآن)[3]، سمع القعنبي، وأبا الوليد الطيالسي، ومسدد بن مسرهد، وطبقتهم. وروىٰ عنه خلق كثير لعلو إسناده، منهم عبد الرحمن ابن أبي حاتم، وقال:«كتبنا عنه، وكان ثقة صدوقا»، وقال الخليلي:« محدث ابن محدث، ثقة متفق عليه، عالم بالحديث، صاحب تصانيف»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في السير:« انتهىٰ إليه علو الإسناد بالعجم مع الصدق والمعرفة» [4].

۞**أبو بكر بن إسحاق**: هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نوح النيسابوري، الشافعي، المعروف بالصبغي(ت 342)، الفقيه الإمام، العلامة، المفتي،

---

(1)التاريخ الكبير (8/ 297).الجرح والتعديل (9/ 179).الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي (2/ 527، 577).الضعفاء للعقيلي (4/ 437).الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 23-29).المجروحين (3/ 115).الضعفاء للنسائي (1/ 248).الضعفاء لابن الجوزي (3/ 200).ميزان الاعتدال (4/ 397).

(2)الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي (2/ 512)، الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 256)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص188)، تاريخ بغداد (5/ 390)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/ 224)، ميزان الاعتدال (3/ 595 ، 252)، الكاشف (2/ 75).

(3) طبع بتحقيق ودراسة الدكتور/ مسفر بن سعيد دماس الغامدي ، الناشر : دار حافظ الطبعة الأولىٰ سنة 1408.

(4)الجرح والتعديل (7/ 198).ثقات ابن حبان (9/ 152).الإرشاد في معرفة علماء الحديث (2/ 684).تذكرة الحفاظ (2/ 160).سير أعلام النبلاء (25/ 458).

المحدث، المصنف. سمع من الفضل بن محمد الشعراني، وإسماعيل بن قتيبة، ويوسف بن يعقوب القزويني، وطبقتهم. وحدّث عنه أبو عبد الله الحاكم[1]، وأبو أحمد الحاكم، وأبو بكر الإسماعيلي، وخلق كثير. قال الحاكم: «أقام يفتي نيفاً وخمسين سنة، لم يؤخذ عليه في فتاويه مسألة وهم فيها»، وقال:«وكان يضرب المثل بعقله ورأيه»، وقال:«ومصنفاته في الفقه، من أدل الدليل على علمه»، وقال السبكي:« أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث»[2].

(1)وقال الذهبي في ترجمة الحاكم في تاريخ الإسلام(28/ 128):« واختص-أي الحاكم- بُصحبة إمام وقته أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي، فكان الإمام يراجعه في السؤال والجرح والتعديل والعلل...وأوصى إليه في أمور مدرسته دار السُنة، وفوض إليه تولية أوقافه في ذلك».

(2)تهذيب الأسماء واللغات (1/ 764)، السير (29/ 481) وتاريخ الإسلام للذهبي (25/ 256، 28/ 128)، طبقات الشافعية الكبرى (3/ 9).

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

أغلب الروايات أسندت الحديث إلىٰ الصحابي الجليل أسعد بن زرارة رضي الله عنه[1]، لكن وقع في بعض الطرق اختلاف، سيأتي بيانه عند دراسة الأسانيد والحكم علىٰ الحديث.[2]

---

(1) أسعد بن زرارة بن عدس، الأنصاري، الخزرجي، النجاري، أبو أمامة، من أول الأنصار إسلامًا، شهد العقبتين وكان نقيبا علىٰ قبيلته، وقيل أنه أول من بايع ليلة العقبة. وهو أول من صلّىٰ الجمعة بالمدينة، ومات في السنة الأولىٰ من الهجرة، في شوال قبل بدر، وقيل أنه أول من مات من الصحابة بعد الهجرة، وأنه أول ميت صلىٰ عليه النبي ﷺ، وأول من دفن بالبقيع، وقيل بل أول من مات من الصحابة عثمان بن مظعون. انظر: الاستيعاب (1/ 80)،أسد الغابة (1/ 110)،الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 54).

(2) أخرج الحديث كل من: الحاكم في المستدرك (4668)،والطبراني في المعجم الصغير (1012)، وابن قانع في معجم الصحابة (68 و568)،وأبو نعيم في تاريخ أصبهان(2/ 200، 276)، وفي معرفة الصحابة (931 و4002)، وأبو يعلىٰ كما في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (4234)، والبزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (60) (2)، وابن عدي في الكامل (9/ 26)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (1/ 181) في الوهم الثالث والستين.

المطلب الرابع: دراسة الإسناد والحكم على الحديث.

للحكم علىٰ الحديث ينبغي التفصيل في طرقه، ورواياته التي روي بها، وبالنظر لكتب الحديث نجد أن مدار هذا الحديث هو هلال بن أبي حميد، ويرويه عنه خمسة، واختلفوا عنه اختلافا شديدا في سند ولفظ الحديث، وهؤلاء هم:

الأول: يحيىٰ بن العلاء عن هلال بن أبي حميد: وروىٰ الحديث عنه عمرو بن الحصين، واختلف عليه، فرواه عنه ثلاثة هم: محمد بن أيوب بن الضريس، وأبو يعلىٰ[1]: فمن طريق الأول أخرج الحديث الحاكم في المستدرك، والخطيب في الموضح، ومن طريق الثاني أخرجه ابن عدي في الكامل، والثالث: أبو معشر الحسن بن سليمان الدارمي[2]، ورواه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق، لكنه خالف الراويين السابقين، فقد روىٰ الحديث عن عمرو ابن الحصين عن يحيىٰ بن العلاء الرازي عن حماد بن هلال عن محمد بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده، أي أنه جعل شيخ يحيىٰ هو حماد بن هلال بدل هلال بن أبي حماد، وهذا خطأ

---

(1) **أبو يعلىٰ**: الموصلي، أحمد بن علي بن المثنىٰ التميمي(ت307)، الحافظ الثقة، صاحب المسند الكبير والمعجم.سمع علي بن الجعد، ويحيىٰ بن معين، وأبا خيثمة زهير بن حرب، وأمما سواهم.وحدث عنه أبو حاتم بن حبان، وأبو علي النيسابوري،وأبو بكر بن المقرئ، وخلق. وثقه الأئمة؛ ابن حبان، والأزدي، والحاكم، والدراقطني، وابن مندة، وأبو علي الحافظ. قال ابن حبان في الثقات:« من المتقنين في الروايات، والمواظبين علىٰ رعاية الدين وأسباب الطاعات». وقال الذهبي في السير:« انتهىٰ إليه علو الإسناد، وازدحم عليه أصحاب الحديث، وعاش سبعا وتسعين سنة» . انظر: الثقات: ابن حبان (8/ 55). تذكرة الحفاظ: الذهبي (2/ 199).سير أعلام النبلاء (14/ 174).

(2) **أبو معشر الدارمي الحسن بن سليمان بن نافع**(ت301):المحدث، الثقة، شيخ بصري معمر، سكن بغداد، وحدث عن:أبي الربيع الزهراني، وهدبة بن خالد، وطبقتهما.حدث عنه:ابن قانع، وعبد الصمد الطستي، وثقه الدارقطني . انظر: سير أعلام النبلاء (27/ 160)تاريخ بغداد (7/ 327).

لأنه لا يوجد راو بهذا الاسم[1]، والصواب ما رواه محمد بن أيوب وأبو يعلىٰ، والمخالفة الثانية في طرف السند إذ جاء فيه: محمد بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده مرفوعا، بدل رواية الجماعة: عبد الله بن أسعد بن زرارة عن أبيه، وهذا كذلك من الأخطاء لمخالفته لباقي الرواة، ولأنه لا وجود لسلسلة عن النبي ﷺ بهذا النسق.

الثاني: جعفر بن زياد الأحمر[2] عن هلال بن أبي حميد: واختلف عليه في رواية الحديث سندا ومتنا، فرواه عنه عدة، هم:

1- **نَصْرُ بْنُ مُزَاحِمٍ العطار**[3]: رواه عن جعفر عن هلال به، بإسناد الحاكم المتقدم، أخرج ذلك الخطيب في الموضح، وأبو يعلىٰ كما في المطالب العالية، وابن قانع في معجم الصحابة. لكن وقع اختلاف في لفظ الحديث من هذه الطريق؛ فرواها الخطيب وابن قانع بلفظ:« **إنه لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَىٰ السَّمَاءِ، انْتُهِيَ بِي إِلَىٰ قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ، فِرَاشُهُ ذَهَبٌ يَتَلَأْلَأُ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ -أَوْ فَأَمَرَنِي- فِي عَلِيٍّ، بِثَلَاثِ خِصَالٍ: بِأَنَّهَ سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ**». أما لفظ أبي يعلىٰ ففيه ما هو بين البطلان، وهو:« **لَمَّا عُرِجَ بِي إِلَىٰ السَّمَاءِ ، انْتُهِيَ بِي إِلَىٰ قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤٍ فِيهِ فرائص مِنْ ذَهَبٍ يَتَلَأْلَأُ ، فَأُوحِيَ إِلَيَّ -أَوْ فَأَمَرَنِي- فِي عَلِيٍّ بِثَلَاثِ خِصَالٍ : بِأَنَّكَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ**».

---

(1) لسان الميزان لابن حجر (3/ 280).

(2) **جعفر بن زياد الأحمر**(ت167): الكوفي، الشيعي. وثقه يحيىٰ بن معين والعجلي، وقال أحمد بن جنبل:« صالح الحديث»، وقال أبو زرعة:« صدوق»، أما ابن حبان فقال عنه:« كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روىٰ عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها»، وقال الجوزجاني:« مائل عن الطريق»، يقصد تشيعه.والخلاصة ما قاله الحافظ ابن حجر في التقريب:«صدوق يتشيع». انظر: العلل ومعرفة الرجال (3/ 161).الجرح والتعديل (2/ 480).الضعفاء للعقيلي (1/ 186).المجروحين (1/ 214).الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 377).أحوال الرجال (1/ 59). الثقات للعجلي (1/ 268). الضعفاء للعقيلي (1/ 186)).ميزان الاعتدال (1/ 407).

(3) **نصر بن مزاحم المنقري الكوفي العطار**(ت212): رافضي جلد متروك؛ كما تقدم.

2- **يحيىٰ بن أبِي بكيرٍ** [1]:روىٰ الحديث بسياق مختلف؛ رواه عن جعفر عن هلال عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة عن النبي ﷺ، وهذه الطريق فيها مخالفة من جهتين: زيادة أبي كثير، وليس فيها ذكر لأسعد بن زرارة [2]، وبلفظ يشبه لفظ رواية نصر بن مزاحم، لكن ابن قانع جاء في سنده عن عبد الله بن زرارة بدل عبد الله بن أسعد بن زرارة. وأخرجها أيضا البزار كما في كشف الأستار، لكن بلفظ : « **لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي انْتَهَيْتُ إِلَىٰ قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤَةٍ تَتَلأْلأُ نُورًا ، وَأُعْطِيتُ ثَلاثًا : إِنَّكَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ**»، أي بنسبة هذه الأوصاف إلىٰ النبي ﷺ، لا إلىٰ علي رضي الله عنه.

3- **أحمد بن مُفَضَّلٍ الكوفي** [3]: وروىٰ الحديث بسياق يحيىٰ بن بكير، لكن بلفظ رواية نصر مزاحم.[4]

---

(1) **يحيىٰ بن أبي بكير**:هو يحيىٰ بن نسير الأسدي العبدي(ت209)،الحافظ، الحجة، الفقيه، قاضي كرمان، روىٰ عن شعبة وسفيان، وطبقتهما، وحدث عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة، وآخرون، وأخرج حديثه الستة. وثقه ابن المديني وابن معين والعجلي وابن حبان. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (1/ 228) ثقات ابن حبان (9/ 257). الثقات للعجلي (2/ 348). سير أعلام النبلاء (18/ 26).الكاشف (2/ 362).تهذيب التهذيب (11/ 167).

(2) أخرج هذه الرواية كل من: الخطيب في الموضح، وابن قانع في المعجم (568).

(3) أحمد بن المفضل الكوفي (ت215): القرشي الأموي الحفري،الشيعي، يروي عن وكيع والثوري وأسباط بن نصر، وغيرهم، وعنه ابنا أبي شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم. قال أبو حاتم:« كان صدوقا، وكان من رؤساء الشيعة»، وأثنىٰ عليه أبو بكر بن أبي شيبة، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن قال عنه الأزدي:«منكر الحديث»، ونعته الذهبي في المغني بالرفض، في حين قال في الكاشف:«شيعي صدوق»، وقال الحافظ:« صدوق شيعي، في حفظه شيء، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة». انظر: الجرح والتعديل (2/ 77).الثقات لابن حبان (8/ 28).الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (1/ 203).ميزان الاعتدال (1/ 157).المغني في الضعفاء (1/ 60).تهذيب التهذيب (1/ 70). تقريب التهذيب (1/ 84).

(4) أخرج هذه الطريق الخطيب في الموضح، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4002).

4- **رَبَاح بن خالد الأسديّ**[1]: وروىٰ الحديث بسياق مختلف أيضا؛ إذ رواه عن جعفر الأحمر عن هلال بن مقلاص عن عبد الله بن مقلاص، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة عن أبيه مرفوعا، فزاد عبد الله بن مقلاص في مكان أبي كثير.[2]

5- **محمد بن عُدَيْس**[3]: وهذا أيضا روىٰ الحديث بسياق آخر، إذ رواه عن جعفر الأحمر، عن هلال عن عبدالله بن كثير - أو كثير بن عبد الله- عن ابن أخطب عن محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة الأنصاري عن أبيه، بلفظ لا يختلف عما سبق، وبزيادة ابن أخطب، ومحمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة بدل عبد الله بن أسعد بن زرارة، زيادة الاختلاف في اسم شيخ هلال، هل هو عبد الله بن كثير أم كثير بن عبد الله، علىٰ أن رواية يحيىٰ بن أبي بكير وأحمد بن مفضل نصت علىٰ أنه أبو كثير.[4]

الثالث: إسرائيل[5] رواه عن هلال الوزان عن رجل من الأنصار، عن محمد بن

---

(1) **رَبَاح بن خالد**: الكوفي، الشيعي، يروي عن ابن عيينة وابن المبارك، وروىٰ عنه أهل العراق، ذكره ابن حبان والعجلي في الثقات، وقال فيه يحيىٰ بن معين:"لم يكن به بأس، كان يتشيع"، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث، وتوفي بالكوفة قبل أن يكتب عنه"، وذكره الذهبي في التاريخ وقال:"كوفي ثقة". انظر: الطبقات الكبرىٰ (6/ 407)، سؤالات ابن الجنيد ليحيىٰ بن معين (1/ 423)، ثقات ابن حبان (8/ 242)، الثقات للعجلي (1/ 349)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (13/ 194).

(2) أخرج هذه الطريق أبو نعيم في معرفة الصحابة (931).

(3) **مُحمَّد بن عُدَيْس**: لم أجد له ترجمة، إلا ما أشار إليه ابن ماكولا، قال:" كوفي، يحدث عن يونس بن أرقم". انظر: الإكمال (6/ 151).

(4) أخرج هذه الطريق المغازلي في مناقب علي (146).

(5) **إسرائيل**: بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي(ت160)، الحافظ، الإمام، الحجة، روىٰ عن جده، وسماك بن حرب، ومنصور بن المعتمر، وخلق. وأخذ عنه أخوه، ووكيع، وعبد الرزاق، وخلق كثير. أخرج حديثه الستة، ووثقه الأئمة: أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم. وتكلم فيه ابن مديني وشيخه يحيىٰ بن سعيد، ولم يؤخذ بقولهما، قال الذهبي في الميزان:" إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة، فلا يلتفت إلىٰ تضعيف من ضعفه"، وقال ابن =

عبد الرحمن بن أسعد.[1]

الرابع: عيسىٰ بن سَوادة الرازي [2] عن هلال بن أبي حميد: ورواه بسياق آخر مختلف عن كل ما سبق، فقد رواه عن هلال بن أبي حميد الوزان عن عبد الله بن عكيم الجهني[3]، يرفعه إلىٰ ﷺ؛ أخرج ذلك الطبراني بنحو لفظ الحاكم، وقال :« لم يروه عن هلال إلا عيسىٰ »[4]، يعني بهذا السياق، وإلا فقد رواه غير عيسىٰ عن هلال كما تقدم. قال الهيثمي:« رواه الطبراني في الصغير، وفيه عيسىٰ بن سوادة النخعي، وهو كذاب».[5]

الخامس: المثنىٰ بن القاسم الحضرمي[6] عن هلال بن أبي حميد: وهذه الرواية يرويها ابن

=

حجر:«ثقة، تُكلم فيه بلا حجة». انظر: الثقات لابن حبان (6/ 79).الثقات للعجلي (1/ 222).سير أعلام النبلاء (13/ 402). تقريب التهذيب (1/ 104).ميزان الاعتدال (1/ 208)

(1) أشار إلىٰ هذه الطريق أبو نعيم في معرفة الصحابة (4002).

(2) عيسىٰ بن سودة الرازي: ابن الجعد النخعي: روىٰ عن الزهري. وعنه عمرو بن رافع، وأهل الري ، قال ابن معين: « كذاب، رأيته» ، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف» . انظر: الجرح والتعديل(6/ 277)، تاريخ بغداد (11/ 156)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي(2/ 239)، ميزان الاعتدال(3/ 312)، المغني في الضعفاء(2/ 498).

(3) **عبد الله بن عكيم الجهني**: أبومعبد، أدرك زمان النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئا، وسكن الكوفة. روىٰ عن عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم. وروىٰ عنه عبد الرحمن ابن أبي ليلىٰ، وهلال بن أبي حميد الوزان، وجماعة. مات في إمرة الحجاج. انظر: التاريخ الكبير (5/ 39).الطبقات الكبرىٰ (6/ 113).الثقات: ابن حبان (3/ 247). الجرح والتعديل (5/ 121).سير أعلام النبلاء (3/ 510).الاستيعاب (3/ 949).أسد الغابة (3/ 346).

(4) المعجم الصغير (1012). ومن طريق الطبراني أخرجه: أبو نعيم في تاريخ أصبهان (1814)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق(1/ 181).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (14700).

(6) لم أجد له ترجمة.

عقدة: أحمد بن محمد بن سعيد[1]، عن محمد بن مفضل الأشعري عن أبيه عن مثنىٰ بن القاسم عن هلال، لكن بعد هلال اختلف عن ابن عقدة في سياق الحديث:

1- فرواه **الحسين بن هارون الضبي القاضي**[2] عن ابن عقدة بالسياق المتقدم إلىٰ هلال، عن أبي كثير الأنصاري، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أنس رضي الله عنه، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، بنحو لفظ الحاكم. وهذا السياق فيه زيادة أنس عن كل الأسانيد السابقة، وزيادة أبي أمامة أسعد بن زرارة عن رواية أبي كثير الأنصاري.[3]

2- ورواه **أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي**[4] عن ابن عقدة بالسياق

---

(1) **أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي أبو العباس**(ت332)، من الحفاظ الكبار، وشيخ الشيعة. روىٰ عنه الطبراني، وابن عدي، والدارقطني، وخلائق. ذكر ابن عدي أنه رأىٰ مشايخ بغداد مسيئين الثناء عليه، بل اتهمه بعضهم بالوضع والكذب، لكن ابن عدي قوىٰ أمره ومشاه، وسئل عنه الدارقطني، فأجاب: «حافظ محدث، ولم يكن في الدين بالقوي، ولا أزيد علىٰ هذا»، وقال الخليلي:« في حديثه نظر، فإنه يروي نسخا عن شيوخ لا يعرفون، ولا يتابع عليه».أما عن تشيعه، فقد استدل الذهبي بروايته لفضائل للشيخين، علىٰ أنه لم يكن غاليا في التشيع، وقال عنه في الميزان:« محدث الكوفة، شيعي متوسط.ضعفه غير واحد، وقواه آخرون» . انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث(2/ 579)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص106)، الكامل في ضعفاء الرجال(1/ 338)، ميزان الاعتدال(1/ 136)، سير أعلام النبلاء (29/ 329)

(2) **الحسين بن هارون بن محمد الضبي**، أبو عبد الله القاضي(ت398)، البغدادي، حدث عن ابن عقدة، والقاضي المحاملي، وآخرين. روىٰ عنه:البرقاني، وأبو القاسم التنوخي، وجماعة. روىٰ الخطيب عن الدارقطني قال:« غاية في الفضل والدين والنزاهة والعفة، عالم بالأقضية والاحكام ، وماهر بصنعة المحاضر والسجلات والترسل والمكاتبات، فطن متيقظ سديد، موفق في أحواله كلها»، وقال البرقاني:«حجة في الحديث» . انظر: تاريخ بغداد (8/ 146)، سير أعلام النبلاء (33/ 87)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي(27/ 356).

(3) **أخرج ذلك الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق**(1/ 181).

(4) **محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي**(ت402): الغساني، الشيخ، العالم، الصالح، المسند، المحدث، الرحال، صاحب المعجم. سمع من ابن الأعرابي، والأثرم، وابن عقدة، وعدة. حدث عنه:عبد الغني بن سعيد الحافظ، وتمام الرازي، وآخرون. قال الخطيب:« ثقة» . انظر: سير أعلام النبلاء (33/ 147)،شذرات الذهب في أخبار من ذهب(3/ 164).

المتقدم إلىٰ هلال، عن أبي كثير، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ:« **من كنت مولاه فعلي مولاه**»، وقال رسول الله ﷺ:« **أوحي إلي في علي: أنه أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين**»، وهذه الرواية تشبه رواية جعفر الأحمر من طريق يحيىٰ بن أبي بكير، من حيث الإسناد، لكن فيها زيادة لفظ: « **من كنت مولاه فعلي مولاه**».[1]

ومن ذلك يتضح أن حديث الحاكم الذي من رواية عمرو بن الحصين عن يحيىٰ بن العلاء في غاية الضعف من عدة وجوه؛ فيحيي وعمرو بن الحصين متروكان، ومتهمان بالكذب كما سبق في ترجمتهما، زيادة علىٰ الاختلاف الذي حصل في طرف السند، إذ جاء في رواية محمد بن أيوب وأبو يعلىٰ -وهما ثقتان- عن عمرو بن الحصين: عبد الله بن أسعد بن زرارة عن أبيه، أما في رواية أبو معشر -وهو ثقة أيضا-: محمد بن أسعد بن زرارة عن أبيه عن جده. لذلك فقد حكم علىٰ هذه الرواية الحافظ الذهبي بالوضع فقال بعد حديث الحاكم:"أحسبه موضوعا، وعمرو وشيخه متروكان".

أما رواية جعفر بن زياد الأحمر، فوقع فيها اختلاف واضطراب في المتن والإسناد، فمثلا في راوية نصر بن مزاحم عند أبي يعلىٰ، جاء في لفظ الحديث:« **فَأُوحِيَ إِلَيَّ -أَوْ فَأَمَرَنِي- فِي عَلِيٍّ بِثَلَاثِ خِصَالٍ : بِأَنَّكَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينِ** ،... »، وهذا باطل قطعا، أما في رواية يحيىٰ بن أبي بكير وأحمد بن المفضل، فرويا الحديث عن جعفر عن هلال عن أبي كثير عن عبد الله بن أسعد مرفوعا، فخالفا غيرهما بزيادة أبي كثير، وحذف أسعد بن زرارة، وفي رواية رباح عند أبي نعيم: عبد الله بن مقلاص بدل أبي كثير. وفي رواية يحيىٰ بن أبي بكير عند البزار جاء لفظ الحديث مختلفا: « **لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي انْتَهَيْتُ إِلَىٰ قَصْرٍ مِنْ لُؤْلُؤَةٍ تَتَلأْلأُ نُورًا ، وَأُعْطِيتُ ثَلاثًا : إِنَّكَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ**» أي بنسبة هذه الأوصاف إلىٰ النبي ﷺ،

---

(1) أخرج ذلك الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق(1/ 185).

وكأن هذه الرواية تشير إلىٰ أصل الحديث إن كان له أصل، كما سيأتي بيانه في كلام ابن كثير.

هذا وجعفر بن زياد، صدوق من شيعة الكوفة، لكن قال فيه ابن حبان :«كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روىٰ عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها».

وكذلك اختلفت رواية اسرائيل عند أبي نعيم؛ إذا جاء فيها زيادة : رجل من الأنصار شيخا لهلال الوزان، وهذا الرجل أسند الحديث إلىٰ محمد بن عبد الرحمن بن أسعد، بخلاف بقية الرواة الذين أسندوه إلىٰ عبد الله بن أسعد بن زرارة.

وقد خالف الجميع عيسىٰ بن سودة، إذ روىٰ الحديث عن هلال عن عبد الله بن عكيم مرفوعا، فجعل الحديث من مسند عبد الله بن عكيم، ولا ذكر لأسعد بن زرارة ولا ابنه في هذه الرواية. لكن هذه الرواية لا قيمة لها لأن عيسىٰ هذا منكر الحديث، بل كذاب كما نعته يحيىٰ بن معين.

أما رواية المثنىٰ بن القاسم الحضرمي، وعنه ابن عقدة للحديث، ففيها اختلاف أيضا، ففي رواية الحسين القاضي عنه وردت زيادة أنس بن مالك في سند الحديث بين عبد الله بن أسعد زرارة وأبيه، وفي رواية الصيداوي عنه جاء في متن الحديث زيادة لفظ :« **من كنت مولاه فعلي مولاه**»، وهذا ممّا يعلم بطلانه لأن أسعد بن زرارة توفي في السنة الأولىٰ للهجرة، ولم يحضر للحادثة[1] التي قال فيها النبي ﷺ هذا الكلام في علي، وهي كانت عند المنصرف من حجة الوداع. هذا فضلا علىٰ أن مدار هذه الرواية هو المثنىٰ بن القاسم، وهو رجل مجهول، لا ترجمة له في كتب الرجال.

---

(1) هذه الحادثة هي ما اصطلح عليها بحادثة غدير خم.

خلاصة دراسة الحديث:

مما سبق يتبين أن الحديث من رواية الحاكم موضوع، كما قال الإمام الذهبي لأنه من رواية متروكَين متهمَين بالوضع، أما باقي الروايات فقد وقع فيها اضطراب شديد في المتن والإسناد، ففي المتن؛ مرة يأتي « **أَنَّهَ-أي علي** رضي الله عنه - **سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ**»، ومرة « **سَيِّدُ الْمُرْسَلِينِ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ** » وهذا باطل، ومرة « **أمير المؤمنين، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينِ** » وهذا ما لا تحلم به الشيعة، ومرة ورد إضافة هذه الصفات إلىٰ النبي ﷺ، وهو الحق.

أما الاضطراب في السند، فقد روي الحديث من مسند أسعد بن زرارة، ومرة من مسند ابنه عبد الله، وأخرىٰ من مسند والد أسعد، أي زرارة(ولم يذكر في الصحابة، والظاهر أنه لم يلحق الإسلام أصلا)، ومرة من مسند عبد الله بن عكيم الجهني.

كذلك قد روي الحديث عن هلال عن عبد الله بن أسعد بلا واسطة، وقد زيد في بعض طرقه أبو كثير بين هلال وعبد الله، ومرة زيد عبد الله بن مقلاص بينهما. وفي روايات محمد بن أسعد بن زرارة بدل عبد الله بن أسعد بن زرارة.

وزيادة علىٰ هذا الاضطراب الشديد في المتن والسند، فأكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لأنها من رواية الضعفاء والكذابين والمجاهيل -كما سبق في ترجمة بعض الرواة-، قال الحافظ بن حجر بعد الكلام علىٰ بعض طرق الحديث:« ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جدا»[1].

فضلا علىٰ أن مخرج الحديث، وهو هلال، قد اختلف فيه، فذهب البخاري، وغيره-ونصر ذلك العلامة عبد الرحمن المعلمي- إلىٰ أنه ليس الوزان الثقة، بل هو مجهول لا يدرىٰ من هو،

---

(1)الإصابة في تمييز الصحابة (4/ 6).

ورجح الخطيب وغيره، أنه الوزان الثقة[1]. وبين العلامة المعلمي وجه كثرة طرق هذا الحديث فقال:« والذي يظهر أن حديث جعفر، عن ذاك المجهول، وأن الآخرين سرقوه منه، وتفننوا فيه، والله المستعان».

إذا فالحديث من غير رواية الحاكم شديد الضعف، بل حكم غير واحد من الأئمة عليه بالوضع بجميع طرقه، خاصة بالنظر إلىٰ شدة نكارة متنه، ومن هؤلاء الأئمة:

1- **قال شيخ الإسلام ابن تيمية**-بتلخيص الذهبي في المنتقىٰ- عن هذا الحديث :« ما هو في كتاب صحيح، ولا في مسند معتبر، بل رواه آحاد الناس بإسناده فيه متهم بالكذب، وهو موضوع عند من له أدنىٰ معرفة بالحديث، ولا تحل نسبته إلىٰ الرسول المعصوم. ولا نعلم أحدا هو «**سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين**»، غير نبينا ﷺ، واللفظ مطلق، ما قال فيه: (من بعدي)، ولا في اللفظ ما يدل علىٰ ذلك. ولأن خير المسلمين والمتقين والمحجلين هم القرن الأول، والرسول قائدهم، بل وقائد من بعدهم في القيامة، فمن يقود علي. وعندكم جمهور الأمة المحجلين كفار وفساق، فكيف يقودهم، وقال ﷺ:« **يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ يوم القيامة مِنَ آثار الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَىٰ الْحَوْضِ**»[2]، فهذا يبين؛ أن كل من توضأ، وغسل وجهه، ويديه، ورجليه؛ فإنه من المحجلين، وهؤلاء جماهير أمة محمد سواكم، فإنكم لا تغسلون الأرجل، فلا تكونون من المحجلين في الأرجل، فلا يقودكم الرسول، ولا علي... وممّا يوضح: أن الحديث كذب، ما ثبت من أن الرسول ﷺ كان يفضل علىٰ علي أبا بكر وعمر، تفضيلا ظاهرا، عرفه الخاص والعام، حتىٰ المشركون»[3].

2- **وقال الحافظ ابن كثير**«وهو حديث منكر جدا، ويشبه أن يكون موضوعا من بعض

---

(1) موضح أوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي(1/ 186-194) مع حاشية المعلمي.

(2) صحيح مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، حديث (249).

(3)المنتقىٰ من منهاج الاعتدال: الذهبي (1/ 473 - 474)، وانظر منهاج السنة النبوية: ابن تيمية (7/ 386-390).

الشيعة الغلاة، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ، لا صفات علي»[1].

3- وكذلك أورد **الفتني** متنا يشبهه في تذكرة الموضوعات له[2].

4- وحكم عليه بالوضع **الشيخ الألباني** في السلسلة الضعيفة[3].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

(1) جامع المسانيد والسنن: ابن كثير (1/ 296) رقم(297).

(2)تذكرة الموضوعات - الفتني (ص98).

(3)سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: الألباني، رقم(353) ورقم(4889).

المبحث السادس: الحديث السادس.

المطلب الأول: نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.

قال أبو عبد الله الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ، حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي، حدثنا سريج بن يونس، حدثنا أبو حفص الأبار، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالت فاطمة رضي الله عنها :" يا رسول الله، زوجتني من علي بن أبي طالب، و هو فقير لا مال له". فقال:« **يَا فَاطِمَةُ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ اطَّلَعَ إِلَىٰ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَاخْتَارَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبُوكِ، وَالْآخَرُ بَعْلُكِ** »[1]

ثم قال الحاكم:"وله شاهد من حديث عبد السلام بن صالح، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن ابن أبي نجيح[2]، عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: قالت فاطمة رضي الله عنها: "**زوجتني من عائل لا مال له**"، فذكر نحوه" [3]. ثم قال: "هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه".

احتج علماء الإمامية بهذا الحديث علىٰ الأفضلية المطلقة لعلي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ومن

---

(1) مستدرك الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالىٰ عنه رقم (4703).

(2) قد وقع في طبعتين للمستدرك(طبعة محمود مطرجي لدار الفكر، وطبعة مصطفىٰ عبد القادر عطا لدار **الكتب العلمية**): **"عن أبي نجيح"** وهو خطأ، والصواب ما أثبته، لأن **أبا نجيح** الوالد في طبقة الرواة عن الصحابة، فقد روىٰ عن أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، أبي سعيد، وابن عباس، ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم. وروىٰ عنه ابنه عبد الله، وعمرو ابن دينار. كما أنه لم يُذكر في ترجمته أنه قد روىٰ عن جاهد، أو أن معمر قد روىٰ عنه، وكل ذلك ذكر في ترجمة عبد الله ابنه كما سيأتي. انظر: تهذيب التهذيب (11/ 331)، الجرح والتعديل (9/ 306).

(3) هذا الشاهد سقط من بعض طبعات المستدرك، مثل طبعة دار الحرمين، ط1، 1417.

ثم إمامته وعصمته، وممّن ذكر ذلك: شرف الدين الموسوي في كتابه المراجعات، في المراجعة (16)(هامش (ص86)) في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني، أحد الرواة المائة الذين زعم أنهم شيعة وروىٰ لهم أهل السنة، وذكره كذلك في المراجعة (48) ضمن الأحاديث الأربعين، التي زعم أنها تؤيد النص علىٰ خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعزاه إلىٰ الحاكم، قائلا مفتريا :« أخرجه الحاكم في ص129 من الجزء 3 من صحيحه المستدرك، ورواه كثير من أصحاب السنن وصححوه»[1].

(1) قال الدكتور عبد الله بن عبشان الغامدي، معلقا علىٰ هذا هذه الفرية:« وهذا كذب بيِّن، فليس هو عند أحد من أصحاب السنن الأربعة ولا غيرها، ثم إنه لم يصححه أحد سوىٰ الحاكم، ... ثم قل لي بربك: متىٰ كان مستدرك الحاكم صحيحاً كما سماه الموسوي؟! ولكن صدق من قال: إن الرافضة أجهل الناس!! وقول هذا المتعالم: (رواه كثير من أصحاب السنن) جهل فاضح، وكأن أصحاب السنن بالمئات حتىٰ يعجز عن ذكرهم، ولكنها صفاقة الوجه من هذا المعثار، الذي نَصَّب نفسه راعياً للقطعان الضالة.». انظر: السِّيَاطُ اللاذِعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات عبد الله بن عبشان الغامدي:(ص30)

المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم

۞**أبو صالح** : هو ذكوان السمان الزيات المدني(ت101)؛ تابعي جليل، روىٰ عن سعد بن أبي وقاص، و أبي هريرة، وأبي الدرداء، وجمع من كبار الصحابة ﷺ. وروىٰ عنه ابنه سهيل، والأعمش، ويحي بن سعيد، وغيرهم. قال عنه الإمام أحمد: «ثقة ثقة، من أجل الناس، وأوثقهم». وقال أبو حاتم:« ثقة، صالح الحديث، يحتج بحديثه»[1]

۞**الأعمش**: هو أبو محمد سليمان بن مهران، الأسدي، الكوفي(ت147)، الإمام شيخ الإسلام، وشيخ المقرئين والمحدثين كما وصفه الذهبي، رأىٰ أنسًا وأبا بكرة ﷺ.وروىٰ عن سعيد بن جبير، وزيد بن وهب، وأبي صالح السمان، والشعبي، ومجاهد، وخلق كثير من كبار التابعين. وروىٰ عنه أبو حنيفة، وأبو إسحاق السبيعي، وشعبة، والسفيانان، وخلائق. قال سفيان بن عيينة: «كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض». وقال ابن حجر: «ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس»[2].

۞ **أبو حفص الأبار**: هو عمر بن عبد الرحمن بن قيس الكوفي الحافظ. روىٰ عن الأعمش، ومنصور بن المعتمر، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وغيرهم. وروىٰ عنه حميد الطويل، و يحيىٰ بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم. وثقه يحيىٰ بن معين، والدارقطني، وقال الإمام أحمد:« ما كان به بأس»[3].

۞**سريج بن يونس**: هو أبو الحارث المروزي ثم البغدادي(ت235)، الإمام القدوة الحافظ

---

(1)الثقات: ابن حبان (4/ 221)، تذكرة الحفاظ (1/ 69)، وسير أعلام النبلاء (5/ 36)،تقريب التهذيب (1/ 313)، وتهذيب التهذيب (3/ 189).

(2)الثقات: ابن حبان (4/ 302). تذكرة الحفاظ (1/ 116)، وسير أعلام النبلاء (6/ 226): للذهبي ،تقريب التهذيب (1/ 414)،وتهذيب التهذيب (4/ 195): لابن حجر.

(3)الثقات : ابن حبان (7/ 189)، تاريخ بغداد: الخطيب (11/ 191). سؤالات البرقاني للدارقطني (ص50). تهذيب التهذيب (7/ 416)، وتقريب التهذيب (1/ 723): لابن حجر.

كما وصفه الذهبي في السير. روىٰ عن هشيم، ووكيع، وسفيان بن عيينة، وغيرهم. حدث عنه: مسلم، وبواسطة البخاري، والنسائي، وبقي بن مخلد، وخلق كثير، وقال ابن سعد:« ثقة ثبت»، وعن يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل قالا:« ليس به بأس»، وقال ابن حجر:« ثقة عابد»[1].

۞**أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي**[2]: لم يترجم له أحد إلا ما ذكره الإمام الذهبي في الميزان وتابعه الحافظ في اللسان، حيث قال: «ولعله الباهلي، روىٰ عن سريج بن يونس حديثا موضوعا، هو المتهم به»[3]. والحديث الذي عناه الحافظ الذهبي هو حديث الدراسة هذا، أما قوله:«لعله الباهلي» فلعله اعتمادا علىٰ أنه لا توجد لراو بهذا الاسم رواية إلا في هذا الحديث في المستدرك[4]. والباهلي هذا هو محمد بن أحمد بن سهيل أبو الحسن الباهلي، المؤدب، أصله واسطي، قال ابن عدي:« هو ممن يضع الحديث متنا وإسنادا، وهو يسرق حديث الضعاف يلزقها علىٰ قوم ثقات... وابن سهيل هذا كذاب».وذكر غير واحد كلام ابن عدي هذا،وأقروه.[5]

۞**أبو بكر بن أبي دارم الحافظ**: هو أحمد بن محمد بن السري بن يحيىٰ بن السري،

---

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (4/ 305).الثقات : ابن حبان (8/ 307). تاريخ بغداد: الخطيب (9/ 219). سير أعلام النبلاء: الذهبي (11/ 146). تهذيب التهذيب (3/ 397)،وتقريب التهذيب (1/ 366): لابن حجر.

(2) وهو غير **محمد بن أحمد بن سفيان أبو عبد الله البزاز الترمذي**، الذي روىٰ عن القواريري، وروىٰ عنه أحمد بن كامل، والطبراني. انظر: تاريخ بغداد : الخطيب (1/ 305). تاريخ الإسلام: الذهبي (21/ 249).

(3) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (6/ 45)، والمغني في الضعفاء (2/ 549): للذهبي. لسان الميزان: ابن حجر (5/ 38).

(4) هذا، وقد ذكر الحافظ في اللسان أن الحسيني جزم أنه غير الباهلي، والحسيني هذا هو تلميذ الذهبي، شمس الدين محمد بن علي الحسيني الشافعي، المتوفى سنة 765هـ. له تعليق علىٰ الميزان، وقف الحافظ ابن حجر علىٰ قدر يسير منه، فالظاهر أنه نقل الاعتراض السابق منه. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر (5/ 313).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي (6/ 303). الضعفاء والمتروكين :ابن الجوزي (3/ 38). ميزان الاعتدال: (3/ 455)، المغني في الضعفاء (2/ 547): للذهبي.

التميمي، الكوفي، محدث الكوفة، كان موصوفا بالحفظ، لكنه كان رافضيا كذابا كما في الميزان، وترجم له الذهبي في عدد من كتبه، ونقل عن الحاكم قوله في شيخه:« هو رافضي، غير ثقة.»[1] ووصفه الذهبي بقوله في التذكرة:« له ترجمة سيئة في الميزان، ذكرنا فيها ما حدّث به من الإفك المبين، لا رعاه الله». وقال في السير :«قد ألف في الحطّ علىٰ بعض الصحابة، وهو مع ذلك ليس بثقة في النقل... شيخ ضال معثر». ونقل ابن العماد في الشذرات عن ابن ناصر الدين تضعيفه بسبب رفضه.[2]

۞**مجاهد**: هو ابن جبر الإمام الحافظ، أبو الحجاج مولىٰ السائب بن أبي السائب المخزومي(ت103)، شيخ القراء والمفسرين، يروي عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم سعد، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وابن عباس ولزمه مدة وقرأ عليه القرآن، وكان أحد أوعية العلم. وحدث عنه عكرمة، والأعمش ، وأيوب السختياني ، وخلق كثير. قال ابن حبان:«كان فقيها عابدا ورعا متقنا»، وقال يحيىٰ بن معين، وطائفة:« مجاهد ثقة»، وقال ابن سعد: «مجاهد ثقة، فقيه، عالم، كثير الحديث»[3].

۞**ابن أبي نجيح**: هو عبد الله بن يسار، الإمام الثقة المفسر الثقفي المكي(ت131). حدث عن مجاهد، وطاووس، وعطاء، وأبيه، ونحوهم. وحدث عنه: شعبة، والثوري، وسفيان بن عيينة، وآخرون. قال أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي:« ثقة »، رغم أنه رمي ببدعة القدر، وربما دلس. وكان من أخص الناس بمجاهد، وهو مفتي مكة بعد عمرو بن دينار.

---

(1) هذا رغم أنه روىٰ عنه في المستدرك سبعا وأربعين حديثا حسب إحصائي، وهذا ما يثير العجب ، ويحتاج إلىٰ مزيد بحث.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (1/ 283)، وتذكرة الحفاظ (3/ 67) سير أعلام النبلاء (15/ 576)، وتاريخ الإسلام (26/ 49): للإمام الذهبي. لسان الميزان: ابن حجر (1/ 268) شذرات الذهب: ابن العماد (3/ 11).

(3) الثقات: ابن حبان (5/ 419). تذكرة الحفاظ (1/ 71)، وسير أعلام النبلاء (4/ 449): للذهبي. تهذيب التهذيب: ابن حجر (10/ 39).

روىٰ له الستة [1].

۞معمر: هو ابن راشد(ت154)، الإمام الحجة، أبو عروة الأزدي مولاهم، البصري، أحد الأعلام، وعالم اليمن، حدث عن الزهري وقتادة وعمرو بن دينار وطبقتهم. وحدث عنه السفيانان، وابن المبارك، وعبد الرزاق وكان من أروىٰ الناس عنه، وخلق كثير. قال أحمد: «ليس تضم معمرًا إلىٰ أحد إلا وجدته فوقه».وأجمعوا علىٰ أنه ثقة ثبت، وكانت له أوهام احتملت له في سعة ما أتقن، قال الذهبي:« كان من أوعية العلم، مع الصدق والتحري، والورع والجلالة، وحسن التصنيف» [2].

۞**عبد الرزاق**: هو الحافظ الكبير، عالم اليمن عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني، أبو بكر(ت211)، يروي عن مالك والسفيانين، ومعمر، وطبقتهم. وروىٰ عنه أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وخلق كثير. قال ابن حبان: «كان ممّن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه، علىٰ تشيع فيه[3]». وقال

---

(1) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (5/ 203). الطبقات الكبرىٰ: ابن سعد (1/ 117).الثقات: ابن حبان (7/ 5). سير أعلام النبلاء (6/ 125)، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (1/ 603)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (4/ 231): للذهبي.تقريب التهذيب (1/ 552).تهذيب التهذيب (6/ 49): لابن حجر.

(2) الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (8/ 255).الثقات: ابن حبان (7/ 484). الثقات: العجلي (2/ 290). تذكرة الحفاظ (1/ 142)، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (2/ 282)، وسير أعلام النبلاء (7/ 5)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (6/ 480): كلها للذهبي .تقريب التهذيب(1/ 961)، تهذيب التهذيب(10/ 218): لابن حجر.

(3) حتىٰ وإن كان صحيحا ما رمي به عبد الرزاق من التشيع، فهو تشيع ذاك الزمان الذي فيه شيء من الطعن علىٰ من حارب عليا ﷺ، أما مسألة تفضيل الشيخين عليه فلم تكن محل نقاش آنذاك، فقد روىٰ عبد الله بن الإمام أحمد عن سلمة بن شبيب،قال: سمعت عبد الرزاق، يقول:« والله، ما انشرح صدري قط، أن أفضل عليا علىٰ أبي بكر وعمر، ورحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليا، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، وإن أوثق عملي حبي إياهم.» . انظر: العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل(2/ 59).

قلت:ورحم الله عبد الرزاق فإننا نحبهم ونحبه. وروىٰ ابن عدي عن عبد الرزاق قال:« أفضل الشيخين، بتفضيل علي إياهما علىٰ نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفىٰ بي إزراء أن أحب عليا، ثم أخالف قوله.» . انظر: =

العجلي في الثقات:« يماني ثقة، يكنىٰ أبا بكر، وكان يتشيع». وقال الدارقطني كما في الميزان:«ثقة، لكنه يخطئ علىٰ معمر في أحاديث»، وقال ابن حجر في التقريب:« ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع». وقد طعن فيه بعضهم، ولم يقبل جمهور الأئمة ذلك، قال الذهبي في السير:« احتج به كل أرباب الصحاح، وإن كان له أوهام مغمورة»[1]

۞**عبد السلام بن صالح**: هو أبو الصلت الهروي، وهو متهم متروك الحديث كما سبق في ترجمته.

=

الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي (5/ 312).

(1)الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم(6/ 38).الثقات: ابن حبان (8/ 412). الثقات : العجلي (2/ 93). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (1/ 651)، وسير أعلام النبلاء (9/ 563)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (4/ 342): للذهبي.تقريب التهذيب (1/ 607)، وتهذيب التهذيب (6/ 278): لابن حجر.

المطلب الثالث: تخريج الحديث.

هذا الحديث روي من مسند أربعة[1] من الصحابة هم:

أولا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: لم يخرجه إلا الحاكم في المستدرك كما مرّ إسناده ومتنه.

ثانيا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: [2]

ثالثا: حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: [3]

رابعا: حديث علي بن هلال: [4]، لكن حديث الطبراني بزيادة طويلة منها:" **ونحن أهل بيت، قد أعطانا الله سبع خصال، لم يعط أحد قبلنا ولا يعطى أحد بعدنا، أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على الله، وأحب المخلوقين إلى الله عز و جل، وأنا أبوك. ووصيي خير الأوصياء، وأحبهم إلى الله، وهو بعلك، وشهيدنا خير الشهداء، وأحبهم إلى الله، وهو عمك حمزة بن عبد المطلب، وهو عم أبيك، وعم بعلك. ومنا من له جناحان أخضران، يطير في الجنة مع الملائكة حيث يشاء، وهو ابن عم أبيك وأخو بعلك، ومنا سبطا هذه الأمة وهما**

---

(1) وروي من مسند صحابي خامس، هو معقل بن يسار، لكن بلفظ أظنه بعيد المعنى عن لفظ الحديث المدروس، لذا لم آت به، ولفظه: أن النبي ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها لمّا اشتكت عليا:« **زَوَّجْتُكَ أَقْدَمَ أُمَّتِي سِلْمًا، وَأَعْظَمَهَا حِلْمًا، وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا**»، رواه: أحمد في المسند(20307). والطبراني في الكبير (538). قال محققوا المسند:"إسناده ضعيف"، وكذلك كان حكم الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة(10/ 535) رقم(4898).

(2) أشار إلى سنده الحاكم في المستدرك بعد حديث أبي هريرة، وأخرجه كذلك: الطبراني في المعجم الكبير (11153و11154) ، وابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الرزاق الصنعاني (5/ 313)، وفي ترجمة عبد السلام بن صالح(5/ 331)، وأبو الشيخ كما في ميزان الاعتدال للذهبي(1/ 144)، والخطيب في تاريخ بغداد (4/ 195-196)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (1/ 225).

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (4046و4047).

(4) أخرجه الطبراني في الكبير (2675)، والأوسط(6540)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (4426).

ابناك الحسن و الحسين، وهما سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما".

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.

للحكم علىٰ هذا الحديث، ينبغي النظر في طرقه واحدا واحد:

أولا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: الذي لم يخرجه إلا الحاكم بسنده السابق، وقال عنه:"صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه"، واعترض عليه الإمام الذهبي في التلخيص، وقال :" بل موضوع علىٰ سريج بن يونس"، وبالنظر إلىٰ إسناده، نجد فيه متهمَين، تعصب جناية الوضع بواحد منهما، وهما :الراوي المزعوم عن الإمام سريج (**أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي**)،وشيخ الحاكم (أبو بكر **بن أبي دارم الحافظ**)، فالأول لا يعرف إلا بهذا الحديث، واحتمل الذهبي أن يكون الباهلي الكذاب، فإن كان هو فأمره ظاهر كما مرّ، وإن لم يكن هو فهو مجهول أتىٰ بما لم يروه غيره عن سريج، فحديثه في أدنىٰ درجات الضعف .

أما شيخ الحاكم، فقد بيّنا أنه رافضي كذاب، فلا غرابة إن قيل: إن هذا الحديث من وضعه.

إذا فقول الحاكم: إنه صحيح علىٰ شرط الشيخين ظاهر البطلان لما تقدم.

فالحديث موضوع كما حكم عليه الذهبي في التلخيص، وفي الميزان في ترجمة (**أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي**)، ووافقه الحافظ ابن حجر في اللسان[1].

ثانيا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: وأخرجه الجماعة المشار إليهم آنفا، ومنهم الحاكم، من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وكل هؤلاء أئمة ثقات كما مرّ في تراجمهم، لكن النظر في هذه الطريق يكون من جهتين:النظر في ثبوته عن عبد الرزاق، والنظر في ثبوته عن معمر:

الجهة الأولى: فقد روي عن عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي عن عبد الرزاق [2]،

---

(1)ميزان الاعتدال (6/ 45)، لسان الميزان (5/ 38).

(2) رواه الحاكم(4703)، و الطبراني في الكبير (11154)، وابن عدي (5/ 313)، والخطيب في التاريخ (4/ 196).

وأبو الصلت هذا متهم متروك الحديث كما مرّ في ترجمته، والحديث معروف من جهته كما ذكر ابن عدي. لكن قد تابع أبا الصلت ثلاثة[1] من الرواة هم:

۞**إبراهيم بن الحجاج**: [2]، وإبراهيم هذا قال عنه الذهبي :«نكرة لا يعرف، والخبر الذي رواه باطل»، يقصد هذا الحديث الذي ساقه معزوا إلىٰ أبي الشيخ، ثم قال :«تابعه عبد السلام بن صالح أحد الهلكىٰ عن عبد الرزاق».

---

(1) قد وقع عند الطبراني ما يفيد ظاهره وجود متابعين آخرين لأبي الصلت، لكن عند التدقيق يتبين عدم صحة ذلك. فقد روىٰ الطبراني في الكبير (11153)، قال: (حدثنا محمّد ابن جابان الجنديسابوري والحسن بن علي المعمري قالا: حدثنا عبد الرزاق. الحديث). فذكر راويين آخرين عن عبد الرزاق هما: **محمد بن جابان**[أو **"محمد بن حامان"** كما الصغير (898)، و**الحسن بن علي المعمري**، أما الأول فلا توجد له ترجمة في الكتب التي بين يدي، أما الثاني فهو إمام حافظ مجود بارع، محدث العراق، حسب تعبير الذهبي، قال عنه الدارقطني: «صدوق حافظ»، ورغم أن له غرائب موقوفات يرفعها، طعن فيه لأجلها إلا أن آخر أمره أنهم اتفقوا علىٰ تقدمه وعدالته. انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (ص109). تذكرة الحفاظ (2/ 174)،سير أعلام النبلاء (13/ 510)،ميزان الاعتدال في نقد الرجال (2/ 253).

لكنه لم يرو عن عبد الرزاق، وكيف يروي عنه، وقد ذكر الذهبي أنه توفي سنة خمس وتسعين ومائتين (295) وله اثنتان وثمانون سنة(82)، أي ولد في حدود سنة ثلاث عشر ومائتين(213)، في حين مرّ معنا أن أن عبد الرزاق توفي سنة إحدىٰ عشرة ومائتين(211)، أي أنه ولد بعد وفاة عبد الرزاق بسنتين. إذا فالتصريح بالسماع بينه وبين عبد الرزاق، يدل علىٰ وجود سقط راو بينهما. والظاهر أن هذا الراوي الساقط هو **"إبراهيم بن الحجاج"**، دليل ذلك ما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد بعد إيراده للحديث، حيث قال :« رواه الطبراني من رواية إبراهيم بن الحجاج عن عبد الرزاق. قال الذهبي: إبراهيم هذا لا يعرف، وبقية رجاله رجال الصحيح . ورواه بإسناد آخر ضعيف»، لكن لمّا نرجع إلىٰ المعجم نجد الحديث بهذا الإسناد الذي فيه سقط، ثم بالإسناد الذي فيه "أبو الصلت" المتروك، فيتبين أن الراوي الساقط هو إبراهيم بن الحجاج الذي روىٰ عنه شيخا الطبراني الجنديسابوري، والمعمري. انظر: مجمع الزوائد (9/ 143).

(2) كما عند الخطيب في تاريخه(4/ 195)، وفي رواية أبي الشيخ كما في الميزان للذهبي(1/ 144).

۞**أحمد بن عبد الله بن يزيد**[1] **المؤدب الهشيمي**:[2] وهو كذاب يضع الحديث كما سبق في ترجمته.

۞**محمد بن سهل البخاري**:[3]، وهو ثقة حافظ من رجال مسلم[4]. لكن الرواي عنه **"الحسن بن عثمان التستري"** عكس ذلك تماما، فقد قال عنه ابن عدي :« كان عندي يضع ويسرق حديث الناس، سألت عبدان الأهوازي عنه، فقال: هو كذاب» وقال أبو علي النيسابوري كما في اللسان: « هذا كذاب يسرق الحديث»[5].

إذا فبالنظر إلىٰ الجهة الأولىٰ يتبين عدم ثبوت الحديث عن عبد الرزاق، لأن الرواة عنه بين كذاب وضاع، أو متهم متروك، أو نكرة لا يعرف. والحديث معروف بأبي الصلت، ويظهر أن كل من رواه إنما سرقه من أبي الصلت هذا، ليوهم تعدد طرقه عن عبد الرزاق فيحسّن، لكن أنىٰ له ذلك، والأئمة لا تنطلي عنهم هذه الطريقة، فقد حكم عليه ابن الجوزي، والذهبي، وابن عراق الكناني بالبطلان والوضع، وابن عدي بالنكارة، وتساهل الهيثمي فقال بضعفه [6].

وعلىٰ فرض ثبوته المستبعد عن عبد الرزاق، فإننا نصير إلىٰ النظر في ثبوته عن معمر.

أما الجهة الثانية: قد ذكر ابن عدي هذا الحديث في الأحاديث التي انتقدت علىٰ عبد الرزاق، في ترجمته من الكامل، وقال عنه:« قد روىٰ أحاديث في الفضائل ممّا لا يوافقه

---

(1) في الأصل :"زيد"، والصحيح ما أثبته اعتمادا علىٰ ترجمته في كتب الرجال.

(2) كما عند الخطيب في تاريخه(4/ 196).

(3) كما عند ابن عدي في الكامل(5/ 313).

(4)الثقات: ابن حبان (9/ 127). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي (2/ 177). تهذيب التهذيب: ابن حجر (9/ 184). تقريب التهذيب: ابن حجر (1/ 851).

(5)الكامل في ضعفاء الرجال : ابن عدي (2/ 345) لسان الميزان: ابن حجر (2/ 219).

(6)العلل المتناهية: ابن الجوزي (1/ 225). ميزان الاعتدال الذهبي(1/ 144).تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: ابن عرق الكناني (1/ 453). الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي (5/ 331). مجمع الزوائد: الهيثمي (9/ 143).

عليها أحد من الثقات... وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير»[1]، ونقل الذهبي عن الدارقطني قوله:« ثقة لكنه يخطئ علىٰ معمر في أحاديث»، وذكر أنه كان يلقن هذه الأحاديث المنكرة بآخرة بعدما عمي[2].

وجوّز ابن الجوزي أن يكون هذا الحديث من الأحاديث التي أُدخلت علىٰ معمر، استنادا إلىٰ ما ذُكر من أن معمرا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكّنه من كتبه، فأدخل عليه أحاديث، وكان معمر مهيبا، لا يقدر أحد علىٰ مراجعته[3]. لكن هذه الحكاية ردّها الذهبي، وقال :« هذه حكاية منقطعة، وما كان معمر شيخا مغفلا يروج هذا عليه، كان حافظا بصيرا بحديث الزهري»[4]، ولأن هذه الحكاية من الضعف بمكان، لم يذكرها أحد في ترجمة معمر بن راشد.

هذا ولحديث ابن عباس طريق آخر ذكرها ابن الجوزي في العلل بسنده إلىٰ الحسين بن عبيد الله الأبزاري، قال: حدثني إبراهيم بن سعيد، قال: حدثني المأمون، قال: حدثني الرشيد، عن جدي المهدي، عن أبيه المنصور، عن أبيه، قال: قال لي عكرمة: قال: ابن عباس... الحديث. ثم قال:« هذا حديث موضوع، وهو ممّا عمله الأبزاري»[5]. والأبزاري[6] هذا، قال عنه الذهبي في الميزان :« كذاب قليل الحياء»، وقال في المغني:« كذاب جريء».[7]

---

(1)الكامل في ضعفاء الرجال: الذهبي (5/ 315).

(2)ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (4/ 343).

(3)العلل المتناهية: ابن الجوزي (1/ 225).

(4)سير أعلام النبلاء: الذهبي (9/ 576).

(5)العلل المتناهية: ابن الجوزي (1/ 225).

(6) نسبة إلىٰ أبزار وهي من قرىٰ نيسابور. انظر: معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي (1/ 72).

(7)ميزان الاعتدال (1/ 502)، المغني في الضعفاء (1/ 161): للذهبي.

فالخلاصة أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما، لا يثبت، بل هو من قبيل الموضوع والمنكر كما سبق من كلام الأئمة.

ثالثا: حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: الذي أخرجه الطبراني من طريقين؛ قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا محمد بن مرزوق، حدثنا حسين الأشقر، وقال: حدثنا محمد بن عثمان أبي شيبة حدثنا يحيىٰ الحماني، كلاهما قالا حدثنا قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن عباية بن ربعي، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وهذا إسناد تالف مظلم، للأسباب:

۞**عباية بن ربعي الأسدي**: من غلاة الشيعة المجروحين، كما مر في ترجمته.

۞**قيس بن الربيع**: الكوفي أبو محمد(ت167)؛ حافظ مكثر، مختلف فيه، فجمهور الأئمة النقاد علىٰ تضعيفه وعدم الاحتجاج به، وذهب شعبة وآخرون إلىٰ توثيقه، حتىٰ كان شعبة يقول حاثا عليه:« أدركوا قيسا قبل أن يموت»، وقال ابن عدي مؤيدا له:«عامة رواياته مستقيمة، وقد حدّث عنه شعبة وغيره من الكبار... والقول فيه ما قاله شعبة، وإنه لا بأس به»، وقال أبو حاتم:« محله الصدق، وليس بقويّ، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن معين:«ليس بشيء»، وقال مرة:«ضعيف الحديث، لا يساوي شيئًا»، وقال النسائي : «متروك الحديث»، وتركه يحيىٰ القطان، وضعفه وكيع وابن المبارك، وحدّث عنه ابن مهدي ثم ضرب علىٰ حديثه. وعن سبب ترك حديثه قال الإمام أحمد:« كان يتشيع وكان كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة»، وقال غيره: كان له ابن سوء يدخل في كتابه ما ليس من حديثه، واستعرض ابن حبان أقوال الأئمة فيه، ثم قال« قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها، فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غالب المناكير علىٰ صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج».

فخلاصة أمره أنه صدوق في نفسه، سيء الحفظ، خاصة بعدما كبر، فلا يحتج به[1].

۞**عنعنة الأعمش**: لما وصف به الأعمش من التدليس[2]، قال الذهبي: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به. فمتىٰ قال حدثنا، فلا كلام. ومتىٰ قال عن، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وابن أبي وائل وأبي صالح السمان»[3]، وعباية بن ربعي ليس من شيوخه الذين أكثر عنهم، فبقي الاحتمال.

۞**حسين الأشقر**: الراوي الأول عن قيس بن الربيع، وهو الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري الكوفي(ت208)؛ رافضي واه، قال فيه البخاري:« عنده مناكير»، وقال في موضع آخر:«فيه نظر»، وقال أبو زرعة:« شيخ منكر الحديث»، وقال الجوزجاني: «حسين الأشقر غال- أي في التشيع- من الشتّامين للخيرة». ورغم ذلك فقد أدرجه ابن حبان في الثقات، وقد تقدم الكلام علىٰ مثل ذلك[4].

۞**يحيىٰ الحماني**: الراوي الثاني عن قيس بن الربيع، وهو يحيىٰ بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين، أبو زكريا الحماني، الكوفي(ت128)، حافظ منكر الحديث، متهم بالكذب، وسرقة الحديث، شيعي بغيض، قال البخاري :«يتكلمون فيه، رماه أحمد». وقال الإمام أحمد :« كان يكذب جهارا ». وقال الجوزجاني:«يحيىٰ بن عبد الحميد ساقط متلون، ترك حديثه، فلا ينبعث». وذكر عثمان بن سعيد الدارمي أن فيه غفلة. في حين وثقه ابن معين،

---

(1)التاريخ: ابن معين (رواية الدوري) (3/ 277- 290).الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (7/ 98). المجروحين: ابن حبان (2/ 217).الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي (6/ 46). الضعفاء والمتروكين: النسائي (1/ 228). ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (5/ 477). تقريب التهذيب : ابن حجر (1/ 804)

(2)طبقات المدلسين: ابن حجر (1/ 33).

(3)ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (3/ 316).

(4)التاريخ الكبير: البخاري (2/ 385)، التاريخ الصغير: البخاري (2/ 291)، الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم (3/ 50)، أحوال الرجال(ص71)، الثقات: ابن حبان (8/ 184)، الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي (2/ 361)، المغني في الضعفاء (1/ 170)، الكاشف (1/ 332).

وقال:« صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحماني، ما يقال فيه إلا من حسد»، قال الذهبي- معقبا عليه- في السير: «الجرح مقدم، وأحمد والدارمي بريئان من الحسد»، ثم قال: «قد تواتر توثيقه عن يحيىٰ بن معين، كما قد تواتر تجريحه عن الإمام أحمد، مع ما صح عنه من تكفير صاحب[1]، ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمدا»[2].

فهذه أسباب تقدح في ثبوت هذا الحديث، بل تهوي به إلىٰ درجة الوضع [3].

رابعا: حديث علي بن هلال: الذي رواه الطبراني ومن طريقه أبو نعيم، عن محمد بن رزيق بن جامع، قال حدثنا الهيثم بن حبيب، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن علي بن علي المكي الهلالي، عن أبيه، الحديث. وهذا إسناد مسلسل بالعلل وهي :

۞**محمد بن رزيق**: بن جامع المصري، شيخ الطبراني: لا يعرف[4] إلا بأنه أحد رواة موطأ أبي مصعب تلميذ الإمام مالك[5]. فهو مجهول.

۞**الهيثم بن حبيب**: بن غزوان[6]، وهو غير الهيثم بن حبيب الصيرفي الثقة، الذي يروي عنه شعبة وأبو عوانة، فذاك متقدم عليه في الطبقة[7]، أما هذا فلا يعرف عنه إلا أنه شيخ

---

(1) وهو قوله : «مات معاوية علىٰ غير ملة الإسلام». انظر: ضعفاء العقيلي (4/ 414)

(2)تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (1/ 232)، التاريخ الكبير (8/ 291)، الجرح والتعديل (9/ 169)، أحوال الرجال(ص85)، المغني في الضعفاء (2/ 739)، ميزان الاعتدال (7/ 199)، التقريب (1/ 1060). سير أعلام النبلاء (10/ 535)

(3) ذيل الأحاديث الموضوعة : السيوطي (ص58).تنزيه الشريعة المرفوعة: ابن عراق الكناني (ص453).

(4)المغني في الضعفاء (2/ 579). لسان الميزان (5/ 164).

(5)فهرس ابن عطية (ص119).

(6)الإكمال: ابن ماكولا (4/ 53). المؤتلف والمختلف: الدارقطني (3/ 165).

(7)تهذيب التهذيب: ابن حجر (11/ 81). وقد ظن الشيخ الألباني أن ابن حبان قد ذكره في الثقات أي ابن غزوان، ولامه علىٰ صنيعه، لكن ابن حبان صرّح بأنه الصيرفي، وهو الراوي الثقة شيخ شعبة، فلا ملام عليه. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (10/ 534)، الثقات: ابن حبان (7/ 576).

لمحمد بن رزيق[1]، روىٰ له الطبراني في الكبير حديثين هذا أحدهما[2]. وقد اتهمه الذهبي بهذا الحديث فقال:« عن ابن عيينة بخبر كذب في المهدي، هو آفته»[3]، وفي الميزان قال :« عن سفيان بن عيينة بخبر باطل في المهدي هو المتهم به»[4]. وأقر ذلك الحافظ ابن حجر، وقال عنه في التقريب:«شيخ متروك»[5].

۞**علي بن علي**: الهلالي، لا توجد له ترجمة في كتب التراجم.

۞**علي الهلالي**: الراوي عن النبي ﷺ، غير معروف إلا بهذا الحديث، وقد عرّفه به الحافظ في الإصابة[6]. فإن كان الحديث مسلسل بهؤلاء المجهولين، وذاك المتروك، فكيف يثبت به وجود صاحب بهذا الاسم؟!، وهو الأمر الذي يفهم نفيه من كلام الذهبي، عند ترجمته في التجريد[7].

۞**نكارة لفظه**: إذ لا يشك متأمل بكذب نسبة هذا الكلام إلىٰ النبي ﷺ، مثل قول:«**ووصيي خير الأوصياء**» وهذا مفهوم حادث بعد عصر النبوة مبتدع، حتىٰ حكم العلماء بوضع وكذب جميع الأحاديث التي تذكر نظرية الوصاية المشابهة للنبوة.

ولهذه العلل فقد حكم غير واحد علىٰ الحديث بالوضع والاختلاق، كالذهبي، وابن

---

(1) وذكر القاضي عياض أنه ممّن روىٰ عن الإمام مالك، وزاد في نسبته فقال:« الهيثم بن حبيب بن غزوان، أبو سالم، خراساني». انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (2/ 218).

(2) والآخر برقم(11082).

(3)المغني في الضعفاء: الذهبي (2/ 716).

(4)ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (7/ 106).

(5)تقريب التهذيب (1/ 1030)، تهذيب التهذيب (11/ 81): ابن حجر ، لسان الميزان (6/ 205): ابن حجر.

(6)الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر (4/ 573).

(7) تجريد أسماء الصحابة: الذهبي(1/ 393)، قال رحمه الله:«علي الهلالي: روىٰ ابن عيينة عن علي بن علي الهلالي عن أبيه، لكن الحديث مكذوب في مناقب علي».

حجر،والسيوطي، وابن عراق الكناني، والألباني[1].

خلاصة دراسة الحديث:

وبعد تحليل هذا الحديث من جميع طرقه، يتبين أنه ورغم وروده عن أربعة من الصحابة إلا أن جميع طرقه مطعون فيها، بل ومحكوم عليها بالوضع والكذب-وصفة الكذب أن يروج بين الكذابين-، وقد عُلم أنه لا يقوي كذبٌ كذبًا، بل يزيده وهاء، فحديث الدراسة موضوع مكذوب، ومتنه واضح النكارة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)المغني في الضعفاء: الذهبي (2/ 716)، ميزان الاعتدال: الذهبي (7/ 106)، لسان الميزان: ابن حجر (6/ 205)، ذيل الأحاديث الموضوعة : السيوطي (ص65)، تنزيه الشريعة المرفوعة: ابن عراق الكناني (460)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (4898).

الفصل الثاني

دراسة موجزة لأحاديث مستدرك الحاكم

التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة.

المبحث الثاني: الأحاديث المنكرة.

المبحث الثالث: الأحاديث الموضوعة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة.

المطلب الأول: الحديث الأول.

عن أبي ثابت ، مولىٰ أبي ذر رضي الله عنه قال : كنت مع علي رضي الله عنه يوم الجمل ، فلمّا رأيت عائشة واقفة، دخلني بعض ما يدخل الناس ، فكشف الله عني ذلك عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين ، فلما فرغ ذهبت إلىٰ المدينة فأتيت أم سلمة فقلت :« إني والله ما جئت أسأل طعاما ولا شرابا، ولكني مولىٰ لأبي ذر» ، فقالت :« مرحبا»، فقصصت عليها قصتي، فقالت:« أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟»، قلت:« إلىٰ حيث كشف الله ذلك عني، عند زوال الشمس»، قال:« أحسنت، سمعت رسول الله ﷺ يقول:«**عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**»»[1].

وروي هذا الحديث من طرق عن هاشم بن البَرِيد عن أبي سعيد التيمي عن ثابت(أو أبي ثابت) مولىٰ آل أبي ذر عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ.

وهذا الحديث ضعيف جدا لشدة ضعف سنده لما يلي:

۞**هاشم بن البريد**: صدوق، لكنه شيعي غال كما قال البخاري وغيره، وقال الذهبي:"وثقه ابن معين وغيره، إلا أنه يترفض". فمثل هذا يتوقف فيما يقوي بدعته.[2]

۞**أبو سعيد التيمي**: دينار الكوفي، و يلقب بعقيصاء، سمع عليا وعمارا والحسنين رضي الله عنهم، لكنه واه متروك، قال ابن معين: "قد رأىٰ الشعبي رشيد الهجري، وحبة العرني، والأصبغ

---

(1) أخرجه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة (4628)، والطبراني في الصغير (720)، والأوسط (4880) مختصرا، وكذلك الخطيب في تاريخ بغداد (14/ 320)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (42/ 449) مختصرا أيضا، وفيه «الحق» بدل «القرآن».

(2) أحوال الرجال: الجوزجاني (1/ 72)، الثقات للعجلي (2/ 323)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 116)، ميزان الاعتدال (7/ 68)، تقريب التهذيب (7252).

بن نباتة، وليس يساوي كلهم شيئا، وأبو سعيد عقيصىٰ شر منهم". وهؤلاء قال عنهم الإمام الفسوي:" كادوا أن يكونوا روافض"، بل قال العقيلي عنه:"كان من الرافضة"، وقال الذهبي : "شيعي جلد"، وضعفه أبو حاتم، والنسائي والجوزجاني، وقال الدارقطني: "متروك الحديث". وبعد كل ذلك فلا يلتفت لإدراج ابن حبان له في الثقات، ولا لقول الحاكم عنه عقب هذا الحديث: "ثقة مأمون".[1]

۞**أبو ثابت مولىٰ أبي ذر**- وفي سند الطبراني: ثابت-، ولم أجد له ترجمته فيما بين يدي من الكتب.

فبذلك يظهر أن قول الحاكم عقب هذا الحديث: "صحيح الإسناد"، غير مستقيم، ولا حجة في سكوت الذهبي كما قرره أهل العلم[2]، خاصة وفي سند الحاكم زيادة علىٰ ما سبق، كل من: علي بن هاشم، وعمرو بن طلحة القناد: وهما صدوقان لكن رميا بالرفض.[3]

أما عن قول الطبراني:" تفرد به صالح بن أبي الأسود" عن هاشم بن البريد، ففيه نظر، فقد تابعه علي بن هاشم بن البريد عند الحاكم والخطيب.

---

(1) تاريخ ابن معين (3/ 354)، الثقات لابن حبان (4/ 219)، الجرح والتعديل (2/ 320)، الضعفاء للعقيلي (2/ 42)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (1/ 174)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 109)، المعرفة والتاريخ (3/ 190)، سؤالات البرقاني (ص28)، ميزان الاعتدال (3/ 47)، المغني في الضعفاء (4159).

(2) انظر دراسة الأستاذ: عبد الله بن مراد السلفي بعنوان: تعليقات علىٰ ما صححه الحاكم ووافقه الذهبي، ودراسة الدكتور: عزيز رشيد الدايني، الموسومة بـ: تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي.

(3) ميزان الاعتدال(5/ 194، 308) التقريب (4810، 5014).

المطلب الثاني: الحديث الثاني.

عن حيان الأسدي ، سمعت عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: قال لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:« **إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي، وَأَنْتَ تَعِيشُ عَلَىٰ مِلَّتِي، وَتُقْتَلُ عَلَىٰ سُنَّتِي، مَنْ أَحَبَّكَ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَكَ أَبْغَضَنِي، وَإِنَّ هَذِهِ سَتُخَضَّبُ مِنْ هَذَا** »[1].

ذكره الحاكم معلقا عن حيان الأسدي، لكن ساق ابن عدي سنده في ترجمة **علي بن نزار**، ، لكن بمتن ينقصه قول:« **إِنَّ الآمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ بَعْدِي** »؛ قال ابن عدي: حدثنا بن زيدان، ثنا أبو كريب، ثنا يحيىٰ بن عبد الرحمن، ثنا يونس بن أبي يعفور، ثنا علي بن نزار، عن زياد بن أبي زياد الأسدي، حدّثني عن جدي حيّان، قال: سمعت علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

وهذا الحديث ضعيف جدا لشدة ضعف سنده فهو مسلسل بالضعفاء:

۞فالراوي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ **حيان والد نزار**: لا ترجمة له إلا ما ذكره الذهبي وتبعه ابن حجر، قال:« حيان: والد نزار، تركه الأزدي».[2] فهو إما مجهول، أو متروك.

۞وفيه **زياد بن أبي زياد الأسدي**: لا ترجمة له فيما بحثت فيه من الكتب.

۞وفيه **علي بن نزار**: ضعيف، قال يحيىٰ بن معين:« ليس حديثه بشيء»، وقال الأزدي:«ضعيف جدا».[3]

۞وفيه يونس **بن أبي يعفور**: ضعفه يحيىٰ بن معين، وأحمد، والنسائي، والساجي، ووثقه آخرون، قال الحافظ:« صدوق، يخطئ كثيرا»، ومثله لا يحتج به إذا انفرد؛ قال ابن حبان في ترجمته:« منكر الحديث، يروي عن أبيه، وعن الثقات، ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز

---

(1) ذكره الحاكم في المستدرك، في كتاب معرفة الصحابة (4686) معلقا، رواه ابن عدي في الكامل (5/ 194)، ومن طريقه ابن عساكر (42/ 269)، والخطيب في المؤتَلِف والمختَلِف (1/ 413).

(2) ميزان الاعتدال (2/ 400)، لسان الميزان(2/ 370).

(3) الجرح والتعديل (6/ 207)، المجروحين (2/ 112)، الميزان (5/ 193)، التقريب (4806).

الاحتجاج به عندي بما انفرد من الأخبار"، وهذا الحديث مما انفرد به، وهو مع ذلك مفرط في التشيع كما ذكر الحافظ عن الساجي.[1]

۞وفيه **يحيىٰ** بن **عبد الرحمن الأرحبي**: شيخ صويلح، ربما خالف، وهو أيضا لا يحتمل منه التفرد.[2]

أما عبد بن زيدان، وأبو كريب فحافظان ثقتان.[3]

---

(1) الجرح والتعديل (9/ 247)، المجروحين (3/ 139)، الميزان (5/ 193)، التقريب (7920)، تهذيب التهذيب (11/ 397).

(2) الجرح والتعديل (9/ 167)، الميزان (7/ 199)، التقريب (7593)، الثقات (9/ 254).

(3) سير أعلام النبلاء (14/ 436)، التقريب (6204) .

المطلب الثالث: الحديث الثالث.

عن حنش الكناني قال : سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقول -وهو آخذ بباب الكعبة- :من عرفني فأنا من عرفتم، ومن أنكرني، فأنا أبو ذر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « **مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ**» [1].

وأخرجه الحاكم من طريقين عن المفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر يقول: فذكره.

وكذلك فهذا الحديث ضعيف جدا، لما يلي

۞في سنده **المفضل بن صالح الأسدي**: قال عنه أبو حاتم، والبخاري:« منكر الحديث»، وقال ابن حبان:« منكر الحديث، كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات، حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه كان المتعمد لها من كثرته، فوجب ترك الاحتجاج به». [2]

۞وفي سنده كذلك **حنش الكناني**: وهو ابن المعتمر، قال ابن أبي حاتم:« سمعت أبي يقول: حنش بن المعتر هو عندي صالح.قلت يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه». قال البخاري:« يتكلمون في حديثه»، وقال النسائي:« ليس بالقوي»، وقال ابن حبان:«كان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتىٰ صار ممّن لا يحتج به»، ومع هذا فقد وثقه أبو داود والعجلي،[3] والجرح مقدم وهو قول

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، تفسير سورة هود (3312) وفي كتاب معرفة الصحابة(4720)، والقطيعي في زياداته علىٰ الفضائل لأحمد (1402)، والطبراني في الكبير (2636، 2637)، وفي الأوسط (3478، 5390، 5536)، و الصغير (391)، وابن عدي في عدة مواضع من الكامل (2/ 306) و(4/ 197) و(6/ 411) ، والفسوي في المعرفة والتاريخ (1/ 538)، والقضاعي في مسند الشهاب (1343، 1344، 1345)، والآجري في الشريعة (1700، 1701).

(2) الجرح والتعديل (8/ 316)، المجروحين (3/ 22)، الميزان (6/ 497)، التقريب (6854).

(3) التاريخ الصغير للبخاري (1/ 205)،الجرح والتعديل (3/ 291)، المجروحين (1/ 269)، الميزان =

الأكثر، وعلىٰ كل فلا يحتج بما انفرد به .

هذا وقد تابع الأعمش المفضل بن صالح فيما أخرجها الطبراني في معاجمه الثلاثة: يروي ذلك عبد الله بن داهر الرازي، عن عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق به، وزاد في متنه: « **وَمَثَلُ -أي أهل البيت- بَابِ حِطَّةٍ فِي بني إِسْرَائِيلَ**»، وهذا سند واه جدا:

۞ **فعبد الله بن داهر**: رافضي متروك وقد سبق، وبه أعله الهيثمي.[1]

۞ وفيه أيضا **عبد الله بن عبد القدوس**: وهو كوفي رافضي كما ترجم له الذهبي في الميزان، قال فيه ابن معين: «ليس بشيء، رافضي خبيث»، وضعفه النسائي والدارقطني وغيرهم، ومشاه بعضهم، لذلك قال الحافظ ابن حجر:«صدوق، رمي بالرفض وكان أيضا يخطئ».[2]

وتابع ابن داهر عن ابن عبد القدوس: محمد بن حميد الرازي عند ابن عدي،[3] وهي متابعة لا يفرح بها:

۞ **فمحمد بن حميد**: كذاب كما سبق.

وقد تابع الأعمش والمفضل بن صالح عن أبي إسحاق: عمرو بن ثابت وعنه عباد بن يعقوب، فيما رواه الآجري،[4] وهذه متابعة شديدة الضعف:

۞ **فعمرو بن ثابت بن هرمز** (ت 172)، كوفي رافضي متروك، لكنه لا يكذب، وتلك من الغرائب؛ قال ابن معين:« ليس بشيء»، وقال:« مرة ليس بثقة، ولا مأمون»، وروي عنه كذلك أنه

=

(2/ 395)، التقريب (1577).

(1) مجمع الزوائد (14978).

(2) الجرح والتعديل (5/ 104)، الضعفاء والمتروكون للنسائي(ص61)، الكامل في الضعفاء(4/ 197)، الثقات لابن حبان(7/ 48). الميزان (4/ 141)، التقريب (3446).

(3) الكامل (4/ 197)

(4) الآجري في الشريعة (1701).

قال:« عمرو بن ثابت، لا يكذب في حديثه»، وقال أبو حاتم:« ضعيف الحديث، يكتب حديثه، كان رديء الرأي شديد التشيع»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات» ولم يتهمه هو بها، وروىٰ الآجري عن أبي داود، أنه قال فيه:« رافضي خبيث»، ثم قال:« وهو المشئوم، ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة- يعني أنها مستقيمة-»، فمثل هذا لا يصلح حديثه للشواهد والمتابعات.[1]

۞ والراوي عن عمرو: **عباد بن يعقوب**، تقدم أنه من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكن ذكروا أنه صادق اللهجة، لكنه داعية إلىٰ بدعته فيتوقف فيما يقويها.[2]

أما العلة المشتركة لهذه الطرق فهي: **عنعنة أبي إسحاق السبيعي**، وهو مشهور بالتدليس، وقد اختلط بآخرة، وقد أبان ذلك الحافظ الدارقطني لمّا سئل عن هذا الحديث، فأجاب:«يرويه أبو إسحاق السبيعي، عن حنش، قال ذلك الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، ومفضل بن صالح. وخالفهم إسرائيل فرواه عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش. والقول عندي قول إسرائيل»،[3] ورواية إسرائيل هذه أخرجها الفسوي[4]، فظهر بذلك شدة وهاء سند الحاكم، بل حديث أبي إسحاق بجميع طرقه، لأنه ظهر أنه دلسه عن رجل لم يسمه.

وقد روىٰ الآجري هذا الحديث بإسناد آخر عن أبي ذر رضي الله عنه،[5] رواه عن جعفر بن سليمان الضبعي، قال: حدثنا أبو هارون العبدي، قال: حدثني شيخ قال: سمعت أبا ذر رضي الله عنه، فذكره. وهذا السند كذلك شديد الضعف؛

---

(1) الجرح والتعديل (6/ 223)، المجروحين (2/ 76)، المغني في الضعفاء (4636)، الميزان (5/ 393)، التقريب (4995)

(2) انظر ترجمته ص 134.

(3) العلل (6/ 236).

(4) المعرفة والتاريخ (1/ 538).

(5) الشريعة (1700).

۞فالرواي عن أبي ذر رضي الله عنه لم يسم، فلا يعرف من هو، ولا حاله.

۞ والراوي عنه **أبو هارون العبدي**؛ عمارة بن جوين: رافضي متروك، متهم بالكذب، وقد ترجمت له في موضع آخر.[1]

۞و**جعفر** بن **سليمان الضبعي**: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع، ضعّفه بعضهم، وله ما ينكر.[2]

وللحديث عن أبي ذر طريق أخرىٰ لا تقل ضعفا عما سبق، أخرجها الطبراني في الكبير، وابن عدي، والفسوي،[3] جميعهم يرويها من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر ،عن علي بن زيد، عن سَعِيد بن المسيب، عن أبي ذر. وهذا السند أيضا ضعيف جدا؛

۞**فعلي بن زيد**؛ هو ابن جدعان: لا يحتج به، وقد تكلم فيه الجمهور لسوء حفظه علىٰ تشيع فيه، قال أحمد وأبو زرعة: «ليس بالقوي»، وقال يحيىٰ بن معين، والبخاري:« لا يحتج به»، وقال أبو حاتم:« ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن حبان: كان شيخا جليلا، وكان يهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار، حتىٰ كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به».[4]

۞وفي هذا السند أيضا: **الحسن بن أبي جعفر الجُفْري البصري**: صدوق في نفسه، لكن ضعفه الجمهور لسوء حفظه؛ كابن المديني ويحيىٰ بن سعيد وأحمد والنسائي، وقال ابن معين:« ليس بشيء»، وقال البخاري:« منكر الحديث»، وقال ابن حبان:« من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث، واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدث وهم فيما يروي، ويقلب الأسانيد، وهو لا يعلم. صار ممن لا يحتج به، وإن كان

---

(1) انظر ترجمته: ص 277.

(2) المغني في الضعفاء (1/ 132)،التقريب (942).

(3) المعجم الكبير(2636)، الكامل (2/ 306)، المعرفة والتاريخ للفسوي (1/ 538).

(4) الجرح والتعديل (6/ 184)، المجروحين (2/ 103)، الميزان (5/ 156)، التقريب (4734).

فاضلا».[1]

وهذه الطريق متنها أنكر من المتن السابق إذ جاء بلفظ:« **مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي، مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، من رَكِبَ فيها نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عنها غَرِقَ. وَمَنْ قَاتَلَنَا فِي آخِرِ الزَّمانِ، فَكَأَنَّمَا قَاتَلَ مع الدَّجَّالِ** ».

فالخلاصة أن حديث أبي ذر الذي أخرجه الحاكم ضعيف جدا، وضعفه لا ينجبر لوروده من طرق أخرىٰ لأنها شديدة الضعف. أما عن قول الحاكم:« هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه»، فظاهر الخطأ، وقد رده الذهبي فقال:« مفضل بن صالح واه»، وفي الموضع الثاني قال: «مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه»، قلت: وكذلك حنش بن المعتمر، أخرج له أبو داود والترمذي فقط، ولم يخرج له مسلم، ولا لمفضل بن صالح، فظهر أن الحديث ليس علىٰ شرط مسلم البتة، وقال الذهبي في موضع آخر:« قلت: وحديث سفينة نوح أنكر، وأنكر».[2]

هذا وقد روي هذا الحديث من حديث عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك ﷺ، لكن بأسانيد ضعيفة جدا، لا تخلو من متروك أو متهم، فلا تقوي بعضها بعضا، ويظهر أن الحاكم تخيّر أرفعها فأخرجه في المستدرك. وانظر تفصيلها في السلسلة الضعيفة (4503).

وقد ضعّف الأئمة هذا الحديث؛ فقد أورده ابن عدي فيما أنكر علىٰ بعض الرواة، ووهاه الذهبي، وقال شيخ الإسلام: «وأما قوله: « **مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي، مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ** »، فهذا لا يعرف له إسناد صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها»،[3] وصدق رحمه الله، فقد رأينا في تخريج الحديث أنه لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة الأصول، ولا التسعة، وهذا الإعراض أكبر دليل علىٰ ضعف ووهاء هذا الحديث.

---

(1) الجرح والتعديل (3/ 29)، المجروحين (1/ 236)، الميزان (2/ 228)، التقريب (1222).

(2) ميزان الاعتدال (6/ 499).

(3) منهاج السنة النبوية (7/ 395).

المطلب الرابع: الحديث الرابع.

عن أبي هريرة وزيد بن أرقم رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه قال لعليّ وفاطمة والحسن والحسين: « **أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبْتُمْ -وفي رواية: حَارَبَكُمْ -، وَسِلْمٌ لِمَنْ سَالَمْتُمْ -وفي رواية: سَالَمَكُمْ -** »[1].

فأما حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه فروي من طرق عن أسباط بن نصر، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عن صُبَيح مولىٰ أم سلمة، عن زيد به.

وهذاالحديث شديد الضعف فسنده مظلم لا تقوم به الحجة؛ قال الترمذي بعد روايته:"هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، و صُبيح مولىٰ أم سلمة ليس بمعروف"، وبيّن البزار وجه الغرابة فقال:" وهذا الحديث، لا نعلم أحدا رواه عن النبي ﷺ إلا زيد بن أرقم، ولا نعلم له طريقا عن زيد إلا هذا الطريق، وصُبَيح مولىٰ أم سلمة لا نعلم حدّث عنه إلا السدي"، وقال الطبراني في الصغير:" لم يروه عن السدي إلا أسباط". وسكت الحاكم عن هذا الحديث، وجعله شاهدا لحديث أبي هريرة، ولم يعلق الذهبي علىٰ الحديثين في التلخيص.

۞**وأسباط بن نصر**، تقدم أن الأكثر علىٰ تضعيفه، وأنه لا يحتج به.

۞**والسدي** وهو الكبير: شيعي رمي بالرفض، لا يحتج به خاصة إذا انفرد، وقد فصلت

---

(1) أخرجه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة من حديث أبي هريرة (4713)، وحديث زيد بن أرقم (4714).
وشاركه في إخراج حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه كل من: الترمذي (3870)، وابن ماجه (145)، وابن أبي شيبة في المصنف (32845)، وابن حبان في صحيحه (6977)،، والبزار في مسنده (4320)،والآجري في الشريعة(1528)، والطبراني في الكبير (3/ 40 ، 5/ 184)، والأوسط (5015)، والصغير (767)، والدولابي في الكنىٰ (3/ 1167)، وابن عساكر في تاريخه (13/ 218 -219، 14/ 158).
وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فشارك الحاكم في إخراجه كل من: أحمد في المسند (9698)، والفضائل (1350)، والآجري في الشريعة (1529)، والطبراني في الكبير (3/ 40)، وابن عدي في الكامل (2/ 86)، والخطيب في تاريخه (7/ 136)، وابن الجوزي في العلل (1/ 266)، وابن عساكر في تاريخه (13/ 218، 14/ 158).

في أمره في موضع آخر.

۞أما **صُبَيح مولىٰ أم سلمة**-ويقال مولىٰ زيد بن أرقم-: فليس بمعروف كما قال الترمذي، ولم يحدث عنه سوىٰ السدي كما أشار البزار، فهو علىٰ ذلك مجهول، ولم يوثقه إلا ابن حبان علىٰ عادته في المجاهيل، أما ابن أبي حاتم فذكره، ولم يزد علىٰ قوله:« روىٰ عن زيد بن أرقم، وروىٰ عنه السدي»، وهو في جملة التابعين، وأخطأ من جعل له صحبة اعتمادا علىٰ إحدىٰ روايات هذا الحديث كما سيأتي.[1]

وقد وُجدت لهذا الحديث عن زيد، متابعات، منها: ما رواه الطبراني، والدارقطني في جزء حديث أبي الطاهر الذهليّ، وابن عساكر.[2]

رواه الطبراني: عن محمد بن راشد، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِي، أخبرنا حسين بن محمد، أخبرنا سليمان بن قَرْمٍ، عن أبي الجَحَّاف، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صبيح عن جده عن زيد بن أرقم به. وقال:« لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الرحمن، إلا أبو الجحاف، ولا عن أبي الجحاف، إلا سليمان بن قرم، ولا عن سليمان إلا حسين بن محمد، تفرد به إبراهيم سعيد»، وفي هذا نظر، فقد تابع سليمان عن أبي الجحّاف: أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، أخرج ذلك الدارقطني في جزء أبي طاهر، وكذلك لم يتفرد به حسين بن محمد عن سليمان، بل تابعه عنه: الحسن بن صالح بن أبي الأسود، كما في تاريخ ابن عساكر. وعلىٰ كل، فهذا كذلك سند مظلم:

۞**فصبيح** مجهول كما تقدم، وحفيده لا ترجمة له في الكتب إلا ما ذكر في ترجمة جده

---

(1) الجرح والتعديل (4/ 449)، الثقات (4/ 382)،تجريد أسماء الصحابة: الذهبي (1/ 263)، الإنابة إلىٰ معرفة المختلف فيهم من الصحابة: مغلطاي (1/ 291).

(2) المعجم الكبير(3/ 40 ، 5/ 184)، المعجم الأوسط(7259)، جزء حديث أبي طاهر(ص51)، تاريخ دمشق(13/ 219).

أنه أحد الرواة عنه.[1]

۞وأبو **الجحّاف**: داود بن أبي عوف التميمي الكوفي، تقدم أنه شيعي غال ربما أخطأ، فلا يحتج بما انفرد به، خاصة إذا كان ممّا يدعم بدعته كما في هذا الحديث.

۞والراوي عن أبي الجحّاف: **سليمان بن قَرْم بن معاذ**، أبو داود البصري، رافضي سيء الحفظ؛ قال ابن حبان: « كان رافضيا غاليا في الرفض، ويقلب الأخبار مع ذلك»، وقال ابن معين:«ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «ليس بذاك»، وضعفه أبو حاتم، والنسائي، لكن وثقه أحمد، والجرح مقدم، وذكر الحافظ: أن الحاكم ذكره في باب من عيب علىٰ مسلم إخراج حديثهم، وقال:« غمزوه بالغلو في التشيع، وسوء الحفظ جميعا».[2]

والمتابعة لسليمان بن قرم عند الدارقطني، فيها:

۞**كثير بن يحيىٰ** الراوي عن أبي عوانة: قال أبو حاتم:« محله الصدق، وكان يتشيع» وقال أبو زرعة:«صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن ذكر الذهبي أن عباس العنبري كان ينهىٰ الناس عن الأخذ عنه، وقال الأزدي:« عنده مناكير».[3]

۞والراوي عن كثير: **أحمد بن محمد بن سعيد الصيرفي**، ذكره الخطيب، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الذهبي:«مستور».[4]

وروىٰ الطبراني[5] هذه المتابعة، من طريق حسين بن الحسن الأشقر، عن عبيد الله بن موسىٰ، عن أبي مضاء -وكان رجل صدق-، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صبيح مولىٰ أم

---

(1) تهذيب التهذيب (4/ 359).

(2) الجرح والتعديل (4/ 136)، المجروحين (1/ 332)، الميزان (3/ 310)، التهذيب (4/ 188)، التقريب (2600).

(3) الجرح والتعديل (7/ 158)، الميزان (5/ 496).

(4) تاريخ بغداد (5/ 11)، تاريخ الإسلام (19/ 58).

(5) المعجم الأوسط (2854).

سلمة، عن جده صبيح، قال كنت بباب رسول الله ﷺ، فجاء علي وفاطمة والحسن والحسين، فجلسوا ناحية، فخرج رسول الله ﷺ، إلينا فقال:« **إِنَّكُمْ عَلَىٰ خَيْرٍ**»، وعليه كساء خيبري فجلّلهم به، وقال: فذكر نحو الحديث. وفي هذه الطريق أن صبيح هو الراوي عن النبي ﷺ، مع زيادة طرف من حديث الكساء. قال الطبراني :« لا يروىٰ عن صبيح مولىٰ أم سلمة عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به حسين الأشقر »، قال الهيثمي:« فيه من لم أعرفهم».[1]

۞وفيه **حسين الأشقر**: وهو رافضي واه.

۞**وإبراهيم وجده** تقدم أنهما مجهولان.

ومن أغلاط هذه الطريق أنها جعلت صبيح من الصحابة، وهذا من تخليط الرواة، ومن افترائهم أيضا حشر حديث الكساء في هذا الحديث.

إذا فهذه المتابعات شديدة الضعف، فلا تغير من الأمر شيئا، ويبقىٰ الحديث علىٰ ضعفه.

وأما حديث أبي هريرة، فروي من طرق عن تليد بن سليمان، عن أبي الجحّاف، عن أبي حازم عن أبي هريرة به. قال الحاكم:« هذا حديث حسن من حديث أبي عبد الله أحمد بن حنبل عن تليد بن سليمان، فإني لم أجد له رواية غيرها»، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، تليد بن سليمان كان رافضيا يشتم عثمان، قال أحمد ويحيىٰ :كان كذابا»، [2] وسكت الذهبي في تلخيص المستدرك، لكنه تابع ابن الجوزي في تلخيص العلل، فقال: «فيه تليد بن سليمان: رافضي كذاب»، [3] وقال الهيثمي:«رواه أحمد والطبراني، وفيه: تليد بن سليمان، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح».[4]

۞**وتليد بن سليمان**: هو أبو إدريس المحاربي الكوفي (ت: بعد 190)، رافضي كذاب؛

---

(1) مجمع الزوائد (14989).

(2) العلل المتناهية (1/ 267).

(3) تلخيص العلل المتناهية (ص91)

(4) مجمع الزوائد(14990).

قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال :« تليد بن سليمان كان كذابا، وكان يشتم عثمان بن عفان، وكل من شتم عثمان، أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال، فاسق، ملعون، لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين»، وقال أبو داود: «رافضي خبيث، رجل سوء، يشتم أبا بكر وعمر»، وقال ابن حبان:« وكان رافضيا، يشتم أصحاب محمد ﷺ، وروىٰ في فضائل أهل البيت عجائب، وقد حمل عليه يحيىٰ بن معين حملاً شديدا، وأمر بتركه»، وضعفه النسائي، وقال ابن عدي بعد ذكر بعض مناكيره ومنها هذا الحديث: «بيّن علىٰ روايته: أنه ضعيف»، وقال يعقوب بن سفيان:« رافضي خبيث»، وقال الساجي:« كذاب»، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش:« رديء المذهب، منكر الحديث، روىٰ عن أبي الجحّاف أحاديث موضوعة»، وزاد الحاكم:« كذبه جماعة من العلماء»، والغريب من الحاكم أنه حسّن حديثه هذا في المستدرك، و أما الإمام أحمد فاختلف قوله؛ فقال مرة: «هو عندي كان يكذب»، وقال أخرىٰ:« كان مذهبه التشيع، ولم نر به بأسا»، وظاهرٌ أن قوله الأول هو الصواب لأنه موافق لجماهير الأئمة، فلا خلاف معتبر عكس ما أشار إليه الهيثمي.[1]

فهذه الطريق شديدة الضعف إن لم تكن موضوعة، لحال تليد بن سليمان، ولعله أراد تحسين طريق أبي الجحّاف عن إبراهيم عن جده صبيح عن زيد بن أرقم، لحال إبراهيم وجده، فساقها عن أبي الجحّاف عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو سند لا مراء في صحته، لكن أنىٰ تنطلي حيل الكذابين علىٰ الأئمة.

وقد روي من وجه آخر عن أبي الجحّاف،[2] عن عبد الأعلىٰ بن واصل، حدثنا الحسن بن الحسين الأنصاري -يعرف العُرَنيُّ-، حدثنا علي بن هاشم، عن أبيه، عن أبي الجحّاف، عن مسلم بن صبيح، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه. وهذا سند مسلسل بغلاة الشيعة؛

---

(1) الجرح والتعديل (2/ 447)، الكامل (2/ 86)، المجروحين (1/ 204)،الميزان (2/ 76)، تهذيب التهذيب (1/ 447) التقريب (797).

(2) رواه المحاملي في أماليه (ص 446)، ومن طريق ابن عساكر (14/ 157) .

۞**فعلي بن هاشم وأبوه**: صدوقان، لكنهما من غلاة الشيعة الذين يروون المناكير، لا يحتج بما انفردا به، وقد تقدم الكلام عليهما.

۞**والحسن العُرَنيُّ**: من رؤوساء الشيعة غير الصادقين، وترجمت له في غير هذا الموقع.

ولم يُذكر في ترجمة مسلم بن صبيح[1] أنه روىٰ عن زيد بن أرقم، ولا روىٰ عنه أبو الجحّاف، كما في هذه الطريق، وهذا يقوي الظن بأن الأصل في السند: صبيح مولىٰ أم سلمة، لكن هؤلاء الرواة الشيعة حرّفوه ليستقيم لهم. ولم يكتف هؤلاء الرواة الشيعة بالتصرف في الإسناد لتحسين صورته، بل تفردوا بزيادة في المتن تدل علىٰ الافتراء؛ ففيه: عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: حنا –أي عطف– رسول الله ﷺ– في مرضه الذي قبض فيه– علىٰ علي، وفاطمة، وحسن، وحسين، رضي الله عنهم فقال: الحديث، وتمعّن قولهم المدرج كذبا: (في مرضه الذي قبض فيه)، ففيه من الدلالات التي يريدونها الكثير.

واختلف كذلك عن أبي الجحّاف في السند والمتن؛ فرواه ابن شاهين،[2] عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن الحرّاني قال: حدثنا يعقوب بن يوسف الضَّبِّي، حدثنا نصر بن مُزاحم، حدثنا عبد الله بن مسلم المُلَائِيُّ، حدثنا داود بن أبي عوف أبو الجَحَّاف، عن عطية العَوْفِيِّ، عن أبي سعيد الخدري قال لما دخل علي بفاطمة جاء النبي ﷺ أربعين صباحا علىٰ بابها فيقول: «**أَنَا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبْتُمْ، وَسِلْمٌ لِمَنْ سَالَمْتُمْ**». وهذ سند تالف؛

۞فأحمد يترجح بعدة قرائن أنه **الحافظ ابن عقدة**: وهو مختلف فيه، ومن الأئمة من كذبه، وقد ترجمت له في موضع آخر.

۞وشيخه: **يعقوب بن يوسف بن زياد الضَّبِّي**، من شيوخ ابن عقدة الذين لا يعرفون، فلم أجد من ترجم له؛ واتهمه الزيلعي، فقال عن حديث:« **أمّني جبرئيل عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللهِ**

---

(1) مسلم بن صبيح (ت100)، ثقة فاضل بالإجماع من رجال الستة. انظر: التقريب (6632)، وتهذيب التهذيب (10/ 119).

(2) في جزء فضائل فاطمة (16).

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »:«وهذا حديث منكر، بل موضوع، ويعقوب بن يوسف الضبي ليس بمشهور، وقد فتشت عليه في عدة كتب من الجرح والتعديل فلم أر له ذكرا أصلا، ويحتمل أن يكون هذا الحديث ممّا عملته يداه». [1]

۞وأما **نصر بن مزاحم المنقري**، أبو الفضل الكوفي (ت 212) فأمره مشهور، فهو رافضي جلد متروك؛ قال أبو خيثمة:« كان كذابا»، وقال أبو حاتم: «واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه» ، وقال العقيلي: «كان يذهب إلىٰ التشيع، وفي حديثه اضطراب، وخطأ كثير من حديثه»، وقال الجوزجاني:« كان زائغا عن الحق مائلا» وضعفه الدارقطني، وقال الخليلي:« ضعفه الحفاظ جدا»، وروىٰ الخطيب عن الحافظ الأزدي قال:« نصر بن مزاحم: غال في مذهبه، غير محمود في حديثه»، وقال العجلي كما في اللسان: «كان رافضيا غاليا... ليس بثقة ولا مأمون»، ولا التفات إلىٰ ذكر ابن حبان له في الثقات مع هذه النقول.[2]

۞وفيه كذلك **عطية بن سعد الكوفي** (ت111): تابعي شيعي ضعيف، ضعفه الثوري، وهشيم، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة ، والنسائي، وخالف ابن معين فقال: «صالح»، وبالغ ابن حبان فقال:« لا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا علىٰ جهة التعجب».[3]

أما ما جاء في هذه الرواية من أن النبي ﷺ كان يمر علىٰ باب فاطمة أربعين صباحا، يكرر هذا الحديث، فمن أسمج ما وضعه هؤلاء الرواة الشيعة وزادوه في متن هذا الحديث. وقد أعجبوا بذلك، فلفقوه لحديث آخر، وبالسند نفسه، فقد روىٰ الطبراني عن عبد الله بن مسلم الملائي، عن أبي الجحّاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ جاء إلىٰ باب علي أربعين صباحا، بعد ما دخل علىٰ فاطمة رضي الله عنها، فقال:« السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَرَحْمَةُ

---

(1) نصب الراية (1/ 349) .

(2) الجرح والتعديل (8/ 468)، أحوال الرجال (ص82)، ضعفاء العقيلي (4/ 300)،الثقات (9/ 215)، تاريخ بغداد (13/ 282)، الإرشاد للخليلي (2/ 572)، الميزان: (7/ 24)،اللسان (8/ 267).

(3) الجرح والتعديل (6/ 382)، المجروحين(2/ 176)، الميزان (5/ 100) .

اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، الصَّلَاةَ رَحِمَكُم اللهُ، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] ».[1]

وللحديث كذلك شاهد من حديث أم سلمة رضي الله عنها أخرجه ابن عساكر،[2] من طريق ابن جميع صاحب معجم الشيوخ، رواها عن أبي حفص الأعشىٰ، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد ابن سوقة، عن من أخبره، عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ عندنا منكسا رأسه، فعملت له فاطمة رضي الله عنها خزيرة، فجاءت ومعها حسن وحسين رضي الله عنهما، فقال لها النبي ﷺ: « **أين زوجك، إذهبي فادعيه**»، فجاءت به، فأكلوا، فأخذ كساء، فأداره عليهم، فأمسك طرفه بيده اليسرىٰ، ثم رفع اليمنىٰ إلىٰ السماء، وقال: « **اللهم هؤلاء أهل بيتي، وحامتي، اللهم أذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرا، أنا حرب لمن حاربتم، سلم لمن سالمتم، عدو لمن عاداكم**». وهذا سند منقطع، وفيه:

۞ **أبو حفص الأعشىٰ عمرو بن خالد**: متروك، منكر الحديث، ومتهم بالوضع؛ قال ابن عدي: « منكر الحديث»، واتهمه بالوضع، وقال ابن حبان: « يروي عن الثقات الموضوعات، لا تحل الرواية عنه»، واتهمه ابن الجوزي بوضع حديث: « **نعم مفتاح الحاجة الهدية بين يديها** »[3]

خلاصة دراسة الحديث:

وتلخّص من كل ذلك أن جميع طرق الحديث شديدة الضعف؛ من طرق رواة شيعة غلاة، أو روافض، أومجهولين، ولا ترتقي بمجموعها إلىٰ تحسين الحديث، بل فيها من الاضطراب الشيء الكثير، فمثلا حديث أبي الجحّاف اختلف عنه في سنده اختلافا كثيرا؛ فروي عنه، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صبيح عن جده عن زيد بن أرقم به، وروي عنه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة به، وروي عنه، عن مسلم بن صبيح، عن زيد بن أرقم به، وروي عنه، عن

---

(1) المعجم الأوسط (8127).

(2) تاريخ دمشق (14/ 143).

(3) المجروحين (2/ 79)، الكامل (5/ 127)، الموضوعات (3/ 91)،اللسان (7/ 324)، التقريب (5022).

عطية العَوْفِيِّ، عن أبي سعيد الخدري.

وتقدم أن الترمذي ضعّف الحديث، وكذلك ابن الجوزي، والذهبي، وقد حسنه الألباني في صحيح الجامع (1462)، ثم تراجع وضعفه في ضعيف الترمذي (814)، وفي الضعيفة (6028)، ولم يذكر بعض طرقه التي لا تزيده إلا وهنا.

أما عمّا يرمي إليه الشيعة من وراء هذا الحديث، فهو تكفير من حارب عليا رضي الله عنه، قالوا: لأنهم قد حاربوا بذلك الرسول ﷺ، وذلك كفر، ويجاب عليهم -علىٰ فرض صحة الحديث- بأن: « هذا مجاز للتهديد والتغليط، بدليل ما حكم الأمير -علي رضي الله عنه- من بقاء إيمان أهل الشام، وأخوتهم في الإسلام، علىٰ أن قوله (حرب الرسول كفر) ممنوع ، إذ قد حكم علىٰ آكل الربا بحرب الله ورسوله معًا؛ قال تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وعلىٰ قطّاع الطريق كذلك؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: ٣٣] الآية، فلم لم تحكم الشيعة بكفر هؤلاء؟». [1] زد علىٰ ذلك: « فلو كان محارب علي محاربا لرسول الله ﷺ، مرتدا، لكان عليّ حكم فيهم بسيرة المرتدين، بل تواتر عنه يوم الجمل، أنه ما اتبع مدبرهم، ولم يجهز علىٰ جريحهم، ولا غنم أموالهم، ولا سبىٰ ذراريهم». [2]

---

(1) مختصر التحفة الاثني عشرية: الألوسي (ص138).

(2) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال: الذهبي (ص274).

المبحث الثاني: الأحاديث المنكرة.

المطلب الأول: الحديث الأول.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: 144]، وَاللهِ لَا نَنْقَلِبُ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللهُ، وَاللهِ لَئِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ لَأُقَاتِلَنَّ عَلَىٰ مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ أَمُوتَ، وَاللهِ إِنِّي لَأَخُوهُ وَوَلِيُّهُ، وَابْنُ عَمِّهِ وَوَارِثُ عِلْمِهِ، فَمَنْ أَحَقُّ بِهِ مِنِّي»[1].

روي هذا الحديث من طريق عمرو بن حماد القَنَّاد، عن أسباط بن نصر، عن سِماك، عن عكرمة، وهذا سند ضعيف فيه ثلاثة مطاعن هي:

۞**عمرو بن حماد القَنَّاد**: قال عنه ابن معين وأبو حاتم: «صدوق»، وقال أبو داود: «كان من الرافضة»، وقال الذهبي: «صدوق إن شاء الله»، وجمع ابن حجر بين القولين فقال: «صدوق رمي بالرفض»، لكن الحديث مما يقوي بدعته.[2]

۞**أسباط بن نصر**: الهمداني، اختلف فيه قول ابن معين؛ قال: «ليس بشيء»، ومرة قال: «ثقة»، ونقل أبو حاتم عن أبي نعيم تضعيفه، وقال: «أحاديثه عامية سقط، مقلوب الأسانيد»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ، يغرب». وقد أخرج له مسلم، وأنكر عليه ذلك أبو زرعة، واعتل مسلم بأن حديثه عال لكنه معروف من رواية

---

(1) أخرجه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4635)، وكذلك أخرجه: أخرجه النسائي في "الخصائص" (65) والكبرىٰ(8396) ، وابن أبي حاتم في التفسير (3/ 777)، والطبراني في الكبير (176)، والقطيعي في زوائد الفضائل (1110)، وابن الأعرابي في معجمه (734)، وأبونعيم في معرفة الصحابة (357)، وابن عساكر في التاريخ (42/ 56).

(2) الجرح والتعديل (6/ 228) ، ميزان الاعتدال (5/ 308)، التقريب (5014)

الثقات. ومن كانت هذه حاله فلا يحتج بما انفرد به. [1]

۞رواية سماك عن عكرمة مضطربة كما قال أهل العلم، وسماك قد تغير بآخره، كما أشرنا في ترجمته.

وهذا الحديث سكت عليه الحاكم والذهبي في التلخيص، لكن أورده في ترجمة عمرو بن حماد من الميزان، وقال:«منكر» ، وتابعه الشيخ الألباني. [2] وهو من الأحاديث التي ذكرها شرف الدين الموسوي [3] ناسبا إلىٰ الذهبي تصحيحه، وهو كذب وزور، وهم أهله.

---

(1) الجرح والتعديل (2/ 332)، التقريب (321).ميزان الاعتدال (1/ 325) . شرح علل الترمذي لابن رجب (2/ 276).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة (4948).

(3) المراجعات (ص240).

المطلب الثاني: الحديث الثاني.

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: « **يَا عَلِيُّ، مَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللهَ، وَمَنْ فَارَقَكَ يَا عَلِيُّ، فَقَدْ فَارَقَنِي**» [1].

وروي هذا الحديث من طريق أبي الجَحَّاف داود بن أبي عوف عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر رضي الله عنه.

وقال البزار:« لا نعلمه يروىٰ عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد»، وقال ابن عدي:« هذا منكر»، وتبعه الذهبي في الميزان. أما الحاكم فسكت عنه في موضع الثاني، وقال في الموضع الأول:«صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله:« بل منكر». وهو حكم الألباني في الضعيفة (4893)، وفي سنده ما يلي:

۞ **معاوية بن ثعلبة** الراوي عن أبي ذر، فإنه لم يوثقه أحد، وأورده البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات وهي عادته في كثير من المجاهيل. [2]

۞وفي سنده كذلك: **أبو الجَحَّاف داود بن أبي عوف**، كان من رؤوس الشيعة ومحدثيهم، ورغم أنه قد وثقه جماعة من الأئمة كسفيان وأحمد وابن معين، إلا أنه شيعي غال؛ قال ابن عدي: «هو من غالية أهل التشيع، وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلاما، وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممّن يحتج به في الحديث» ، ثم ساق له بعض مناكيره، وقال الأزدي:«زائغ ضعيف»، وذكره ابن حبان في الثقات لكن قال:« يخطئ»، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «كان من الشيعة». وقال ابن حجر في التقريب:« صدوق شيعي ربما أخطأ».

---

(1) أخرجه الحاكم في موضعين (4624) و(4703)، وأحمد في فضائل الصحابة (962)، والبزار في المسند (4066)، وابن عدي في الكامل (3/ 82)، وابن عساكر (2/ 268).

(2) التاريخ الكبير (7/ 333)، الجرح والتعديل(8/ 378)، الثقات(5/ 416)

فمن كانت هذه حاله لا يقبل حديثه خاصة فيما ينفرد به ويقوي به بدعته. [1]

وروىٰ هذا الحديث الطبراني بإسناد آخر، [2]عن أحمد بن صُبَيْحٍ الأسدي ثنا يحيىٰ بن يعلىٰ عن عِمران بن عمار عن أبي إدريس حدثني مجاهد عنِ ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. وهذا سند ضعيف جدا، لما يلي:

۞**أَحْمَدُ بن صُبَيْحٍ الأَسَدِيُّ**: نقل ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين بن الجنيد أنه كان صدوقا، ولم يعلق عليه. لكن قال ابن حجر في اللسان:« ذكره أبو العرب في الضعفاء، ونقل عن أبي الطاهر المديني، أنه قال: كوفي ليس يساوي شيئا».وهو من رجال الشيعة نقل ابن الجوزي عن الدارقطني، ويظهر من حاشية تحقيق اللسان. [3]

۞**يحيىٰ بن يعلىٰ**: الأسلمي، شيعي ضعيف، وقد ترجمت له في غير هذا الموضع.

۞**عِمران بن عمّار**: ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:« شيخ كوفي يروي المراسيل». فهو مجهول الحال.[4]

هذا عن سند هذا الحديث، أما عن متنه فلا ريب في نكارته، فقد خالف عليا كثيرٌ من الصحابة في الرأي والاجتهاد في المسائل الفقهية، أو مسائل السياسة الشرعية، ولا يقال، ولم يُقَل لمخالفه أنه قد فارق الله تعالىٰ، فكلٌّ مجتهد. أمّا إن قيل القصد المخالفة في الاعتقاد وأصول الدين، فيقال إن ذلك لا يختص بعلي رضي الله عنه دون باقي الصحابة، كالخلفاء الثلاثة، والعشرة، فإنهم كانوا علىٰ معتقد واحد، من فارقهم فقد فارق الحق، وضل.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (1/ 487)، الجرح والتعديل (3/ 421)، الثقات لابن حبان (6/ 280)، الكامل في الضعفاء (3/ 82)، ضعفاء العقيلي(2/ 37)، المغني في الضعفاء (1/ 220)، الميزان (3/ 30)، التقريب (1805).

(2) المعجم الكبير (13559).

(3) الجرح والتعديل (3/ 421)، العلل المتناهية : ابن الجوزي: (2/ 150)، لسان الميزان (3/ 30).

(4) التاريخ الكبير (6/ 422)، الجرح والتعديل (6/ 302)، الثقات (5/ 224).

المطلب الثالث: الحديث الثالث.

عن عمرو بن ميمون، قال: إني لجالس عند ابن عباس رضي الله عنهما، إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا:«يا ابن عباس، إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تخلو بنا من بين هؤلاء.» قال: فقال ابن عباس: «بل أنا أقوم معكم»، قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمىٰ، قال: فابتدءوا فتحدثوا فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه، ويقول:« أف وتف، وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لأحد غيره، وقعوا في رجل قال له النبي ﷺ:« **لَأَبْعَثَنَّ رَجُلًا لَا يُخْزِيهِ اللهُ أَبَدًا، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**»، فاستشرف لها مستشرف، فقال:« **أَيْنَ عَلِيٌّ ؟**» فقالوا: إنه في الرحىٰ يطحن، قال:« **وَمَا كَانَ أَحَدُهُمْ لِيَطْحَنَ** »، قال: فجاء، وهو أرمد، لا يكاد أن يبصر، قال: فنفث في عينيه، ثم هزّ الراية ثلاثا، فأعطاها إياه، فجاء علي بصفية بنت حيي» ، قال ابن عباس: «ثم بعث رسول الله ﷺ فلانا بسورة التوبة، فبعث عليا خلفه فأخذها منه، وقال: «**لَا يَذْهَبُ بِهَا إِلَّا رَجُلٌ هُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ**»، فقال ابن عباس: وقال النبي ﷺ لبني عمه:« **أَيُّكُمْ يُوَالِينِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟**»، قال: وعلي جالس معهم، فقال رسول الله ﷺ، وأقبل علىٰ رجل منهم، فقال: « **أَيُّكُمْ يُوَالِينِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟**»، فأبوا، فقال لعلي:« **أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ** »»، قال ابن عباس: «وكان علي أول من آمن من الناس بعد خديجة رضي الله عنها»، قال:« وأخذ رسول الله ﷺ ثوبه، فوضعه علىٰ علي وفاطمة وحسن وحسين، وقال ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٣٣]» ، قال ابن عباس: « وشرىٰ علي نفسه، فلبس ثوب النبي ﷺ، ثم نام في مكانه»، قال ابن عباس:« وكان المشركون يرمون رسول الله ﷺ، فجاء أبو بكر رضي الله عنه، وعلي نائم»، قال: «أبو بكر يحسب أنه رسول الله ﷺ»، قال:« فقال: يا نبي الله، فقال له علي: إن نبي الله ﷺ قد انطلق نحو بئر ميمون، فأدركه»، قال:« فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار»، قال:« وجعل علي رضي الله عنه يُرمىٰ بالحجارة كما كان رمي نبي الله ﷺ وهو يتضور، وقد لف رأسه في الثوب لا يخرجه حتىٰ أصبح، ثم كشف عن رأسه فقالوا: إنك للئيم، وكان صاحبك لا يتضور ونحن نرميه، وأنت تتضور، وقد استنكرنا ذلك»، فقال ابن عباس:«وخرج رسول الله ﷺ في

غزوة تبوك، وخرج بالناس معه»، قال:« فقال له علي: أخرج معك؟» قال:« فقال النبي ﷺ:« لَا»، فبكىٰ علي، فقال له:« **أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدِي نَبِيٌّ، إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي**»» ، قال ابن عباس:« وقال له رسول الله ﷺ:« **أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي وَمُؤْمِنَةٍ**»»، قال ابن عباس:« وسدّ رسول ﷺ أبواب المسجد، غير باب علي، فكان يدخل المسجد جنبا، وهو طريقه، ليس له طريق غيره»، قال ابن عباس:«وقال رسول الله ﷺ:« **مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ مَوْلَاهُ عَلِيٌّ**»» ، قال ابن عباس:« وقد أخبرنا الله عز وجل في القرآن؛ إنه رضي عن أصحاب الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، فهل أخبرنا أنه سخط عليهم بعد ذلك»، قال ابن عباس:« وقال نبي الله ﷺ لعمر رضي الله عنه، حين قال: ائذن لي فاضرب عنقه، قال:«**وَكُنْتَ فَاعِلًا وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ قَدِ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**»»، قال الحاكم:«هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقة». [1]

وهذا كذلك حديث منكر سبق بحثه في الفصل الأول من الباب الثاني عند الكلام علىٰ زيادة « **إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي** » في حديث المنزلة (ص86).

---

(1) رواه: الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4652)، أحمد في مسنده (3061)، والطبراني في الكبير (12593)، وابن أبي عاصم في السنة (1188).

المطلب الرابع: الحديث الرابع.

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت:« والذي أحلف به، إن كان عَلِيٌّ لأقرب الناس عهدا برسول الله ﷺ؛ عدنا رسول الله ﷺ غداةً، وهو يقول: «**جاء عَلِيٌّ ؟ جاء عَلِيٌّ ؟**» مرارا»، فقالت فاطمة رضي الله عنها:« كأنّك بعثته في حاجة»، قالت: «فجاء بعد»، قالت أم سلمة: «فظننت أن له إليه حاجة، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب، وكنت من أدناهم إلىٰ الباب، فأكب عليه رسول الله ﷺ، وجعل يساره ويناجيه، ثم قبض رسول الله ﷺ من يومه ذلك، فكان عَلِيٌّ أقرب الناس عهدا» [1]

كل من روىٰ هذا الحديث رواه من طريق المغيرة بن مِقسم ، عن أم موسىٰ، عن أم سلمة، وقد وقع عند الحاكم: مغيرة عن أبي موسىٰ عن أم سلمة، وهو وهم واضح لاتفاق كل المصادر علىٰ أن الراوي عن أم سلمة هي (أم موسىٰ). وهذا الحديث قال فيه الحاكم :"صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" ، وقال الذهبي:"صحيح"، والنظر يوجب أن في هذا الإسناد ضعف من جهتين كما قال الشيخ الألباني [2]:

الأولى: أم موسىٰ، وهي سرية علي رضي الله عنه، لم تثبت عدالتها، وضبطها، وتفرد بالرواية عنها المغيرة بن مقسم، فهي أقرب إلىٰ الجهالة، لذلك أوردها الذهبي نفسه في (فصل في النسوة المجهولات) من الميزان ، وقال فيها:" تفرد عنها مغيرة بن مقسم. قال الدارقطني: يخرج حديثها اعتباراً"[3]، لذلك لم يوثقها الحافظ، بل قال فيها:" مقبولة"[4]، يعني: عند المتابعة، ، أما

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4671)، وأحمد في المسند (26565)، وفي فضائل الصحابة (1171)، وابن أبي شيبة في المصنف (32729)، والنسائي في الخصائص (155)، وفي السنن الكبرىٰ (7108 و8540)، وأبو يعلىٰ في المسند (6934 و6968)، والطبراني في الكبير (23/ 375)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (1/ 301) وابن عساكر (42/ 94-95).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة(10/ 649)

(3) الميزان(7/ 479).

(4) التقريب (8777)

عن قول الهيثمي:« رجالهم رجال الصحيح، غير أم موسىٰ، وهي ثقة»[1]، فهو تساهل منه، وعمدته في ذلك توثيق ابن حبان والعجلي لها، وهما متساهلان في توثيق المجاهيل.

الثانية: أن **المغيرة بن مقسم الضّبي**، وإن كان ثقة متقنـًا، إلا أنه كان يدلّس، ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين الذين قال فيهم:« من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع».[2] وهذا الحديث قد عنعنه، ولم يصرح فيه بالسماع، فلا يحتج به.

فالحديث إذا ظاهر الضعف، وهو مخالف لما ثبت في الصحيحين من أن أقرب الناس عهدا به ﷺ كانت عائشة رضي الله عنها، إذ قالت:« تُوُفِّي النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي نَوْبَتِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ »[3]، علىٰ فرض صحة حديث أم سلمة؛ فيحمل قول أم سلمة علىٰ أنها أرادت آخر الرجال عهدا به ﷺ، ثم تولت أمره عائشة رضي الله عنها، ومات ﷺ وهي مسندته إلىٰ صدرها.[4]

---

(1) مجمع الزوائد (14662).

(2) طبقات المدلسين (ص:13، 46)، التقريب (6851).

(3) البخاري: الخمس، باب ما جاء في بيوت النبي ﷺ وما نسب من البيوت إليهن (3100) ومواضع أخرىٰ بأرقام(1389، 4449، 4450، 4451، 5217)، مسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم(6445).

(4) انظر فتح الباري (8/ 139).

المطلب الخامس: الحديث الخامس.

عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال:« اجتمع جعفر، وعليٌّ، وزيد بن حارثة رضي الله عنهم»، فقال جعفر: «أنا أحبكم إلىٰ رسول الله ﷺ»، وقال عليٌّ: «أنا أحبكم إلىٰ رسول الله ﷺ»، وقال زيد: «أنا أحبكم إلىٰ رسول الله ﷺ»، قال:« فانطلقوا بنا إلىٰ رسول الله ﷺ»، قال: «فخرجت ثم رجعت»، فقلت: «هذا جعفر، وعليٌّ، وزيد بن حارثة، يستأذنون»، فقال رسول الله ﷺ :« **ائْذَنْ لَهُمْ** »، فدخلوا. فقالوا:« يا رسول الله ، جئناك نسألك من أحب الناس إليك؟ قال: «فاطمة» قالوا :« نسألك عن الرجال»، قال:« **أَمَا أَنْتَ يَا جَعْفَرُ، فَيُشْبِهُ خَلْقَكَ خَلْقِي، وَيُشْبِهُ خُلُقَكَ خُلُقِي، وَأَنْتَ إِلَيَّ وَمِنْ شَجَرَتِي، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ، فَأَخِي وَأَبُو وَلَدَيَّ، وَمِنِّي وَإِلَيَّ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا زَيْدُ، فَمَوْلَايَ، وَمِنِّي وَإِلَيَّ، وَأَحَبُّ الْقَوْمِ إِلَيَّ** »[1].

كل من روىٰ هذا الحديث ساقه من طريق محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن أسامة بن زيد، عن أبيه أسامة رضي الله عنه. وقال فيه الحاكم:"صحيح علىٰ شرط مسلم"، ووافقه الذهبي، وهذا وهم منهما رحمهما الله تعالىٰ، فما هو علىٰ شرط مسلم، بل متنه منكر، في سنده ضعف، وتفصيل ذلك:

أولاً: محمد بن إسحاق -صاحب السيرة(ت151)، صدوق، لكنه مدلّس، وقد عنعنه في جميع طرقه، وقد صنفه الحافظ في الطبقة الرابعة من المدلسين؛ الذين اتفق علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء، والمجاهيل. وليس هو من رجال مسلم المحتج بهم، بل أخرج له مسلم في المتابعات فقط، كما قرر ذلك الذهبي نفسه في الميزان، والحافظ في المقدمة، هذا وابن اسحاق تُكلّم فيه، فوثقه أئمة، وضعفه آخرون، بل وكذّبه عدد منهم، وحقّق القول فيه الإمام الذهبي، وخلص إلىٰ:« أن ابن إسحاق

---

(1) أخرجه الحاكم: كتاب مناقب الصحابة رضي الله عنهم (4957)،وأحمد في المسند (21777)، والنسائي في الخصائص (138)، وفي السنن الكبرىٰ (5/ 148) مختصرا، والطبراني في الكبير (1/ 160)كذلك مختصرا، والخطيب في تاريخه(9/ 62)، وابن عساكر في تاريخه (19/ 361)، وأشار إليه البخاري في التاريخ الكبير(1/ 19).

حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به: ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة فالله أعلم". وهذا الحديث ممّا انفرد به محمد بن إسحاق، فلا يحتج به. [1]

ثانياً: معارضة هذا الحديث، لما صح وثبت من قصة اختصام عليّ وجعفر وزيد في ابنة حمزة، وما قال النبي ﷺ لكل واحد منهم، [2] وفيه قال ﷺ لعلي رضي الله عنه: « أَنْتَ مِنِّىْ وَأَنَا مِنْكَ».

ثالثا: -وهذا خاص بلفظ الحاكم- فإنه تفرد بلفظ « **وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ فَأَخِي وَأَبُو وَلَدي ، وَمِنِّي وَإِلَيَّ** »، وجاء لفظ الحديث عند بقية من أخرجوه « **وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ فَخَتَنِي وَأَبُو وَلَدي وَأَنَا مِنْكَ وَأَنْتَ مِنِّي** »، فقد تحرفت كلمة «**خَتَنِي**» إلىٰ «**أَخِي**»، وقد روىٰ الحاكم حديثه عن جعفر بن محمد بن نصير، حدثنا علي بن سعيد بن بشير الرازي، حدثنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني، حدثنا محمد بن مسلمة به. ورواه عن محمد بن مسلمة بلفظ « **خَتَنِي** » كل من: أحمد بن بكار الحراني في الخصائص، وأحمد بن عبد الملك في المسند، وأبو جعفر النفيلي في المعجم الكبير، وإسماعيل بن عبد الله بن خالد السكري في تاريخ دمشق، بل إن إسماعيل بن أبي كريمة رواه عنه أبو محمد الطوسي سليمان بن وقدان بلفظ الجماعة في تاريخ بغداد، وقد يكون تصحيفا من النسّاخ أو الطابع، وهو الأقرب لأني لم أجد من عزا الحديث بهذا اللفظ، إلا في كتب المعاصرين.

و لأجل هذه اللفظة ساق الموسوي هذا الحديث، مستدلا به علىٰ إثبات خاصية مؤاخاة النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه دون باقي الأصحاب[3]، وانظر تحقيق هذه المسألة (ص116) من هذا البحث.

هذا وقد صحح الشيخ الألباني هذا الحديث في الصحيحة (1550) وفي تصحيحه نظر، إذ أشار أولا إلىٰ تدليس محمد بن إسحاق، وكونه ليس من رجال مسلم، ثم قال:" لكن له طريق

---

(1) الميزان (6/ 62)، طبقات المدلسين (ص51)، التقريب (5725)، مقدمة فتح الباري (ص459).

(2) والحديث في صحيح البخاري (2552)، وقد مر في الباب الثاني (ص234).

(3) المراجعات(ص215) .

أخرىٰ عند الطبراني (379) من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ مثله، يعني مختصرا ليس فيه ذكر لزيد بن حارثة. وللحديث شاهد من حديث علي بإسناد رجاله ثقات خرجته في "الإرواء" (2191)، وله عنه طريق أخرىٰ في "مشكل الآثار"، و فيه رجل مجهول كما بينته ... و بالجملة فالحديث صحيح بهذه الطرق و الشواهد". وهذه الطرق التي ذكرها، رجعت إليها فوجدتها تتكلم عن حديث الخصومة في ابنة حمزة رضي الله عنه المشار إليه آنفا، إلا طريق الطبراني فإنه لم يبيّن، إذ ساقه مختصرا من طريق محمد بن إسحاق إلىٰ أسامة رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ قال لجعفر:« **خَلْقُكَ كَخَلْقِي وَأَنْتَ مِنِّي، وَأَنْتَ يا عَلِيُّ فَمِنِّي، وأبو وَلَدِي**»، ثم قال:« حدثنا خلف بن عمرو الْعُكْبَرِيُّ حدثنا معلىٰ بن مهدي، حدثنا أبو عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ، مثله»، ومثل هذا لا يصلح متابعا لأنه لم تُذكر فيه القصة، فضلا علىٰ أن سند الطبراني ضعيف؛

۞ففيه: **معلىٰ بن** مهدي **الموصلي**، قال عنه أبو حاتم:« شيخ أدركته، ولم أسمع منه، يحدث أحيانا بالحديث المنكر».

وحديث الخصومة في ابنة حمزة حديث مستقل، أخرجه البخاري-وقد تقدم(ص234)، وفي ألفاظه اختلاف عما نحن بصدده، وهوأصل هذا الحديث.

المطلب السادس: الحديث السادس.

عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي** »، وزاد في رواية: « **وَمَنْ سَبَّنِي فَقَدْ سَبَّ اللهَ تَعَالَىٰ** »[1].

وأخرجه هؤلاء المشار إليهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبد الله الجدلي عن أم سلمة رضي الله عنها،[2] وعلة هذا الإسناد:

۞ **تدليس أبي إسحاق السبيعي**؛ فهو ثقة، لكنه مدلس، وقد اختلط بآخرة، فلا يدرىٰ أحدث به قبل أو بعد الاختلاط. فأما التدليس فقد توبع كما سيأتي، وأما الاختلاط فلعل من آثاره الاضطراب الذي وقع في متن الحديث؛

- فقد رواه الحاكم من طريق **بكير بن عثمان مولىٰ أبي إسحاق** عن أبي إسحاق،[3] ورواه الحميري ومن طريقه ابن عساكر عن **علي بن مُسْهِر** - قاضي الموصل وهو ثقة[4] - عن أبي إسحاق به، بلفظ الحاكم بزيادة: « **وَمَنْ سَبَّنِي فَقَدْ سَبَّ اللهَ تَعَالَىٰ** ».

- ورواه البقية من طريق إسرائيل عن جده أبي إسحاق به، مقتصرا علىٰ لفظ: «**مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي**».

- ورواه آخرون[5] من أربع طرق عن **فِطْرُ بن خليفة** - وهو صدوق شيعي[1] - عن أبي

---

(1) أخرجه الحاكم من طريقين (4615)، و (4616)، وأحمد في المسند (26748)، وفي الفضائل (1011)، والنسائي في الخصائص (91)، وفي الكبرىٰ (8476)، والآجري في الشريعة (1535)، والحميري في جزئه (26)، وابن عساكر في تاريخه (42/ 266 ، 533).

(2) إلا أن ذكر الجدلي سقط من المطبوع من تاريخ ابن عساكر، وهذا لأنه رواه من طريق الحميري، والحميري أثبت ذكر الجدلي في جزئه.

(3) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(2/ 407)، لكن لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(4)التقريب (4800) .

(5) ابن أبي شيبة في المصنف (32776)، والطبراني في الكبير (23/ 322)، والبلاذري في أنساب الأشراف =

إسحاق، عن أبي عبد الله الجدلي، قال: قالت لي أم سلمة:« يا أبا عبد الله، أيسب رسول الله ﷺ فيكم؟ ثم لا تغيرون». قال: قلت: ومن يسب رسول الله ﷺ. قالت:« أَيُسَبُّ عليٌّ ومن يحبه، وقد كان رسول الله ﷺ يحبه».

والصواب في هذه الألفاظ هو الأخير، لأن أبا إسحاق السبيعي قد توبع عليه عن أبي عبد الله الجدلي؛ فروي من ثلاث طرق عن عيسىٰ بن عبد الرحمن السُلَمي البجْلي، عن السُّدِّي، عن أبي عبد الله الجدَلي به؛[2] وقال فيه الطبراني:« لم يروه عن السدي إلا عيسىٰ»، وعلق عليه الهيثمي بقوله:« رواه الطبراني في الثلاثة، وأبو يعلىٰ، ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير أبي عبد الله، وهو ثقة»؛

۞ وهو كذلك، غير **السُّدي**، ففيه كلام يقدح بسبب تشيعه، سبق التفصيل في أمره، لكن قد تابعه أبو إسحاق كما سبق.

۞أما **عيسىٰ بن عبد الرحمن**، فثقة وثقه الجمهور، لكنه ليس من رجال الصحيح كما ذكر الهيثمي.[3]

۞وأما **أبو عبد الله الجدلي**: فهو عبد بن عبد، ويقال عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي، شيعي بغيض، وهو ثقة؛ وثقه أحمد، وابن معين، وقد توبع[4].

وقد ذكر الألباني هذه الطريق في الصحيحة (3332)، في حين ذكر الحديث بلفظ الحاكم في الضعيفة (2310).

=

(2/ 406)، وابن عساكر (42/ 266) .

(1) التقريب (5441) .

(2) أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (7013)، والطبراني في الأوسط (5832)، والصغير (822)، وابن مقرئ في معجمه (202)، والخطيب في تاريخه (7/ 401)، وابن عساكر في تاريخه (42/ 266، 267).

(3) الجرح والتعديل (6/ 281)، تهذيب التهذيب (8/ 196)، التقريب (5308).

(4) الجرح والتعديل (6/ 93)، الميزان (7/ 390) التقريب (8207).

وله كذلك متابع عن أم سلمة فيه ضعف،عن عمرو بن ثابت، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن ابن أخي زيد بن أرقم، قال دخلت علىٰ أم سلمة أم المؤمنين، فقالت:« من أين أنتم ؟». فقلت: من أهل الكوفة. قالت:« أنتم الذين تشتمون النبي ﷺ». قلت: ما علمنا أحدا يشتم النبي ﷺ. قالت:« بلىٰ أليس تلعنون عليا، وتلعنون من يحبه، وكان رسول الله ﷺ يحبه».[1] وقال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن ابن أخي زيد بن أرقم إلا يزيد بن أبي زياد، ولا عن يزيد إلا عمرو بن ثابت، تفرد به يوسف بن عدي»، قلت: لم يتفرد به يوسف، بل تابعه عن عمرو: إسماعيل بن أبان الوراق، روىٰ ذلك ابن عساكر؛

۞وعمرو هو: **ابن ثابت بن هرمز** (ت 172)، كوفي رافضي متروك، كما سبق في ترجمته.

۞أما **يزيد بن أبي زياد مولىٰ بني هاشم** (ت136)، فمن كبار شيعة الكوفة، صدوق لكنه كبر وساء حفظه، وكان يتلقن، فلم يحتج الأئمة بحديثه، إلا أن مسلما روىٰ له مقرونا بغيره، قال يحي بن معين:« لا يحتج به»، وقال ابن المبارك:« اِرم به»، وقال أبو زرعة:« كوفي لين، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال ابن حبان:« كان يزيد صدوقا، إلا أنه لما كبر، ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه»، وقال يعقوب الفسوي: «يزيد بن أبي زياد، وإن كان قد تكلم الناس فيه، لتغيره في آخر عمره ، فهو علىٰ العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل: منصور ،والحكم، والأعمش، فهو مقبول القول ثقة»[2].

۞أما **عبد الرحمن ابن أخي زيد بن أرقم**: فلم أجد من ترجم له.

وقد أُعجب الكذابون الشيعة وغيرهم، بلفظ حديث الحاكم، فزادوا فيه، وركبوا له أسانيد، فرووه من حديث ابن عباس، والحسين رضي الله عنهم.

---

(1) رواه الطبراني في الأوسط (344 ، 9364)، وابن عساكر في تاريخه (42/ 265).

(2) الجرح والتعديل (9/ 265)، المجروحين (3/ 99)، المعرفة والتاريخ (3/ 81)، المغني في الضعفاء (7101)، الميزان (7/ 240)، التقريب (7717) .

فحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما رواه الآجري عن جعفر بن إدريس عن محمد بن زكريا الغلابي البصري، عن يعقوب عن أبيه جعفر، عن أبيه سليمان، عن أبيه علي، عن أبيه عبد الله بن عباس[1]، وهذا سند تالف؛

۞فجعفر بن إدريس **القزويني**: ضعيف.[2]

۞ و**الغلابي**: وضاع كذاب كما تقدم مرارا.

۞وجعفر **وابنه يعقوب** من أمراء بني العباس لا يدرىٰ حالهما في الرواية.

وأما حديث الحسين رضي الله عنه، فرواه ابن عساكر عن هارون بن مسلم الحنائي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبي محمد الأنصاري، عن الحسين بن علي رضي الله عنهما، قال سمعت جدي رسول الله ﷺ يقول:« **لا تسبوا أبا بكر، وعمر، فإنهما سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، إلا النبيين والمرسلين. ولا تسبوا الحسن والحسين فإنهما سيدا شباب أهل الجنة من الأولين والآخرين، ولا تسبوا عليا، فإن من سب عليا فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله، ومن سب الله عذبه الله**».[3] وهذا متن ظاهر التلفيق بين عدة متون، وآفته:

۞**هارون بن مسلم صاحب الحناء**: قال أبو حاتم:« فيه لين»، وقال ابن معين:«كذاب»، وقال ابن عدي: «لا يعرف»، قال الساجي:« الغالب علىٰ حديثه وهم».[4]

۞وفيه كذلك: **القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري**: قال ابن معين :« ليس بشيء»، وقال أبو حاتم:« ضعيف الحديث، مضطرب الحديث، حدثنا عنه الأنصاري بحديثين باطلين»، وقال

---

(1) رواه: الآجري في الشريعة (1538).

(2) لسان الميزان (2/ 444).

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (14/ 131 ، 30/ 178).

(4) الجرح والتعديل (9/ 94)، اللسان (8/ 311).

أبو زرعة:«منكر الحديث». [1]

فالخلاصة أن الحديث بلفظ الحاكم ضعيف الإسناد، ومنكر المتن، لكن له أصل من حديث أم سلمة رضي الله عنها كما أخرجه الطبراني، حيث جعلت سب علي رضي الله عنه وسب من يحبه، سبًا للنبي ﷺ، لأن النبي ﷺ يحب عليا رضي الله عنه، فتصرف بعض الرواة في هذا الحديث ورفوعوه إلىٰ النبي ﷺ كما في لفظ الحاكم.

(1) الجرح والتعديل (7/ 112)، الميزان (5/ 455)، اللسان (6/ 375).

المطلب السابع: الحديث السابع.

عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: « **من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصىٰ الله ، ومن أطاعك فقد أطاعني ، ومن عصاك فقد عصاني**». (1)

روي هذا الحديث من طرق عن يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي، عن بسام الصيرفي، عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن معاوية بن ثعلبة، عن أبي ذر رضي الله عنه، وهذا سند ضعيف جدا:

۞**فيحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي**: أبو زكريا متروك واه، ليس بشيء، وقد ترجمت له في موضع آخر.

۞**ومعاوية بن** ثعلبة مجهول كما سبق بيانه.

أما **بسام الصيرفي**؛ فصدوق، و**الحسن الفقيمي**؛ ثقة من رجال الصحيح. (2)

لذلك فقول الحاكم: "صحيح الإسناد"، غير صحيح، أمّا عن إبقاء الذهبي لعبارة الحاكم، فلا يفهم منه الموافقة علىٰ الصحيح من أقوال أهل العلم.

فالحديث لا يصح لضعف إسناده وبذلك حكم عليه الألباني (3) كما أشار إليه رحمه الله في الضعيفة (4892). ومتنه باطل لأن عليا رضي الله عنه لا طاعة له أصلية، إنما الطاعة لله ورسوله، اللهم إلا إذا حمل علىٰ حادثة مخصوصة كان فيها علي رضي الله عنه أميرا من قبل النبي ﷺ فتلزم طاعته، لقوله ﷺ:« **مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي ، وَمَنْ عَصَىٰ أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي**». (4)

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك في موضعين (4617، 4641)، وابن عدي (7/ 233)، وابن عساكر (42/ 306).

(2) التقريب (662، 1267).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (4892).

(4) رواه: البخاري: كتاب الأحكام، باب قول الله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ (7137)، و مسلم: كتاب الإمارة (1835).

المطلب الثامن: الحديث الثامن.

عن عمر بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين قال : خطب الحسن بن علي الناس حين قتل علي فحمد الله وأثنىٰ عليه ، ثم قال: «لقد قبض في هذه الليلة رجل، لا يسبقه الأولون بعمل ولا يدركه الآخرون ، وقد كان رسول الله ﷺ يعطيه رايته، فيقاتل وجبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره ، فما يرجع حتىٰ يفتح الله عليه، وما ترك علىٰ أهل الأرض صفراء ولا بيضاء إلا سبع مائة درهم فضلت من عطاياه، أراد أن يبتاع بها خادما لأهله». ثم قال: «أيها الناس؛ من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي ، وأنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي، وأنا ابن البشير، وأنا ابن النذير، وأنا ابن الداعي إلىٰ الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا من أهل البيت الذي كان جبريل ينزل إلينا ويصعد من عندنا، وأنا من أهل البيت الذي أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأنا من أهل البيت الذي افترض الله مودتهم علىٰ كل مسلم، فقال تبارك وتعالىٰ لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًا﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، فاقتراف الحسنة مودتنا أهل البيت» [1].

من طريق الحسين بن زيد، واختلف عنه:

فرواه الحاكم والدولابي كل عن شيخه، عن إسماعيل بن محمد بن إسحاق، عن عمه علي بن جعفر بن محمد، عنه، عن عمر بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، قال: خطب الحسن، فذكره، لكن سقط من إسناد الدولابي: عمر بن علي.

ورواه الدولابي عن شيخه أبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن حسين بن زيد، عن الحسن بن زيد بن حسن، قال: خطب الحسن، فذكر نحوه.

---

(1) ولم يخرجه بهذا اللفظ إلا الحاكم في المستدرك (4802)، والطبراني في الأوسط (2155)، والدولابي في الذرية الطاهرة (ص 74).

حديث الحاكم سكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: "ليس بصحيح"، لكن لم يبين علته، وفيه من العلل الكثير، وهي:

۞**الانقطاع**: فإن علي بن الحسين رضي الله عنه، الملقب بزين العابدين -وهو ثقة ثبت عابد مشهور- لم يسمع من جده علي رضي الله عنه، ومن ثم لم يحضر حادثة مقتله، وخطبة الحسن رضي الله عنه كانت علىٰ إثرها، وقد ذكر أن مولده سنة ثمان وثلاثين، ومقتل علي رضي الله عنه سنة أربعين، فهو لم يسمعها مباشرة، بل بواسطة ولم يذكر هذه الواسطة، فالحديث منقطع.[1]

۞وفي سنده **الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي** رضي الله عنهم: وفيه ضعف، ضعفه ابن المديني، وقال ابن معين:" لقيته، ولم أسمع منه، وليس بشيء"، وقال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها، يعني تعرف وتنكر". وقال ابن عدي:" أرجو أنه لا بأس به، إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة"، ووثقه الدارقطني، وتساهل الحافظ فقال:"صدوق، ربما أخطأ"، روىٰ له ابن ماجه حديثا واحدا في الجنائز.[2]

۞وفي سند: **علي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر**: مجهول الحال، قال الذهبي:"ما رأيت أحدا لينه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكر جدا، ما صححه الترمذي، ولا حسنه"، يقصد الحديث الذي رواه الترمذي: أن النبي ﷺ، أخذ بيد الحسن والحسين، فقال:«**مَنْ أَحَبَّنِي، وَأَحَبَّ هَذَيْنِ، وَأَبَاهُمَا، وَأُمَّهُمَا، كَانَ مَعِي، فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»،[3] أما عن قول الحافظ: "مقبول"، يعني عند المتابعة، ولفظ هذا الحديث انفرد به.

۞وفيه: **إسماعيل بن محمد بن إسحاق** ابن أخ علي بن جعفر: لم أجد من ترجم له.

۞وفيه أيضا شيخ الحاكم: **أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيىٰ**، ابن أخي طاهر

---

(1) المراسيل لابن أبي حاتم (ص139)، سير أعلام النبلاء (4/ 386)، وفيات الأعيان (3/ 269).

(2) الجرح والتعديل(3/ 53)، الكامل (2/ 351)، الميزان (2/ 289)، تهذيب التهذيب (8/ 214) التقريب (1321).

(3) أبواب المناقب (3733).

العقيقي الحسني: متهم بالوضع، قال الذهبي:« روىٰ بقلة حياء عن الدبري، عن عبد الرزاق، بإسناد كالشمس:« **علي خير البشر[فمن امترىٰ فقد كفر]**»»، ثم ذكر خبرا آخر، وقال:« فهذان دالان علىٰ كذبه، وعلىٰ رفضه، عفا الله عنه»،[1] لكن تابعه عن إسماعيل شيخ الدولابي: كَهمس بن معمر الجوهري المصري، شيخ لابن عدي، ذكره الذهبي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[2]

أما الإسناد الثاني للدولابي، فواه كالأول؛

۞**فالانقطاع** فيه واضح فالراوي عن الحسن ﷺ، هو حفيده الحسن بن زيد بن الحسن، الذي ولد سنة (83 هـ)، أي بعد وفاة جده الحسن ﷺ بأربع وثلاثين سنة، لأن وفات الحسن ﷺ سنة (49هـ).

۞وزد علىٰ ذلك، ففي **الحسن بن زيد** حفيد الحسن ضعف؛ قال يحيىٰ بن معين:«ضعيف الحديث»، وقال ابن عدي:« يروي عن أبيه، وعكرمة، أحاديث معضلة... وأحاديثه عن أبيه، أنكر مما رواه عن عكرمة»،وذكره ابن حبان والعجلي في الثقات، وقال الحافظ:« صدوق يهم، وكان فاضلا».[3]

۞وفي سنده كذلك الحسين بن زيد بن علي، وتقدم أنه ضعيف.

۞وفيه **علي بن الحسن بن علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب**: لا يعرف حاله، ولم أجد من ترجم له.

۞أما ابنه **الحسين العلوي المصري**، شيخ الدولابي، فقال الدراقطني:«ليس بذاك».[4]

أما الطبراني فقد أخرجه بسند واه أيضا، وبلفظ مختلف؛ قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: أخبرنا أحمد بن يحيىٰ الصوفي، قال أخبرنا إسماعيل بن أبان الوراق، قال أخبرنا سلام بن أبي

---

(1) تاريخ بغداد(7/ 421)، الميزان (2/ 273).

(2) تاريخ الإسلام (23/ 325).

(3) الكامل (2/ 325)، الميزان(2/ 239)، تهذيب التهذيب (2/ 243)، التقريب (1242).

(4)الميزان (2/ 301)

عمرة، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، قال: خطب الحسن بن علي بن أبي طالب، فحمد الله، وأثنىٰ عليه، وذكر أمير المؤمنين عليا ﷺ، خاتم الأوصياء، ووصي خاتم الأنبياء، وأمين الصديقين والشهداء، ثم قال:« **يا أيها الناس، لقد فارقكم رجل، ما سبقه الأولون، ولا يدركه الآخرون، لقد كان رسول الله ﷺ يعطيه الراية، فيقاتل جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، فما يرجع حتىٰ يفتح الله عليه. ولقد قبضه الله في الليلة التي قبض فيها وصي موسىٰ، وعرج بروحه في الليلة التي عرج فيها بروح عيسىٰ بن مريم، وفي الليلة التي أنزل الله ﷻ فيها الفرقان، والله ما ترك ذهبا ولا فضة، ولا شيئا يصر له، وما في بيت ماله إلا سبعمائة درهم وخمسين درهما، فضلت من عطائه أراد أن يشتري بها خادما لأم كلثوم**». **ثم قال:**« **من عرفني، فقد عرفني، ومن لم يعرفني، فأنا الحسن بن محمد** ﷺ، **ثم تلا هذه الآية، قول يوسف:** ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]». ثم قال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن أبي الطفيل إلا معروف بن خربوذ، ولا عن معروف، إلا سلام بن أبي عمرة، تفرد به إسماعيل بن أبان».

۞ومعروف بن خَرَّبُوْذ- بفتح المعجمة، وتشديد الراء وبسكونها، ثم موحدة مضمومة، وواو ساكنة، وذال معجمة -: مكي شيعي فيه ضعف، قال يحيىٰ بن معين:« ضعيف»، وقال أحمد :«ما أدري كيف حديثه»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، ومع هذا فهو مقل.[1]

۞والرواي عنه **سلام بن أبي عمرة**:واه، قال ابن معين :« ليس حديثه بشيء»، وقال الأزدي:« واهي الحديث»، قال ابن حبان:« يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره».[2]

۞**أما إسماعيل بن أبان الوراق**: فقال الحافظ:«كوفي ثقة، تكلم فيه للتشيع»، وهو من شيوخ البخاري في الصحيح.[3]

وبذلك يتبين شدة ضعف طرق هذا الحديث بهذا اللفظ، هذا فضلا عن نكارته الشديدة، إذ

---

(1)الجرح والتعديل (8/ 321)، الميزان (6/ 468)، التقريب (6791).

(2) الجرح والتعديل (4/ 258)، المجروحين (1/ 341)، الميزان (3/ 258)، التقريب (2709).

(3) التقريب (410)، الميزان (1/ 369).

جاء فيه:(**أنا ابن الوصي**) في حديث الحاكم والدولابي، وجاء في حديث الطبراني:(ولقد قبضه الله في الليلة التي قبض فيها وصي موسىٰ)، والقول الذي نسب لأبي الطفيل:(وذكر أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه، خاتم الأوصياء، ووصي خاتم الأنبياء، وأمين الصديقين والشهداء)، وهذا مخالف للواقع، ولعقيدة المسلمين من السلف والخلف، من أن النبي ﷺ لم يوص لعلي رضي الله عنه بشيء، وهذه العبارات مما افتراه، وألصقه الرواة الشيعة بنص خطبة الحسن رضي الله عنه، التي جاءت بطرق أخرىٰ كثيرة، حسّن مجموعها أهل العلم، دون ذكر لمسألة الوصاية، لا من قريب ولا من بعيد، وقد تقدم الكلام عن هذه الخطبة عند الحديث علىٰ الزيادة الثالثة في حديث الراية (ص138)، وكيف يقول الحسن رضي الله عنه ذلك، وهو الذي تنازل عن الخلافة والإمامة لمعاوية رضي الله عنه، بعد بضعة أشهر، حقنا لدماء المسلمين ولمًا لشملهم. وممّا ينكر في لفظ هذا الحديث، قوله: (وأنا من أهل البيت الذي افترض الله مودتهم علىٰ كل مسلم، فقال تبارك وتعالىٰ لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًا﴾ [الشورىٰ: ٢٣]، فاقتراف الحسنة مودتنا أهل البيت)، قال الشيخ الألباني:" فإن التفسير المذكور باطل، لا يعقل أن يصدر من الحسن بن علي رضي الله عنه، لأن الآية مكيّة، نزلت قبل زواج علي بفاطمة رضي الله عنها،و المعنىٰ كما صح عن ابن عباس: إلا أن تصلوا قرابة ما بيني و بينكم، و ما روي عن ابن عباس مما يخالف هذا، باطل لا يصح عنه".[1]

---

(1) الصحيحة (5/ 495).

المبحث الثالث: الأحاديث الموضوعة.

المطلب الأول: الحديث الأول.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : نظر النبي ﷺ إلي علي فقال :« **يَا عَلِيُّ، أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، حَبِيبُكَ حَبِيبِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللهِ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللهِ، وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي**»[1].

وكل من روىٰ هذا الحديث رواه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذا سند ظاهره الصحة، لذلك صححه الحاكم علىٰ شرط الشيخين. لكن جل الأئمة والحفاظ أعلوه وأنكروه، فيهم من حكم عليه بالبطلان والوضع، فقد أنكره يحيىٰ بن معين كما في القصة التي ساقها الحاكم عقب الحديث.[2] وقال ابن الجوزي بعد أن رواه في العلل: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ومعناه صحيح، فالويل لمن تكلف في وضعه، إذ لا فائدة في

---

(1) أخرجه الحاكم (4640)، والطبراني في الأوسط (4751)، والقطيعي في زوائد فضائل الصحابة (1092)، وابن عدي في في موضعين من الكامل (1/ 192، 5/ 312)،واللالكائي في شرح السنة(2644)، والخطيب في التاريخ (4/ 41)، وابن عساكر في التاريخ (42/ 292)، وابن الجوزي في العلل (1/ 221).

(2) قال الحاكم : سمعت أحمد بن يحيىٰ الحلواني يقول: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيىٰ بن معين، فلما كان يوم مجلسه، قال في آخر المجلس: « أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟» فقام أبو الأزهر، فقال:« هو ذا أنا»، فضحك يحيىٰ بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه، ثم قال له:« كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك؟» فقال: «اعلم يا أبا زكريا، أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة فخرجت إليه، وأنا عليل، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان، فحدثته بها وكتبت عنه، وانصرفت معه إلىٰ صنعاء، فلما ودعته، قال لي: قد وجب علي حقك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث، لفظا فصدقه يحيىٰ بن معين واعتذر إليه.»

ذلك". ورد الذهبي علىٰ تصحيح الحاكم قائلا:" هذا وإن كان رواته ثقات؛ فهو منكر، ليس ببعيد من الوضع؛ وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سراً، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه، وأبو الأزهر[1] ثقة"، وقال في ترجمة أبي الأزهر : "ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثا في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل".[2]وأبو الأزهر هذا قد توبع عن عبد الرزاق كما نقل ذلك الخطيب[3]، فانحسرت العلة في عبد الرزاق نفسه، أو في معمر، وكلاهما ثقة محتج به، أما معمر فقد روىٰ الخطيب عن أبي حامد الشرقي أنه سئل عن هذا الحديث، فقال: "هذا حديث باطل، والسبب فيه: أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكّنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر" [4]، وبهذه العلة غمزه الهيثمي.[5] أما عبد الرزاق فعلىٰ جلالته فهو شيعي أنكرت عليه بعض الأحاديث، وقال ابن عدي عنه:"ولم يروا بحديثه بأساً؛ إلا أنهم نسبوه إلىٰ التشيع، وقد روىٰ أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به، وأما في باب الصدق فإني

---

(1) هو: أحمد بن الأزهر بن منيع أبو الأزهر النيسابوري، روىٰ عن عبد الرزاق وعبد الله بن نمير، وسمع منه أبو حاتم و محمد بن يحيىٰ الذهلي. اتهمه يحيىٰ بن معين ثم عذره، وقال أبو حاتم:" صدوق"، وقال ابن عدي:" هو بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روىٰ عنه الثقات من الناس"، وقال الحافظ: "صدوق كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه". انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 41)، الكامل في الضعفاء (1/ 192)، ميزان الاعتدال(1/ 213)، تقريب التهذيب (5).

(2) ميزان الاعتدال(1/ 213).

(3) قال رحمه الله تعالىٰ: " وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علىٰ بن سفيان النجار عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ قد توبع علىٰ روايته، والله أعلم". انظر: تاريخ بغداد(4/ 42).

(4) تاريخ بغداد(4/ 42). لكن استبعد الذهبي هذه العلة فقال في السير(9/ 576):" هذه حكاية منقطعة، وما كان معمر شيخا مغفلا يروج هذا عليه، كان حافظا، بصيرا بحديث الزهري."

(5) مجمع الزوائد(14760).

أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير».[1]

لذلك قال ابن عدي عن تحديث عبد الرزاق بهذا الحديث: «لعله شُبِّه عليه لأنه شيعي».

فعلىٰ كل، فالأئمة علىٰ تعليل هذا الحديث وبطلانه، وزيادة علىٰ ما سبق فقد ذكره السيوطي في ذيل الموضوعات كما ذكر ذلك الألباني[2]، وذكره ابن عراق في كتابه في الموضوعات[3]، وحكم عليه الشيخ الألباني بالوضع[4].

---

(1) الكامل في الضعفاء(5/ 315).

(2) السلسلة الضعيفة (10/ 525).

(3) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (1/ 397).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة(4894، 6082).

المطلب الثاني: الحديث الثاني.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو يقول:« **هذا أمير البررة ، قاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله**»، ثم مد بها صوته.[1].

كل من روىٰ هذا الحديث رواه من طريق أحمد بن عبد الله الحراني، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان عن جابر رضي الله عنه.

۞وآفته: **أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني** المؤدب، المعروف بالهشيمي: وضّاع كذّاب؛ قال ابن عدي:«كان بسر من رأىٰ يضع الحديث»، وقال ابن حبان:« يروىٰ عن عبد الرزاق، والثقات: الأوابد والطامات» وساق هذا الحديث في ترجمته، وقال الدارقطني:«يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير، يترك حديثه».[2]

ورغم وجود هذا الوضاع إلا أن الحاكم قال عن الحديث:« حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه»، فاستنكر ذلك الذهبي قائلا:« العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب»، وفي الموضع الثاني قال:« قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك علىٰ سعة معرفتك».

۞ووُجد لهذا الوضّاع متابع عن عبد الرزاق، فيما ذكره ابن الجوزي، وهو: **أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيىٰ المصري**، لكن لا يفرح به، ولا يغير من الأمر شيئا، فهو كذاب مثله بل أشنع منه؛ قال ابن حبان:« ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه»، ونقل عن أحمد بن الحسن

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك، في كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4644)، وحذف من متنه شطره الثاني وهو:«**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ**» وساق هذا الشطر وحده بالإسناد نفسه في الحديث رقم (4639)، وأخرجه ابن حبان في المجروحين (1/ 153)، والخطيب في التاريخ (2/ 377 ، 4/ 218)، وابن عساكر في التاريخ (42/ 226، 383)، وابن الجوزي في الموضوعات (1/ 353).

(2) الكامل في الضعفاء (1/ 192)،المجروحين (1/ 152)، لسان الميزان (1/ 501).

المدائني أنه قال عنه: «كان أكذب البرية»، وقال ابن عدي:«يكذب في حديث رسول الله ﷺ إذا روى، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم...وهو كذوب»، وذكرا من كذبه ما يثير عجب الكذابين.[1]

فالخلاصة أن الحديث موضوع ظاهر الوضع؛ قال ابن عدي:«وهذا حديث منكر موضوع»، وقال ابن حبان:« هذا شيء مقلوب إسناده ومتنه معا»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وتقدم كلام الذهبي عليه.

(1) المجروحين (1/ 152)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 196).

المطلب الثالث: الحديث الثالث.

عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لعلي بن أبي طالب:« **تُقَاتِلُ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ، وَالْمَارِقِين**[1] **بِالطُّرُقَاتِ، وَالنَّهْرَوَانَاتِ، وَبِالشَّعَفَاتِ**». قال أبو أيوب:«قلت: يا رسول الله، مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟» قال:« **مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**»[2].

هذا الحديث أخرجه الحاكم من طريقين عن أبي أيوب، لكنهما في غاية الضعف؛ **فالأول** شاركه فيه ابن عساكر: عن سلمة بن الفضل عن أبي زيد الأحول عن عتاب بن ثعلبة عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وهذا السند مظلم:

۞ **فعتاب** بن **ثعلبة**: مجهول لا يعرف إلا في هذا الحديث؛ لذلك قال الذهبي في الميزان، وتبعه في اللسان:«عتاب بن ثعلبة: عداده في التابعين، روىٰ عنه أبو زيد الأحول حديث قتال الناكثين، والإسناد مظلم، والمتن منكر».[3]

۞**وسلمة بن الفضل الأبرش**: صدوق، إلا أنه كثير الخطأ، وفي حديثه مناكير، وكان يتشيع؛ قال البخاري:«عنده مناكير»، وقال أبو حاتم:« محله الصدق، في حديثه إنكار، يكتب حديثه، ولا يحتج به».[4]

۞أما المتهم به في هذه الطريق فهو **محمد بن حميد الرازي**، وهو كذّاب، قد رماه بالكذب جماعة، منهم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وصالح جزرة، وابن خراش، وخفي أمره علىٰ

---

(1) **الناكثين**: أصحابُ الجَمل لأنهم نَكثُوا بَيْعَتهم. **والقاسِطين** : أهل صِفِّين لأنهم جارُوا في حُكْمهم وبَغَوْا عليه. **والمارقين**: الخوارج، لأنهم مَرَقُوا من الدِّين كما يمرُق السَّهم من الرَّمِيّة. انظر: النهاية في غريب الأثر (4/ 93).

(2) أخرجه الحاكم مختصرا وتاما بإسنادين مختلفين (4674و4675)، وابن حبان في المجروحين (1/ 174)، والطبراني في الكبير (4/ 172)، وابن عدي في الكامل (2/ 187)، وابن الجوزي في الموضوعات (2/ 11)، والعلل (1/ 244)، والخطيب في تاريخه (13/ 186)، وابن عساكر (16/ 53 ، 42/ 471-473).

(3) ميزان الاعتدال (5/ 36)، لسان الميزان(5/ 367).

(4) الجرح والتعديل (4/ 169)، الميزان (3/ 273)،التقريب (2505).

الإمام أحمد فأثنىٰ عليه.[1]

وطريق الحاكم **الثاني** شاركه في روايته ابن حبان في المجروحين، ومن طريقه الخطيب في العلل[2]، وساقوه عن علي بن أبي فاطمة، عن الأصبغ بن نباتة، عن أبي أيوب رضي الله عنه. وهذا سند أظلم من سابقه:

۞فعلي بن أبي فاطمة، وهو علي بن الحزور: متروك شديد التشيع، قال فيه يحيىٰ بن معين:«لا يحل لأحد أن يروي عن علي بن الحزور»، وقال أبو حاتم والبخاري :«منكر الحديث».[3]

۞وأصبغ بن نباتة: متروك متهم بالكذب، ورمي بالرفض؛ قال ابن معين:«ليس بشيء»، وقال ابن حبان:« فتن بحب علي، أتىٰ بالطامات في الروايات فاستحق من أجلها الترك»، وقال أبو بكر بن عياش:« كان من الكذابين»، وقال العقيلي:«كان يؤمن بالرجعة».[4]

۞وأيضا ففي سند الحاكم: **محمد بن يونس القرشي الكديمي**: متهم بوضع الحديث؛ كذبه جماعة من الأئمة، وقال ابن حبان:«كان يضع علىٰ الثقات الحديث وضعا، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث»،وقال ابن عدي:« اتهم بوضع الحديث وبسرقته، وادعىٰ رؤية قوم لم يرهم، ورواية عن قوم لا يعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه»، وقد حسّن القول فيه بعضهم، لكن قال الدارقطني:« يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله».[5]

---

(1) الجرح والتعديل(7/ 232)، المجروحين (2/ 303)، الميزان (6/ 126).

(2) المجروحين (1/ 174)، العلل (1/ 244).

(3) الجرح والتعديل (6/ 182)، الميزان (5/ 145)، التقريب (4703).

(4)الجرح والتعديل (2/ 319)، المجروحين (1/ 173)، ضعفاء العقيلي (1/ 129)، الميزان (1/ 436)، تهذيب التهذيب (1/ 316)، التقريب (537).

(5) المجروحين (2/ 312)، الكامل لابن عدي (6/ 292)، الميزان (6/ 378).

وكذلك في رواية ابن حبان ضعف من جهة أخرىٰ، لأن في سندها:

۞ **صالح بن الأسود**، وهو واه، قال ابن عدي:« أحاديثه ليست بالمستقيمة». [1]

وأما **الطريق الثالثة** عن أبي أيوب رضي الله عنه،فيرويها الخطيب في تاريخه، ومن طريقه ابن عساكر، وابن الجوزي في الموضوعات؛ وهي عن أحمد بن عبدالله المؤدب، عن المعلىٰ بن عبد الرحمن، عن شريك، عن الأعمش، عن إبراهيم بن علقمة والأسود، عن أبي أيوب به. وهي أيضا طريق واهية جدا؛

۞فأحمد بن عبد الله المؤدب الهشيمي: قد تقدم أنه وضاع كذاب.

۞والمعلىٰ بن عبد الرحمن: متهم بالوضع ورمي بالرفض؛ قال الدارقطني:« ضعيف، كذاب»، وقال ابن المديني:« كان يضع الحديث». وقال أبو حاتم:« حديثه لا أصل له»، وسئل عنه يحيىٰ بن معين فقال:« أحسن أحواله؛ أنه قيل له عند موته: ألا تستغفر الله؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي رضي الله عنه سبعين حديثا». [2]

والطريق الرابعة عن أبي أيوب يرويها ابن عدي في الكامل، وابن عساكر في تاريخه، عن محمد بن كثير، عن الحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن مخنف بن سليم، عن أبي أيوب، وهذه كذلك طريق ضعيفة، وصفها الذهبي بأنها مظلمة [3]؛

۞فمحمد **بن كثير**: ضعيف متروك؛ قال أحمد بن حنبل: «خرقنا حديثه، ولم نرضه»، وقال البخاري:« منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «وكان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، التي إذا سمعها من الحديث صناعته، علم أنها معمولة، أو مقلوبة، لا يحتج به بحال». [4]

---

(1)الكامل(4/ 66)، الميزان (3/ 396) .

(2) الجرح والتعديل (8/ 334)، ، الميزان (6/ 474)، التقريب (6805).

(3) المغني في الضعفاء (2/ 791).

(4) الجرح والتعديل (8/ 68)، المجروحين (1/ 486)، الميزان 6/ 310)، الكامل لابن عدي (6/ 253).

۞وكذلك شيخه **الحارث بن حصيرة**: فيه ضعف، فهو شيعي غال، قال ابن عدي:« وهو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلىٰ ضعفه يكتب حديثه»، وقال أبو حاتم:«هو من الشيعة العتق، لولا الثوري روىٰ عنه لترك».[1]

وبعد هذا التفصيل يتبين أن هذا الحديث الذي ساقه الحاكم بإسنادين عن **أبي** أيوب، موضوع من كلا الوجهين، لوجود وضاع أو كذاب فيهما، ولا يرفع من شأنه وروده من طريقين آخرين خارج المستدرك، لأنهما في غاية الضعف. فبقي وصف الحديث بالوضع هو الأظهر.

هذا وقد ورد نحو هذا الحديث عن عدد من الصحابة، هم: ابن مسعود، وعلي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم، لكن جميع طرقه واهية، قال الألباني بعد أن استقصىٰ هذه الطرق:«وبالجملة ؛ فليس في هذه الشواهد ما يشد من عضد الطرف الأول من حديث الترجمة؛ لشدة ضعفها، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، لا سيما وفي رواتها كثير من الشيعة والرافضة ، فهم مظنة التهمة ؛ ولو لم يصرح أحد باتهامهم، فكيف وكثير منهم متهمون بالكذب والوضع ؟!».[2] لكن فاته رحمه الله تعالىٰ حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، لكن بإضافة القتال إلىٰ نفسه لا إلا علي رضي الله عنه، ولفظه: عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال:« **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاكِثِينَ ، وَالْقَاسِطِينَ ، وَالْمَارِقِينَ** ». عزاه السيوطي إلىٰ الطبراني[3]، وساق سنده عن علي بن سعيد الرازي، عن محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن أبي سعيد عقيصاء، عن عمار رضي الله عنه به، وهذا أوهىٰ ما يكون من سند؛

۞فيه: محمد **بن حميد الرازي** وهو كذاب كما تقدم قريبا.

۞و**سلمة** بن **الفضل الأبرش**: وهو كما تقدم شيعي صدوق كثير الخطأ.

۞و**أبو** حمزة **الثمالي**: شيعي غال، متروك كما سبق.

---

(1) الكامل لابن عدي (2/ 187)، الميزان(2/ 167) .

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (10/ 566).

(3) اللآلي المصنوعة (1/ 376)، ولم أجده فيما طبع من معاجم الطبراني أو أجزائه.

۞أبو سعيد عقيصاء تقدم أنه شيعي غال، متروك، وبه أعله الهيثمي قائلا:"رواه الطبراني، وأبو سعيد متروك".[1]

وروي كذلك حديث عمار من طريق أخرىٰ من طريق جعفر بن سليمان، عن الخليل بن مرة، عن القاسم بن سليمان، عن أبيه، عن جده، عن عمار رضي الله عنه به[2]. وهذا السند كذلك ضعيف جدا:

۞**فجعفر بن سليمان الضبعي**: صدوق شيعي، إلا أنه كما قال الذهبي:" هو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث، عدت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها"،[3] وساق منها هذا الحديث.

۞**والخليل بن مرة الضبعي**: ضعيف منكر الحديث، كثير الرواية عن المجاهيل.[4]

۞**والقاسم بن سليمان**، وأبوه وجده: مجهولون لا يعرف حالهم، ليس لهم ذكر إلا ما قاله العقيلي، وتبعه الذهبي:" القاسم بن سليمان: روىٰ عنه الخليل بن مرة ولا يصح حديثه"،[5] ثم ساق الحديث.

والخلاصة فالحديث أقرب إلىٰ الوضع؛ قال العقيلي:" ولا يثبت في هذا الباب شيء"[6]، وقال الذهبي معقبا علىٰ الحاكم: "لا يصح"، وقال ابن كثير:"حديث غريب منكر، علىٰ أنه قد

---

(1) مجمع الزوائد (12045).

(2) رواه : أبو يعلىٰ (1623)، والعقيلي (3/ 480)، وابن عدي (2/ 146)، والطبراني كما اللآلي المصنوعة (1/ 376).

(3) ميزان الاعتدال(2/ 137).

(4) المجروحين (1/ 286)، الميزان (2/ 460)، التقريب (1757).

(5) الضعفاء (3/ 480)، ميزان الاعتدال(5/ 450).

(6) الضعفاء(3/ 480).

روي من طرق عن علي، وعن غيره، ولا تخلو واحدة منها عن ضعف»،[1] وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « حديث موضوع على النبي ﷺ»،[2] وتقدم حكم الألباني عليه بالوضع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) البداية والنهاية(7/ 316).

(2) منهاج السنة النبوية (6/ 112)، و(7/ 373).

المطلب الرابع: الحديث الرابع.

عن عمران بن حصين وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، قالا: قال رسول الله ﷺ: « **النَّظَرُ إِلَىٰ وَجْهِ عَلِيٍّ عِبَادَةٌ** ».

أخرجه الحاكم من حديث عمران بن حصين،[1] وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما:

أولا: **حديث عمران بن حصين** رضي الله عنه، له طرق هي:

الطريق الأولى: رواها الحاكم عن دعلج بن أحمد السجزي، عن علي بن عبد العزيز بن معاوية، عن إبراهيم بن إسحاق الجعفي، عن عبد الله بن عبد ربه العجلي، عن شعبة، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري، عن عمران بن حصين به. وهذا سند مظلم مسلسل بالمجاهيل؛

۞**فعبد الله بن عبد ربه العجلي** -أو عبد الله بن عَبْدُوَيْه في سند أبي نعيم-، والراوي عنه إبراهيم بن إسحاق الجعفي، والراوي عنه علي بن عبد العزيز بن معاوية مجهولون لا ترجمة لهم في الكتب، وهذا الأخير الظاهر أنه تصحف من عبد العزيز بن معاوية البصري القرشي، لأنه الشيخ الذي يروي عنه دعلج في المستدرك وخارجه، وإذا كان كذلك، فهو صدوق، لكنه روىٰ عن ابن أبي عاصم ما لا يتابع عليه كما ذكر الخطيب، وقال الدرقطني:«لا بأس به».[2]

أما شيخ الحاكم دعلج فثقة ثبت كما قال الدارقطني والخطيب.[3]

و علي بن عبد العزيز تابعه محمد بن يونس بن موسىٰ الكديمي عند غير الحاكم، لكنه كذاب وضاع كما سبق بيانه، فمتابعته لا شيء.

---

(1) المستدرك، في كتاب معرفة الصحابة (4681)، والطبراني في الكبير (18/ 109)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (5307)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (2/ 127و 3/ 391)، وابن عساكر (42/ 353 ، 354)، وابن مردويه كما في الموضوعات لابن الجوزي (1/ 361).

(2) تاريخ بغداد (10/ 452)، الميزان (4/ 374).

(3) تاريخ بغداد (8/ 388).

الطريق الثانية: طريق أبي نُجيد عمران بن خالد بن طَليق الضرير عن أبيه عن جده، قال: «رأيت عمران بن حصين ﷺ يحد النظر إلىٰ علي... »، ثم ذكر الحديث. وهذه أخرجها الطبراني، وأبو نعيم، وابن عساكر، لكن ابن عساكر ذكر الحديث موافقا لسياق الطبراني وأبي نعيم، وذكره مخالفا؛ فقال مرة: عن عمران بن خالد بن طليق، حدثني أبي، عن أبيه، عن جده عمران بن حصين. ورواه أخرىٰ عن عمران بن خالد بن محمد بن عمران بن حصين أخبرنا أبي، عن أبيه، عن جده عمران بن حصين. وعلىٰ كل فهذه الطريق قال فيها الخطيب فيما نقله ابن عساكر:«هذا حديث غريب من حديث طليق بن عمران، عن أبيه، وغريب من رواية خالد بن طليق عن أبيه، تفرد به عنه ابنه عمران بن خالد، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه، وقد رواه عن خالد غير ابنه عمران».[1]

۞وعلاوة علىٰ هذا التفرد **فعمران وأبوه**: ضعيفان؛ فعمران ضعفه أبو حاتم، وقال أحمد:« متروك الحديث»، وقال ابن حبان:« روىٰ عنه أهل البصرة العجائب، وما لا يشبه حديث الثقات، فلا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الروايات»، وبه أعله الهيثمي، فقال:« رواه الطبراني وفيه عمران بن خالد الخزاعي، وهو ضعيف.»، وذكر الذهبي الحديث في ترجمته، وقال:« وهذا باطل في نقدي»، لكن تعقبه الحافظ في اللسان:« وقال العلائي: الحكم عليه بالبطلان فيه بعيد، ولكنه كما قال الخطيب: غريب».[2]

۞أما **خالد أبو عمران**، فقال الدارقطني:« ليس بالقوي».[3] لكن خالد هذا توبع عن أبيه كما قال الخطيب فيما سبق، وذكرالحافظ هذه المتابعة عن أبي نعيم،[4] لكن من طريق **العباس**

---

(1) تاريخ دمشق(42/ 354).

(2) الجرح والتعديل (6/ 297)، المجروحين (2/ 124)، الميزان (5/ 286)، المغني في الضعفاء (2/ 477)، اللسان (6/ 172) مجمع الزائد (14695) .

(3) ميزان الاعتدال(2/ 415).

(4) لسان الميزان (4/ 404).

بن بكار، وهو كذاب يروي العجائب، [1] فمثلها لا يفرح بها.

۞وجده **طُلَيق** مختلف فيه؛ ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني:«لا يحتج به، ليس حديثه نيرا»، وقال الحافظ: «مقبول».[2]

ثم إن السند فيه انقطاع، فطليق لم يدرك جده؛ قال الدارقطني:« طليق بن محمد عن عمران بن حصين: مرسل»، وتبعه الذهبي فقال:« طليق بن محمد بن عمران بن حصين: منقطع». [3]

الطريق الثالثة : أخرجها ابن أبي الفراتي في جزئه؛ [4]

۞وفيها **محمد بن** زكريا **الغلابي**: وهو وضاع، كما سبق بيانه.

۞وفيها **العباس بن** بكار: وهو كذاب كما سبق قبل قليل.

ثانيا: حديث عبد الله بن مسعودرضي الله عنه: فأخرجه الحاكم من طريقين عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.[5]

الطريق الأولى: طريق الأعمش، رواه الحاكم عن عبد الباقي بن قانع الحافظ، عن صالح بن مقاتل بن صالح، عن محمد بن عبيد بن عتبة، عن عبد الله بن محمد بن سالم، عن يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي، عن الأعمش، عن إبراهيم به. وقال الحاكم بعد حديث عمران بن حصين:«وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة»، ثم ساقه، وتعقبه الذهبي بالحكم نفسه، قائلا:«ذا موضوع». وبيان ذلك أن هذا السند واه جدا:

---

(1) المجروحين (2/ 190)، الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص199)، ميزان الاعتدال(4/ 48)، لسان الميزان(4/ 402).

(2) الثقات (6/ 494)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص38)، الميزان (3/ 473)، التقريب (3046) .

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص38)، المغني في الضعفاء (1/ 318).

(4) كما في اللآلي المصنوعة (1/ 316).

(5) المستدرك في كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4682و 4683).

ففيه: **يحيىٰ بن عيسىٰ التميمي الرملي**: قال عنه يحيىٰ بن معين:«ليس بشيء»، وقال الجوزجاني:« يروي أحاديث ينكرها الناس»، وقال النسائي:«ليس بالقوي»، وقال ابن عدي:«وعامة رواياته ممّا لا يتابع عليه»، وقال ابن حبان: «وكان ممّن ساء حفظه، وكثر وهمه، حتىٰ جعل يخالف الأثبات فيما يروىٰ عن الثقات؛ فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به»، أما أحمد فقال مرة لما سئل عنه:« ما أدري، ما كتبت عنه شيئا»، وقال أخرىٰ:« ما أقرب حديثه»، لذلك تساهل الحافظ فقال في التقريب:« صدوق يخطئ، ورمي بالتشيع»، أما عن رواية مسلم عنه، فذكر الذهبي أنه خرج له في الشواهد، لا في الأصول.[1]

وأما الراوي عن عن يحيىٰ الرملي؛ **عبد الله بن محمد بن سالم**: فثقة لا بأس به، لكنه ربما خالف، وأتىٰ بما لا يعرف.[2]

وأيضا في سند الحاكم: **صالح بن مقاتل بن صالح**، وهو ضعيف؛ قال الدارقطني:«ليس بالقوي»، وضعفه البيهقي.[3]

وقد تابع عبد الله بن محمد بن سالم: **هارون بن حاتم** الكوفي[4]:

لكن هارون **بن حاتم**: هالك متروك، واتهمه الذهبي بوضع هذا الحديث [5]، وهذا لا يستقيم، فقد رواه أربعة غيره عن يحيىٰ الرملي.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (2/ 488 و3/ 49)، الجرح والتعديل (9/ 178)، أحوال الرجال (1/ 62)، الكامل (7/ 218)، المجروحين (3/ 126)، ضعفاء العقيلي (4/ 421)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (198)، التقريب(7619).

(2) الثقات (8/ 358)، الميزان (4/ 184)، التقريب (3336).

(3) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص119)، اللسان (4/ 298).

(4) عند ابن عدي في الكامل (7/ 218)، وأبي نعيم في الحلية (5/ 58)، وابن عساكر في التاريخ (42/ 351).

(5) ميزان الاعتدال (7/ 210) .

۞ وتابع ابن سالم أيضا: **أحمدُ بن بديل بن قريش** قاضي الكوفة،[1] وأعله به الهيثمي،[2] وهو صدوق إلا أن له أوهاما، فقد قال عنه ابن أبي حاتم:«محله الصدق»، وقال ابن حبان:«مستقيم الحديث»، وقال النسائي:« لا بأس به»، لكن لينه آخرون؛ قال الدراقطني:«فيه لين»، وقال ابن عدي:« ولأحمد بن بديل أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».[3]

۞وثالث المتابعين لابن سالم، هو: **عاصم بن عامر البجلي** الكوفي،[4] وعاصم هذا مجهول لا ترجمة له في الكتب.

۞ورابع المتابعين لابن سالم: **الحسن بن صابر**،[5] وهذا قال عنه ابن حبان:« منكر الرواية جدا عن الأثبات، ممن يأتي بالمتون الواهية عن الثقات بأسانيد متصلة».[6]

هذا، وللحديث عن الأعمش، ثلاث طرق سوىٰ طريق الرملي؛

فالأول: طريق أحمد بن الحجاج بن الصلت، عن محمد بن مبارك اشتوية، عن منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش به.[7]

والثاني: طريق أحمد بن جعفر بن أصرم، عن علي بن المثنىٰ، عن عاصم بن عمر

---

(1) رواه الطبراني في المعجم الكبير (10/ 76).

(2) مجمع الزوائد (14694).

(3) الجرح والتعديل (2/ 43)، الثقات لابن حبان (8/ 39)، الكامل في الضعفاء (1/ 186)، الميزان (1/ 218)، التقريب (12).

(4) رواه: الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (2/ 365).

(5) رواه: ابن عساكر في اريخه (42/ 351).

(6) المجروحين (1/ 239)، الميزان (2/ 244).

(7) رواها: ابن عساكر في التاريخ (42/ 352)، والشيرازي في الألقاب كما في اللآلئ للسيوطي (1/ 314).

البجلي، عن الأعمش به مثله.[1]

والثالث: طريق أبي عمرو سعيد بن محمد الهمداني، عن أبي علي الحسن بن عبد الله بن ترنجة، عن هارون بن حاتم، عن أبي أسامة، عن الأعمش به مثله.[2]

فأما الأول؛ فساقط، ففيه:

۞أحمد بن الحجاج بن الصلت: ذكره الخطيب، وساق له حديثا باطلا في المهدي، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، ولعله لانتهاك حاله،كما قال الذهبي في الميزان، وقال الذهبي في تلخيص العلل متعقبا علىٰ ابن الجوزي في تحسينه لحديث المهدي السالف:« بل هو باطل، فيه أحمد بن الحجاج بن الصلت، وفيه جهالة، وهو الآفة، وما رأيت لأحد فيه كلاما». وكذلك فعل في الميزان، ووافقه الحافظ، وقال عنه في التلخيص: «ضعيف جدا».[3]

۞وفيها كذلك: محمد بن مبارك اشتوية: مجهول لا ترجمة له في الكتب، إلا أن يكون: محمد بن أشتويه الواسطي، فله ذكر في مسند السراج[4]، وهناك وثقه أبو العباس السراج[5].

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي عن هذه الطريق:« السند إلىٰ منصور ساقط، فيه أحمد

---

(1) أخرجها: أبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (ص56).

(2) أخرجها ابن عساكر في تاريخه (42/ 351).

(3) تاريخ بغداد (4/ 117)، تلخيص العلل (317)، الميزان (1/ 223)، لسان الميزان (1/ 425)، التلخيص الحبير (4/ 290).

(4) حديث السراج (ص393) .

(5) هو: الحافظ الإمام الثقة، شيخ خراسان، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران النيسابوري، صاحب المسند والتاريخ(ت313)، سمع قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه وآخرون، حدث عنه البخاري ومسلم في غير صحيحيهما وأبو حاتم وخلق سواهم . وكان ذا مال وكرم، قال الخطيب:« كان من المكثرين، الثقات الصادقين الأثبات، عني بالحديث، وصنف كتبا كثيرة وهي معروفة مشهورة». انظر: تاريخ بغداد (1/ 248)تذكرة الحافظ(2/ 213)، سير أعلام النبلاء(14/ 388).

بن الحجاج بن الصلت، هالك، وفيه من لم أجده».[1]

و أما الثاني: فلا حجة فيه أيضا، ففيه:

۞عاصم بن عامر [2] **البجلي**: وهو مجهول لا ترجمة له.

۞وفيها **علي بن المثنىٰ الطُّهَوِيُّ**: ذكره ابن حبان في الثقات، وأشار ابن عدي إلىٰ ضعفه، وقال ابن حجر: «مقبول».[3]

۞أما **أحمد بن جعفر بن أصرم**: فهو أيضا مجهول لا ترجمة له في الكتب.

هذا والظاهر أن هذه المتابعة هي نفسها التي رواها الخطيب [4]، عن الهيثم بن خلف، عن علي بن المثنىٰ الطهوي، عن عاصم بن عامر البجلي، عن يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي، عن الأعمش به، فيكون قد سقط اسم الراوي:يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي في سند أبي نعيم، وخاصة وأنه لم يذكر عاصم من الرواة عن الأعمش، في حين ذكر الخطيب أنه روىٰ عن الرملي.

وأما الثالث عن الأعمش التي أخرجها ابن عساكر، أسوأ حالا، ففيها:

۞**هارون بن حاتم**، وهو متروك هالك كما سبق قريبا.

۞وفيها **أبو** علي **الحسن بن عبد الله بن ترنجة**: لم أعثر له علىٰ ترجمة.

۞وفيها **أبو** عمرو **سعيد بن محمد بن نصر الهمداني**: نقل الذهبي عن أبي النجيب الأرموي قال:« لا يدرىٰ من هو»، ونقل الحافظ عن غيره أنه شيخ ليس بذاك.[5]

وقد سبق أن هارون بن حاتم رواه عن يحيىٰ الرملي عن الأعمش، ثم هنا يرويه عن أبي أسامة عن الأعمش، وهذا اضطراب منه أو ممّن روىٰ عنه.

---

(1) حاشية المعلمي علىٰ الفوائد المجموعة للشوكاني (ص359).

(2) بدل عمر، وهكذا ضبطه الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (1/ 314).

(3) الثقات (8/ 475) ، الكامل في الضعفاء الكامل (5/ 58)، التقريب(4788).

(4) تالي تلخيص المتشابه(2/ 365).

(5) ميزان الاعتدال(3/ 228)، لسان الميزان(4/ 73).

وأخرج ابن عساكر **متابعة رابعة** عن الأعمش بغير السياق الأول؛ عن العباس بن الفضل بن جعفر عن محمد بن هارون بن حسان، عن حماد بن المبارك، عن أبي نعيم، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وهذا سند مسلسل بالمجاهيل:

۞**فالعباس بن الفضل بن جعفر**: لم أعثر له علىٰ ترجمة.

۞**ومحمد بن** هارون: لا يعرف إلا بأنه شيخ لابن عدي.[1]

۞ **وحماد بن المبارك**: مجهول.[2]

أما الطريق الثانية عن إبراهيم عن علقمة، المتابعة لرواية الأعمش: فلم يخرجها إلا الحاكم وصححها،[3] وسكت عليها الذهبي، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن يحيىٰ القاري، حدثنا المسيب بن زهير الضبي، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن إبراهيم. وهذه كذلك طريق ضعيفة جدا؛

۞**فالمسعودي**؛ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: صدوق، إلا أنه اختلط اختلاطا قبيحا، فوقع الاضطراب في حديثه، قال ابن حبان: "كان المسعودي صدوقا، إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطا شديدا، حتىٰ ذهب عقله.وكان يحدث بما يجيئه، فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك"، وقول ابن حبان هذا فيه مبالغة، فقد فرق الأئمة بين حالي الرجل؛ قال الإمام أحمد فيما نقله العلائي:" ثقة، كثير الحديث، إنما اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد"، لكن سماع عاصم بن علي منه كان بعد الاختلاط كما نقله الخطيب عن الإمام أحمد، فلعله لُقِّنه وحدث به.[4]

---

(1) لسان الميزان (4/ 280).

(2) ميزان الاعتدال (2/ 369).

(3) المستدرك، كتاب معرفة الصحابة(4683).

(4) الجرح والتعديل (5/ 250)، المجروحين (2/ 48)، تاريخ بغداد (10/ 220)،المختلطين للعلائي (72ص)، الميزان (4/ 298) التقريب (3919).

۞وعاصم، ورغم أنه من شيوخ البخاري في الصحيح، ففيه لين، فقد وثقه أحمد وابن سعد، وأبو حاتم، وضعفه ابن معين، والنسائي، وذكر له ابن عدي بعض ما أنكر عليه، فهو كما قال الحافظ:"صدوق، ربم وهم".[1]

۞وفي سند الحاكم **المسيب بن زهير الضبي**: وليس هو صاحب شرطة بغداد في أيام المنصور، والمهدي، والرشيد، فإن ذلك مات قديما (ت176)،[2]وعاصم بن علي توفي سنة (221)، لذلك أكاد أجزم أن نسبة (الضبي) غلط، وتصرف من الراوي أو الناسخ، لأن الضبي هو صاحب الشرطة، أما شيخ شيخ الحاكم فآخر ذكره الخطيب، وهو المسيب بن زهير بن مسلم أبو مسلم التاجر البغدادي (ت285)، وذكر الخطيب أنه روىٰ عن عاصم بن علي فتيقنا أنه هو، لكنه لم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، فهو مجهول الحال.[3]

وبذلك يتضح شدة ضعف هذه الطريق عن ابن مسعود رضي الله عنه، وأن سكوت الذهبي عنها ليس موافقة لتصحيح الحاكم، بل اكتفاء بقوله عن الحديث بالطريق الأولىٰ: "ذا موضوع"، وهو يقصد المتن بجميع طرقه.

إذا فالخلاصة أن جميع طرق هذا الحديث من رواية عمران بن حصين وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ضعيفة جدا، وبعضها أضعف من بعض.

وقد روي هذا الحديث من حديث جماعة آخرين من الصحابة غير عمران بن حصين وعبد الله بن مسعود، وهم: أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وثوبان الهاشمي، وأبو هريرة، ومعاذ بن جبل، وأنس بن مالك، وعائشة رضي الله عنهم. لكن عند النظر فيها يتبين أن حالها لا يختلف عن حال حديث عمران وابن مسعود رضي الله عنهما، بل إن

---

(1) الجرح والتعديل (5/ 250)، الكامل في الضعفاء(2/ 48)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (179)، الميزان(4/ 09)، التقريب (3919).

(2) تاريخ بغداد (13/ 137).

(3) المصدر نفسه (13/ 141).

حديثهما أرفع شأنا، لذلك اختارهما الحاكم في المستدرك. فلا يخلو طريق من مجهول أو وضاع أو متروك.[1].

ولكثرة طرق هذا الحديث من جهة، وشدة ضعفها من جهة أخرىٰ، اختلفت أنظار أهل العلم حوله:

- فمنهم من حكم عليه **بالصحة** كما فعل الحاكم، ولم يتابعه علىٰ ذلك إلا ما ذكره عبد الله محمد الصديق الغماري في تعليقه علىٰ تنزيه الشريعة المرفوعة، قال: «ولشقيقي السيد عبد العزيز الصديق جزء في طرق هذا الحديث وتصحيحه، أجاد فيه».[2]

- ومنهم من حكم عليه **بالحسن** كما يفهم من كلام السيوطي، متعقبا علىٰ ابن الجوزي: « المتروك والمنكر إذا تعددت طرقه، ارتقىٰ إلىٰ درجة الضعيف القريب، بل ربما يرتقي إلىٰ الحسن، وهذا ورد من رواية أحد عشر صحابيا بعدة طرق، وتلك عدة التواتر في رأي قوم»،[3] ونقل كلامه هذا كالمسلم به كل من ابن عراق،[4] والفتني،[5] وصرّح بالتحسين الشوكاني بقوله:«فظهر بهذا: أن الحديث من قسم الحسن لغيره، لا صحيحا كما قال الحاكم، ولا موضوعا كما قال ابن الجوزي»،[6] وتعقبه المحقق عبد الرحمن المعلمي بقوله:« خفي علىٰ المؤلف حال بعض الروايات ، فظنها قوية ، والأمر علىٰ خلاف ذلك ، كما رأيت».

---

(1) انظر تفصيل طرق هذه الأحاديث في:الموضوعات:ابن الجوزي (1/ 358 -363)، اللآلئ المصنوعة (1/ 313 -317)، السلسلة الضعيفة (4702).

(2) (1/ 383).

(3) تعقبات السيوطي علىٰ موضوعات ابن الجوزي(ص70).

(4) تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 436)

(5) تذكرة الموضوعات (ص97).

(6) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (1/ 361).

- ومنهم من حكم عليه بالغرابة كما نقل ابن عساكر عن الخطيب،[1] ونصر هذا القول العلائي، فقال: «الحكم عليه بالبطلان فيه بعيد، ولكنه كما قال الخطيب: غريب»[2]

- وحكم عليه جماعة من الأئمة بعدم بالصحة بل بالوضع والكذب؛ قال ابن حبان:«وهذا شيء، لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع»، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ووصفه شيخ الإسلام بأنه كذب، وحكم عليه الذهبي بالوضع في تلخيص المستدرك، وفي عدة مواضع من الميزان، وقال في المنتقىٰ معلقا علىٰ أحاديث منها هذا:«هذه الأحاديث والله العظيم كذب، يلعن الله من افتراها، ولعن من لا يحب عليا»، وقال ابن كثير:« لا يصح شيء منها، فإنه لا يخلو كل سند منها عن كذاب أو مجهول لا يعرف حاله، وهو شيعي»، وأقر الحافظ ابن حجر حكم الذهبي في مواضع من اللسان، وحكم عليه الشيخ الألباني بالوضع بعد دراسة مستفيضة لطرقه.[3]

والقول بالبطلان والوضع هو الذي أميل إليه، نظرا لأن جميع طرق الحديث واهية، لا يخلو سند كل منها من كذاب، أو متهم بالكذب، أو متروك، أو مجهول لا يعرف، وأكثرهم من الشيعة أو الروافض. هذا من ناحية السند، أما من ناحية المتن فهو منكر، فإنه لم يثبت أن النظر إلىٰ النبي ﷺ عبادة، فكيف تكون هذه المزية لغيره. ولو كان الحديث ثابتا لكان النظر إلىٰ علي رضي الله عنه مستحبا، وهو أقل أحوال العبادات، ولو كان كذلك لتنافس الصحابة فمن بعدهم علىٰ هذه الغنيمة الباردة، علىٰ الأقل من الصحابة الذين رووا الحديث، ولو حصل لانتشر فعلهم فيمن بعدهم. لكن واقع الرواية ينفي ويكذب حصول هذا الأمر، إذ لم يرد أن ناسا من الصحابة

---

(1) تاريخ دمشق (42/ 354).

(2) لسان الميزان (6/ 172).

(3) المجروحين (1/ 241)، موضوعات ابن الجوزي(1/ 358)، منهاج السنة النبوية (5/ 42)، ميزان الاعتدال(5/ 386)، (6/ 55 و73 و446)، (7/ 60 و211)، المنتقىٰ من منهاج السنة (ص313)، البداية والنهاية (7/ 394)، لسان الميزان(1/ 572)، (6/ 541، 574)، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني(4702).

فمن بعدهم ازدحموا وحرصوا أو سافروا لرؤية علي رضي الله عنه لينالوا الأجر بمجرد هذه الرؤية. ولو وقع ذلك لنقل نقلا مستفيضا متواترا، بنقل الثقات المعروفين جيلا عن جيل، فإنه مدعاة لذلك. فإن قيل إن هناك من كان لنقل هذه الفضيلة وغيرها بالمرصاد-كما يقول الإمامية- فيقال لهم: إن هؤلاء الذين لم ينقلوا هذا الكذب، هم الذين نقلوا الفضائل المشهورة والمتواترة لعلي رضي الله عنه وبثوها في كتبهم، وخرّجوا طرقها بالمئات، كحديث المنزلة ، وحديث الراية، وحديث الكساء، وغيرها ممّا نقله الأئمة الثقات بكل صدق وحرص.

هذا وقد ذكر بعض الأئمة تأويلات لهذا الحديث علىٰ فرض ثبوته؛ منها ما حكاه ابن عساكر عن أبي سليمان الخطابي، قال :"معناه والله أعلم: أن النظر إلىٰ وجهه يدعو إلىٰ ذكر الله، لما يتوسم فيه من نور الإسلام، ويرىٰ عليه من بهجة الإيمان، ولما يتبين فيه من أثر السجود، وسيماء الخشوع، وبذلك نعته الله فيمن معه من صحابة الرسول ﷺ، فقال:﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهذه كما يروىٰ لابن سيرين: أنه دخل السوق فلما نُظر إليه، وقد جهدته العبادة ونهكته، سبحوا". (1) ونقل الزمخشري عن ابن الأعرابي قال:" إنَّ تأويله: أنَّ عليًا كان إذا برز قال الناس: لا إله إلا الله ما أشرف هذا الفتىٰ! لا إله إلا الله ما أشجع هذا الفتىٰ! لا إله إلا الله ما أَعلم هذا الفتىٰ! لا إله إلا الله ما أَكرم هذا الفتىٰ! لا إله إلا الله". (2)

والراجح أن الحديث موضوع فلا حاجة لهذا التكلف ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[الأحزاب: ٢٥].

---

(1) تاريخ دمشق(42/ 356).

(2) الفائق في غريب الحديث (3/ 446).

المطلب الخامس: الحديث الخامس.

عن سلمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَوَّلُكُمْ وَارِدًا عَلَىٰ الْحَوْضِ، أَوَّلُكُمْ إِسْلَامًا، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**»[1].

روىٰ الحاكم هذا الحديث عن سيف بن محمد، عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي صادق، عن الأغر، عن سلمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وسكت عليه الحاكم والذهبي، لكن ذكر السيوطي أن الذهبي تعقب الحاكم فقال: "سيف كذاب"[2] فلعله سقط من التلخيص المطبوع، خاصة وقد تعقب الذهبيُّ الحاكمَ في حديث آخر برقم: (8230) بقوله:" قال أحمد وغيره: سيف كذاب":

۞ **وسيف** هذا هو ابن محمد ابن أخت سفيان الثوري: كذاب، يضع الحديث، قال أحمد:"لا يكتب حديثه، ليس بشيء، كان يضع" ، وقال ابن معين:" كان شيخا ها هنا، كذابا خبيثا"، وقال أبو حاتم:" ضعيف، لا يكتب حديثه، ذاهب الحديث"، وقال ابن حبان:" يأتي عن المشاهير بالمناكير، كان ممن يدخل عليه فيجيب، إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع"، وقال النسائي والدارقطني:" متروك".[3]

وقد روي هذا الحديث من طرق عن سفيان، وعن سلمة بن كهيل، فيها اختلاف وضعف بيّن، فلا تخلو من متهم أو متروك، لذلك فقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات،[4] وتعقبه

---

(1) أخرجه الحاكم (4662)، وابن عدي في الكامل (4/ 291)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (1/ 346)، وابن الأعرابي (1298)، والخطيب في تاريخه (2/ 81)، وابن عبد البر في الاستيعاب (3/ 1090)، وابن مردويه كما في العلل لابن الجوزي (1/ 211)، وابن عساكر في تاريخه (42/ 39-41).

(2) التعقبات علىٰ موضوعات ابن الجوزي(ص69).

(3) الجرح والتعديل (4/ 277)،المجروحين (1/ 346)، الميزان (3/ 354)، التقريب (2726).

(4) الموضوعات(1/ 346).

السيوطي بأنه لا يصل إلىٰ درجة الوضع.[1] وذكره من بعده في كتب الموضوعات ومنهم من وافقه علىٰ تعقبه.[2] وحكم عليه الشيخ الألباني بالبطلان.[3]

وقد روي هذا الحديث موقوفا علىٰ سلمان من طرق فيها القوي كما قال السيوطي، وذكر تبعا لابن عبد البر أن له حكم الرفع، لأن مثله لا يدرك بالرأي[4]، وتعقب المعلمي السيوطي بقوله:" مدار الخبر علىٰ عليم الكندي، وهو مجهول...و فوق هذا فقول السيوطي: (إن له حكم الرفع) مردود ، إذ لا مانع أن يستشعر سلمان أن السبق إلىٰ الإسلام يقتضي السبق في الورود".[5]

---

(1) في اللآلئ المصنوعة (1/ 300).

(2) الفتني في تذكرة الموضوعات (ص97)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص346)، وابن عراق في تنزيه الشريعة (1/ 428).

(3) السلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (6336).

(4) الاستيعاب (3/ 1091)، اللآلئ المصنوعة (1/ 299).

(5) حاشية الفوائد المجموعة (ص346).

المطلب السادس: الحديث السادس.

عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ:« **لَمُبَارَزَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِعَمْرِو بْنِ عَبْدِ وُدٍّ**[1] **يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَفْضَلُ مِنْ أَعْمَالِ أُمَّتِي إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ** [2].

أخرج الحاكم هذا الحديث من طريق أحمد بن عيسىٰ الخشاب، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا سفيان الثوري، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه عن جده مرفوعا. وقد أتىٰ به شاهدا لحديث قبله، ووصفه بأنه: «شاهد عجيب». وعلق عليه الذهبي قائلا: «قلت: قبح الله رافضيا افتراه»، فالعجب من الحاكم كيف يخرّج في كتابه مثل هذا الكذب، فأما الحمل فيه فعلىٰ :

۞ **أحمد بن عيسىٰ الخشاب التنيسي**: وهو كذاب وضاع، قال ابن طاهر في معرفة التذكرة: «كذاب، يضع الحديث»، وقال مسلمة بن قاسم:« كذاب، حدّث بأحاديث موضوعة»، وقال ابن يونس:« كان مضطرب الحديث جدا»، وذكر ابن عدي أنه حدّث ببواطيل، لا يحدث بها غيره، وقال ابن حبان:« يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار»، ثم ساق حديثين موضوعين من روايته، وقال الذهبي في المغني: «وأسرف ابن طاهر فقال:«كذاب يضع الحديث»، قلت: نعم رأيت للخشاب في موضوعات ابن الجوزي حديث:(**الأمناء ثلاثة: أنا وجبريل، ومعاوية**)،

---

(1) عمرو بن عبد ود بن أبي قيس العامري: من بني لؤي، من قريش، من فرسان قريش وشجعانها في الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم، قاتل يوم بدر حتىٰ أثبتته الجراحة، فلم يشهد يوم أحد، وعاش إلىٰ أن كانت وقعة الخندق، فحضرها وهو ابن تسعين سنة، فقتله علي بن أبي طالب، مبارزة. انظر: الطبقات الكبرىٰ (2/ 68)، سيرة ابن هشام (2/ 225).

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك (4327)، والخطيب في تاريخه (13/ 18)، ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ (50/ 333).

فصدق ابن طاهر».[1]

أما حديث الخطيب، فرواه من حديث بهز بن حكيم، لكن من رواية إسحاق بن بشر القرشي عنه؛ قال ابن عساكر:« هذا حديث منكر، وفي إسناده غير مجهول، وإسحاق بن بشر: كذاب»:

۞وهو **إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم أبو حذيفة البخاري** (ت206): كذاب وضاع؛ قال ابن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة: « كذاب»، وقال الأزدي: «متروك الحديث، ساقط، رمي بالكذب»، وقال ابن حبان:«كان يضع الحديث علىٰ الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات ... لا يحل كتب حديثه إلا علىٰ جهة التعجب فقط»، وذكر له حديثين موضوعين ثم قال:« وغيرهما، أشياء موضوعة، أكره ذكرها في الكتب»، وقال الدارقطني:«كذاب، متروك»، وقال الذهبي:« يروي العظائم عن ابن إسحاق، وابن جريج، والثوري... تفرد الدارابجردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد، لأن أبا حذيفة بيّن الأمر، لا يخفىٰ حاله علىٰ العميان».[2]

إذا فالحديث موضوع من الطريقين، لوجود كذَّابَيْن وضّاعين في كلا الطريقين، فضلا عن المجاهيل والضعفاء.

وبغض النظر عن سنده، فمتنه يشهد بوضعه وبطلانه؛ لأنه لا يعقل أن يكون قتل كافر أفضل من أعمال الأمة الإسلامية من الأولين والآخرين، هذا وقد قُتل من الكفار من كان قتله أعظم من قتل عمرو بن ود، وعداؤه للنبي ﷺ ولدين الله تعالىٰ أعظم وأشد، ككبار صناديد قريش الذين قتلوا ببدر مثل أبي جهل، وعقبة بن أبي معيط، وشيبة بن ربيعة، والنضر بن

---

(1) المجروحين (1/ 146)، الكامل (1/ 191)، معرفة التذكرة لابن طاهر (ص 135)، المغني في الضعفاء (1/ 51)، اللسان (1/ 568).

(2) المجروحين (1/ 42)، تاريخ بغداد(6/ 326)، الميزان (1/ 335)، اللسان(2/ 46)، السلسلة الضعيفة (400).

الحارث الذين أنزل الله فيهم القرآن، ولم يرِد هذا الفضل ولا عشره في قتلهم، فكيف يرد في قتل عمرو بن ود، الذي لم يكن فيه من معاداة النبي ﷺ ومضارته له وللمؤمنين مثل ما كان لصناديد قريش هؤلاء، ومن جهة أخرىٰ فالمنقول بالتواتر أن الجيش لم ينهزم بقتله، بل بقوا بعده محاصرين مُجدِّين، كما كانوا قبل قتله، فلم يكن قتله فيصلا ليقال فيه هذا الكلام.[1] وزيادة علىٰ ذلك فقد تقدم أن عمرو بن عبد ود كان ابن تسعين سنة، فأي فضل عظيم في عرف العقلاء في قتل ابن التسعين؟!

(1) انظر: منهاج السنة النبوية (8/ 109-110).

المطلب السابع: الحديث السابع.

عن جابر ﷺ، قال : قال رسول الله ﷺ: «**لِكُلِّ بَنِي أُمٍّ عَصَبَةٌ يَنْتَمُونَ إِلَيْهِمْ إِلَّا ابْنَيْ فَاطِمَةَ، فَأَنَا وَلِيُّهُمَا وَعَصَبَتُهُمَا**» [1].

قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثني عمي القاسم بن أبي شيبة، حدثنا يحيىٰ بن العلاء، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر به، ثم قال:" صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي بقوله:" ليس بصحيح؛ فإن يحيىٰ قال أحمد: كان يضع الحديث، والقاسم متروك". وهو كذلك:

۞ فيحيىٰ بن العلاء **الرازي**: تقدم أنه كان رافضيا يضع الحديث.

۞والقاسم **بن** أبي شيبة: تقدم أنه واه متروك.

فالحديث بهذا **السند** موضوع لنسبة يحيىٰ إلىٰ الوضع.

وله شاهد من حديث عمر ﷺ مرفوعا، بلفظ: « **كُلُّ بني أُنْثَىٰ فإن عَصَبَتَهُمْ لأَبِيهِمْ ما خَلا وَلَدَ فَاطِمَةَ فَإِنِّي أنا عَصَبَتَهُمْ وأنا أَبُوهُمْ** ».[2] وقد رواه القطيعي وأبو نعيم في قصة خطبة عمر بن الخطاب لأم كلثوم بنت علي ﷺ، وفي أولها قوله ﷺ:« **كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ مُنْقَطِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا خَلَا سَبَبِي وَنَسَبِي، وَكُلُّ وَلَدِ أَبٍ فَإِنَّ عَصَبَتَهُمْ**،... الحديث»

وحديث **القطيعي**، وأبو نعيم من طريق محمد بن يونس الكديمي، والطبراني من طريق محمد بن زكريا الغلابي، كلاهما عن بشر بن مهران، عن شريك بن عبد الله، عن شبيب بن غرقدة عن المستظل بن حصين، عن عمر ﷺ. وكلا الطريقين موضوعان؛ لأن:

۞ **محمد بن يونس الكديمي**: تقدم أنه يضع الحديث.

۞وكذلك **محمد بن زكريا الغلابي**: كذلك يضع الحديث.

---

(1) أخرجه الحاكم (4770).

(2) أخرجه الطبراني في الكبير (3/ 44)، والقطيعي في زياداته علىٰ الفضائل لأحمد (1070)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (215).

۞**وشيخهما بشر بن مهران**: متروك وقد تقدمت ترجمته، وعليه اقتصر الهيثمي في إعلال الحديث.[1]

وللحديث شاهد آخر منقطع من حديث فاطمة الكبرىٰ رضي الله عنها،بنحو لفظ حديث الحاكم،[2] كلهم من طريق شيبة بن نعامة، عن فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة الكبرىٰ رضي الله عنها.

قال ابن الجوزي:« هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بشيبة بن نعامة»، [3] وقال الهيثمي في المجمع: «رواه الطبراني، وأبو يعلىٰ، وفيه شيبة بن نعامة، ولا يجوز الاحتجاج به».[4]

۞**وشيبة بن نعامة** هذا: هو أبو نعامة الضبي، الكوفي، قال عنه يحي بن معين :« ضعيف الحديث»، وقال ابن حبان:« ممّن يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به»، وقال البزار:« كانت عنده أخبار، وهو لين الحديث».[5]

۞ **وللحديث** علة أخرىٰ وهي **الانقطاع**؛ إذ لم تسمع فاطمة بنت الحسين من جدتها فاطمة رضي الله عنها،[6] لذلك أورد الطبراني الحديث في الموضع الثاني مترجما له بـ:«المراسيل عن فاطمة».

فالحديث بذلك ضعيف ومتنه منكر، وقد سئل الإمام أحمد عن أحاديث هذا من ضمنها

---

(1) مجمع الزوائد (7140، 10792).

(2) أخرجه: الطبراني في الكبير في موضعين (3/ 44) و (22/ 423)، وأبو يعلىٰ (6741)، والخطيب في تاريخه (11/ 285)، وابن الجوزي في العلل (1/ 258)، وابن عساكر في تاريخه (70/ 14).

(3) العلل المتناهية (1/ 258).

(4) مجمع الزوائد (7141، 15014).

(5) الجرح والتعديل (4/ 335)، المجروحين (1/ 362)، الميزان (3/ 392)، اللسان (4/ 269).

(6) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص318).

فأنكرها جدا ، وقال:« هذه أحاديث موضوعة أو كأنها موضوعة».[1]

هذه حال **شواهد** هذا الحديث، وهي لا تغير من حاله شيئا، فيبقىٰ الحكم عليه بالوضع هو القائم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) تاريخ بغداد (11/ 284-285).

المطلب الثامن: الحديث الثامن.

عن ميناء بن أبي ميناء مولىٰ عبد الرحمن بن عوف، قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أَنَا الشَّجَرَةُ وَفَاطِمَةُ فَرْعُهَا، وَعَلِيٌّ لِقَاحُهَا، وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ثَمَرَتُهَا، وَشِيعَتُنَا وَرَقُهَا، وَأَصْلُ الشَّجَرَةِ فِي جُنَّةِ عَدْنٍ، وَسَائِرُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْجَنَّةِ**» [1].

قال الحاكم: حدثنا أبوبكر محمد بن حيُّوية بن المؤمل الهمداني، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أخبرنا عبد الرزاق بن همام، حدثني أبي، حدثني أبي، عن ميناء بن أبي ميناء مولىٰ عبد الرحمن بن عوف، به.

ثم قال الحاكم : "هذا متن شاذ، وإن كان كذلك، فإن إسحاق الدبري صدوق، و عبد الرزاق وأبوه وجده ثقات، وميناء مولىٰ عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي ﷺ، و سمع منه، و الله أعلم"، فتعقبه الذهبي بقوله:" ما قال هذا بشر سوىٰ الحاكم، وإنما ذا تابعي ساقط، وقال أبو حاتم: يكذب، وقال ابن معين: ليس بثقة، ولكن أظن أن هذا وضع علىٰ الدبري، فإن ابن حيُّوية متهم بالكذب، أفما استحييت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية فيما يستدرك علىٰ الشيخين؟"

وكذلك تعقبه ابن حجر، قائلا:" قلت: في كلامه -أي الحاكم- مناقشات:

الأولىٰ: قوله «حدثني أبي، عن أبيه» فيه زيادة راو، وإنما روىٰ عبد الرزاق عن أبيه عن مينا، ليس بين والد عبد الرزاق، وبين مينا واسطة.

الثانية: جد عبد الرزاق ممّا يستغرب، فإنه لا ذكر له، ولا رواية.

الثالثة: قوله «إن مينا أدرك النبي ﷺ»، وسمع منه، مردود، لأن مينا أخبر عن نفسه: أنه ولد بعد النبي ﷺ، فذكر أنه احتلم حين بويع لعثمان، وذلك في آخر سنة ثلاث وعشرين من الهجرة،

---

(1) أخرجه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4755)، وابن عدي في موضعين من الكامل في الضعفاء(2/ 336) و (6/ 459).

فيكون مولد مينا في آخر العصر النبوي.

الرابعة إنما رواه مينا عن مولاه عبد الرحمن بن عوف، كذا أخرجه بن عدي في الكامل، من رواية الحسن بن علي بن عيسىٰ بن أبي عبد الغني، عن عبد الرزاق، فالحديث لعبد الرحمن لا لمينا.

الخامسة قوله (وهذا المتن شاذ) إن أراد أنه تفرد به من غير أن يوجد شيء يوافقه لم يصلح له الحكم بأنه صحيح وليس بشاذ، وإن أراد أنه شاذ مع ثقة رجاله، فيحتمل مطابقة واختصارا». [1]

۞**ومِيْناء بن أبي ميْناء** الخزاز، مولىٰ عبد الرحمن بن عوف: روىٰ عن مولاه، وعن عثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم. ما حدّث عنه سوىٰ همام الصنعاني والد عبد الرزاق. قال أبو حاتم:« منكر الحديث، روىٰ أحاديث في أصحاب النبي ﷺ مناكير، لا يعبأ بحديثه، كان يكذب»، وضعفه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وقال الجوزجاني:« أنكر الأئمة حديثه لسوء مذهبه، ولِما حدث من العُضَل»، وقال الترمذي والعقيلي:« روىٰ مناكير» زاد العقيلي:« لا يتابع منها علىٰ شيء»، وقال ابن عدي:« يتبين علىٰ حديثه: أنه كان يغلو في التشيع»، وقال ابن حبان:« منكر الحديث، قليل الرواية، روىٰ أحرفا يسيرة لا تشبه أحاديث الثقات، وجب التنكب عن روايته»، وقال الدارقطني: «متروك». ولخص الحافظ ذلك كله بقوله:« متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم، من الثانية، ووهم الحاكم فجعل له صحبة». [2]

۞وأما شيخ الحاكم الذي اتهمه الذهبي بوضع هذا الحديث؛ **أبو بكر محمد بن حيُّويه بن المؤمل الكرجي**، النحوي، الهمذاني (ت372)، فضعيف جدا، روىٰ الخطيب أن شيخه أبو بكر البرقاني، لقيه وكتب عنه، وقال عنه:« كان غير موثّق عندهم»، وقال أيضا:«لم يكن ثبتا»، وذكر

---

(1) الإصابة في معرفة الصحابة (6/ 389-390).

(2) الجرح والتعديل(8/ 395)، أحوال الرجال (ص148)، الكامل لابن عدي (6/ 459)، ضعفاء العقيلي (4/ 253)، المجروحين (3/ 22)، الميزان(6/ 582)، الإصابة(6/ 307)، التقريب (7059).

ياقوت الحموي أن الحافظ أبو سعد بن عبد الرحمن بن محمد الإدريسي السمرقندي روىٰ عنه، وقال فيه:« لا أعتمد عليه، وقد تكلموا فيه، وليس عندهم بذاك»، وقال الذهبي في العبر: «أحد المتروكين»، وقال في السير: «تالف».[1]

وأما ابن عدي فأخرجه في ترجمة الحسن بن علي الأزدي ، و ترجمة ميناء مولىٰ ابن عوف، عن شيخه عمر بن سنان، عن الحسن بن علي أبو عبد الغني الأزدي، عن عبد الرزاق، عن أبيه، عن مينا مولىٰ عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه به. وقد اتهم الذهبي أبو عبد الغني الحسن بن علي الأزدي بوضع هذه الطريق كما في ترجمة من مِيناء.[2]

۞**وأبو عبد الغني الحسن بن علي الأزدي** هذا، كذاب وضاع؛ قال عنه ابن حبان:« يروي عن مالك وغيره من الثقات، ويضع عليهم، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه بحال»، ثم ساق له حديثا وضعه علىٰ مالك، وقال ابن عدي:« روىٰ عن عبد الرزاق أحاديث، لا يتابعه أحد عليه في فضائل علي»، وقال أبو نعيم، والحاكم:« حدث عن مالك أحاديث موضوعة»، وهو لم يدرك مالكا أصلا، و أخرج الدارقطني في الغرائب-كما في اللسان- من طريقه حديثا، وقال عنه:« باطل، وضعه أبو عبد الغني علىٰ عبد الرزاق».[3]

إذّا فحديث الحاكم موضوع لشدة ضعف ميناء ومحمد بن حيُّوية، وكذلك حديث ابن عدي لنسبة أبي عبد الغني لوضع الحديث، وبذلك حكم الكثير من العلماء.[4]

وللحديث شاهد من حديث جابر وآخر من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهم وكلاهما

---

(1) تاريخ بغداد (5/ 233)، معجم الأدباء: ياقوت الحموي (6/ 2525)، الميزان (6/ 129)، سير أعلام النبلاء (16/ 353)، العبر في خبر من غبر (2/ 372).

(2) ميزان الاعتدال (6/ 583).

(3) المجروحين (1/ 240)،الكامل لابن عدي (2/ 336)، الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني (ص73)، ميزان الاعتدال (2/ 254)، لسان الميزان(3/ 78).

(4) ابن الجوزي في الموضوعات (2/ 5)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص380)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (1/ 370)، والفتني في تذكرة الموضوعات (ص99)، وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة (1/ 414).

موضوع، لا يغيران من الأمر شيئا، فحديث جابر أخرجه ابن عدي، ثم قال:« ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث، أحاديث موضوعات»،[1] وقال ابن الجوزي معقبا علىٰ حديث ميناء السابق: «وقد أخذ هذا الحديث عثمان بن عبد الله الشامي، فغيره، وزاد فيه ونقص، ورواه من حديث جابر»،[2] وذكره أصحاب الموضوعات في المواضع السابقة.

۞ و**عثمان بن عبد الله الشامي الأموي**: كذاب، يضع الحديث؛ قال ابن حبان:« شيخ قدم خراسان فحدثهم بها، روىٰ عن الليث بن سعد، ومالك وابن لهيعة، ويضع عليهم الحديث، كتب عنه أصحاب الرأي، لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ سبيل الاعتبار»، وقال الدارقطني:« يضع الأباطيل علىٰ الشيوخ الثقات»، وقال الجوزجاني –فيما ذكره الحافظ في اللسان، ولم أجده في كتاب الجوزجاني–:« كذاب، يسرق الحديث» وذكر الحافظ كذلك عن الحاكم أنه قال:«هو من أهل المغرب، ورد خراسان، فحدث بها عن مالك، والليث، وابن لهيعة، ورشدين، وحماد بن سلمة، وغيرهم، بأحاديث موضوعة، حدثونا الثقات من شيوخنا، والحمل فيها عليه».[3]

أما حديث ابن عباس، فرواه ابن الجوزي، وقال:« وهذا موضوع، وموسىٰ لا يعرف».[4]

۞**وموسىٰ هو ابن النعمان**: قال عنه الذهبي:«نكرة لا يعرف، روىٰ عن الليث بن سعد خبرا باطلا».[5]

---

(1) الكامل في الضعفاء(5/ 177).

(2) الموضوعات (2/ 6).

(3) المجروحين (2/ 102)، الكامل (5/ 176)، لسان الميزان (5/ 397).

(4) الموضوعات (2/ 5).

(5) ميزان الاعتدال (6/ 566).

المطلب التاسع: الحديث التاسع.

عن علي رضي الله عنه، قال: «**إِنِّي عَبْدُ اللهِ، وَأَخُو رَسُولِهِ، وَأَنَا الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ لَا يَقُولُهَا بَعْدِي إِلَّا كَاذِبٌ، صَلَّيْتُ قَبْلَ النَّاسِ بِسَبْعِ سِنِينَ قَبْلَ أَنْ يَعْبُدَهُ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ**» (1)

كل من أخرج هذا الحديث رواه من طريق العلاء بن صالح، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي رضي الله عنه. إلا الحاكم فرواه من طريق عبيد الله بن موسىٰ، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن المنهال به. ولعل ذلك من أغلاط الرواة، فقد رواه محمد بن إسماعيل الرازي، ومحمد بن سليمان، وأحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسىٰ عن العلاء بن صالح، بمثل إسناد الجماعة.

الحديث صححه الحاكم علىٰ شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله:«كذا قال! وما هو علىٰ شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل هو حديث باطل فتدبره، وعباد، قال ابن المديني: ضعيف»، وقال في ترجمة عباد: « هذا كذب علىٰ علي»، (2) وقال العقيلي عقب روايته: «الرواية في هذا فيها لين»، (3) ونقل ابن الجوزي، أن الإمام أحمد سئل عن هذا الحديث، فقال:«اضرب عليه، فإنه حديث منكر»، وقبل ذلك قال: «وهذا موضوع، والمتهم به عباد بن عبد الله؛ قال علي بن المدينىٰ:« كان ضعيف الحديث»، وقال الأزدي:« روىٰ أحاديث لا يتابع

---

(1) أخرجه الحاكم (4584)، وابن أبي شيبة في المصنف (32747)، وأحمد في الفضائل (993)، والنسائي في الخصائص (7)، والسنن الكبرىٰ (8395)، وابن ماجه في مقدمة سننه (120)، وابن أبي عاصم في السنة (1324)، وابن جرير في تاريخه (1/ 537)، والعقيلي في الضعفاء (3/ 137) ، والضحاك في الآحاد والمثاني (1/ 148) ،وأبو نعيم في معرفة الصحابة (339)، وأبو عروبة في الأوائل (ص74) وابن الجوزي في الموضوعات (1/ 341).

(2) ميزان الاعتدال (4/ 31).

(3) الضعفاء (3/ 137).

عليها"". [1]

وقال شيخ الإسلام:" قلت: وعبّاد يروي من طريقه عن علي ما يعلم أنه كذب عليه قطعا مثل هذا الحديث، فإننا نعلم أن عليا كان أبرّ وأصدق وأتقىٰ لله من أن يكذب، ويقول مثل هذا الكلام، الذي هو كذب ظاهر معلوم بالضرورة أنه كذب ، وما علمنا أنه كذب ظاهر لا يشتبه، فقد علمنا أن عليا لم يقله لعلمنا بأنه أتقىٰ لله من أن يتعمد هذا الكذب القبيح، وأنه ليس مما يشتبه حتىٰ يخطئ فيه، فالناقل عنه إما متعمد الكذب، وإما مخطئ غالط"، ثم نقل كلام ابن الجوزي:" قال أبو الفرج: ومما يبطل هذه الأحاديث: أنه لا خلاف في تقدم إسلام خديجة، وأبي بكر، وزيد، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة بعد أربعين رجلا، فكيف يصح هذا". [2]

وقال ابن كثير في تاريخه: "وهذا الحديث منكر بكل حال، ولا يقوله علي رضي الله عنه، وكيف يمكن أن يصلي قبل الناس بسبع سنين؟ هذا لا يتصور أصلا". [3]

وذكره الشوكاني في الفوائد، وقال:" وفي إسناده: عباد بن عبد الله الأسدي، وهو المتهم بوضعه"، وذكره الفتني في التذكرة، وحكم عليه الألباني بالوضع. [4]

۞وعباد المتهم بهذا الحديث هو ابن عبد الله الأسدي: متروك، ترجمت له في موضع آخر.

---

(1) الموضوعات (1/ 341).

(2) منهاج السنة النبوية (7/ 447).

(3) البداية والنهاية(3/ 36).

(4) الفوائد المجموعة (ص343)، تذكرة الموضوعات (ص 96)، سلسلةالأحاديث الموضوعة (4947).

المطلب العاشر: الحديث العاشر.

عن حَبَّةَ بْنِ جُوَيْنٍ عن علي ﷺ قال:« **عَبَدْتُ اللهَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبْعَ سِنِينَ، قَبْلَ أَنْ يَعْبُدَهُ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ** »[1].

رواه الحاكم وأبو يعلىٰ والطبراني وابن الجوزي وابن عساكر من طريق الأجلح، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين، عن علي ﷺ، لكن عند ابن الجوزي وابن عساكر:«خمس سنين أو سبع سنين» بالشك، وعند الطبراني:«ست سنين».

ورواه أحمد وأبو داود الطيالسي من طريق يحيىٰ بن سلمة بن كهيل عن أبيه، بالإسناد نفسه.

أما النسائي فرواه من طريق ابن فضيل [2] قال: حدثنا الأجلح، عن عبد الله بن أبي الهذيل [3] عن علي ﷺ.

وهذا الحديث ساقه الحاكم شاهدا لما قبله، فأعله الذهبي سندا ومتنا، فقال في التلخيص:« هذا باطل؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي إليه آمن به خديجة، وأبو بكر، وبلال، وزيد مع علي، قبله بساعات، أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه، فأين السبع؟! ولعل السمع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع، ثم

---

(1) أخرجه الحاكم (4585)، وأحمد في المسند (776)، و أبو داود الطيالسي في مسنده (188)، وأبو يعلىٰ في مسنده (447)، والنسائي في الخصائص (08) والكبرىٰ (8396)، والطبراني في الأوسط (1746)، وابن الجوزي في الموضوعات (1/ 342)، وابن عساكر (42/ 30).

(2) محمد ابن فضيل ابن غزوان، أبو عبد الرحمن الكوفي(ت195): روىٰ عن هشام بن عروة والأعمش ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وخلق آخرين، وعنه الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعدة، قال الحافظ:« صدوق عارف رمي بالتشيع ». انظر: الجرح والتعديل(8/ 57)، ميزان الاعتدال(6/ 300)، التقريب(6227).

(3) عبد الله ابن أبي الهذيل الكوفي، أبو المغيرة: القدوة العابد الإمام الثقة، روىٰ عن علي وعمار وأبي هريرة وعدة من الصحابة ﷺ. انظر: ثقات ابن حبان(5/ 25)، سير أعلام النبلاء(4/ 170)، التقريب(3679).

حبّة شيعي جبل، وقد قال ما يعلم بطلانه من أن عليا شهد معه صفين ثمانون بدريا، وذكره أبو إسحاق الجوزجاني، فقال: هو غير ثقة، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، وشعيب والأجلح متكلم فيهما»

وساق ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وقال:« وهذا حديث موضوع علىٰ علي عليه السلام؛ أما حبة فلا يساوىٰ حبة، فإنه كذاب، قال يحيىٰ:« ليس حديثه بشيء»، وقال السعدىٰ:« غير ثقة»، وقال ابن حبان:« كان غاليا في التشيع، واهيا في الحديث»، وأما الأجلح، فقال أحمد: «قد روىٰ غير حديث منكر»، وقال أبو حاتم الرازي:« لا يحتج بحديثه»، وقال ابن حبان:« كان لا يدري ما يقول»، ومما يبطل هذه الأحاديث: أنه لا خلاف في تقدم إسلام خديجة، ويزيد، وأبىٰ بكر، وأن عمر أسلم في سنة ست من النبوة بعد أربعين، فكيف يصح هذا»، ووافقه الذهبي، فقال:« هذا كذب علىٰ علي».[1] وقال ابن كثير:«وهذا لا يصح أبدا، وهو كذب».[2]

إذا فقد أُعل الحديث سندا بحبة والأجلح، ومتنا بسبب ما تضمنه من مناقضة لما هو معلوم من سيرة النبي ﷺ، وتقدّم إسلام ثلة من أصحابه في الزمن الأول.

۞فأما **حَبَّة**، فهو ابن جُوَيْن العُرَني، أبو قدامة الكوفي (ت79)، تابعي حدث عن جماعة من الصحابة، لخص أمره الحافظ فقال:« صدوق له أغلاط، وكان غاليا في التشيع»، ووثقه أحمد والعجلي، ومشاه ابن عدي، وقال صالح جزرة: «شيخ، وكان يتشيع، وليس هو بمتروك، ولا ثبت، وسط»، لكن جرحه طائفة؛ فقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال:« لا يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الجوزجاني: «كان غير ثقة»، وقال ابن سعد:« روىٰ أحاديث، وهو ضعف»، وقال ابن حبان: «كان غاليا في التشيع، واهيا في الحديث»، وضعفه

---

(1) تلخيص الموضوعات (ص112).

(2) البداية والنهاية (7/ 370).

الدارقطني.[1]

۞والأجلح هو: يحيىٰ بن عبد الله بن حُجَيّة الكندي (ت145)، وثقه ابن معين والعجلي، وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث، صدوق»، وقال يحيىٰ القطان: «في نفسي منه شيء»، وقيل له: أين كان الأجلح من مجالد، فقال:« كان أسوأ حالا منه»، وقال أحمد :«أجلح ومجالد متقاربان، فقد روىٰ أجلح غير حديث منكر»، ومجالد هذا ضعفه الجمهور، وقال عنه أحمد:« ليس بشيء»، وقال أبو حاتم في الأجلح:«الأجلح لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن سعد: «كان ضعيفا جدًا»، وقال الجوزجاني:« مفترٍ»، يقصد تشيعه، وقال ابن حبان:« كان لا يدري ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي هكذا»، وقال النسائي:«ضعيف، ليس بذاك، وكان له رأي سوء».[2]

وقد تابع الأجلح عن سلمة بن كهيل ابن سلمة يحيىٰ(ت179) ؛ وهو متروك الحديث، وفي حديثه عن أبيه مناكير؛ قال فيه ابن سعد:« كان ضعيفا جدا»، وقال ابن معين:« ليس بشيء، لا يكتب حديثه»، وقال البخاري:« في حديثه مناكير»، وقال أبو حاتم:« منكر الحديث، ليس بالقوي»، وقال النسائي:« متروك الحديث»، وقال ابن حبان:« منكر الحديث جدا، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات، كأنه ليس من حديث أبيه»، ونقل ابن حبان عن ابن نمير قال:«ليس ممن يكتب حديثه، وكان يحدث عن أبيه أحاديث ليس لها أصول».[3]

ومما تعلّ رواية الأجلح ويحيىٰ عن سلمة بن كهيل، ما رواه شعبة عن سلمة بن كهيل

---

(1) الجرح والتعديل(3/ 253)، أحوال الرجال (ص47)، الكامل لابن عدي (2/ 429)، الطبقات (6/ 177) ضعفاء العقيلي (1/ 295)، المجروحين (1/ 267)، الميزان(2/ 188)، التقريب (1081).

(2) الجرح والتعديل(2/ 346)، أحوال الرجال (ص52)، الكامل لابن عدي (1/ 426)، الطبقات (6/ 350)، المجروحين (1/ 175)، الميزان(7/ 194)، التقريب (3202).

(3) الطبقات الكبرىٰ(6/ 380)، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 277) و(3/ 313)، تاريخ البخاري (8/ 278)، الجرح والتعديل (9/ 154)،المجروحين لابن حبان (3/ 112)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 108)، الكامل في الضعفاء (7/ 196)، ميزان الاعتدال (7/ 184)، التقريب(7561).

بالإسناد نفسه بلفظ مغاير، وهو قول علي رضي الله عنه: «أنا أول رجل صلىٰ -وفي رواية: أسلم- مع رسول الله ﷺ».[1] والظن أن هذا هو أصل الحديث أو ما أشار إليه الذهبي فيما سبق في تلخيص المستدرك، بقوله:« ولعل السمع أخطأ، فيكون أمير المؤمنين قال: **عبدت الله ولي سبع سنين**، ولم يضبط الراوي ما سمع».

أما عن متن هذا الحديث، فتقدم في الحديث السابق أنه مصادم لما تواتر من سيرة النبي ﷺ من إسلام ثلة من الصحابة في السنوات الأولىٰ من البعثة.

---

(1) أخرجها: أحمد في المسند (1191)، والفضائل (999، و 1003)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (173)، وابن سعد في الطبقات (3/ 21)، وابن أبي شيبة في المصنف (32748، و 34578 ، و 36943)، والنسائي في الخصائص (01)، والكبرىٰ (8391)، وابن عدي في الكامل (5/ 04)، وابن أبي عاصم في الأوائل (ص79)، والخطيب في تاريخه (4/ 233)، وابن عساكر في تاريخه (32/ 251، 42/ 31).

المطلب الحادي عشر: الحديث الحادي عشر.

عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، عن رسول الله ﷺ قال: « **أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ –وفي رواية: الْعِلْمَ – فَلْيَأْتِ الْبَابَ** »[1].

هذا الحديث الكلام عليه طويل الذيول، متشعب جدا، حتىٰ ألفت فيه المؤلفات المفردة قديما وحديثا، كما فعل ذكرها الباحث خليفة الكواري في مقدمة رسالته في تخريج هذا الحديث.[2] لذلك أُقصر الكلام علىٰ إسناد الحاكم، ثم أتطرق إلىٰ أقوال أهل العلم في الحديث بصفة عامة.

أولا: حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه الحاكم عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما،[3] ثم قال:« هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون»، ثم نقل توثيقه عن ابن معين. وردّ الذهبي علىٰ الحاكم، فقال: «بل موضوع»، وعلق علىٰ توثيقه لأبي الصلت بقوله : «لا والله، لا ثقة ولا مأمون».

۞**وأبو الصلت هذا هو عبد السلام بن صالح بن سليمان الهروي** (ت236): كان خادما لعلي بن موسىٰ الرضا– الإمام الثامن عند الشيعة– وثقه ابن معين والحاكم؛ قال الحاكم :« ثقة مأمون»، وقال ابن معين:« لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب»، وقال: «صدوق»، وقال:«ثقة»، وجرّحه جماهير الأئمة؛ فقال الإمام أحمد: «روىٰ أحاديث مناكير»، ولمّا ذكر له هذا الحديث قال: «قبح الله أبا الصلت»، وقال أبو حاتم: «لم يكن بصدوق، وهو ضعيف»،

---

(1) أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس (4637، 4638)، وجابر (4639).

(2) تخريج حديث (**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**): خليفة بن أرحمة بن حهام الكواري(ص309–310).

(3) وكذلك أخرج هذه الطريق كل من: الطبراني في الكبير (11/ 65)، وابن جرير في تهذيب الآثار–مسند علي(ص105)، والخطيب في تاريخه (11/ 49)، وابن عساكر في تاريخه (42/ 380)، وابن الجوزي في الموضوعات (1/ 351).

وضرب أبو زرعة علىٰ حديثه، وقال: «لا أحدث عنه، ولا أرضاه»، وقال النسائي:« ليس بثقة»، وقال ابن حبان:« يروي عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضل علي، وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روىٰ عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ:« **أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا ، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِ الْبَابَ**»، وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن، فإنما سرقه من أبي الصلت هذا، وإن قلب إسناده»، وقال فيه الجوزجاني:« كان زائغا عن الحق، مائلا عن القصد، سمعت من حدثني عن بعض الأئمة، أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال، وكان قديما متلوثا في الأقذار»، وقال العقيلي:« كان رافضيا خبيثا، غير مستقيم الأمر»، وروىٰ مسلمة عن العقيلي أنه قال: «كذاب»، وقال ابن عدي: «ولعبد السلام هذا عن عبد الرزاق أحاديث مناكير في فضائل علي وفاطمة والحسن والحسين، وهو متهم في هذه الأحاديث»، وقال أبو نعيم:« يروي عن حماد بن زيد، وأبي معاوية، وعباد بن العوام، وغيرهم أحاديث منكرة»، وقال محمد بن طاهر المقدسي: «كذاب»، وقال ابن الجوزي:« كذاب، وهو الذي وضع هذا الحديث علىٰ أبي معاوية، وسرقه منه جماعة»، وقال الدارقطني: «كان رافضيا خبيثا»، روىٰ حديث: «**الإيمان إقرار بالقول، وعمل بالجوارح**» الحديث، وهو متهم بوضعه».[1]

أما الذهبي فقال عنه:« الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد»، وقال في الكتاب نفسه: «أحد الهلكىٰ»، وقال عنه كذلك: «واه شيعي، متهم مع صلاحه»، وقال:« الشيعي، الرجل العابد: متروك الحديث»، [2] أما عن دفاع ابن معين عن أبي الصلت، وتوثيقه له، مخالفا بذلك أقوال

---

(1) الجرح والتعديل(6/ 48)، الكامل لابن عدي (5/ 331)، المجروحين (2/ 151)، أحوال الرجال (205)، تاريخ بغداد(11/ 46)، الضعفاء لأبي نعيم (ص108)، الموضوعات (1/ 354)، تهذيب التهذيب (6/ 285).

(2) مواضع هذه الأقوال مرتبة هي: ميزان (4/ 348)، و(1/ 144)، والكاشف (1/ 652)، والمغني في الضعفاء (2/ 394).

جماهير الأئمة، فقال عنه الذهبي: «جُبلت القلوب علىٰ حب من أحسن إليها، وكان هذا بارًّا بيحيىٰ، ونحن نسمع من يحيىٰ دائماً ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهّاه».[1]

وتساهل ابن حجر، فقال عنه:« صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال كذاب».[2] وللعلامة عبد الرحمن المعلمي تحقيق في أمره في حاشيته علىٰ الفوائد المجموعة، قال:«وأبو الصلت فيما يظهر لي كان داهية، من جهة، خدم علي الرضا بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع، ومن جهة كان وجيهاً عند بني العباس، ومن جهة تقرب إلىٰ أهل السنة برده علىٰ الجهمية. واستطاع أن يتجمل لابن معين حتىٰ أحسن الظن به ووثقه، وأحسبه كان مخلصاً لبني العباس وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكراً منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروىٰ عن علي بن موسىٰ عن آبائه الموضوعات الفاحشة كما ترىٰ بعضها في ترجمة علي بن موسىٰ من التهذيب، وغرضه من ذلك حط درجة علي بن موسىٰ وأهل بيته عند الناس، وأتعجب من الحافظ ابن الحجر: يذكر في ترجمة علي بن موسىٰ من التهذيب تلك البلايا، وأنه تفرد بها عنه أبو الصلت، ثم يقول في ترجمة علي من التقريب: (صدوق والخلل ممن روىٰ عنه) [3]، والذي روىٰ عنه هو أبو الصلت. ومع ذلك يقول في ترجمة أبي الصلت من التقريب: (صدوق، له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب) ولم ينفرد العقيلي فقد قال أبو حاتم (لم يكن بصدوق)...»، [4] ثم ساق الأقوال السالفة للأئمة، وقد أطلت في ترجمة أبي الصلت لأن الحكم علىٰ هذا الحديث وغيره يتوقف علىٰ بيان أمره.

---

(1) سير أعلام النبلاء (11/ 447).

(2) التقريب (4070).

(3) المصدر نفسه(4804).

(4) الفوائد المجموعة (ص135).

أما الطريق الثانية للحاكم، فهي متابعة محمد بن جعفر الفيدي لأبي الصلت عن أبي معاوية به، وهذه الطريق هي التي دافع بها ابن معين عن أبي الصلت، وعدّها متابعة له، ذكر ذلك الحاكم بسنده عنه عقب حديث أبي الصلت، لكن ابن عدي والدارقطني عدّا الفيدي سارقا لا متابعا.[1]

۞والفيدي، محمد بن جعفر بن أبي المُوَاتَيْه الفيْدِي الْعَلَّافُ الكوفي البغدادي (ت236) في حاله غموض؛ فقد كان يحيىٰ بن معين يوثقه كما ذكر الحاكم وغيره، وقال عنه البزار: «صالح»،[2] ورغم ذلك فلم يتجاوز الحافظ ابن حجر أن قال فيه: «مقبول»،[3] ورمز له بالبخاري، لكن رجّح في التهذيب أن الذي روىٰ عنه البخاري غير هذا، وقال: « له أحاديث خولف فيها»، قال العلامة عبد الرحمن المعلمي:« وتبعه محمد بن جعفر الفيدي، فعده ابن معين متابعاً، وعده غيره سارقاً، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجا له أو أحدهما فقد وهم».[4]

وزيادة علىٰ ذلك فقد روىٰ ابن محرز هذه الرواية عن محمد بن جعفر الفيدي، عن محمد بن الطفيل، عن أبي معاوية به؛[5] وهذا يبين علة أخرىٰ لرواية الفيدي عند الحاكم، وهي أنه لم يسمع الحديث مباشرة من أبي معاوية بل بواسطة محمد بن الطفيل عنه:

۞ومحمد بن الطفيل، أبو جعفر الكوفي هذا كوفي مستور، لم يُوَثّق توثيقاً معتبراً، فالظاهر أنه من المجاهيل والضعفاء الذين عمّهم الحفاظ بتهمة سرقة الحديث من

---

(1) الكامل في الضعفاء (5/ 67)، تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين (ص179).

(2) مسند البزار (3343).

(3) التقريب (5786) .

(4) حاشية علىٰ الفوائد المجموعة (ص349).

(5) معرفة الرجال (2/ 242).

أبي الصلت.[1]

هذا وإن سلمنا جدلا بثبوته عن أبي معاوية، فإنه رواه عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس به، وأبو معاوية والأعمش مدلسان متشيعان، قال المعلمي:" فإن قيل : إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهي طبقة من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، قلت: ليس معنىٰ هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقا، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنىٰ أن الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوهما من معنعناتهم، ما غلب علىٰ ظنهما أنه سماع، أو أن الساقط منه ثقة، أو كان ثابتا من طريق أخرىٰ، ونحو ذلك"، [2] ثم ذكر رحمه الله: أن اعتبار التدليس هذا يشتد بالنسبة إلىٰ الأعمش، لأنه عن مجاهد، وقد ذُكر في ترجمته أن لا يصح له عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، فيقوىٰ بذلك احتمال وجود واسطة بينهما في هذا الإسناد. وزيادة علىٰ ذلك فهما مدلسان متشيعان رويا ما يؤيد مذهبهما، فلا يقبل منهما إلا ما صرحا فيه بالسماع.

ثانيا: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أما حديث جابر الذي أخرجه الحاكم، فرواه من طريق أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:« **أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب**»، وهنا الحاكم قد أخرج شطر الحديث الثاني فقط، وساقه بشطره الأول بالسند نفسه في موضع آخر [3]، وفيه: «**هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله**»، ثم مد بها صوته.

قال الحاكم: "ولهذا الحديث-حديث أبي الصلت- شاهد من حديث سفيان الثوري،

---

(1) تهذيب التهذيب (9/ 236)، تاريخ الإسلام (16/ 216)، وانظر : تخريج هذا الحديث للباحث محمد زياد التكلة: نشر في ملتقىٰ أهل الحديث.

(2) حاشية الفوائد المجموعة (ص350).

(3) المستدرك (4644).

بإسناد صحيح"، فعلق عليه الذهبي بقوله:" العجب من الحاكم في جرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وفيه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني، وهو دجال كذاب". وهذا حديث موضوع واضح أمره، قد تقدم الكلام عليه، عند الكلام عن شطره الثاني(الحديث الثاني من الأحاديث الموضوعة (ص399)).

إذا فهذه الطرق الثلاث التي اختارها الحاكم لإخراجها، وفيها ما فيها، وقد أعجب الكذابون والسارقون بمتن هذا الحديث، فنشطوا في روايته، وعمل الأسانيد له، حتىٰ كثرت طرقه جدا، الأمر الذي أوقع بعض أهل العلم في حيرة، فقد روي من حديث:علي، وابن عباس، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وأنس رضي الله عنهم. وحديث أبي معاوية عن ابن عباس رضي الله عنهما وحده جاء من بضعة عشرة طريق، وحديث علي رضي الله عنه قريب منه. لكن عند إنعام النظر في جميع هذه الطرق، لا يصفو منها طريق واحد، بل كلها مطعون فيها، وأغلبها من رواية الكذابين والمجاهيل، ومن عرفوا بسرقة الحديث.[1] لذلك فقد اعتبر كثير من الأئمة -كما سيأتي- أن الحديث حدّث به أبو الصلت، ثم سرقه منه جماعة، ولفقوا له أسانيد عدة.

وقد اختلفت أنظار العلماء إلىٰ هذا الحديث، فصنف رده، وحكم عليه بالوضع، وصنف ذهب إلىٰ قبوله، وحكم عليه بالصحة أو الحسن.

أولا: الذين ردوا الحديث وأنكروه، فممّن رده، وأنكره، بل وحكم عليه بالوضع:

1 - **ابن معين (ت233)**: جاء عنه ما ظاهره التعارض، فمن جهة سأله القاسم بن عبد الرحمن الأنباري عن هذا الحديث، فقال: "هو صحيح"، وسأله عنه يحيىٰ بن أحمد بن زياد، فأنكره جدا، وسأله إبراهيم الجنيد، فقال: "ما سمعت به قط، وما بلغني إلا عنه – أي أبو الصلت-"، وقال في رواية له عنه أيضا: "وهذا كذب ليس له أصل"، وسأله عبد الخالق بن

---

(1) انظر تفصيل ذلك في: الموضوعات لابن الجوزي (1/ 349-355)، والسلسلة الضعيفة(2955)، وتحقيق مختصر المستدرك لابن الملقن للدكتور سعد بن عبد الله آل حميد (3/ 1370، 1410)، وتخريج حديث "**أنا مدينة العلم وعلي بابها**": لخليفة كواري.

منصور، فقال: «ما هذا الحديث بشيء».[1] ويظهر من ذلك أن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلىٰ الطعن في الحديث، أما عن الرواية الأولىٰ فقد تأولها الخطيب بقوله : « أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية، وليس بباطل، إذ قد رواه غير واحد عنه»، ثم برر ذلك بالرويات التي ذكرت دفاع ابن معين عن أبي الصلت، فكأن ابن معين يجعل علة الحديث في من فوق أبي الصلت، وبذلك تتآلف أقوال ابن معين ولا تتعارض مع بعضها، ومع أقوال باقي الأئمة.

2- **أحمد بن حنبل (ت241)**: حينما سئل عن هذا الحديث أنكره، وقال: «قبح الله أبا الصلت»، وقال عنه : «ما سمعنا بهذا».[2]

3- **البخاري (ت256)**: قال الترمذي:« سألتُ محمداً عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث»،[3] وذكر السخاوي، عن البخاري أنه قال:«ليس له وجه صحيح».[4]

4- **الترمذي (ت279)**: قال عنه عقب روايته له في:« هذا حديث غريب منكر».[5]

5- **أبو حاتم الرازي (ت277)**: روىٰ عن ابنه أنه قال عن الحديث:« منكر ».[6]

6- **أبو زرعة الرازي (ت264)**: قال عنه: «كم من خلق قد افتضحوا فيه».[7]

7- **أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي، المعروف بمطين** : قال:« لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه».[8]

---

(1) تاريخ بغداد (48-49، 204-205).

(2) الموضوعات (1/ 354)، تاريخ بغداد (11/ 48).

(3) العلل (ص375).

(4) المقاصد الحسنة (ص170).

(5) السنن (3723).

(6) الجرح والتعديل (8/ 22).

(7) تاريخ بغداد (11/ 205).

(8) المصدر نفسه(7/ 172).

8- أبو **جعفر العقيلي (ت322)**: قال عنه :«لا يصح في هذا المتن حديث».[1]

9- ابن **حبان (ت354)**: قال عنه:« هذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدّث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا؛ وإن قلب إسناده».[2]

10- **ابن عدي (ت365)**: قال:« والحديث لأبي الصلت عن أبي معاوية، وبه يُعرف، وعندي أن هؤلاء كلهم سرقوا منه».[3]

11- **أبوالفتح الأزدي (ت374)**: قال:« لا يصح في هذا الباب شيء».[4]

12- **الدارقطني (ت385)**: قال:« قيل إن أبا الصلت وضعه علىٰ أبي معاوية، وسرقه منه جماعة فحدثوا به عن أبي معاوية، منهم: عمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحمد بن جعفر الفيدي، ورجل كذاب من أهل الشام حدث به عن هشام عن أبي معاوية، وحدث به شيخ لأهل الري دجال يقال له: محمد بن يوسف بن يعقوب، حدث به عن شيخ له مجهول، عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية»،[5] وقال عن حديث علي رضي الله عنه: «الحديث مضطرب غير ثابت».[6]

13- **ابن العربي المالكي (ت 543)**: قال: «هو حديث باطل»،[7] ونقل ذلك القرطبي في

---

(1) الضعفاء (3/ 150).

(2) المجروحين (2/ 151).

(3)الكامل في الضعفاء (5/ 67).

(4) البداية والنهاية (07/ 396).

(5) التعليقات علىٰ المجروحين (ص179).

(6)العلل (3/ 247).

(7) أحكام القرآن (3/ 86).

تفسيره، ولم يعقب عليه. [1]

14- **محمد بن طاهر المقدسي (ت507)**: قال:« فيه أبو الصلت الهروي، واسمه عبد السلام، وفيه عثمان بن خالد، وإسماعيل بن محمد بن يوسف، وكلهم كذبه». [2]

15- **ابن الجوزي (ت597)**: أورده في الموضوعات، وقال:« هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه...» ثم ساق علل طرقه، وختم بقوله:« والحديث لا أصل له». [3]

16- **ابن عساكر (ت571)**: قال بعد أن سرد عدة طرق للحديث:« كل هذه الروايات غير محفوظة، وهذا الحديث يُعرف بأبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي». [4]

17- **النووي (ت 676)**: قال:« حديث باطل». [5]

18- **الحسين بن مسعود البغوي (ت516)**: جاء في السؤال الموجه لابن حجر عن أحاديث المصابيح للبغوي: «قال محيي السنة -البغوي-: هذا حديث غريب لا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك، وإسناده مضطرب». [6]

19- **سراج الدين أبو حفص عمر بن علي القزويني (ت775)**: جاء في السؤال الماضي، ذكر أن القزويني حكم علىٰ هذا الحديث بالوضع. [7]

20- **ابن دقيق العيد (ت702)**: نقل عنه السخاوي قوله عن الحديث:«هذا الحديث لم

---

(1) الجامع لأحكام القرآن (9/ 336).

(2) تذكرة الموضوعات (ص 33).

(3) الموضوعت (1/ 349 -355).

(4) تاريخ دمشق (42/ 380).

(5) تهذيب الأسماء واللغات (1/ 348).

(6) الجزء الملحق بالجزء الثالث من مشكاة المصابيح (ص1777).

(7) المصدر نفسه(ص1774).

يُثبتوه، وقيل إنه باطل". [1]

21- **ابن تيمية (ت728)**: قال:" وأما حديث «أنا مدينة العلم»فأضعف وأوهىٰ؛ ولهذا إنما يعد في الموضوعات المكذوبات، وإن كان الترمذي قد رواه؛ ولهذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وبين أنه موضوع من سائر طرقه"، [2] وقال في موضع آخر:" هذا حديث ضعيف، بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، لكن قد رواه الترمذي وغيره، ومع هذا فهو كذب"، [3] وقال في موضع آخر:" إنما يُعد في الموضوعات، و إن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي، وبين أن سائر طرقه موضوعة والكذب يعرف من نفس متنه"، ثم بيّن وجه ذلك كما سيأتي. [4] وأقر كل ذلك الذهبي في.

22- **الذهبي (ت748)**: قال:" وهذا الحديث شبِّه لبعض المحدثين السذج، فإنه موضوع، وله طرق كثيرة...وجميع طرقه مطعون فيها". [5] وحكم عليه بالوضع في مواضع أخرىٰ من كتبه. [6]

23- **سراج الدين ابن الملقن (ت804)**: نقل كلام الذهبي في تلخيص المستدرك، وأقره ولم يعقب. [7]

24- **الهيثمي (ت807)**: قال:" فيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف". [8]

---

(1) المقاصد الحسنة (ص170).

(2) مجموع الفتاوىٰ (4/ 410).

(3) المصدر نفسه(18/ 377).

(4) منهاج السنة (7/ 515).

(5) تلخيص الموضوعات (ص116).

(6) تاريخ الإسلام (18/ 268)، الميزان (2/ 145). المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (ص496).

(7) مختصر استدراك الذهبي علىٰ مستدرك الحاكم(552).

(8) مجمع الزوائد (14670) .

25- **إسماعيل بن محمد العجلوني (ت1162)**: قال: «وهذا حديث مضطرب غير ثابت كما قال الدارقطني في العلل». [1]

26- **المعلمي (ت1386)**: قال:« كنت من قبل أميل إلىٰ اعتقاد قوة هذا الخبر حتىٰ تدبرته»، ثم بيّن وهاء طرقه. [2]

27- **الألباني (ت1420)**: حكم عليه بالوضع . [3]

ثانيا: الذين قبلوا الحديث، أما الذين قبلوا الحديث فحسنوه أو صححوه فهم:

1. **محمد بن جرير الطبري (ت310)**: قال: «وهذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون علىٰ مذهب الآخرين سقيما غير صحيح». [4]

2. **الحاكم أبو عبد الله (ت405)**: قال: «صحيح الإسناد». [5]

3. **بدر الدين الزركشي (ت794)**: قال:« والحاصل أن الحديث ينتهي لمجموع طريقي أبي معاوية وشريك الىٰ درجة الحسن المحتج به ولا يكون ضعيفا فضلا عن أن يكون موضوعا». [6]

4. **صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت761)**: قال في النقد الصحيح: «والحاصل: إن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية وشريك إلىٰ درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون موضوعاً. ولم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعناً

---

(1) كشف الخفا (1/ 231).

(2) حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني (ص349).

(3) السلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (2955).

(4) تهذيب الآثار (3/ 104).

(5) المستدرك (4637).

(6) اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص165).

مؤثراً في هذين السندين».[1]

5. **ابن حجر (ت852)**: قال معقبا علىٰ الذهبي :« وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم، أقل أحوالها: أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع».[2] وقال في فتيا له ذكرها السيوطي:«الحديث من قسم الحسن؛ لا يرتقي إلىٰ الصحة، ولا ينحط إلىٰ الكذب».[3]

6. **شمس الدين السخاوي (ت902)**: قال:« وبالجملة فكلها ضعيفة-أي طرقه- وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن».[4]

7. **السيوطي (ت911)**: ذهب إلىٰ تحسينه كما يفهم من صنيعه اللآلئ المصنوعة،[5] ونقل في الجامع الكبير-كما في كنز العمال - تحسين العلائي وابن حجر له ، ثم قال:« وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهرا، إلىٰ أن وقفت علىٰ تصحيح ابن جرير لحديث علي في تهذيب الآثار، مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله، وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلىٰ مرتبة الصحة».[6]

8. وصححه كل شيعي تكلم عن الحديث، بل قالوا بتواتره، فقد خصص له حامد حسين اللكهنوي في كتابه الذي رد به علىٰ التحفة الاثني عشرية، وسماه: (**عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار**) مجلدين كاملين (11و12)،وكذلك فعل مُلخصه وناقله إلىٰ العربية: علىٰ الحسيني الميلاني في (نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار) الذي قال فيه :« بل إنه

---

(1) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح(ص55).

(2) اللسان (2/ 465).

(3) اللآلئ المصنوعة (1/ 306).

(4) المقاصد الحسنة (ص170).

(5) (1/ 306).

(6) كنز العمال (13/ 149).

حديث متواتر مقطوع صدوره، كما نص علىٰ ذلك الأئمة الكبار". [1]

ويترجح لدي بعد النظر فيما سطره أهل العلم قديما وحديثا، أن هذا الحديث موضوع مكذوب علىٰ النبي ﷺ، كما قال أغلب الأئمة المتقدمين، وكثير من محققي المتأخرين، وإن كثرت طرقه في ظاهر الأمر، وهذا للوجوه التالية:

الوجه الأول: كل طرق الحديث لا تسلم من علة قادحة، وأغلبها طرق موضوعة لا عبرة بها.

الوجه الثاني: أن الأئمة المتقدمين نصوا علىٰ أن هذا الحديث لا أصل له، بل ذكر بعضهم: أنهم لا يعرفونه، كما جاء عن الإمام أحمد، والبخاري، فحديث لا يعرفه أمثال هؤلاء، وهم حفاظ الدنيا، ليس بحديث أصلا.

الوجه الثالث: أن الأئمة كابن عدي وابن حبان والدارقطني، نصوا علىٰ أن الحديث معروف بأبي الصلت، وكل من رواه فإنما سرقه منه. أي أن ابتداء رواية هذا الحديث ونسبته للنبي ﷺ، كانت في زمن أبي الصلت، لذلك لم يعرفه الإمام أحمد، ولم يوجد للأئمة الذين سبقوه كلام في الحديث، لا إثباتا ولا نفيا، فدل أنه حديث مكذوب لا أصل له قَبل أبي الصلت.

الوجه الثالث: أن حديث أبي الصلت، تفرد به عن أبي معاوية، وأبو معاوية تفرد به عن الأعمش، والأعمش تفرد به عن مجاهد، ومجاهد عن ابن عباس، وهؤلاء أئمة كبار، ممّن كثر طلبتهم، ورحل إليهم من الآفاق، فيبعد جدا أن يُتفرد عنهم، بمثل هذا الحديث. زيادة علىٰ ذلك فمجاهد وابن عباس مكيّان، والأعمش وأبو معاوية عراقيان، فيبعد جدا جدا أن يقع مثل هذا التفرد.

الوجه الرابع: أن هذا الحديث وككل الأحاديث الموضوعة، يحمل في طياته ما يشير إلىٰ اختلاقه، وقد بيّن شيخ الإسلام نكارة هذا الحديث بيانا شافيا لم يسبق إليه، قال رحمه الله تعالىٰ في:"وحديث: «**أنا مدينة العلم و علي بابها**»، أضعف، وأوهىٰ، ولهذا إنما يعد في

---

(1) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار(12/ 126).

الموضوعات، و إن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي، و بين أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ عنه العلم إلا واحد، فسد أمر الإسلام، و لهذا اتفق المسلمون علىٰ أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر؛ الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، وخبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرائن، وتلك قد تكون منتفية أو خفية عن أكثر الناس فلا يحصل لهم العلم بالقرآن، والسنن المتواترة، وإذا قالوا ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبرة، قيل: لهم فلا بد من العلم بعصمته أولاً، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن يعلم عصمته، فإنه دور، ولا تثبت بالإجماع، فإنه لا إجماع فيها، وعند الإمامية إنما يكون الإجماع حجة لأن فيهم الإمام المعصوم، فيعود الأمر إلىٰ إثبات عصمته بمجرد دعواه، فعلم أن عصمته لو كانت حقاً لا بد أن تعلم بطريق آخر غير خبره ، فلو لم يكن لمدينة العلم باب إلا هو، لم يثبت لا عصمته، ولا غير ذلك من أمور الدين فعلم أن هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل، ظنه مدحاً، وهو مطرق الزنادقة إلىٰ القدح في دين الإسلام إذ لم يبلغه إلا واحد. ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر ، فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي...».[1]

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

---

(1) منهاج السنة النبوية(7/ 515-516).

المطلب الثاني عشر: الحديث الثاني عشر.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال : كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقُدّم لرسول الله ﷺ فرخ مشوي، فقال: «**اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّيْرِ**». قال: فقلت:« اللهم اجعله رجلا من الأنصار»، فجاء علي رضي الله عنه، فقلت:« إن رسول الله ﷺ علىٰ حاجة»، ثم جاء، فقلت: «إن رسول الله ﷺ علىٰ حاجة ثم جاء»، فقال رسول الله ﷺ: «**افْتَحْ**»، فدخل، فقال رسول الله ﷺ:« **مَا حَبَسَكَ عَلَيَّ**»، فقال:« إنّ هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس، يزعم إنك علىٰ حاجة»، فقال:« **مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعْتَ؟**». فقلت:« يا رسول الله ، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلا من قومي»، فقال رسول الله:« **إِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُحِبُّ قَوْمَهُ** ». [1]

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه "، وهذا الحديث يعرف بحديث الطير، وهو أيضا من الأحاديث التي كثر الكلام حولها حتىٰ ألفت فيه المصنفات المفردة، كما فعل الحاكم أبو عبد الله، وابن جرير الطبري، وابن عقدة، وأبو نعيم، وابن مردويه، وابن حمدان، والباقلاني، والذهبي، وآخرون. [2]

وقد روي من حديث أنس بن مالك، وسفينة، وابن عباس، وعلي، ويعلىٰ بن مرة، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص، وأبي سعيد الخدري، وحبشي بن جنادة رضي الله عنهم، لكن أشهرها علىٰ الإطلاق، وأكثرها طرقا: حديث أنس بن مالك، قال الحاكم بعد روايته له:" و قد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة علىٰ ثلاثين نفسا"، بل ذكر ابن كثير أن شيخه الذهبي ذكر في جزئه الذي أفرده لهذا الحديث أن الذين رووه عنه بضعة وتسعون نفسا، وقد أوصلها أحمد البلوشي محقق الخصائص إلىٰ ثلاثين طريقا [3]، و الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد إلىٰ

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم (4650 و 4651).

(2) التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف: يوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق(ص25-27).

(3) الخصائص(10).

خمس وعشرين طريقا في تحقيقه لمختصر استدراك الذهبي علىٰ مستدرك الحاكم لابن الملقن.[1]

و أخرج الحاكم هذا الحديث عن أنس من طريقين فيهما مقال كما سيأتي، لكن قال في تعليقه علىٰ حديث أنس:« ثم صحت الرواية عن علي، وأبي سعيد الخدري، و سفينة»، وهذا غريب منه رحمه الله، حتىٰ إني أشك من صدور ذلك منه، فكيف تصح الرواية عن هؤلاء، ثم لا يخرجها في كتابه، ويقتصر علىٰ طريقين عن أنس مطعون فيهما، بل إن جلّ كلام الأئمة يدور حول حديث أنس لكثرة طرقه، أما حديث باقي الصحابة، فمتفق علىٰ وضوح ضعفه. لذلك علّق الذهبي علىٰ قول الحاكم السابق بقوله:« لا والله، ما صح شئ من ذلك».[2]

نرجع لحديث أنس رضي الله عنه عند الحاكم:

الطريق الأول؛ قال الحاكم : حدثني أبو علي الحافظ، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أيوب الصفار، وحميد بن يونس بن يعقوب الزيات، قالا: حدثنا محمد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، حدثنا أبي، حدثنا يحيىٰ بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه به.

وشارك الحاكم في إخراج هذه الطريق: الطبراني عن محمد بن أحمد بن عياض عن أبيه به.[3] وابن يونس في تاريخ مصر عن المعافي بن عمر بن حفص الرازي عن أحمد بن عياض به.[4] قال الحاكم عنه:« هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه» ، وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن عياض لا أعرفه»، وقال في ترجمة أحمد بن محمد بن عياض:« الكل ثقات إلا هذا،

---

(1) (3/ 1447 -1454).

(2) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (7/ 387)، ولا وجود له في تلخيص المستدرك، فلعله نقله من جزئه الخاص بحديث الطير.

(3) المعجم الأوسط(6561).

(4) لسان الميزان (6/ 533).

فأنا أتهمه به، ثم ظهر لي أنه صدوق،... فأما أبوه فلا أعرفه". [1] وقال الهيثمي:" وفي أحد أسانيد الأوسط: أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح". [2] وقال العلائي:" ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون، سوىٰ أحمد بن عياض، فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح". [3]

۞**وابن عياض** هذا هو: أحمد بن عياض بن عبد الملك بن نصر الفرضي، ابن أبي طيبة، أبو غسان (ت293)، ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأسند له طرفا من حديث الطير هذا،[4] وتقدم أن الذهبي والعلائي والهيثمي لم يعرفوه.

فهذه الطريق ضعيفة لجهالة أحمد بن عياض، وللتفرد الواقع في سلسلة إسناده، وهو الذي أشار إليه الطبراني بقوله:" لم يرو هذا الحديث عن يحيىٰ بن سعيد إلا سليمان بن بلال، ولا عن سليمان إلا يحيىٰ بن حسان، تفرد به محمد بن أبي غسان عن أبيه". [5]

أما الطريق الثانية؛ فقال الحاكم: حدثنا به الثقة المأمون أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسين بن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علية بن خالد السكوني بالكوفة من أصل كتابه، حدثنا عبيد بن كثير العامري، حدثنا عبد الرحمن بن دبيس، وحدثنا أبو القاسم ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان بن صالح، قالا: حدثنا إبراهيم بن ثابت البصري القصار، حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه به، مع بعض الاختلاف في المتن، وزيادة ألفاظ. وسكت عنه الحاكم.

---

(1) ميزان الاعتدال (6/ 53).

(2) مجمع الزوائد (14725).

(3) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح(ص50).

(4) لسان الميزان (6/ 533).

(5) المعجم الأوسط(6561).

وأخرجه العقيلي هذا الوجه من طريق عبد الله بن عمر بن أبان عن إبراهيم بن ثابت به. [1]

قال الذهبي في التلخيص :«فيه إبراهيم بن ثابت، وهو ساقط»، وقال ابن كثير: «منكر سندا ومتنا»، [2] وقال العقيلي:« ليس لهذا من حديث ثابت أصل، وقد تابع هذا الشيخ معلىٰ بن عبد الرحمن، ورواه عن حماد بن سلمة، عن ثابت عن أنس. حدثنا الصائغ، عن الحسن الحلواني، عنه، ومعلىٰ عندهم يكذب، ولم يأت به ثقة عن حماد بن سلمة، ولا عن ثقة عن ثابت، وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، لا نعلم فيه شيئا ثابتا، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». [3]

۞**وإبراهيم بن ثابت البصري القصّار**، ذكره العقيلي وضعفه كما سبق، وذكره الذهبي في الميزان في موضعين، وسماه في الأول: إبراهيم بن باب، وعدّه ابن حجر تصحيفا، [4] وقال الذهبي في الموضع الأول: «واه، لا يكاد يعرف إلا بحديث الطير»، [5] وقال في الثاني: «ما ذا بعمدة، ولا أعرف حاله جيدا»، [6] وقال في مكان آخر: «ضعيف واه»، [7] وقال ابن كثير عنه: «مجهول»، [8] وذكر ابن حجر أن البخاري وابن أبي حاتم ذكراه، من غير جرح ولا تعديل، [9] لكن الذي ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وحتىٰ ابن حبان في الثقات، هو: «إبراهيم بن ثابت،

---

(1) الضعفاء الكبير (1/ 46).

(2) البداية والنهاية(7/ 387).

(3) الضعفاء الكبير (1/ 46).

(4) لسان الميزان(1/ 256).

(5) ميزان الاعتدال(1/ 138).

(6) المصدر نفسه (1/ 138).

(7) المغني في الضعفاء (1/ 10).

(8) البداية والنهاية(7/ 387).

(9) لسان الميزان (1/ 247).

أبو إسماعيل، يروي عن جابر بن زيد، روي عنه سوادة بن أبي الأسود.»[1] فلا يوجد ما يدل علىٰ أنه القصار البصري هذا.

إذا فهذه الطريق كذلك ضعيفة، لضعف إبراهيم بن ثابت.

هذا حال الطريقين الذين أخرجهما الحاكم، ولعلهما من أجود الطرق لذلك تخيرهما الحاكم، وقد تناول أهل العلم قديما وحديثا باقي الطرق بالدراسة والبحث، والغريب أن جميعها مطعون فيها، ومن حسّن الحديث وقَبِله إنما اعتمد علىٰ كثرة الطرق لا علىٰ صحة أفرادها، لذلك عقب الذهبي علىٰ قول الحاكم السابق: «وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة علىٰ ثلاثين نفسا»، بقوله :« فصلْهم بثقة، يصح الإسناد إليه».[2]

ومجمل طعون الأئمة في هذا الحديث تتلخص في الآتي:

أولا: نكارة متنه: فظاهر الحديث تفضيل عليّ علىٰ الشيخين رضي الله عنهما، وهذا ممّا تواتر عن النبي ﷺ خلافه، بل وتواتر عن علي وباقي الصحابة رضي الله عنهم. بل إن ظاهره يقود إلىٰ تفضيل علي حتىٰ علىٰ النبي ﷺ، وهذا من أبطل الباطل.

ومن نكارته كما ذكر ابن أبي داود، أنه حكىٰ عن حاجب النبي ﷺ خيانة، وهذا فيه طعن في النبوة، وحاجب النبي ﷺ لا يكون خائنا.[3]

ثانيا: الاضطراب الحاصل في متنه: فقد روي بألفاظ مضطربة، توحي بأنه غير محفوظ، وقد بيّن ذلك الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد في تعليقه علىٰ مختصر استدراك الحافظ الذهبي.[4]

ثالثا: أن هذا الحديث، لو كان صحيحا لرواه الأئمة وتناقلوه، مثل ما تناقل الأئمة باقي

---

(1) التاريخ الكبير (1/ 278)، الجرح والتعديل (2/ 90)، الثقات (8/ 85).

(2) نقله ابن كثير في الموضع نفسه.

(3) الكامل في الضعفاء(4/ 266).

(4) (3/ 1470 -1471).

فضائل علي رضي الله عنه بالأسانيد الصحيحة، واعتنوا بها، حتىٰ بلغت التواتر، كما هو حال حديث المنزلة، وحديث الراية.

رابعا: ومن الطعون التي يمكنني أن أزيدها: أنه مع كثرة طرق هذا الحديث، وغرابة متنه، فإنه لم يوجد للأئمة النقاد الأوائل كلام علىٰ هذا الحديث لا إثباتا ولا ردا، بل إن البخاري لمّا سئل عنه لم يعرفه. فكيف لا يعرفه الأئمة النقاد، ويعرفه من بعدهم!؟

أولا: الذين ردوا الحديث وأنكروه، ومن هؤلاء الأئمة الذين ردوا الحديث:

1 – **البخاري(ت256)**: قال الترمذي: «سألت محمدا عن هذا الحديث، فلم يعرفه من حديث السدي عن أنس، وجعل يتعجب».[1]

2 – **الترمذي(ت279)**: قال بعد أن رواه:« هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أنس». [2]

3 – **البزار(ت292)**: قال عقب روايته له:« قد روي عن أنس من وجوه كثيرة، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي».[3]

4 – **العقيلي(ت322)**: قال:« ليس لهذا من حديث ثابت أصل...وهذا الباب الرواية فيها لين، وضعف، لا نعلم فيه شيئا ثابتا، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». [4]

5 – **أبو بكر بن أبي داود(ت316)**: روىٰ ابن عدي أنه قال ببطلانه.[5]

6 – **الدراقطني(ت385)**: قال ابن الجوزي عن إخراج الحاكم لحديث الطير:«وكان قد أدخله في المستدرك علىٰ الصحيحين، فبلغ الدارقطني، فقال: يستدرك عليهما حديث الطائر؟!

---

(1) العلل الكبير (ص374).

(2) سنن الترمذي (3721).

(3)مسند البزار (7547).

(4) الضعفاء الكبير (1/ 46).

(5) الكامل في الضعفاء(4/ 266).

فبلغ الحاكم، فأخرجه من الكتاب».[1] لكن رد الذهبي هذه الرواية، فقال:« هذه حكاية منقطعة، بل لم تقع، فإن الحاكم إنما ألف "المستخرج" في أواخر عمره، بعد موت الدار قطني بمدة، وحديث الطير ففي الكتاب لم يحول منه»[2]، وفي كلام الذهبي شيء من النظر، فقد جاء في افتتاحية المستدرك أن الحاكم أملاه يوم الاثنين السابع من محرم سنة ثلاث وسبعين وثلاث مائة (373)، والدارقطني توفي سنة (385)، أي أنه أملاه علىٰ راوي هذه النسخة في حياة الدارقطني.

7- **أبو موسىٰ المديني**(581): قال بدر الدين الزركشي في نكته علىٰ مقدمة ابن صلاح (1/ 328):« وقال الحافظ أبو موسىٰ المديني، في كتاب **"الحياء"**: كم من حديث له طرق تجمع في جزء، لا يصح منها حديث واحد، كحديث الطير، يروىٰ عن قريب من أربعين رجلا من أصحاب أنس، ويروي عن جماعة من الصحابة غيره، وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة، كالحاكم أبي عبد الله، وأبي بكر بن مردويه، وأبي نعيم».

8- **أبو يعلىٰ الخليلي(ت446)**: قال:« وما روي في حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الازرق وأشابهه، ويرده جميع أئمة الحديث».[3]

9- **محمد بن طاهر المقدسي(ت507)**: قال ابن الجوزي:«قال ابن طاهر:حديث الطائر موضوع، إنما يجيء من سقاط أهل الكوفة، عن المشاهير والمجاهيل، عن أنس وغيره».[4]

10- **ابن الجوزي(ت597)**: قال:« وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقا، كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أر الإطالة بذلك».[5]

---

(1) العلل المتناهية (1/ 233).

(2) سير أعلام النبلاء (17/ 176).

(3) الإرشاد (1/ 420).

(4) العلل المتناهية (1/ 233).

(5) المصدر نفسه.

11 – **الباقلاني(ت403)**: قال ابن كثير:"وقفت علىٰ مجلد كبير في رده وتضعيفه، سندا ومتنا للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم".[1]

12 – **سراج الدين أبو حفص عمر بن علي القزويني(ت775)** : حكم عليه بالوضع، كما في نص الأسئلة الموجهة للحافظ ابن حجر بشأن الأحاديث المنتقدة علىٰ مشكاة المصابيح، المطبوع بآخر المشكاة.[2]

13 – **ابن تيمية(ت728)**: قال:" حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل"، ثم ذكر أوجها عدة تدل علىٰ بطلانه، ونكارته. [3]

14 – **ابن كثير(ت774)**: قال في البداية:" وبالجملة ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه والله أعلم".[4]

15 – **جمال الدين الزيلعي(ت 762)**: قال:" وكم من حديث: كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث الطير".[5]

16 – **شمس الدين السخاوي(ت902)**: قال:" وهو خبر منكر". [6]

17 – **محمد ناصر الدين الألباني(ت1420)**: حكم عليه بأنه: منكر.[7]

ثانيا: الذين قبلوا الحديث، وقد ذهب آخرون إلىٰ تصحيح أو تحسين هذا الحديث، ومنهم:

---

(1) البداية والنهاية (7/ 390).

(2) مشكاة المصابيح(3/ 1774 –1776).

(3) منهاج السنة النبوية (7/ 371).

(4) المصدر السابق(7/ 263).

(5) نصب الراية (1/ 359).

(6) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (2/ 85).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (6575).

1. **الحاكم(ت405)**: حكم بصحته في المستدرك كما سبقت عبارته، ونُقل عنه كذلك تضعيفه[1]؛ فقد نقل الذهبي عنه أنه سئل عن حديث الطير، فقال:« لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ»، قال الذهبي معلقا:« فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟ فكأنه اختلف اجتهاده»، [2] وتقدم قريبا أنه لما أنكر عليه الدارقطني إستدراكه الحديث علىٰ الشيخين، أخرجه من الكتاب. قال تاج الدين السبكي:« قلت: وكلام شيخنا حق، وإدخاله حديث الطير في المستدرك مستدرك، وقد جوزت أن يكون زيد في كتابه، وألا يكون هو أخرجه، وبحثت عن نسخ قديمة من المستدرك، فلم أجد ما ينشرح الصدر لعدمه، وتذكرت قول الدارقطني: إنه يستدرك حديث الطير، فغلب علىٰ ظني أنه لم يوضع عليه، ثم تأملت قول من قال: إنه أخرجه من الكتاب، فجوزت أن يكون خرّجه ثم أخرجه من الكتاب، وبقي في بعض النسخ، فإن ثبت هذا صحت الحكايات، ويكون خرّجه في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه، ثم أخرجه منه لاعتقاده عدم صحته، كما في هذه الحكاية التي صحح الذهبي سندها، ولكنه بقي في بعض النسخ؛ إما لانتشار النسخ بالكتاب، أو لإدخال بعض الطاعنين إياه فيه، فكل هذا جائز، والعلم عند الله تعالىٰ». [3]

2. **صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي(ت761)**: قال:« والحق أنه ربما ينتهي إلىٰ درجة الحسن، أويكون ضعيفا يحتمل ضعفه، وإما أن ينتهي إلىٰ كونه موضوعا في جميع طرقه، فلا». [4]

3. **تاج الدين السبكي(ت771)**:« وأما الحكم علىٰ حديث الطير بالوضع فغير جيد»، ثم

---

(1) منهاج السنة النبوية(7/ 372).

(2) سير أعلام النبلاء (33/ 162).

(3) طبقات الشافعية (4/ 169).

(4) النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح(ص51).

نقل كلام العلائي السابق كالمقر له [1]، لكنه قبل هذا الموضع وصفه بأنه خبر باطل، فقال مستنكرا علىٰ ابن طاهر في كتابته جزء في تخريج هذا الحديث:" ثم ينبغي أن يتعجب من ابن طاهر في كتابته هذا الجزء، مع اعتقاده بطلان الحديث، ومع أن كتابته سبب شيع هذا الخبر الباطل، واغترار الجهال به، أكثر مما يتعجب من الحاكم، ممن يخرجهو وهو يعتقد صحته". [2]

4. **بدر الدين الزركشي(ت794)**: فقد اعترض علىٰ من قال بوضعه، ثم أورد كلام العلائي السابق مقرا به.[3]

وقد اضطربت آراء الحافظين الذهبي وابن حجر حول هذا الحديث؛

فأما الذهبي(ت748): فظاهر كلامه في تلخيص المستدرك أنه يرىٰ وضعه، فقد قال:" ولقد كنت زمانا طويلا أظن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب، رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء"، وأقر شيخَ الإسلام ابن تيمية علىٰ وضعه في تلخيصه للمنهاج[4]، وقال عنه: "هذا حديث منكر" [5]، وقال في موضع آخر:"لم يصح" [6]، وقال أيضا:"والخبر لا يصح" [7]. في حين نجده يقول في كتاب آخر:"وأما حديث الطير: فله طرق كثيرة جدًّا، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل". [8] وقال في السير:"وله طرق كثيرة عن أنس متكلم فيها، وبعضها

---

(1) المصدرالسابق.

(2) المصدر نفسه (4/ 166).

(3) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح (1/ 220).

(4) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال(ص472).

(5) ميزان الاعتدال (2/ 373).

(6) المصدر نفسه (2/ 291).

(7) المصدر نفسه (4/ 348).

(8) تذكرة الحفاظ (3/ 1043).

علىٰ شرط السنن»[1]،ويذكر ابن كثير عن شيخه الذهبي أنه قال عن رواة هذا حديث أنس رضي الله عنه:«الجميع: بضعة وتسعون نفسا: أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلفة مفتعلة، وغالبها طرق واهية». [2] وتردد في السير فقال:« وحديث الطير – علىٰ ضعفه – فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه»[3]، قال الشيخ الألباني معقبا علىٰ كلام الذهبي هذا:« إن يعنِ طرقه التي فيها لفظ: «أحب» الصريح بالتفضيل، فهو باطل»[4]، لأن ذلك ظاهر البطلان فقد ثبت بالتواتر أفضلية الشيخين علىٰ علي رضي الله عنهما أجمعين، فبطل ما يدل علىٰ خلاف ذلك.

وأما الحافظ ابن حجر(ت852)، فقد وافق الذهبي في أحكامه السابقة من الميزان في كتابه لسان الميزان[5]، في حين نجده يدافع عن الحديث ويرد القول بوضعه، بل قد يفهم من كلامه التحسين؛ قال:« رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفسا، ثم ذكر له شواهد عن جماعة من الصحابة، وفي الطبراني منها عن سفينة وعن ابن عباس، وسند كل منهما متقارب».[6]

وبعد هذا العرض لآراء الأئمة يترجح لدي، بأن الحديث موضوع، لأنه مصادم لما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ، وعن أصحابه، وأجمعت عليه الأمة من أن خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، وكفىٰ بهذا الوجه لرد هذا الحديث الباطل، أما عن كثرة طرقه فإنها لا تغني، لأن أكثرها شديد الضعف، بل حتىٰ ولو صح طريق منها سندا، فإن متنه يبقىٰ مصادما للكثير من الأحاديث الصحيحة بل المتواترة، فوجب رده لذلك.

---

(1) تسير أعلام النبلاء (3/ 633).

(2) البداية والنهاية (7/ 389).

(3) سير أعلام النبلاء(25/ 231) .

(4)السلسلة الضعيفة والموضوعة(14/ 184) .

(5) (3/ 168 و 3/ 281 و 5/ 171).

(6) مشكاة المصابيح (3/ 1788).

الخاتمـــــة

الحمد لله الذي منّ علي بإكمال هذا البحث، ويسر إتمامه، والذي أسأل الله تعالىٰ أن ينفعني به والمسلمين، وأن يجعله خاصا لوجهه الكريم.

وفي نهاية هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، وهي:

- براءة أحاديث الصحيحين مما ادعاه الشيعة الإمامية من من دلالة بعضها علىٰ الإمامة والنص علىٰ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- أن تلك الأحاديث التي تعلّقوا بها، لا تعدوا أن تكون حديث فضائل، كباقي فضائل الشيخين والصحابة، ولا علاقة للإمامة والخلافة بها.

- أن حديث المنزلة وحديث الراية من أعظم فضائل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، التي تبين علو قدره ومنزلته عند الله ورسوله، ولا إشارة فيهما للإمامة بحال.

- أن حديث اثني عشر خليفة، لا علاقة له تماما بما رسا عليه مذهب الشيعة الإمامية من قولهم باثني عشر إماما معصوما.

- أن تعظيم الشيعة الإمامية لمثل هذه الأحاديث، وإفرادها بالتصنيف، ولهجهم بها، ليس من قبيل أحاججك بما عندك، بل هو اعتراف بأصالة كتب أهل السنة وصحتها، ودليل ذلك أنّا لا نجد مثل هذا الاهتمام بأحاديث اخترعوها ورووها صريحة في باطلهم ودونوها في كتبهم.

- أن من أكبر الأدلة علىٰ براءة أحاديث الصحيحين من افتراءاتهم، واقتناعهم هم بذلك، الزيادات الكثيرة التي زادها الرواة الشيعة في متونها علّها تدل علىٰ باطلهم.

- أن أغلب أحاديث المستدرك التي أوردوها في ذلك، هي من قبيل الموضوع والمنكر، ولا علاقة تماما لشرط الشيخين بها.

- أن ما كان مختلفا في صحته أو من مان مقبولا، لا علاقة له كذلك بالإمامة، بل هي أحاديث فضائل، قد ثبت لغيره من الصحابة ما يشبهها أو يفوقها.

- أنه بالرغم من وجود الروايات الكاذبة الكثيرة في المستدرك وغيره، إلا أنها ليس فيها ما يدل صريحا علىٰ مسألة النص علىٰ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا علىٰ اثنا عشر إماما معصوما، وهذا يدل علىٰ أن عقيدة النصية هذه والاثني عشرية حادثة بعد عصر الرواية وتدوين كتب السنة، فلم يسعف الرواة الرافضة الجدد أن يدخلوا فيها شيئا من هذا الباطل، واستطاعوا أن يدخلوا المئات من الروايات في كتب الشيعة الحديثية لأنها لا خطام لها ولا زمام ولا حارس.

- أن الحاكم قد شان مستدركه بروايته فيه للكثير من الموضوعات، خاصة في الفضائل، ممّا قوىٰ تهمته بالتشيع، لكن هذه مسألة أرىٰ أنها ما زالت تحتاج لدراسة وبحث.

- أن المستدرك بذلك انحطت درجته فليس هو بمرتبة كتب السنن، فضلا أن يقارن بالصحيحين.

وأثناء هذا البحث ظهرت لي أفكارا تصلح للبحث والدراسة، منها:

- قيام مجموعة من الباحثين، أو هيئة بحث باستقصاء جميع الشبه المثارة من الرافضة حول السنة والقرآن، و الرد المفصل عليها في موسوعة، تكون مرجعا للدعاة والطلبة.

- الانتقال من مرحلة الدفاع إلىٰ مرحلة الهجوم، بالانتقال من مرحلة رد الشبه إلىٰ مرحلة بيان الضلال والإفك المبين، الذي سطروه في المئات من كتبهم التي لفظت بها المطابع في العصر الحديث، وقد بدأ فعلا الكثير من الكتاب في ذلك، لكن ما زال الأمر يحتاج إلىٰ العشرات بل المئات من الدراسات التي تكشف عن معالم هذا الدين والملة.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث والآثار من كتب أهل السنة.

فهرس الأحاديث والآثار من كتب الشيعة الإمامية

فهرس الأعلام المترجم لهم والرواة المتكلم عليهم.

فهرس المصادر والمراجع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾	7	38
﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾	79	66
﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾	85	115
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾	122	145
﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾	124	20
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾	185	238
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	195	145
(فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	279	373
آل عمران		
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾	7	ت،225
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾	76	145
﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾	78	ت
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	102	أ
﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾	144	374
﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	146	145
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾	195	145
النساء		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾	1	أ
﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾	13	81
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾	26	248

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾	27	248
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾	28	248
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾	59	32، 186
﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾	69	81
﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾	82	195
﴿لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا﴾	165	170
المائدة		
﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾	3	231
﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾	6	247
﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾	12	169
﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾	33	373
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾	42	145
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	54	145
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾	55	57
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾	67	58، 213
﴿يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾	103	249
﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ﴾	117	105
الأنعام		
﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾	54	37
الأنفال		
﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾	11	246
التوبة		

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾	4، 7	145
﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾	12	21
﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾	108	145
يونس		
﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾	47	303
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾	99	38
هود		
﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾	17	20
﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾	73	254
يوسف		
﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾	25	250
﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾	38	394
﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	93	250
الرعد		
﴿وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾	4	266
﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	7	291، 301
﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾	31	38
إبراهيم		
﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾	36	235
الحجر		
﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِي﴾	68	253
﴿وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾	79	21
النحل		

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾	36	303
﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ ﴾	64	290
﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن ﴾	93	38
الإسراء		
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾	15	34
﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ۖ ﴾	71	21
الكهف		
﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾	54	257
الأنبياء		
﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾	23	37،34
﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾	73	21
الحج		
﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	41	68
النُّور		
وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾	26	254
الفرقان		
﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾	74	21
النمل		
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾	65	77
القصص		
﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	5	22
﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾	29	250
﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ﴾	41	22

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
الروم		
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	47	37
السجدة		
﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾	13	38
﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾	24	22، 303
الأحزاب		
﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾	25	418
﴿يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَـٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾	30	249
﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَـٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾	31	249
﴿ يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ ﴾	32	249
﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾	33	249، 251
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾	33	59، 245
﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾	34	249، 250
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾	53	252
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾	70	أ
فاطر		
﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾	24	303
يس		
﴿ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾	12	21
الصافات		
﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ ﴾	44	111
﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾	69	195
﴿ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾	70	195

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴾	103	35
الشورى		
﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾	23	270، 391
﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾	52، 53	302
الأحقاف		
﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةً ﴾	12	20
الفتح		
﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾	18	236
﴿سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ﴾	29	418
الحجرات		
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾	9	223
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾	9	145
ق		
﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴾	37	196
القمر		
﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾	1	190
الممتحنة		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾	8	145
الصف		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ﴾	4	146
﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾	8	ب
القلم		
﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ ﴾	4	235

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
الجن		
﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾	26-28	77، 186

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث والآثار من كتب أهل السنة

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
1	ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا.	199
2	ائتوني بكتف أكتب لكم كتابا... :فأبطئوا بالكتف والدّواة فقبضه الله.	201
3	أبرص وأقرع وأعمىٰ .	35
4	أبو بكر الصّدّيق لا يلبث بعدي إلا قليلا.	159
5	أترقدون في المسجد؟ إنه لا يرقد فيه أحد.	118
6	اثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل.	163
7	ادعوا لي بصحيفة ودواة... دعوهن فإنهن خير منكم.	204
8	ادعي لي أبا بكر وأخاك حتّىٰ أكتب كتابا.	44، 218
9	ادن يا علي... ضع خمسك في خمسي.	270
10	إذا جاء أحدكم خادمه بطعامه.	158
11	إذا خرج ثلاثة في سفر .	69
12	أشبهت خلقي وخلقي.	234
13	اغسلوني بسبع قرب	205
14	أطعه في طاعة الله.	43
15	أف وتف، وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لأحد غيره .	378
16	ألا ترضىٰ أن تكون منّي بمنزلة.	85
17	ألا وإنّي تارك فيكم ثقلين: أحدهما كتاب الله عزّ وجلّ.	238
18	أما أنت يا جعفر، فيشبه خلقك خلقي.	382
19	أمّا بعد، ألا أيّها النّاس، فإنّما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربّي.	238
20	أما ترضىٰ أن تكون منّي، بمنزلة	379
21	أمرت أن أقاتل النّاكثين ، والقاسطين ، والمارقين	404

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
22	أمرني النبي ﷺ أن آتيه بطبق... فخشيت أن تفوتني نفسه	207
23	أمّني جبرئيل عند الكعبة	370
24	إنّ إبراهيم حرّم مكّة وإنّي أحرّم ما بين لابتيها	252
25	إنّ الأشعريّين إذا أرملوا في الغزو، أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة	235
26	إنّ الأمّة ستغدر بك بعدي	358
27	أن النبي ﷺ بعثه علىٰ جيش ذات السّلاسل	145
28	أن النبي ﷺ كان في مغزىً له، فقال لأصحابه: «هل تفقدون من أحد؟»	236
29	إن تطعنوا في إمرته، فقد كنتم	144
30	أن رسول الله ﷺ دعا أبا بكر، فعقد له اللواء	123
31	أن رسول الله ﷺ جاء إلىٰ باب علي أربعين صباحا	371
32	أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلة	257
33	إنّ عبدا خيّره اللّه.	45، 220
34	أن لا يحبّني إلّا مؤمن، ولا يبغضني إلّا منافق	258
35	إن نساءه من أهل بيته	242
36	إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّىٰ	153
37	أنا الشّجرة وفاطمة فرعها، وعليّ لقاحها،	427
38	أنا حرب لمن حاربتم، وسلم لمن سالمتم	365
39	أنا قسيم النار	110
40	أنا مدينة العلم وعليّ بابها	437
41	إنا نحضر الأمراء ، فنتكلم بالشيء(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه)	157
42	أنت أخونا ومولانا	234
43	أنت تبيّن لأمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي	281

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
44	أنت تغسلني، وتواريني في لحدي	285
45	أنت علىٰ مكانك وأنت علىٰ خير	252
46	أنت من أزواج النّبيّ عليه السّلام وأنت علىٰ خير	252
47	أنت من أهلي	255
48	أنتَ منّي وأنا منكَ	234
49	أنتِ منّي، وأنا منكِ	236
50	أنتم لا أحلام لكم	207
51	الأنصار لا يحبّهم إلّا مؤمن، ولا يبغضهم إلّا منافق	260
52	إنّك علىٰ خير	254
53	إنّك من أهل البيت	255
54	إنه ليس من الناس أحد أمن علي في نفسه وماله من أبي بكر	220
55	إني أبرأ إلىٰ الله أن يكون لي منكم خليل	220
56	إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر	241
57	إنّي عبد اللّه، وأخو رسوله، وأنا الصّدّيق الأكبر(عن علي ﷺ)	431
58	أوحي إليّ في عليّ ثلاث: أنّه سيّد المسلمين	320
59	أوّلكم واردا علىٰ الحوض، أوّلكم إسلاما، عليّ بن أبي طالب	419
60	أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ ؟	54
61	آية الإيمان حبّ الأنصار، وآية النّفاق بغض الأنصار	259
62	بعثت أنا والسّاعة كهاتين	190
63	بلىٰ، فادخلي في الكساء	255
64	بلىٰ، إن شاء الله تعالىٰ	255
65	بلىٰ، نساؤه من أهل بيته	242

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
66	تدور رحىٰ الإسلام لخمس وثلاثين	179
67	تقاتل النّاكثين والقاسطين، والمارقين	401
68	توفّىٰ النّبىّ ﷺ في بيتي، وفي نوبتي، وبين سحري ونحري	208
69	ثلاثا قالهنّ له رسول اللّه ﷺ	148
70	حب علي حسنة لا تضر معها سيئة	276
71	الخالة بمنزلة الأمّ	234
72	خرج النّبيّ ﷺ غداة وعليه مرط مرحّل، من شعر أسود	245
73	خرجت لأخبركم بليلة القدر، فتلاحىٰ فلان وفلان.	223
74	خلافة النّبوّة ثلاثون سنة	177
75	خلق الأنبياء من أشجار شتىٰ	270
76	خلق النّاس من أشجار شتىٰ	270
77	خلّ بعض مناشدتك ربك، فإن الله منجز لك ما وعدك	214
78	دعه؛ فإنه يحب الله ورسوله	102
79	ذاك لو كان وأنا حي، فأستغفر لك وأدعو لك	218
80	سألت ربي ثلاثا، فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة	223
81	الصّلاة يا أهل البيت	256
82	الصلاة، وما ملكت أيمانكم	227
83	علي خير البشر	393
84	عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ	356
85	فارجع فاخلفني في أهلي وأهلك	92
86	فإنّ المدينة لا تصلح إلّا بي أو بك	88
87	فإن لم تجديني، فأتي أبا بكر	44، 221

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
88	فمن تعلق بغصن من أغصانها نجا	273
89	في أمّتي اثنا عشر منافقا	188
90	المنذر والهاد علي بن أبي طالب	301
91	رسول الله ﷺ المنذر، وأنا الهادي	291
92	فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتموا صلاتكم وأرخىٰ الستر فتوفي من يومه	222
93	قاتل الله اليهود والنصارىٰ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	227
94	قم، فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب	115
95	كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ	374
96	كلّ بني أنثىٰ فإن عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة	424
97	كلّ سبب ونسب منقطع يوم القيامة ما خلا سببي ونسبي	424
98	كنّا زمن النبي ﷺ، لا نعدل بأبي بكر أحدا	54
99	كنّا نخيّر بين الناس في زمان رسول الله ﷺ،	53
100	لا أوتىٰ بأحد يفضلني علىٰ أبي بكر وعمر، (عن علي رضي الله عنه)	54
101	لا تبقينّ فىٰ المسجد خوخة إلاّ	45
102	لا تسبوا أبا بكر، وعمر، فإنهما سيدا كهول أهل الجنة	388
103	لا تقوم الساعة حتىٰ تأخذ أمتي بأخذ القرون	190
104	لا تقوم الساعة حتىٰ تقتتل فئتان عظيمتان	189
105	لا تقوم السّاعة حتّىٰ يتباهىٰ النّاس بالمساجد	189
106	لا تلعنوه فواللّه ما علمت إنّه يحبّ اللّه ورسوله	144
107	لا يزال الإسلام عزيزا إلىٰ اثني عشر	183
108	لا يزال الدّين قائما، حتّىٰ تقوم السّاعة	153
109	لا يزال أمر النّاس ماضيا	153

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
110	لا يزال أمر أمتي صالحا حتىٰ يمضي اثنا عشر خليفة	154
111	لا يزال هذا الدّين عزيزا منيعا إلىٰ اثني عشر	153
112	لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي	86
113	لأبعثن رجلا، لا يخزيه الله أبدا	138
114	لأعطينّ هذه الرّاية رجلا يفتح اللّه	122
115	لقد قبض في هذه الليلة رجل، لا يسبقه الأولون بعمل	391
116	لقد كان فيكم بالأمس رجل، ما سبقه الأولون	139
117	لكلّ بني أمّ عصبة ينتمون إليهم إلّا ابني فاطمة،	424
118	لكل نبي وصي ووارث ، وإن عليا	60
119	لمبارزة عليّ بن أبي طالب لعمرو بن عبد ودّ	421
120	اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل	451
121	اللّهمّ اغفر له وارحمه، وعافه	149
122	اللهم هؤلاء أهل بيتي، وحامتي	372
123	لو أن عبدا، عبد الله بين الصفا والمروة ألف عام،	275
124	ليلة أسري بي انتهيت إلىٰ قصر من لؤلؤة	328، 332
125	ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذ	137
126	مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا،	360
127	مروا أبا بكر فليصلّ بالنّاس	45، 219
128	مروا من يصلي بالناس	219
129	من أحبّ الأنصار أحبّه اللّه	260
130	من أحبني وأحب هذين	392
131	ومن أطاع أميرىٰ فقد أطاعني ، ومن عصىٰ أميري فقد عصاني	390

جامعة الإمام عبد الغفار للعلوم الإسلامية

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
132	ومن أطاعك فقد أطاعني ، ومن عصاك فقد عصاني	390
133	من خلع يدا من طاعة، لقي اللّه	33
134	من سبّ عليّا فقد سبّني	385
135	من سره أن يحيا حياتي... ويتمسك بالقصبة الياقوتة	309
136	من سره أن يحيا حياتي... ويسكن جنة عدن غرسها ربي	309
137	من يريد أن يحيىٰ حياتي، ويموت موتي	304
138	هذا أمير البررة ، قاتل الفجرة	399
139	هم حيّ منّي	236
140	هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده	199
141	والذي أحلف به إن كان عليّ لأقرب الناس عهدا(عن أم سلمة رضي الله عنها)	380
142	والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلاّ لنفسي	111
143	والّذىٰ فلق الحبّة وبرأ النّسمة إنّه لعهد النّبيّ الأمّيّ صلى الله عليه وسلم إليّ	258
144	يا أنس، اسكب لي وضوءا	285
145	يا أيها الناس، لقد فارقكم أمس(عن الحسن رضي الله عنه)	138
146	يا عثمان، إنه لعل الله يقمصك قميصا	223
147	يا علي، أنت أول المؤمنين إيمانا	119
148	يا عليّ، النّاس من شجر شتّىٰ	266
149	يا عليّ، أنت سيّد في الدّنيا، سيّد في الآخرة	396
150	يا عليّ، من فارقني فقد فارق اللّه، ومن فارقك يا عليّ، فقد فارقني	376
151	يا فاطمة، أما ترضين أنّ اللّه عزّ وجلّ اطّلع إلىٰ أهل الأرض	337
152	يكون اثنا عشر أميرا	153، 182

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث والآثار من كتب الشيعة الإمامية

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
1	أشهد بالله أني دخلت علىٰ أمك فاطمة... ورأيت في يديها لوحا أخضر.	64
2	إن أول ما يسأل عنه العبد إذا وقف بين يدي الله جل جلاله عن الصلوات المفروضات ... وعن ولايتنا أهل البيت.	73
3	إني واثني عشر من ولدي، وأنت يا علي، زر الأرض.	191
4	بني الإسلام علىٰ خمس: الولاية، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، والحج.	72
5	بني الإسلام علىٰ خمس: علىٰ الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع، وتركوا هذه.	72
6	بني الإسلام علىٰ خمسة أشياء: علىٰ الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية... الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن.	72
7	بني الإسلام علىٰ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، والحج إلىٰ البيت، وولاية علي بن أبي طالب رضي الله عنه.	72
8	التاركون ولاية علي خارجون عن الإسلام.	74
9	الجاحد لولاية علي كعابد وثن.	74
10	دخلت علىٰ فاطمة عليها السلام، وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام.	191
11	عن أبي جعفر عليه السلام قال : أمر الله عز وجل رسوله بولاية علي، وأنزل عليه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية.	58
12	كان الناس أهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة.	147
13	لم يبعث الله نبيا، ولا رسولا إلا وأخذ عليه الميثاق لمحمد بالنبوة،	73

الرقم	الحديث أو الأثر	الصفحة
	ولعلي بالإمامة.	
14	لو أن رجلا عمر ما عمر نوح ... يصوم النهار ويقوم في ذلك الموضع، ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئا.	73
15	لو جاء أحدكم يوم القيامة بأعمال كأمثال الجبال ولم يجئ بولاية علي بن أبي طالب لأكبه الله في النار.	73
16	ولاية علىٰ مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوة محمد صلىٰ الله عليه وآله، ووصية علي عليه السلام.	73
17	ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيًا قط إلا بها.	73
18	ولقد أعطيت خصالا ما سبقني إليها أحد قبلي: علمت المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب...	77
19	يا علي، ما بعث الله نبيا إلا وقد دعاه إلىٰ ولايتك، طائعا أو كارها.	72

جمعية إمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام المترجم لهم والرواة المتكلم عليهم

الرقم	الاسم	الصفحة
1	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة	204
2	إبراهيم بن الحجاج	347
3	إبراهيم بن الحسين بن ديزيل	283
4	إبراهيم بن ثابت البصري القصّار	454
5	إبراهيم بن عبد الرحمن بن صبيح	368
6	إبراهيم بن محمد بن عمر العلوي	312
7	إبراهيم بن محمد بن ميمون	289
8	الأبزاري	349
9	أبو ثابت مولىٰ أبي ذر	357
10	أبو حمزة الثمالي	288
11	أبو سعيد التيمي	356
12	أبو عبد الله الجدلي	386
13	أحمد بن إسحاق العلوي	313
14	أحمد بن إسحاق بن أيوب	323
15	أحمد بن الحجاج بن الصلت	412
16	أحمد بن المفضل الكوفي	328
17	أحمد بن بديل بن قريش	411
18	أحمد بن جعفر المنادي أبو الحسن	180
19	أحمد بن جعفر بن أصرم	413
20	أحمد بن صُبيح الأسدي	377
21	أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب	399
22	أحمد بن علي بن المثنىٰ أبو يعلىٰ	326

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
23	أحمد بن عياض الفرضي	453
24	أحمد بن عيسىٰ الخشاب التنيسي	421
25	أحمد بن محمد أبو العباس	228
26	أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي دارم	340
27	أحمد بن محمد الطحاوي	50
28	أحمد بن محمد المهدي	275
29	أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي	44
30	أحمد بن محمد بن سعيد الصيرفي	367
31	أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة	331
32	أحمد بن محمد بن يزيد	316
33	أسباط بن نصر	374
34	إسحاق بن إبراهيم	140
35	إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي	307
36	إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري	322
37	إسحاق بن بشر الكاهلي	318
38	إسحاق بن محمد بن مروان	287
39	إسحاق بن يوسف	267
40	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي	329
41	أسعد بن زرارة	325
42	أسلم مولىٰ عمر بن الخطاب	205
43	إسماعيل بن أبان الوراق	394
44	إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير	299
45	إسماعيل بن محمد بن إسحاق	392

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
46	الأسود بن سعيد الهمداني	156
47	أصبغ بن نباتة	402
48	أم موسىٰ	380
49	إياس بن سلمة بن الأكوع	130
50	بسام الصيرفي	390
51	بشر بن مهران	315
52	بكر بن محمد الصيرفي	307
53	تليد بن سليمان	368
54	جابر بن يزيد الجعفي	313
55	جعفر بن إدريس القزويني	388
56	جعفر بن زياد الأحمر	327
57	جعفر بن سليمان الضبعي	363
58	جميع بن عفاق	274
59	جيلان بن فروة أبو الجلد	178
60	الحارث بن حصية	288
61	الحارث بن حصيرة	274
62	حامد بن آدم المروزي	115
63	حبّة بن جوين العرني	434
64	حرام بن عثمان الأنصاري	118
65	الحسن الفقيمي	390
66	الحسن بن أبي جعفر الجفري	363
67	الحسين بن إسحاق بن إبراهيم التستري الدقيقي	201
68	الحسن بن الحسين العرني	109

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
69	الحسن بن حمزة العلوي أبو طاهر	318
70	الحسن بن زيد	393
71	الحسن بن سليمان الدارمي	326
72	الحسن بن صابر	411
73	الحسن بن عبد الله بن ترنجة	413
74	الحسن بن علي الأزدي أبو عبد الغني	429
75	الحسن بن محبوب	288
76	الحسن بن محمد بن يحيىٰ	392
77	الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي	26
78	الحسين العلوي المصري	393
79	الحسين بن الحسن الأشقر	351
80	حسين بن الميرزا محمد النوري الطبرسي	63
81	الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي	392
82	الحسين بن علي التميمي	269
83	الحسين بن محمد بن بيان	313
84	الحسين بن هارون الضبي القاضي	331
85	الحسين بن واقد	128
86	حفص بن عمر	90
87	الحكم بن عتيبة الكندي	125
88	حكيم بن جبير الأسدي	89
89	حماد بن أبي حماد	273
90	حماد بن المبارك	414
91	حنش بن المعتمر الكناني	360

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
92	خالد بن طليق	408
93	الخليل بن مرة الضبعي	405
94	داهر بن يحيىٰ الرازي	110
95	داود بن أبي عوف أبو الجحاف	367
96	داود بن الحصين	204
97	ذكوان السمان الزيات	339
98	رباح بن خالد الأسدي الكوفي	329
99	ربيعة بن سيف	162
100	ربيعة بن علي أبو مضر	318
101	زكريا بن يحيىٰ الساجي	89
102	زهير بن معاوية بن حديج	156
103	زياد بن المطرف	306
104	زياد بن خيثمة الجعفي	156
105	زيد بن أسلم مولىٰ عمر بن الخطاب	205
106	سريج بن يونس	339
107	سعيد أبو خالد البجلي الأحمسي	158
108	سعيد بن محمد بن نصر الهمداني	413
109	سفيان بن بشر	275
110	سلام بن أبي عمرة	394
111	سلمة بن الفضل الأبرش	401
112	سليمان بن طرخان أبو معتمر	282
113	سليمان بن قرم بن معاذ	367
114	سليمان بن مهران الأعمش	339

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
115	سيف بن محمد	419
116	شريف بن سائق	313
117	شريك بن عبد الله النخعي	314
118	شيبة بن نعامة	225
119	صالح بن مقاتل بن صالح	410
120	صباح بن يحيىٰ	274
121	صبيح مولىٰ أم سلمة	366
122	ضرار بن صرد أبو نعيم	282
123	عاصم بن عامر البجلي	413
124	عاصم بن علي	415
125	عباد بن عبد الله الأسدي	293
126	عباد بن يعقوب الأسدي	134
127	العباس بن الفضل بن جعفر	414
128	عباية بن ربعي الأسدي	110
129	عبد الحسين بن يوسف شرف الدين الموسوي	96
130	عبد الرحمن ابن أخي زيد بن أرقم	387
131	عبد الرحمن بن خلدون	24
132	عبد الرحمن بن أبي حماد	268
133	عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ	123
134	عبد الرحمن بن أبي مليكة	117
135	عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة	414
136	عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلىٰ	318
137	عبد الرحمن بن كيسان الأصم	31

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
138	عبد الرحمن بن محمد الحارثي	294
139	عبد الرزاق بن همام بن نافع	342
140	عبد السلام بن صالح الهروي أبو الصلت	437
141	عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزوينى	317
142	عبد الله بن أبي زيد، القيرواني	51
143	عبد الله بن أذران الخياط	120
144	عبد الله بن بريدة الأسلمي	128
145	عبد الله بن بكير الغنوي	133
146	عبد الله بن حكيم الأسدي	133
147	عبد الله بن داهر الرازي	110
148	عبد الله بن سبأ	192
149	عبد الله بن شبيب	117
150	عبد الله بن شرحبيل	112
151	عبد الله بن صالح الجهني	160
152	عبد الله بن عبد القدوس	361
153	عبد الله بن عبد ربه العجلي	407
154	عبد الله بن عكيم الجهني	330
155	عبد الله بن محمد الإصطخري	119
156	عبد الله بن محمد بن سالم	410
157	عبد الله بن محمد بن عقيل	267
158	عبد الله بن يسار ابن أبي نجيح	341
159	عبد المؤمن بن عباد العبدي	112
160	عبد الملك بن أبي سليمان	134

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
161	عبد الملك بن عبد الله الجويني	23
162	عبد بن العزيز بن أحمد الكتاني	176
163	عبدان بن يزيد الدقاق	284
164	عبيد الله بن موسىٰ العبسي	277
165	عتاب بن ثعلبة	401
166	عثمان بن أحمد بن السماك أبو عمرو	294
167	عثمان بن عبد الله الشامي	430
168	عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي	201
169	عدي بن ثابت	259
170	عروة بن الحارث الهمداني	134
171	عطاء بن السائب	300
172	عطية بن سعد الكوفي	371
73	علي الهلالي	353
174	علي بن أبي فاطمة	402
175	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم	31
176	علي بن الحسن بن علي	393
177	علي بن المثنىٰ الطّهويّ	413
178	علي بن المسلم أبو الحسن الفرضي	276
179	علي بن جعفر الصادق	392
180	علي بن زيد بن جدعان	363
181	علي بن عابس	289
182	علي بن علي الهلالي	353
183	علي بن محمد الماوردي	23

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
184	علي بن محمد بن كاس النخعي	276
185	علي بن موسىٰ أبو الحسن بن السمسار	278
186	علي بن موسىٰ الأودي	278
187	علي بن هاشم بن البريد	274
188	عمار بن رزيق	307
189	عمارة بن جوين، أبو هارون العبدي	277
190	عمر بن حفص أبو حفص العبدي	278
191	عمر بن حفص السدوسي	317
192	عمر بن عبد الرحمن بن قيس أبو حفص الأبار	339
193	عمران بن خالد بن طليق	408
194	عمران بن عمّار	377
195	عمرو بن الحصين العقيليّ	323
196	عمرو بن ثابت بن هرمز	361
197	عمرو بن حماد القناد	374
198	عمرو بن خالد الأعشىٰ	373
199	عمرو بن دينار	132
200	عمرو بن عبد الغفار	272
201	عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي	306
202	عمرو بن عبد ود العامري	421
203	عون بن أبي جحيفة	154
204	عيسىٰ بن سودة الرازي	330
205	عيسىٰ بن شاذان	298
206	عيسىٰ بن عبد الرحمن	386

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
207	فضال بن جبير	275
208	الفضل بن أبي قرة التميمي	313
209	الفضل بن الحسن الطبرسي	57
210	فضيل بن عبد الوهاب القناد	132
211	فهد بن إبراهيم بن فهد	316
212	القاسم بن جندب	288
213	القاسم بن سليمان	405
214	القاسم بن محمد بن أبي شيبة	131
215	القاسم بن هبة الله	313
216	قيس أبو مريم	125
217	قيس بن الربيع	350
218	طاوس بن كيسان	201
219	كثير بن يحيىٰ	367
220	ليث بن أبي سليم	201
221	المثنىٰ بن القاسم الحضرمي	330
222	مجاهد بن جبر	341
223	محمد الحسين آل كاشف الغطاء	47
224	محمد باقر بن محمد المجلسي	63
225	محمد بن أحمد القرطبي	32
226	محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي	331
227	محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي	340
228	محمد بن إسحاق	382
229	محمد بن إسحاق النيسابوري	412

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
230	محمد بن الحسن الحر العاملي	63
231	محمد بن الحسن بن علي الطوسي	57
232	محمد بن الطفيل أبو جعفر الكوف	440
233	محمد بن المظفر بن موسىٰ	316
234	محمد بن جعفر بن أبي المواتيه الفيدي	440
235	محمد بن جعفر بن عبد الرحيم	318
236	محمد بن حميد الرازي	401
237	محمد بن حيّويه بن المؤمل	428
238	محمد بن رزيق	352
239	محمد بن زكريا الغلابي	315
240	محمد بن سهل البخاري	348
241	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ	124
242	محمد بن عبد الله أبو سليمان ابن زبر	278
243	محمد بن عبد الله الشيباني	314
244	محمد بن عبد الله بن العربي المعافري	52
245	محمد بن عثمان بن أبي شيبة	289
246	محمد بن عديس	329
247	محمد بن علي الحسيني الشافعي	340
248	محمد بن علي بن خلف العطار	206
249	محمد بن علي بن بابويه القمي	62
250	محمد بن عمر الواقدي	203
251	محمد بن عمران	317
252	محمد بن كثير	403

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
253	محمد بن مبارك اشتوية	412
254	محمد بن محمد بن النعمان المفيد	74
255	محمد بن مروان الكوفي	287
256	محمد بن يعقوب الكليني	61
257	محمد بن يونس القرشي الكديمي	402
258	محمد رشيد رضا	24
259	محمد رضا المظفر	70
260	محمد محسن الفيض الكاشاني	62
261	مسلم بن صبيح	370
262	المسيب بن زهير الضبي	415
263	المسيب بن مسلم	128
264	المطلب بن زياد	298
265	معاذ بن مسلم	300
266	معاوية بن ثعلبة	376
267	معتمر بن سليمان	282
268	معروف بن خرّبوذ	394
269	معقل بن عبيد الله	131
270	المعلىٰ بن عبد الرحمن	403
271	معلىٰ بن مهدي الموصلي	384
272	معمر بن راشد	342
273	المغيرة بن مقسم الضّبي	381
274	المفضل بن صالح الأسدي	360
275	منصور بن أبىٰ الأسود	294

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
276	المنهال بن عمرو	293
277	المهلب بن أبي صفرة	172
278	موسىٰ بن النعمان	430
279	موسىٰ بن جعفر الجعفريّ	206
280	ميمون، أبو عبد الله البصري	91
281	ميناء بن أبي ميناء الخزاز	428
282	نصر بن مزاحم المنقري	371
283	نصير الدين الطوسي	27
284	النّضر بن شميل	140
285	نعمة الله الجزائري	71
286	نعيم بن حكيم	125
287	هارون بن حاتم	268
288	هارون بن مسلم الحنائي	388
289	هشام بن سعد	205
290	هشام بن عمرو الفوطي	31
291	هلال بن أبي حميد	322
292	هلال بن مقلاص	202
293	الهيثم بن حبيب بن غزوان	352
294	يحيىٰ بن أبي بكير	328
295	يحيىٰ بن زكريّا بن إبراهيم بن سويد النّخعيّ	201
296	يحيىٰ بن العلاء الرّازيّ	322
297	يحيىٰ بن سليم، أبو بلج	86
298	يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني	351

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الرقم	الاسم	الصفحة
299	يحيىٰ بن عبد الله الأجلح	435
301	يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي	410
302	يحيىٰ بن يعلىٰ الأسلمي	311
303	يحيىٰ بن يعلىٰ القطواني	130
304	يزيد بن أبي زياد مولىٰ بني هاشم	387
305	يزيد بن أبي عبيد الحجازي	130
306	يزيد بن معن	112
307	يعقوب بن المغيرة الهاشمي	318
308	يعقوب بن جعفر	388
309	يعقوب بن موسىٰ الهاشمي	318
310	يعقوب بن يوسف بن زياد الضّبّي	370
311	يوسف بن عبد الله بن عبد البر	51
312	يونس بن أبىٰ إسحاق السبيعي	140
313	يونس بن أبي يعفور	154

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع السنية

1- **الأحاد والمثاني:** أحمد ابن عمرو بن الضحاك الشيباني ، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة-ط1- دار الراية، الرياض، 1411.

2- **الأحاديث المختارة:** محمد بن عبد الواحد، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش-ط3-دار خضر، بيروت،1420 .

3- **الإحاطة في أخبار غرناطة:** لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق : د. يوسف علي طويل-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، - 1424 .

4- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-ط-مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408.

5- **الأحكام السلطانية:** علي بن محمد الماوردي، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي-ط1- دار ابن قتيبة، الكويت، 1409.

6- **أحكام القرآن:** محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الأشبيلي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا-ط3-دار الكتب العلمية، بيروت، 1424.

7- **الإحكام في أصول الأحكام:** علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت،1404.

8- **أدب الدنيا والدين:** أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، دار مكتبة الحياة، 1986م.

9- **الأدب المفرد:** محمد بن إسماعيل البخاري -ط3- بيروت، 1409.

10- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس-ط1- مكتبة الرشد، الرياض، 1409.

11- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** محمد ناصر الدين الألباني-ط2- المكتب الإسلامي، بيروت، 1405.

12- **الأسامي والكنى:** أحمد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع-ط1-دار الأقصى، الكويت، 1406.

13- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي-ط1-دار الجيل، بيروت، 1412.

14- **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** علي بن محمد ابن الأثير، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت، 1417.

15- **الإصابة في تمييز الصحابة:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلىٰ محمد معوض-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1415.

16- **أصول مذهب الشعية الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد:** ناصر بن عبد الله بن علي القفاري.

17- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي،تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1415.

18- **أطلس الحديث النبوي:** شوقي أبو خليل-ط4-، دار الفكر، دمشق، 1426.

19- **الأعلام:** خير الدين الزركلي-ط15-دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م.

20- **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان:** محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية تحقيق : محمد حامد الفقي -ط2- دار المعرفة، بيروت، 1395.

21- **إكمال المعلم بفوائد مسلم :** القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي، تحقيق: يحيىٰ إسماعيل-ط1- دار الوفاء، المنصورة، 1419.

22- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى:** علي بن هبة الله بن ماكولا-ط1-دار الكتب العلمية، بيروت،1411.

23- **الإلزامات والتتبع للدارقطني:** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني-ط2-تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405.

24- **أمالي المحاملي- رواية ابن يحيى البيع-:** الحسين بن إسماعيل المحاملي-ط1- تحقيق: إبراهيم القيسي، دار ابن القيم، عمان – الأردن، 1412.

25- **الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة :** عبد الله بن عمر الدميجي-ط2- دار طيبة، الر ياض، 1408.

26- **الإمامة والرد على الرافضة**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي -ط3-مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1415.

27- **الإمامة والنص**: لفيصل نور، كتاب إلكتروني.

28- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيه من الصحابة**: علاء الدين بن قليط مغلطاي،مكتبة الرشد، الرياض.

29- **الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال**: إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي-ط3- مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1423.

30- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي، عالم الكتب، بيروت، 1403.

31- **الأوائل**: أبو بكر بن أبي عاصم، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

32- **الأوائل**: أبو عروبة الحسين بن محمد الجَزَري الحرَّاني، تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري-ط1- دار ابن حزم، بيروت، 1424.

33- **آية التطهير و علاقتها بعصمة الأئمة طه حامد الدليمي**: كتاب إلكتروني.

34- **آية التطهير و علاقتها بعصمة الأئمة عبدالهادي الحسيني**: كتاب إلكتروني.

35- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: أحمد شاكر، تحقيق علي حسن-ط1- مكتبة المعارف، الرياض، 1417.

36- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**:يوسف بن حسن ابن المِبْرَد الحنبلي، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1413.

37- **البحر الزخار(مسند البزار)**: أحمد بن عمرو بن، أبو بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، 1409.

38- **البداية والنهاية:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: علي شيري-ط1- دار إحياء التراث العربي، 1408.

39- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام:** أبو الحسن علي بن محمد، ابن القطان الفاسي،تحقيق: الحسين آيت سعيد -ط1- دار طيبة، الرياض، 1418.

40- **البينات في الرد على أباطيل المراجعات:** محمود الزعبي-ط1-، 1406.

41- **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمّد بن محمّد،أبو الفيض الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

42- **تاريخ ابن معين**-رواية الدارمي-تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق،1400.

43- **تاريخ ابن معين**-رواية الدوري-تحقيق: أحمد محمد نور سيف-ط1- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1399.

44- **تاريخ أصبهان:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن-ط1-دار الكتب العلمية، بيروت، 1410.

45- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري-ط1- دار الكتاب العربي، بيروت، 1407.

46- **التاريخ الصغير:** محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق : محمود إبراهيم زايد-ط1-دار الوعي، حلب، 1397.

47- **التاريخ الكبير:** أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال-ط1- الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 1427.

48- **التاريخ الكبير:** محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن.

49- **تاريخ بغداد:** أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

50- **تاريخ دمشق:** أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تحقيق:عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1415.

51- **تاريخ قضاة الأندلس:** أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي- ط-دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1403.

52- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم:** محمد بن عبد الله، أبو سليمان ابن زبر الربعي، تحقيق: عبد الله أحمد سليمان الحمد-ط1- دار العاصمة، الرياض،1410.

53- **تالي تلخيص المتشابه:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات-ط1- دار الصميعي، الرياض، 1417.

54- **تجريد أسماء الصحابة:** شمس الدين الذهبي، دار المعرفة، بيروت.

55- **التحرير والتنوير:** محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس ، 1997 م.

56- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة:** شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي-ط1- الكتب العلميه، بيروت، 1414.

57- **تخريج حديث (أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا):** خليفة بن أرحمة بن حهام الكواري، إصدار مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر، ضمن مجموع، 1420.

58- **التدوين في أخبار قزوين:** عبد الكريم بن محمد، أبو القاسم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408.

59- **تذكرة الحفاظ:** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1419.

60- **تذكرة الموضوعات:** محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، ابن القيسراني، تصحيح محمد أمين الخانجي-ط1- مطبعة السعادة، مصر، 1323.

61- **تذكرة الموضوعات:** محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي-ط1-إدارة الطباعة المنيرية، 1343.

62- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك:** أبو الفضل القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي ، تحقيق جماعة-ط1-مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب،1965-1983.

63- **تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي:** عزيز رشيد محمد الدايني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.

64- **تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي-ط1- مكتبة المنار، عمان، 1403 .

65- **التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف:** يوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق- ط1- دار الصميعي، الرياض، 1418.

66- **التعقبات على موضوعات ابن الجوزي:** جلال الدين السيوطي، طبعة هندية قديمة، 1882م.

67- **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،** تحقيق: خليل بن محمد العربي- ط1- دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، 1414.

68- **تعليقات على ما صححه الحاكم ووافقه الذهبي:** عبد الله بن مراد السلفي، ط1، دار الفضيلة، الرياض، 1418.

69- **تفسير القرآن العظيم:** أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب-ط3- مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، السعودية، 1419.

70- **تفسير القرآن العظيم:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة-ط2- دار طيبة ، الرياض، 1420.

71- **تقريب التهذيب:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة-ط1- دار الرشيد، سوريا، 1406.

72- **تلخيص كتاب الموضوعات :** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- -، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد-ط1-، مكتبة الرشد، الرياض، 1419.

73- **تلخيص كتاب العلل التناهية:** شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- -، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد-ط1-، مكتبة الرشد، الرياض، 1419.

74- **تمام المنة في التعليق على فقه السنة:** محمد ناصر الدين الألباني-ط5- دار الراية، الرياض.

75- **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل:** محمد بن الطيب، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر-ط1-مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، 1407.

76- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:** أبو عمر يوسف بن عبد البر،تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387.

77- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:** علي بن محمد ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1399.

78- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:** عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني-ط2-المكتب الإسلامي، بيروت، 1406.

79- **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار:** محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

80- **تهذيب التهذيب:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني-ط1- دار الفكر، بيروت، 1404.

81- **تهذيب خصائص الإمام علي لأحمد بن شعيب النسائي:** أبو إسحاق الحويني-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت،1405.

82- **الثقات:** محمد بن حبان أبو حاتم،البُستي-ط- دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، 1393.

83- **جامع البيان في تأويل القرآن:** محمد بن جرير ، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر-ط1-مؤسسة الرسالة، 1420.

84- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل:** صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي-ط2-عالم الكتب، بيروت، 1407.

85- **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن:** أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش-ط2-دار خضر، بيروت، 1419 .

86- **جامع بيان العلم وفضله:** أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري- ط1- دار ابن الجوزي، السعودية،1414.

87- **الجامع لأحكام القرآن:** محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 1423.

88- **الجرح والتعديل:** عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن، الهند -ط1- دار إحياء التراث العربي، بيروت1271.

89- **جزء من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي:** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي-ط1- دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، 1406.

90- **جزء علي بن محمد الحِمْيَري:** تحقيق: عبد العزيز بن سليمان البعيمي-ط1-مكتبة الرشد، الرياض،1418.

91- **جمل من أنساب الأشراف:** أحمد بن يحيىٰ البَلَاذُري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي-ط1-دار الفكر، 1417.

92- **جوامع السيرة:** علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: إحسان عباس-دار المعارف، مصر.

93- **حاشية السندي على البخاري:** محمد بن عبد الهادي السندي المدني، دار الفكر، بيروت.

94- **الحاوي للفتاوي:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : عبد اللطيف حسن عبد الرحمن -ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1421.

95- **حديث الثقلين وفقهه:** علي السالوس: كتاب إلكتروني.

96- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، السعادة، مصر، 1394.

97- **حوار هادئ مع الدكتور القزويني الشيعي الإثني عشري:** الدكتور الغامدي، مكة.

98- **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب:** أحمد بن شعيب، النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي-ط1- مكتبة المعلا، الكويت،1406.

99- **الخلافة:** محمد رشيد رضا، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

100- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد/ الهند، 1392.

101- **الدرر في اختصار المغازي والسير:** أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف-ط2- دار المعارف، القاهرة، 1403.

102- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة:** أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي-ط1-دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، بيروت والقاهرة، 1408.

103- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي-ط1- دار ابن عفان، الخبر السعودية، 1416.

104- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب:** إبراهيم بن نور الدين، ابن فرحون المالكي، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنّان-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1417.

105- **الذرية الطاهرة النبوية:** محمد بن أحمد الدولابي الرازي، تحقيق: سعد المبارك الحسن-ط1-الدار السلفية، الكويت، 1407.

106- **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق:** محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد شكور أمرير الميادين، مكتبة المنار، الأردن، 1406.

107- **رجال صحيح مسلم**: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، 1407.

108- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق:علي عبد الباري عطية-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت،1415.

109- **الروض المعطار في خبر الأقطار**: محمد بن عبد المنعم الحِميري، تحقيق : إحسان عباس-ط2-مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980م.

110- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**: محي الدين النووي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

111- **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف-ط1- مكتبة الدار، المدينة النبوية، 1408.

112- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: زياد محمد منصور-ط1- مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، 1414.

113- **سؤالات البرقاني للدارقطني**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري-ط1- كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، 1404.

114- **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر-ط1- مكتبة المعارف، الرياض،1404.

115- **سؤالات السلمي للدارقطني**: محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي -ط1- 1427.

116- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر-ط1-مكتبة المعارف، الرياض، 1404.

117- **سؤالات مسعود بن علي السجزي للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر-ط1- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408.

118- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها:** محمد ناصر الدين الألباني- ط1- مكتبة المعارف، الرياض، 1415-1422.

119- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة:** محمد ناصر الدين الألباني-ط1- مكتبة المعارف، الرياض، 1412.

120- **السنة النبوية وعلومها بين السنة والشيعة الإمامية :** عدنان محمد زرزور-ط1- دار الإعلام، الأردن، 1429.

121- **السنة:** أبو بكر بن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني(ظلال الجنة في تخريج السنة)-ط1-المكتب الإسلامي، بيروت، 1400.

122- **السنة:** أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال أبو بكر، تحقيق : عطية الزهراني- ط1-دار الراية، الرياض ،1410.

123- **السنة:** أحمد بن محمد، أبو بكر الخلال، تحقيق: عطية الزهراني-ط1- دار الراية، الرياض،1410.

124- **سنن ابن ماجه:** محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، 1372.

125- **سنن أبي داود:** سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي، بيروت.

126- **سنن الترمذي:** محمد بن عيسىٰ أبو عيسىٰ الترمذي، تحقيق:أحمد محمد شاكر-ط2- شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، 1395.

127- **السنن الكبرى:** أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا- ط3-دار الكتب العلمية، بيروت، 1424.

128- **سنن النسائي:** أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة-ط2- مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1406.

129- **السياسة الشرعية:** أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية-ط1-وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1418.

130- **السِّيَاطُ اللاذِعات في كشف كذب وتدليس صاحب المراجعات**: عبد الله بن عبشان الغامدي.

131- **سير أعلام النبلاء**: محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط-ط3-مؤسسة الرسالة، 1405.

132- **السيرة النبوية**: عبد الملك بن هشام الحميري المعافري، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1411.

133- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، 1406.

134- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي-ط8- دار طيبة، السعودية، 1423.

135- **شرح السنة**: الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش-ط2-المكتب الإسلامي، بيروت، 1403.

136- **شرح العقيدة الطحاوية**: علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية ، والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1418.

137- **شرح صحيح البخارى**: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم -ط2- مكتبة الرشد، الرياض، 1423.

138- **شرح علل الترمذي**: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد-ط2-مكتبة الرشد، الرياض، 1421.

139- **شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**: عمر بن أحمد، أبو حفص ابن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد-ط1- مؤسسة قرطبة، 1415.

140- **شرح مشكل الآثار**: أحمد بن محمد، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-ط1-مؤسسة الرسالة، 1415.

141- **الشريعة**: محمد بن الحسين، أبو بكر الآجُرِّيُّ، تحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي-ط2-دار الوطن، الرياض،1420 .

142- **شعب الإيمان:** أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي،تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد-ط1- مكتبة الرشد، الرياض، 1423.

143- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى: عياض بن موسى اليحصبي، القاضي أبو الفضل، دار الفكر، بيروت، 1409.**

144- **الشيعة وتحريف القرآن:** محمد مال الله، دار الوعي الإسلامي، بيروت،1402.

145- صب العذاب علىٰ من سب الأصحاب: محمود شكري، أبو المعالي الألوسي، تحقيق: عبد الله البخاري-ط1- أضواء السلف، الرياض، 1417.

146- **صحيح ابن خزيمة:**المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

147- **صحيح البخاري:** محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر-ط1-دار طوق النجاة، 1422.

148- **صحيح الجامع الصغير وزياداته:** محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.

149- **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

150- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس:** خلف بن عبد الملك، أبو القاسم ابن بشكوال-ط2- مكتبة الخانجي، 1374.

151- **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة:** أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط-ط1- مؤسسة الرسالة، لبنان، 1417.

152- **الضعفاء الكبير:** محمد بن عمرو، أبو جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي-ط1-دار المكتبة العلمية، بيروت، 1404.

153- **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي،** تحقيق: سعدي الهاشمي، الناشر دار الوفاء، 1409.

154- **الضعفاء والمتروكون:** علي بن عمر، أبو الحسن، الدارقطني تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ-ط1- المكتب الإسلامي، بيروت، 1400.

155- **الضعفاء والمتروكين** لابن الجوزي

156- **الضعفاء والمتروكين:** أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق : بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت-ط1- مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1405.

157- **الضعفاء:** أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة-ط1-دار الثقافة، الدار البيضاء، 1405.

158- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته:** محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، بيروت.

159- **ضعيف سنن الترمذي:** محمد ناصر الدين الألباني-ط1- المكتب الاسلامي، بيروت، 1411.

160- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

161- **الطبقات:** خليفة بن خياط أبو عمر الليثي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة،الرياض ، 1402.

162- **طبقات الحنابلة:** محمد بن محمد، أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

163- **طبقات الشافعية الكبرى:** عبد الوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو-ط2- هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413.

164- **الطبقات الكبرى:** محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس-ط1- دار صادر، بيروت، 1968.

165- **طبقات المعتزلة:** عبد الله بن أحمد، أبو القاسم البلخي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1393.

166- **عارضة الأحوذي:** أبو بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.

167- **العبر في خبر من غبر**: محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، 1984.

168- **العقيدة الواسطية**: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية(مع شرح: محمد خليل هراس)، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، 1403.

169- **عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام** ﷺ: ناصربن علي عائض حسن الشيخ-ط3-مكتبة الرشد، الرياض، 1421.

170- **علل الترمذي الكبير**: محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة، أبو عيسىٰ الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي-ط1- عالم الكتب، بيروت، 1409.

171- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: عبد الرحمن بن علي، جمال الدين أبو الفرج الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري-ط2- إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، 1401.

172- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: علي بن عُمَر، أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله-ط1- دار طيبة، الرياض، 1405.

173- **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني-ط1- المكتب الإسلامي، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، بيروت، الرياض، 1408.

174- **العلل**: عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، و خالد بن عبد الرحمن الجريسي-ط1- مطابع الحميضي، 1427.

175- **العلل**: علي بن عبد الله ابن المديني، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي-ط2- المكتب الإسلامي، بيروت،1980.

176- **علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة**: أشرف الجيزاوي-ط1- دار اليقين، المنصورة، مصر، 1430.

177- **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**: محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود-ط1-مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1416.

178- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: محمود بن أحمد، بدر الدين العينىٰ الحنفىٰ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

179- **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**: محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمود مهدي الاستانبولي- ط6- مكتبة السنة، القاهرة، 1412.

180- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان-ط2- المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1388.

181- **العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

182- **غاية المرام في علم الكلام**: علي بن أبي علي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة، 1391.

183- **غياث الأمم في التياث الظلم**: عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي الجويني، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، ومصطفىٰ حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية، 1979.

184- **الفائق في غريب الحديث والأثر**: محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم-ط2- دار المعرفة، لبنان.

185- **الفاضح لمذهب الشيعة الإمامية**: حامد الإدريسي-ط1-مكتبة الرضوان، مصر، 1428.

186- **فتاوى السبكي**: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار المعارف.

187- **فتح الباب في الكنى والألقاب**: محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، 1417.

188- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر : دار المعرفة، بيروت، 1379.

189- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:** محمد بن علي بن محمد الشوكاني-ط1- دار ابن كثير- دار الكلم الطيب، دمشق- بيروت، 1414.

190- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي:** محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي، تحقيق: علي حسين علي-ط1- مكتبة السنة، مصر، 1424.

191- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية:** عبد القاهر بن طاهر البغدادي-ط2-دار الآفاق الجديدة، بيروت 1977.

192- **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.

193- **فضائل الصحابة:** أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس-ط1- مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403.

194- **فضائل فاطمة بنت رسول الله ﷺ:** أبو حفص عمر بن أحمد، ابن شاهين، تحقيق: بدر البدر-ط1- دار ابن الأثير، الكويت، 1415.

195- **فهرسة ابن عطية:** عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي -ط2- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

196- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:** محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي-ط3- المكتب الإسلامي، بيروت ، 1407.

197- **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني:** أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي، تحقيق: رضا فرحات، مكتبة الثقافة الدينية.

198- **فيض القدير شرح الجامع الصغير:** محمد بن تاج العارفين المناوي-ط1-المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356.

199- **القاموس المحيط:** محمد بن يعقوب الفيروزآبادي-ط8- مؤسسة الرسالة، بيروت، 1426.

200- **قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة:** جلال الدين السيوطي، تحقيق خليل محي الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405.

201- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي-ط1-تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، 1413.

202- **الكامل في ضعفاء الرجال:** عبدالله بن عدي، أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيىٰ مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، 1409.

203- **كشف الأستار عن زوائد البزار:** علي بن أبي بكر، نور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي-ط1- مؤسسة الرسالة، بيروت، 1399.

204- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس:** إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي-ط1- المكتبة العصرية، 1420.

205- **كشف المشكل من حديث الصحيحين:** عبد الرحمن أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، 1418.

206- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:** علي بن حسام الدين، المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني، وصفوة السقا-ط5- مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401.

207- **الكنى والأسماء:** مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري-ط1- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، 1404.

208- **الكنى والأسماء:** محمد بن أحمد، الدولابي الرازي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي-ط1-دار ابن حزم، بيروت، 1421.

209- **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:** السُّيوطي، جلال الدين، دار الكتب العليمة، بيروت.

210- **اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة:** محمد بن عبد الله، الزركشي، تحقيق : محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت.

211- **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري-ط3- دار صادر، بيروت، 1414.

212- **لسان الميزان:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة-ط1- مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، 1423.

213- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية:** محمد بن أحمد، شمس الدين السفاريني-ط2- مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق،1402.

214- **المؤتَلِف والمختَلِف:** علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر-ط1-دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406.

215- **المتفق والمفترق:** أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي-ط1- دار القادري، دمشق، 1417.

216- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد-ط1-دار الوعي، حلب، 1396.

217- **مجمع الأمثال:** أحمد بن محمد أبو الفضل الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

218- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** علي بن أبي بكر، نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي،مكتبة القدسي، القاهرة، 1414.

219- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف:** عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413.

220- **مختار الصحاح:** محمد بن أبي بكر بن، الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد-ط5- المكتبة العصرية، بيروت، 1420.

221- **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم:** عمر بن علي، سراج الدين البلقيني، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبد الله آل حميد- ط1- دار العاصمة، الرياض، 1411.

222- **مختصر التُحفة الاثنى عشرية لشاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي:** اختصره: محمود شكري الألوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية: القاهرة.

223- **مختصر سيرة الرسول ﷺ**، محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي-ط1-وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1418.

224- **المراسيل:** عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني-ط1- مؤسسة الرسالة، بيروت، 1397.

225- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق جمال عيتاني-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1422.

226- **مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة:** ناصر بن عبد الله القفاري-ط2- دار طيبة، الرياض، 1413.

227- **مستخرج أبي عوانة:** يعقوب بن إسحاق، أبو عوانة النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي-ط1- دار المعرفة، بيروت،1419.

228- **المستدرك على الصحيحين:** محمد بن عبد الله، ابن البيع أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1411.

229- **المستدرك على الصحيحين:** محمد بن عبد الله، ابن البيع أبو عبد الله الحاكم، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي-ط1- دار الحرمين، القاهرة، 1417.

230- **المستدرك على الصحيحين:** محمد بن عبد الله، ابن البيع أبو عبد الله الحاكم، مصورة عن الطبعة الهندية، دار المعرفة، بيروت.

231- **مسند ابن أبي شيبة:** عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، 1997م.

232- **مسند أبي داود الطيالسي:** سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

233- **مسند أبي يعلى:** أحمد بن علي، أبو يعلىٰ الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد-ط1- دار المأمون للتراث، دمشق، 1404.

234- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين-ط1- مؤسسة الرسالة، بيروت،1421.

235- **مسند السراج:** محمد بن إسحاق، أبو العباس السراج، تحقيق: إرشاد الحق الأثري- ط1- إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، 1423.

236- **مسند الشهاب:** محمد بن سلامة القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي-ط2-مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407.

237- **المسند:** أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، بتحقيق أحمد محمد شاكر- ط1- دار الحديث، القاهرة، 1416.

238- **المسند:** الهيثم بن كليب، أبو سعيد الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، 1410.

239- **مشاهير علماء الأمصار:** محمد بن حبان، أبو حاتم البستي، تحقيق : م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت،1959.

240- **مشكاة المصابيح:** محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني-ط2-المكتب الإسلامي،بيروت، 1399.

241- **مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية:** إيمان صالح العلواني، دار التدمرية، الرياض.

242- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** أحمد بن محمد، أبو العباس الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

243- **المصنف:** عبد الله بن محمد، أبو بكر ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة-ط1- دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، 1427.

244- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:** أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عمر إيمان أبو بكر-ط1- دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، 1419.

245- **معالم التنزيل:** الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش-ط4- دار طيبة، المملكة العربية السعودية، 1417.

246- **المعجم:** محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد-ط1- مكتبة الرشد، الرياض،1419 .

247- **معجم الأدباء:** ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس-ط1- دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414.

248- **معجم ابن الأعرابي:** أحمد بن محمد، أبو سعيد بن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني-ط1- دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1418.

249- **المعجم الأوسط:** سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

250- **معجم البلدان:** ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت.

251- **معجم الصحابة:** عبد الباقي بن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي- ط1- مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، 1418.

252- **المعجم الصغير(مع الروض الداني):** سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير-ط1- المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، 1405.

253- **المعجم الكبير:** سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي-ط2-مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

254- **معجم المؤلفين:** عمر بن رضا كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

255- **المعجم الوسيط:** مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، القاهرة.

256- **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة:** محمد بن طاهر، ابن القيسراني أبو الفضل المقدسي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر-ط1- مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1406.

257- **معرفة الثقات:** أحمد بن عبد الله بن صالح العجلىٰ، تحقيق:عبد العليم عبد العظيم البستوي-ط- مكتبة الدار، المدينة النبوية، 1405.

258- **معرفة الرجال**- رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز-: يحيىٰ بن معين أبو زكريا، تحقيق: محمد كامل القصار-ط1- مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405.

259- **معرفة الصحابة:** أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي-ط1- دار الوطن، الرياض، 1419.

260- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:** محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق : بشار عواد معروف ،وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس-ط1- مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404.

261- **المعرفة والتاريخ:** يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري-ط2- مؤسسة الرسالة، بيروت،1401 .

262- **المغني في الضعفاء:** محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

263- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

264- **مفردات ألفاظ القرآن:** الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني، دار القلم، دمشق.

265- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** أحمد بن عمر أبو العباس القرطبي، تحقيق: محي الدين ديب متو، وآخرين-ط1- دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت، 1417.

266- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** محمد بن عبد الرحمن، شمس الدين السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت-ط1- دار الكتاب العربي، بيروت، 1405.

267- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر-ط3- دار إحياء التراث العربي، بيروت.

268- **مقدمة ابن خلدون:** عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، 1984.

269- **الملل والنحل:** محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، 1404.

270- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف:** محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1403.

271- **المنتخب من ذيل المذيل:** محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

272- **المنتخب من مسند عبد بن حميد:** عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي، تحقيق: الشيخ مصطفىٰ العدوي-ط2- دار بلنسية، مصر، 1423.

273- **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال:** محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

274- **المنفردات والوحدان:** مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: عبد الغفار سليمان البغدادي، والسعيد بن بسيوني زغلول-ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1408.

275- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية:** أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم،-ط1- مؤسسة قرطبة، بيروت، 1406.

276- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** يحيىٰ بن شرف، أبو زكريا النووي-ط2- دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392.

277- **المواقف:** عبد الرحمن بن أحمد، عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة - ط1 - دار الجيل، بيروت، 1997م.

278- **موضح أوهام الجمع والتفريق:** أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي-ط1 - دار المعرفة، بيروت، 1407.

279- **الموضوعات:** عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان-ط1 - المكتبة السلفية، المدينة النبوية، 1386 -1388.

280- **الموطأ:** الإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني، تحقيق بشار عواد معروف-ط2 - دار الغرب، بيروت، 1417.

281- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** محمد بن أحمد، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.

282- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** يوسف بن تغري بردى، جمال الدين الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

283- **نزهة الألباب في الألقاب:** أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري-ط1 - مكتبة الرشد، الرياض، 1409.

284- **النسائي الكبرى:** أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن-ط1 - دار الكتب العلمية، بيروت ،1411.

285- **نصب الراية لأحاديث الهداية:** عبد الله بن يوسف، جمال الدين الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة-ط1 -مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، 1418.

286- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر :** محمد بن جعفر الكتاني-ط2 - دار الكتب السلفية، مصر.

287- **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب:** أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388.

288- **النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح:** خليل بن كيكلدي بن عبد الله، صلاح الدين العلائي، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري-ط1- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1405.

289- **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** محمد بن عبد الله، بدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج -ط1- أضواء السلف، الرياض، 1419.

290- **النهاية في الفتن والملاحم:** إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الجيل بيروت، لبنان، 1408 .

291- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** المبارك بن محمد الجزري أبو السعادات، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت،1399.

292- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

293- **الوافي بالوفيات:** خليل بن أيبك، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، 1420.

294- **وسطية أهل السنة بين الفرق:** محمد با كريم محمد با عبد الله-ط1-، **دار الراية، الرياض، 1415.**

295- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أحمد بن محمد، شمس الدين ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس-ط1- دار صادر، بيروت.

فهرس المصادر والمراجع الشيعية

1- **أصل الشيعة وأصولها، مقارنة مع المذاهب الأربعة:** محمد الحسين آل كاشف الغطاء- ط1-دار الأضواء، بيروت،1410.

2- **الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام:** محمد بن محمد بن النعمان، المفيد، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، سلسلة الكتب العقائدية، إعداد: مركز الأبحاث العقائدية.

3- **الألفين:** الحسن بن يوسف المطهر الحلي، مكتبة الألفين، الكويت، 1405.

4- **الأنوار النعمانية:** نعمة الله الجزائري

5- **الإمام علي خليفة رسول الله ﷺ وسر الله المكنون:** أحمد شكر الحسني، دار الرضا

6- **الإمامة وقيادة المجتمع:** آية الله السيد كاضم الحائري ، من إصدارات مكتب آية الله السيد كاضم الحائري، قم، إيران.

7- **أمل الآمال:** الحر العاملي، تحقيق أحمد الحسيني، النجف: طبعة الآداب، نشر مكتبة الأندلس، 1404.

8- **الحكومة الإسلامية:** روح الله الخميني.

9- **خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار:** حامد حسين الكهنوي، إعداد: علي الحسيني الميلاني، مجمع البحوث الإسلامية للدراسات والنشر، بيروت، 1415.

10- **دلائل الصدق:** محمد حسن المظفر

11- **روضات الجنات:** الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري-ط1- الدار الإسلامية، بيروت،1411

12- **عقائد الامامية:** آية الله ابراهيم الموسوي الزنجاني النجفي-ط5-، قم، إيران، 1402.

13- **الغدير في الكتاب والسنة والأدب :** عبد الحسين أحمد الأميني النجفي الشيخ الأميني- ط1- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1414.

14- **فرق الشيعة**: الحسن بن موسىٰ النوبختي وسعد بن عبد الله القمي، تحقيق: عبد المنعم الحفني-ط1- دار الرشد، القاهرة، 1412.

15- **الفهرست لابن النديم**: محمد بن أبي يعقوب ، تحقيق: رضا _تجددّ بن علي المازندراني، طهران، إيران، 1391.

16- **الكافي**: محمد يعقوب الكليني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1411

17- **كسر الصنم**: آية الله أبو الفضل ابن الرضا البرقعي-ط1- دار البيارق، عمان، الأردن،1419.

18- **كشف الأسرار**: روح الله الخميني، ترجمة محمد البنداري-ط1- دار عمار، عمان، الأردن، 1408.

19- **كشف الغمة في معرفة الأئمة**: علي بن عيسىٰ الأربلي-ط2- دار الأضواء، بيروت، 1405.

20- **مجمع البيان في تفسير القرآن**: الطبرسي

21- **المراجعات**: عبد الحسين شرف الدين الموسوي، تحقيق: حسين آل راضي-ط2- المجمع العالمي لأهل البيت(ع)، 1416.

22- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- ط5- دار الفكر، بيروت، 1393.

23- **مسائل خلافية حار فيها أهل السنة** : علي آل محسن-ط4-1424.

24- **مستدرك الوسائل** للنوري الطبرسي.

25- **مستدركات أعيان الشيعة**: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت،1408.

26- **معالم المدرستين**: مرتضىٰ العسكري -ط1- المجمع العلمي الإسلامي ، 1414

27- **مناظرات عقائدية بين السنة والشيعة**: أمين محمد كاضمي القزويني-ط1-1409.

28- **من لا يحضره الفقيه**: محمد بن علي، أبو جعفر الصدوق ابن بابويه القمي، تحقيق: محمد جعفر شمس الدين-ط2- دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1414.

29- **نقد الرجال**: التفرشي-ط1- مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 1418.

30- **ينابيع المودة** : سليمان الحسيني البلخي القندوزي، طبعة قديمة خالية من معلومات الطبع.

كتب من مكتبة أهل البيت. الإصدار 1 ، 1426 **: مركز المعجم الفقهي، ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية، قم، إيران.**

31- **إحقاق الحق:** نور الله التستري.

32- **أسرار الامامة:** الطبرسي.

33- **أضواء على عقائد الشيعة الإمامية:** جعفر السبحاني.

34- **الاعتقادات:** ابن بابويه القمي.

35- **أعلام الشيعة:** للآغا بزرك الطهراني.

36- **أعيان الشيعة:** محسن الأمين.

37- **إكمال الدين** : الصدوق.

38- **أمالي الصدوق.**

39- **الإمامة وأهل البيت النظرية والاستدلال:** محمد باقر الحكيم.

40- **بحار الأنوار:** محمد باقر المجلسي.

41- **تلامذة المجلسي:** أحمد الحسيني.

42- **تلخيص الشافي:** الطوسي.

43- **دراسات ولاية الفقيه:** آية الله العظمىٰ المنتظري

44- **الذريعة إلى تصانيف الشيعة:** آقا بزرك الطهراني.

45- **رجال ابن داود الحلي.**

46- **رجال الطوسي.**

47- **رجال النجاشي .**

48- **زهر الرّبيع:** نعمة الله الجزائري.

49- **الشافي في الإمامة** : الشريف المرتضىٰ.

50- **شرح أصول الكافي:** مولي محمد صالح المازندراني.

51- **الشيعة في الميزان:** محمد جواد مغنية.

52- **الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم:** علي بن يونس العاملي.

53- **الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة:** نور الله التستري.

54- **عقائد الإمامية:** محمد رضا المظفر.

55- **الفصول المهمة في تأليف الأمة:** عبد الحسين شرف الدين الموسوي.

56- **قواعد العقائد:** نصير الدين الطوسي.

57- **كتاب سليم بن قيس** الهلالي.

58- **المسلك في أصول الدين:** الحسن بن يوسف الحلي.

59- **معجم رجال الحديث:** أبو القاسم الخوئي.

60- منهاج الكرامة في إثبات الإمامة: الحلي.

61- النص والاجتهاد: عبد الحسين شرف الدين الموسوي.

62- **نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار للسيدحامد حسين النقوي:** علي الحسيني الميلاني.

63- **النكت الاعتقادية:** المفيد.

64- **نهج الحق وكشف الصدق:** الحسن بن يوسف المطهر الحلي.

65- **الوسائل:** الحر العاملي.

66- **ولاية الإمام علي(ع) في الكتاب والسنّة:** السيد مرتضىٰ العسكري.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
المقدمة	
الفصل التمهيدي	
الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية	
توطئة	18
المبحث الأول: تعريف الإمامة.	19
المطلب الأول: تعريف الإمامة لغة.	20
أولا: الإمامة في لغة العرب.	20
ثانيا: الإمامة في القرآن العظيم.	20
المطلب الثاني: تعريف الإمامة عند أهل السنة.	23
المطلب الثالث: تعريف الإمامة عند الشيعة الإمامية.	26
المبحث الثاني: حكم الإمامة.	30
المطلب الأول: اتفاق الأمة على وجوب الإمامة.	30
المطلب الثاني: مخالفة الشيعة الإمامية في طبيعة وجوب الإمامة.	34
- قولهم بوجوب الإمامة عقلا على الله سبحانه وتعالى	34
- بيان المذاهب في مسألة الحسن والقبح العقليين.	34
- اعتمادهم على مسألة وجوب اللطف على الله تعالى.	35
- قول أهل السنة بوجوب الإمامة شرعا على الأمة، وجوب كفاية.	35
المطلب الثالث: بطلان قول الشيعة الإمامية في طبيعة وجوب الإمامة.	37
- مذاهب الناس في مسألة وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى.	37
- إبطال قولهم في اللطف.	38

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: طرق انعقاد الإمامة.	40
المطلب الأول: قول أهل السنة.	41
أولا: انعقاد الإمامة بالبيعة.	41
ثانيا: انعقاد الإمامة بولاية العهد.	41
ثالثا: انعقاد الإمامة بالاستيلاء بالقوة.	42
رابعا: انعقاد الإمامة بالنص من النبي ﷺ علىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه.	43
– الاختلاف في صفة النص علىٰ أبي بكر رضي الله عنه.	44
المطلب الثاني: قول الشيعة الإمامية.	47
– قولهم إن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالىٰ أو نبيه أو إمام.	47
المبحث الرابع: القول في الإمامة بعد النبي ﷺ.	49
المطلب الأول: قول أهل السنة.	50
أولا: عقيدة أهل السنة والجماعة في ترتيب الخلفاء الأربعة في الإمامة.	50
ثانيا: أدلة أهل السنة علىٰ قولهم.	53
المطلب الثاني: قول الشيعة الإمامية.	55
أولا: قول الشيعة الإمامية في الإمامة بعد النبي ﷺ.	55
– قولهم إن الرسول ﷺ قد نص علىٰ اثني عشر إماما من بعده.	55
ثانيا: أدلة الشيعة الإمامية علىٰ ما ذهبوا إليه.	56
1 – **أدلتهم من القرآن الكريم**، وبيان بطلان استدلالهم.	57
2 – **أدلتهم من السنة.**	59
– أحاديث نبوية صحيحة حمّلوها من المعاني ما لا تدل عليه.	59
– أحاديث لا تصح رواها أهل السنة في كتبهم.	60
– أحاديث تفرد الشيعة الإمامية بروايتها في كتبهم.	60
* أهم كتبهم الحديثية، وتراجم أصحابها.	61

الموضوع	الصفحة
* مثال من أدلتهم المزعومة علىٰ الإمامة من كتبهم.	64
المبحث الخامس: مكانة الإمامة عند أهل السنة والشيعة الإمامية.	67
المطلب الأول: مكانة الإمامة عند أهل السنة.	68
المطلب الثاني: مكانة الإمامة عند الشيعة الإمامية.	70
أولا: الإمامة منصب كالنبوة.	70
ثانيا: الإمامة أصل من أصول الدين.	72
ثالثا: أخذ الله المواثيق من الأنبياء عليهم السلام بولاية علي رضي الله عنه	72
رابعا: قبول أعمال العباد متوقف علىٰ الإمامة.	73
خامسا: كفر من لا يؤمن بولاية الأئمة الاثني عشر.	73
سادسا: الغلو في الأئمة.	75
* تفضيل الأئمة الاثني عشر علىٰ الأنبياء عليهم السلام.	75
* عصمة الأئمة.	76
* علم الأئمة للغيب.	76
- أبوا ب من بحار الأنوار تبين شدة غلوهم في الأئمة.	77
المطلب الثالث: إبطال قول الإمامية إن الإمامة أهم أصول الدين.	80
الوجه الأول.	80
الوجه الثاني.	80
الوجه الثالث.	80
الوجه الرابع.	81
الوجه الخامس.	81
الوجه السادس.	81

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع | الصفحة

الباب الأول

دراسة أحاديث الصحيحين

التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

توطئة 83

الفصل الأول

الدراسة الموسعة لأحاديث الصحيحين المتفق عليها

التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

المبحث الأول: حديث المنزلة. 85

المطلب الأول : تخريج الحديث. 85

المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث. 86

الزيادة الأولى في متن الحديث: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ أَذْهَبَ إِلَّا وَأَنْتَ خَلِيفَتِي». 86

الزيادة الثانية في متن الحديث: « فَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِي أَوْ بِكَ ». 88

الزيادة الثالثة في متن الحديث: « إنه لا بد من أَنْ تُقِيمَ، أو أُقِيم» 91

الزيادة الرابعة في متن الحديث: « فَارْجِعْ فَاخْلُفْنِي فِي أَهْلِي وَأَهْلِكَ» 92

المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث. 94

الوجه الأول: عموم المنزلة دل علىٰ المشابهة المطلقة. 94

الوجه الثاني: الاستخلاف مع قصر المدة يستلزم الخلافة بعد الموت. 95

الوجه الثالث: أن علياﷺ لم يعزل برجوع النبيﷺ من تبوك. 96

الوجه الرابع: تعدد موارد الحديث يدل علىٰ عمومه. 96

الوجه الخامس: ورود قرائن في الحديث دالة علىٰ إرادة الاستخلاف العام. 97

الوجه السادس: تمني الأصحاب لهذه المنزلة يدل علىٰ عظمها. 97

المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية. 98

الموضوع	الصفحة
أولا: الرد علىٰ قولهم بعموم المنزلة.	98
ثانيا: الحديث ليس من خصائص علي ﷺ.	102
ثالثا: الرد علىٰ قولهم بأن الاستخلاف القصير يستلزم الخلافة بعد الموت.	103
رابعا: الرد علىٰ زعمهم بأن عليا بقي خليفة حتىٰ بعد رجوع النبي ﷺ.	105
خامسا: لو أراد النبي ﷺ الخلافة لبلغه للناس بلفظ يبين المقصود.	107
سادسا: لو نص النبي ﷺ علىٰ علي خليفة قبل تبوك لما خرج إليه يشتكي.	107
سابعا: القرائن والزيادات التي اتصلت بنص الحديث لا تثبت.	108
ثامنا: دراسة موارد ومناسبات الحديث في غير غزوة تبوك.	108
المورد الأول: « يا أم سلمة إن عليا لحمه من لحمي...».	109
المورد الثاني: قصة المؤاخاة الطويلة التي رواها زيد بن أبي أوفى.	111
المورد الثالث: قصة المؤاخاة الثانية التي رواها ابن عباس ﷺ.	115
المورد الرابع: قصة كفالة ابنة حمزة ﷺ.	116
المورد الخامس: يوم كان الصحابة في المسجد نائمين.	118
المورد السادس: قول عمر ﷺ: « يا علي أنت أول المؤمنين إيمانا...»	119
خلاصة دراسة الحديث.	121
المبحث الثاني: حديث الراية.	122
المطلب الأول: تخريج الحديث.	122
المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.	123
الزيادة الأولى في متن الحديث: قصة انهزام الشيخين ﷺ.	123
الحديث الأول: حديث علي ﷺ.	123
الحديث الثاني: حديث بريدة بن الحصيب ﷺ.	128
الحديث الثالث: حديث سلمة بن الأكوع ﷺ.	129
الحديث الرابع: حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ.	130

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
الحديث الخامس: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.	133
الحديث السادس: حديث ابن أبي ليلىٰ رضي الله عنه.	134
خلاصة الحكم على الزيادة	136
الزيادة الثانية في متن الحديث: «لأبعثن رجلاً، لا يخزيه الله أبدًا».	138
الزيادة الثالثة في متن الحديث: «فقاتل جبريل عن يمينه... ».	138
المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.	142
الوجه الأول: الوصف في الحديث يدل علىٰ التخصيص والأفضلية المطلقة.	142
الوجه الثاني: ما دل علىٰ التفضيل والتعظيم يدل علىٰ الإمامة.	142
الوجه الثالث: قصة انهزام الشيخين تدل علىٰ تفضيل علي عليهما.	142
الوجه الرابع: تمني الصحابة للراية يدل علىٰ أن المراد ليس مجرد المحبة.	143
الوجه الخامس: احتجاج علي رضي الله عنه بالحديث في بيان حقه في الخلافة.	143
المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.	144
أولا: الحديث في فضل علي رضي الله عنه، وفيه رد علىٰ النواصب والخوارج.	144
ثانيا: الحديث ليس من خصائص علي رضي الله عنه.	144
ثالثا: الرد علىٰ قولهم بأن الحديث يدل علىٰ انتفاء وصف المحبة عن غير علي.	146
رابعا: فائدة التنصيص علىٰ المحبة والمحبوبية في حق علي مع وجودهما في غيره	147
خامسا: الرد علىٰ تمسكهم بقصة انهزام الشيخين.	147
سادسا: دافع تمني كبار الصحابة لمقام علي في حمل الراية ومدح النبي ﷺ له.	148
سابعا: الرد علىٰ زعمهم أن عليا احتج بالحديث في بيان حقه في الخلافة.	149
ثامنا: لا ملازمة بين كون علي محبًا لله ورسوله ومحبوبًا لهما وبين والإمامة.	150
تاسعا: رواة هذا الحديث عن النبي ﷺ من الصحابة مجروحون عند الشيعة.	150
خلاصة دراسة الحديث.	151
المبحث الثالث: حديث الاثني عشر خليفة.	153

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : تخريج الحديث.	153
المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.	156
الزيادة الأولى في متن الحديث: :« ثُمَّ يَكُونُ الْهَرْجُ».	156
الزيادة الثانية في متن الحديث: «كُلُّهُمْ تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الأُمَّةُ».	158
الزيادة الثالثة في متن الحديث: الزيادات في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.	159
الزيادة الرابعة في متن الحديث: « كَعِدَّةِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ».	163
المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.	167
الوجه الأول: الحديث دلّ علىٰ الحصر ولا قائل به إلا الشيعة الإمامية .	167
الوجه الثاني: الاختلاف والحيرة في تفسير الحديث يدل علىٰ أن الشيعة محقين.	168
الوجه الثالث: التشبيه بنقباء بني إسرائيل يدل علىٰ أنهم معينون بالنص.	169
الوجه الرابع: بقاء هؤلاء الأمراء إلىٰ قيام الساعة لا يتناسب إلا مع عقيدة الشيعة.	169
الوجه الخامس: رواية:« كُلُّهُمْ مِنْ بَنِي هَاشِم» تبطل دخول الخلفاء الثلاثة.	170
المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.	172
الفرع الأول: أقوال أهل العلم في معنى الحديث.	172
القول الأول.	173
أدلة القول الأول.	175
القول الثاني.	176
أدلة القول الثاني ونقد القول الأول.	176
القول الثالث.	178
أدلة القول الثالث ونقده.	179
القول الرابع.	180
نقد القول الرابع.	180

الموضوع	الصفحة
القول الخامس.	180
أدلة القول الخامس ونقده.	180
الفرع الثاني: رد استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.	182
أولا: ألفاظ الحديث تدل علىٰ أن هؤلاء الخلفاء سيتولون الإمارة حقيقة، ولا ينطبق ذلك علىٰ جلّ أئمة الشيعة الإمامية.	182
ثانيا: ألفاظ الحديث دلت علىٰ عزة الإسلام في عهد هؤلاء الخلفاء، وذلك لا تعتقده الشيعة الإمامية في عهد أئمتهم.	183
ثالثا: الرد علىٰ زعمهم بدلالة الحديث علىٰ الحصر.	185
رابعا: وصف هؤلاء الخلفاء بأنهم:«كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» يدل علىٰ أنهم ليسوا جميعا من بني هاشم كما تقوله الشيعة الإمامية	186
خامسا: الرد علىٰ تشبث الشيعة الإمامية بمجرد العدد الوارد في الحديث.	188
سادسا: الرد علىٰ تعلقهم برواية ظاهرها يفيد بقاء هؤلاء الخلفاء إلىٰ قيام الساعة وذلك لا ينطبق إلا علىٰ أئمتهم حسب زعمهم.	188
سابعا: الرد علىٰ تعلقهم بزيادة: «كَعِدَّةِ نُقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ».	190
ثامنا: بطلان تمسك الشيعة الإمامية بالحديث بروايهم ما يدل علىٰ أن أئمتهم ثلاثة عشر إمام لا اثنا عشر.	191
تاسعا: الانقسامات الكثيرة جدا في صفوف الشيعة علىٰ مرّ العصور تدل علىٰ بطلان قول قول الشيعة الاثني عشرية باثني عشر إمام.	191
عاشرا: عدم ذكر الله تعالىٰ إمامة أئمة الشيعة الاثني عشرية في القرآن يدل علىٰ بطلان قولهم في الإمامة.	195
خلاصة دراسة الحديث.	197
المبحث الرابع: حديث كتاب يوم الخميس.	199
المطلب الأول : تخريج الحديث.	199

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: التحقيق في متن الحديث.	201
الزيادة الأولى في متن الحديث:	201
الزيادة الثانية في متن الحديث:	204
الزيادة الثالثة في متن الحديث:	207
المطلب الثالث: استدلال الشيعة الإمامية بالحديث.	209
الوجه الأول: عدم انقياد الصحابة لأمر النبي ﷺ يدل علىٰ أنه أراد كتابة الوصية لعلي رضي الله عنه.	209
الوجه الثاني: الحديث يفسره ما جاء في حديث الثقلين فغرضهما واحد.	209
الوجه الثالث: المحدثين تعمدوا كتمان الوصية خوفا من السلطة السياسية.	209
الوجه الرابع: الحديث يدل عدم طاعة الصحابة للنبي ﷺ.	209
المطلب الرابع: توجيه أهل السنة للحديث وردهم على استدلالات الشيعة الإمامية.	212
أولا: ليس في الحديث ما يشير إلىٰ زعم الشيعة فما هو إلا اتباع للوهم الكاذب.	212
ثانيا: لم نقل عن أحد من الصحابة حتىٰ علي رضي الله عنه ما يدل علىٰ زعم الشيعة.	212
ثالثا: الربط بين هذا الحديث وحديث الثقلين اتباع للوهم ولا يفيد شيئا .	213
رابعا: إعراض النبي ﷺ عن كتابة الكتاب يدل علىٰ أنه ليس بواجب.	213
خامسا: تبريرهم ذلك بخوف الفتنة يدل علىٰ أن ادّعاءهم ليس مهما فيحرص عليه	216
سادسا: اجتهاد العلماء في فحوىٰ كتاب النبي ﷺ	217
– الأدلة علىٰ أنه ﷺ أراد كتابة الاستخلاف لأبي بكر الصديق رضي الله عنه.	218
سابعا: فرح النبي ﷺ بأصحابه في الأيام الأخيرة من حياته يبطل دعاوي الشيعة.	221
ثامنا: أخبار الفتن التي سبق أن أخبر بها النبي ﷺ تبطل دعوىٰ الشيعة بأن هذا الكتاب كان سيرفع كل تلك الفتن التي جرت.	223
تاسعا: توجيه حزن وتحسر ابن عباس رضي الله عنهما عند تحديثه بالحديث.	224
عاشرا: إبطال تمسك الشيعة بالوصية الثالثة التي نسيت.	225

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
الحادي عشر: قولهم بأن النبي ﷺ كان قد نص نصا جليا يبطل ادعاءاتهم هنا.	228
الثاني عشر: قولهم يدل علىٰ أن النبي ﷺ لـم ينص من قبل علىٰ علي رضي الله عنه، وهذا مبطل لدعوىٰ الوصية.	229
الثالث عشر: إبطال مطاعن الشيعة من الحديث في الخليفة عمر والصحابة رضي الله عنهم.	229
خلاصة دراسة الحديث.	232

الفصل الثاني

الدراسة الموجزة لأحاديث أحد الصحيحين التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها البخاري.	234
أولا: نص حديث كفالة ابنة حمزة رضي الله عنه.	234
ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.	234
ثالثا: توجيه الحديث والرد على استدلال الإمامية به.	235
الوجه الأول: الحديث في الفضائل ولا مدخل فيه للإمامة.	235
الوجه الثاني: مراد النبي ﷺ بالحديث تطييب خواطر الجميع.	235
الوجه الثالث: هذه الفضيلة ليست من خصاص علي رضي الله عنه، بل ثبتت لغيره.	235
الوجه الرابع: معنىٰ قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ».	237
المبحث الثاني: الأحاديث التي انفرد بإخراجها مسلم.	238
المطلب الأول: حديث الثقلين.	238
أولا: نص الحديث.	238
ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.	239
ثالثا: توجيه الحديث والرد علىٰ استدلال الإمامية به.	240
الوجه الأول: لفظ الحديث يفيد التوصية بأهل البيت لا التمسك بهم.	240

الموضوع	الصفحة
الوجه الثاني: لو أراد النبي ﷺ الإمامة لأوصاهم بنا بدل أن يوصي بهم.	241
الوجه الثالث: تضعيف بعض أهل العلم للفظ الإمام الترمذي: «... **وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ**... ».	241
الوجه الرابع: توجيه لفظ الترمذي علىٰ فرض صحته .	241
الوجه الخامس: العترة أوسع مما تفسره بها الإمامية.	242
- ضعف الرواية التي تنفي كون نساء النبي ﷺ من العترة.	242
الوجه السادس: الرافضة يناقضون الحديث بطعنهم في الكثير من أهل البيت.	244
المطلب الثاني: حديث الكساء.	245
أولا: نص الحديث.	245
ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.	245
ثالثا: توجيه الحديث والرد علىٰ استدلال الإمامية به.	246
الوجه الأول: لا دلالة في الحديث والآية علىٰ عصمة المذكورين.	246
1 - لا علاقة لغوية بين إذهاب الرجس في الآية وبين العصمة.	246
2 - ورود نصوص بلفظ التطهير في أشخاص مجمع علىٰ عدم عصمتهم.	246
3 - الاستدلال بالحديث علىٰ العصمة يحتاج إلىٰ حصر لفظه فيهم.	247
4 - الحديث ينقض أي دلالة في الآية علىٰ لعصمة.	247
5 - الإرادة المذكورة في الآية شرعية لا كونية.	247
6 - سياق الآيات في أزواج النبي ﷺ لا في عصمة أي أحد.	249
الوجه الثاني: لا دلالة في الحديث علىٰ قصر مفهوم أهل البيت علىٰ علي وفاطمة وابنيهما رضي الله عنهم.	249
1 - معنىٰ (أهل البيت) حقيقته في الزوجة أولا.	249
2 - الآية المذكرة جزء من آية في سياق سبع آيات كلها في نساء النبي ﷺ.	250
3 - الآية وردت مورد العلة الذي سيقت من أجله الآيات السابقة لها.	251

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
4- البيت المذكور في الآية هو بيت النبي ﷺ وهو بيت أزواجه بلا فرق.	251
5- الدعاء في الحديث يدل علىٰ أن الآية والتطهير في الأزواج ابتداء.	252
6- القول بأن الآية حشو بين الآيات باطل لا ينبغي أن يصدر من مسلم.	253
7- إبطال إفادة قوله ﷺ: «**هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي**» للحصر.	253
8- إبطال تعلّق الشيعة بمجي الضمير في الآية علىٰ صيغة جمع الذكور.	253
9- إبطال تعللهم بروايات منع النبي ﷺ أم سلمة من الدخول في الكساء.	254
10- حكم وتوجيه رواية تذكير النبي ﷺ لعلي وفاطمة بآية التطهير لستة أشهر.	256
المطلب االثالث: حديث: لا يحب عليا رضي الله عنه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق.	258
أولا: نص الحديث.	258
ثانيا: استدلال الإمامية بالحديث.	258
ثالثا: توجيه الحديث والرد علىٰ استدلال الإمامية به.	259
الوجه الأول: هذا الحديث من أشهر المناقب وليس من الخصائص.	259
الوجه الثاني: لا تلازم بين هذه المنقبة وبين النص والإمامة.	260
الوجه الثالث: هذه المنقبة لا تستلزم الأفضلية المطلقة.	260
الوجه الرابع: سر كون حب علي والأنصار رضي الله عنهم من الإيمان وبغضهم من النفاق.	260
الوجه الخامس: أهل السنة أسعد الناس بالحديث والرافضة أشقىٰ الناس به.	261

الباب الثاني

دراسة أحاديث مستدرك الحاكم

التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

توطئة	264

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

دراسة موسعة لنماذج من أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

المبحث الأول: الحديث الأول.	266
المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.	266
المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.	267
المطلب الثالث: تخريج الحديث.	270
المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.	272
خلاصة دراسة الحديث	280
المبحث الثاني: الحديث الثاني.	281
المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.	281
المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.	282
المطلب الثالث: تخريج الحديث.	285
المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.	286
خلاصة دراسة الحديث	290
المبحث الثالث: الحديث الثالث.	291
المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.	291
المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.	293
المطلب الثالث: تخريج الحديث.	296
المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.	297
خلاصة دراسة الحديث	301
المبحث الرابع: الحديث الرابع.	304
المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.	304

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.	306
المطلب الثالث: تخريج الحديث.	309
المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.	311
خلاصة دراسة الحديث	319
المبحث الخامس: الحديث الخامس.	320
المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.	320
المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.	322
المطلب الثالث: تخريج الحديث.	325
المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.	326
خلاصة دراسة الحديث	334
المبحث السادس: الحديث السادس.	337
المطلب الأول : نص الحديث و استدلال الشيعة الإمامية به.	337
المطلب الثاني: رجال سند حديث الحاكم.	339
المطلب الثالث: تخريج الحديث.	344
المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الحديث.	346
خلاصة دراسة الحديث	354

الفصل الثاني

دراسة موجزة لباقي أحاديث مستدرك الحاكم التي استدل بها الشيعة الإمامية على الإمامة.

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة.	356
المطلب الأول : الحديث الأول.	356
المطلب الثاني: الحديث الثاني.	358
المطلب الثالث: الحديث الثالث.	360

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: الحديث الرابع.	365
خلاصة دراسة الحديث	372
المبحث الثاني: الأحاديث المنكرة.	374
المطلب الأول : الحديث الأول.	374
المطلب الثاني: الحديث الثاني.	376
المطلب الثالث: الحديث الثالث.	378
المطلب الرابع: الحديث الرابع.	380
المطلب الخامس : الحديث الخامس.	382
المطلب السادس: الحديث السادس.	385
المطلب السابع: الحديث السابع.	390
المطلب الثامن : الحديث الثامن.	391
المبحث الثاني: الأحاديث الموضوعة.	396
المطلب الأول : الحديث الأول.	396
المطلب الثاني: الحديث الثاني.	399
المطلب الثالث: الحديث الثالث.	401
المطلب الرابع: الحديث الرابع.	407
أقوال العلماء في الحكم على الحديث	416
المطلب الخامس : الحديث الخامس.	419
المطلب السادس: الحديث السادس.	421
المطلب السابع: الحديث السابع.	424
المطلب الثامن : الحديث الثامن.	427
المطلب الخامس : الحديث التاسع.	431
المطلب السادس: الحديث العاشر.	433

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
المطلب السابع: الحديث الحادي عشر.	437
أقوال العلماء في الحكم علىٰ الحديث	442
المطلب الخامس: الحديث الثاني عشر.	451
أقوال العلماء في الحكم علىٰ الحديث	456
الخاتمة	462

الفهارس

فهرس الآيات	466
فهرس الأحاديث والآثار من كتب أهل السنة	473
فهرس الأحاديث والآثار من كتب الشيعة الإمامية	480
فهرس الأعلام المترجم لهم، والرواة المتكلم عليهم	482
فهرس المصادر والمراجع السنية	496
فهرس المصادر والمراجع الشيعية	522
فهرس الموضوعات	526

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث

ملخص باللغة العربية.

ملخص باللغة الإنجليزية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص باللغة العربية

تعد الإمامة من منظور الإمامية منصبا إلهيا كالنبوة، لذلك فهي تعتبر عندهم من أهم أصول الدين، وعليها بنوا جلّ اعتقاداتهم وأحكامهم. وهم يعتقدون بوجود اثني عشر إماما فقط من بعد عصر النبوة إلىٰ قيام الساعة، فلذلك فهم يبطلون إمامة الخلفاء الراشدين الثلاثة فمن بعدهم، وهم في ذلك يخالفون جماهير المسلمين، ويناقضون نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وما أجمع عليه المسلمون.

وتعزيزا لمعتقدهم هذا وترويجا له، فقد حرصوا علىٰ أن يكون لهم عليه أدلة من القرآن والسنة، لذلك قاموا بتحريف معاني آيات القرآن، وادعوا فيها الزيادة والنقصان. كما قاموا منذ القديم باختراع الأحاديث ونسبتها إلىٰ النبي ﷺ وأصحابه، أو الزيادة في متون الأحاديث التي صحت عن النبي ﷺ، ومن أشهر أساليبهم في ذلك تحريف معاني ومقاصد أحاديث النبي ﷺ التي تتكلم علىٰ فضائل علي رضي الله عنه، بجعلها تتكلم عن إمامته.

ومن مصنفات السنة التي ينقلون منها العديد من الروايات، ويدّعون دلالتها علىٰ مفهوم الإمامة: صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، والمستدرك عليهما للحافظ أبي عبد الله الحاكم. لذلك فقد خصصت هذا البحث لجمع ودراسة هذه الأحاديث من هذه الكتب الثلاث.

وتبين بعد الدراسة أن أحاديث الصحيحين التي يستدلون بها علىٰ الإمامة لا تزيد علىٰ ثمانية أحاديث اتفقا منها علىٰ أربعة، ستة من هذه الأحاديث تخص فضائل لعلي رضي الله عنه، لا علاقة لها بالإمامة، لذلك حرص هؤلاء الشيعة الزيادة في متون هذه

الأحاديث للوصول بها إلىٰ أدنىٰ مدلول علىٰ الإمامة، لكن ثبت بالأدلة العلمية كذب وضعف تلك الزيادات، أما الحديث السادس والثامن فلا علاقة لهما البتة بإمامتهم المزعومة.

أما أحاديث مستدرك الحاكم فقد بلغت ثلاثين حديثا كلها مردود لا ترتقي إلىٰ الصحة، فمنها ثمانية عشر حديثا موضوعا، وثمانية منكرة، وأربعة ضعيفة. والملاحظ في جلّ هذه الأحاديث أن سبب القدح فيها جاء من قبل رواة غالين في التشيع، أو رافضة، وأكثرهم موصوف بالكذب في الرواية. وذلك يبين عدم صحة دعوىٰ الحافظ الحاكم بأنها صحيحة علىٰ شرط الشيخين.

فهذه الدراسة قد بينت عدم صلاحية دلالة أحاديث الصحيحين علىٰ ما يرمي إليه الشيعة الاثني عشرية من مفهوم الإمامة، وأنها لا تعدوا أن تكون أحاديث فضائل تبين مكانة ومنزلة الخليفة الرابع: علي رضي الله عنه، وقد ثبت لغيره من الصحابة من الفضائل ما يوازيها أو يفوقها. وبرهنت هذه الدراسة كذلك علىٰ عدم صلاحية أحاديث المستدرك كدليل علىٰ الإمامة لعدم ثبوتها عن النبي ﷺ، بل حتىٰ ولو ثبتت فأغلبها أحاديث فضائل لا علاقة لها بالإمامة والخلافة الكبرىٰ.

Summary in English

From the Imami perspective, the Imamate - Leadership - is a divine position as prophecy, then it is considered the most important assets of their religion, and upon it they built most of their believes and provisions. They believe in the existence of only twelve Imams from after the prophecy age to the doomsday, so they invalidate the leadership of the three first Caliphs and who came after them, thus they violate the Muslim masses, and they contradict the texts of Quran, the correct Sunnah and the consensus of Muslims.

And for the reinforcement and the promotion of their belief, they have made sure to support it with evidence from the Quran and the Sunnah; so they distorted the meaning of the verses of the Quran, and claimed that there is increase and decrease in them. They also invented talks and attributed them to the prophet peace be upon him and to his companions, they added to the texts of talks which held good from the prophet peace be upon him. And from their famous styles and tactics in that is the distortion of the meanings and purposes of the sayings of the prophet peace be upon him that speak about the virtues of Ali may Allah be pleased with him, by making them speak about his imamate.

And from the classified works of Sunnah which they transferred many of narrations from them and considered them as a significance of the concept of the Imamate: ¨Saheeh Al-Imam Al-Bukhari¨, ¨Saheeh Al-Imam Muslim¨and ¨Almustadrik¨of Alhafidh Abu Abdullah Alhakim. Therefore, I have allocated this research for collecting and studying these sayings from these three books.

After the study, it appeared that the sayings of the two correct books which they considered them as evidences of Imamate, are not more than eight, where Al-Bukhari and Muslim agreed on four. six of these sayings are concerned with the virtues of Ali may Allah be pleased with him, but have no relation with Imamate; so these Shiites carefully added in the texts of these sayings in order to arrive at the lowest significance of imamate. But it was proven by the scientific evidence the falsity and weakness of these increases. while the seventh and eighth sayings have no any connection with their Imamate .

Whereas the sayings of ¨Mustadrak Al-Hakem¨ reach thirty; all of them do not rise to the truth, eighteen of them are subjective, eight are reprehensible and four are weak. The cause of complaining and questioning these sayings is that of the extremist narrators in Shiism or the rejecters, and most of them are liars. This shows the invalidity of Al-Hakem's claim that it is correct on the condition of Al-Sheikhein.

This study has shown the unfit of the significance of the sayings of the two correct books about what the Shia aims from the concept of Imamate, and are just of virtues which shows the position and status of the fourth Caliph Ali may Allah be pleased with him, and it was proven that other companions have equivalent or higher ones. And also this study has proven the invalidity of the sayings of Al-Mustadrak as an evidence of the Imamate as it is not proven from the prophet peace be upon him, but even if it was proven, they are sayings of virtues and not of Imamate or major caliphate.